تحفة الأحوذي

بشرح جامع الترمذي

للإمام الحافظ أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري
المتوفى سنة ١٣٥٣هـ

وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

ومعه

شفاء الغلل في شرح كتاب العلل

المقدمة

طبعة مدققة ومصححة، ومرقمة الكتب والأبواب والأحاديث على كتاب السنن، وموافقة للمعجم المفهرس، وتحفة الأشراف ومخرجة الأحاديث على الكتب التسعة
مع الإشارة للأحاديث الضعيفة وبيان عللها

اعتنى به
يوسف الحاج أحمد

دار الفيحاء
دمشق

دار المنهل ناشرون
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ISBN 978933902568



دار الفيحاء

للنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني - ص.ب ١٣٤٦١

هاتف: ٢٢٥٨٣٣٥ - فاكس: ٢٢٣٠٢٠٨

E-mail: daralfaiha@hotmail.com

دار المنهل ناشرون

سورية - دمشق - حلبوني - ص.ب: ١٣٤٦١

هاتف: ٢٢٣٨١٣٥ - فاكس: ٢٢٣٠٢٠٨

E-mail: daralmanhal@hotmail.com

تحفة الأحوذي

بشرح جامع الترمذي

فهرس بأسماء كتب تحفة الأحوذي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمد لله تعالى نحمدُهُ، ونستعينُهُ ونستغفِرُهُ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنَا ومن سيِّئات أعمَالِنَا، من يهدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ ومن يُضلل فلا هَادي لَهُ، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله، أرسلَهُ بالهُدَى ودين الحق ليظهرَه على الدِّين كلِّه ولو كرهَ الكافرونَ، وبعدُ:

فهذه مقدمة هامة لا يستغني عنها طالب علم، ذكرت فيها عدَّة مسائل تتعلق بكتاب سنن الترمذي، وشرحه تحفة الأحوذي ومنهج كلٌّ منهما في كتابه. ولنبدأ أولًا بسنن الترمذي:

فإنَّ جامعَ التِّرمذي كتابٌ نفيسٌ جمّ الفائدَةِ، عظيم المنفَعَة، حسن الترتيب واضح المقاصد، ينتفع به الناس على اختلاف طبقاتهم، دالٌّ على غزارة علم مُصَنِّفِهِ، وليس الحديث وحده غايته، بل هو أصل في معرفة الأحكام، وتمييز مسائل الحلال والحرام، كما أنَّه كتاب ترغيب وترهيب وفضائل ومناقب، وسير، وتاريخ، وجرح وتعديل، فتسميته «الجامع» دالة بالمطابقة على مضمونه.

وكان لهذا المصنَّف القبول عند عامَّة علماء الإسلام، نهلوا من فيض معارفه، وعنوا به شرحًا وتخريجًا وغير ذلك، وعدَّه البعض في المرتبةِ التَّالية لصحيح مسلم بدل أبي داود أي: ثالث الكتب السِّتَّةِ الأصول، وأبو داود بعده، والأكثر على عَدِّهِ رابع الكتب بعد أبي داود.

تأليف السنن

الإمام الترمذي تلميذ البخاري وخريجه، أراد أن ينهج سبيل شيخه في تصنيف العلم

بعد ما تأهل وأوتي منه نصيبًا وافرًا، فجمع كتابه المعدود أحد الأصول الستة الأمهات، ويبدو أنه صنفه ابتداء حديثًا مجردًا ثم أتبعه بالفوائد في ذكر مذاهب الفقهاء وعلل الحديث ونحو ذلك بعد ما طلب منه، أشار إلى هذا في كتاب العلل الملحق بآخر جامعه حيث قال: «وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زمانًا ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس».

وفرغ من تصنيفه يوم الأضحى سنة «٢٧٠» هجرية.

وقد راعى الترمذي في تصنيفه حال المستفيد فأتى به واضحًا لكل ناظر، جمع فيه بين الحديث والأثر والفقه والنظر من غير تكلف في العبارة ولا صعوبة في السياق.

وموارد الكتاب كثيرة متعددة منها: الموطأ، ومصنفات وكيع، وسفيان وعبد الرزاق وابن المبارك والشافعي وتواريخ البخاري وغير ذلك.

وقد سمى كتابه «الجامع» هكذا اشتهر عنه اسمه وكثر استعماله به.

وسماه كثير من العلماء «السنن» وذلك لتضمنه أحاديث الأحكام مرتبة، لكن اسم «الجامع» أولى لعدم اقتصاره على أحاديث الأحكام. وزاد بعضهم وصف «الصحيح» على اسم الجامع فقالوا: الجامع الصحيح والبعض سماه «صحيح الترمذي» وليس هذا بصواب لكونه جمع الصحيح وغيره إلَّا أن يكون على معنى التغليب لكون أكثره صحيحًا.

موضوع السنن

موضوع جامع الترمذي الحديث المرفوع الذي عمل به الفقهاء إجماعًا أو اختلافًا أو انفرادًا، مرتبًا على أبواب العلم ابتداءً بالعبادات فالمعاملات، وهكذا مما تهمّ المكلَّف معرفته والعلم به، مع الاختصار وعدم التطويل بسرد الأسانيد، إضافة إلى ذكر علل الأحاديث وتمييز مراتبها من حيث القبول وفصل الصحيح عن غيره، مع الكلام على الرواة وبيان درجاتهم وتواريخهم، فيذكر الجرح والتعديل نقلًا عن الأئمة وأحيانًا باجتهاده، ويبين الأسماء والكنى والوفيات والطبقات، ويضبط المتشابه من ذلك، وربما ترجم للراوي بذكر شيوخه وتلاميذه كما يذكر مذاهب الفقهاء مع بيان إجماعهم واختلافهم، والناسخ والمنسوخ واختلاف الحديث، مع الترجيح في كثير من مواضع

النزاع، ويشرح غريب الألفاظ وغير ذلك من النكت والفوائد التي جعلت لهذا المصنف منزلة رفيعة جدًا.

فجمع في كتابه إضافة إلى الخبر المرفوع الأثر الموقوف والمقطوع، ويذكر أكثر ذلك معلقًا وربما أسنده.

شرط السنن

اشترط الترمذي في كتابه ذكر الأحاديث التي عليها مدار الأحكام والتي عمل بها الفقهاء، وقد أبان عن ذلك في كتاب العلل الملحق بالجامع، فقال: جميع ما في هذا الكتاب، من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما عدا حديثين، وذكرهما.

ولم يشترط في أحاديثه الصحة، فلذا وقع في كتابه أنواع كثيرة من علوم الحديث، ففيه: الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمرسل والمنقطع، والمضطرب، والمعلل، والشاذ، والمحفوظ، والمنكر، والمعروف، والمدلس، والمرسل الخفي، وغير ذلك.

غير أنه التزم بيان ذلك وشرحه، فيذكر الحديث ويبين نوعه ولا يسكت.

وهو مع سعة شرطه ينتقي في الباب ويختار أحسن ما وجد، فلذا غلب على أحاديث كتابه الصحيح والحسن، وأقله الضعيف بدرجاته.

*** وأما شرطه في الرجال، فرجال كتابه على طبقات:**

١ ـ الثقات الحفاظ، وحديثهم كثير في كتابه، وأكثره مما يوافق فيه الشيخين أو أحدهما.

٢ ـ ما دون الأولى في الحفظ، فحديثهم ربما صححه وربما حسنّه.

٣ ـ المستور والصادق الذي ليس من أهل الحفظ والإتقان، وروي نحو حديثه من وجهٍ آخر يقويه، فيحسّن حديثه.

٤ ـ الضعيف: الذي يتفرد بالحديث وليس له ما يشده، وهذا قليل في كتابه.

٥ ـ الواهي والمتروك: وقد ذكر في كتاب العلل أنه لا يشتغل بحديثه إلا أنه ربما أخرج الشيء من ذلك منبهًا عليه.

*** مصطلحات الترمذي في الحديث المقبول والمردود:**

يستخدم الترمذي مصطلحات معينة في الحكم على أحاديث كتابه، بعضها مشهور معروف لا يحتاج إلى توضيح مراده منه كقوله: «إسناد ضعيف» أو «فيه اضطراب» أو ما أشبه ذلك، لكن وقع الإشكال في مراده من بعض الألفاظ المتداولة، وهي نوعان:

الأول: اصطلاحات مفردة:

١ ـ حديث صحيح: وهو ما جمع شروط الصحة المعروفة عند المحدِّثين، ويشمل الصحيح لذاته ولغيره.

٢ ـ حديث حسن: وهو عنده ما جمع الشروط التالية:

أ ـ ليس في إسناده متّهم بكذب.

ب ـ لا يكون شاذًا.

ج ـ روي نحوه من وجه آخر.

٣ ـ حديث غريب: وهو ما روي من وجه واحد لا يبلغ درجة المقبول، وليس له ما يشده.

الثاني: اصطلاحات مركبة:

٤ ـ حديث صحيح غريب: وهو ما جمع شروط الصحة ولم يأت إلا من الوجه المذكور، بمعنى أنه الصحيح لذاته.

٥ ـ حديث حسن غريب: وهو الذي خفّ ضبط راويه عن راوي الصحيح، ولم يأت إلا من الوجه المذكور وهو الحسن لذاته.

٦ ـ حديث حسن صحيح: وهو الذي جاء من وجهين أحدهما صحيح والآخر حسن، أو تردد فيه نظر الترمذي فكأنه يقول: حديث حسن أو حديث صحيح.

٧ ـ حديث حسن صحيح غريب: أي حسن بالنظر إلى إسناده صحيح بالنظر إلى آخر، لكنه غريب من الوجه الذي ذكره في كتابه. أو معناه على التردد كأنه قال: حديث حسن غريب، أو صحيح غريب.

تبويب السنن

رتب الترمذي جامعه على أبواب، فيذكر ترجمة كلية كقوله: «أبواب الطهارة» ثم يفرع تحتها أبوابها، فيقول مثلًا «باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور» ثم «باب ما جاء في فضل الطهور» وهكذا. جعل الترمذي أبوابه جامعة لأبواب العلم ولم يقتصر بها على أبواب الأحكام، وإنما تعداها للفضائل والزهد وغير ذلك.

ولم يتكلف الفقه في تراجم أبوابه، وإنما يذكر الباب بصيغة هي ألصق ما تكون بما يسوق تحتها من الحديث، ثم يكتفي بسوق حديث أو حديثين في الباب، ثم يشير إلى ما روي في الباب غير ما ذكره عن غير من ذكر من الصحابة فيقول: «وفي الباب عن فلان وفلان» ويذكر ما بلغه علمه، وربما فاته الشيء من ذلك مما يعلمه غيره، فيكون بهذا قد لخص ما في الباب بأسلوب يفهمه كل مستفيد بأقرب لفظ وأجمع عبارة، وهذه ميزة بارزة لكتابه لم يشارك فيها.

وليس من منهجه استعمال التراجم الغامضة التي يحتاج إدراك مناسبتها للحديث إلى تكلف ومشقة في الوصول إلى مقصوده إليها. وكذلك ربما وقع فيه التبويب مرسلًا من غير ترجمة، فيقول مثلًا: «باب» أو «باب منه» ولا يزيد، فهذا أشبه بالتفريع على الباب السابق له.

معلقات السنن

وقع في كتاب الترمذي تعليق الأسانيد المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة، وهو كثير فيه، لكنه لا يستخدم ذلك في تراجم الأبواب، إنما يقع له عقب الأحاديث التي يذكرها مسندة، وهو يصنع ذلك اختصارًا وحرصًا على عدم التطويل بسرد الطرق والأسانيد، واكتفاء بما يسنده في الباب.

وما يعلقه من مذاهب الأئمة المشهورين في الأبواب قد أورد أسانيده إليهم في ذلك كله في كتاب العلل الملحق بآخر الجامع، فاكتفى بذلك عن سوق الأسانيد في كل موضع استقلالًا.

ومن حرْص الترمذي على الاختصار ومبالغته فيه مع القصد إلى الحصر يشير أحيانًا إلى المتابعة فيعلقها عن الإبهام فيقول: «روي من غير وجه» ونحو ذلك.

تكرار الحديث

طريقة الترمذي في سَوْق أحاديث كتابه فيها شبه من طريقة مسلم، ذلك من جهة جمع طرق الحديث الواحد وتعدد الشيوخ بسياق واحد من غير فصل، مع التنبيه على اختلاف الرواة واتفاقهم، مع أنه كان يرى جواز الرواية بالمعنى، ولا يفرق في استخدام «حدثنا» أو «أخبرنا» وهما عنده واحد، فلا يكتفي بحمل لفظ على لفظ وإنما يشير إلى الاختلاف. ويجمع أحاديث المسألة في مكان واحد.

ولا يكثر من سرد الأسانيد.

فلذا فإنه يخرج الحديث في ألصق أبوابه به وأظهره دلالة عليه، وما كان عنده في الباب سواه يشير إليه بقوله: «وفي الباب عن فلان» وبذلك تجنب التكرار الموجود في غيره.

ووقع في الجامع أحاديث مكررة، لكن في مواضع يسيرة، ولا يكرر الحديث الواحد عدة مرات، بل أكثر ما وجد ذلك تكراره الحديث في ثلاثة مواضع، ويراعي في التكرار احتياجه له في الباب الآخر فيورده مع غير مراعاة للفائدة الإسنادية فربما أورده تامًا سندًا ومتنًا كما هو في الموضع الأول.

تقطيع الحديث

تقطيع الترمذي للحديث نادر جدًا في كتابه، ولعل ندرة ذلك بسبب سعة شرطه، فعنده في كل باب ما يغنيه عن التقطيع للحديث حسب موضع الحاجة، لكنه وقع عنده اختصار الحديث أحيانًا حيث يذكر من الحديث الطويل ما يحتاجه في بابه ويشير إلى بقيته بقوله مثلًا: «وفي الحديث قصة».

انتقاد السنن

انتقد الإمام الترمذي في جامعه من وجوه ترجع جملتها إلى:

١ ـ تخريجه الأحاديث الضعاف والواهيات.

٢ ـ تساهله في الحكم على الأحاديث بالصحة والحسن.

٣ ـ تساهله في نقد الرجال.

٤ ـ يبدأ بالحديث الغريب غير القوي في الباب ثم يتبعه بالأقوى منه.

وهذه الوجوه جميعًا مندفعة لا يحسن بها الطعن على الإمام الترمذي وكتابه، وبيان ذلك كما يأتي:

١ ـ أما تخريجه الأحاديث الضعيفة والواهية فإنه لم يشترط الصحة في أحاديث كتابه، إنما شرطه إيراد كل حديث احتج به محتج أو عمل به فقيه وإن لم يصح، غير أنه التزم بيان درجة كل حديث عقبه بما يدفع عنه التبعة، فهذا انتقاد غير قائم وغير لازم.

٢ ـ وأما تساهله في الحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن فقد اشتهر عن الحافظ الذهبي حيث أورد له أحاديث معدودة صححها أو حسنها وهي ضعيفة في نقد الذهبي، فذكر لذلك أن نفس الترمذي في التضعيف رخو، ولأجل ذلك لا يعتمد العلماء على تصحيحه، وهذه الدعوى منه قيل: سبقه إليها بعض من لا يعتمد على قوله، وإلا فالعلماء بعد الترمذي عامتهم يعتمدون على تصحيح الترمذي وتحسينه ويذكرون قوله من غير تعقيب، وذكر ابن الصلاح وغيره أن كتاب الترمذي من الكتب التي تستفاد منها الزيادة على الصحيح، وقد رد الحافظ العراقي دعوى الذهبي بقوله: وما نقله عن العلماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد، فما زال الناس يعتمدون تصحيحه.

يؤيد ذلك أن الإمام الترمذي صرح باستفادته العلل والرجال والتاريخ من البخاري، ومن شيخيه أبي زرعة الرازي وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأكثر ذلك من البخاري، والثلاثة من كبار النقاد ورؤوس أئمة الحديث، بل إليهم المنتهى في زمانهم في علوم الحديث، والترمذي قد تأثر بهم خاصة البخاري أيما تأثر، وبدت طريقته في نقد الرجال، فلذا فإن وصفه بالتساهل في حكمه بالصحة أو الحسن لا يتلاءم مع تخرجه على هؤلاء الأعلام. والمدقق في تعليلات الترمذي للأحاديث في الجامع والعلل الكبير يدرك تمامًا ما أوتيه هذا الإمام من قوة النقد والتحري وجودة النظر والاختيار.

هذا مع التسليم بأن الترمذي بشر ربما يخطئ في اجتهاده في التصحيح أو التحسين، كما قد يخطئ في التضعيف، لكن لا يصح بحال أن يجعل ذلك أصلًا يحكم به لإبطال مجهوده العظيم في كتابه.

٣ ـ وأما تساهله في نقد الرجال فالمراد به تخريجه أحاديث الضعفاء مصححًا لها أو محسنًا، وهذا يرجع إلى الوجه السابق.

وكل من هذا الوجه والذي قبله يرجعان إلى أسباب ثلاثة:

أ ـ اختلاف نسخ الجامع في زيادة لفظة تصحيح أو تحسين.

ب ـ الغفلة عن مراد الترمذي من اصطلاحه.

ج ـ اختلاف الاجتهاد بين العلماء في رتبة الراوي أو درجة الحديث وتدقيق النظر في هذه الأسباب يبرئ ساحة الترمذي ولا يؤخره عن ركب الأئمة النقاد، بل يبقى له علو مكانته وتقدم مركبه.

٤ ـ وأما ابتداؤه بالحديث الغريب أو الضعيف في الباب ثم يتبعه بالصحيح القوي فهذا ليس بعيب عليه أو على كتابه، ذلك لأنه يذكر الغريب الضعيف أولًا ثم يذكر علته ببيان الصحيح، فهو يُعل الأول بالآخر، فهي إذن ميزة لكتابه توجب له التقدم لا عيبه ونقده.

مكانة السنن

جامع الترمذي كتاب نفيس جم الفائدة، عظيم المنفعة، حسن الترتيب واضح المقاصد، ينتفع به الناس على اختلاف طبقاتهم، دال على غزارة علم مصنفه، وليس الحديث وحده غايته، بل هو أصل في معرفة الأحكام، وتمييز مسائل الحلال والحرام، كما أنه كتاب ترغيب وترهيب وفضائل ومناقب، وسير وتاريخ، وجرح وتعديل، فتسميته «الجامع» دالة بالمطابقة على مضمونه.

وكان لهذا المصنَّف القبول عند عامة علماء الإسلام، نهلوا من فيض معارفه، وعنوا به شرحًا وتخريجًا وغير ذلك، وعدَّه البعض في المرتبة التالية لصحيح مسلم بدل أبي داود أي: ثالث الكتب الستة الأصول، وأبو داود بعده، والأكثر على عده رابع الكتب بعد أبي داود.

وقد أطلق عليه الحاكم النيسابوري اسم الصحيح، فإن أراد على التغليب فهو صواب، وإن أراد مطلقًا فليس كذلك لما سبق في بيان شرطه.

ولاعتنائه بأدلة الفقه قال من قال: هو كاف للمجتهد، مغنٍ للمقلد. وأثنى عليه شيخ الإسلام الهروي فقال وقد ذكر عنده الترمذي وكتابه: «كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس». وقال الخطابي: كتاب أبي عيسى كتاب حسن.

وروي عن الترمذي نفسه قال: «صنفت هذا الكتاب وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان هذا الكتاب في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم» لكن في سند هذه الحكاية ضعف.

وقال المبارك بن الأثير: كتابه «الصحيح» أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها.

وقال الحافظ ابن كثير: كتاب الجامع أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق.

سند السنن

كتاب «الجامع» للإمام الترمذي متواتر عنه، حيث رواه عنه طائفة، منهم الحافظ أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي المتوفى سنة «٣٣٥» هجرية، وأبرزهم الذي انتشرت عنه رواية «الجامع» وشاع في الآفاق من طريقه الثقة المسند أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي التاجر المروزي المتوفى سنة «٣٤٦» هجرية، وكان قد رحل إلى الترمذي في بلده ترمذ فسمع منه «الجامع» سنة «٢٦٥» هجرية وسماعاته صحيحة مضبوطة بخط خاله أبي بكر الأحول، وكان عمره يوم سمع الجامع «١٦» عامًا، ثم كانت له الرحلة من بعد للسماع منه. والله تعالى أعلم وأحكم.

التعريف بتحفة الأحوذي[١]

(١) تُحْفَةُ الأَحْوَذِي شَرْحُ جامَعِ التِّرْمِذِيِّ: في أربع مجلَّدات ضخام، هي أعز شرح برز على بسيطة الأرض؛ لَم تر العيون مثله، أكب عليه العلماء في الممالك الإسلامية، قد التزم الشيخ في شرحه هذا أمورًا نشير إليها على سبيل الإجمال:

الأول: كتب ترجمة كل راو من رواة «جامع الترمذي» بقدر الضرورة والحاجة، وبسط ترجمة بعضهم في بعض المواضع.

الثاني: خرَّج الأحاديث التي رواها الترمذي، وأوردها في أبواب «جامعه»، أعني: ذَكَرَ أسماءَ مَنْ وافق الترمذي من المحدِّثين في تخريج أحاديثه وإيرادها في مؤلفاتهم وكتبهم.

الثالث: بَذَلَ غاية جهده في إيضاح الإشكالات الإسنادية والمتنية وحَلِّها.

الرابع: ذَكَرَ في توضيح الأحاديث وحلِّها وشَرْحِها الأقوال المعتبرة، والمباحث المعتمدة عند فقهاء المحدِّثين والسلف الصالح، واحترز عن ذكر الأقوال المحتملة الغير المرضية.

الخامس: خرَّج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي في كل باب بقوله: «وفي الباب عن فلانٍ وفلان»، وذكر ألفاظها مهما أمكن، وتكلَّم في بعضها، وأظهر ما فيه من الكلام للأئمة النقاد من المحدِّثين.

السادس: لم يُشِرِ الترمذيُّ في كثير من الأبواب إلى أحاديث أخرَى توافق أصل حديث الباب، خلاف عادته، فأشار الشيخ إليها بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان» وخرَّجها.

السابع: زاد على ما أشار إليه الترمذي بقوله: «وفي الباب...» أعني: أضاف إلى الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله: «وفي الباب...» أحاديث أخرَى؛ اطَّلَعَ عليها الشيخ بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان أيضًا»، وخرَّجها، وأظهر مواقعها من كتب الحديث.

---

(١) نقلًا عن مقدمة تحفة الأحوذي.

الثامن: لا يذكر الترمذي في بيان مذاهب العلماء إلا عدة من الفقهاء وبعضهم، فيوسِّع الشيخ في بيان الاختلاف، ويذكر أقوال غير واحدٍ من العلماء ممن لم يذكُرْهم الترمذي.

التاسع: الترمذي مشهورٌ بالتساهل في تحسين الحديث وتصحيحه، فيذكر الشيخ ـ عقب تحسينه أو تصحيحه ـ تصحيح غير واحد من أهل الحديث غير الترمذي أو تحسينهم؛ ليطمئن القلب وينشرح الصدر.

العاشر: نبَّه على المواضع التي وقع فيها التساهلُ والتسامحُ من الترمذي في تحسين الحديث وتصحيحه.

الحادي عشر: يذكر الترمذي في كثير من المواضع اختلافَ أهل العلم، ولا يذكُرُ الراجِحَ من المرجوحِ، بل يكتفي بذكر الاختلاف، ففي أمثال هذه المواضع يظهر الراجحُ من المرجوح.

الثاني عشر: يذكر الترمذيُّ مذاهبَ الفقهاء وأقوالهم، ويسكت عن دلائل أَكْثَرِ هذه الأقوال والمذاهب، فيذكر الشيخ دلائل هذه المذاهب التي سكت الترمذي عن بيانها، ثم يزيف دلائل الأقوال المرجوحة، ويحقِّق القول الراجِحَ المنصُورَ عنده، ويؤيِّده بالأحاديث والآثار، ويحتاط غايَةَ الاحتياطِ في ترجيح الأقوال.

الثالث عشر: قد يذكُر الترمذي في بيان مذاهب العلماء لَفْظَ: «القوم» مجملًا، فيقول: «وقد ذَهَبَ قَوْمٌ من أهل العلم إلى كذا»، فيعينهم الشيخ، ويبيِّن من أرادهم الترمذي بلفظ: «القوم».

الرابع عشر: وَقَعَ من الترمذي التساهُلُ في نقل مذاهب العلماء في بعض المواضع، فبيَّن الشيخ هذه المواضع، ونبَّه على تساهله إلا في مواضع قليلة.

الخامس عشر: قد اختبر الشيخ تحسينَ الترمذيِّ وتصحيحه في كل مَقَام أولًا، وحقَّق بنفسه من غير أن يعتمد عَلَى أقوال أئمة المحدِّثين فقط، ثم بعد التحقيق وافق الترمذيَّ أو خالفه.

إلى غير ذلك من أمور راعاها في الشَّرْحِ لا تخفَى علَى مَنْ طالعه من الأفاضل بالإمعان.

العمل في هذه النسخة

١ ـ ضبط نُصوص الكتاب وتوثيقها على أصله باعتماد عدَّة نسخ مطبوعة؛ أقدمهن النسخة المطبوعة في القاهرة سنة/ ١٣٨٣ هجرية، في مطبعة المدني، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. والمقابلة على الطبعة الأولى التي عني بنشرها أبناء أخي الشارح ـ رحمه الله ـ عبد السلام وعبد السميع ومحمد إدريس ومحمد أمين. كما جاء في المصورة لدار الفكر (جـ ١٠/ ص٥٣٥) وهذه رجعنا إليها وقت الاختلاف.

٢ ـ تصحيح ما وقع من تصحيف لبعض نصوص الكتاب والأشعار وبعض الأعلام، بالرجوع إلى المصادر التي استقى منها المصنف شرحه في غالب الأحيان.

٣ ـ القيام بتخريج أحاديث المتن على كتب الأصول التسعة من نفس الطريق أو الوجه الذي أخرج منه المصنف الحديث، بالرُّموز المتعارف عليها مع ذكر أرقامها، وهذه الرموز على الشَّكل التالي: (خ) للبخاري (م) لمسلم (ن) للنسائي (ت) للترمذي (جه) لابن ماجه. (حم) لأحمد، (طا) لمالك في الموطأ، (مي) للدارمي.

٤ ـ ذكر درجة الأحاديث الضعيفة فقط الواردة في متن هذا الكتاب، وأما ما كان صحيحًا أو حسنًا أو مقبولًا بالشواهد فإنني لم أذكر درجته، واقتصرت على تخريجه على الكتب التسعة، وأعني بذلك أنه ليس ضعيفًا.

وأحيانًا لم نتمكَّن من الجزم بدرجة بعض الأحاديث وذلك يعود لاختلاف الأئمة في جرح وتعديل بعض الرُّواة، فأحلنا فيه العلم إلى الله تعالى. وتركنا التعليق عليه أيضًا.

٥ ـ تخريج الأحاديث الواردة في شرح المتن مع ذكر درجتها في بعض الأحيان وهذا قام به وأعانني عليه الشيخ سدير والشيخ غزوان جزاهما الله خيرًا.

٦ ـ أما ترقيم الكتب والأبواب فهي وفقًا للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وتحفة الأشراف، ووضعنا بجانب الباب رمزين هكذا: [ت١، م١]، ونقصد بحرف التاء: (التحفة)، وبحرف الميم: (المعجم المفهرس) كما هو معروف ومشهور.

أما أرقام الأحاديث فاعتمدنا في المتن رقمين اثنين، الأول وضعناه بين معكوفين [] وهو رقم تحفة الأحوذي، والرقم الثاني وضعناه بين قوسين () وهو الرقم الوارد في سنن

الترمذي بتحقيقي، وذلك للتيسير على الطالب والباحث معرفة شرح الأحاديث.

٧ ـ ذكرت مقدمة هامة، بيّنت فيها ترجمة لسنن الترمذي ومنهجه، وكذا ترجمة للشرح ومنهج الشارح في الكتاب، كنت قد أخذتها من المقدمة لهذا الشرح.

٨ ـ صنع فهارس لأطراف الأحاديث والآثار في نهاية الكتاب، تسهيلًا للباحث والقارئ.

وفي الختام أسألُ الله تعالى أن يجعلَ عملي خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفعني به وسائر المسلمين، وأن يرزقني العفو والعافية في ديني ودنياي.. وأتوجه بالشكر الجزيل لمن ساهم معي في مقابلة وتصحيح هذا الكتاب، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه.

وكتبه: يوسف الحاج احمد

دمشق الشام/ ٩ صفر / ١٤٣٠ هجرية.



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقَدّمَةِ [للمؤلف]

الحمد لله الذي شرح صدور أصفيائه بعلوم كلامه المعجز القديم، وعرف أولياءه بمعارف كتابه المهيمن الكريم، وروَّح أرواح أهل وداده بفوحات عرف ذكره الحكيم.

والصلاة والسلام على رسوله الذي بَيَّنَ للناس ما نُزِّل إليهم، وهداهم إلى الصراط المستقيم، وعلى آله وأصحابه الذين هم كالنجوم في نقل أموره وأيامه وسننه وتبليغ دينه القويم. أما بعد:

فهذه فوائد مهمة فريدة، ومباحث جمة مفيدة، ومعارف رائقة عجيبة، وعوارف رائعة غريبة، وتحقيقات بديعة لطيفة، وأبحاث نفيسة شريفة، لا يستغني عنها كل من يشتغل بعلم الحديث وكتبه، بل لا بد منها لمن يشتغل بـ«الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»[1] للإمام الهُمَامِ أَبِي عِيسى التِّرْمِذِيِّ ـ رحمه الله ـ جمعها وحرَّرها إمامُ الْعصْرِ مُسْنِدُ الوقت، شيخُ المعارف وإمامُهَا، وَمَنْ في يديه زمامُها، المحقِّقُ المحدِّث الفقيه الأَجَلُّ الشيخ أبو العُلى محمد

(١) قال الحافظ ابن كثير: تحت باب «إطلاق اسم الصحيح على الترمذي والنسائي»: وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي: «الجامع الصحيح». وهذا تساهل منهما. فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة. [الباعث الحثيث: ١/ ٦].

قلت: اشترط الترمذي في كتابه ذكر الأحاديث التي عليها مدار الأحكام والتي عمل بها الفقهاء، وقد أبان عن ذلك في كتاب العلل الملحق بالجامع، فقال: جميع ما في هذا الكتاب، من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما عدا حديثين، وذكرهما.

ولم يشترط في أحاديثه الصحة، فلذا وقع في كتابه أنواع كثيرة من علوم الحديث، ففيه: الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمرسل والمنقطع، والمضطرب، والمعلل، والشاذ، والمحفوظ، والمنكر، والمعروف، والمدلس، والمرسل الخفي، وغير ذلك. غير أنه التزم بيان ذلك وشرحه، فيذكر الحديث ويبين نوعه ولا يسكت. والله تعالى أعلم.

عبد الرَّحمن المباركفوريُّ طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه، صنفها وجعلها مقدِّمة لشرحه «تُحْفَةِ الأَحْوَذِيِّ شَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» وهي مشتملة على بابين.

الباب الأول: في فوائدَ متعلِّقة بعِلْمِ الحديثِ، وَأهلِه، وكُتُبه عُمومًا.

والباب الثاني: في فوائد متعلِّقة بالإمام الترمذيِّ، وجامعه خُصُوصًا، تقبلها الله ونَفَعَ بِها المسلمين، قال:

الْبَابُ الأَوَّلُ
فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الحَدِيثِ وَكُتُبِهِ وَأَهْلِهِ عُمُومًا، وَفِيهِ أَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ فَصْلًا

الفَصْلُ الأَوَّلُ: فِي حَدِّ عِلْمِ الحدِيثِ، وَمَوْضُوعِهِ، وَغَايَتِهِ

قَالَ الكَرمَانِيُّ فِي «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ»[1] اعلم: أن علم الحديث:

مَوْضُوعُهُ: هو ذاتُ رَسُولِ الله ﷺ من حيث إنه رسول الله ﷺ.

وَحدُّهُ: هو علْمٌ يعرف به أقوالُ رسولِ اللهِ ﷺ وأفعالُهُ وأحوالُهُ.

وغَايَتُهُ: هو الفوز بسعادة الدارين.

قال السُّيُوطِيُّ: هذا الحَدُّ مع شموله لعلم الاستنباط غَيْرُ محرَّر، ولم يزل شيخنا العلَّامة محيي الدين الكَافِيجِيُّ[2] يتعجَّب من قوله: «إن موضوع علم الحديث ذاتُ الرسول»، ويقول: هذا موضوعُ الطِّبِّ، لا موضوعُ الحديث. كذا في «التدريب»[3].

قلت: وَالْعَجَبُ كُلُّ العجب من الكافيجيِّ؛ أنه كيف تعَجَّب من قول الكَرْمانيِّ: «إن موضوع علم الحديث ذات الرسول»؟ وكيف قال: إن هذا موضوعُ الطِّبِّ لا موضوع الحديث؟! ألم يعلم أن موضوع الطب هو بدن الإنسانِ من حيث الصحة والمرض، لا ذاتُ رسول الله ﷺ.

فإن قال: إن ذاتَ رسول الله ﷺ من أفراد بدن الإنسان، فبهذا الاعتبار صار ذاته ﷺ موضوعَ الطبِّ.

---

(١) (١/ ١٢).

(٢) (الكافيجي) (٧٨٨ - ٨٧٩ هـ، ١٣٨٦ - ١٤٧٤ م) محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي: من كبار العلماء بالمعقولات. رومي الأصل. اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي ١٤ سنة. وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو. ولي وظائف، منها مشيخة الخانقاه الشيخونية. وانتهت إليه رياسة الحنفية بمصر. له تصانيف، أكثرها رسائل. [الأعلام: ٦/ ١٥٠].

(٣) النووي في «تدريب الراوي» (١/ ٤١).

قُلْنَا: لم يقل الكرمانيُّ: إن موضوعَ علم الحديث ذاتُ رسول الله ﷺ من حيث الصحة والمرض، بل قال: «موضوع علم الحديث ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله فبعد تقييده بهذه الحيثية كيف يكون ذاته ﷺ موضوعَ الطِّبِّ؟!

وَالْعجبُ مِن السُّيوطِيِّ أيضًا أنه نقل كلام شيخه الكافيجيِّ هذا وسَكَتَ.

وَقَالَ صَاحِبُ «كَشف الظنون»[1]:

عِلْمُ الْحَدِيثِ: هو علم يعرف به أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله، فاندرج فيه معرفة موضوعه.

وَأَمَّا غَايَتُهُ: فَهِيَ الْفَوْزُ بسعادة الدَّارَيْنِ. كَذَا فِي «الْفَوَائِدِ الْخَاقَانِيَّةِ».

وهو ينقسم إلى:

الْعِلْمِ بِرِوَايَةِ الْحَدِيثِ: وهو عِلْمٌ يبْحَثُ فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ من حيث أحوال رواتها ضبطًا وعدالةً، ومن حيث كيفيةُ السند اتصالًا وانقطاعًا، وغَيْرُ ذلك، وقد اشتهر بـ«أُصولِ الْحَدِيثِ».

وإِلَى الْعِلْمِ بِدِرَايَةِ الْحَدِيثِ: وهو علم باحثٌ عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها؛ مبنيًا على قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ، وَضَوَابِطِ الشريعة، ومطابقًا لأحوال النبي ﷺ.

وموضوعُه: أَحَادِيثُ الرسول ﷺ، من حيثُ دلالتها عَلى الْمعنى المفهوم أو المراد.

وَغَايَتُهُ: التحلِّي بالآداب النبوية، والتَّخَلِّي عما يكرهه وينهاه، ومنفعته: أعظم المنافع، كما لا يخفى على المتأمل.

وَمَبادِئُه: العلوم العربية كُلُّها، ومعرفةُ القَصَص والأخبار المتعلِّقة بالنبي ﷺ، ومعرفةُ الأَصْلَيْنِ والفقه وغير ذلك. كذا في «مفتاح السَّعادَة». انتهى ما في «الكشْفِ».

وقال الْجَزَائِرِيُّ: قد قَسَّموا علم الحديث أَوَّلًا إلى قسمَيْن: قِسْمٍ يتعلَّق بروايته، وقسْمٍ يتعلَّق بدرايته.

---

(١) هو مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الصوفي الشهير بالملا كاتب الجلبي، والمعروف باسم: حاجي خليفة، (١٠١٧-١٠٦٧ هـ) وكلامه هذا في كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١/ ٦٣٥- علمية).

وقال ابن الأكفانيِّ في «إرشاد القَاصِد»:

علم رواية الحديث: علْمٌ ينقل أقوال النبيِّ ﷺ وأفعاله بالسماع المتصل، وضبطها، وتحريرها.

وعلم دراية الحديث: علم يتعرَّف منه: أنواع الرواية، وأحكامُها، وشروطُ الرواة، وأصنافُ المرويات، واستخراجُ معانيها.

قال الجزائريُّ[1]: والأَوْلَى تسمية هذا الفَنِّ ـ أي: فَنِّ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ الَّذِي سماه ابن الأكفاني بـ«عِلْم دِرَايَةِ الْحَدِيثِ» ـ باسمه المعروف، أعني: «مُصْطَلَحَ أَهْلِ الأَثَرِ» فإنه أَدَلُّ على المقصود، وليس فيه شيء من الإبهام والإيهام، وقد جَرَى على ذلك الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ، فَسَمَّى رسالته المشهورة فيه بـ«نُخْبَةِ الْفِكْرِ، فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ»، انتهى.

وذكر صاحب «الحطة»[2] ص٣٦ تعريفَ عِلْمِ الحديث في فصلين، فقال:

الفصل الأوَّل: في علم الحديث روايةً، وهو: علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الحديث برسول الله ﷺ، من حيث الصحةُ والضعف، ومن أحوال رواتها ضبطًا وعدالةً، وأحوال رجالها جَرْحًا وتعديلًا، ومن حيث كيفيةُ السند اتصالًا وانقطاعًا، وغَيْرُ ذلك، وقد اشتهر بـ«أُصُولِ الحَدِيثِ».

وقال البَاجُورِيُّ في حاشيته على «الشَّمائِلِ المُحَمَّدِيَّةِ»: إنهم عرَّفوا عِلْمَ الحديثِ روايةً بأنه: علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ ـ قيل: أو إلى صحابيٍّ، أو إِلَى من دونه ـ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو صفة.

وموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيث إنه نبي، لا من حيث إنه إنسان مثلًا.

وواضعه: أصحابه ﷺ الذين تصدَّوا لضبط أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته.

وغايته: الفوز بسعادة الدارَيْن.

---

(١) الباحث طاهر بن صالح السمعوني الجزائري ثم الدمشقي؛ عالم كبير باللغة والأدب، وكلامه هذا من كتابه «توجيه النظر إلى علم الأثر» (١/ ٨١- مكتبة المطبوعات الإسلامية).

(٢) هو صديق حسن خان القِنّوجي الحسيني، واسم كتابه «الحطة في ذكر الصحاح الستة» وكلامه هذا فيه، تحت صفحة ٧٨- ط العلمية.

ومسائله: قضاياه التي تذكر ضمنًا، كقولك: قال ﷺ: «إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ»[١]، فإنه متضمن لقضية قائله: «إنما الأعمال بالنيات» من أقواله ﷺ.

واسمه: علم الحديث رواية.

ونسبته: أنه من العلوم الشرعية، وهي: الفقه، والتفسير، والحديث.

وَفَضْله: أن له شرفًا عظيمًا، من حيث إنه تُعْرفُ به كيفية الاقتداء به ﷺ.

وحكمه: الوجُوبُ العينيُّ على مَن انفردَ، والكِفَائِيُّ على من تعدد.

واستمداده: من أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريره، وَهَمِّهِ، وأوصافِهِ الخلْقِيَّةِ، وأخلاقه المرضيَّة.

فهذه هي المبادئ العشرة.

الفصل الثاني: في عِلْم الحديث درايةً، وهو المراد عند الإطلاق، وهو: علْمٌ يعرف به حال الراوي والمرويِّ من حيث القَبُولُ والرَّدُّ، وما يَتْبَعُ ذلك.

وموضوعه: الراوي والمرويُّ من الحيثية المذكورة.

وغايته: معرفة ما يُقبل وما يُردُّ من ذلك.

ومسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد، كقولك: كلُّ حديثٍ صحيحٍ يُقْبَلُ.

وواضعه: ابن شهابٍ الزُّهْرِيُّ، في خلافة عُمَرَ بنِ عبد العزيز بأمره، وقد أمر أتباعه بعد فناء العلماء العارفين بالحديث بجمعه[٢]، ولولاه لضاع الحديث.

واسمه: علم الحديث درايةً.

---

(١) البخاري، كتاب بدء الوحي، حديث (١)، ومسلم كتاب الإمارة، حديث (١٩٠٧).

(٢) قال أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٦٦): «حدثنا الحسين بن عبد الله؛ ثنا ابن الجارود، ثنا إسماعيل بن عبد الله، ثنا درهم بن مظاهر، ثنا عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه واحفظوه؛ فإني أخاف دروس العلم وذهاب العلماء. وأشار البخاري في صحيحه (كتاب العلم - باب كيف يقبض العلم) وقال الحافظ في الفتح (١/ ٢٥٧- فيحاء): «يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي». وإنما نقلناه بإسناده لأننا لم نجده عند غير أبي نعيم، والله أعلم.

وبقية المبادئ العشرة تُعْلَمُ مما تقدَّم؛ لأنه قد شارك فيه النوع الثاني الأوَّلَ. كذا في «حاشية الباجوريِّ». انتهى ما في «الحطة»(١).

قُلْتُ: قد ظهر من هذه العبارات أن علم الحديث يطلق على ثلاثة معانٍ:

الأوّل: أنه علم يُعْرَفُ بِهِ أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله، وقد قيل له: «العلمُ برواية الحديث» كما في عبارة ابن الأكفانيِّ والباجوريِّ.

والثاني: أنه علم يبْحَثُ فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ، من حيثُ أحوالُ رُوَاتِهَا ضبطًا وعدالةً، ومن حيث كيفيةُ السَّنَدِ اتِّصالًا وانقطاعًا، وغَيْرُ ذلك.

وعلْمُ الحديث بهذا المعنى الثَّاني هو المعروف بـ«علم أصول الحديث»، وقد قيل له: «العلْمُ بروايةِ الحديث» أيضًا كما في عبارة «الكَشْف» و«الحطَّةِ».

وقد قيل له: «العلم بدِرَايَةِ الحديث» أيضًا، كما في عبارة ابن الأكفاني والباجوريِّ.

والثالث: أنه علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها، مبنيًا على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقًا لأحوال النبي ﷺ، كما في عبارة «الكشف»، فاحفظ هذا.

وقال العلامة الشيخ زكريا بن محمَّد الأنصاريُّ في «فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِي»(٢): الحديثُ ـ ويرادِفه الخبر على الصحيح ـ: ما أضيف إلى النبي ﷺ ـ قيل: أو إلى صحابي، أو إلى من دونه ـ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو صفةً، ويعبَّر عن هذا بـ«علم الحديث روايةً».

ويحدُّ بأنه: علم يشتمل على نقل ذلك.

وموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيث إنه نبيٌّ.

وغايته: الفوز بسعادة الدارين.

وأما علم الحديث درايةً، وهو المراد عند الإطلاق، كما في النظم ـ يعني قول الناظم: [من الرجز]

فَـهـذِهِ الـمـقَـاصِـدُ الـمـهِـمَّـهْ تُـوضِـحُ مِنْ عِـلْـمِ الْـحَدِيـثِ رَسْـمَـهْ

---

(١) القنوجي في «الحطة» (ص/ ٧٩).

(٢) (١/ ٧).

- **فهو**: علم يعرف به حال الراوي والمرويّ، من حيث القبولُ والرَّدُّ.

وموضوعه: الراوي والمرويُّ، من حيث ذلك.

وغايته: معرفة ما يُقبل وما يُردُّ من ذلك.

ومسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد. انتهى.

وقال العلَّامة عِزُّ الدين بْنُ جَمَاعَةَ: علم الحديث علْمٌ بقوانين يُعْرَفُ بها أحوال السند والمتن[١]، وقد نظمه الجلال السيوطي[٢]، فقال: [من الرجز]

عِلْمُ الْحَدِيثِ ذُو قَوَانِينَ تُحَدّ ... يُدْرَى بِهَا أَحْوَالُ مَتْنٍ وَسَنَدْ
فَذَانِكَ الموْضُوعُ وَالمقْصُودُ ... أَنْ يُعْرَفَ المقْبُولُ وَالمرْدُودُ

فَائِدَةٌ فِي حدِّ المحدِّث وَالْحَافِظ وَالمسْنِدِ:

قَالَ السُّيوطِيُّ فِي «التَّدْرِيبِ»:

اعلم: أن أدنى درجات الثلاثة - (من المحدِّث، والحافظ، والمُسْند) - المُسْنِدُ - بكسر النون - وهو: من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علْمٌ به أو ليس له إلَّا مجرَّد رواية.

وأما المُحَدِّثُ فهو أرفَعُ منه، قال الرَّافعيُّ وغيره: إذا أوصى للعلماء لم يدخُلِ الذين يسمعون الحديثَ، ولا عِلْمَ لهم بطرقه، ولا بأسماء الرواة والمتون؛ لأن السماع المجرَّد ليس بِعِلْمٍ[٣]. وقال التاج بن يونُسَ في «شَرْح التَّعْجِيز»: إذا أوصى المحدِّثِ تناول مَنْ علم طرق إثبات الحَدِيث وعدالة رجاله؛ لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم، وكذا قال السُّبْكِيُّ في «شرحِ الْمنهاج»[٤].

وقال القاضي عبد الوهَّاب: ذكر عيسى بنُ أَبَانَ[٥] عَنْ مالك أنه قال: لا يؤخذ العِلْمُ

---

(١) انظر «اليواقيت والدرر» للمناوي (١/ ٢٣١) و«إتمام الدراية» للسيوطي (ص ٤٦)، و«قواعد التحديث» للقاسمي (ص ٧٥).

(٢) انظر «منهج ذوي النظر» (ص/ ٨).

(٣) انظر «روضة الطالبين» للنووي (٦/ ١٦٩).

(٤) انظر «فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني (١/ ٧٢- العربي الإسلامي)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» لبدر الدين بن بهادر الزركشي (١/ ٤٤- أضواء السلف).

(٥) كذا قال؛ وهو وهم من المؤلف تبع فيه القاضي؛ والصواب: معن بن عيسى؛ وكذا أخرجه ابن أبي حاتم في =

عن أربعة، ويؤخذ عمن سواهم: لا يؤخذ عن مُبْتَدِعٍ يدعو إلى بدعته، ولا عن سفيه يعلن بالسفه، ولا عمن يكذب في أحاديث الناس، وإن كان يصدق في أحاديث النبي ﷺ، ولا عمن لا يعرف هذا الشَّأْن، قال القاضي: فقوله: «ولا عمن لا يعرف هذا الشأن» مراده: إذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة، ولا يعرف هل زيد في الحديث شيء أو نقص، وقال الزركشي: أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ سند الحديث، وعلم عدالة رجاله وجرحها، دون المقتصر على السماع، وقال الشيخ تقي الدين السبكي: إنه سأل الحافظ جمال الدين المِزِّيّ عن حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ، قال: يرجع إلى أهل العرف، فقلت: وأين؟ أهل العرف قليل جدًّا، قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم؛ ليكون الحكم للغالب، فقلت له: هذا عزيز في هذا الزمان، أدركت أنت أحدًا كذلك؟! فقال: ما رأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي، ثم قال: وابن دقيق العيد كان له في هذا مشاركة جيدة، ولكن: أين السهى من الثرى، فقلت: كان يصل إلى هذا الحد؟ قال: ما هو إلا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا، أعني: في الأسانيد، وكان في المتون أكثر؛ لأجل الفقه والأصول.

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس: وأما المحدث في عصرنا، فهو: من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حظه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيخ شيوخه، طبقةً بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها، فهذا هو «الحافظ»[١].

وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين مِنْ قَوْلِهِمْ: كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء، فذلك بحسب أزمنتهم. انتهى.

= «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٣)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ١٦٠)؛ كلهم عن مالك رحمه الله.

(١) انظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٥٣)، و«فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ٧٦)، و«قواعد التحديث» للقاسمي (ص ٧٧).

وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر شيخه أبا الفضل العراقي، فقال: ما يقول سيدي في الحدِّ الذي إذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق أن يسمى حافظًا؟ وهل يتسامح بنقص بعض الأوصاف التي ذكرها المِزِّيُّ وأبو الفتح ـ في ذلك ـ لنقص زمانه أم لا؟

فأجاب: الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت ببلوغ بعضهم للحفظ، وغلبته في وقت آخر، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذي يصفه بذلك، وكلام المزِّيِّ فيه ضيق، بحيث لم يسم ممن رآه بهذا الوصف إلا الدمياطي، وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه وما فوق.

ولا شك: أن جماعة من الحفاظ المتقدمين كان شيوخهم التابعين أو أتباع التابعين، وشيوخُ شيوخهم الصحابة أو التابعين، فكان الأمر في هذا الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان، فإن اكتفى بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه، أو طبقة أخرى، فهو سهل لمن جَعَلَ فَنَّهُ ذلك دون غيره من حفظ المتون والأسانيد، ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها، ومعرفة الصحيح من السقيم، والمعمول به من غيره، واختلاف العلماء، واستنباط الأحكام، فهو أمر ممكن بخلاف ما ذكر من جميع ما ذكر، فإنه يحتاج إلى فراغ، وطول عمر، وانتفاء الموانع.

وقد روي عن الزهري أنه قال: لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة[(١)]. فإن صح كان المراد رتبة الكمال في الحفظ والإتقان، وإن وجد في زمانه من يوصف بالحفظ، وكم من حافظ وغيره أحفظ منه. انتهى ما في «التدريب»[(٢)] مختصرًا.

وقيل:

الحافظ: من أحاط علمه بمائة ألف حديث.

والحجة: من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث.

والحاكم: من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية: متنًا، وإسنادًا، وجرحًا، وتعديلًا، وتاريخًا.

---

(١) ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٩) (٣٩) في ترجمة الوليد بن عبيد الله، من رواية: عمار بن رجاء، عن محمد بن بشير بن عطاء بن مروان الكندي، عن الوليد بن عبيد الله، عن الزهري... فذكره. قال الحافظ في «لسان الميزان» (١/ ٧٧): محمد بن بشير ضعيف.

(٢) انظر «تدريب الراوي» (١/ ٤٨-٤٩).

وذكر القاري في «شرح النخبة» عن العلامة الجزري أن الراوي هو: الناقل للحديث بالإسناد، والمحدث: من تحمل الحديث روايةً، واعتنى به دراية، والحافظ: من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج إليه(١).

الفَصْلُ الثَّاني: فِي فَضِيلَةِ عِلْمِ الحدِيثِ وَأَهْلِهِ

اعلم: أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها، ومستند الروايات الفقهية كلها، ومأخذ الفنون الدينية دقها وجلها، وأسوة جملة الأحكام وأُسَّها، وقاعدة جميع العقائد وإسطقسها، وسماء العبادات وقطب مدارها، ومركز المعاملات ومحط حارِّها وقارِّها ـ هو علم الحديث الشريف، الذي تعرف به جوامع الكلم، وتنفجر منه ينابيع الحكم، وتدور عليه رحى الشرع بالأسر، وهو ملاك كل نهي وأمر، ولولاه لقال من شاء ما شاء(٢)، وخبط الناس خبط عشواء، وركبوا متن عمياء.

فطوبى لمن جد فيه، وحصل منه على تنويه، يملك من العلوم النواصي، ويقرب من أطرافها البعيد القاصي، ومن لم يرضع من دره، ولم يخض في بحره، ولم يقتطف من زهره، ثم تعرض للكلام في المسائل والأحكام فقد جار فيما حكم، وقال على الله تعالى ما لم يعلم، كيف وهو كلام رسول الله ﷺ والرسول أشرف الخلق كلهم أجمعين، وقد أوتي جوامع الكلم وسواطع الحكم من عند رب العالمين، فكلامه أشرف الكلم وأفضلها، وأجمع الحكم وأكملها ـ كما قيل: كلام الملوك ملك الكلام ـ وهو تلو كلام الله العلام، وثاني أدلة الأحكام، فإن علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها، وأحكام الشريعة المطهرة بتمامها، وقواعد الطريقة الحقة بحذافيرها، وكذا الكشفيات والعقليات بنقيرها وقطميرها تتوقف على بيانه ﷺ فإنها ما لم توزن بهذا القسطاس المستقيم، ولم تضرب على ذلك المعيار القويم لا يعتمد عليها، ولا يصار إليها.

فهذا العلم المنصوص، والبناء المرصوص بمنزلة الصراف لجواهر العلوم عقليها

---

(١) وانظر «شرح نخبة الفكر» لأبي الحسن علي بن سلطان الهروي- المعروف بـ «ملا علي القاري» (ص/ ١٢٢).

(٢) أخرج مسلم في مقدمة «صحيحه» عن عبد الله بن المبارك أنه قال: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

ونقليها، وكالنقاد لنقود كل فنون أصليها وفرعيها؛ من وجوه التفاسير والفقهيات ونصوص الأحكام، ومأخذ عقائد الإسلام، وطرق السلوك إلى الله سبحانه وتعالى ذي الجلال والإكرام، فما كان منها كامل العيار في نقد هذا الصراف، فهو الحري بالترويج والاشتهار، وما كان زيفًا غير جيد عند ذاك النقاد فهو القمين بالرد والطرد والإنكار، فكل قول يصدقه خبر الرسول، فهو الأصلح للقبول، وكل ما لا يساعده الحديث والقرآن، فذلك في الحقيقة سفسطة بلا بُرهان، فهي ـ أي: علوم الحديث ـ مصابيحُ الدجى، ومعالم الهدى، وبمنزلة البدر المنير، من انقاد لها فقد رشد واهتدى، وأوتي الخير الكثير، ومن أعرض عنها وتولى، فقد غوى وهوى، وما زاد نفسه إلا التخسير، فإنه ﷺ نهى وأمر، وأنذر وبشر، وضرب الأمثال وذكر، وإنها لمثل القرآن بل هي أكثر، وقد ارتبط بها أتباعه ﷺ التي هي ملاك سعادة الدارين، والحياة الأبدية بلا مَين، كيف وما الحق إلا فيما قاله ﷺ أو عمل به، أو قرره أو أشار إليه، أو تفكر فيه أو خطر بباله أو أَحَسَّهُ في خلده واستقام عليه.

فالعلم ـ في الحقيقة ـ هو علم السنة والكتاب، والعمل: العمل بهما في كل إياب وذهاب، ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء، ومزية أهله على غيرهم من العلماء مزية الرجال على النساء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فيا له من علم سيط بدمه الحق والهدى، ونيط بعنقه الفوز بالدرجات العلى.

وقد كان الإمام محمد بن علي بن حسين[(١)] عليه السلام يقول: «إن من فقه الرجل بصيرته أو فطنته بالحديث»، ولقد صدق، فإنه لو تأمل المتأمل بالنظر العميق، والفكر الدقيق، لعلم أن لكل علم خاصية، تتحصل بمزاولته للنفس الإنسانية كيفيةٌ من الكيفيات الحسنة أو السيئة، وهذا علم من تعطي مزاولته صاحب هذا العلم معنى الصحابية؛ لأنها ـ في الحقيقة ـ هي: الاطلاع على جزئيات أحواله ﷺ، ومشاهدة أوضاعه في العبادات والعادات كلها، وعند بعد الزمان يتمكن هذا المعنى بمزاولته في مدركة المزاول، ويرتسم في خياله بحيث يصير في حكم المشاهدة والعيان، وإليه أشار القائل بقوله: [من البسيط].

---

(١) هو الباقر رحمه الله، وقوله هذا أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٤٥)، والحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص/ ٢٨).

أَهْلُ الحَدِيثِ هُمُ أَهْلُ النَّبِيِّ وَإِنْ لَمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنفاسَهُ صَحِبُوا

ويروى عن بعض العلماء أنه قال: أشد البواعث وأقوى الدواعي لي على تحصيل علم الحديث لفظُ: قال رسول الله ﷺ[1]، فالحاصل: أن أهل الحديث ـ كثَّر الله تعالى سوادهم، ورفع عمادهم ـ لهم نسبة خاصة[2]، ومعرفة مخصوصة بالنبي ﷺ، لا يشاركهم فيها أحد من العالمين، فضلًا عن الناس أجمعين؛ لأنهم الذين لا يزال يجري ذكر صفاته العليا، وأحواله الكريمة، وشمائله الشريفة على لسانهم، ولم يبرح تمثال جماله الكريم، وخيال وجهه الوسيم، ونور حديثه المستبين، يتردد في حلق وسط جنانهم، فعلاقة باطنهم بباطنه العلي متصلة، ونسبة ظاهرهم بظاهره النقي مسلسلة، وقال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»[3]: يخبر تبارك وتعالى عن يوم القيامة أنه يحاسب كل أمة بإمامهم، وقد اختلفوا في ذلك، فقال مجاهد وقتادة: أي بنبيهم، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ الآية [يونس: ٤٧]، وقال بعض السلف: هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث؛ لأن إمامهم النبي ﷺ. انتهى.

وقد ورد في فضيلة علم الحديث وأهله أحاديث كثيرةٌ، وأنا أقتصر ـ ههنا ـ على ذكر خمسة أحاديث.

الأول: روى الترمذي[4]، عن ابن مسعود قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً» وَقَالَ: هذا حديث حسن غريب، قال القاري في «المرقاة شرح المشكاة» ورواه ابن حبان في «صحيحه»، ذكره ميرك، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، قال ابن حبان ـ عقب هذا الحديث ـ: في الخبر بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله ﷺ في القيامة يكون أصحاب الحديث؛ إذ ليس في هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم. وقال غيره: لأنهم يصلون عليه قولًا وفعلًا. انتهى.

---

(١) انظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٣٧)، و«قواعد التحديث» للعلامة محمد جمال الدين القاسمي (ص/ ٤٧).

(٢) أخرج مسلم في «صحيحه» (٢٤٩) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «وودت أنا قد رأينا إخواننا؟ قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد».

(٣) ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥٣).

(٤) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٤٨٤)، وابن حبان (٩١١).

وقال الخطيب في كتابه «شرف أصحاب الحديث»: قال لنا أبو نُعَيْم: هذه منقبة شريفة يَخْتَصُّ بها رواة الآثار ونقلتها؛ لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مِمَّا يعرف لهذه العصابة نسخًا وذكرًا[١]. وقال أبو اليمن ابن عساكر: ليهن أهلَ الحديث هذه البشرى، فقد أتم الله نعمه عليهم بهذه الفضيلة الكبرى، فإنهم أولى الناس بنبيهم، وأقربهم - إن شاء الله تعالى - وسيلة يوم القيامة إلى رسول الله ﷺ، فإنهم يخلدون ذكره في طروسهم، ويجددون الصلاة والتسليم عليه في معظم الأوقات، في مجالس مذاكراتهم ودروسهم، فهم - إن شاء الله تعالى - الفرقة الناجية، جعلنا الله منهم، وحشرنا في زمرتهم[٢]. انتهى.

الحديث الثاني: روى الترمذي[٣] عن ابن مسعود قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «نضّر اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَه كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ»، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب أحاديث أخرى.

قال القاري: خص مبلِّغ الحديث كما سمعه بهذا الدعاء؛ لأنه سعى في نضارة العلم وتجديد السنة، فجازاه بالدعاء بما يناسب حاله، وهذا يدل على شرف الحديث وفضله، ودرجة طلابه، حيث خصَّهم النبي ﷺ بدعاء لم يشرك فيه أحدًا من الأمة، ولو لم يكن في طلب الحديث وحفظه وتبليغه فائدة سوى أن يستفيد بركة هذه الدعوة المباركة لكفى ذلك فائدة وغنمًا، وجل في الدارين حظًّا وقسْمًا. انتهى.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: قال علماء الحديث: ما من أَحَدٍ يطلب الحديث إلا كان على وجهه نضرة؛ لقول النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا...»[٤] الحديث.

قَالَ: وهذا دعاء مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِحَامِلِ علمه، ولا بد - بفضل الله تعالى - من نيل بركته. انتهى.

---

(١) الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص/ ٣٥).

(٢) انظر «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٨٠)، و«الحطة» للقنوجي (ص/ ٤١).

(٣) الترمذي، كتاب العلم، حديث (٢٦٥٧).

(٤) هو بهذا اللفظ أخرجه البزار في «مسنده» (٨/ ٣٤٢) (٣٤١٦) من حديث جبير بن مطعم، والطبراني في «الكبير» (١٥٤١) قال الهيثمي (١/ ١٣٩): في إسناده ابن إسحاق عن الزهري وهو مدلس، وله طريق عن صالح بن كيسان عن الزهري- يشير الهيثمي إلى ما أخرجه الطبراني في «الكبير » (١٥٤٤)- ورجالها موثقون.

وإلى هذه النضرة أشار أبو العباس العزفي بقوله: [من الكامل]

أَهْلُ الحَدِيثِ عِصَابَةُ الْحَقِّ فَازُوا بِدَعْوَةِ سَيِّدِ الْخَلْقِ
فَوُجُوهُهُمْ زُهْرٌ مُنَضَّرَةٌ لألاؤهَا كَتَأَلُّقِ الْبَرْقِ
يَا لَيْتَنِي مَعَهُمْ فَيُدْرِكَنِي مَا أَدْرَكُوهُ بِهَا مِنَ السَّبْقِ

الحديث الثالث: روى الطبراني[١] في «الأوسط» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، وَمَنْ خُلَفَاؤكَ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَرْوُونَ أَحَادِيثِي ويُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ».

قال القسطلاني في مقدمة «إرشاد الساري»[٢] بعد ذكر هذا الحديث: ولا ريب أن أداء السنن إلى المسلمين نصيحةً لهم من وظائف الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ فمن قام بذلك كان خليفة لمن يبلغ عنه، وكما لا يليق بالأنبياء عليهم السلام أن يهملوا أعاديهم ولا ينصحوهم، كذلك لا يحسن لطالب الحديث وناقل السنن أن يمنحها صديقه ويمنعها عدوه، فعلى العالم بالسنة أن يجعل أكبر همه نشر الحديث، فقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه؛ حيث قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً...» الحديثَ رواه البخاري[٣].

قال المظهريُّ: أيْ: بَلِّغُوا عَنِّي أحاديثي، ولو كانت قليلة. قال البيضاوي: قال: «ولو آيةً» ولم يقل: ولو حديثًا؛ لأن الأمر بتبليغ الحديث يفهم منه بطريق الأولوية، فإن الآيات ـ مع انتشارها وكثرة حملتها ـ تكفل الله تعالى بحفظها وصونها عن الضياع والتحريف. انتهى.

وقال إمام الأئمة مالك رحمه الله تعالى: بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم كما تسأل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[٤]، وقال سفيان الثوري: لا أعلم علمًا أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى، إن الناس يحتاجون إليه حتى في

---

(١) الطبراني في «الأوسط» (٥٨٤٦) قال الطبراني: تفرد به أحمد بن عيسى العلوي. قلت: قال الهيثمي (١/ ١٢٦): قال الدارقطني: كذّاب. قال الذهبي في «الميزان»: هذا باطل.

(٢) «إرشاد الساري» (١/ ٤).

(٣) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، حديث (١٤٦١) من حديث ابن عمرو.

(٤) انظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٣٨).

طعامهم وشرابهم، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام؛ لأنه فرض كفاية[(١)]. انتهى.

الحديث الرابع: روى البيهقي[(٢)] في «المدْخَل» عَنْ إِبْرَاهِيم بْن عبد الرَّحمن العذريِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَحْمِلُ هذَا الْعِلْم مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينِ، وَانتِحَالَ المبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ». كذا في «المشكاة»[(٣)].

قال القسطلاني[(٤)] ـ بعد ذكره من حديث أسامة بن زيد ـ : وهذا الحديث رواه من الصحابة علي، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ، وأبو هريرة ﷺ، وأورده ابن عدي من طرق كثيرة، كلها ضعيفة، كما صرح به الدارقطني، وأبو نُعيم، وابن عبد البر، لكن يمكن أن يتقوى بتعدد طرقه ويكون حسنًا، كما جزم ابن كيكلدي العلائي.

وفيه تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية، وتعظيم لهذه الأمة المحمدية، وبيان لجلالة قدر المحدثين، وعلو مرتبتهم في العالمين؛ لأنهم يحمون مشارع الشريعة، ومتون الروايات، من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، بنقل النصوص المحكمة؛ لرد المتشابه إليها.

وقال النووي في أول «تهذيبه»: هذا إخبار منه ﷺ بصيانة هذا العلم، وحفظه، وعدالة ناقليه، وأن الله تعالى يوفق له في كل عصر خَلفًا من العدول يَحملونه وينفون عنه التحريف، فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهو من أعلام النبوة، ولا يضر كون بعض الفساق يعرف شيئًا من علم الحديث، فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئًا منه[(٥)]. انتهى.

على أنه قد يقال: ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقةً؛ لعدم عملهم، كما أشار إليه المولى سعد الدين التفتازاني في تقرير قول «التلخيص»: قد يُنَزّلُ العالم منزلة الجاهل. وصرح به الإمام الشافعيُّ في قوله:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٧٠٠).

(٣) «مشكاة المصابيح» للتبريزي (١/ ٨٢) (٢٤٨).

(٤) «إرشاد الساري» (١/ ٤-٥).

(٥) النووي في «تهذيب الأسماء» (١/ ٤٥- فكر).

ولا الـعِـلْـمُ إِلَّا مَـعَ الـتُّـقَـى   ولَا الـعَـقْـلُ إِلَّا مَـعَ الأَدَبِ

ولعمري إن هذا الشأن من أقوى أركان الدين، وأوثق عرى اليقين، ولا يرغب في نشره إلا صادق تقي، ولا يزهده إلا كل منافق شقي.

قال ابن القطان: ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث[١].

وقال الحاكم: لولا كثرة طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد[٢]. انتهى.

الحديث الخامس: أخرج الترمذي[٣] في باب: ما جاء في أهل الشام، من أبواب الفتن، عن معاوية بن قُرَّةَ عن أبيه، قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إذا فَسَدَ أَهْلُ الشَّام فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ، لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال: قال محمد بن إسماعيل ـ يعني البخاري ـ: قال علي بن المدينيِّ: هم أصحاب الحديث. انتهى.

قال الإمام البخاري[٤] في «صحيحه»: باب قول النبي ﷺ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتِي ظاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ»، وهم أهل العلم.

قال الحافظ في «الفتح» قوله: «وهُمْ أَهْلُ العِلْمِ» هو من كلام المصنف، وأخرج الترمذي حديثَ الباب، ثم قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: سمعت علي بن المديني يقول: هم أصحاب الحديث، قال: وذكر ـ أي البخاري ـ في كتاب «خلق أفعال العباد» عقب حديث أبي سعيد، في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]: هم الطائفة المذكورة في حديث: «لا تَزَالُ طائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي...» ثم ساقه، وقال: ويُروى نحوه عن أبي هريرة، ومعاوية، وجابر، وسلمة بن نفيل، وقرة بن إياس[٥]. انتهى.

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص/ ٧٣)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٤) ومن طريقه أبو القاسم بن محمد الأصبهاني التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٢٠): كلهم عن ابن القطان، وهو أحمد بن سنان القطان.

(٢) الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص / ٦).

(٣) الترمذي، كتاب الفتن، حديث (٢١٩٢).

(٤) البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي: «لا تزال طائفة من أمتي.....».

(٥) البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص/ ٦٠-٦١- المعارف).

وأخرج الحاكم في «علوم الحديث» بسند صحيح عن أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم[١]، ومن طريق يزيد بن هارون مثله[٢] انتهى ما في «الفتح».

قُلْت: ولأهل العلم في فضيلة الحديث وأهله أقوالٌ كثيرة منثورة ومنظومة.

فمن أقوالهم المنظومة: ما أنشد السيد المرتضى الحسيني لنفسه في «أماليه الشيخونية»: [من الطويل]

عَلَيْكَ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُمْ	خِيارُ عِبَادِ اللهِ فِي كُلِّ مَحْفِلِ
وَلَا تَعْدُوَنْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ	نُجُوم الهُدَى فِي أَعْيُنِ المُتَأَمِّلِ
جَهَابِذَةٌ شُمٌّ سَرَاةٌ فَمَنْ أَتَى	إِلَى حَيِّهِمْ يَوْمًا فَبِالنُّورِ يَمْتَلِي
لَقَدْ شَرَقَتْ شَمْسُ الْهُدَى فِي وُجُوهِهِمْ	وَقَدْرُهُم فِي النَّاسِ لَا زَالَ يَعْتَلِي
فَلِلَّهِ مَحْيَاهُمْ مَعًا وَمَمَاتُهُمْ	لَقَدْ ظَفِرُوا إِدْرَاكَ مَجْدٍ مُوثَّل
وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مَقَالَةً	غَدَتْ مِنْهُمْ فَخْرًا لِكُلِّ مُحَصِّلِ
أَرَى المَرْءَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَأَنَّهُ	أرى المَرْءَ مِنْ صَحْبِ النَّبِيِّ المُفَضَّلِ
عَلَيْهِ صَلاةُ اللهِ مَا ذَرَّ شَارِقٌ	وَآلٍ لَهُ وَالصَّحْبِ أَهْلِ التَّفَضُّلِ

ومنها: ما قال السيد المرتضى الواسطي: [من البسيط]

عِلْمُ الْحَدِيثِ شَرِيفٌ لَيْسَ يُدْرِكُهُ	إِلَّا الَّذي فارَقَ الأَوْطَانَ مُغْتَرِبَا
وَجَاهَدَ النَّفْسَ فِي تَحْصِيلِهِ فَغَدَا	يَجْتَابُ بَحْرًا وَفِي الأَوْعَارِ مُضْطَربا
يَلْقَى الشُّيُوخَ وَيَرْوِي عَنْهُمْ سَنَدًا	وَحَافِظٌ مَا رَوَى عَنْهُمْ وَ مَا كَتَبَا
ذَاكَ الَّذِي فَازَ بِالْحُسْنَى وَتَمَّ لَهُ	حَظُّ السَّعَادَة مَوْهُوبًا وَمُكْتَسَبَا
طُوبَى لِمَنْ كَانَ هذَا العِلْمُ صَاحِبَهُ	لَقَدْ نَفَى اللهُ عَنْهُ الهَمَّ وَالْوَصَبَا

---

(١) الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٢)، ثم قال الحاكم: فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص/ ١٧٨- فكر)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص/ ٢٤-٢٥) عن يزيد بن هارون من قوله.

ومنها: ما قال بعضهم وأجاد: [من البسيط]

أَصَحُّ مَا قِيلَ بَعْدَ الذِّكْرِ مِنْ خَبَرِ ... حَدِيثُ خَيْرِ الْبَرَايَا سَيِّدِ الْبَشَرِ
أَعْـظِـمْ بِـهِ هَـادِيًـا زَكَّـاهُ خَـالِـقُـهُ ... بِالْعَدْلِ وَالْفَضْلِ وَالآيَاتِ وَالسُّورِ
فَـلَـوْ تَـمَـسَّـكَ خَـلْـقُ اللهِ أَجْـمَـعُـهُـمْ ... بِـلَـفْـظِـهِ مِـنْـهُ نَـالُـوا أَشْـرَفَ الْـوَطَـرِ
هذَا هُوَ الْعِلْمُ وَالْبَحْرُ الَّذِي سَعِدَتْ ... غُـوَّاصُـهُ بِـأَعَـالِـي جَـوْهَـرِ الـدُّرَرِ
تُـشْـفَـى الـصُّـدُورُ بِـهِ حَـقًّـا وَخَـادِمُـهُ ... يَـوْمَ الْـوُرُود تَـرَاهُ فَـازَ بِـالـصَّـدرِ
تُلْقِي مَلَائِكَةُ الرَّحمنِ أَجْنِحَةً ... لَـهُ إِذا سَـارَ هـذَا أَفْـخَـرُ الْـبَـشَـرِ
يَسْتَغْفِرُ اللهَ حِيتَانُ الْبِحَارِ لِمَنْ ... يَرْعَاهُ بِالفَهْمِ لَوْ وَقْتًا مِنَ الْعُمُرِ
الـفَـضْـلُ لِـلَّـه هـذا نُـورُ مَـنْ شَـرَقَـتْ ... لَـهُ الْـبَـشَـائِـرُ فِي الآفاقِ بِـالْـبشر
صَلَّى عَلَيْهِ إِلهُ الْعَرْشِ مَا صَدَحَتْ ... وُرْقٌ عَلَى فَنَنِ الأَغْصَانِ وَالشَّجَرِ

ومنها: ما قال محمد بن محمد المديني: [من الطويل]

أَحَـقُّ أُنَـاسٍ يُـسْـتَـضَـاءُ بِـهَـدْيِـهِـمْ ... أَئِمَّةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الأَفَاضِلِ
خَلَائِفُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ذَوُو الْحِمَى ... لَهُمْ رُتَبٌ عُلْيَا وَأَسْنَى الْفَضَائِلِ
فَلَوْلَاهُمُ لَمْ يَعْرِف الشَّرْعَ عَالِمٌ ... وَلَمْ تَكُ فَتْوَى فِي فُنُونِ المَسَائِلِ
وَهَـلْ نَـشَـرَ الآثَـارَ قَـوْمٌ سِـوَاهُـمُ ... نَعَمْ حَفِظُوهَا نَاقِلًا بَعْدَ نَاقِلِ
فَدَيْتُهُمُ مِنْ عُصْبَةٍ عَلَمِ الْهُدَى ... لَقَدْ أَحْرَزُوا فَضْلًا عَلَى كُلِّ فَاضِلِ
هُمُ القَوْمُ لَا يَشْقَى لَعَمْرِي جَلِيسُهُمْ ... فَمَنْ فَاتَهُمْ يَحْظَى بِغَيْرِ الْفَضَائِلِ

ومنها: ما قال السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني رحمه الله تعالى [من الطويل]

سَلَامٌ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فَإِنَّنِي ... نَشَأْتُ عَلَى حُبِّ الأَحَادِيثِ مِنْ مَهْدِي
هُمُ بَذَلُوا فِي حِفْظِ سُنَّةِ أَحْمَد ... وَتَنْقِيحِهَا مِنْ جُهْدِهِمْ غَايَةَ الْجُهْدِ
وَأَغْنِي بِهِمْ أَسْلافَ سُنَّةِ أَحمَدٍ ... أُولَئِكَ فِي بَيْتِ الْقَصِيدِ هُمُ قَصْدِي
أولئكَ أَمْثَالُ الْبُخَارِيْ وَمُسْلِمٍ ... وَأَحْمَدَ أَهْلِ الجَدِّ فِي الْعِلْمِ وَالْجِدِّ
بُحُورٌ وحاشاهُم عَنِ الجَزْرِ إِنَّمَا ... لَهُمْ مَدَدٌ يَأْتِي مِنَ اللهِ بِالْمَدِّ

رَوَوْا وَارْتَوَوْا مِنْ بَحْرِ عِلْمِ مُحَمَّدٍ وَلَيْسَ لَهُمْ تِلْكَ المَذَاهِب مِنْ وِرْدِ
كَفَاهُمْ كِتَابُ اللهِ والسُّنَّة الَّتِي كَفَتْ قَبْلَهُمْ صَحْبَ الرَّسُولِ ذَوِي المَجْدِ
أَأَنْتُمْ بِأَهْدَى أَمْ صَحَابَةُ أَحْمَدٍ وَأَهْلُ الْكِسَا هَيْهَاتَ مَا الشَّوْكُ كَالْوَرْدِ
أُولئكَ أَهْدى فِي الطَّرِيقَةِ مِنْكُمُ فَهُمْ قُدْوَتِي حَتَّى أُوَسَّدَ فِي لَحْدِي
وَشَتَّانَ مَا بَيْنَ المُقَلِّدِ في الهُدَى وَمَنْ يَقْتَدِي وَالضِّدُّ يُعْرَفُ بِالضِّدِّ
فَمَنْ قَلَّدَ النُّعْمَانَ أَصبحَ شَارِبًا نَبِيذًا وَفِيهِ الْقَوْلُ لِلْبَعْضِ بِالْحَدِّ
وَمَنْ يَقْتَدِي أَضْحَى إِمَامَ مَعَارِفٍ وَكَانَ أُوَيْسًا فِي العِبَادَةِ وَالزُّهْدِ
فَمُقْتَدِيًا فِي الحَقِّ كُنْ لَا مُقَلِّدًا وَخَلِّ أَخَا التَّقْلِيدِ فِي الأَسْرِ بِالْقَدِّ
وَأَقْبَحُ مِنْ كُلِّ ابْتَدَاعٍ سَمِعْتُهُ وَأَنْكَاهُ لِلْقَلْبِ المُوَفَّقِ لِلرُّشْدِ
مَذَاهِبُ مَنْ رَامَ الْخِلَافَ لِبَعْضِهَا يُعَضُّ بِأَنْيَابِ الأَسَاوِدِ وَالأُسْدِ
يُصَبُّ عَلَيْهِ سَوْطُ ذَمٍّ وَغِيْبَةٍ وَيَجْفُوهُ مَنْ قَدْ كَانَ يَهْوَاهُ عَنْ عَمْدِ
وَيُعزَى إِلَيْهِ كُلُّ مَا لَا يَقُولُهُ لِتَنْصِيصِهِ عِنْدَ التِّهامِيِّ وَالنَّجْدِ
فَيَرْمِيهِ أَهْلُ الرَّفْضِ بِالنَّصبِ فِرْيَةً وَيَرْمِيهِ أَهْلُ النَّصْبِ بِالرَّفْضِ وَالْجَحْدِ
وَلَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ سِوَى أَنَّهُ غدا يُتَابِعُ قَولَ اللهِ فِي الحَلِّ وَالعَقْدِ
وَيَتْبَعُ أَقْوَالَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَهَلْ غَيْرُهُ بِاللهِ فِي الشَّرْعِ مَنْ يَهْدِي؟!
لَئِنْ عَدَّهُ الْجُهَّالُ ذَنْبًا فَحبَّذا بِهِ حَبَّذا يَوْمَ انفِرَادِي فِي لَحْدِي
عَلَامَ جَعَلْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ دِينَنَا لأَرْبَعَةٍ لَا شَكَّ في فَضلِهِمْ عِنْدِي؟!
هُمُ عُلَمَاءُ الدِّينِ شَرْقًا وَمَغْرِبًا وَنُورُ عُيُونِ الفَضْلِ وَالحَقِّ وَالزُّهْدِ
وَلَكِنَّهُمْ كَالنَّاسِ لَيْسَ كَلَامُهُمْ دَلِيلًا وَلا تَقْلِيدُهُمْ فِي غَدٍ يُجْدِي
وَلَا زَعَمُوا حَاشَاهُمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ دَلِيلٌ فَيَسْتَهْدِي بِهِ كُلُّ مُسْتَهْدِي
بَلَى صَرَّحُوا أَنَّا نُقَابِلُ قَوْلَهُمْ إِذا خَالَفَ المَنْصُوصَ بِالقَدْحِ وَالرَّدِّ

ومنها: ما قال أبو محمد هبة الله بن الحسن الشيرازي: [من الطويل]

عَلَيْكَ بِأَصْحَابِ الحَدِيثِ فَإِنَّهُمْ عَلَى مَنْهَجٍ لِلدِّينِ مَا زَالَ مُعْجَمَا
وَمَا النُّورُ إِلَّا فِي الحَدِيثِ وَأَهْلِهِ إِذَا مَا دَجَى اللَّيْلُ الْبَهِيمُ وَأَظْلَمَا

فَأَعْلَى البرايا مَنْ إِلى السُّنَنِ اعتزَى ... وَأَعْمَى البَرَايَا مَنْ إلى البِدَعِ انْتَمَى
وَمَـنْ تَـرَكَ الآثـارَ ضُـلِّـلَ سَعْيُـهُ ... وَهَلْ يَتْرُكُ الآثارَ مَنْ كانَ مُسْلمًا؟!

ومنها: ما قال أبو بكر بن أبي داود السجستاني: [من الطويل]

تَـمَسَّك بِحَبْلِ اللهِ وَاتَّبِعِ الهُدَى ... وَلَا تَـكُ بِـدْعِيًّـا لَـعَـلَّكَ تُـفْلِحُ
وَلُـذْ بِـكِـتَابِ اللهِ وَالـسُّـنَنِ الَّـتي ... أَتَـتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ تَنْجُو وَتَرْبَحُ
وَدَعْ عَـنْـكَ آراء الـرِّجَـالِ وَقَـوْلَـهُـمْ ... فَـقَـوْلُ رَسُـولِ اللهِ أَزْكـى وأَشْـرَحُ
ولا تَـكُ فِـي قَـوْمٍ تَـلَـهَّـوْا بِـدِينِـهِـمْ ... فَتطعَنُ فِي أَهْلِ الحدِيثِ وَتَقْدَحُ
إِذَا ما اعْتَقَدْتَ الدَّهرَ يَا صَاحِ هذِهِ ... فَأَنْتَ على خَيْرٍ تَبِيتُ وَتُصْبِحُ

وللهِ در أبي بكر حميد القرطبي، فلقد أحسن وأجاد، حيث قال أشعارًا: [من البسيط]

نُـورُ الحَدِيثِ مُبِينٌ فَادْنُ وَاقْتَبِسِ ... وَاحْدُ الرِّكَابَ لَهُ نَحْوَ الرِّضَى النَّدِسِ
وَاطلُبْهُ بِالصِّينِ فهوَ العِلْمُ إِنْ رُفِعَتْ ... أَعْـلَامُـهُ بِـرُبَـاهـا يَـا ابْـنَ أَنْـدُلُـس
فلَا تُضعْ في سِوى تقييدِ شارِدِهِ ... عُمْرًا يَفُوتُكَ بيْنَ اللَّحْظِ وَالنَّفَسِ
وَخَلِّ سَمْعَكَ عَنْ بَلْوَى أَخِي جَدَلٍ ... شُغْلُ اللَّبِيبِ بِهَا ضَرْبٌ مِنَ الهَوَسِ
مَا إِنْ سَمَتْ بِأَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَر ... وَلَا أَتَـتْ عَـنْ أَبِـي هِـرٍّ وَلَا أَنَـسِ
إِلَّا هَـوىً وَخُـصُـومـات مُـلَـفَّـقَـةً ... لَيْسَتْ بِرَطْبٍ إِذَا عُدَّتْ وَلا يَبَسِ
فَـلَا يَـغُـرَّكَ مِـنْ أَرْبَـابِـهـا هَـذَرٌ ... أَجْدَى وَجَدُّكَ مِنْها نَغْمَةُ الجَرَسِ
أَعِـرهُـمُ أُذُنًـا صَـمًّـا إِذَا نَـطَـقُـوا ... وَكُـنْ إِذا سأَلُوا تُـعْزَى إِلَى خَرَسِ
مَـا الـعِـلْـمُ إِلّا كِـتَـابُ اللهِ أو أَثَـرٌ ... يَـجْـلُو بِنورٍ هُداهُ كُلَّ مُلْتَبِسِ
نُـورٌ لِـمُـقْـتَـبِسٍ خَـيْـرٌ لِـمُـلْـتَمِسٍ ... حِمًى لِمُحْتَرِسٍ نُعْمَى لِمُبْتَئِسِ
فاعْكُفْ بِبابِهِما على طِلابِهِما ... تَمْحُو العَمى بِهِما عن كُلِّ مُلْتَمسِ
وَرِدْ بِقَلْبِكَ عَذْبًا مِنْ حياضِهِما ... تَغْسِل بِمَاءِ الهُدى ما فِيهِ مِنْ دَنَسِ
واقْفُ النَّبِيَّ وأتباعَ النَّبِيِّ تكُنْ ... مِنْ هـذْيِهِـم أَبَدًا تَدْنو إلى قَبَسِ
وَالزَمْ مَجَالِسَهُمْ وَاحْفَظْ مُجَالِسَهُمْ ... وَانْدُبْ مَدارِسَهُمْ بِالأَرْبُعِ الدُّرُسِ
واسلُكْ طَرِيقَهُمُ وَالزَمْ فَرِيقَهُمُ ... تَكُنْ رَفِيقَهُمُ فِي حَضْرَةِ القُدُسِ

تِلكَ السَّعادَةُ إنْ تَلْمُمْ بِساحَتِها فَحُطَّ رَحلَكَ قدْ عُوفِيتَ مِنْ تَعَسِ

وقال بعض الأعلام مخمّسًا على هذه القصيدة: [من البسيط]

إنْ كُنْتَ تَطْلُبُ عِلْمًا جِدَّ مُلْتَمِسِ وَجِزتَ إذْ غُمَّ عَنْكَ الرَّطْبُ بِالْيَبَسِ

فاسْمَعْ لِنُصْحِ لَبيبٍ أيِّ مُحْتَرِسِ نُورُ الحَدِيثِ مُبِينٌ فادنُ وَاقْتَبِسِ

وَاحدُ الرِّكَابَ لَهُ نَحْوَ الرِّضَى النَّدِسِ

وَاقْطَع علائِقَ مِن تَحْصِيلِهِ مَنَعَتْ تَنْظُرْ شُمُوسَ الهُدى فِي الأُفْقِ قَدْ طَلَعَتْ

وَحُجْبَ غَيٍّ تَرَى عَنْ قَلْبِكَ ارْتَفَعَتْ فَاطلُبْهُ بِالصِّينِ فَهْوَ العِلْمُ إن رُفِعَتْ

أَعْلامُهُ بِرُباها يا ابْنَ أَنْدَلُسِ

ولَازِم الدَّرْسَ وَاغْنَمْ مِنْ فَوائِدِهِ لَا تَقْنَعُ الدَّهْرَ مِنْ حَلْوَى مَوائِدِهِ

.رَبْ فَدَيْتُكَ علًّا مِنْ مَوَارِدِهِ وَلَا تُضعْ فِي سِوَى تَقْيِيدِ شارِدِهِ

عُمْرًا يَفُوتُكَ بَيْنَ اللَّحْظِ والنَّفَسِ

دَعِ الكَلَامَ فَما فيهِ سِوَى الخطَلِ وانْبِذْ مَجَالِسه تُحْفَظْ مِنَ العِلَلِ

فَلَهْوَ شرٌّ ابْتِدَاع جاءَ بِالخَلَلِ وَخَلِّ سَمْعَكَ عنْ بَلوَى أخي جَدَلِ

شُغْلُ اللَّبِيبِ بِها ضَرْبٌ مَن الهَوَسِ

اللهُ يَعْلَمُ كَمْ قَدْ سِيقَ مِنْ ضَرَرِ للنَّاسِ مِنْ أَجْلِهِ فِي البَدْوِ والحَضَرِ

أَقْبِح بِهَا بِدْعَة تُدْني إلى الشَّررِ مَا إِنْ سَمَتْ بِأَبِي بَكْرٍ وَلا عُمَر

وَلَا أَتَتْ عَنْ أَبِي هِرٍّ وَلَا أَنَسِ

وَكَمْ دماءٍ غَدَتْ فِي النَّاسِ مُهْرَقَةً فَهوَ الكَلَامُ بِكَسْرٍ سَاءَ مَخرَقَةً

فَلَا تُرى فيه شَمْسُ الحقِّ مُشرِقَةً إلّا هوًى وَخُصُوماتٍ مُلَفَّقَةً

لَيْسَتْ بِرَطْبٍ إذَا عُدَّتْ وَلَا يَبَسِ

دَاءٌ كَما جَرَبٌ في النَّاسِ مَنْتَشِرُ وَكُتْبُهُ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ تُسْتَطرُ

ذَرْ بِدْعَةً عِند أهْلِ الحقِّ تُحْتَقَرُ فَلَا يَغُرَّكَ مِنْ أَرْبَابِها هَذرُ

أَجْدَى وجَدُّكَ مِنْها نَغْمَةُ الجَرَسِ

نَأَوْا عَنِ الحَقِّ بالأَوْهامِ وانطلقُوا ... فِي مَهْمهٍ بَلْقَعٍ مَا فِيهِ مُرْتَفَقُ
وَجَادلُوا بِأَبَاطِيلٍ بِهَا مَرَقُوا ... أَعِرْهُمُ أُذُنًا صَمًّا إِذا نَطَقُوا
وَكُنْ إِذَا سَأَلُوا تُعْزى إِلَى خَرَسِ

وابْعُدْ عَنِ الرَّأْيِ بُعْدًا يَعْدُكَ الخَطَرُ ... فَهْوَ السَّحَابُ وَلكِنْ مَا بِهِ مَطَرُ
الرَّأْيُ أَغْصانُ سِدْرٍ ما بِهَا ثَمَرُ ... مَا العِلْمُ إِلَّا كِتَابُ اللهِ أَوْ أَثَرُ
يَجْلُو بِنُورِ سَنَاهُ كُلَّ مُلْتَبِسِ

إِنَّ الحَدِيثَ زُلَالٌ خَيْرُ مُنْبَجِسِ ... لَمْ يَنأَ عَنْهُ سِوَى ذِي الغَيِّ وَالهَوَسِ
فاعمَل بِهِ لَا تَكُنْ عَنهُ بِمنحَبِس ... نُورٌ لِمُقْتَبِسٍ خَيْرٌ لِمُلْتَمِسِ
حِمىً لِمُحْتَرِسٍ نُعْمَى لِمُبْتَئِسِ

وَإِنَّ لِلدِّينِ أَصْلَيْنِ اعتَنى بِهما ... خَيْرُ القُرُونِ وَجَدُّوا فِي اطِّلابِهِما
يا وَيْلَ مَنْ [قد] جَرَى عَلى اجْتِنابِهما ... فاعكُفْ بِبَابِهِما على طِلَابِهِما
تَمْحُو العَمى بِهِما عن كُلِّ مُلْتَمِسِ

وَدَعْ فَرِيقًا جَرَوْا على نِقاضِهِما ... وَلَا تَمَلَّنَّ يَوْمًا مِن عِرَاضِهِما
وسَرِّحِ الطَّرْفَ وارْتَعْ فِي رِيَاضِهِما ... وَرِدْ بِقَلْبِكَ عَذْبًا مِنْ حِيَاضِهِما
تَغسِلْ بماءِ الهُدى ما فِيهِ مِنْ دَنَسِ

لَا تَرْكَنَنَّ لِتَقْلِيدٍ بِأَيِّ زَمَنْ ... فَذَاكَ جَهْلٌ عَظِيمٌ فِي الصُّدُورِ كَمَنْ
إِنَّ المُقَلِّدَ بيْتَ العنكَبوتِ سَكَنْ ... وَاقْفُ النَّبِيّ وَأَتْبَاعَ النَّبيِّ تَكُن
مِن هَدْيِهِم أَبَدًا تَدْنُو إِلَى قَبَسِ

شُدَّ الرِّحَالَ إِلَيْهِمْ كَيْ تُجالِسَهُم ... وَاحْذَرْ فدَيْتُكَ يَومًا أن تُعاكِسَهُمْ
لا تَحسُدَنْهُمْ وَلكِنْ كنْ مُنافِسَهُمْ ... وَالزَمْ مَجالسَهُمْ وَاحْفَظْ مُجالِسَهُمْ
وانْدُبْ مَدارِسَهُمْ بِالأَرْبُعِ الدُّرُسِ

واطْلُبْ مَوَدَّتَهُمْ وَكُنْ صَدِيقَهُمُ ... وَكُن مُجَالِسَهُمْ تَشْرَبْ رَحِيقَهُمُ
وَقِّرهُمُ كُلَّهُمْ وَاعرِفْ حُقُوقَهُمُ ... وَاسْلُكْ طرِيقَهُمُ وَاتْبَعْ فَرِيقَهُمُ

تَـكُـن رَفِـيـقَـهُـمُ فِـي حـضـرَةِ الـقُـدُسِ

هِيَ الشَّرِيعَةُ فانظُرْ فِي سَمَاحَتِها ... كَفِيلَةٌ لِلنُّفُوسِ بِاسْتِراحَتِها

في حَظْرِها حِكْمَةٌ وَفِي إِبَاحَتِها ... تِلْكَ السَّعَادَةُ إن تَلْمُمْ بِسَاحَتِها

فَـحُـطَّ رَحْـلَـكَ قَـدْ عـوفـيـتَ مِـن تَـعَـسِ

وقال بعض علماء الهند: [من الطويل]

أيا عُلَماءَ الهِنْدِ طالَ بقاؤُكُمْ ... وَزَالَ بِفَضْلِ اللهِ عَنْكُمْ بَلاؤُكُمْ

رَجَوْتُمْ بِعِلْمِ العَقْلِ فَوْزَ سعادةٍ ... وَأخشى علَيْكُمْ أن يَخِيبَ رَجَاؤكُمْ

فَلا فِي تصانيفِ الأثيرِ هدايةٌ ... وَلا فِي إشَاراتِ ابْنِ سِينَا شِفَاؤُكُم

وَلا طَلَعَتْ شَمْسُ الهُدى من مطالعٍ ... فأوراقُها دَيْجُورُكُمْ لَا ضِيَاؤكُمْ

ولا كَان شَرْحُ الصَّدر للصَّدْرِ شارِحًا ... بَلِ ازدادَ مِنهُ في الصُّدُورِ صدَاؤكُمْ

وَبَازِغَةٌ لَا ضوءَ فيها إذا بَدَتْ ... وَأَظْلَمُ مِنها كاللَّيالِي ذَكَاؤكُمْ

وَسُلَّمُكُمْ مِمَّا يُفِيدُ تَسَفُّلًا ... ولَيْسَ بِهِ نَحْوَ العَلِيِّ ارْتِقاؤكُمْ

فَما عِلْمُكُمْ يَوْمَ المَعادِ بِنَافِعٍ ... فَيا وَيْلَتى مَاذا يَكُونُ جَزاؤُكُمْ؟!

أخَذْتُمْ عُلُومَ الكُفْرِ شَرْعًا كَأنَّما ... فَلاسِفَةُ اليُونَانِ هُمْ أنْبيَاؤكُمْ!

مَرِضْتُمْ فَزِدْتُمْ عِلَّةً فَوْقَ عِلَّةٍ ... تَدَاوُوا بِعِلْمِ الشَّرعِ فَهْوَ دَواؤكُم

صِحَاحُ حَدِيثِ المُصْطَفَى وَحِسانُهُ ... شِفاءٌ عَجيبٌ فَلْيَزُلْ مِنْهُ دَاؤكُمْ

الفَصْلُ الثَّالِثُ: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَدْوِينِ الحَدِيثِ

اعلم ـ علَّمني الله وإياك ـ أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وتَبَعِهم مدونةً في الجوامع ولا مرتبةً؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا ـ في ابتداء الحال ـ قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في «صحيح مسلم»[1] خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

---

(١) أخرج مسلم في «صحيحه» (٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد مرفوعًا: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه».

وثانيهما: لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوينُ الآثار، وتبويبُ الأخبار؛ لما انتشر العلماء بالأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار.

فأوّل من جمع ذلك: الربيع بن صُبَيْح، وسعيدُ بن أبي عَرُوبَةَ، وغيرهما، فكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني، فدونوا الأحكام:

فصنف الإمام مالك «الموطأ»، وتوخى فيه القَوِيَّ من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومَنْ بعدهم.

وصَنَّف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج بمكة، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة، وَهُشَيْم بواسط، ومَعْمَرٌ باليمن، وابن مبارك بخراسان، وجَرِيرُ بن عبد الحميد بالري، وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا يُدرى أيهم سبق.

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، إلى أن رأى بعضُ الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنفوا المسانيد.

فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندًا، وصنف مسدَّد بن مسرهد البصري مسندًا، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندًا، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندًا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنَّف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء.

ومنهم مَنْ صنف على الأبواب وعلى المسانيد معًا، كأبي بكر بن أبي شيبة. كذا في مقدمة «فتح الباري»[1].

وقال الحافظ ابن الأثير الجزري في مقدمة «جامع الأصول»[2] لما انتشر الإسلام،

(١) للحافظ ابن حجر (ص/٦).
(٢) (١/ ٤٠ ـ ٤٢).

واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقل الضبط احتاج العلماء إلى تدوين الحديث، وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والذكر يهمل، والقلم يحفظ ولا ينسى، فانتهى الأمر إلى زمان جماعة من الأئمة؛ مثل: عبد الملك بن جُرَيْج، ومالك بن أنس، وغيرهما ممن كان في عصرهما، فدوّنوا الحديث، حتى قيل: إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جُرَيْج، وقيل: «موطأ مالك»، وقيل: أول من صنف وبوب ابن جريج والربيع بن صُبَيْح بالبصرة، ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وسَطْره في الأجزاء والكتب، وكثُر ذلك، وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريِّ وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فدوَّنا كتابيهما وفعلا ما الله مجازيهما عليه من نصح المسلمين والاهتمام بأمور الدين، وأثبتا في كتابيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته، وثبت عندهما نقله، وسمَّيا كتابيهما «الصحيحَ» من الحديث، وأطلقا هذا الاسم عليهما، وهما أول من سمى كتابه بذلك، ولقد صدقا فيما قالا، وبرَّا فيما زعما؛ ولذلك رزقهما الله حسن القَبُول في شرق الأرض وغربها، وبَرِّهَا وبَحْرِها، والتصديق لقولهما، والانقياد لسماع كتابيهما، وهو ظاهر مستغن عن البيان، وَما ذلك إلا لصدق النية، وخلوص الطوية، وصحة ما أودعا كتابيهما من الأحاديث. ثُم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف والجمع والتأليف، وكثر في أيدي المسلمين وبلادهم، وتفرقت أغراض الناس، وتنوعت مقاصدهم، إلى أن انقرض ذلك العصر الذي كانا فيه حميدًا، وعن جماعة من الأئمة والعلماء قد جمعوا وألفوا، مثل: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النّسائي، وغيرِهِمْ من العلماء الذين لا يُحصون كثرة، وكأنَّ ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى، ثم من بعده نقص هذا الطلب، وقل ذلك الحرص، وفترت تلك الهمم، وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها، فإنه يبتدئ قليلًا قليلًا، ولا يزال ينمى ويزيد ويعظم إلى أن يصل إلى غاية هي منتهاه، ويبلغَ إلى أمد أقصاه، فكأنَّ غايَةَ هذا العلم إلى زمان البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما من علماء الحديث، ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا، وسيزداد تقاصر الهمم قصورًا. انتهى.

وقال الحافظ الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»[١] ـ بعد ذكر الطبقة الرابعة من الحفاظ ـ: وفي عصر هذه الطبقة تحولت دولة الإسلام من بني أمية إلى بني العباس في عام اثنين وثلاثين ومائة، فجرى بسبب ذلك التحول سيول من الدماء، وذهب تحت السيف عَالَمٌ لا يحصيهم إلَّا الله، بخراسان، والعراق، والجزيرة، والشام، وفعلت العساكر الخراسانية الذين هم المسوَّدة كلَّ قبيح، فلا حول ولا قوة إلا بالله، قال: وفي هذا الزمان ظهر بالبصرة عمرو بن عُبَيْد العابد، وواصل بن عطاء الغَزَّال، وَدَعَوا النَّاس إلى الاعتزال والقول بالقدر، وظهر بخراسان الجَهْمُ بن صفوان، ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل، وخَلْقِ القرآن، وظهر بخراسان ـ في قبالته ـ مقاتل بن سليمان المفسِّر، وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم، وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف، وحذروا من بدعهم، وشرع الكبار في تدوين السنن، وتأليف الفروع، وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد، وكثرت التصانيف وأَلَّفُوا في اللغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص، ودونت الكتب واتَّكلوا عليها، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور، فهي كانت خزائن العلم لهم. انتهى.

وقال صاحبُ «الكَشْفِ»[٢] قال الحافظ ابن الأثير الجزريُّ في «جامع الأصول»: وأما مبدأ جمع الحديث وتأليفه وانتشاره، فإنه لما كان من أصول الفروض وجب الاعتناء به، والاهتمام بضبطه وحفظه، ولذلك يسر الله سبحانه وتعالى للعلماء الثقات الذين حفظوا قوانينه، وأحاطوا فيه، فتناقلوه كابرًا عن كابر، وأوصله كما سمعه أول إلى آخر، وحببه الله تعالى إليهم لحكمة حفظ دينه وحراسة شريعته. فما زال هذا العلم من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أشرف العلوم وأجلها لدى الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، خلفًا بعد سلف، لا يشرف بينهم أحد بعد حفظ كتاب الله سبحانه وتعالى إلا بقدر ما يحفظ منه، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب ما يسمع من الحديث عنه، فتوفرت الرغبات فيه، فما زال لهم من لدن رسول الله ﷺ إلى أن انعطفت الهمم على تعلمه، حتَّى لقد كان أحدهم يرحل المراحل، ويقطع الفيافي والمفاوز، ويجوب البلاد شرقًا وغربًا في طلب حديث واحد ليسمعه من راويه فمنهم: من يكون الباعث له على الرحلة طَلَبَ ذلك الحديث لذاته.

---

(١) (١/١٥٨).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٦٣٦).

ومنهم: من يقرن بتلك الرغبة سماعه من ذلك الراوي بعينه، إما لثقته في نفسه، وإما لعلو إسناده، فانبعثت العزائم إلى تحصيله، وكان اعتمادهم أولًا على الحفظ والضبط في القلوب، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، محافظةً على هذا العلم، كحفظهم كتاب الله سبحانه وتعالى.

فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، ومات معظمهم، وقلَّ الضبطُ احتاج العلماء إلى تدوين الحديث، وتقييده بالكتابة.

ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والقلم يحفظ، فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة، مثل: عبد الملك بن جُرَيْج، ومالك بن أنس، وغيرهما، فدونوا الحديث، حتَّى قيل: إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جُرَيْج، وقيل: «موطأ مالك بن أنس»، وقيل: إن أول من صنف وبوّب الربيع بن صُبَيْح بالبصرة، ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وتسطيره في الأجزاء والكتب، وكثر ذلك وعَظُم نفعه إلى زمن الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فدونا كتابيهما وأثبتا فيهما من الأحاديث ما قطعا بصحته وثبت عندهما نقله، وسُمِّيَا الصحيحين من الحديث، ولقد صدقا فيما قالا، والله مجازيهما عليه، ولذلك رزقهما الله تعالى حُسْن القبول شرقًا وغربًا[1].

ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف، وكثر في الأيدي وتفرقت أغراض الناس، وتنوعت مقاصدهم، إلى أن انقرض ذلك العصر الذي قد جمعوا وألَّفوا فيه، مثل: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ومثل: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي، وغيرهم، فكان ذلك العصر خُلاصَةَ العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى.

ثم نقص ذلك الطلب، وقل الحرص وفترت الهمم، فكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها، فإنه يبتدىء قليلًا قليلًا، ولا يزال ينمو ويزيد، إلى أن يصل إلى غاية هي منتهاه ثم يعود.

وكانت غاية هذا العلم انتهَتْ إلى البخاريِّ ومسلم ومن كان في عصرهما، ثم نزل

(١) انظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٦٠).

وتقاصر إلى ما شاء الله، ثم إن هذا العلم ـ على شرفه وعلو منزلته ـ كان علمًا عزيزًا مشكِلَ اللفظ والمعنى؛ ولذلك كان الناس في تصانيفهم مختلفي الأغراض.

فمنهم: من قصر همته على تدوين الحديث مطلقًا؛ ليحفظ لفظه، ويستنبط منه الحكم، كما فعله عبيد الله بن موسى العبسي، وأبو داود الطيالسي، وغيرُهُما أولًا، وثانيًا أحمد بن حنبل ومن بعده، فإنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رواتها، فيذكرون مسند أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ـ مثلًا ـ ويثبتون فيه كل ما رَوَوْهُ عنه، ثم يذكرون بعده الصحابة واحدًا بعد واحد على هذا النسق.

ومنهم: من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها، فيضعون لكل حديث بابًا يختص به، فإن كان في معنى الصلاة ذكروه في باب الصلاة، وإن كان في معنى الزكاة ذكروه فيها، كما فعل مالك في «الموطأ»، إلا أنه لقلة ما فيه من الأحاديث قلَّتْ أبوابه، ثم اقتدى به من بعده، فلما انتهى الأمر إلى زمن البخاريِّ ومسلم، وكثرت الأحاديث المودعة في كتابيهما كثرت أبوابهما، واقتدى بهما من جاء بعدهما، وهذا النوع أسهل مطلبًا من الأول؛ لأن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله وإن لم يعرف راويه، بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه، فإذا أراد حديثًا يتعلق بالصلاة طلبه من كتاب الصلاة؛ لأن الحديث إذا أُورِدَ في كتاب الصلاة عَلِمَ الناظر أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم، فلا يحتاج أن يفكر فيه، بخلاف الأول.

ومنهم: من استخرج أحاديث تتضمّن ألفاظًا لغوية ومعاني مشكلة، فوضع لها كتابًا قصره على ذِكْرِ متن الحديث، وشرح غريبه، وإعرابه، ومعناه، ولم يتعرض لذكر الأحكام، كما فعل أبو عُبَيْدٍ القاسم بن سلام، وأبو محمد عبد اللهِ بن مسلم بن قتيبة، وغيرُهُما.

ومنهم: من أضاف إلى هذا الاختيار ذِكْرَ الأحكام، وآراءِ الفقهاء، مثل أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي في «معالم السنن»، و«أعلام السنن»، وغيرُه من العلماء.

ومنهم: من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث، واستخرج الكلمات الغريبة ودوَّنها ورتَّبها وشرحها، كما فعل أبو عبيد أحمد بن محمد الهرويُّ، وغيرُه من العلماء[١].

---

(١) انظر «كشف الظنون» (١/ ٦٣٨)، و«الحطة» (ص/ ٦٣).

ومنهم: من قصد إلى استخراج أحاديث تَرْغيبًا وترهيبًا، وأحاديث تتضمَّن أحكامًا شرعيةً غير جامعة، فدوَّنها، وأخرج متونها وَحْدها، كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود البغويُّ في «المصابيح»، وغَيْرُ هؤلاء.

ولما كان أولئك الأعلام هم السابقون فيه لم يأت صنيعهم على أكمل الأوضاع، فإن غرضهم كان أولًا حِفْظَ الحديث مطلقًا، وإثباتَهُ، ودَفْعَ الكذب عنه، والنَّظَرَ في طرقه، وحفظَ رجاله، وتزكيتَهُمْ، واعتبارَ أحوالهم، والتفتيشَ عن دخائل أمورهم، حتى قدحوا وجرحوا، وعدلوا، وأخذوا وتركوا ـ هذا بعد الاحتياط والضبط والتدبر ـ فكان هذا مقصِدَهُم الأكبر، وغرضهم الأوفى، ولم يتسع الزمان لهم والعمر لأكثر من هذا الغرض الأعم، والمهم الأعظم، ولا رأوا في أيامهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التي هي كالتوابع، بل ولا يجوز لهم ذلك، فإن الواجب ـ أولًا ـ إثبات الذات، ثم ترتيبُ الصفات، والأصل إنما هو عين الحديث، ثم ترتيبه وتحسينُ وضعه، ففعلوا ما هو الغرض المتعيِّن، واخترمتهم المنايا قبل الفراغ والتَّخلِّي لما فعله التابعون لهم، والمقتدون بهم، فتعبوا لراحة مَنْ بعدهم، ثم جاء الخلف الصالح فأحبوا أن يظهروا تلك الفضيلة، ويشيعوا تلك العلوم التي أفنوا أعمارهم في جمعها، إما بإبداع ترتيب، أو بزيادة تهذيب، أو اختصارٍ وتقريب، أو استنباط حُكْمٍ وشرح غريب. فمن هؤلاء المتأخرين مَنْ جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرف والاختصار، كمن جمع بين كتابي البخاري ومسلم، مثل: أبي بكر أحمد بن محمد الرقاني، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، وأبي عبد الله محمد الحُمَيْدِي، فإنهم رتبوا على المسانيد دون الأبواب، كما سبق ذكره، وتلاهم أبو الحسن رَزِينُ بن معاوية العبدريُّ، فجمع بين كتب «البخاري»، و«مسلم»، و«الموطأ لمالك»، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«النسائي»، ورتب على الأبواب، إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عاريةً من الشرح، وكان كتاب رَزِينٍ أكبرها وأعمها، حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم كتب الحديث وأشهرها، و بأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، ومصنِّفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظًا، وإليهم المنتهى[١].

---

(١) انظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٦٤).

وتلاه الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري، فجمع بين كتاب رَزِينٍ وبين الأصول الستة بتهذيبه، وترتيب أبوابه، وتسهيل مطلبه، وشرح غريبه في «جامع الأصول»، فكان أجمع ما جمع فيه.

ثم جاء الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيُوطي، فجمع بين الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها في «جمع الجوامع»، فكان أعظم بكثير من «جامع الأصول» من جهة المتون؛ إلا أنه لم يبال بما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة، وكان أول ما بدأ به هؤلاء المتأخرون أنهم حذفوا الأسانيد؛ اكتفاء بذكر من روى الحديث من الصحابيِّ إن كان خبرًا، وبذكر من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا، والرمز إلى المخرِّج؛ لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان ـ أولًا ـ لإثبات الحديث وتصحيحه، وهذه كانت وظيفةَ الأولين، وقد كُفُوا تلك المؤنة، فلا حاجة بهم إلى ذكر ما فَرَغُوا منه، ووضعوا لأصحاب الكتب الستة علامَةً ورمزًا بالحروف.

فجعلوا للبخاري: (خ)؛ لأن نسبته إلى بلدِهِ أشهَرُ من اسمه وكنيته، وليس في حروف باقي الأسماء خاء.

ولمسلم: (م)؛ لأن اسمه أشهر من نسبه وكنيته.

ولمالك: (ط)؛ لأن اشتهار كتابه بـ «المُوَطَّأ» أكثر، ولأن الميم أول حروف اسمه، وقد أعطوها مسلمًا، وباقي حروفه مشبهة بغيرها.

وللترمذي: (ت)؛ لأن اشتهاره بنَسبِهِ أكثر.

ولأبي داود: (د)؛ لأن كنيته أشهر من اسمه ونَسَبِهِ، والدال أشهر حروفها وأبعدها من الاشتباه.

وللنَّسَائي: (س)؛ لأن نسبه أشهر من اسمه وكنيته، والسين أشهر حروف نسبه.

وكذلك وضعوا لأصحاب المسانيد بالإفراد والتركيب، كما هو مسطور في الجوامع، ثم إن أحوال نقلة الحديث في عصر الصحابة والتابعين معروفة عند كل أهل بلدة، فمنهم بالحجاز، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق، ومنهم بالشام ومصر.

وكانت طريقة أهل الحجاز في الأسانيد أعلى ممن سواهم وأمتَنَ في الصحة؛ لاشتدادهم في شروط النقل، من العدالة والضبط، وسيد الطريقة الحجازية ـ بعد السلف ـ

الإمام مالك عالم المدينة، ثم أصحابه، مثل: الشافعي، والقعنبي، وابن وهب، ومِنْ بعدهم الإمام أحمد بن حنبل.

وكتب مالك ـ رحمة الله تعالى عليه ـ «الموطأ»، أودعه أصول الأحكام من الصحيح، ثم عنى الحفاظ بمعرفة طرق الأحاديث وأسانيدها المختلفة، وربما يقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رواة مختلفين، وقد يقع الحديث ـ أيضًا ـ في أبواب متعددة، باختلاف المعاني التي اشتمل عليها.

وجاء البخاري فخرج الأحاديث على أبوابها بجميع الطرق التي للحجازيين، والعراقيين، والشاميين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه، وكرر الأحاديث، وفرق الطرق والأسانيد في الأبواب، ثم جاء مسلم فألف مسنده، وحذا فيه حذو البخاري، وجمع الطرق والأسانيد، وبوبه، ومع ذلك فلم يستوعبا الصحيح كله، وقد استدرك الناس عليهما في ذلك، ثم كتب أبو داود والترمذي والنَّسائي في السنن، فتوسعوا من الصحيح والحسن وغيرهما. انتهى ما في «الكشف».

وقال الجزائريُّ في «توجيه النظر»(١): ولما توفي النبي ﷺ ـ بادر الصحابة إلى جمع ما كتب، (أي: من القرآن) في عهده في موضع واحد، وسمَّوْا ذلك «المصحف»، واقتصروا على ذلك، ولم يتجاوزوه إلى كتابة الحديث وجمعه في موضع واحد كما فعلوا بالقرآن، لكن صرفوا هممهم إلى نشره بطريق الرواية إما بنفس الألفاظ التي سمعوها منه ـ عليه الصلاة والسلام ـ إن بقيت في أذهانهم، أو بما يؤدي معناها إن غابت عنهم، فإن المقصود بالحديث هو المعنى، ولا يتعلق في الغالب حكم بالمَبْنى بخلاف القرآن، فإن لألفاظه مدخلًا في الإعجاز فلا يجوز إبدال لفظ منه بلفظ آخر، ولو كان مرادفًا له؛ خشية النسيان مع طول الزمان، فوجب أن يقيد بالكتابة، ولا يكتفى فيه بالحفظ.

قال(٢): ولم يزل أمر الحديث في عصر الصحابة وأول عصر التابعين ـ عَلَى ما ذكرنا، ولما أفضت الخلافة إلى من قام بحقِّها ـ عمر بن عبد العزيز ـ أمر بكتابة الحديث.

وكانت مبايعته بالخلافة في صَفَر سنة تسع وتسعين، ووفاته لخمس بَقِينَ من رجب

---

(١) (١/ ٤٥).

(٢) أي: طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ٤٧).

سنة إحدى ومائة، وعاش أربعين سنة وأشهرًا، وكان موته بالسُّمِّ، فإن بني أمية ـ ظهر لهم: أنه إن امتدت أيامه أُخرج الأمر من أيديهم، ولم يعهد به إلا لمن يصلح له، فعاجلوه.

قال البخاريُّ[١] في «صحيحه» في كتاب العلم: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حَزْمٍ: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء».

وأبو بكر هذا كان نائب عمر بن عبد العزيز في الإمرة والقضاء على المدينة، روى عن السائب بن يزيد، وعباد بن تميم، وعمر بن سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ، وروى عن خالته عَمْرَةَ، وعن خالدة ابنة أنس، ولها صُحْبة.

قال مالك: لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم، وكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يكتب له من العلم ما عند عمرة والقاسم، فكتبه له[٢]. وأخذ عنه معمر، والأوزاعي، والليث، ومالك، وابن أبي ذئب، وابن إسحاق، وغيرهم، وكانت وفاته ـ فيما قاله الواقدي، وابن سعد، وجماعة ـ سنة عشرين ومائة.

وأول من دوَّن الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم أهل الحجاز والشام، قال عبد الرزاق: سمعت معمرًا يقول: كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري حتَّى قتل الوليد بن يزيد فإذا الدفاتر قد حملت على الدوابِّ من خزائنه، يقول: من علم الزهري[٣].

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري.

ولوقوع ذلك في كثير من البلاد وشيوعه بين الناس اعتبروه الأول، فقالوا: كانت الأحاديث في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدونة، فلما انتشرت العلماء في الأمصار، وشاع الابتداع دونت ممزوجةً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، قال: ولم يزل

(١) البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم.
(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٢١) بسند صحيح.
(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٦١).

التأليف في الحديث متتابعًا إلى أن ظهر الإمام البخاري، وبرع في علم الحديث، فأراد أن يجرد الصحيح، ويجعله في كتاب على حدة؛ ليخلص طالب الحديث من عناء البحث والسؤال، فألف كتابه المشهور، وأورد فيه ما تبين له صحته، واقتفى أثر الإمام البخاري في ذلك الإمامُ مسلم بن الحجاج، ولقب هذان الكتابان بـ «الصَّحِيحَيْنِ» فعظم انتفاع الناس بهما، ورجعوا عند الاضطراب إليهما وألفت بعدهما كتب لا تحصى، فمن أراد البحث عنها فليرجع إلى مظان ذكرها. انتهى ملخصًا.

الفَصْلُ الرَّابِعُ: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِكِتَابَةِ الحَدِيثِ

قد ظن بعض الجهلة ـ في هذا الزمان ـ أن الأحاديث النبوية لم تكن مكتوبة في عهد رسول الله ﷺ، ولا في عهد الصحابة ﷺ وإنما كتبت وجمعت في عهد التابعين.

قلت: ظَنُّ بعض الجهلة هذا فاسد، مبني على عدم وقوفه على حقيقة الحال، فاعلم:

أن الأحاديث النبوية قد كانت تكتب على عهد رسول الله ﷺ، وعلى عهد الصحابة ﷺ أيضًا، ويدل على ما قلنا أحاديث كثيرة.

منها: ما رواه أحمد[١] في «مسنده» عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّا نَسْمَعُ مِنْكَ أَحَادِيثَ لَا نَحْفَظُهَا، أَفَلا نَكْتُبُهَا؟ قَالَ: بَلَى، فَاكْتُبُوهَا»، وفي رواية له[٢]: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ، أَفَأَكْتُبُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فِي الغَضَبِ وَالرِّضَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنِّي لَا أَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا حَقًّا».

وفي رواية أخرى له، ولأبي داود، والدارمي[٣]: «كُنتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيءٍ سمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ...» الحديثَ، وفيه: «اكْتُبْ، فوَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا الْحَقُّ».

---

(١) أحمد (٦٩٧٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص/ ٣٦٥)، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم»، (ص/ ٧٤-٧٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ٢٥٩).

(٢) أحمد (٦٩٨١)، والبزار (٢٤٧٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص/ ٣٦٤)، والطبراني في «الأوسط» (١٥٥٣)، والخطيب البغدادي في «جامع بيان العلم» (١/ ٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ٢٥٨).

(٣) أحمد (٦٤٧٤)، والدارمي، المقدمة، حديث (٤٨٤)، وأبو داود، كتاب العلم، حديث (٣٦٤٦).

ومنها: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما، عن أبي هريرة: أن خُزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّة بقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَخَطَبَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّة الْقَتْلَ أَوِ الفِيلَ...» الحديث، وفي آخرِهِ: «فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لأَبِي فُلانٍ...» إلخ.

قال الحافظُ[1]: قوله: «فجاء رجل من أهل اليمن»: هو أبو شَاهٍ، بهاء منونة، وسيأتي في (اللقطة) مسمًّى، وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم، قلت للأوزاعي: ما قول: «اكْتُبُوا لي»؟ قال: هذه الخطبة التي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ[2].

ومنها: ما رواه البخاري[3] عن وهب بن منبه، عن أخيه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلا أَكْتُبُ».

قال الحافظ في «الفتح»[4]: هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو ـ أي: ابن العاص ـ على ما عنده، ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازمًا بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثًا عن النبي ﷺ منه إلا عبد الله، مع أن الموجود المرويَّ عن عبد الله بن عمرو أقلُّ من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعافٍ مضاعفةٍ.

فإن قلنا: الاستثناء منقطع، فلا إشكال؛ إذ التقدير: لَكِنِ الذي كان من عبد الله ـ وهو الكتابة ـ لم يكن مني، سواء لزم منه كونه أكثر حديثًا لما تقتضيه العادة أم لا.

وإن قلنا: الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات:

أحدها: أن عبد الله كان مشتغلًا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم، فقَلَّتِ الرواية عنه.

ثانيها: أنه كان أكثر مقامه ـ بعد فتوح الأمصار ـ بمصر أو بالطائف، ولم تكن الرحلة إليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة، وكان أبو هريرة متصدِّيًا فيها للفتوى

---

(١) ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٤٩).

(٢) البخاري، كتاب اللقطة، حديث (٢٤٣٤).

(٣) البخاري، كتاب العلم، حديث (١١٣).

(٤) ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٠٧).

والتحديث، إلى أن مات، ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين، ولم يقع هذا لغيره.

ثالثها: ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بألا ينسى ما يحدِّثه به(١).

رابعها: أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بِحِمْل جَمَلٍ من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها ويحدِّث منها، فتجنَّب الأخذَ عنه لذلك كثيرٌ من التابعين.

ومنها: ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية، قال: تُحُدِّث عند أبي هريرة بحديث، فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتبًا من حديث النبي ﷺ، وقال: هذا هو مكتوبٌ عندي(٢).

وَرَوَى الحاكم(٣) في «المُسْتَدْرَكِ» عن حسن بن عمرو، قال: حدثت عن أبي هريرة بحديث، فأنكره، فقلت: إني سمعته منك، قال: إن كنتَ سمعتَهُ فإنَّه مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته، فأراني كتابًا من كتبه من حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث، فقال: قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك فهو مكتوب عندي.

فإن قلت: قول أبي هريرة: «هو مكتوب عندي» في هذا الحديث مخالف لقوله: «لا أكتب» في حديث البخاري المذكور، فكيف التوفيق؟.

قلت: قال الحافظ: لا يلزم من وجود الحديث مكتوبًا عنده أن يكون بخطه، وقد ثبت: أنه لم يكن يكتب، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه، وقال ابن عبد البر: حديث البخاري أصحُّ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي، ثم كتب بعده.

ومنها: ما رواه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه(٤) عن أبي جُحَيْفة قال: قلتُ

---

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» (١١٩) عن أبي هريرة قال: قلت: «يا رسول الله إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال ـ أي: رسول الله ـ: ابسط رداءك، فبسطه، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضُمَّه، فضممته، فما نسيت شيئًا بعده». انظر أيضًا صحيح البخاري، كتاب البيوع، حديث (٢٠٤٧).

(٢) أورده الخطيب البغدادي في «جامع بيان العلم» (١/ ٧٤)، وأخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» (٢/ ٥٩١) من طريق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

(٣) (٦٢٢٦).

(٤) البخاري، كتاب الحج، حديث (١٣٧٠)، والنسائي، كتاب القسامة، حديث (٤٧٤٤)، وابن ماجه، كتاب الديات، حديث (٢٦٥٨).

لعلي ﷺ: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتابُ الله، أو فَهْمٌ أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: الْعَقْلُ، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»، قال الحافظ: قوله: «الصحيفة»، أي: الورقة المكتوبة، وللنسائي[(١)] من طريق الأشتر. «فأخرج كتابًا من قراب سيفه»، وقوله: «العقل»، أي: الدية، قال: ووقع للمصنِّف ومسلم[(٢)] من طريق يزيد التيمي عن علي قال: «ما عندنا شيء نقرؤه إلا كتابُ الله، وهذه الصحيفةِ، فإذا فيها: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ. . . . الحَدِيثِ، ولمسلم[(٣)] عن أبي الطفيل عن علي: ما خَصَّنَا رسولُ الله ﷺ بشيءٍ لم يَعُمَّ به الناس كافَّةً إلا ما في قراب سيفي هذا، وأخرج صحيفة مكتوبة فيها: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ. . .» الحديث، وللنسائي[(٤)] من طريق الأشتر وغيره عن علي: فإذا فيها: «الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ. . .» الحديث، ولأحمد[(٥)] من طريق طارق بن شهابٍ، «فِيهَا فَرَائِضُ الصَّدَقَةِ».

والجمع بين هذه الأحاديث: أن الصحيفة كانت واحدةً، وكان جميع ذلك مكتوبًا فيها، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه. انتهى.

ومنها: ما رواه النسائي والدارمي[(٦)]، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، وَكَانَ فِي كتابِهِ: «أَنَّ مَنِ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا، فَإِنَّهُ قَوَدُ يَدِهِ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وفيه: أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالمَرْأَةِ، وَفيه فِي النَّفْسِ الدِّيَةُ: مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَفِي الأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَةُ؛ مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ. . .». الحديث.

ومنها: ما رواه البخاري[(٧)]، عن أنس ؛ أن أبا بكر كَتَبَ له هذا الكتاب لَمَّا وجهه

(١) النسائي، كتاب القسامة، حديث (٤٧٣٤).
(٢) مسلم، كتاب الحج، حديث (١٣٧٠).
(٣) مسلم، كتاب الأضاحي، حديث (١٩٧٨).
(٤) النسائي، كتاب القسامة، حديث (٤٧٤٦).
(٥) أحمد (٧٨٤).
(٦) النسائي، كتاب القسامة، حديث (٤٨٥٣)، والدارمي، كتاب الديات، حديث (٢٣٥٢).
(٧) البخاري، كتاب الزكاة، حديث (١٤٥٤).

إلى البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سُئِلَهَا من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط في أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاةٌ، فإذا بلغت خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى...» الحديث.

ومنها: ما رواه أحمد[1] عن عبد الله بن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة، ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي، قال: فأخرجها أبو بكر من بعده، فعمل بها حتى توفي، ثم أخرجها عمر من بعده، فعمل بها، قال: فلقد هلك عمر يوم هلك، وإن ذلك لمقرون بوصيته، فقال: كان فيها: «في الإِبِلِ في كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إلى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلاثِينَ...» الحديث.

ومنها: ما رواه الدارمي، عن أبي [قبيل][2]، عن عبد الله بن عمرو قال: بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب، إذ سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّ المَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلَا، قُسْطَنْطِينِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةُ؟....»[3].

ومنها: ما رواه الترمذي[4] عن أبي راشد الحُبْرَانِيِّ قال: أتيتُ عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت له: حدِّثنا مما سمعت من رسول الله ﷺ، فألقى إِلَيَّ صحيفة، فقال: هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ، قال: فنظرْتُ فيها، فإذا فيها: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ: يَا رسولَ اللهِ، عَلِّمْنِي مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ، قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، قُل: اللَّهُمَّ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ...» الحديثَ.

ومنها: ما أخرجه الدارمي[5] عن بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ قال: كنت أكتبُ ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه ـ أتيته بكتابه، فقرأته عليه، وقلت له: هذا ما سمعتُ منك؟ قال: نعم.

---

(١) أحمد (٤٦٢٠).

(٢) في الأصل: قابيل؛ وهو غلط، والصواب ما أثبتُّ، وهو حيي بن هانئ المعافري.

(٣) صحيح. أخرجه الدارمي في «سننه»، المقدمة، حديث (٤٨٦).

(٤) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٥٢٩) وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

(٥) الدارمي، المقدمة، (٤٩٤).

ومنها: ما رواه الدارمي[(١)] - أيضًا - عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، قال: ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها من رسول الله ﷺ، وأما الوهط، فأرض تصدق بها عمرو بن العاص، كان يقوم عليها.

ومنها: ما رواه الدارمي[(٢)] - أيضًا - عن سعيد بن جبير يقول: كنت أسير مع ابن عباس في طريق مكة ليلًا، وكان يحدثني بالحديث، فأكتبه في واسطة الرحل حتَّى أصبح، فأكتبه.

ومنها: ما رواه أبو داود[(٣)] في «الدعوات» عن مسلم بن الحارث بن مسلم التميمي، عن أبيه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَنا فِي سَرِيَّةٍ، فَلَمَّا بَلَغْنَا المَغَارَ اسْتَحْثَثْتُ فَرَسِي، فَسَبَقْتُ أَصْحَابِي، وَتَلَقَّانِي الْحَيُّ بِالرَّنِينِ، فَقُلْتُ لَهُمْ: قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تَحْرَزُوا، فَقَالُوهَا، فَلامَنِي أَصْحَابِي، فَقَالُوا: حَرَمْتَنَا الغَنِيمَةَ! فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْبَرُوهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَدَعَانِي، فَحَسَّنَ لِي مَا صَنَعْتُ، وَقَالَ: «أَمَا إِنَّ اللهَ قَدْ كَتَبَ لَكَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ كَذَا وَكَذَا»، قال عبد الرحمن: فَأَنَا نَسِيتُ الثَّوَابَ، ثُمَّ قَالَ رسول اللهِ ﷺ: «أَمَا إِنِّي سَأَكْتُبُ لَكَ بِالوَصَاةِ بَعْدِي»، قَالَ: فَفَعَلَ، وَخَتَمَ عَلَيْهِ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ.

فإذا عرفْتَ هذه الأحاديث والآثار ظَهَرَ لَك أن الأحاديث النبوية كانت تكتب في عهد النبي ﷺ وفي عهد الصحابة ﷺ أجمعين، وبطل قول من زعم أنها لم تكن مكتوبة في العهد النبوي وعهد الصحابة.

فإن قلت: ما وجه الجمع بين هذه الأحاديث المرفوعة والآثار، وبين ما رواه مسلم[(٤)] في «صحيحه» عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قَالَ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ» ؟

قلت: وجه الجمع بينهما: أن النهي خاصٌّ بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك، أو أن النهي خاصٌّ بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد،

---

(١) الدارمي، المقدمة (٤٩٦).

(٢) الدارمي، المقدمة (٤٩٩).

(٣) أبو داود، كتاب الأدب، حديث (٥٠٧٩).

(٤) مسلم، كتاب الزهد والرقائق، حديث (٣٠٠٤).

والإذن في تفريقها، أو النهي متقدِّم، والإذن ناسخٌ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها، مع أنه لا ينافيها.

وقيل: النهي خاصٌّ بمن خشِيَ منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمِنَ منه ذلك، ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره، قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابةَ الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظًا، كما أخذوا حفظًا، لكن لما قصرت الهمم، وخشي الأئمة ضياع العلم دوَّنوه.

وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فالله الحمد. ذكره الحافظ في «الفتح»[(١)].

الفَصْلُ الخَامِسُ: فِي إِثْبَاتِ حُجِّيَّةِ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَوُجُوبِ العَمَلِ بِهَا بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. قال الرازيُّ: يعني: ما أعطاكم الرسول من الفيء فخذوه، فهو لكم حلال، وما نهاكم عن أخذه فانتهوا، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في أمر الفيء؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ على ما نهاكم عنه الرسول. والأجود أن تكون هذه الآية عامَّة في كل ما آتى رسول الله ﷺ ونهى عنه، وأمر الفيء داخل في عمومه. انتهى كلامه[(٢)].

قلت: بل الحق والصواب: أن الآية عامة في كل شيء يأتي به رسول الله ﷺ من أمر أو نهي، أو قول أو فعل، وإن كان السبب خاصًا، فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وكل شيء أتانا به من الشرع فقد أعطانا إياه وأوصله إلينا، فهذه الآية الكريمة نص صريح في أن كل ما أتانا به رسول الله ﷺ وبلغه إلينا من الأوامر وغيرها ـ سواء كانت مذكورة في الكتاب، أي: القرآن المجيد، أو السنة ـ أي: الأحاديث النبوية الثابتة

(١) ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٥١).
(٢) الرازي في «التفسير الكبير» (٢٩/ ٢٤٩- علمية).

المحكمة ـ واجبٌ علينا امتثاله، والعمل به، وكذا كل ما نهانا عنه من المنهيات والمنكرات المبينة في الكتاب أو السنة واجب علينا الاجتناب منه، والانتهاء عنه.

فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ﴾، ولم يقل: «وما آتاكم محمد»، فلفظ «الرسول» يدل على أن ما آتاكم الرسول من حيث إنه رسول الله فنحن مأمورون بأخذ ما آتاناه رسول الله ﷺ من قبل الله تعالَى، أي: مما أوحى الله إليه من الكتاب، ولسنا مأمورين بأخذ ما آتانا من قبل نفسه، أي: مما لم يوح إليه من الأحاديث.

قلنا: كل ما آتانا رَسُول اللهِ ﷺ من قبل نفسه من أمر الدين فهو مما أوحى الله تعالى إليه، كما قال تعالَى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] أمر الله ـ سبحانه وتعالى ـ في هذه الآية كل من يدعي محبته أن يتبع محمدًا ﷺ، وما معنى اتباعه إلا اتباعه ﷺ في جميع أقواله، وأفعاله، وأحواله، وهديه، ومجموعُ أقواله وأفعاله وأحواله وهديه هو المعنيُّ بالأحاديث النبوية، فثبت أن من لم يتبع الأحاديث النبوية، ولم ير العمل بها واجبًا فهو في دعوى محبته لله تعالى كاذبٌ، ومن كان في هذه الدعوى كاذبًا فهو في دعوى إيمانه بالله تعالى كاذب بلا مرية.

وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال الحافظ ابن جرير: اختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، فقال بعضهم: ذلك أمر مِنَ الله باتباع سنته. . . . وقال آخرون: ذلك أمر من الله بطاعة الرسول في حياته. . . والصواب من القول في ذلك أن يقال: هو أمر من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى، وبعد وفاته باتباع سنته، وذلك أن الله عم بالأمر بطاعته، ولم يخصص بذلك في حال دون حال، فهو على العموم حتى يخصَّ، ذلك ما يجب التسليم له[1] . . . قال[2]: وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ . . . إلخ: يعني بذلك جل ثناؤه: فإن اختلفتم ـ أيها المؤمنون ـ في شيء من أمر دينكم، أنتم فيما بينكم،

---

(١) ابن جرير الطبري في تفسيره «جامع البيان» (٥/ ١٤٧- فكر).

(٢) أي: ابن جرير في «تفسيره» (٥/ ١٥٠).

أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتم فيه فردوه إلى الله، يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتم أنتم بينكم، أو أنتم وأولوا أمركم فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم، وأما قوله: ﴿وَالرَّسُولَ﴾ فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله سبيلًا فارتادوا معرفة ذلك ـ أيضًا ـ من عند الرسول إن كان حيًّا، وإن كان ميتًا: فمن سنته. انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»[(١)] والنكتة في إعادة العامل في «الرسول» دون «أولي الأمر» مع أن المطاع ـ في الحقيقة ـ هو الله تعالى: كون الذي يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة، فكان التقدير: أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن، وأطيعوا الرسول فيما بيَّن لكم من القرآن، وما ينصه عليكم من السنة، أو المعنَى: أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبَّد بتلاوته، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن. انتهى.

وقال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] دلت هذه الآية على أنه ﷺ كان مبيِّنًا لمجملات القرآن، ومفسِّرًا لمشكلاته، وليس بيانه وتفسيره ﷺ إلَّا في أحاديثه، فكل حديث ورد في الصلاة فهو بيان وتفسير لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وكل حديث جاء في الزكاة، فهو بيان وتفسير لقوله: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، وكل حديث جاء في الصوم فهو بيان وتفسير لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وكل حديث ورد في الحج فهو بيان وتفسير لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وهكذا، ومن المعلوم أن الأخذ ببيانه ﷺ لمجملات القرآن، وتفسيره لمشكلاته، والعمل بمقتضاه واجبٌ علينا، فالأحاديث النبوية ـ بأسرها ـ واجبة الأخذ والعمل، فإنها كلها بيان وتفسير لكتاب الله تعالَى.

وقال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، فيه أن طاعة الرسول ﷺ هي طاعة الله بعينها، وفي هذا ـ من النداء بشرف رسول الله ﷺ، وعلو شأنه، وارتفاع مرتبته ـ ما لا يُقَادَرُ قدره ولا يُبْلَغُ مداه، ووجهه: أن الرسول لا يأمر بما أمر الله به، ولا ينهى إلا عما نهى عنه، ولولا بيانه ﷺ ما كنا نعرف كل فريضة في كتاب الله كالحج،

---

(١) ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ١١١- المعرفة).

والصلاة، والزكاة، والصوم، كيف نأتيها؟ وقال الحسن: جعل الله طاعة رسوله طاعته(١)، وقامت به الحجة على المسلمين. ذكره صاحب «فتح البيان».

وقال الحافظ ابن كثير(٢): يخبر تعالى عن عبده ورسوله محمد ﷺ بأن من أطاعه فقد أطاع الله، ومن عصاه فقد عصى الله، وما ذاك إلا لأنه ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى. انتهى، وفيه إشارة على العمل بالحديث؛ لأن طاعة الرسول لا تتحقق إلَّا إذا عمل بقوله واقتدى بفعله، وذلك لا يتأتى إلا باتباع سنته والاعتصام بحديثه، فالقرآن داعٍ إلى العمل بالسنة ـ أي: الحديث ـ كما أن السنة تدعو إلى العمل بالقرآن والاعتصام به.

وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

أُمِرَ المؤمنون باستجابة الله ورسوله، والأمر للوجوب ، والاستجابة لهما هي قبول ما أمرا به، ونهيا عنه في الكتاب والسنة، والعملُ بمقتضاهما، ولا ريب أن الله ورسوله دعوا الأمة جميعها حاضرها وغائبها إلى التمسك بالثقلين ـ أي: الكتاب والسنة ـ والاعتصام بهذين الأصلين النيرين.

وقال الله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] فيه: أن دعاء الرسول ﷺ ليس كدعاء آحاد الأمة بل هو أعظم خطرًا، وأجلُّ قدرًا من دعوات سائر الخلق، فإذا دعا أحدًا تعيَّن عليه الإجابة، ولا ريب أنه ﷺ قد دعا أمته إلى التمسك بكتاب الله وسنته في غير موضع منها(٣) ، فتعيَّن على جميع الأمة أن يجيبوه، ولا يقعدوا عن استجابته، ودعاؤه ﷺ إياهم باق إلى يوم بقاء الأحاديث في الأمهات السِّتِّ وغيرها، وبقاء القرآن في الدنيا إلى قيام الساعة لا يبرأ ذمة أحد من الأمة

---

(١) انظر «الرسالة» للشافعي (ص/ ٨٥).

(٢) ابن كثير في «التفسير» (١/ ٥٢٨).

(٣) (صحيح) أخرج الحاكم في «مستدركه» (٢٩٠) من حديث ابن عباس مرفوعًا: «إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ» قال الحاكم: احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس، وسائر رواته متفق عليهم.

من إجابة دعوته في أيِّ عصر وقطر عند وجود هذه الكتب بين ظهرانَي العلماءِ، من سائر أصنافهم، على اختلاف مذاهبهم، وتباين مشاربهم، فمن لم يجب داعي الله فهو الخاسر في الدنيا والآخرة.

وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ١، ٢]، قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: هذه آداب أَدَّبَ الله تعالى بها عباده المؤمنين فيما يُعَامِلُونَ به الرَّسُولَ ﷺ من التوقير، والاحترام، والتبجيل، والإعظام، فقال تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١] أي: لا تسرعوا في الأشياء بين يديه، أي: قبله، بل كونوا تبعًا له في جميع الأمور؛ حتى يدخل في عموم هذا الأدب الشرعيِّ حديثُ معاذ رضي الله عنه، حيث قال له النبي ﷺ - حين بعثه إلى اليمن - «بم تحكم؟» قال: بكتَابِ اللهِ تَعَالَى، قَالَ ﷺ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ ﷺ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، فَضَرَبَ فِي صَدْرِهِ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رسولِ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللهِ ﷺ». وقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي[1] وابن ماجه فالغرض منه: أنه أخر رأيه ونظره واجتهاده، إلى ما بعد الكتاب والسنة، ولو قدمه قبل البحث عنهما لكان من باب التقديم بين يدي الله ورسوله، قال علي بن طَلْحَة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة[2]، وقال العوفي عنه: نُهُوا أن يتكلَّموا بين يَدَيْ كلامه[3]، وقال مجاهد: لا تفتاتوا على رسول الله ﷺ بشيء، حتَّى يقضي الله تعالى على لسانه[4].

وقال الضَّحَّاك: لا تقضوا أمرًا دون الله ورسوله من شرائع دينكم[5]، وقال سفيان الثوري: لا تقدموا بين يدي الله وَرَسُوله بقول ولا فعل[6]. انتهى.

---

(١) أحمد (٢١٥٠٢)، وأبو داود، كتاب الأقضية، حديث (٣٥٩٢)، والترمذي، كتاب الأحكام، حديث (١٣٢٧)، قال البخاري: لا يصح ولا يعرف إلا مرسلًا، وأخرجه ابن ماجه، كتاب المقدمة، حديث (٥٥) - دون ذكر الرأي فيه - لكن في رواته من هو متهم بالوضع.

(٢) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٢٦/١١٦- فكر) لكنه منقطع؛ علي لم يلق ابن عباس.

(٣) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٢٦/١١٦) والعوفي ضعيف.

(٤) ابن جرير في «التفسير» (٢٦/١١٦).

(٥) ابن جرير في «التفسير» (٢٦/١١٧-فكر).

(٦) انظر تفسير ابن كثير (٤/٢٠٦).

وقال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] قال الحافظ ابن كثير: هذه الآية عامَّة في جميع الأمور، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء فليس لأحد مخالفته، ولا اختيارَ لأحد ههنا ولا رأي ولا قول، كما قال تبارك وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وفي الحديث: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»(١) ولهذا شدَّد في خلاف ذلك، فقالَ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. انتهى.

وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، قال الحافظ ابن كثير(٢): هذه الآية الكريمة أصلٌ كبيرٌ في التأسِّي برسول الله ﷺ: في أقواله، وأفعاله، وأحواله، ولهذا أمر تبارك وتعالى الناس بالتأسي بالنبي ﷺ يوم الأحزاب في صبره، ومصابرته، ومرابطته، ومجاهدته، وانتظاره الفرج من ربه ـ عزَّ وجلَّ ـ صلوات الله وسلامه عليه دائمًا إلى يوم الدين ولهذا قال تعالى ـ للَّذين تقلقلوا، وتضجروا، وتزلزلوا، واضطربوا في أمرهم يوم الأحزاب ـ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أيْ: هلا اقتديتم به، وتأسيتم بشمائله ﷺ. انتهى.

وقال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»(٣) يقسم الله تعالى بنفسه الكريمة المقدَّسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكِّم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾، أي: إذا حكَّموك يطيعونك في

---

(١) أخرجه محمد بن أسلم الطوسي في «الأربعين» (٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٢) (١٥)، والبغوي «شرح السنة» (١/ ٢١٢- ٢١٣)، والبيهقي في «المدخل» (٢٠٩)، وتكلم الحافظ ابن رجب فيه بما لا مزيد بعده وضعفه في كتابه «جامع العلوم والحكم» (ص٣٨٩) فقال: تصحيح هذا الحديث بعيد جدًّا.

(٢) في «التفسير» (٣/ ٤٧٥).

(٣) (١/ ٥٢١).

بواطنهم فلا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلِّموا لذلك تسليمًا كلِّيًا من غير ممانعة، ولا مدافعة، ولا منازعة، كما ورد في الحديث: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ». انتهى.

وقال الرازيُّ في «تفسيره الكبير»[١]: ظاهر الآية يدلُّ على أنه لا يجوز تخصيص النص بالقياس؛ لأنه يدلُّ على أنه يجب متابعة قوله وحكمه على الإطلاق، وأنه لا يجوز العدول عنه إلى غيره، ومثل هذه المبالغة المذكورة في هذه الآية قَلَّما يوجد في شيء من التكاليف، وذلك يوجب تقديم عموم القرآن والخبر على حكم القياس، وقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا﴾ إلى آخره، مشعر بذلك؛ لأنه متى خطر بباله قياس يفضي إلى نقيض مدلول النص، فهناك يحصل الحرج في النفس، فبين تعالى أنه لا يكمل إيمانه إلا بعد ألَّا يلتفت إلى ذلك الحرج، ويسلِّم النص تسليمًا كليًّا. انتهى.

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وفيما ذكرنا كفاية لمن له دراية.

الفَصْلُ السَّادِسُ: فِي أَنَّ حَمَلَةَ الْعِلْمِ فِي الإِسْلَامِ أَكْثَرُهُم الْعَجَم

وذلك من الغريب الواقع؛ لأن علماء الملة الإسلامية ـ في العلوم الشرعية والعقلية ـ أكثرهم العجم، إلا في القليل النادر[٢]، وإن كان منهم العربي في نسبته، فهو أعجمي في لغته، والسبب في ذلك أن الملة ـ في أولها ـ لم يكن فيها علم ولا صناعة؛ لمقتضى أحوال البداوة، وإنما أحكام الشريعة كان الرجال ينقلونها في صدورهم، وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه، والقومُ يومئذ عرب، لم يعرفوا أمر التعليم والتدوين، ولا دعتهم إليه حاجة إلى آخر عصر التابعين، كما سبق، وكانوا يسمُّون المختصين بحمل ذلك ونقله «القُرَّاءَ»، فهم قُرَّاء كتاب الله ـ سبحانه وتعالى ـ والسنة المأثورة التي هي في غالب مواردها تفسير له وشرح.

فلما بَعُدَ النقل من لَدُنْ دولة الرشيد، احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية، وتقييد الحديث؛ مخافة ضياعه، ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد، وتعديل الرواة، ثم كثر استخراج

---

(١) (١٠/١٣٢- ١٣٣).

(٢) لعل هذا الإطلاق فيه نظر كما هو معلوم.

أحكام الواقعات من الكتاب والسنة، وفسد مع ذلك اللسان، فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية، وصارت العلوم الشرعية كلُّها ملكات في الاستنباط والتنظير والقياس، واحتاجت إلى علوم أخرى هي وسائل لها كقوانين العربية، وقوانين الاستنباط والقياس، والذبِّ عن العقائد بالأدلة، فصارت هذه الأمور كلها علومًا محتاجة إلى التعليم، فاندرجت في جملة الصنائعِ، والعربُ أبعدُ الناس عنها، فصارت العلوم لذلك حضريةً، والحضرُ هم العجَمُ، أو مَنْ في مَعناهُم؛ لأن أهل الحواضر تَبَعٌ للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحِرَفِ؛ لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم، منذ دولة الفرس.

فكان صاحبُ صناعة النحو سيبوَيْهِ والفارسيَّ والزجَّاجَ، كُلُّهم عَجَمٌ في أنسابهم، اكتسبوا اللسان العربي بمخالطة العرب، وصيروه قوانين لمن بعدهم، وكذلك حملة الحديث وحفاظه أكثرهم عجم، أو مستعجمون باللغة، وكان علماء أصول الفقه كلهم عجمًا، وكذلك حملة أهل الكلام، وأكثر المفسرين، ولم يقم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجمُ.

وأما العرب الذين أدركوا هذه الحضارة، وخَرَجَوا إليها عن البداوة فشغلتهم الرياسة في الدولة العباسية، وما دُفِعُوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم، مع ما يلحقهم من الأَنَفة عن انتحال العلم؛ لكونه من جملة الصنائع، والرؤساءُ يستنكفون عن الصنائع، وأما العلوم العقلية، فلم تظهر في الملة إلا بعد أن تميَّز حملة العلم ومؤلِّفوه، واستقر العلم كلُّه صناعةً، فاختصَّت بالعجم، وتركها العرب، فلم يحملها إلا المستعربون من العجمِ. كذا في «كشف الظنون»[١].

وقال الحافظ ابن الصَّلاح[٢] في «مقدمته» ص ١٩٩: روينا عن الزهريِّ قال: قَدِمْتُ على عبد الملك بن مروان، فقال: من أين قدمتَ يَا زُهْرِيُّ؟ قلت: من مكة، قال: فمن خَلَّفْتَ بها يسود أهلها؟ قلت: عطاء بن أبي رباح، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: وبم سادهم؟ قلت: بالديانة والرواية، قال: إن أهل

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٠-٤١).
(٢) (ص٤٠٣- فكر معاصر).

الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا، قال: فمن يسود أَهلَ اليمن؟ قال: قلت: طاوس بن كيسان، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: وبم سادهم؟ قلت: بما سادهم به عطاء، قال: إنه لينبغي له: قال: فمن يسود أهل مصر؟ قال: قلت: يزيد بن أبي حبيب؟ قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل الشام؟ قال: قلت: مكحول، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، عبد نُوبِيٌّ، أعتقته امرأة من هُذَيْلٍ، قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قلت: ميمون بن مهران؟ قال: فمن العَرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل خراسان؟ قال: قلت: الضَّحَّاك بن مُزَاحِم، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل البصرة؟ قال: قلت: الحسن بن أبي الحسن، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل الكوفة؟ قال: قلت: إبراهيم النخعي، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من العرب، قال: وَيْلَكَ يَا زهريُّ، فرجت عني، والله، ليسُودَنَّ الموالي على العرب، حتى يخطب لها على المنابر والعَرَبُ تحتها، قال: قلت: يا أَمير المؤمنين، إِذَنْ هو أمر الله ودينه، من حفظه ساد، ومن ضيعه سقط[١].

وفيما نرويه: عن [عبد الرحمن][٢] بن زيد بن أسلم قال: لَمَّا مات العَبَادِلَة صار الفقه في جميع البلدان إلى جميع الموالي إلا المدينة، فإن الله حصنها بقرشيٍّ، فكانُ فقيه أَهل المدينة سعيد بن المسيِّب غَيْرَ مدافع[٣]. قلت[٤]: وفي هذا بعض الميل، فقد كان حينئذ ـ من العرب غير ابن المسيِّب فقهاءُ أئمة مشاهير، منهم: الشَّعْبِيُّ، والنَّخْعِيُّ، وجميعُ الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيِّب عَرَبٌ إلا سليمان بن يسار، والله أعلم. انتهى.

---

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص/ ١٩٩): وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠، ٥٦/ ٣٩٤، ٣٠٤)، قال الذهبي في «السير» (٥/ ٨٥): الحكاية منكرة، والوليد بن محمد - أحد الرواة- واه.

(٢) في الأصل: عبد الله، وهو خطأ في النقل من المصنف، والصواب ما أثبتُّ، وهو المثبت في مقدمة ابن الصلاح (ص/ ٤٠٣).

(٣) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ٣٤٢-٣٤٣) (١٦٣٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠، ٦٠/ ٤٢٦، ٢١٤)، وابن الجوزي في «المنتظم» (٦/ ٣١٩).

(٤) هو ابن الصلاح كما في مقدمته.

الفَصْلُ السَّابِعُ: فِي شُيُوعِ عِلْمِ الحدِيثِ فِي أَرْضِ الهِنْدِ

قال صاحب «الحطة»[١] ص ٧٠: اعلم: أن الهند لم يكن بها علم الحديث منذ فتحها أهل الإسلام، بل كان غريبًا كالكبريت الأحمر، وعديمًا كعنقاءَ مُغْرِبٍ في الخبر، وإنما صناعة أهلها من قديم العهد والزمان فنونُ الفلسفةِ، وحكمةُ اليونان، والإضرابُ عن علوم السنة والقرآن، إلا ما يذكر من الفقه على القلة؛ ولذلك تراهم ـ إلى الآن ـ عارين عن ذلك، متحلِّين بما هنالك، وعمدة بضاعتهم ـ اليوم ـ هي الفقه الحنفي، على طريق التقليد دون التحقيق، إلا ما شاء الله تعالى في أفراد منهم، ولأجل هذا يتوارثه أولهم عن آخرهم، ويتناقله كابرُهُم عن كابرهم، حتى كثرت فيهم الفتاوى والروايات، وعمت البلوى بتعامل هذه التقليدات، وتركت النصوص المحكمات، وهجرت سنن سيد البريات، ورُفِضَ عرض الفقه على الحديث، وتطبيق المجتهدات بالسنن، ودرجَ على ذلك زمانٌ كثيرٌ، حتى منَّ الله تعالى على الهند بإفاضة هذا العلْمِ، على بعض علمائها، كالشيخ عبد الحق بن سيف الدين الترك الدَّهْلَويِّ، المتوفَّى سنة اثنتين وخمسينِ وألف، وأمثالهم، وهو أول من جاء به في هذا الإقليم، وأفاضه على سكانه في أحسن تقويم، ثم تصدى له ولده الشيخ نور الحق، المتوفَّى سنة ثلاث وسبعين وألف، وكذلك بعض تلامذته على القلَّة، ومن سَنَّ سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها، كما اتفق عليه أهل الملة.

وتحديثُ هؤلاء أهل الصلاح، وإن كان على طريق الفقهاء المقلِّدة الصراح، دون المحدِّثين المُبرَّزِين المُتَّبِعِينَ الأقحاح، ولكن مع ذلك لا يخلو عن كثير فائدة في الدين، وعظيم عائدةٍ بالمسلمين، جزاهم الله تعالى عن المسلمين خير الجزاء، وأفاض عليهم رحمته السحاء.

ثم جاء الله ـ سبحانه وتعالى ـ من بعدهم بالشيخ الأجلِّ، والمحدث الأكمل، ناطق هذه الدورة وحكيمِها، وفائقِ تلك الطبقة وزعيمِها، الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلويِّ المتوفَّى سنة ست وسبعين ومائة وألف، وكذا بأولاده الأمجاد، وأولادِ أولادِهِ أولي الإرشاد، المشمرين لنشر هذا العلم عن ساق الجد والاجتهاد، فعاد بهم علم

---

(١) القنوجي في «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص/ ١٤٥- علمية).

الحديث غَضًّا طريًّا بعد ما كان شيئًا فريًا، وقد نفع الله بهم وبعلومهم كثيرًا من عباده المؤمنين، ونفى بسعيهم المشكور من فِتَنِ الإشراك والبدع ومحدثات الأمور في الدين، ما ليس بخافٍ على أحد من العالمين، فهؤلاء الكرام قد رجّحوا علم السنة علَى غيرها من العلوم، وجعلوا الفقه كالتابع له والمحكوم[١].

وجاء تحديثهم حيث يرتضيه أهل الرواية، ويبغيه أصحاب الدراية، شهدت بذلك كتبهم وفتاواهم، ونطقت به زُبُرُهُمْ ووصاياهم، ومن كان يرتاب في ذلك، فليرجع إلى ما هنالك، فعلى الهند وأهلها شكرهم ما دامت الهند وأهلها. [من البسيط]:

مَنْ زَارَ بَابَكَ لَمْ تَبْرَحْ جَوَارِحُهُ ... تَرْوِي أَحَادِيثَ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ مِنَنِ
فَالْعَيْنُ عَنْ قُرَّةٍ وَالْكَفُّ عَنْ صِلَةٍ ... وَالْقَلْبُ عَنْ جَابِرٍ وَالسَّمْعُ عَنْ حَسَنِ

انتهى.

وجملة الكلام: أن الشاه ولي الله المحدِّث الدَّهْلَوِيَّ ـ رَحمه الله تعالى ـ غَرَسَ في الهند شجرةَ علم الحديث، فاشتدت هذه الشجرة، وتمكنت، وطالت أغصانها وعلت، وتشعبت قضبانها وانتشرت، حتى أحاطت البلادَ والأمصار، وبلغت فروعُها في جميع النواحي والأقطار، وتخرج بإفاضة علمه جماعة عظيمة، قاموا لنشر علوم الدين وإشاعة السنة النبوية، وظهر بسعيه طائفة كبيرة، اجتهدوا في ترويج علوم الحديث وتبليغها، منهم أبناؤه الكرام: الشيخ الأجلُّ الشاه عبد العزيز، والشيخ العلامة الشاه عبد الغني، والشيخ العلامة الشاه عبد القادر، والشيخ العلامة الشاه رفيع الدين، ومنهم: الشيخ العلامة محمد معين صاحب «دراسات اللبيب»، والعلامة القاضي ثناء الله صاحب «التفسير المظهري»، وغيرُهُم ممن لا يحصى عددهم، وكان كل واحد منهم إمام زمانه في غزارة العلم، وملازمة التقوى، ونهاية في الورع والزهد، رأسًا في التحقيق والإتقان، قد أشرب في قلوبهم حبُّ الحديث واتباعه.

وامتاز من بينهم: الشيخ الأَجَلُّ مُسْنِد الوقت، الفقيه، المفسر، المحدث، الشاه عبد العزيز بمزيد الاعتناء بعلوم الحديث والقرآن، وسَبَقَهم، وحين كان عمره سبع عشرة سنة توفي والده المعظم، فانتقل إليه وظيفة التدريس والإفتاء والإرشاد والهداية، فأكب

(١) انظر لهذا وما بعده «الحطة» للقنوجي (ص/ ١٤٥).

الناس عليه، وصار مرجعهم في مهمات الدين والعلوم الشرعية، فلازم التدريس والإرشاد إلى آخر عمره، ودرَّس مع سائر العلوم، سِيَّمَا الحديث والتفسير، فإنه أقبل عليهما بشراشره ومجامع قلبه، واعتنى بترويجهما بما لا يستطاع بيانه، فَنَشَأَ بإفاضته العلمية كثيرٌ من العلماء العُبَّادِ، والفضلاء النُّقَّاد، والجهابذة أولي الإصلاح والإرشاد؛ منهم المجاهد الكبير، والبطل الجليل، السيد العلامة الشاه محمد إسماعيل الشهيد ابن الشاه عبد الغني، وابن بنته المحدِّث البارع في الآفاق، الشاه محمد إسحاق الدهلوي المهاجر المكي، والشاه مخصوص الله ابن الشاه رفيع الدين، والشاه عبد الحي البدهانوي، والشيخ حسن علي الهاشمي اللكنوي، وغيرُهُمْ، واختص من بينهم بكثرة العبادة والرياضة ومزيد الورع والتقوى، والتبحر في العلم والفضل، والسعي في الإصلاح والإرشاد، وحسن الإفادة والإفاضة، ابن بنته الكريمة، الشيخ العلامة، الشهير في الآفاق، الشاه محمد إسحاق المذكور، فجلس بعده مجلسه، وأفاد الناس بعلومه، وانتهت إليه رياسة الحديث في عصره، وتخرَّجت عليه جماعة كبيرة، منهم: الشيخ الأجلُّ، مسنِدُ الوقت، السيد محمد نذير حسين الدهلوي، والشيخ المحدِّث عبد الغني بن أبي سعيد المجددي الدهلوي ثم المدني، والنواب قطب الدين مؤلف «مظاهر حق»، والشاه فضل رحمن المراد أبادي، والشيخ العلامة المحقِّق محمد بن ناصر الحازمي، وغيرُهم.

ثم إنه هاجر إلى مكة المكرمة، واستخلف مَن هو فرد زمانه، وقطب أوانه، رحلة الآفاق، شيخ العرب والعجم بالاتفاق، المجدد على رأس المائة الثالثة عشر، أعني: المحدِّث المفسر الفقيه شيخنا الأجلَّ السيد محمد نذير حسين الدهلوي في إشاعة العلوم الحديثية، فولي التدريس والإفادة والإفتاء والوعظ والتذكير، ودرَّس الكتب من جميع العلوم المتداولة ثنتي عشرة سنة، ثم غلب عليه حُبّ تدريس القرآن والحديث، فترك اشتغاله بما سواهما إلا الفقه، فاشتغل بتدريس هذه العلوم الثلاثة إلى آخر عمره، أي: من سنة سبعين بعد الألف والمائتين، إلى سنة عشرين بعد الألف وثلاثمائة، فجميع مدة اشتغاله بتدريس هذه العلوم الثلاثة: اثنتان وستون سنة، أفاد شيخُنا بعلومه، ونفع بإفاضته خلقًا كثيرًا لا يحصى عددهم، فأنارت بأنوار فيوضه البلاد، وأضاءت بأضواء علومه الأمصار، انتشر تلامذته في جميع أقطاع الأرض: من الهند، والعرب، وغيرهما، فليس في بلدة ولا قرية إلا وقد بلغ بها نفحاته المسكية، ووصل إليها فوحاته العلمية، سيقت

إليه المطايا، وشدت نحوه الرحال؛ ليقتبس من أنوار معرفته، ويغترف من بحار علومه، ويتلقى من مكارم أخلاقه وشمائله، ويستمسك بمحاسن آدابه وفضائله، فله على رقاب الناس منن عظيمة، وأياد جسيمة، أفنى عمره العزيز في إشاعة الدين، وصرف متاعه وماله في نشر العلوم الدينية، وترويج السنن السنية، لم يوجد مثله في زمانه، ولا بعده في علمه وفضله وخلقه وحلمه، وجوده، وتواضعه، وكرمه وعفوه، وكثرة عبادته لربه، وخشيته له واتقائه، وورعه وزهده، وجميع الخصائل الحميدة، والشيم المرضية، والصفات الجميلة، والسمات الحسنة، وصنَّف تصانيف مفيدة تشهد له بطول الباع في العلوم، والاطلاع على الكتب، وتدلُّ على تبحره وسعة نظره وكثرة مطالعته وجودة حفظه، ودقة فهمه، وإصابة فكره، حصل له من الشرف والفضل ما لم يحصل لأحد ممن عاصره، وبلغ من العلى والرفعة ما لم يبلغ غيره من معاصريه.

وممن سعَى في نشر علوم الحديث في الهند، واجتهد في إشاعة السنن النبوية وإحيائها، وبذل مجهوده لإعلاء الدين المستقيم، وأفرغ جهده لإماتة المحدثات والمنكرات شيخنا المحدث المفسر الفقيه، آية الله في الأرض، الشيخ حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي السعدي اليماني، فإنه لما فرغ من تحصيل العلوم في بلاد اليمن جلس مجلس الإفادة، فدرَّس، وأفاض بركاته على بلاد العرب، ثم ارتحل في حياة الرئيسة المكرَّمة النواب سكندربيكم إلى بوفال عند أخيه العلامة زين العابدين قاضي بوفال، ولقي الرئيسة المذكورة، فأكرمَتْ نزله، وفوَّضت إليه دار الحديث، وأمرته بتدريس علوم الحديث، فانتفع به جمع كثير من علماء تلك البلدة وغيرها، وانتشر صيته في بلاد الهند، وطار ذكره في أقطارها، ورحل إليه طلبة الحديث من كل ناحية، وتَلْمَذَ له جماعةٌ من العلماء المشهورين بالفضل والكمال، ممن لا يمكن حصرهم، ثم بعد سنة أو سنتين من قدومه استأذن الرئيسة المذكورة في الرجوع إلى بلدة «الحُدَيْدَة»، فأذنتْ له، فرجع إلى وطنه، ولما توفيت الرئيسة، وتولت الحكومةَ بنتها الرئيسة شاهجها ربيكم، وتزوَّجت بالسيد العلامة صِدِّيق حسن القِنَّوْجِيِّ، استدعت من شيخنا أن يتحوَّل بأهله، ويتخذها كالوطن، فأجاب بدعوتها، ونزل «بوفال» واستوطنها، ولم يزل محطًّا للطلاب، ومنهلًا صافيًا يرده الرواد، وينثالون إليه من كل صوب وناحية، إلى أن توفاه الله تعالى سنة سبع وعشرين بعد الألف وثلاثمائة، رحمه الله تعالى.

الفَصْلُ الثَّامِنُ: النَّاسُ فِي تَصَانِيفِهِمُ الَّتِي جَمَعُوهَا مُخْتَلِفُو الأَغْراضِ

فمنهم[1]: من قصر همته على تدوين الحديث مطلقًا؛ ليحفظ لفظه، وليستنبط له الحكم، كما فعله عبيد الله بن موسى العبسي، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما من أئمة الحديث أولًا، وثانيًا: الإمام أحمد بن حنبل ومن بعده، فإنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رواتها، فيذكرون مسند أبي بكر الصديق مثلًا، ويثبتون فيه كل ما رُوِيَ عنه، ثم يذكرون بعده الصحابة واحدًا بعد واحد، على هذا النسق.

ومنهم: من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليلٌ عليها، فيضعون لكل حديث بابًا يختص به فإن كان في معنى الصلاة ذكروه في باب الصلاة، وإن كان في معنى الزكاة ذكروه في باب الزكاة، كما فعله مالك بن أنس في «الموطأ»، إلا أنه لقلَّة ما فيه من الأحاديث قلَّت أبوابه، ثم اقتدى به من بعده، فلما انتهى الأمر إلى زمن البخاريِّ ومسلم، وكثرت الأحاديث المودعة في كتابيهما كثرت أبوابهما، واقتدَى بهما من جاء بعدهما.

وهذا النوع أسهلُ مطلبًا من الأول؛ لوجهين:

الأول: أن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديثَ لأجله، وإن لم يعرف راويه ولا في مسند مَن هو؟ بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه.

والوجه الثاني: أن الحديث. . . إذا ورد في كتاب الصلاة علم الناظر فيه أن هذا الحديث هو دليل هذا الحكم من أحكام الصلاة، فلا يحتاج أن يتفكَّر فيه.

ومنهم: من استخرج أحاديث تتضمَّن ألفاظًا لغويةً، ومعاني مشكلةً، فوضع لها كتابًا على حدة على شرح الحديث، وشرح غريبه، وإعرابه ومعناه، ولم يتعرض لذكر الأحكام، كما فعله أبو عبيد القاسِمُ بْنُ سلام، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، وغيرُهما.

ومنهم: من أضاف إلى هذا ذكر الأحكام وآراء الفقهاءِ، مثل أبي سليمان أحمد بن محمد الخَطّابِي، وغيره.

ومنهم: من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث، واستخرج الكلمات الغريبة ودوَّنها، كما فعله أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، وغيره.

---

(١) انظر «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٦٣٨)، و«الحطة» للقنوجي (ص/ ٦٢).

ومنهم: من قصد إلى استخراج أحاديثَ تتضمَّن ترغيبًا وترهيبًا، وأحاديث تتضمن أحكامًا شرعيةً، فدونها، وأخرج متونها وحدها، كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في كتاب «المصابيح».

وغير هؤلاء المذكورين من أئمة الحديث لو رُمْنَا أن نستقصي ذكر كتبهم واختلاف أغراضهم ومقاصدهم في تصانيفهم طال الخَطْب، ولم ينته إلى حدٍّ.

الْفَصْل التَّاسِعُ: فِي بَيَانِ طَبَقَاتِ كُتُبِ الحدِيثِ

اعلم[1]: أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا خبرُ النبي ﷺ، بخلاف المصالح، فإنها قد تدرك بالتجربة، والنظر الصادق، والحدس، ونحو ذلك، ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره ﷺ إلا تلقي الروايات المنتهية إليه بالاتصال والعنعنة، سواء كانت من لفظه ﷺ، أو كانت أحاديثَ موقوفة قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة [illegible]، بحيث يبعد إقدامهم على الجزم بمثله لولا النصُّ أو الإشارةُ من الشارع، فمثل [illegible]ـك رواية عنه ﷺ دلالة، وتلقي تلك الروايات لا سبيل إليه - في يومنا هذا - إلا تتبع الكتب المدونة في علم الحديث، فإنه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدوَّنة.

وكتب الحديث على طبقات مختلفة، ومنازلَ متباينة، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث، فنقول:

هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات، وذلك؛ لأن أعلى أقسام الحديث: ما ثبت بالتواتر، وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به.

ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقَى معها شبهة يعتد بها، واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة؛ فإن الحرمين محلُّ الخلفاء الراشدين في القرون الأولى، ومحطُّ رحال العلماء طبقةً بعد طبقة، يبعد أن يسلِّموا منهم الخطأ الظاهر.

أو كان قولًا مشهورًا معمولًا به في قطر عظيم، مرويًا عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين.

---

(١) الدهلوي في «حجة الله البالغة» (ص/ ٢٨٠).

ثم ما صح أو حَسُنَ سنده، وشهد به علماء الحديث، ولم يكن قولًا متروكًا لم يذهب إليه أحد من الأمة.

أما ما كان ضعيفًا موضوعًا ، أو منقطعًا، أو مقلوبًا في سنده أو متنه، أو من رواية المجاهيل ، أو مخالفًا لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة، فلا سبيل إلى القول به.

فالصحة: أن يشترط مؤلِّف الكتاب على نفسه إيراد ما صحَّ أو حَسُنَ غير مقلوب ولا شاذٍّ ولا ضعيف؛ إلا مع بيان حاله، فإن إيراد الضعيف ـ مع بيان حاله ـ لا يقدح في الكتاب.

والشهرة(١) أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المحدِّثين قبل تدوينها وبعد تدوينها، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلِّف رَوَوْها بطرق شتى، وأوردُوها في مسانيدهم ومجاميعهم، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه وكشف مشْكِلِهِ، وشرح غريبه، وبيان إعرابه، وتخريج طرق أحاديثه واستنباط فقهها، والفحص عن أحوال رواتها طبقةً بعد طبقة، إلى يومنا هذا، حتى لا يبقى شيء مما يتعلَّق به غير مبحوث عنه، إلا ما شاء الله، ويكون نُقَّاد الحديث قبل المصنِّف وبعده وافقوه في القول بها، وحكموا بصحتها، وارتضوا رَأْيَ المصنِّف فيها، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء، ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون عنها، ويعتمدون عليها، ويعتنون بها، ويكون العامَّة لا يَخْلُونَ عن اعتقادها وتعظيمها.

وبالجملة: فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كَمُلا فِي كتاب كان من الطبقة الأولى، ثم وثم.

وإن فقدتا رأسًا لم يكن له اعتبار، وما كان أعلى حد في الطبقة الأولى، فإنه يصل إلى حد التواتر، وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة، ثم إلى الصحة القطعية، أعني: القطع المأخوذ في علم الحديث، المفيد للعمل.

والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية، وهكذا ينزل الأمر.

فالطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: «الموطأ»، و«صحيح البخاري»،

---

(١) انظر لهذا وما قبله «حجة الله البالغة» للدهلوي (ص/ ٢٨١).

و«صحيح مسلم». قال الشافعي: أصح الكتب بعد كتاب الله «موطأ مالك»، واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيحٌ على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسلٌ ولا منقطعٌ إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه(١).

وقد صنف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه، ووصل منقطعه، مثل: كتاب ابن أبي ذئب، وابن عيينة، والثوري، ومعمر، وغيرهم ممن شارك مالكًا في الشيوخ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك، من أقاصي البلاد، كما كان النبي ﷺ ذكره في حديثه، فمنهم: المبرزون من الفقهاء، كالشافعيِّ، ومحمد بن الحسن، وابن وهب، وابن القاسم، **ومنهم**: نحارير المحدِّثين؛ كيحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ، وعبد الرَّزَّاق، **ومنهم**: الملوك والأمراء، كالرشيد وابنيه، وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمان إلا هو أكثر له شهرة وأقوَى به عناية، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبهم حتى أَهْلُ العراق في بعض أمرهم.

ولم يزل العلماء يخرِّجون أحاديثه، ويذكرون متابعاته وشواهده، ويشرحون غريبه، ويضبطون مشكله، ويبحثون عن فقهه، ويفتِّشون عن رجاله إلى غاية ليس بعدها غاية، وإن شئت الحق الصراح فقسْ كتاب «الموطأ» بكتاب «الآثار» لمحمد، و«الأمالي» لأبي يوسف، تجد بينه وبينهما بعد المشرقين، فهل سمعت أحدًا من المحدِّثين والفقهاء تعرَّض لهما واعتنى بهما؟

---

(١) قال بعض العلماء: هذا الإطلاق فيه نظر؛ إذ فيه من الأحاديث المرسلة والمعضلة كما لا يخفى. وقال السيوطي: ما في كتاب مالك من المراسيل؛ فإنها مع كونها حجة عنده وعند من وافقه من الأئمة من الاحتجاج بالمرسل، هي أيضًا حجَّةٌ عندنا لأنَّ المرسل عندنا حجة إذا اعتضدَ، وما من مرسل في الموطأ إلَّا وله عاضدٌ، أو عواضد، فالصحيح إطلاق أنَّ الموطأ صحيحٌ لا يُستثنى منه شيء. [انظر حاشيته على الموطأ].
وقال الشيخ صالح الفلاني في بعض طرقه على «ألفية السيوطي» في المصطلح: وما ذكره العراقي أنَّ مِن بلاغاته ما لا يُعرَف؛ مردود بأن ابن عبد البر ذكرَ أنَّ جميعَ بلاغاتِهِ ومراسيلِهِ ومنقطعاته كلّها موصولة بطرق صحاح إلَّا أربعة، وقد وصل ابن الصلاح الأربعة بتأليف مستقل، وهو عندي وعليه خطّه، فظهر بهذا أنهُ لا فرق بينَ الموطأ والبخاري، وصحَّ أنَّ مالكًا أوّل من صنَّف في الصحيح، كما ذكره ابن العربي وغيره، فافهم ا.هـ. قلت: وقال بعضهم: لكن هذا قبل وجود الصحيحين وإلا فصحيح البخاري هو الأصح مطلقًا على الأصح، والله تعالى أعلم.

أما «الصحيحان»: فقد اتفق المحدِّثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيحٌ بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنِّفَيْهما، وأنه كل من يهوِّن أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين، وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة، وكتاب الطحاوي، و«مسند الخوارزمي»، وغيرهما تجد بينها وبينهما بعد المشرقين.

وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديثَ هي على شرطهما، ولم يذكراها، وقد تَتَبَّعْتُ ما استدركه، فوجدته قد أصاب من وجه، ولم يصب من وجه؛ وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة والاتصال، فاتجه استدراكه عليهما من هذا الوجه[1]، ولكن الشيخين لا يذكران إلا حديثًا قد تناظر فيه مشايخهما، وأجمعوا على القول به والتصحيح له، كما أشار مسلم، حيث قال: لم أذكر ههنا إلا ما أجمعوا عليه.

وجُلُّ ما تفرد به «المستَدْرَكُ» كالموكأ عليه، المخفي مكانه في زمن مشايخهما، وإن اشتهر أمره من بعد، أو ما اختلف المحدِّثون في رجاله، فالشيخان كأساتذتهما، كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث في الوصل والانقطاع وغير ذلك، حتى يتضح الحال، والحاكم يعتمد في الأكثر على قواعد مخرَّجة من صنائعهم، كقوله: زيادة الثقات مقبولة، وإذا اختلف الناس في الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك، فالذي حفظ الزيادة حُجّةٌ على من لم يحفظ، والحق: أنه كثيرًا ما يدخل الخلل في الحفاظ من قبل الموقوف ووصل المنقطع، لاسيَّما عند رغبتهم في المتصل المرفوع، وتنويههم به، فالشيخان لا يقولان بكثير مما يقوله الحاكم[2]. والله أعلم.

وهذه الكتب الثلاثة التي اعتنى القاضي عياض في المشارق بضبط مشكلها ورد تصحيفها.

الطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ «الموطأ» و«الصحيحين»، ولكنها تتلوها، كان مصنِّفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحُّر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتلقاها مَنْ بعدهم بالقبول، واعتنى بها

---

(١) مشى على منواله شيخه الدارقطني: انظر «الإلزامات والتتبع» للدارقطني.

(٢) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٦/ ٢١٥): يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك! وإن علم فهذه خيانة عظيمة.

المحدِّثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلَّق بها القوم شرحًا لغريبها، وفحصًا عن رجالها، واستنباطًا لفقهها. وعلى تلك الأحاديث بناءُ عامّة العلوم كـ«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«مجتبى النسائي»(١).

وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رَزِينٌ في «تجريد الصحاح»، وابن الأثير في «جامع الأصول»، وكاد «مسند أحمد» يكون من جملة هذه الطبقة، فإن الإمام أحمد جعله أصلًا يعرف به الصحيح والسقيم، قال: ما ليس فيه فلا تقبلوه.

والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنَّفات، صنِّفت قبل البخاري ومسلم، وفي زمانهما وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب، والشاذِّ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يَفْحَصْ عن صحتها وسقمها المحدِّثون كثير فحص، ومنه: ما لم يخدمه لُغَوِيٌّ لشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا محدِّث ببيان مشكله، ولا مؤرِّخ بذكر أسماء رجاله، ولا أُرِيدُ المتأخرين المتعمقين، وإنما كَلامِي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها، واختفائها، وخمولها، كـ «مسند أبي يعلى» و«مصنَّف عبد الرزاق»، و«مصنّف أبي بكر بن أبي شيبة»، و«مسند عَبْد بن حُمَيْد»، والطيالسي، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني، وكان قصدهم جَمْعَ ما وجدوه، لا تلخيصه وتهذيبَهُ وتقريبَهُ من العمل.

والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنِّفوها بعد قرون متطاولة جَمْعَ ما لم يوجد في الطبقتين الأولين، وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية، فنوَّهوا بأمرها، وكانت على ألسنة مَنْ لَم يَكْتُبْ حديثَهُ المحدِّثون، ككثير من الوعاظ المتشدِّقين، وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعاظ، خلطها الرواة بحديث النبي ﷺ سهوًا، أو عمدًا، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قوم صالحون، لا يعرفون غوامض الرواية،

(١) قيل: هو من اختصار النسائي للسنن الكبرى، وقيل: جمعه تلميذه ابن السني المتوفى سنة (٣٦٤ هـ)، مختَصِرًا كتاب النسائي «السنن الكبرى»؛ فسماه: «المجتبى». والله تعالى أعلم وأحكم.

فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكِتَاب والسنة، جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمدًا، أو كانت جُمَلًا شَتَّى من أحاديث مختلفة، جعلوها حديثًا واحدًا بنسق واحد، ومَظَنَّةُ هذه الأحاديث: كتاب «الضعفاء» لابن حبَّان، و«كامل» ابْنِ عَدِيٍّ، وكتب الخطيب، وأبي نُعَيْم، والجَوْزَقَانِيِّ، وابن عساكر، وابن النَّجَّار، والدَّيْلَميِّ، وكاد «مسند الخُوَارَزْمِيّ» يكون من هذه الطبقة، وأصلَحُ هذه الطبقة ما كان ضعيفًا محتملًا، وأسَوؤهَا ما كان موضُوعًا أو مقلوبًا شديدَ النَّكَارة، وهذه الطبقة مادَّة كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي.

هاهُنا[1] طبقة خامسة: منها: ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرِّخين ونحوهم، وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع، ومنها: ما دسه الماجن في دينه، والعالم بلسانه، فأتَى بإسناد قوي لا يمكن الجرح فيه، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه ﷺ، فأثار في الإسلام مصيبةً عظيمةً، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد، فتهتك الأستار، ويظهر العوار.

أما الطبقة الأولى والثانية: فعليهما اعتماد المحدِّثين وحول حماهما مرتعهم ومسرحهم.

وأما الثالثة: فلا يباشرها للعمل عليها والقولِ بها إلا النحاريرُ والجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعِلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

وأما الرابعة: فالاشتغالُ بجمعها، أو الاستنباطُ منها نوع تعمق من المتأخرين، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم، يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار بها غيرُ صحيح في معارك العلماء بالحديث، والله أعلم. كذا في «حجة الله البالغة» ص ١٠٥، للعلامة الشاه ولي الله. انتهى ما في «العُجَالة».

ولأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري مقالَةٌ في ترتيب كتب الحديث، جَرَى فيها على ما ظهر له في ذلك، ذكرها في كتابه «مراتب الديانة»، وقد أورد السُّيوطِيُّ

---

(١) انظر لهذا وما قبله «حجة الله البالغة» للدهلوي (ص/ ٢٨٥).

خلاصتها في «شرح التقريب»[(١)] ، فقال: وأما ابن حزم، فإنه قال: أولى الكتب «الصحيحان»، ثم «صحيح سعيد بن السَّكَن»، و«المنتقى» لابن الجارود، و«المنتقى» لقاسم بن أَصْبَغ، ثم بعد هذه الكتب «كتاب أبي داود»، و«كتاب النَّسائي»، و«مصنَّف قاسم بن أصبغ» ، و«مصنف الطحاوي»، و«مسانيد» أحمد والبَزَّار، وابنَي أبي شيبة: أبي بكر، وعثمان، وابن راهويه، والطيالسيِّ، والحسن بن سفيان، والمسندي، وابن سنجر، ويعقوب بن شيبة، وعلي بن المديني، وابن أبي غرزَة، وما جرى مجراها، التي أُفْرِدَتْ لكلام رسول الله ﷺ صِرْفًا، ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلامُ غيره، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجَلُّ، مثل: «مصنَّف عبد الرزَّاق»، و«مصنَّف ابن أبي شيبة»، و«مصنَّف بَقِيّ بن مخلد»، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر، ثم «مصنَّف حماد بن سلمة»، و«مصنَّف سعيد بن منصور»، و«مصنَّف وكيع»، و«مصنَّف الفريابي»، و«موطأ مالك»، و«موطأ ابن أبي ذئب»، و«موطأ ابن وهب»، و«مسائل ابن حنبل»، و«فقه أبي عُبَيْد»، و«فقه أبي ثَوْر»، وما كان من هذا النمط مشهورًا، كحديث شعبة وسفيان، والليث والأوزاعي والحُمَيْدِيِّ وابن مهديٍّ ومُسدَّد، وما جرى مجراها، فهذه طبقة «موطأ مالك»، بعضها أجمع للصحيح منه، وبعضها مثله، وبعضها دونه.

ولقد أحصَيْتُ ما في حديث شعبة من الصحيح، فوجدته ثمانمائة حديث ونيفًا، مسندة، ومرسلًا يزيد على المائتين، وأحصيت ما في «موطأ مالك» وما في حديث سفيان بن عيينة، فوجدت في كل واحد منهما من المُسْنَدِ خمسمائة ونيفًا مسندًا، وثلاثمائة مرسلًا ونيفًا، وفيه نيف وسبعون حديثًا، قد ترك مالك نفسُهُ العمَلَ بها، وفيها أحاديثُ ضعيفةٌ وهَّاها جمهور العلماء. انتهى.

الفَصْلُ العَاشِرُ: فِي ذِكْرِ أَنْوَاعِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي عِلْمِ الحديثِ

قال العلامة الشاه عبد العزيز المحدِّث الدهلويُّ في «العجالة النافعة» ما نصه بالعربية: إن كتب الحديث لها طرق متنوعة، كالجوامع، و«الْجَامِعُ» ـ في اصطلاح المحدثين ـ: ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث، أي: أحاديث العقائد، وأحاديثُ

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١١٠- الرياض).

الأحكامِ، وأحاديثُ الرِّقاقِ، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديثُ السفر، والقيام والقعود، والأحاديث المتعلِّقة بالتفسير والتاريخ والسير، وأحاديثُ الفِتَنِ، وأحاديثُ المناقب والمثالب، وقد صنَّف أهل العلم بالحديث في كل فن من هذه الفنون الثمانية تصانيف مفرزة. فأحاديثُ العقائد ـ منها ـ تسمى: «علم التوحيد» وفيه «كتاب التوحيد» لأبي بكر بن خزيمة، وكتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، وأحاديثُ الأحكام: من كتاب الطهارة إلى كتاب الوصايا على ترتيب الفقه تسمَّى: «سُنَنًا»، والكتب المصنَّفة فيها أكثر من أن تحصر. وأحاديث الرِّقاق تسمَّى: «عِلْم السلوك والزهد»، وفيه: كتاب «الزهد» للإمام أحمد، وعبد الله بن المبارك، وجماعة أخرى، وأحاديث الآداب يقال لها: «عِلْمُ الأدب»، وللبخاري كتابٌ مبسوطٌ موسوم بـ «الأدب المفرد»، والأحاديث المتعلِّقة بالتفسير تسمى: «علم التفسير»؛ كـ «تفسير ابن مَرْدَوَيْهِ»، و«تفسير الدَّيْلَمِيِّ»، و«تفسير ابن جرير»، فإنها من مشاهير تفاسير الحديث، وكتابُ «الدُّرِّ المنثور» يجمعها كلَّها، وأما أحاديث التواريخ والسير فهي قسمان:

قسم يتعلَّق بخلق السماء والأرض، والحيوانات، والجن والشياطين، والملائكة، والأنبياء الماضين، والأمم السابقين، ويسمى: «بدء الخلق».

وقسم يتعلَّق بوجود النبي ﷺ وأصحابه الكرام وآله العظام من بدء ولادته إلى وفاته، ويسمى: «سيرة» كـ «سيرة ابن إسحاق»، و«سيرة ابن هشام»، و«سيرة ملا عمر»، والكتب المصنفة في هذا الباب ـ أيضًا ـ كثيرة جدًّا، وكتاب «روضة الأحباب» للسيد جمال الدين المحدِّث أحسن السير، لكن إن تيسرت نسخة صحيحة منه خالية عن الإلحاق والتحريف، و«مدارج النبوة» للشيخ عبد الحق الدهلوي، و«السيرةُ الشامية» و«المواهب اللدنية» من مبسوطات السير.

وأحاديثُ الفتن تسمى: «علم الفتن»، وفيه: كتاب «الفتن» لنُعَيْم بن حماد، وهو طويلٌ عريض جدًّا، أورد فيه كل رطب ويابس، ومصنفاتٌ أخرى للآخرين.

وأحاديث المناقب والمثالب تسمى: «عِلْمَ المناقب» وفيها ـ أيضًا ـ تصانيفُ عديدة متنوعة، وقد أفرد بعض المحدِّثين مناقب بعضهم عن بعض، سِيَّمَا مناقبُ الآل والأصحاب؛ لغرض تعلَّق به، كمناقب قريش، ومناقب الأنصار، ومناقب العشرة المبشَّرة

المسماة بـ «الرياض النَّضِرَة في مناقب العشرة» للمحب الطبري، و«ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى»، و«حلية الكميت في مناقب أهل البيت»، و«الديباج في مناقب الأزواج». وصنفت كتب كثيرة في مناقب الخلفاء الراشدين كـ «القول الصواب في مناقب عمر بن الخطاب»، و«القول الجلي في مناقب علي»، وللنَّسائي[1] رسالة طويلة الذيل في مناقبه ـ كرم الله وجهه ـ وعليها نال الشهادة في دمشق من أيدي نواصب الشام؛ لفرط تعصبهم وعداوتهم معه رضي الله عنه.

فـ «الجامع» ما يوجد فيه أنموذج كل فن من هذه الفنون المذكورة، كـ «الجامع الصحيح» للبخاري، و«الجامع» للترمذي.

وأما «صحيح مسلم»، فإنه وإن كانت فيه أحاديث تلك الفنون، لكن ليس فيه ما يتعلَّق بفن التفسير والقراءة، ولهذا لا يقال له: «الجامع»، كما يقال لأخويه.

القسم الثاني: من المصنَّفات في الحديث: «المسانيد»، والمسند ـ في اصطلاحهم ـ: ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم بحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السوابق الإسلامية، أو يوافق شرافة النسب، فإن جمع على حروف التهجي، فالأحاديث المروية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه تقدم، وكذا أحاديث أسامة بن زيد، وأنس بن مالك، ونحوهما على أحاديث الصحابة الأخر، وإن جمع على السوابق الإسلامية، فتقدم العشرة المبشرة بالجنة، وتذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب، ثم أحاديث أهل بدر، وأهل الحديبية، ثم مسلمة الفتح، ثم أحاديثُ النسوة الصحابيات، وتقدم الأزواج المطهَّرات على كلِّهن، ولم تقع رواية الحديث عن البنات الطاهرات إلا القدر اليسير من سيدة النساء؛ لأنهن مُتْنَ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وماتت سيدة النساء بعده بستة أشهر، ولم تجد رضي الله عنها فرصة الرواية، وإن جمع على القبائل والأنساب، فتكتب أولًا مسانيد بني هاشم ـ خصوصًا: الحسن، والحسين، وعلي المرتضى ـ ثم أحاديث القبائل التي هي الأقرباء منه صلى الله عليه وسلم في النسب، وحينئذٍ تقدَّم مرويات عثمان ذي النُّورَيْن على أحاديث أبي بكر الصديق، وأحاديثُ الصديق وطلحةَ بْنِ عُبيد الله، على أحاديث عمر بن الخطاب، وقِس البواقي على هذا.

---

(١) النسائي في «مناقب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه» وقد حققه وعلق عليه الشيخ أبو إسحاق حجازي بن محمد الحويني المصري، طبعة دار الكتب العلمية.

القسم الثالث منها: «المعاجم» والمعجم ـ في اصطلاح المحدِّثين ـ: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ، أم توافق حروف التهجي، أو الفضيلة، أو التقدُّم في العلم والتقوى ولكن الغالب هو الترتيب على حروف الهجاء، ومن هذا القسم المعاجم الثلاثة للطبراني.

القسم الرابع منها: «الأجزاء»، والجزء ـ في اصطلاحهم ـ: تأليف الأحاديث المرويَّة عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل في طبقة الصحابة، أو من بعدهم، كجزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالك، وقس عليها، وهذا القسم ـ أيضًا ـ كثير جدًّا.

وقد يختارون من المطالب الثمانية المذكورة في صفة «الجامع» مطلبًا جزئيًا، ويصنفون فيه مبسوطًا، كما صنف أبو بكر بن أبي الدنيا في باب «النية» و«ذم الدنيا» كتابين مبسوطين، والآجِرِيُّ في باب «رؤية الله».

وعلى هذا القياس صُنِّفَتْ كتب كثيرة في جزئيات تلك المطالب الثمانية، بحيث لا تطيق الطاقة البشرية إحصاءها، وللحافظ ابن حجر، والحافظ السيوطي يَدٌ طولَى في تأليف الرسائل.

والقسم الآخر منها: «أربعون حديثًا»، وهو يُجْمَعُ في باب واحد، أو أبواب شَتَّى، بسند واحد أو أسانيد متعددة، وهو ـ أيضًا ـ كثير جدًّا، كما يسمع ويروى.

فالحاصل: أن أقسام التصانيف في علم الحديث ترجع إلى هذه الأنواع الستة المذكورة، ويقال للرسائل: «الكتب» أيضًا. انتهى ما في «العجالة» معرَّبًا.

قلت: ومن أنواع كتب الحديث: «المستخرجات». قال العلامة الشاه عبد العزيز الدهلويُّ في «البستان»: مستخرج دار اصطلاح محدثين عبارات إز كتابيت كه براي إثبات أحاديث كتاب ديكر نويسند وترتيب متون وطرق إسناد بهمال كتاب را: ملحوظ دارند وسند خودرا بوجهي كه مصنف آل كتاب درميان نماندتا شيخ آل مصنف يا شيخ الشيخ وهلم جهرابيان نمانيدو جول إز طريق ديكرنيز مثل آل ثابت شود وثوق واعتماد برروايت آل مصنف قوت كيردليكن إيربل مستخرج را صحيح إزال نامندكه طرق ديكر دراسانيد زائد كرده وراء طرق وأسانيد مسلم وقدري قليل إزمتون نينز زائد كرده يس كويا كتاب مستقل شدو ذهبي إزال صحيح كتابي جيدة جدًّا ساخته مشهورة ست بمنتقى الذهبي آل دوصدوسي حديث ست. انتهى.

وقال السُّيوطيُّ في «التدريب»[1] وموضوع المستخرج ـ كما قال العراقي ـ: أن يأتي المصنِّف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، قال شيخ الإسلام: وشرطه أَلَّا يصل إلى شيخ أَبْعَدَ، حتَّى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب، إلَّا لعذر من علو أو زيادة مهمة، قال: ولذلك يقول أبو عوانة في «مستخرجه على مسلم» ـ بعد أن يسوق طرق مسلم كلَّها ـ: من هنا لمخرِّجه، ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك، وربما قال: «من هنا لم يخرِّجاه». قال: ولا يظن أنه يعني البخاري ومسلمًا، فإن استقريت صَنِيعَهُ في ذلك، فوجدته إنما يعني مسلمًا وأبا الفضل أحمد بن سَلَمَة، فإنه كان قرينَ مسلم، وصنف مثل مسلم، وربما أسقط المستخرجُ أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. انتهى.

والمستخرجات على الصحيحين أو على أحدهما كثيرة:

فـ «المستخرج على صحيح البخاري»: للإسماعيلي، وللبرقاني، ولابن أحمد الغطريفي، ولأبي عبد الله بن أبي ذهل، ولأبي بكر بن مردويه.

و**«المستخرج على صحيح مسلم»**: لأبي عوانة الإسفراييني، ولأبي جعفر بن حمدان، ولأبي بكر محمد بن رجاء النيسابوري، ولأبي بكر الجوزقي، ولأبي حامد الشاذلي، ولأبي الوليد حسان بن محمد القرشي، ولأبي عمران موسى بن العباس الجويني، ولأبي نصر الطوسي، ولأبي سعيد بن أبي عثمان الحيري.

و**«المستخرج على كل منهما»**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني، وأبي عبد الله بن الأخرم، وأبي ذر الهروي، وأبي محمد الخَلَّال، وأبي علِي الماسرجسي، وأبي مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني، وأبي بكر اليزدي، ولأبي بكر بن عبدان الشيرازي.

فائدة: اعلم: أن نسخةً كاملةً صحيحةً من كتاب «المستخرج» لأبي عوانة ـ وهو الحافظ يعقوب بن إسحاق ـ المذكور، موجودة في خزانة الكتب الجرمنية، مكتوبةٌ بخط الحافظ ابن حجر العسقلانيِّ مصحَّحةً بتصحيحه، وأيضًا: نسخة كاملة صحيحة من كتاب «المستخرج» لأبي نُعَيْمٍ الأصبهاني المذكور، موجودةٌ فيها، مكتوبة بخط إبراهيم الأفندي،

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١١٢).

مصحَّحة بتصحيح الحافظ السيوطي، وأيضًا: نسخة كاملة صحيحة من كتاب «المستخرج» لابن منده، موجودةٌ فيها بخط عمر بن يحيى المصري، مصحَّحة بتصحيح الحافظ ابن حجر العسقلاني.

فائدة أخرى: اعلم: أن هذه المستخرجات لم يلتزم فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم، فحصل فيها تفاوت قليل في اللفظ، وفي المعنى أقلّ، وكذا ما رواه البيهقي في «السنن» و «المعرفة» وغيرهما، والبغويُّ في «شرح السنة» وشبههما، قائلين: رواه البخاري، أو: مسلم، وقع في بعضه ـ أيضًا ـ تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم بقولهم ذلك: أنهما إنما رويا أصل الحديث دون اللفظ الذي أورده، وحينئذٍ فلا يجوز لك أن تنقل من الكتب المذكورة من المستخرجات وما ذكر حديثًا وتقول فيه: «هو كذا في الصحيحين»، إلا أن تقابله بهما، أو يقول المصنف: «أخرجاه بلفظه»، بخلاف المختصرات من «الصحيحين»، فإنهم نقلوا فيها ألفاظهما من غير زيادة ولا تغيير، فكذا أن تنقل منها، وتعزو ذلك للصحيح، ولو باللفظ.

ثم اعلم: أن المستخرج لا يختصُّ بـ «الصحيحين»، فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على «سنن أبي داود»، وأبو علي الطوسي على «الترمذي»، وأبو نُعَيْم على «التوحيد» لابن خزيمة، وأملى الحافظ أبو الفضل العراقيُّ على «المستدرك» مستخرجًا لم يكمل.

ثم اعلم أن للكتب المخرَّجة على «الصحيحين» فوائد:

منها: علو الإسناد؛ لأن مصنِّف «المستخرج» لو روى حديثًا ـ مثلًا ـ من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به المستَخْرِجُ.

ومنها: القوة بكثرة الطرق؛ للترجيح عند المعارضة، ذكره ابن الصلاح في «مقدمة شرح مسلم»[١]، وذلك: بأن يضم المستخرجُ شخصًا آخر فأكثر مع الذي حدَّث مصنِّف الصحيح عنه، وربما ساق له طرقًا أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراجه، كما يصنع أبو عوانة.

---

(١) ابن الصلاح في «مقدمته» (ص/ ٢٤).

ومنها: أن يكون مصنِّف الصحيح روى عمن اختلط، ولم يبيِّن هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده؟ فيبينه المستخرِجُ: إما تصريحًا، أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

ومنها: أن يروي في «الصحيح» عن مدلِّس بالعنعنة، فيرويه المستخرجُ بالتصريح بالسماع.

ومنها: أن يروي عن مبهم؛ كـ «حدثنا فلانٌ» أو: رُجلٌ، أو: فلانٌ وغيرُهُ، أو: غيرُ واحد، فيعينه الْمستخرجُ.

ومنها: أن يروي عن مهمل؛ كـ «محمد» من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المُحَمَّدينَ، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم، فيميزه المستخرِج.

قال شيخ الإسلام: وكلُّ علَّة أُعِلّ بها حديث في أحد «الصحيحين» جاءت روايةُ المستخرِجِ سالمة منها فهي من فوائده، وذلك كثير جدًّا.

ومن أنواعها: **«المستدركات»**، و**«المستدرك»** كتاب استدرك فيه ما فات من كتاب آخر على شريطته، كـ«مستدرك الحاكم» أبي عبد الله النيسابوري، وسيأتي الكلام عليه في موضعه مفصَّلًا.

ومن أنواعها: **كتب «العلل»**، وهي: الكتب التي يجمع فيها الأحاديث المعلولة مع بيان عللها، وممن صنف هذا النوع: الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحب «الصحيح»، والإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي، قال الذهبي في «التذكرة»: وللساجي كتاب جليل في علل الحديث يدلُّ على تبحُّره في هذا الفن[١]. انتهى. ومحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري صاحبُ «المستدرك»، وأبو علي حسن بن محمد الزجَّاجي، وألف فيه ابن الجوزي، ويأتي الكلام فيما يتعلَّق بهذا النوع مبسوطًا في «شرح العلل الصغير» للترمذي.

ومن أنواعها: **«كتب الأطراف»**، قال في «التدريب»[٢]: ومن طرق التصنيف جَمْعُهُ على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدَّالُّ على بقيته، ويجمع أسانيده، إما مستوعبًا أو مقيدًا بكتب مخصوصة. انتهى.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٧٠)، و«تاريخ الإسلام» (٢٣/ ٢١٠- الكتاب العربي).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٥٥).

ومثاله ـ هكذا ـ: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، عن عائشة: حديث د ت سي ق: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ من الْخَلَاءِ، قَالَ: غُفْرَانَكَ»، [د][1]: في الطهارة: عن عمرو بن محمد الناقد، عن هاشم بن القاسم[2]. ت: فيه عن محمد بن إسماعيل، عن مالك بن إسماعيل[3]؛ كلاهما عن إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه: به، وقال الترمذي: حسن غريب، سي: في «اليوم والليلة»، عن أحمد بن نصر النيسابوري[4]. ق: في الطهارة، عن أبي بكر بن أبي شيبة[5]، كلاهما عن يحيى بن أبي بُكَيْر، عن إسرائيل... به، كذا في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»[6] للحافظ المِزِّيِّ.

قُلْت: والكتب المصنَّفة في الأطراف كثيرة، منها:

«الإشراف على معرفة الأطراف» للحافظ ابن عساكر، ذكر فيه أنه جمع أطراف سنن أبي داود، وجامع الترمذي، والنسائي، وأسانيدها، ورتَّبها على حروف المعجم، ثم وصل إلى أطراف الستة للمقدسي، وقد أضاف إليها «سنن ابن ماجه» فاختبر وسبر إلى أن ظهر له فيه أمارات النقص، فأضاف إلى كتابه «أطراف سنن ابن ماجه»؛ خشيةً من نقصه عنه، وترك أطراف «الصحيحين»، لتمام ما صُنِّفَ فيها، قال في «تذكرة النوادر» ص ٤٧: نسخة من هذا الكتاب في خزانة أيا صوفيا. تحت رقم ٤٥٥و٤٥٦. انتهى.

قلت: والحافظ ابن عساكر هذا هو: أبو القاسم علي بن أبي محمد، الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقيُّ الملقَّب: «ثقة الدين»، كان محدِّثَ الشام في وقته، ومن أعيان الفقهاء الشافعية، غَلَبَ عليه الحديث، فاشتهر به، وبالغ في طلبه، إلى أن جمع منه ما لم يتفق لغيره، ورحل وطوَّف، وجاب البلاد، ولقي المشايخ، وكان رفيق الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن السمعاني في الرحلة وكان حافظًا ديِّنًا، جمع بين المتون والأسانيد، سمع ببغداد في سنة عشرين وخمسمائة من أصحاب البرمكي، والتنوخي،

---

(١) في الأصل: و، وما أثبته موافق للسياق.

(٢) أبو داود، كتاب الطهارة، حديث (٣٠).

(٣) الترمذي، كتاب الطهارة، حديث (٧).

(٤) النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٩).

(٥) ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، حديث (٣٠٠).

(٦) (١٧٦٩٤- المكتب الإسلامي).

والجوهري، ثم رجع إلى دمشق، ثم رحل إلى خراسان، ودخل نيسابور وهَرَاةَ وأصبهان والجبال، وصنَّف التصانيف المفيدة وخرَّج التخاريج، وكان حَسَنَ الكلام على الأحاديث محظوظًا في الجمع والتأليف، صَنَّف «التاريخ الكبير لدمشق» في ثمانين مجلدًا، أتى فيه بالعجائب، وهو على نسق «تاريخ بغداد»، قال لي شيخنا الحافظ العلامة زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري، حافظ مصر ـ أدام الله به النفع، وقد جرى ذكر هذا التاريخ، وأخرج لي منه مجلدًا، وطال الحديث في أمره واستعظامه ـ: ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه، وشرع في الجمع من ذلك الوقت، وإلَّافالعمر يقصر عن أن يجمع فيه الإنسان مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتنبيه، ولقد قال الحقَّ، ومن وَقَفَ عليه عَرَفَ حقيقة هذا القول، ومتى يتسع للإنسان الوقت حتى يضع مثله، وهذا الذي ظهر هو الذي اختاره، وما صحَّ له هذا إلا بعد مسوَّدات ما يكاد ينضبط حصرها، وله غيره تواليف حسنة وأجزاء ممتعة، وله شعر لا بأس به، فمن ذلك قوله: [من الوافر]

أَلا إِنَّ الْـحَـدِيـثَ أَجَـلُّ عِـلْـمٍ ... وَأَشْـرَفُـهُ الأَحَـادِيـثُ الْـعَـوَالـي

وأَنْـفَـعُ كُـلِّ نَـوْعٍ مِـنْـهُ عِـنْـدِي ... وَأَحْـسَـنُـهُ الـفَـوَائِـدُ وَالأَمَـالِـي

وَإِنَّـكَ لَـنْ تَـرَى لِـلْـعِـلْـمِ شَـيْـئًـا ... يُـحَـقِّـقُـهُ كَـأَفْـوَاهِ الـرِّجَـالِ

فَـكُـنْ يَـا صَـاحِ ذَا حِـرْصٍ عَـلَـيْـهِ ... وَخُـذْهُ عَـنِ الـرِّجَـالِ بِـلا مَـلالِ

وَلَا تَـأْخُـذْهُ عَـنْ صُـحُـفٍ فَـتُـرْمَـى ... مِـنَ الـتَّـصْـحِـيـفِ بِـالـدَّاءِ الـعُـضَـالِ

وكانت ولادةُ الحافظ المذكور في أول المحرَّم، سنة تسع وتسعين وأربعمائة، وتوفي ليلة الإثنين الحادي والعشرين من رجب، سنة إحدى وسبعين وخمسمائة بدمشق، ودفن عند والده وأهله بمقابر باب الصغير ـ رحمه الله تعالى ـ وصلى عليه الشيخ قطب الدِّين النيسابوري، وحضر الصلاة عليه السلطان صلاح الدين؛ كذا في «وَفيَاتِ الأعيان»(١).

وقال الذهبي في «التذكرة»(٢) في ترجمته: قال السمعاني: أبو القاسم حافظ ثقة متقن دَيِّنٌ خَيِّرٌ حسن السمت، جمع بين معرفة المتن والإسناد، وكان كثير العلم، غزير الفضل،

---

(١) ابن خلكان (٣/ ٣٠٩-٣١١).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٣٠).

صحيح القراءة متثبتًا، رحل، وتعب، وبالغ في الطلب، وجمع ما لم يجمعه غيره، وأربى على الأقران، دخل نيسابور قبلي بشهر، سمعت «معجمه» و«المجالسة» للدينوري، وكان قد شرع في «التاريخ الكبير لدمشق». . . . وقال أبو المواهب: لم أرَ مثله، ولا مَنِ اجتمع فيه من لزوم طريقة واحدة، مدة أربعين سنة، من لزوم الصلاة في الصف الأول إلا من عذر، والاعتكافِ في شهر رمضان وعشر ذي الحجة، وعدم التطلع إلى تحصيل الأملاك وبناء الدور، قد أسقط ذلك عن نفسه، وأعرض عن طلب المناصب من الإمامة والخطابة، وأباها بعد أن عرضت عليه، وأخذ نفسه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم. . . وقال الحافظ عبد القادر: ما رأيت أحفظ من ابن عساكر، قال ابن النَّجَّار: أبو القاسم إمام المحدثين في وقته، انتهت إليه الرياسة في الحفظ والإتقان والنقل والمعرفة التامَّة، وبه ختم هذا الشأن. انتهى.

ومن كتب الأطراف: «الأشراف» أيضًا للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن الملقِّن.

ومنها: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيِّ، المتوفَّى سنة اثنين وأربعين وسبعمائة، قال الذهبي في «التذكرة»[1] ـ في ترجمة الحافظ المزِّيِّ ـ: وعمل كتاب «الأطراف» في بضعة وثمانين جزءًا وخرج لنفسه، وأملى مجالس، وأوضح مشكلات ومعضلات، ما سبق إليها في علم الحديث ورجاله. انتهى.

قال المزي في خطبة الكتاب[2]: الحمد لله رب العالمين. . . ثم قال: أما بعد: فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، وهي: «صحيح محمد بن إسماعيل البخاري»، و«صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري»، و«سنن أبي داود السجستاني»، و«جامع أبي عيسى الترمذي»، و«سنن أبي عبد الرحمن النسائي»، و«سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني»، وما يجري مجراها في مقدمة كتاب «مسلم»، وكتاب «المراسيل» لأبي داود، وكتاب «العلل» للترمذي، وهو الذي في آخر الجامع له، وكتاب «الشمائل»

(١) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩٨).

(٢) «تحفة الأشراف»، المقدمة (ص/ ٣).

له، وكتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي، معتمدًا في عامَّة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطي في أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم بن عساكر في كتب السنن، وما تقدَّم ذكره معها، ورتبته على نحو ترتيب كتاب أبي القاسم، فإنه أحسن الكل ترتيبًا، وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها أو أغفلها بعضهم، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها، وأصلحت ما عثرت عليه في ذلك من وهم أو غلط، وسميته: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

ومنها: «مختصر أطراف المزي» للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وللحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي أيضًا.

ومنها: «أطراف الكتب الستة» للشيخ شمس الدين محمد بن طاهر بن أحمد المقدسي، المتوفى سنة سبع وخمسمائة، قال ابن عساكر في «الإشراف»: وهو أطراف الستة أيضًا، جمع فيه أطراف السنن، وأضاف إليها أطراف الصحيحين وابن ماجه، فزهدت فيما كنت جمعته، ثم إني سبرته واختبرته، فظهرت فيه أمارات النقص، وألفيته مشتملًا على أوهام كثيرة، وترتيبُهُ مختلٌّ، راعى الحروف تارة وطرحها أخرى. انتهى. ومن ثمة لخَّصها الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، ورتَّبها أحسن ترتيب، ومات سنة خمسة وستين وسبعمائة.

وشمس الدين المقدسي صاحب «أطراف الكتب الستة» المذكورة هو: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي، الحافظ المعروف بابن القَيْسَرَانِيِّ، كان أحد الرحالين في طلب العلم والحديث، سمع بالحجاز والشام ومصر والثغور والجزيرة والعراق والجبال وفارس وخوزستان وخراسان، واستوطن هَمَذَان، وكان من المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث، وله في ذلك مصنفات ومجموعات، تدل على غزارة علمه، وجودة معرفته، وصنف تصانيف كثيرة، منها: «أطراف الكتب الستة»، وهي «صحيح البخاري» و«مسلم» و«أبي داود» و«الترمذي» و«النسائي» و«ابن ماجه»، و«أطراف الغرائب» تصنيف الدارقطني، و«كتاب الأنساب» في جزء لطيف[1] ، وهو الذي ذيله

(١) واسمه «الأنساب المتفقة في الخط، المتماثلة في النقط والضبط» وهو مطبوع في مكتبة الثقافة الدينية.

الحافظ أبو موسى الأصبهاني، وغير ذلك من الكتب، وكانت له معرفة بعلم التصوف وأنواعه، متفننًا فيه، وله فيه تصنيف أيضًا، وله شعر حسن، وكتب عنه غير واحد من الحفاظ، منهم: أبو موسى المذكور، وكانت ولادته في السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ببيت المقدس، وأول سماعه سنة ستين وأربعمائة، ودخل بغداد سنة سبع وستين وأربع مائة، ثم رجع إلى بيت المقدس، فأحرم مِنْ ثَمَّ إلى مكة، وتوفي عند قدومه من الحج آخر حَجَّاته يوم الجمعة، لليلتين بقيتا من شهر ربيع الأول، سنة سبع وخمسمائة ببغداد، ودفن في المقبرة العتيقة بالجانب الغربي، وقيل: توفي يوم الخميس لعشرين من الشهر المذكور ـ رحمه الله تعالى.

ومنها: «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، والمراد بالعشرة: الكتب الستة، والمسانيد الأربعة.

ومنها: «أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» للحافظ ابن حجر أيضًا، وهو مجلدان، أفرده من كتاب «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»، وله: «أطراف المختارة» أيضًا، وهذه المختارة يأتي ذكرها مع ترجمة مصنفها في الفصل الثاني والعشرين.

ومنها: «أطراف الصحيحين» للشيخ الحافظ الإمام أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، المُتوفى سنة أربُعمائة، ولأبي محمد خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي المتوفى سنة إحدى وأربعمائة.

ذكرهما الحافظ أبو القاسم بن عساكر في أول «الإشراف»، وقال: وكان كتاب خلف أحسنهما ترتيبًا ورسمًا، وأقلَّها خطأً ووهْمًا.

ولأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المتوفى سنة سبع عشرة وخمسمائة، وللحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفَّى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة، قال الذهبيُّ في «التذكرة»[1] ـ في ترجمة خلف بن محمد الحافظ ما لفظه ـ: جود تصنيف «أطراف الصحيحين»، وأفاد ونبه، وهو أقل أوهامًا من أطراف أبي مسعود الدمشقي. انتهى.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٦٨).

فائدة: كتاب «تحفة الأشراف» ـ للحافظ المزي المذكور ـ موجود في خزانة الكتب لخدابخش خان في بلدة بانكي بور، و«كتاب الإشراف» للحافظ ابن عساكر موجودٌ في خزانة الكتب الجرمنية في مجلدين، والمجلد الأول من كتاب «أطراف المسند المعتلي» المذكور موجود في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة.

ومنها: «أطراف المختارة» للحافظ ابن حجر، وهو مجلد ضخم، ذكره صاحب «الكشف»[١] وغيره.

الفَصْلُ الحَادِي عَشَرَ: فِي ذِكْرِ الجَوَامِعِ

قد عرفت فيما تقدم معنى الجوامع، ومرادي بها ـ هنا ـ: الكتب التي قصد مصنفوها جمع الأحاديث النبوية فيها مطلقًا، أو جمع أحاديث كتب مخصوصة، كالستة أو العشرة مثلًا.

فمنها: «جمع الجوامع» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وهو كبير، أوله: سبحان الله مبدئ الكواكب اللوامع. . . إلخ، ذكر فيه أنه قصد استيعاب الأحاديث النبوية، وقسمه قسمين:

الأول: ساق فيه لفظ الحديث بنصه، يذكر من خرَّجه، ومن رواه من واحد إلى عشرة أو أكثر، يعرف منه حال الحديث، مرتبًا ترتيبَ اللُّغَةِ على حروف المعجم.

والثاني: الأحاديث الفعلية المحضة، أو المشتملة على قول أو فعل أو سبب أو مراجعة ونحو ذلك، مرتبًا على مسانيد الصحابة، قدَّم العشرة، ثم بدأ بالباقي على حروف المعجم، في الأسماء، ثم بالكنى كذلك، ثم بالمبهمات، ثم بالنساء، ثم بالمراسيل، وطالع لأجله كتبًا كثيرة، قال في «الجامع الصغير»: قصدت في «جمع الجوامع» جمع الأحاديث النبوية بأسرها.

قال شارحه المُنَاوِيُّ[٢]: هذا بحسب ما اطلع عليه المؤلف، لا باعتبار ما في نفس الأمر؛ لتعذر الإحاطة بها، وإنافتها على ما جمعه الجامع المذكور لو تمَّ، وقد اخرمته

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٩٧).

المنية قبل إتمامه، وفي «تاريخ ابن عساكر» عن أحمد: صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر[١]، وقال أبو زُرْعة: كان أحمد يحفظ ألفَ أَلْفِ حديثٍ[٢]، وقال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح[٣]، وقال مسلم: صنفت الصحيح من ثلثمائة ألف حديث[٤]... إلى غير ذلك. انتهى.

أقول: هذه الأعداد المذكورة ليست على الحقيقة، وإنما المراد منها معنى الكثرة فقط، ومع ذلك لا مجال إلى دعوى الإحاطة والاستيعاب، وإن كان من الكتاب؛ لتعذُّر الوصول إلى جميع المرويات والمسموعات، ثم إن الشيخ العلامة علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي الشهير بـ «المتقي»، رتب هذا الكتاب الكبير كما رتب «الجامع الصغير»، وسماه: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، ذكر فيه أنه وَقَفَ على كثير مما دوَّنه الأئمة من كتب الحديث، فلم يَرَ فيها أكثر جمعًا منه، حيث جمع فيه بين أصول الستة، وأجاد مع كثرة الجدوى، وحسن الإفادة، وجعله قسمين، لكن كان عاريًا عن فوائد جليلة، منها: أنه لا يمكن كشف الحديث إلا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قوليًا، واسم راويه إن كان فعليًا، ومن لا يكون كذلك، يعسر عليه ذلك، فبوب أولًا كتاب «الجامع الصغير» وزوائده، وسمَّاه: «منهج العمال في سنن الأقوال»، ثم بوب بقية قسم الأقوال، وسماه: «غاية العمال في سنن الأقوال»، ثم بوب اسم الأفعال من «جمع الجوامع» وسماه: «مستدرك الأقوال»، ثم جمع الجميع في ترتيب كترتيب «جامع الأصول» وسماه: «كنز العمال»، ثم انتخبه ولخَّصه، فصار كتابًا حافلًا في أربع مجلدات. كذا في «كشف الظنون»[٥].

ومنها: «الجامع الأزهر من حديث النبيِّ الأَنْوَرِ»[٦]، قال مؤلِّفه في خطبة هذا الكتاب ما لفظه: ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب: أن الحافظ الكبير الجلال

(١) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ٢٠)

(٢) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٩٥).

(٣) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٤).

(٤) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٩٢).

(٥) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٩٧).

(٦) عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي في «الجامع الأزهر من حديث النّبيّ الأنور» (١/ ٤٠٣).

السيوطي ادعى أنه جمع في كتابه «الجامع الكبير» الأحاديث النبوية، مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا منها أكثر، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر، فصار كلٌّ حديث يسأل عنه أو يريدُ الكشف عنه يراجع «الجامع الكبير»، فإن لم يجده فيه غلب على ظنه أنه لا وجود له، فربما أجاب بأنه لا أَصْلَ له، فعظم بذلك الضرر؛ لركون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعاب، وتوهُّم أن ما زاد على ذلك لا يوجد في كتاب، فأردت التنبيه على ما فاته في هذا المجموع، فما كان في «الجامع الكبير» أكتبه بالمداد الأسود، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر، أو أجعل عليه مدة حمراء، ولم أورد فيه مما في الكتب الستة إلا النادر؛ لشهرتها، وكثرة تداولها، وسهولة الوقوف عليها، فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد، واعتمدت في بيان حال الأسانيد على ما حررَّه جَدُّنا من قبل الأمهات، واسطة عقد الحفاظ زين الدين العراقي، وولده شيخ الإسلام ولي الدين العراقي، والحافظ الكبير نور الدين الهيثمي، ومن في طبقتهم، فهم المرجع في ذلك والعمدة، وعليهم الاعتماد والعهدة.

ولما تم هذا المطلب على هذا النمط الأطيب سميته بـ «الجامع الأزهر من حديث النبيِّ الأنور»، إلى أن قال: وهذا أوان الشروع في المقصود، فأقول بعون الملك المعبود، مرتبًا على حروف المعجم؛ لكونه أسهل كشفًا وأقوم، ولأن كلًّا من الطلاب لذلك ألف. انتهى.

ومنها: «جامع الأصول، لأحاديث الرسول» لأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بـ «ابن الأثير» الجزري الشافعيِّ، المتوفى سنة ٦٠٦ ست وستمائة، أوله[١]: «الحمد لله الذي أوضح لمعالم الإسلام سبيلًا...» إلخ، ذكر أن مبنى هذا الكتاب على ثلاثة أركان: **الأول**: في المبادىء، **الثاني**: في المقاصد، **الثالث**: في الخواتيم[٢]، وأورد في الأول مقدمة، وأربعة فصول.

وذكر[٣] في المقدمة: أن علوم الشريعة تنقسم إلى: فرض ونفل، والفرض: فرض

(١) ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ٣٤- ٣٥).
(٢) ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ٣٤- ٣٥).
(٣) ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ٣٦- ٣٧).

عين وفرض كفاية، وأن من أصول فروض الكفايات عِلْم أحاديث الرسول ﷺ، وآثار أصحابه التي هي ثاني أدلة الأحكام، وله أصول وأحكام وقواعد واصطلاحات ذكرها العلماء، يحتاج طالبها إلى معرفتها:

كالعلمِ بالرجال وأساميهم، وأنسابهم وأعمارهم، ووقت وفاتهم.

والعلم بصفات الرواة، وشرائطهم التي يجوز معها قبول روايتهم.

والعلم بمستند الرواة، وإيرادهم بما سمعوه، وذكر مراتبه.

والعلم بجواز نقل الحديث بعضه والزيادة فيه، والإضافة إليه ما ليس منه.

والعلم بالسند وشرائطه، والعالي منه والنازل.

والعلم بالمرسَلِ، وانقسامه إلى: المنقطع، والموقوف، والمعضل.

والعلم بالجرح والتعديل، وبيان طبقات المجروحين.

والعلم بأقسام الصحيح، والكَذِبِ والغريبِ والحسن.

والعلم بأخبار التواتر والآحاد، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك.

فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها.

وذكر في **الفصل الأول**: انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه وتأليفه.

وفي **الفصل الثاني**: اختلافَ أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث[١].

وفي **الفصل الثالث**: اقتداءَ المتأخرين بالسالفين، وسَبَبَ اختصار كتبهم وتأليفها[٢].

وفي **الفصل الرابع**: خُلاصَةَ الغَرَض من جمع هذا الكتاب[٣]، قال: ولما وقفت على الكتب، ورأيت كتاب رَزين ـ وهو أكبرها وأعمها، حيث حوى الكتب الستة، التي هي أم كتب الحديث وأشهرها ـ فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع، فلما تتبعته وجدته قد أودع أحاديث في أبواب غَيْرُ تلك الأبواب أولَى بها، وذكر فيه أحاديث كثيرة، وترك أكثر منها، فجمعت بين كتابه وبين ما لم يذكر من الأصول الستة، ورأيت في كتابه

---

(١) ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ٤٣).

(٢) ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ٤٦).

(٣) ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ٤٩).

أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول؛ لاختلاف النسخ والطرق، وأنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري. . . فناجتني نفسي أن أهذب كتابه، وأرتب أبوابه، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى. . . فشرعت. . . فحذفت الأسانيد. . . ولم أثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث إن كان خبرًا، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا. . . وأفردت بابًا في آخر الكتاب يتضمَّن أسماء المذكورين في جميع الكتاب على الحروف.

وأما متون الحديث فلم أثبت منه إلَّا ما كان حديثًا أو أثرًا، وما كان من أقوال التابعين والأئمة فلم أذكره إلا نادرًا، وذكره رزِينٌ في كتابه «فقه مالك»، ورجحت اختيار الأبواب على المسانيد، وبنيت الأبواب على المعاني، فكل حديث انفرد بمعنى أثبتُّه في بابه. . . فإن اشتمل على أكثر أوردته في آخر الكتاب في كتاب سميته: «كتاب اللواحق». . . ثم إني عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة في جميع هذا الكتاب، وفصلته إلى أبواب وفصول؛ لاختلاف معنى الأحاديث، ولما كثر عدد الكتب جعلتها مرتبة على الحروف، فأودعت كتاب الإيمان وكتاب الإيلاء في الألف. . . ثم عمدت إلى آخر كل حرف، فذكرت فيه فصلًا يستدلُّ به على مواضع الأبواب من الكتاب، ورأيت أن أثبت أسماء رواة كل حديث أو أثر على هامش الكتاب حِذَاءَ أول الحديث، ورقمت عن اسم كل راو علامةَ مَنْ أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة، وأما الغريب فذكرته في آخر كل حرف على ترتيب الكتب، وذكرت الكلمات التي في المتون المحتاجة إلى الشرح، بصورتها على هامش الكتاب، وشرحها حذاءها. انتهى ملخَّصًا.

ولهذا الكتاب العظيم مختصراتٌ، منها:

مختصر أبي جعفر محمد المروزي الأسترابادي، وهو على النسق الذي وضع الكتاب عليه، أتمه في ذي القعدة سنة اثنين وثمانين وستمائة، وهو ابن تسع وستين سنة.

ومختصر شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن البازي الحموي الشافعي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، جرَّده عما زاده على الأصول من شرح الغريب والإعراب والتَّكْرار، وسماه: «تحرير الأصول»، أوله: «الحمد لله رب العالمين. . . .» إلخ، ذكر فيه: أن المتقدمين لما اشتغلوا بتصحيح الحديث ـ وهو الأهم ـ لم يأت تأليفهم على أكمل

الأوضاع، فجاء الخلف الصالح، فأظهروا تلك الفضيلة إما بإبداع ترتيب أو بزيادة تهذيب، منهم: الشيخ ابن الأثير؛ نظر في «كتاب رزين»، واختار له وضعًا أجاد فيه، لكن كان قصورُ همهِم الناس داعيًا إلى الإعراض فجرَّده، ومختصر الشيخ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائيّ الدمشقيّ، ثم القدسيّ، المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة، واشتهر بـ «تهذيب الأصول»، و«مختصر الشيخ عبد الرحمن بن علي»، الشهير بابن الديبع الشيباني اليمنيّ، المتوفى سنة أربع وأربعين وتسعمائة تقريبًا، وهو أحسن المختصرات، سماه: «تيسير الوصول إلى جامع الأصول» أوله: «الحمد لله الذي يسر الوصول...» إلخ، وللشيخ مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة زوائد عليه سماه: «تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول»، ألفه للناصر بن الأشرف صاحب اليمن، وفي غريبه كتابٌ لِمُحِبِّ الدين أحمد بن عبد الله الطبري، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة، ومختصر الشيخ أحمد بن رزق الله الأنصاري الحنفي. كذا في «كشف الظنون»[1].

ومنها: «مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد» للشيخ الإمام نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ، قال في خطبته ما لفظه: «وبعد: فقد كنت جمعت زوائد مسند الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزار ومعاجم الطبراني الثلاثة ـ رضي الله تعالى عن مؤلفيهم وأرضاهم، وجعل الجنة مثواهم ـ كل واحد منها في تصنيف مستقلٌ ما خلا المعجم الأوسط والصغير، فإنهما تصنيف واحد، فقال لي سيدي وشيخي شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب، ومفيد الكبار والصغار ومن دونهم، الشيخ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي ـ رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وجعل الجنة مثوانا ومثواه ـ: اجمع هذه التصانيف، واحذف أسانيدها؛ لكي يجتمع أحاديث كل باب منها في باب واحد من هذا. فلما رأيت إشارته إليَّ بذلك، صرفت همتي إليه، وسألت الله تعالى تسهيله والإعانة عليه، وأسأل الله النفع به. إنَّه قريب مجيب[2]. انتهى كلامه.

قلت: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان هذا وِلِدَ في رجب، سنة ٧٣٥

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٣٦).

(٢) الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٧).

بالقاهرة، ونشأ بها، وهو مكثر سماعًا وشيوخًا، ولم يكن الزين يعتمد في شيء من أموره إلا عليه، وزوَّجه ابنته، ورُزِقَ منها أولادًا عدة، وكان عجيبًا في الدين والتقوى والزهد، والإقبال على العلم والعبادة والمحبة للحديث وأهله، وحدَّث بالكثير، أخذ الناس عنه وأكثروا، مات في سنة ٨٠٢، قال الحافظ ابن حَجَر[1]: إني تتبعت أوهامه في «مجمع الزوائد»، فَبَلَغَتْهُ، فَعَاتَبَنِي، فَتَرَكْتُ التتبع.

ومنها: «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» للشيخ العلامة محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الروداني المغربي المالكي، نزيل الحَرَمَيْن الشريفين، قال في خطبته ما لفظه: أما بعد: فهذا «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد». الأول: للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري الموصلي ـ رحمه الله ـ جمع فيه ما في تجريد رَزِينِ بْنِ مُعَاوِيَةَ للأصول الستِّ بإبدال «ابن ماجه» بـ «المُوَطَّأ»، وما نقصه رَزِينٌ منها، وعزا كُلَّ حديث إِلَى مُخَرِّجِهِ، سوى ما زاده ـ أعني: ما في تجريد رَزِينٍ، ولم يجده ابن الأثير في الأصول الستة ـ فإنه بيَّض له مكانًا حتى إذا عثر على مُخَرِّجِهِ، عزاه إليه فيه، ورتبه على ترتيب بديع، لكن لغموض دقة وضعه، واتساع حجمه في جمعه قل أن ينتفع به إلا ذو فكرة ذاكية، وحافظة واعية. وأما الثاني: فللحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ـ رحمه الله ـ جمع فيه ما في مسند الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزَّار ومعاجم الطبراني الثلاثة من الأحاديث الزائدة على ما في الأصول الستة، بجعل «ابن ماجه» ههنا دون «الموطأ»، وعقَّب كل حديث بالكلام على رواته تعديلًا وتجريحًا، فجاء حجمه في ست مجلدات يتناهزُ بـ «جامع الأصول»، فتجشَّمت هذا المجمع منهما؛ لضيق وسعي عن الإحاطة بكل ما فيهما، فاقتضى الجمع أن أضيف إليهما «سنن ابن ماجه»، لكن لكون «جامع الأصول» أخرجه من الستة، فلم يذكر ما فيه، وكون مجمع الزوائد أدخله، فلم يذكر زوائده، لم يحسن مني أن أضيف كله إلى «الجامع» أو زوائده إلى «المجمع»؛ لأن ذلك كجبر لأحدهما على خلاف مراده، فلهذا أفردت زوائده وعزوتها إليه، ولما كان اختلاف القوم في سادس الستة، أهو «ابن ماجه»، أو «الموطأ»، أو «مسند

(١) في تلخيص الحبير (١/ ٩٠).

الدارمي»؟ راعيت هذا الخلاف، فأضفت لذلك أيضًا زوائد الدارمي مفردةً، إلا أن يتفق مع ابن ماجه فأجمعهما، وتكلَّمت على رجالهما تجريحًا وتعديلًا بما في «الكاشف» للذهبي، و«تهذيب التهذيب»، و«التقريب» للحافظ ابن حجر، وغيرها. ورتبته على ترتيب أصوله؛ لكونه مألف طبعي، دون ترتيب «الجامع»، وأينما عثرت على حديث مكرر عندهم في أبواب أَثْبَتُّه في أليق تلك الأبواب به، وحذفته في غيرها، إلا لفائدة أو غفلة مني، كما فعل مسلم رحمه الله، وأينما ورد في حكم أو معنى حديثان فأكثر، أو روايتا حديث فأكثر فإني أقتصر فيه على ما هو أكثر فائدة من تلك الأحاديث أو الروايات، وأحذف غيره، إلا إن اشتمل على زيادة، فإني أخلص منه تلك الزيادة، أو أذكره كله، والحديث الذي تعدَّد من أخرجه أذكره بلفظ أحدهم وسياقه، ثم تارة أذكر من له اللفظ، وتارة لا أذكره، وحيث قلتُ: «بضعف» ـ مثلًا ـ فمرادي: أن في إسناد ذلك الحديث من ضُعِّفَ من رواته، لا أن الحديث ضعيف من كل وجه؛ إذ كثيرًا ما يكون الراوي ضعيفًا، والحديث يكتنفُ بما يرقِّيه عن الضعف، كتعدد طرقه أو المتابعات أو الشواهد، أو قلت: «بلين» فالمراد: أن فيه من اختلف فيه، أهو مقبول، أو مردود؟ أو: «فيه فلان» فالمراد: ذكر اسمه؛ ليطلب في كتب الرجال؛ لمعرفة حكمه عدالة أو جرحًا أو جهلًا، ومن لم يذكر اسمه في «مجمع الزوائد» ممن خفي عليه معرفة حاله، وقال فيه: «وفيه من لم أعرفه» قلت أنا في عزوه: «لفلان، بخفاء»، وإن لم أذكر شيئًا بعد عزو حديث غير «الجامع» فذلك الحديثُ مقبولٌ حسنٌ أو صحيحٌ برجال الصحيح، أو غيرهم، وحيث قلت: «لأصحاب السنن» فالمراد: «سنن أبي داود» و«الترمذي» و«النسائي» دون «ابن ماجه»؛ لما مَرَّ، أو قلت: «للطبراني»، فالحديث في «معاجمه» الثلاثة: «الكبير»، و«الأوسط»، و«الصغير»، وما كان من حديث في «المجمع» أو «الدارمي» أو «ابن ماجه»، وكان بعض رواته كذابًا أو متهمًا أو متروكًا أو منكرًا فإني لا أخرجه، لكونه في حكم العدم هنا، وإذا عبر الراوي في صيغة أدائه بنحو: «سَمِعْتُ النَّبيَّ ﷺ» أو: «قال» أو: «عَن»، قلت أنا بعد ذكر ذلك الراوي: «رفعه» إن كان صحابيًا، و: «أرسله» إن كان غيره، وأكتب فوق كل راوٍ: ﵁، بلا حبر، فلا يترك القارئ قراءته، ولا الناسخ ملاحظته، وما سوى ذلك مما دعت إليه حاجة الاختصار يكفي في معرفته ممارسة الكتاب إن شاء الله تعالى. انتهى كلامه.

وَوُلِدَ مؤلِّفُ «جمع الفوائد» سنة تسع وثلاثين وألف، وقيل: سنة سبع وثلاثين بعد الألف، وتوفي يوم الأحد، حادي عشر من ذي القعدة، سنة ١٠٩٤، وقد طبع هذا الكتاب في الهند في المطبعة الخيرية الواقعة في ميرئه، وقد كتب ناشره ترجمة مؤلف هذا الكتاب في أوَّله نقلًا عن «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» وغيره.

ومنها: «جامع المسانيد» للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر، المعروف بابن كثير الدمشقيِّ، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة، وهو كتاب عظيم، جمع فيه أحاديث الكتب العشرة في أصول الإسلام، أعني: الستة، والمسانيد الأربعة.

ومنها: «إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة»، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، المتوفى سنة ٨٤٠، أفرد فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي، والحُمَيْدي، ومسدَّد، وابن أبي عمرو، وإسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعَبْد بن حُمَيْد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، أي: ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة، وهو مرتب على مائة كتاب.

ومنها: «بحر الأسانيد في صحاح الأسانيد»، للحافظ الإمام الرحال أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي، المتوفى سنة ٤٩١، جمع فيه مائة ألف حديث، لو رُتِّب وهُذِّب لم يقع في الإسلام مثله، وهو ثمانمائة جزء.

الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي ذِكْرِ السُّنَنِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ

فمنها: «سنن الترمذي»، ويقال لها: «الجامع»، ويأتي ذكره مفصَّلًا في الباب الثاني.

ومنها: «سنن أبي داود»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه»، وسيأتي ذكرها.

ومنها: «سنن ابن حِبَّان الحافظ»، ورتبه عَلِيُّ بْنُ بَلْبَانَ الفارسيُّ ترتيبًا حسنًا، المتوفى سنة ٧٣٩ تسع وثلاثين وسبعمائة.

ومنها: «سنن الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن»، المتوفى سنة ٣٥٣ ثلاث وخمسين وثلاثمائة.

ومنها: «السنن الكبيرة والصغيرة»، وهما كتابان لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي البيهقي، المتوفَّى سنة ٤٥٨ ثمان وخمسين وأربعمائة، وهما على ترتيب

«مختصر المزني» لم يصنف في الإسلام مثلهما[1]، روى عنه أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشجاعي وغيره، وصنف الشيخ علاء الدين علي بن عثمان، المعروف بـ «ابن التركماني» الحنفي ـ المتوفى سنة ٧٥٠ خمسين وسبعمائة ـ كتابًا سماه: «الجوهر النقيّ في الرد علىٰ البيهقي» في سفر كبير، أوله: «الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين...» إلخ[2]، ثم قال: «هذه فوائدُ علَّقتها على «السنن الكبيرة» للبيهقي، أكثرها اعتراضات عليه، ومباحث معه... إلخ، ثم لخصه زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وسماه: «ترجيح الجوهر النقيّ» ورتَّبه على ترتيب حروف المعجم، وصل فيه إلى حرف الميم.

ومنها: «سنن الحافظ سعيد بن منصور» الخراسانيّ، المتوفى سنة سبع وعشرين ومائتين.

ومنها: «سنن الإمام أبي بكر محمد بن يحيى الهَمْداني» الشافعي، المتوفى سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، قال شيرويه: كانَتْ «سُنَنُهُ» لم يسبق إلى مثلها.

ومنها: «سنن الحافظ أحمد بن محمد بن علي [الهَمَذاني][3]»، المعروف بـ «ابْنِ [لال][4]».

ومنها: «سنن القاضي يوسف بن يعقوب البغدادي»، المتوفى سنة ثمان عشرة وأربعمائة.

ومنها: «سنن أبي مسلم» إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكَجِّيِّ البصري، المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

ومنها: «سنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأَثْرَم».

ومنها: «سنن ابن الشجاع».

ومنها: «سنن أبي قرة» موسى بن طارق، ذكره البِقَاعيُّ في «حاشية الألفية».

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٦٨): «فتصانيف البيهقي عظيمة القدر، غزيرة الفوائد، قل من جوَّد تواليفه مثل الإمام أبي بكر؛ فينبغي للعالم أن يعتني بهؤلاء سيما سننه الكبير».

(٢) (١/ ٢).

(٣) في الأصل: الهَمْداني؛ والصواب ما أثبتُّ.

(٤) في الأصل: الآل؛ وهو غلط والصواب: لال ـ بلامين بينهما ألف ـ كما أثبتُّ.

ومنها: «سنن الدارقطني»، وهو: الإمام الحجة أبو الحسن علي بن عمر، الشهير بالحافظ البغدادي، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة.

ومنها: «سنن الدارمي»، وسيأتي ترجمته في الباب الثاني، وقد عد ابن الصلاح «سنن الدارمي» في «المسانيد»[1]، ووهم في ذلك؛ لأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد. كذا في «شرح الألفية»، قال ابن حجر: وأما كتاب السنن المسمَّى بـ «مسند الدارمي»، فإنه ليس دون السنن في المرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير، قال العراقيُّ في «النكت»: واشتهر تسميته بـ «المسند» كما يسمى البخاري: «كتاب المسند الجامع»، إلا أن «مسند الدارمي» كثيرُ الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة. ذكره البقاعي؛ كذا في «الكشف»[2] (ج٢ ص٤٣٣).

ومنها: السنن الموجودة قبل «الصحيحين»، منها: سنن لابن جريج، وسنن لابن إسحاق غير سيرته المشهورة، و«سنن ابن قُرَّة»، وهو: الحافظ موسى بن طارق الزبيدي، وعبد الرزَّاق بن همام الصنعاني، المتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين، وغيرها. كذا ذكره صاحب «النكت الوفية»، كذا في «كشف الظنون».

قلت: ومن كتب السنن: «سنن الدولابي»، قال في «التذكرة»[3] (ج٢ ص ٢٦): الدولابيُّ الحافظ المتقن، أبو جعفر محمد بن الصَّبَّاح البزار، مولى مزينة، مصنف السنن، سمع إسماعيل بن زكريا، وشريك بن عبد الله، وابن أبي الزناد، وإسماعيل بن جعفر، وهشيمًا، وغيرهم، وعنه: أحمد، وابنه، وإبراهيم الحربي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وحديثه في الكتب الستة، ووثَّقه أحمد، وقال أبو حاتم: ثقة حجة، وقال تمام: حدثنا محمد بن الصبَّاح الدولابي الثقة المأمون، وقال ابن حبَّان: ولد بقرية دولاب من الري، وقال غيره: كان أحمد بن حنبل يعظِّمه، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صاحب حديث، عالم بِهُشَيْم، وقال ابن سعد: مات بالكرخ في المحرَّم سنة سبع وعشرين ومائتين ـ رحمه الله تعالى ـ، وقال ولده أحمد: عاش أبي سبعًا وسبعين سنة غير شهر أو شهرين. انتهى.

---

(١) ابن الصلاح في «المقدمة» (ص/٣٨).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٢).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٤١).

الفَصْلُ الثَّالِثَ عَشَرَ: فِي ذِكْرِ المَسَانِيدِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ

فمنها: «مسند ابن أبي أسامة» الحارث بن محمد التميميّ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

ومنها: «مسند ابن أبي شيبة» الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي، الكوفي، الحافظ، المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين، وهو كتاب كبير.

ومنها: «مسند ابن أبي عاصم» أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني، المتوفى سنة ٢٨٧ سبع وثمانين ومائتين، وهو كبير نحو خمسينَ أَلْفَ حديثٍ.

ومنها: «مسند ابن أبي عمرو» أبي عبد الله محمد بن يحيى العَدَنِيِّ، المتوفى سنة ٢٤٣ ثلاث وأربعين ومائتين.

ومنها: «مسند ابن جُمَيْع» وهو أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن جميع الغساني ـ وقيل: العَسَّالي ـ الحافظ الصيداوي، ولد سنة ست وثلاثمائة بـ «صيدا»، وتوفي سنة اثنتين وأربعمائة.

ومنها: «مسند ابن راهويه» للإمام الحافظ إسحاق، المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

ومنها: «مسند [ابن شيبة][(١)] يعقوب الحافظ، وهو أبو يوسف [السدوسي][(٢)]، جمع فيه مسند العشرة، وابن مسعود وعمار وابن عباس، وبعض الموالي، وقيل: إن مُسْنَدَ عَلِيٍّ له في خمسة مجلدات، يذكر فيه الصحابي، ثم يسوق ترجمته بأسانيده، ثم يسوق أحاديثه، ويذكر عللها، ويمكن جمعه على الأبواب معللًا، وهو أحسن، فإنه لا يأتي فيه تكرار؛ لأن النظر فيه إلى المتن لا يغير الاختلاف في صحابيه على الراوي، بخلاف الأول.

ومنها: «مسند أبي داود»، وهو: سليمان بن داود الطيالسي، المتوفى سنة أربع ومائتين، قيل: وهو أول من صنف في المسانيد، والذي حمل قائل هذا القول تقدُّمُ عصره

---

(١) في الأصل: ابن أبي شيبة، وهو غلط، والصواب ما أثبتُّ.

(٢) في الأصل: الدوسي، وهو غلط، والصواب ما أثبتُّ، وهو يعقوب بن شيبة بن الصَّلت أبو يوسف البصري نزيل بغداد حافظ كبير، قال الذهبي: صنف مسندًا كبيرًا إلى الغاية القصوى، لم يتمه، ولو تمَّ لجاء في مائتي مجلد. تاريخ الإسلام (٢٠/ ٢٠٢).

على أعصار من صنف المسانيد، وظن أنه هو الذي صنفها، وليس كذلك؛ فإنه ليس من تصنيف أبي داود، وإنما بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يوسف بن حبيب خاصَّة عن أبي داود، ولأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر، كما ذكره البقاعي في «حاشية الألفية»، ولأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفرايني النيسابوريّ، المتوفى سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة، ولأبي يعلى الموصلي المتوفى سنة سبع وثلاثمائة، قال إسماعيل بن محمد التميمي: المسانيد كلها كالأنهار، و«مسند أبي يعلى» كالبحر، فيكون مجمع الأنهار.

ومنها: «مسند أبي العباس السَّرَّاج»، محمد بن إسحاق بن إبراهيم، الحافظ النيسابوري، المتوفى سنة ٣١٣ ثلاث عشرة وثلاثمائة، وهو على الأبواب، ذكره ابن حجر في «المعجم».

ومنها: «مسند أبي هريرة»، للإمام المحدث أبي إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري السمسار، المتوفى سنة ٢٨٢ اثنتين وثمانين ومائتين[١].

ومنها: «مسند الإمام أبي عبد الرَّحمن بَقِيِّ بن مَخْلَدٍ» القرطبي الحافظ، المتوفى سنة ٧٧٢ اثنتين وسبعين وسبعمائة، قال ابن حزم: روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف، ورتبه على أبواب الفقه، فهو «مسند»، ومصنَّف ليس لأحد مثله. انتهى.

ومنها: «مسند الإمام أبي محمَّد عبد بن حُمَيْد» الكشي، المتوفى سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين.

ومنها: «مسند الإمام أبي يوسف».

ومنها: «مسند الإمام أحمد» بن محمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١ إحدى وأربعين ومائتين، يشتمل على ثلاثين ألف حديث في أربعة وعشرين مجلَّدًا من نسخة الوقف بـ «المستنصرية»، وسيأتي ذكره مفصَّلًا.

ومنها: «مسند الإمام أبي حنيفة»، نعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة ١٥٠ خمسين ومائة.

---

(١) طبع بدار البشائر بتحقيق د. عامر حسن صبري.

ومنها: «مسند الإمام موسى بن جعفر الكاظم»، رواه أبو نعيم الأصبهاني، وروى عنه «المسند» موسى بن إبراهيم.

ومنها: «مسند أنس بن مالك»، لأبي جعفر محمد بن الحسين بن موسى الحنيني.

ومنها: «مسند الأوزاعي».

ومنها: «مسند البزار وزوائده علَى مسند أحمد والكتب الستة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، لخصه من تصنيف شيخه الحافظ أبي الحسن الهيثمي، أوله: «الحمد لله كثيرًا...» إلخ، وبعد: فإنني لما علقت الأحاديث الزائدة على الكتب الستة في «مسند الإمام أحمد»، من جمع شيخنا الإمام أبي الحسن الهيثمي، ووقفْتُ على تخريج زوائد أبي بكر البَزَّار، لأبي الحسن المذكور على الكتب الستة، فرأيت أن أفرد من تصنيفه ما أفرده أبو بكر المذكور عن الإمام أحمد[1]. وفرغت منه في عشرين من شعبان سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة[2].

ومنها: «مسند حسن بن سفيان».

ومنها: «مسند الحُلْوَانِيّ».

ومنها: «مسند الحُمَيْدِيّ».

ومنها: «مسند الخُوَارَزْمِيّ»، وهو: الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن محمد الْبَرْقَانِيُّ الْخُوَارَزْمِيُّ، المتوفى سنة خمس وعشرين وأربعمائة، ضمَّنه ما يشتمل عليه «الصحيحان».

ومنها: «مسند الدَّارِمِيّ»، وهو: أبو محمد عبد الله بن عبد الرَّحمن بن بَهْرَام الدارميّ السمرقنديّ، المتوفى سنة ٢٥٥ خمس وخمسين ومائتين، وقد عده ابن الصَّلاح في المسانيد، ووهم في ذلك؛ لأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد. كذا في «شرح الألفية».

قال ابن حجر: وأما كتاب السنن المسمَّى بـ «مسند الدارمي» فإنه ليس دون السنن في المرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولَى من «ابن ماجه»، فإنه أمثل منه بكثير، قال

---

(١) ابن حجر في «مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد» (١/٥٨- ٥٩- مؤسسة الكتب الثقافية).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٢٥).

العراقي في «النكت»: واشتهر تسميته بـ «المسند» كما يسمى البخاري: «كتاب المسند الجامع»، إلا أن «مسند الدارمي» كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطارعة، ذكره البقاعيُّ.

ومنها: «مسند الديلمي».

ومنها: «مسند الرامهرمزي».

ومنها: «مسند الروياني».

ومنها: «مسند الشافعي».

ومنها: «مسند الشاميين»، لأبي زرعة.

ومنها: «مسند الشهاب».

ومنها: «مسند الصحابة الذين ماتوا في زمن النبي ﷺ»، للسيوطيِّ، ذكره في «فهرست

ومنها: «مسند العشرة»، جمعها الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن جعفر بن حَمْدَانَ بن مالك القطيعيُّ.

ومنها: «مسند علي بن موسى الرِّضَى»، في فضل أهل البيت.

ومنها: «مسند علي رضي الله تعالى عنه» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣ ثلاث وثلاثمائة.

ومنها: «مسند عمر بن الخطاب» ـ رضي الله تعالى عنه ـ لأبي بكر أحمد بن سلمان النَّجَّار.

ومنها: «مسند العنبريِّ»، أكثر من مائتي جزء، وهو: أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الطوسي، محدث طُوس، الحافظ المتوفى سنة ٢٨٠ ثمانين ومائتين.

ومنها: «مسند الفردوس»، لأبي نصر الديلمي، اختصره الشيخ شِهَاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وسماه: «تسديد القَوْس في مختصر مسند الفردوس».

ومنها: «مسند القاسم بن سَلَّام البغداديِّ»، وهو مشتمل على الغريب.

ومنها: «مسند القراءات» لإسماعيل بن إسحاق الأزديِّ، المتوفى سنة ٨٢٠ عشرين وثمانمائة.

ومنها: «مسند القضاعي».

ومنها: «المسند الكبير» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦ ست وخمسين ومائتين، ذكره «النويري».

ومنها: «المسند»: لأبي الحسن مسدَّد بن مسرهد، المتوفى سنة ٢٢٨ ثمان وعشرين ومائتين، ولأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي، خرَّج فيه مسند أبي بكر الصديق ﷺ في نيف وعشرين جزءًا. ولهيثم بن كليب الشاشيِّ، ولأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي، ولأبي جعفر محمد بن خسرو البلخي الحنفي، المتوفى سنة ٥٢٣ ثلاث وعشرين وخمسمائة، ولأبي جعفر محمد بن مهدي المديني، المتوفى سنة ٢٧٢ اثنتين وسبعين ومائتين، وللطيالسي، ولعبد بن حميد، المتوفى سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وللحُمَيْدِيِّ، وهو: الإمام أبو بكر عبد الله بن الزُّبَير الحميديّ، المتوفى سنة ٢٩٥ خمس وتسعين ومائتين، ولأبي بكر ومسنده أحد عشر جزءًا، ولإبراهيم بن معقل النسفي، المتوفى سنة خمس وتسعين ومائتين، ولأبي بكر بن هارون، ولأبي علي الطوسي شيخ أبي حاتم، وكان كتابه مخرَّجًا على كتاب الترمذي، لكنه شاركه في كثير من شيوخه، وللإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف [الهِسِنْجاني][1]، المتوفى سنة إحدى وثلاثمائة في مائة جزء، وللإمام أبي إسحاق إبراهيم بن نصر الرازي، المتوفى في حدود سنة ٣٨٥ خمس وثمانين وثلاثمائة، في نيف وثلاثين جزءًا؛ قاله الخليلي[2].

ومنها: «مسند مالك»، للإمام أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣ ثلاث وثلاثمائة، وهو المسند الصحيح على كتاب مسلم، اختصره يعقوب بن إسحاق أبو عوانة الحافظ.

ومنها: «المسند المنتخب»، لعلي بن عبد العزيز البغويِّ.

---

(١) في الأصل: الهنجاني، والصواب ما أثبتُّ، انظر إن شئت: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ١١٥)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٣٢٢).

(٢) الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٢/ ٦٥٠) (٣٩٣).

الفَصْلُ الرَّابِع عَشَرَ: فِي ذِكْرِ المسْتَخْرَجَاتِ والمُسْتَدْرَكَاتِ

وقد عرفت معناهما فيما تقدم.

فمن المستخرجات: «مستخرج أبي عوانة»، الحافظ يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، المتوفى سنة ٣١٦ ست عشرة وثلاثمائة، وهو على «صحيح مسلم»، قال ابن حجر: إذا اجتمع المستخرج مع صاحب الأصل فيمن فوق شيخه، لا يسميه مستخرجًا إلا إذا لم يجد طريقًا يوصله إلى شيخه، وحاصله: أنه يشترط ألا يصل إلى الأبعد مع وجود السند إلى الأقرب إلا لعذر، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق غير طريق صاحب الكتاب[١].

ومنها: «المستخرج في الحديث»، لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَه، المتوفى سنة ٤٧٠ سبعين وأربعمائة، جمعه في كتب الناس واستخرجه للتذكرة، ولأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة، وهو مستخرج على البخاري أسانيده ومتونه؛ لأنه يبحث فيه عن كل منها.

والمستخرجات كثيرةٌ، كـ: المستخرج «على سنن أبي داود»، لمحمد بن عبد الملك بن أيمن، و«على الترمذي»، لأبي علي الطوسي، واستخرج أبو نعيم على «التوحيد لابن خزيمة»، قال البقاعي: والمستخرج لم يلتزم الصحة، وإنما جعل قصده العُلُوَّ.

ومن المستدركات: «المستدرك على الصحيحين» في الحديث، للشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ، المتوفى سنة ٤٠٥ خمس وأربعمائة زاد فيه في عدد الحديث الصحيح، على ما في «الصحيحين» مما رآه على شرط الشيخين، وقد خرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط واحد منهما، وما أداه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في التقاطه، كما ذكره ابن الصلاح[٢]. قال السمعاني في «الأنساب»: وكان فيه تشيع[٣]، وذكر أبو بكر الخطيب عن أبي إسحاق الأرموي، أنه جمع أحاديث،

---

(١) أورده حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٧١).

(٢) في «المقدمة» (ص/ ٢٢).

(٣) السمعاني في «الأنساب» (١/ ٤٣٣).

زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في «صحيحيهما»، منها: حديث الطير، وحديثُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ»، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا إلى قوله[١] . انتهى. قال البلقيني: وفيه ضعيف وموضوع أيضًا، وقد بين ذلك الحافظ الذهبي، وجمع منه جزءًا من الموضوعات يقارب مائة حديث، قال ابن حجر: إنما وقع للحاكم التساهل؛ لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه. . . .، ثم قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من «المستدرك» «إلى هنا انتهى إملاء الحاكم» قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، والتساهلُ في القدر المُمْلَى قليل [جدًّا] بالنسبة إلى ما بعده. كذا في «حاشية الألفية» للبقاعي.

واختصره شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة، ونبه على تساهله، وتصحيحه، واعترض على الأصل سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن، الشافعي، المتوفى سنة ٨٤٠ أربعين وثمانمائة، وعليه: «توضيح المدرك على المستدرك» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة، ذكر في «فهرست مؤلفاته» في فن الحديث أنه كتب منه اليسير، وانتقى الأصل في مجلد.

ومنها: «المستدرك» عليهما، أي: على البخاري ومسلم، لأبي ذَرٍّ الهروي الحافظ عبد بن أحمد بن محمد المالكي، المتوفى سنة ٤٣٤ أربع وثلاثين وأربعمائة.

الْفَصْلُ الخامِسَ عَشَرَ: فِي ذِكْرِ المسَلْسَلاتِ

قال في «التدريب»[٢] ص ١٩٤: المسلسل، وهو: ما تتابع رجال إسناده واحدًا فواحدًا على صفة واحدة أو حالة واحدة، للرواة تارة، والرواية تارة أخرَى، وصفات الرواة وأحوالهم أيضًا: إما أقوال أو أفعال أو هما معًا، وصفات الرواية: إما أن تتعلَّق بصيغ الأداء أو بزمنها أو مكانها، وله أنواع كثيرة غيرهما، فالمسلسل بأحوال الرواة

(١) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣).
(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٧).

الفعلية: كمسلسل التشبيك باليد، وهو حديث أبي هريرة: «شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو القَاسِمِ ﷺ وَقَالَ: خَلَقَ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ...» الحديث[١]، فقد تسلسل لنا تشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه عنه، والعَدِّ فيها، وهو حديث: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ...» إِلَى آخره، مسلسل بِعَدِّ الكلمات الخمس في يد كلِّ راوٍ، وكذلك المسلسل بالمصافحة والأخذ باليد، ووضع اليد على رأس الراوي. والمسلسل بأحوالهم القولية، كحديث معاذ بن جبل: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لَهُ: «يَا مُعَاذُ، إِنِّي أُحِبُّكَ فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»[٢]، تسلسل لنا بقول كل من رواته: «وَأَنَا أُحِبُّكَ، فَقُلْ»، والمسلسل بهما معًا: حديث أنس قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلاوَةَ الإيمانِ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ»، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّهِ»[٣]، وكذا كلُّ راوٍ من رواته، والمسلسل بصفاتهم القولية: كالمسلسل بقراءة سورة الصَّفِّ[٤] ونحوه، قال العِرَاقِيُّ: وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربةٌ بل متماثلة، والمسلسل بصفاتهم الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بالمُحَمَّدِين، أو صفاتهم، أو نسبتهم. **فالثاني**: كأحاديث رويناها كلُّ رجالها دمشقيون، أو مصريون، أو كوفيون، أو عراقيون. **والأول**: كمسلسل الفقهاء مطلقًا، أو الشافعيين، أو الحفاظ، أو النحاة، أو الكُتَّاب، أو الشعراء، أو المعمَّرين.

وصفاتُ الرواية المتعلِّقة بصيغ الأداء: كالمسلسل بـ «سمعت فلانًا، أو: أخبرنا فلانٌ، أو: أخبرنا فلان والله، أو: أشهد بالله، لسمعت فلانًا، يَقُولُ ذلك كل راو منهم.

والمتعلقة بالزمان: كالمسلسل بروايته يوم العيد، وقص الأظفار يوم الخميس، ونحو ذلك.

---

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٣٣) بهذا المتن، وأصل الحديث في «صحيح مسلم»، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، حديث (٢٧٨٩) وفيه: التربة، بدل: الأرض.

(٢) صحيح أخرجه أحمد (٢١٦١٤)، وأبو داود، كتاب الصلاة، حديث (١٥٢٢)، والنسائي، كتاب السهو، حديث (١٣٠٣)، والحاكم (٩٦٠) وقال: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٣١).

(٤) صحيح أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٣٠٩)، والدارمي، كتاب الجهاد، حديث (٢٣٩٠)، والحاكم (٢٣٤٥، ٢٨٥٢)، والبيهقي «شعب الإيمان» (٤/ ٦) (٤٢٠٦).

وبالمكان: كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم.

وقد جمعت كتابًا فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها، وجمع الناس في ذلك كثيرًا، وأفضله ما دلَّ على الاتصال في السماع وعدم التدليس، ومن فوائده اشتماله على زيادة الضبط من الرواة، وقلَّما يسلم عن خلل في التسلسل، وقد ينقطع تسلسله في وسطه أو أوله أو آخره، كمسلسل أول حديث سمعته، وهو حديث عبد الله بن عمرو: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمنُ»[1] فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار، وانقطع في سماع عمرو من أبي قابوس، وسماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو، وفي سماع عبد الله من النبي ﷺ على ما هو الصحيح فيه، وقد رواه بعضهم كامل السلسلة، فوَهِمَ فيه.

فائدة: قال شيخ الإسلام: مِنْ أَصَحِّ مسلسل يروى في الدنيا: المسلسلُ بقراءة سورة الصف[2]، قلت: والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضًا، بل ذكر في «شرح النخبة» أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعيَّ. انتهى ما في «التدريب»[3].

وقال الحافظ في «شرح النخبة»: وإن اتفق الرواة في إسناد من الأسانيد في صيغ الأداء، كـ «سمعت فلانًا قال: سمعت فلانًا»، أو: «حدَّثنا فلانٌ قال: حدَّثنا فلان»، وغير ذلك من الصيغ أو غيرها من الحالات القولية، كـ «سمعت فلانًا يقولُ: أشهد بالله لقد حدَّثني فلانٌ...» إلى آخره، أو الفعلية، كقوله: «دخلنا على فلان، فأطعمنا تمرًا...» إلى آخره، أو القولية والفعلية معًا، كقوله: «حدثني فلان وهو آخذ بلحيته، قال: آمَنْتُ بالقدر...» إلى آخره، فهو المسلسلُ، وهو من صفات الإسناد.

وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد، كحديث المسلسل بالأولية، فإن السلسلة تنتهي فيه إلى سفيان بن عيينة فقط، ومن رواه مسلسلًا إلى منتهاه فقد وَهِمَ. انتهى.

---

(١) أحمد (٦٤٥٨)، وأبو داود، كتاب الأدب، حديث (٤٩٤١)، والترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٢٤)، والحاكم (٧٣٨٣) صححه ووافقه الذهبي وهو كما قالا.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، حديث (٣٣٠٩)، والدرامي، كتاب الجهاد، حديث (٢٣٩٠)، والحاكم (٢٣٤٥، ٢٨٥٢)، وصححه على شرط الشيخين، والبيهقي «شعب الإيمان» (٤٢٠٦)؛ وهو حديث صحيح.

(٣) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٩).

والكتب المصنفة في المسلسلات كثيرةٌ:

فمنها: «مسلسلات الإبراهيمي» في الحديث، للشيخ أبي محمد عبد الله بن عطاء الله الإبراهيمي.

ومنها: «مسلسلات ابن أبي عصرون»، وأبي القاسم عبد العزيز بن بُنْدار الشيرازي.

ومنها: «مسلسلات بحرف العين»، المنتقاة من «مسند الدارمي»، ذكر في أسماء رواتها حرف العين.

ومنها: «مسلسلات الديباجي»، وهو أبو علي حسين بن عبد الله بن عبد العزيز النهري البلنسي، المتوفى سنة ٦٦٩ تسع وستين وستمائة.

ومنها: «مسلسلات العلائي»، وهو صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، أولها «المسلسل بالأولية...» إلخ، وتوفي سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة.

ومنها: «المسلسلات الكبرى»، وهي خمسة وثمانون حديثًا، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة.

ومنها: «مسلسلات بأولية كاد»، لأبي الفتح الميدوميِّ محمد بن محمد المصري، المتوفى سنة ٧٥٤ أربع وخمسين وسبعمائة.

ومنها: «مسلسل: ما زلت بالأشواق»، وهو حديث: «ما زَالَ بِالأَشواقِ إِلَى الدِّيك الأَبْيَضِ...» إلخ.

قلت: قد حدَّثني شيخنا العلَّامة محمد بن عبد العزيز، المدعو بشيخ محمد الهاشمي الجعفري، بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه، وهو أولُ حديثٍ سمعته منه قال: «حدثني مسند الوقت، العلامة أبو الفضل عبد الحق المحمدي بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه، وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثني إمام المحدِّثين القاضي محمد بن علي الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخه السيد عبد القادر بن أحمد، وهو عن شيخه محمد حياة السندي، وهو عن الشيخ سالم بنِ الشيخ عبد الله بن سالم البصري المكي، عن أبيه، عن الشيخ محمد بن علاء الدين البابلي المصري، عن الشهاب أحمد بن محمد بن الشلبي، عن يوسف بن زكريا الأنصاري، عن إبراهيم بن علي بن أحمد القلقشندي، عن أحمد بن محمد بن المقدسي، عن محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي، عن عبد اللطيف بن

عبد المنعم الحَرَّاني، عن أبي الفرج ابن الجوزي، عن إسماعيل بن أبي صالح النيسابوري، عن أبيه عن محمد بن محمش الزيادي، عن أبي حامد محمد بن محمد البزار، عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس، مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄ عن رسول الله ﷺ قال: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحمن تَبَارَكَ وَتَعالَى، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»[١]، وكل من هؤلاء يقول: هو أولُ حديثٍ سمعتُهُ، من شيخه إلى سفيان بن عيينة - ﵃ أجمعين - والحمد لله رب العالمين، ثم كتب بعدما حدَّثني هذا الحديث، بخطه الشريف: «هكذا قلت: قد سمع مني أولًا هذا الحديثَ المسلْسَلَ بالأوليةِ المولوي عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم، من أهل مباركبور، فأجزته أن يرويه عني بالشروط المعتبرة عند مهرة هذا الفَنّ، وأوصيه بتقوى الله في السر والعلن، وعدم القول بالرأي في معنى الحديث، واتباع السلف الصالح في فهم مراده، وأسأل الله أن يوفِّقه لذلك، ويختم لي وله بخير، وكتبه محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمَّد، بخطه في سنة ١٣١٣ من الهجرة. انتهى. وقد طبع شيخنا العلَّامة الحديث المسلسل بالأولية هذا بإسناده، وسماه: «المكلَّل بالألوية في المسلسل بالأولية».

الْفَصْلُ السَّادِسَ عَشَرَ: فِي ذِكْرِ المَعَاجِمِ

وهو جمع «المعْجَم»، وقد عرفْتَ معناه فيما تقدَّمَ، قال صاحب «كشف الظنون»[٢] «المعجم الكبير» و«الصغير» و«الأوسط» في الحديث، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، الحافظ، المتوفى سنة ٣٦٠ ستين وثلاثمائة رتب في «الكبير» الصحابة على الحروف، وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث، ورتب في «الأوسط» و«الصغير» شيوخه على الحروف أيضًا، ثم رتب «الكبير» الأمير علاء الدين علي بن بَلْبَانَ الفارسيُّ ترتيبًا حسنًا، وتوفي سنة ٧٣١ إحدى وثلاثين وسبعمائة، وقد أشار إلى القطب الحلبي بترتيبه، فرتَّب جميعه أو أكثره، ولأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني كتاب «التحبير» في «المعجم الكبير».

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٣٧).

ومنها: «المعجم الكبير» و«الصغير» و«الأوسط» في قراءات القرآن وأسمائه، لأبي بكر محمد بن الحسن المعروف بالنَّقَّاش الموصلي، المتوفى سنة ٣٥١ إحدى وخمسين وثلاثمائة.

ومنها: «المعجم الكبير» و«الصغير»، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة.

ومنها: «معجم» لابن جميع، ولابن قانع، ولأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، ذكره ابن حجر في «مجمع المؤسس».

ومنها: «معجم ما استعجم»، للعلامة أبي عبيد الْبَكْرِيِّ، ذكره في «مرج البحرين».

ومنها: «المعجم المترجم»، تخريج الشيخ الإمام الحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري. انتهى ما في «الكشف».

فائدة... .(١)

الفَصْلُ السَّابعَ عَشَرَ: فِي ذِكْرِ كُتُبِ الأَمَالِي

قال صاحب «كشف الظنون»(٢) الأمالي هو: جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم، وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله ـ سبحانه وتعالى ـ عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتابًا، ويسمُّونه: «الإملاء» و«الأمالي»، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدِّثين وأهل العربية وغيرها في علومهم، فاندرست، لذهاب العلم والعلماء، وإلى الله المصير، وعلماءُ الشافعية يسمون مثله: «التعليق». انتهى.

قلت: وكتب «الأمالي» في الحديث كثيرة:

فمنها: «أمالي ابن حجر»، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الحافظ، المتوفى سنة ٨٥٢ اثنتين وخمسين وثمانمائة، أكثرها حديث أملاه بمدينة «حلب».

ومنها: «أمالي ابن [سمعون](٣)»، هو أبو الحُسَيْن محمد بن أحمد، أملاه في الحديث، ورتب على أجزاء.

---

(١) بياض في الأصل.

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٦١).

(٣) في الأصل: شمعون، وهو غلط؛ والصواب ما أثبتُّ، وهو الشيخ الواعظ الكبير الإمام المحدث أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل البغدادي، وسمعون لقب جده إسماعيل. انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٧/ ١٥٢).

ومنها: «أمالي ابن عساكر» في الحديث، وهو أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الدمشقي، صاحب «التاريخ الكبير»، المتوفى سنة ٥٧١ إحدى وسبعين وخمسمائة.

ومنها: «أمالي أبي بكر»، يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس القاضي فيه أيضًا.

ومنها: «أمالي أبي جعفر» محمد بن القاسم البختري، في الحديث.

ومنها: «أمالي أبي طاهر» محمد بن محمد بن مخمش الزيادي في الحديث.

ومنها: «أمالي أبي طاهر» المخلص في الحديث.

ومنها: «أمالي أبي عبد الله» حسين بن هارون بن جعفر الضبي في الحديث.

ومنها: «أمالي أبي عثمان» إسماعيل بن محمد بن أحمد الأصفهاني الحافظ في الحديث.

ومنها: «أمالي أبي الفضل» محمد بن ناصر السلامي، وهي في الحديث أيضًا.

ومنها: «أمالي أبي القاسم» بن بشران، وهي في الحديث.

ومنها: «أمالي أبي القاسم» عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة البزار في الحديث أيضًا.

ومنها: «أمالي الجوهري» في الحديث، هو أبو محمد الحسن بن علي الحافظ.

ومنها: «أمالي الزعفراني» في الحديث، هو الإمام أبو عبد الله حسن بن أحمد، قال الذهبيُّ: رَأَيْتُ مجلدًا من أماليه في سنة سبع وستمائة، وسنة تسع وثمانين وخمسمائة.

ومنها: «الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة»، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي الشافعي، المتوفى سنة ٦٢٣ ثلاث وعشرين وستمائة، وهو ثلاثون مجلسًا، أملاها أحاديث بأسانيدها عن أشياخه على سورة الفاتحة، وتكلَّم عليها.

ومنها: «أمالي القاضي المارستاني في الحديث»، هو أبو بكر محمد بن عبد الباقي.

ومنها: «أمالي القضاعي» في الحديث، هو أبو عبد الله محمد بن سلامة الشافعي، المتوفى سنة ٤٥٤ أربع وخمسين وأربعمائة.

ومنها: «أمالي المنذري» في الحديث.

ومنها: «أمالي نظام الملك» في الحديث، هو أبو علي الحسين بن علي بن إسحاق.

ومنها: «أمالي النقاش» في الحديث، هو أبو سعيد.

ومنها: «أمالي ولي الدين» أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم العراقي الحافظ المتوفى سنة ٨٢٦ ست وعشرين وثمانمائة، وهو في الحديث.

قال ابن الصَّلاح في «مقدمته»[١] [و] يستحبُّ للمحدِّث العارف عَقْدُ مجلسٍ لإملاء الحديث، فإنه من أعلى مراتب الرواية، والسماعُ فيه أحسنُ وجوه التحمُّل وأقواها، وليتخذ مستمليًا يبلغ عنه إذا كثر الجمع، فذلك دأب أكابر المحدِّثين المتصدِّين لمثل ذلك، ومن يروى عنه ذلك: مالك، وشعبة، ووكيع، وأبو عاصم، ويزيد بن هارون، في عدد كثير من أعلام السالفين، وليكن مستمليه محصِّلًا متيقظًا كيلا يقع في مثل ما روينا: أن يزيد بن هارون سئل عن حديث، فقال: «حدَّثنا به عِدَّة» فصاح به مستمليه: «يَا أَبَا خَالِد، عِدَّةُ ابْنُ مَنْ؟» فقال له: «عِدَّةُ ابْنُ فَقَدتُكَ»[٢]، وليستمل على موضع مرتفع من كرسي أو نحوه، فإن لم يجد استملى قائمًا، وعليه أن يتبع لفظ المحدِّث، فيؤديه على وجهه من غير خلاف، والفائدة في استملاء المستملي توصل من يسمع لفظ المُمْلِي على بعد منه إلى تفهمه وتحققه بإبلاغ المستملي، وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملي فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المملي مطلقًا من غير بيان الحال فيه، وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين.

ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارئ بشيء من القرآن العظيم، فإذا فرغ استنصت المستملي أهل المجالس إن كان فيه لغط، ثم يُبَسْمِلُ، ويحمد الله تبارك وتعالى، ويصلي على رسوله ﷺ... إلى أن قال: وكان من عادة غير واحد من المذكورين خَتْمُ الإملاء بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات بأسانيدها، وذلك حسن. انتهى كلام ابن الصلاح.

فائدة: لا بَأْسَ علينا أن نذكر هاهنا بَعْضَ مجالس الإملاء التي عقدت في ذلك الزمان؛ ليظهر شدة اعتناء الناس من أهل العلم وغيرهم بها، وكثرة رغبتهم في حضورها،

---

(١) (ص/ ٢٤١).

(٢) أخرجه أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/ ٣٨)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٦٦).

والحرص على سماع الحديث فيها، قال الذهبي في «التذكرة»[(١)] - في ترجمة الحافظ أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكَجِّيِّ البصري صاحب «كتاب السنن» -: قال أحمد بن جعفر الختلي: لما قدم الكَجِّيُّ بغداد أملى في رحبة غسان، فكان في مجلسه سبعة مستملين، يبلِّغ كل واحد منهم الآخر، ويكتب الناس عنه قيامًا، ثم مسحت الرحبة، وحسب من حضر بالمحبرة، فبلغ ذلك نيِّفًا وأربعين ألف محبرة، سوى النَّظَّارة، هذه حكاية ثابتة، رواها الخطيب في «تاريخه»[(٢)] عن [بشرى][(٣)] الفاتني؛ أنه سمع الختلي يقولها.

وقال[(٤)] في ترجمة الحافظ الفريابي أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، عن أبي حفص الزَّيَّات، قال: لما ورد الفريابي إلى بغداد استقبل بالطنبارات والزبازب، ثم أوعد له الناس إلى شارع المنار؛ ليسمعوا منه، فحزِر من حضر مجلسه لسماع الحديث، فقيل: كانوا نحو ثلاثين ألفًا، وكان المستملون ثلاثمائة وستة عشر[(٥)]، قال أبو الفضل الزهري: لما سمعت من الفريابي كان في مجلسه من أصحاب المحابر من يكتب نحو عشرة آلاف إنسان، ما بقي منهم غيري، هذا سوى من لا يكتب[(٦)]، قال الذهبي: وسماعه منه في سنة ثمان وتسعين ومائتين، قال ابن عَديٍّ: كنا نشهد مجلس الفريابي، وفيه عشرة آلاف أو أكثر[(٧)]، وقال[(٨)] في ترجمة الحافظ عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي: قدم بغداد، وأملى بها، وتزاحموا عليه.... قال أبو الحسين بن المبارك: كان مجلسه يحزر بأكثر من مائة ألف إنسان، وكان يستملي عليه هارون مكحلة.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٢١).

(٢) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٢١).

(٣) في الأصل: بشر وهو غلط والتصويب من تذكرة الذهبي، وتاريخ الخطيب، وهو بشرى بن عبد الله الرومي الفاتني قال الذهبي: كان صالحًا صدوقًا. العبر (٣/ ١٧٥).

(٤) أي الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٩٣).

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٠١)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص/ ١٧).

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» أيضًا (٧/ ٢٠١).

(٧) الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٥٣)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص/ ١٧).

(٨) أي: الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٩٧).

قال عمر بن حفص السدوسي: وجه المعتصم من يحزر مجلس شيخنا عاصم رحبة النخل، وكان يجلس على سطح، وينتشر الخلق، حتى سمعته يومًا يقول: حدَّثنا الليث بن سعد ـ وهم يستعيدونه ـ فأعاده أربع عشرة مرة، والناس يسمعون، وكان هارون يركب نخلة معوجة يستملي، فحزر المجلس بعشرين ومائة ألف. انتهى.

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[١] قال العجلي: شهدت مجلس عاصم بن علي، فحزروا من شهده ذلك اليوم ستين ومائة ألف[٢] . انتهى. وقال الذهبي[٣] في ترجمة المَحَامِلِيِّ القاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي البغدادي: قال أبو بكر الداووديُّ: كان يحضر مجلس المحامليِّ عشرة آلاف رجل. انتهى.

وقال[٤] ـ في ترجمة الحافظ سليمان بن حرب الواشحي الأزدي البصري، قاضي مكة ـ: قال أبو حاتم: إمامٌ لا يدلِّس، ويتكلَّم في الرجال والفقه، وليس هو بدون عَفَّان، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف حديث، وما رأيت في يده كتابًا قط، حضرت مجلسه ببغداد فحزر بأربعين ألفًا، بنى له شبه منبر بجنب قصر المأمون، فصعده، وحضر المأمون والأمراء، فأرسل للمأمون ستر شفاف، وبقي يكتب ما يملي. انتهى. وقال[٥] في ترجمة حَيْكان المحدث الحافظ أبو زكريا يحيى بن محمد الذُّهْلِيِّ النيسابوريّ. . . . قال الحاكم: كان إمام نيسابور في الفتيا والرياسة وابن إمامها، سمعت ابن هانئ يقول: حضرنا الإملاء عند يحيى بن محمد في رمضان، وقتل في شوال سنة سبع وستين ومائتين، فرفضت مجالس الحديث، وخبئت المحابر، حتى لم يقدر أحد يمشي بمحبرة ولا كراس، ودام ذلك إلى سنة سبعين، فاحتال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الزاهد في ورود السري بن خزيمة، وعقد له مجلس الإملاء، وعلق المحبرة بيده، واجتمع عنده خلق عظيم. انتهى.

ويأتي ذكر مجلس الإملاء الذي عقده الإمام البخاري ببغداد في ترجمته في الفصل العشرين.

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٤).
(٢) أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي في «معرفة الثقات» (٨١٣).
(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٢٥).
(٤) أي: الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٩٣).
(٥) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦١٧).

الفَصْلُ الثَّامِنَ عَشَرَ: فِي ذِكْرِ كُتُبِ الحدِيثِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي أَبْوَابٍ خَاصَّةٍ، يُقَالُ لَهَا: الأَجْزَاءُ

قال السُّيوطي في «التدريب»[١] ويجمعون الأبواب، بأن يفرد كل باب على حدة بالتصنيف، كـ«رؤية الله تعالى» أفرده الآجُرِّيُّ، و«رفع اليدين في الصلاة» و«القراءةِ خَلْفَ الإمام» أفردهما البخاريُّ، و«النية» أفرده ابن أبي الدنيا، و«القضاءِ باليمين والشاهِدِ» أفرده الدارقطني، و«القنوت» أفرده ابن منْدَه، و«البسملة» أفرده ابن عبد البر، وغيره. انتهى. ويقال لهذه التصنيفات: «أجزاء»، وقد ذكر صاحب «كشف الظنون»[٢] في باب الجيم أجزاء كثيرة لأئمة الحديث.

فمنها: «جُزء ابن نجيد»، و«جزء ابن بشران»، هو: أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله المعدَّل، و«جزء ابن بوش»، هو: محمد بن إبراهيم السراج، و«جزء ابن ديزيل»، هو: إبراهيم بن الحسين الكسائي، فيه: «حديث الإفك» و«جزء ابن راهويه»، هو: الإمام إسحاق، و«جزء ابن مخلد» محمَّد العطَّار، و«جزء ابن منده»، هو: أبو جعفر محمد بن مَنْدَه، و«جزء أبي بكر محمد بن القاسم» بن أبي الهيثم الأنباري، **ومنها**: منتقاه الكبير والصغير، و«جزء أبي الحسن محمد بن علي» بن محمد الأزدي من حديث مالك بن أنس، و«جزء أبي الحسن علي بن محمد بن عبيد»، رواية المحاملي عنه، و«جزء أبي الحسين بن زرقويه»، و«جزء» أبي الحسين محمد بن حامد السري، وهو مترجم بـ «كتاب السنة»، وجزء أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الضبي، وهو مترجم بـ «كتاب العلل»، و«جزء أبي سعيد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري»، و«جزء أبي عبد الله أحمد بن الحسن الصوفي» عن يحيى بن معين، و«جزء أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري»، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنى بن أنس بن مالك، و«جزء أبي معاوية الضَّرير»، و«جزء أبي يعلى» أحمد بن علي بن المثنى التميمي، و«جزء إسماعيل بن إسحاق القاضي»، جمعه من حديث أيوب السختياني، و«جزء البغوي»، هو: أبو القاسم، و«جزء بَكَّار» بن قتيبة بن عبد الله، وغير ذلك. انتهى ما في «الكشف» ملخصًا.

---

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٥٥).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٨٣).

الْفَصْلُ التَّاسِعَ عَشَرَ: فِي ذِكْرِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الأَرْبَعِينَاتِ فِي الحدِيثِ

اعلم: أنه قد وَرَدَ من طرق كثيرة بروايات متنوعة: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِي أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ»(١)، واتفقوا على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه، وقد صنف العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات، واختلفت مقاصدهم في تأليفها وجمعها وترتيبها، فمنهم من اعتمد على ذكر أحاديث التوحيد وإثبات الصفات، ومنهم من قصد ذكر أحاديث الأحكام، ومنهم من اقتصر على ما يتعلق بالعبادات، ومنهم من اختار حديث المواعظ والرقائق، ومنهم من قصد إخراج ما صح سنده وسلم من الطعن، ومنهم من قصد ما علا إسناده، ومنهم من أحب تخريج ما طال متنه وظهر لسامعه حين يسمعه حسنه، إلى غير ذلك، وَسَمَّى كُلٌّ واحد منهم كتابه بـ «كتاب الأربعين». كذا في «الكشف».

قلت: وقال الإمام أحمد: هذا متنٌ مشهورٌ فيما بين الناس، وليس له إسناد صحيح؛ ذكره صاحب «المشكاة»(٢)، وقال الحافظ في «التلخيص»(٣) ص٢٦٩: حديث: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا كُتِبَ فَقِيهًا» رواه الحسن بن سفيان في «مسنده»، وفي «أربعينه» من حديث ابن عباس، وروي من رواية ثلاثة عشر من الصحابة، أخرجها ابن الجوزيِّ في «العلل المتناهية»، وبيَّن ضعفها كلَّها، وأفرد المنذري الكلام عليه في جزء

---

(١) متفق على ضعفه، أخرجه محمد بن أسلم الطوسي في «الأربعين» (٤٤) من حديث أنس، والرامهرمزي «المحدث الفاصل» (١٨) من حديث معاذ، وابن عساكر في «الأربعين» (٢) ص/ ٢٢، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٦٠) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٢٢) (١٧١) وجماعة كثيرة. قال الحافظ: جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة. «تلخيص الحبير» (٣/ ٩٣). وقال الحافظ الدارقطني في «علله» (٩٦١): يروى عن عطاء بن أبي رباح واختلف عنه، رواه محمد بن إبراهيم بن السائح عن عبد المجيد بن أبي رواد عن أبيه، عن عطاء عن ابن عباس عن معاذ بن جبل. ورواه حسين بن علوان عن ابن جريج، عن عطاء عن معاذ. وقال خالد بن إسماعيل، عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة. وكلها ضعاف ولا يثبت منها شيء. والله تعالى أعلم.

(٢) الخطيب التبريزي في «مشكاة المصابيح» (١/ ٨٦).

(٣) ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٣/ ٩٣).

مفرد، وقدْ لخصت القول فيه في المجلس السادس عشر من «الإملاء»، ثم جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريقٌ تَسْلَمُ من علة قادحة. انتهى كلام الحافظ.

وقال القاري في «المرقاة»: قال النوويُّ: طرقه كلُّها ضعيفة، وقال الحافظ ابن حجر: جمعت طرقه كلها في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة[١]، قال ابن حجر المكِّيُّ: ولذا قال النووي: واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه... وقد اتفق الحفاظ على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال[٢]. انتهى. وأنت خبير بأن قضية ما مهدوه في فن الحديث: أن الحكم عليه بالضعف، إنما هو بالنظر لكل طريق على حدته، وأما بالنظر إلى مجموع طرقه فَحَسَنٌ لغيره، فيرتقي عن درجة الضعف إلى درجة الحسن. انتهى ما في «المرقاة».

قلت: في «تخريج الهداية» للزيلعي[٣] ص ١٨٩ج١: وكم من حديثٍ كَثُرَتْ رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث الطير[٤]، وحديث الحاجم والمحجوم، وحديث: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ»[٥]، بل قد لا يزيد الحديثَ كثرةُ الطرقِ إلا ضعفًا. انتهى. وفي «تدريب الراوي»[٦]: إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه، ولم يختلَّ في ضبطه. وصار الحديث حسنًا بذلك. انتهى.

وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» في باب الألف أربعينات[٧] كثيرةً، وفي باب الشين شُرُوحَهَا[٨]، من شاء الوقوف عليها فليراجعه. قال في ذكر «الأربعين للنووي»[٩] ما لفظه:

---

(١) ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٩٣).
(٢) النووي في خطبة في «الأربعين» (ص/ ١).
(٣) الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٥٩).
(٤) ضعيف. أخرجه الترمذي، كتاب المناقب، حديث (٣٧٢١) وقال: غريب.
(٥) اعتنى النسائي في «خصائص علي» بذكر طرقه.
(٦) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٧٦).
(٧) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٢).
(٨) المصدر السابق (٢/ ١٠٣٦).
(٩) المصدر السابق (١/ ٥٩).

«أَرْبَعِين النوويِّ»، وهو: الإمام محدِّث الشام، محيي الدين يحيى بن شرف الدين النوويُّ الشافعي، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة... قال فيه: ومِنَ العلماءِ مَنْ جمع الأربعين في أصول الدين، وبعضهم في الفروع، وبعضهم في الجهاد، وبعضهم في الزهد، وبعضهم في الآداب، وبعضهم في الخطب، وكلُّها مقاصدُ صالحة، وقد رأيت جمع أربعين أهَمّ من هذا كلِّه، وهي أربعون حديثًا مشتملةٌ على جميع ذلك، وكل حديث منها قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعد الدين، وقد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه، وهو نصف الإسلام، أو ثلثه، ونحو ذلك، وألتزم فيه أن تكون صحيحةً معظمها من «صحيح البخاري» و«مسلم»، محذوفة الأسانيد، ثم أتبعها بباب في ضبطِ خَفِيِّ ألفاظها، أوله: «الحمد لله رب العالمين، قَيُّوم السموات والأَرَضِين...» إلخ، وقد اعتنى العلماء بشرحه وحفظه، فكثرت شروحه منها:

شرح الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، المعروف بابن رجب، البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهو شرح كبير، سماه: «جامع العلوم والحكم في شرح أربعين حديثًا من جوامع الكلم»، أوله[١]: «الحمد لله الذي أكمل لنا الدين...» إلخ، قال: وقد جمع العلماء جموعًا من كلمات النبي ﷺ الجامعة، كابن السُّنِّيِّ في «الإيجاز»، والقضاعي في «الشهاب»، وأملى الحافظ أبو عمرو بن الصلاح مجلسًا سماه: «الأحاديث الكلية» يقال: إن مدار الدين عليها، وما كان في معناها من الكلمات الوجيزة الجامعة، فاشتمل مجلسه هذا على تسعة وعشرين حديثًا، ثم إن النووي أخذ هذه الأحاديث، وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثًا، وسماه بـ «أربعين»، فاشتهرت ونفع الله ـ سبحانه وتعالى ـ بها ببركة نية جامعها. انتهى.

وشَرْحُ نجم الدين سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ الطُّوفِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، المتوفى سنة ٧١٠ عشر وسبعمائة، وتاج الدين عمر بن علي الفاكهي، والمتوفى سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، وجمال الدين يوسف بن الحسن بن محمود السرائي الأصل التبريزي، المتوفى سنة أربع وثمانمائة، والشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن فرج الأشبيلي المتوفى سنة تسع وتسعين وستمائة، وأبي حفص عمر البلبيسي الشافعي، فرغ منه في ربيع الآخر سنة إحدى

---

(١) ابن رجب في مقدمة كتابه «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤-٥).

وخمسين وثمانمائة، وسماه: «فيض المعين»، وبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الخجندي الحنفي المدني، المتوفى سنة إحدى وخمسين وثمانمائة.

والشِّهَاب أحمد بن محمد بن أبي بكر الشيرازي الكازروني، شرحه ممزوجًا، وسماه: «الهَادِي للمسترشدين»، أوله: «الحمد لله الذي صحَّح بصحاح حديث من لا ينطق...» إلخ، والشيخ زين الدين سريجا بن محمد الملطي، المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، وسماه: «نثر فرائد المربعين المنوية في نشر فوائد الأربعين النووية» أربعة أجزاء، والشيخ ولي الدين سماه: «الجواهر البهية»، والحافظ مسعود بن منصور الأمير بن سيف الدين عبد الله العلوي ـ أيضًا ـ شرحه ممزوجًا، وسماه: «الكافي»، أوله: «الحمد لله الذي نور بسبحَات أنواره....» إلخ، ومعين بن صفي شرحه بالقول شرحًا صغيرًا أوله: «الحمد لله والمنة، على أن أتم علينا النعمة...» إلخ، وشرح العلَّامة مصلح الدين محمد السعدي العبادي اللاري، المتوفى سنة تسع وسبعين وتسعمائة، وهو أفضل ما دونوا في بيانها، والحق أنه بالنسبة إليه سائر الشروح كالأبدان الخالية عن الأرواح، أوله: «أحسنُ حديثٍ ينطق به الناطقون بالحَقِّ المبين...» إلخ، ألفه للوزير علي باشا، وشرح الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، المتوفى سنة أربع وسبعين وتسعمائة، وهو ممزوج، اسمه: «فتح المبين»، أوله: «الحمد لله الذي وفق طائفة من علماء كل عصُر...» إلخ، وشرح نور الدين محمد بن عبد الله الأيجي المسمى بـ «سراج الطالبين ومنهاج العابدين» وهو شرح فارسي في مجلَّد، أوله: «الحمد لله بجميع محامده على جميع نعمه....» إلخ، وشرح ملا علي القاري المكي الهروي الحنفي، المتوفى سنة أربع وأربعين وألف، شرحًا لطيفًا جامعًا أنواع الفوائد، وأظنه أنه فاق الجميع، وشرح آخر ممزوج ـ أيضًا ـ أوله: «الحمد لله رافع أعلام الملة الزهراء....» إلخ، وتخريجه للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، خرَّجه بالأسانيد العالية، وممن شرحه الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقِّن الشافعي سنة أربع وثمانمائة. انتهى.

الفَصْلُ الْعِشْرُونَ: فِيْ ذِكْرِ الْكُتُبِ السِّتَّة المَعْرُوفَةِ بالصِّحَاحِ السِّتَّةِ

وفيه وصلان: **الأول**: في ذكرها إجمالًا، **والثاني**: في ذكرها، وذكر اسم تراجِمِ مصنفيها تفصيلًا.

الوصل الأول: اعلم: أن أهل العلم قد دوَّنوا في الحديث ـ على اختلاف أغراضهم ومقاصدهم ـ كتبًا كثيرة، بحيث لا يحصى عددها، لكن الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة ـ أعني: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه» ـ اشتهرتْ غاية الاشتهار، واختيرت للقراءة والإقراء، والسماع والإسماع، وذلك لما فيها من الفوائد ما ليس في غيرها، قال أبو جعفر بن الزبير: أول ما أرشد إليه: ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة، و«الموطأ» الذي تقدَّمها وضعًا ولم يتأخَّر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها شفوف، وللبخاريِّ لمن أراد التفقُّه مقاصدُ جليلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذيِّ في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سَلَكَ النَّسائيُّ أغمَضَ تلك المسالك وأجلَّها. انتهى.

قال الحافظ ابن حَجَر: وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة الفضل بن طاهر؛ حيث أدرجه معها في «أطرافه»، وكذا في «شروط الأئمة الستة»، ثم الحافظ عبد الغني في كتاب: «الإكمال في أسماء الرجال» الذي هذَّبه الحافظ الْمِزِّيُّ[1]، وقدموه على «الموطأ»؛ لكثرة زوائده على الخمسة، بخلاف «الموطأ»، وهو كما قاله ابن الأثير: كتاب مفيد قويُّ التبويب في الفقه، لكن فيه أحاديث ضعيفة جدًّا، بل منكرة، بل نقل عن الحافظ المزي أن الغالب فيما انفرد به الضعف؛ ولذا لم يضفه غير واحد إلى الخمسة، بل جعلوا السادس «الموطأ»، منهم: رَزِينٌ والمجْدُ بن الأثير، وقال الحافظ: وينبغي أن يجعل مسند الدارمي سادسًا للخمسة بدله، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادرُ الأحاديث المنكرة والشاذَّة، وإن كان فيه أحاديثُ مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى منه. انتهى.

---

(١) وسماه: «تهذيب الكمال» ثم هذبه الحافظ فسماه: «تهذيب التهذيب»، ثم قرب الحافظ رأيه في كل راوٍ فيه في كتاب مفيد سماه: «تقريب التهذيب».

وقال القاري في «المرقاة شرح المشكاة» (ج١ ص٢٣): إذا قالوا: الكتب الخمسة، أو الأصول الخمسة فهي: «البخاري»، «ومسلم»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«مجتبى النسائي». انتهى.

الوصل الثاني: في ذكر الكتب الستة، وذكر تراجم مصنِّفيها تفصيلًا.

أما «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»: فقال الإمام النوويُّ في مقدمة «شرح صحيح مسلم»[(١)] اتفق العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ على أن أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز «الصحيحان»: «البخاري»، و«مسلم»، وتلقتهما الأُمَّة بالقبول، وكتاب البخاري أصحُّهما صحيحًا، وأكثرهما فوائد، ومعارفَ ظاهرةً وغامضةً، وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاريِّ، ويعترفِ بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب «البخاري» هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحِذقِ والغَوْصِ على أسرار الحديث، وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ، شيخ الحاكم أبي عبد الله بن الْبَيِّعِ: كتابُ «مسلم» أصحُّ، ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول. انتهى.

وقال الحافظ ابن الصَّلاحِ في «علوم الحديث»[(٢)] أول من صنف في الصحيح: البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعْفِيُّ مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم، ومسلم ـ مع أنه أخذ عن البخاري، واستفاد منه ـ يشاركه في أكثر شيوخه، وكتاباهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله العزيز، وأما ما رُوِّينَاهُ عن الشافعيِّ ﷺ من أنه قال: «ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك»[(٣)]، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي «البخاريِّ» و«مسلم»، ثم إن كتاب «البخاري» أصحُّ الكتابين صحيحًا، وأكثرهما فوائد، وأما ما رويناهُ، عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه

---

(١) النووي في مقدمة شرحه لمسلم (١/ ١٤).

(٢) ابن الصلاح في «المقدمة» (ص/ ١٧).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٧٠)، وأبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٩٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٧٦).

قال: «مَا تَحْتَ أَدِيمِ السماء كتابٌ أصحُّ من كتاب مسلم بن الحجاج»، وقَوْلُ من فَضَّل من شيوخ المغرب كتابَ مسلم على كتاب البخاري: إن كان المرادُ به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودًا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به، وليس يلزم منه أن كتاب «مسلم» أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب «البخاري». وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصحُّ صحيحًا، فهذا مردود على من يقوله، انتهى.

تنبيه: قال الشيخ أبو محمَّد عبد الله بن أبي جَمْرَةَ: قَالَ لي مَنْ لَقِيتُ من العارفين، عمن لقيه من السادة المُقَرِّ لهم بالفضل: إنَّ «صحيح البخاري» ما قرئ في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب إلا نجت. قال: وكان مُجَابَ الدعوة، وقد دعا لِقَارِيهِ[(١)].

وقال الحافظ عماد الدين بن كَثِيرٍ: وكتابُ البخاريِّ «الصحيحُ» يستسقَى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام[(٢)].

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «أشعة اللمعات»: قرأ كثير من المشايخ والعلماء والثقات «صحيح البخاري» لحصول المرادات، وكفاية المهمات، وقضاء الحاجات، ودفع البليات، وكشف الكربات، وصحة الأمراض وشفاء المرضى، وعند المضائق والشدائد، فحصل مرادهم، وفازوا بمقاصدهم، ووجدوه كالترياق مُجَرَّبًا، وقد بلغ هذا المعنَى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة.

ونقل السيد جمال الدين المحدِّث عن أستاذه أصيل الدين أنه قال: قَرَأْتُ «صحيح البخاري» نحو عشرين ومائة مرَّة في الوقائع والمهمات، لنفسي وللناس الآخرين، فبأي نية قرأته حصل المقصود، وكفى المطلوب. انتهى مترجمًا بالعربية.

قلت: قد أجاز كثير من أهل العلم في هذا الزمان قراءة «صحيح البخاري»، وختمه لشفاء الأمراض، ودفع المصائب، وحصول المقاصد، فيجتمعون ويقرأ بعضهم الجزء الأول منه مثلًا، وبعضهم الجزء الثاني، وبعضهم الجزء الثالث... وهكذا، فيختمونه

---

(١) انظر «اليواقيت والدرر» للمناوي، و«تدريب الراوي» للسيوطي، و«الحطة» للقنوجي.

(٢) ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/ ٢٤)، وأورده القنوجي في «الحطة» (١/ ١٧٩).

باجتماعهم، ثم يدعون الله تعالى لشفاء مرضاهم، أو لدفع مصائبهم، أو لحصول مقاصدهم، واستدلوا على ذلك بأن قراءته بتمامه رقيةٌ لشفاء المرضى، ودفع المصائب، وحصول المقاصد، والرقية بما ليس فيه شرك ولا كلمة لا يفهم معناها جائزةٌ بالاتفاق.

فإن قيل: كيف علموا أن قراءته بتمامه رُقية، ولم يثبت كونه رقيةً لا بالكتاب ولا بالسنة ولا بالإجماع؟

يقال: كون شيء من الآيات القرآنية أو ذكر أو دعاء من الأذكار والأدعية المأثورة رقيةً لشيء من الأمراض، وجواز الاسترقاء به لا يتوقَّف على ثبوت كونه رقية من الكتاب والسنة، فقد روى البخاري[1] في «صحيحه» عن أبي سعيد قال: «انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ، فَأَبَوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوا بِكُلِّ شَيءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ...» الحديث، وفيه: «فَقَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّها رُقْيَةٌ؟»، قال الحافظ في الفتح[2]: وزاد سليمان بن قتة في روايته - بعد قوله: «وما يُدْرِيكَ أنها رقية؟» قُلْتُ: «أُلْقِيَ فِي رُوعِي»، والدارقطني[3] من هذا الوجه: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ شَيْءٌ أُلْقِيَ فِي رُوعِي» وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدِّم بمشروعية الرقى بالفاتحة، ولهذا قال له أصحابه لَمَّا رَجَعَ: «[أَ][4] كُنْتَ تُحْسِنُ رُقْيَةً»[5]، كما وقع في رواية معبد بن سيرين. انتهى.

أما الإمام البخاري: فهو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفِيُّ، أبو عبد الله البخاريُّ، جَبَلُ الحِفظِ، وإمام الدنيا في ثقة الحديث، من الحادية عشرة. قاله الحافظ في «التقريب»[6]، وقال في «تهذيب التهذيب»[7] روى عن عُبَيْد الله بن موسى، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعفان، وأبي عاصم النبيل، ومكي بن إبراهيم، وأبي

---

(١) البخاري، كتاب الإجارة، حديث (٢٢٧٦).

(٢) ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٤٥٧).

(٣) الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٤) (٢٤٦).

(٤) في الأصل: ما، والتصويب من المصدر السابق.

(٥) البخاري، كتاب فضائل القرآن، حديث (٥٠٠٧).

(٦) ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٥٧٢٧).

(٧) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤١) (٥٣).

المغيرة، وأبي مسهر، وأحمد بن خالد الوهبي، وخلق كثير سواهم، ممن سمع من التابعين، فمن بعدهم، إلى أن كتب عن أقرانه وعن تلامذته، روى عنه الترمذي في «الجامع» كثيرًا، ومسلمٌ في غير «الجامع»، وروى النسائي في الصيام عن محمد بن إسماعيل، عن حفص بن عمر بن الحارث، عن حَمَّادٍ حديثًا، هكذا وقع غير منسوب في عامة الروايات عنه، وفي أصل الصوري الذي كتبه عن ابن النَّحَّاس، عن حمزة، عن النسائي: «حَدَّثنا محمد بن إسماعيل، وهو أبو بكر الطبراني»، ووقع في رواية ابن السُّنِّيِّ وحده عن النسائي: «حدَّثنا محمد بن إسماعيل البخاريُّ»، وقد روى النسائي الكثير عن محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم، وهو: ابن عُلَيَّةَ، وهو يشارك البخاريَّ في كثير من شيوخه، وروى في كتاب «الكنى» عن عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف، عن البخاري عدَّةَ أحاديث، فهذه قرينة ظاهرة في أنه لم يلق البخاري، وروى عن البخاري - أيضًا - أبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم، وإبراهيم الْحَرْبِي، وابن أبي الدنيا، وخلْقٌ كثير، قال بكير بن نمير: سَمِعْتُ الحسن بن الحسين البَزَّار ببخارَى يقول: رَأَيْتُ محمد بن إسماعيل شيخًا نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير، ولد في شوال سنة ١٩٤، وتوفي يوم السبت لغرة شوال سنة ٢٥٦ عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا. انتهى.

وقال الذَّهَبِيُّ في «تذكرة الحفاظ»[١] وأول سماعه للحديث سَنَةَ خمس ومائتين، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، ونشأ يتيمًا، ورحل مع أمه وأخيه سنة عشرة ومائتين بعد أن سمع مرويَّات بلده من محمد بن سَلَّام، والمسنديِّ، ومحمد بن يوسف البيكَنْدِيِّ، وسمع ببلخ من مكي بن إبراهيم، وببغداد من عفان، وبمكة من المقري، وبالبصرة من أبي عاصم الأنصاري، وبالكوفة من عبيد الله بن موسى، وبالشام من أبي المغيرة، والفريابي، وبعسقلان من آدم، وبحمص من أبي اليمان، وبدمشق من أبي مسهر، شدا وصنَّف وحدَّث وما في وجهه شَعْرَة، وكان رأسًا في الذكاء، رأسًا في العلم، رأسًا في الورع والعبادة، حدث عنه الترمذي، ومحمد بن نصر المروزي الفقيه، وصالح بن محمد جَزَرَةُ[٢]، ومُطَيَّنٌ، وابن خُزَيْمَةَ، وأبو قريش محمد بن جمعة، وابن صاعد، وابن

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٥).

(٢) جَزَرَة؛ كذا قيده ابن ماكولا في «الإكمال» (٢/ ٤٦١).

أبي داود، وأبو عبد الله الفربري، وأبو حامد بن الشرقي، ومنصور بن محمد البزدوي، وأبو عبد الله المحاملي، وخلق كثير، وكان شيخًا نحيفًا، ليس بطويل ولا قصير، إلى السمرة، كان يقول: لما طعنت في ثمان عشرة سنة، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين، وأقاويلهم في أيام عبيد الله بن موسى، وحينئذ صنفت التاريخ عند قبر النبيِّ ﷺ في الليالي المُقْمِرَةِ. وعن البخاريِّ قال: كتبتُ عن أكثر من ألف رجل.

ومن مناقبه: قال وَرّاقه: محمَّد بن أبي حاتم: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان البخاري يختلف معنا إلى السماع، وهو غلام فلا يكتب، حتّى أتى على ذلك أيامًا، فكنا نقول له، فقال: إنكما قد أكثرتما عليَّ، فاعرضا عليَّ ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِمُ كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أني أختلِفُ هَدَرًا وأضيِّع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدَّمه أحد[1]، وقال محمد بن [حمدويه][2]: سمعت البخاريَّ يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائَتَيْ ألف حديث غير صحيح[3]، قال الذهبي[4]: قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخم، فيها العَجَبُ.

وقال القاضي ابن خَلِّكَانَ[5]: رحل في طلب الحديث إلى أكثر مُحَدِّثِي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومُدن العراق والحجاز والشام ومصر، وقدم بغداد، واجتمع إليه أهلها واعترفوا بفضله، وشهدوا بتفرده في علم الرواية والدراية.

وحكَى أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ في كتاب «جَذْوَةِ المقْتَبِس»[6]، والخطيب في «تاريخ بغداد»[7] أن البخاري لما قَدِمَ بغداد سمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٢/ ٦١).

(٢) في الأصل: حميرويه، والتصويب من كامل ابن عدي (١/ ١٣١)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/ ٦٤)، والخطيب البغدادي في «الاحتجاج بالشافعي» (ص/ ٣٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٥).

(٥) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ١٨٩).

(٦) الحميدي في «جذوة المقتبس» (ص/ ٥٠).

(٧) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠).

مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عَشَرَةَ أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المَجلِسَ أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلسَ جماعةٌ من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها من البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله، انتدب إليه واحدٌ من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحدًا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه، فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفتُ بعضُهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فَهِمَ، ومن كان منهم ضدَّ ذلك، يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلَّة الفهم، ثم انتدب رجُلٌ آخر من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن الآخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحدًا بعد واحدٍ، حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدُهُمْ على قوله: لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فَرَدَّ كُلَّ متنٍ إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل مع الآخرين كذلك، ورَدَّ متونَ الأحاديث كلَّها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل. انتهى.

قلت: ذكر الحافظ هذه الحكاية بسنده في مقدِّمة «الفتح»[1] ثم قال: هنا يُخْضَعُ للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما أَلْقَوْهُ عليه من مرة واحدة، وروينا عن أبي بكر الكلوذاني قال: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطِّلاعَةً، فيحفظ عامَّة طرق الأحاديث، وقد سبق ما حكاه حاشد بن إسماعيل في أيام طلبهم بالبصرة معه، وكونُهُ كان يحفظ ما سمع ولا يكتب، وقال أبو الأزهر: كان بسمرقند أربعمائة محدِّث، فَتَجَمَّعُوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام

---

(١) ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٨٦).

في إسناد العراق، وإسناد العراق في إسناد الشام، وإسناد الحرم في إسناد اليمن، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلَّقوا عليه بِسَقْطة.

وقال غنجار في «تاريخه»: سمعت أبا القاسم منصور بن إسحاق بن إبراهيم الأَسَدِيَّ يقول: سمعتُ أبا محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم يقول: سمعت يوسف بن موسى المروزي يقول: كنت بالبصرة في جامعها، إذ سمعت مناديًا: يَا أَهْلَ الْعِلْمِ، لَقَدْ قَدِمَ محمد بن إسماعيل البخاري، فقاموا إليه وكنت معهم، فرأينا رجلًا شابًّا ليس في لحيته بياض، فصلى خلف الأسطوانة، فلما فرغ أحدقوا به، وسألوه أن يعقِد لهم مجلسًا للإملاء، فأجابهم إلى ذلك، فقام المنادي ثانيًا في جامع البصرة فقال: يَا أَهْلَ العلم، لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاريُّ، فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء، فأجاب أن يجلس غدًا في موضع كذا، فلما كان الْغَدُ حضر المحدِّثون والحفَّاظ والفقهاء والنَّظَّارة، حتى اجتمع قريبٌ من كذا كذا ألف نَفْسٍ، فجلس أبو عبد الله للإملاء، فقال قبل أن يأخذ في الإملاء: يَا أَهْلِ البصرة، أنا شابٌ، وقد سألتموني أن أحدِّثكم، وسأحدِّثكم بأحاديثَ عن أهل بلدكم تستفيدونها ـ يعني: ليست عندكم ـ قال: فَتَعَجَّب الناس من قوله، فأخذ في الإملاء فقال: حدَّثنا عبد الله بن عثمان بن جَبَلَةَ بن أبي رواد العَتَكِيُّ ببَلَدِكُمْ، قال: حَدَّثنا أبي، عن شعبة، عن منصور وغيره، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك: أَنَّ أَعْرَابِيًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ: «الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ...»[1] الحديثَ، ثم قال: «هذا ليس عندكم عن منصور، إنما هو عندكم عن غير منصور، قال يوسف بن موسى: فأملى عليهم مجلسًا من هذا النسق، يقول في كل حديث: روى فلانٌ هذا الحديث عندكم كذا، فأما من رواية فلان ـ يعني: التي يسوقها ـ فليست عندكم. انتهى.

وقال القاضي بن خَلِّكَانَ[2]: وكانت ولادته يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة خَلَتْ من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وقال أبو يعلى الخليلي في «كتاب الإرشاد»[3]: إنَّ ولادته كانت لاثنتي عشرة خَلَتْ من الشهر المذكور، وتوفي ليلة السبت بعد صلاة

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث ابن مسعود (٦١٦٩)، وأبي موسى الأشعري (٦١٧٠).
(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٠).
(٣) الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٥٩).

العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، سنة ست وخمسين ومائتين بـ «خَرْتَنْكَ» ـ رحمه الله تعالى ـ.

وكان خالد بن أحمد بن خالد الذُّهلي أمير خراسان قد أخرجه من بُخَارَى إلى خَرْتَنْك، ثم حج خالد المذكور، فوصل إلى بغداد، فحبسه الموفق بن المتوكل أخو المعتمد الخليفة، فمات في حبسه.

وقد اختلف في اسم جدِّه، فقيل: إنه «يَزْدِبَهْ»، بفتح الياء المثناة من تحتها، وسكون الزاي، وكسر الذال المعجمة، وبعدها باء موحدة، ثم هاء ساكنة، وقال أبو نصر بن ماكولا[١]، في كتاب «الإكمال»: وهو «برْدِزْبه»، [براء ودال][٢] وزاي وباء معجمة بواحدة، وقال غيره: كان هذا الجد مجوسيًا مات على دينه، وأول من أسلم منهم المغيرة، ووجدته في موضع آخر عوض «يزذبه» «الأحنف»، ولعل «يزذبه» كان أحنف الرِّجْل، البُخَاريُّ، بضم الباء الموحَّدة، وفتح الخاء المعجمة، وبعد الألف راء، هذه النسبة إلى بُخَارَى، وهي أعظم مدن ما وراء النهر[٣]، بينها وبين سَمَرْقَنْدَ مسافة ثمانية أيام، وَخَرْتَنْكُ بفتح الخاء المعجمة، وسكون الراء، وفتح التاء المثناة من فوقها، وسكون النون، وبعدها كاف، وهي قرية من قرى سمرقند، ونسبة البخاري إلى سعيد بن جعفر الجُعْفِيِّ والي خراسان، وكان له عليهم الولاء، فنسبوا إليه. انتهى.

وأما الإمام مُسْلِمٌ: فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صاحب «الصحيح»، أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدِّثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوريّ، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيَّ وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة، فروى عنه أهلُها، وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين، وروى عنه الترمذي، وكان من الثقات، وقال محمد المَاسَرْجِسِيُّ: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[٤]، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم

---

(١) ابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٢٥٩).

(٢) في الأصل: بدال؛ والتصويب من إكمال ابن ماكولا (١/ ٢٥٩).

(٣) انظر «تاريخ بخارى» لأبي بكر محمد بن جعفر النرشخي المتوفى سنة (٣٤٨هـ).

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٣/ ١٠١)، وابن عساكر في «تاريخه» أيضًا (٥٨/ ٩٢)، وابن نقطة في «التقييد» (ص٤٤٧).

السماء أصحُّ من كتاب مسلم في علم الحديث[١] وقال الخطيب البغدادي[٢]: كان مسلم يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه. وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ: لما استوطن البخاريُّ نيسابور، أكثر مسلم من الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيىٰ والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونَادَى عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه، حتى هُجِرَ، وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلَّف عن زيارته، فَأُنْهِي إلى محمد بن يحيى أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديمًا وحديثًا، وأنه عوتب على ذلك بالحجاز والعراق، ولم يرجع عنه، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ، فلا يَحِلُّ لَهُ أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كُلَّ ما كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلف عنه وعن زيارته. قاله القاضي ابن خَلِّكَانَ[٣].

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[٤] رَوَى عن القَعْنَبِيِّ، وأحمد بن يونس، وإسماعيل بن أبي أويس، وداود بن عمرو الضبي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، والهيثم بن خارجة، وسعيد بن منصور، وشيبان بن فروخ، وخلقٍ كثير، وَرَوَى عنه الترمذيُّ حديثًا واحدًا عن يحيى بن يحيى، عن أبي معاوية، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، وعن أبي هريرة حديثَ: «أَحْصُوا هِلالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ»[٥]، ما له في «جامع الترمذي» غيره، وأبو الفضل أحمد بن سلمة، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عمرو الخفاف، وحسين بن محمد القباني، وأبو عمرو المستملي، وصالح بن محمد الحافظ، وآخرون.

قال أبو عمرو المسْتَمْلِي: أملى علينا إسحاق بن منصور، سنة إحدى وخمسين،

---

(١) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠١).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ١٠٣)..

(٣) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٥/ ١٩٥).

(٤) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١١٣).

(٥) الترمذي، كتاب الصوم، حديث (٦٨٧).

ومسلمٌ ينتحبُ عليه، وأنا أستملي، فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم، فقال: لن نعدم الخَيْرَ ما أبقاك الله للمسلمين، وقال الحاكم: سمعتُ أبا الفضل محمد بن إبراهيم، سمعت أحمد بن سلمة يقول: عُقِدَ لمسلمٍ مجلسُ المذاكرة، فذكر له حديثٌ فلم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وقدِّمت له سلة فيها تمر، فكان يطلب الحديث، ويأخذه تمرة تمرة، فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث.

زاد غيره: فكان ذلك سبب موته، وقال: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرطٌ لم يحصل لأحد مثله، بحيث إن بعض الناس كان يفضِّله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خَلْقٌ من النيسابوريين، فلم يبلغوا شأوه، وحفظتُ منهم أكثر من عشرين إمامًا ممن صنَّف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطِي الوهَّاب.

وله من التصنيف ـ غير «الجامع» ـ «كتاب الانتفاع بجلود السباع»، و«الطبقات» مختصر، و«الكنى» كذلك، و«مسند حديث مالك»، وذكره الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجنائز استطرادًا، وقيل: إنه صنف مسندًا كبيرًا على الصحابة لم ينته، قال الحاكم: كان تامَّ القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه، قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهَّاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس، وأوعية العلم، ما علمته إلا خَيِّرًا، وكان بَزَّازًا، وكان أبوه الحجاج من المشيخة، وقال ابن الأخرم: إنما خَرَّجَتْ مدينتنا هذه من رجال الحديث ثَلاثةً: محمد بن يحيى، وإبراهيمَ بْنَ أَبِي طالب، ومسلمًا. وقال ابن عُقْدَةَ: قَلَّما يقع الغلط لمسلم في الرجال؛ لأنه كتب الحديث على وجهه، وقال أبو بكر الجارودي: حدّثنا مسلم بن الحجاج، وكان من أوعية العلم، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل القدر من الأئمة، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وكان ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث، وسئل أبي عنه فقال: صدوق، وقال بندار: الحفاظ أربعة: أبو زُرْعة، ومحمد بن إسماعيل، والدَّارميُّ، ومسلم. انتهى.

وقال ابن خَلِّكَانَ[1]: وتوفي مسلِمٌ عشية يوم الأحد، ودفن بنصر آباد ظاهر نيسابور،

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٥/ ١٩٥).

يوم الإثنين، لخمس - وقيل لست - بقين من شهر رجب الفَرْدِ سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، وعمره خمس وخمسون سنة، هكذا وجدته في بعض الكتب، ولم أرَ أَحدًا من الحفاظ ضبط مولده، ولا تقدير عمره، وأجمعوا على أنه ولد بعد المائتين، وكان شيخنا تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده، وغالب ظني أنه قال: سنة اثنتين ومائتين، ثم كشفت ما قاله ابن الصلاح، فإذا هو في سنة ست ومائتين، نقل ذلك من كتاب «علماء الأمصار» تصنيف الحاكم أبي عبد الله بن البيع النيسابوري الحافظ، ووقفت على الكتاب الذي نقل منه، وملكت النسخة التي نقل منها أيضًا، وكانت ملكه، وبيعت في تركته، ووصلت إِلَيَّ وملكتها، وصورة ما قاله بأن مسلم بن الحجاج توفي بنيسابور لخمس بَقِيْنَ من شهر رجب الفَرْدِ سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين، فتكون ولادته في سنة ست ومائتين. انتهى.

وأما «جامع الترمذي»، فسيأتي ذكره مع ترجمة الإمام الترمذي في الباب الثاني.

وأما «سنن أبي داود» فقال هو[1]: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت ما ضمنته، وجمعت في كتابي هذا أربعةَ آلاف حديث وثمانمائة حديث من الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، ويكفي الإنسانَ لِدِينِهِ من ذلك أربعةُ أحاديث:

أحدها: «إنما الأعمال بالنيات»[2].

والثاني: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[3].

والثالث: «لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه»[4].

الرابع: «الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك مشتبهات...»[5] الحديث.

كذا في «مفاتيح الدجَى وشرح مصابيح الهدى».

---

(١) كما نقله الخطيب البغدادي بإسناده في «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، حديث (١)، وأبو داود، كتاب الطلاق، حديث (٢٢٠١).

(٣) مالك، حديث (١٦٧٢)، وأحمد (١٧٣٩)، وهو حديث صحيح.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ ولعله أشار إلى الحديث الصحيح «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». المخرج في صحيح البخاري، كتاب الإيمان، حديث (١٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، حديث (٤٥).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، حديث (٥٢)، ومسلم، كتاب المساقاة، حديث (١٥٩٩)، وأبو داود، كتاب البيوع، حديث (٣٣٢٩).

قال الشاه عبد العزيز الدهلوي: ومعنى الكفاية: أنه بعد معرفة القواعد الكلية للشريعة ومشهوراتها لا تبقى حاجة إلى مجتهد ومرشد في جزئيات الوقائع؛ لأن الحديث الأوَّل يكفي لتصحيح العبادات. والثاني لمحافظة أوقات العمر العزيز. والثالث لمراعاة حقوق الجيران والأقارب وأهل التعارف والمعاملة. والرابع لدفع الشك والتردُّد الذي يحصل باختلاف العلماء أو اختلاف الأدلَّة.

فهذه الأحاديث الأربعة عند الرجل العاقل كالشيخ والأستاذ. انتهى.

قال ابن السبكي في «طبقاته»[(١)] وهي من دواوين الإسلام، والفقهاءُ لا يتحاشَوْنَ من إطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى «سنن الترمذي». انتهى. وروى الحافظ أبو طاهر السلَفِيُّ بسنده إلى حسن بنِ محمد بن إبراهيم، أنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فِي المَنَامِ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَمْسِكَ بِالسُّنَنِ فَلْيَقْرَأْ سنن أبي داود»[(٢)]، وروي عن يحيى بن زكريا بن يحيى الساجي، أنه قال: أصل الإسلام كتاب الله سبحانه وتعالى، وعماده «سنن أبي داود»[(٣)]، وقال ابن الأعرابي: إن حصل لأحد عِلْمُ كتاب الله و«سنن أبي داود» يكفيه ذلك في مقدِّمات الدين، ولهذا مَثَّلوا في كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد في علم الحديث بسنن أبي داود، وهو لَمَّا جمع كتاب «السنن» ـ قديمًا ـ عرَضَه على الإمام أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه[(٤)].

وقال الحافظ أبو بكر الخطيبُ[(٥)]: كتاب «السنن لأبي داود» كتابٌ شريفٌ، لم يصنَّف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس، وطبقات الفقهاء، على اختلاف مذاهبهم، وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض، فكان تصنيفُ علماءِ الحديث قبل أبي داود الجوامِعَ والمسانيدَ ونحوَها، فتجمع

---

(١) ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٥/ ١٨٨).

(٢) النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٥١١)، والقنوجي في «الحطة» (ص/ ٢١٢).

(٣) الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ٣٦٠)، والقنوجي في «الحطة» (ص/ ٢١٢).

(٤) القنوجي في «الحطة» (ص/ ٢١٢).

(٥) هذا وهم من المؤلف تبع فيه القنوجي في النقل؛ والصواب أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، وكلامه هذا في مقدمة كتابه «معالم السنن» (١/ ٦-٧) مختصرًا. ومنه نقله النووي في «تهذيب الأسماء» (٢/ ٥١٠)، وطاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ٣٧١).

تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارًا وقصصًا ومواعظَ وآدَابًا فأما السنن المحضة، فلم يقصد أحدٌ جمعها واستيفاءها على حسب ما اتفق لأبي داود، لذلك حَلَّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر مَحَلَّ العجب، فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرحل.

قال ابن الأعرابيّ: لو أن رجلًا لم يكن عنده من العلْمِ إلا المصحَفُ، ثم كتابُ أبي داود، لم يحتَجْ معهما إلى شيء من العلم، قال الخَطَّابي[(١)]: وهذا كما قال لا شك فيه، فقد جمع في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لم يعلم متقدِّمًا سبقه إليه ولا متأخِّرًا لحقه فيه. [انتهى].

قال النوويُّ في القطعة التي كتبها من «شرح سنن أبي داود»: ينبغي للمتشاغل بالفقه وغيره الاعتبارُ بـ «سنن أبي داود» بمعرفته التَّامَّة، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتجُّ بها فيه، مع سهولة تناوله وتلخيصِ أحاديثِهِ وبراعَةِ مصنِّفه واعتنائِهِ بتهذيبه.

وقال إبراهيم الحَرْبِيُّ: لما صنَّف أبو داود كتاب السنن أُلِينَ لأبي داود الحَدِيثُ، كما أُلِينَ لداود الحديد[(٢)] . وحكى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه الحافظ أن شرط أبي داود والنسائي أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صحَّ الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال. وقال الخطَّابي: كتاب أبي داود جامعٌ لنوعَي الصحيح والحَسَن، وأما السقيم فعلى طبقاتٍ، شَرُّها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول، وكتاب أبي داود خلا منها، برئ من جملة وجهها، ويحكى عنه أنه قال: ما ذكرْتُ في كتابي حديثًا أجمَعَ الناسُ على تركه.

وقال الحافظ أبو جعفر بن الزبير في «برنامجه»: رَوَى هذا الكتاب عن أبي داود ـ ممن اتصلَتْ أسانيدنا به ـ أربعةُ رجال:

أبو بكر بن محمد بن بكر بن عبد الرَّزَّاق التَّمَّار البصريُّ المعروف بـ «ابن دَاسَة» بفتح السين وتخفيفها، نص عليه القاضي أبو محمد بن حوطة الله، وألفيته في أصل القاضي

---

(١) في «معالم السنن» (١/ ٨).

(٢) أخرجه الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٩٦)، وابن نقطة في «التقييد» (ص/ ٢٨٢).

أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي، من كتاب «الغنية» مشدَّدًا، وكذا وجدته في بعض ما قيدته عن شيخنا أبي الحسن الغافقي شكلًا من غير تنصيص.

وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بـ «ابن الأعرابي».

وأبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري.

وأبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرَّملي، ورَّاق أبي داود، ولم يتشعَّب طرقه كما اتفق في «الصحيحين»، إلا أن رواية ابن الأعرابي يسقط منها كتاب الفتن والملاحم والحروف والخاتم، ونحو النصف من كتاب اللباس، وفَاتَهُ أيضًا من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراقٌ كثيرة، ورواية ابن دَاسَّةَ أكملُ الروايات، ورواية الرَّمْلِي تقاربها، ورواية اللؤلؤي من أصح الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات.

وقال الشاه عبد العزيز الدهلويُّ[1]: رواية اللؤلؤي مشهورةٌ في المشرق، ورواية ابن داسة مروجة في المغرب، وأحدهِما يقارب الآخر، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم ، دون الزيادة والنقصان، بخلاف رواية ابن الأعرابي فإن نقصانها بَيِّنٌ بالنسبة إلى هاتين النسختين. انتهى.

ولـ «سنن أبي داود» شروحٌ عديدة:

فمنها: «معالم السنن»: للإمام الخَطَّابي، ولخَّصه الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي، المتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة، وسمَّاه: «عُجَالَةَ العَالِم من كتاب المعالم».

ومنها: «شرح الإمام النووي»، لكنه لم يتم.

ومنها: «شرح الحافظ ابن القَيِّم»، ذكر فيه: أن الحافظ زكي الدين المنذري، قد أحسن في اختصاره، فهذبته نحو ما هذب هو به الأصل، وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها؛ إذ لم يكملها، وتصحيح أحاديثه والكلام على متون مشكلة لم يفتح معضلها، وبسط الكلام على مواضع لعلَّ الناظر لا يجدها في كتاب سواه .

ومنها: «شرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقّن»، شرح زوائده على الصحيحين في مجلدين.

---

(١) انظر «الحطة» للقنوجي (ص/٢١٦).

ومنها: «شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرَّمْلِيّ» المقدسيّ الشافعيّ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة.

ومنها «شرح الشيخ قُطب الدين» أبي بكر بن أحمد اليمني الشافعي، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة، في أربع مجلدات كبار.

ومنها: «شرح الإمام ولي الدين أبي زُرعَة»، أحمد ابن الحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي، المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة، وهو شرح مبسوط، لم يؤلف مثله، كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات، وكتب مجلدًا فيه الصيام والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلدًا.

ومنها: «شرح الحافظ علاء الدين مُغَلْطَاي» بن قليجٍ، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، ولم يكمله.

ومنها: «شرح الشيخ شهاب الدين» أبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي، من أصحاب المزي، المتوفى بالقدس سنة خمس وستين وسبعمائة، وسماه: «انتحاء السَّنن، واقتفاء السُّنَن» أوله: «الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى...» إلخ.

ومنها: «شرح الحافظ شهاب بن رسلان»، وهو شرح حافل، ينقل فيه عن شيخه الحافظ ابن حجر، حكى صاحب «غاية المقصود» عن الشيخ العلامة حسين بن محسن الأنصاري اليماني، أنه رأى «شرح ابن رسلان» في بعض بلاد العرب، وأنه في ثمان مجلدات كبار.

ومنها: «شرح العيني»، صاحب «عمدة القاري»، شرح قطعة من السنن.

ومنها شرح الحافظ السيوطي، وسماه: «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»

ومنها: «شرح أبي الحسن السندي» ابن عبد الهادي المدني، المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف وهو شرح لطيف بالقول سماه: «فتح الودود على سنن أبي داود»

وأما أبو داود[1]: فهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شَدَّاد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، الإمام الحافظ العَلَم، أحد حفاظ الحديث وعِلَلِهِ، وفي

(١) انظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ٤٠٤)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٢/ ١٨٩).

الدرجة العليا من النسك والصلاح وعلم الفقه، والورع والإتقان، أحد من رحل وطاف البلاد، وجمع وصنف، وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز ومصر، ولد سنة اثنتين ومائتين، وقدم بغداد مرارًا، ثم نزل إلى البصرة، وسكنها، وأخذ الحديث عن: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقتيبة بن سعيد، وعثمان بن أبي شيبة، وعبد الله بن مَسْلَمَةَ، ومسدَّد بن مسرهد، وموسى بن إسماعيل، والحسن بن عمرو السدوسي، وعمرو بن مرزوق، وعبد الله بن محمد النفيلي، ومحمد بن بشار، وزهير بن حرب، وعبيد الله بن عمر بن ميسرة، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن العلاء، وغير هؤلاء من أئمة الحديث، ممن لا يحصَى كثرةً، قال المنذريُّ: قال أحمد بن محمد بن ياسر الهرويُّ: سليمان بن الأشعث السجزيُّ كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمِهِ وعلله وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث. وقال أحمد بن محمد بن الليث: جاء سَهْلُ بن عبد الله التُّسْتَرِيُّ إلى أبي داود السجستاني فقيل: يا أبا داود، هذا سهل بن عبد الله، جاءك زائرًا، قال: فرحب به وأجلسه، فقال له سهل: يا أبا داود، لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول: قد قَضَيْتُهَا مع الإمكان، قال: قد قضيتها مع الإمكان، قال: أَخْرِجْ إِلَيّ لسانك الذي حدَّثتَ به أحاديث رسول الله ﷺ، حتى أقبله، قال: فأخرج إليه لسانه فقبله[١]. انتهى. كذا في مقدمة «غاية المقصود حل سنن أبي داود» وقال الحافظ الذهبي في «التذكرة»[٢] في ترجمته: حَدَّث عنه الترمذيُّ، والنسائيُّ، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانة، وأبو بشر الدولابي، وعلي بن الحسن بن العبد، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك، وأبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي وأبو بكر بن داسة، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، وأبو عمرو أحمد بن علي.

فهؤلاء السبعة روَوْا عنه سننه، وحدّث أيضًا عنه محمد بن يحيى الصُّوليُّ، وأبو بكر النَّجَّاد، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المنقري، وغيرهم، وكتب عنه شيخه أحمد بن حنبل

---

(١) أخرجه ابن نقطة بسنده في «التقييد» (ص/ ٢٨٢). انظر «تهذيب الكمال» للمزي (٢/ ١٩٠)، و«السير» للذهبي (١٣/ ٢١٣).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢).

حديثَ العتيرة، وأراه كتابه فاستحسنه، وقال محمد بن إسحاق الصاغاني: لينَ لأبي داود الحديث، كما لين لداود الحديد، وكذلك إبراهيم الحربي. انتهى ما في «التذكرة».

وقال في مقدمة «غاية المقصود»: قال أبو سليمان: وحدثني عبد الله بن محمد السبكي، قال: حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود، قال: كنت معه ببغداد، فصلينا المغرب، إذ قرع الباب، ففتحته، فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموَّفق يستأذن، فدخلْتُ إلى أبي داود، فأخبرته بمكانه، فأذن له، فدخل وقعد ثم أقبل عليه أبو داود، وقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟! قال: خِلالٌ ثلاث، قال: وما هي؟ قال: تنتقلُ إلى البصرة، فتتخذها وطنًا لترحَلَ إليك طلبة العلم من أقطار الأرض، قال: هذه واحدة، هات الثانية، قال: تروي لأولادي كتاب «السنن»، قال: نعم، هات الثالثة، قال: تفرد لهم للرواية، فإن أولاد الخلفاء لا يَقْعُدُونَ مع العامَّة، فقال: أما هذه، فلا سبيل إليها، فإن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء، قال ابن جابر: فكانوا يحضرون بعد ذلك، ويقعدون، ويضرب بينهم وبين الناس ستر، فيسمعون مع العامَّة(١). انتهى.

وفي «الإكمال»: قال أبو بكر الخَلَّال: أبو داود هو الإمام المقدَّم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحدٌ في زمانه(٢). انتهى.

وقال ابن حبان: أبو داود أحدُ أئمة الدنيا، فقهًا وعلمًا وحفظًا، ونسكًا وورعًا وإتقانًا(٣). انتهى.

وقال الحافظ موسى بن هَارونَ: خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، والآخرة للجنة، وما رأيت أفضل منه(٤)، توفي في البصرة يوم الجمعة منتصف شوال، سنة خمس وسبعين ومائتين، ودفن بها، وسِجستَانِيّ، بكسر السين المهملة والجيم، وسكون السين الثانية: منسوب إلى سِجِسْتَانَ، الإقليم المعروف بين خراسان وكَرْمَان، وقيل: هو منسوب إلى

---

(١) الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٧-٨).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي بسنده في «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٧) ومن طريقه ابن نقطة في «التقييد» (ص/ ٢٨٠).

(٣) ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٨٢) (١٣٤٥٨).

(٤) أخرجه ابن عساكر بسنده في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٩٦).

سجستان أو سِجِسْتَانَةَ، قرية بالبصرة، والأول أكثر وأشهر، ويقال في النسبة إلى سجستان: سجزي أيضًا، وقد نسب إليها أبو داود وغيره كذلك، وهو عجيب التغيير في النسب. قاله المنذريُّ وابن خَلِّكَان، وأخذ الحديث عنه ابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود، وكان من أكابر الحفاظ ببغداد عالمًا متفقًا، عليه إمامٌ ابْنُ إمامٍ، وشارك أباه في شيوخه بمصر والشام، وسمع ببغداد وخراسان وأصبهان وشيراز، وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة[١].

واحتجَّ به ممن صنَّف الصحيح أبو علي الحافظُ النيسابوريُّ، وابن حمزة الأصبهاني، وأخذ عنه الحافظ أبو عبد الرحمن النَّسائي صاحب «السنن» المشهورة، وعبد الرحمن النيسابوري، وأحمد بن محمد الخَلَّال، وأبو عيسى الترمذيُّ، وروى عنه السنن ابن داسة، واللؤلؤي، وابن الأعرابي، وأبو عيسى الرملي، وروى عنه أحمد بن حنبل فَرْدَ حديثٍ، وكان أبو داود يفتخر بذلك، وأبو الحسن علي بن عبد، وروى عنه خلق سواهم، وعرض كتابه «السنن» على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه، وأنشد الإمام الحافظ أبو طاهر السِّلَفِيُّ في حقه: [من الكامل]

لَانَ الْـحَـدِيـثُ وَعِـلْـمُـهُ بِـكَـمَـالِـهِ ... لإمـــام أَهْـــلِـــيـــهِ أَبِـــي دَاوُدِ

مِـثْـلَ الَّـذِي لَانَ الـحَـدِيـدُ وَسَـبْـكُـهُ ... لِـــنَـــبِـــيِّ أَهـــلِ زَمَـــانِـــهِ دَاوُدِ

وأما سُنَنُ النَّسَائِيِّ المسمى بـ «المجْتَبَى» أو «المُجْتَنَى» فقال السيد جمالُ الدين: صنف في أول الأمر كتابًا يقال له: «السنن الكبير» للنسائي، وهو كتاب جليل، لم يكتب مثله في جمع طرق الحديث، وبيان مخرجه، وبعده اختصره وسماه بـ «المجتنى»[٢] بالنون، وسبب اختصاره أن أحدًا من أمراء زمانه سأله أن جميع أحاديث كتابك صحيحٌ؟ فقال في جوابه: لا، فأمره الأمير بتجريد الصحاح، وكتابة صحيح مجرَّد، فانتخب منه «المجتنى»، وكل حديث تكلم في إسناده أسقطه منه، فإذا أطلق المحدثون بقولهم: «رواه النسائي» فمرادهم: هذا المختصر المسمَّى بـ «المجتنى» لا الكتاب الكبير. كذا في «المرقاة».

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٥).

(٢) لم يختصره -بعد التحقيق- وإنما هو من عمل تلميذه ابن السني، والله أعلم.

وقال ابن الأثير: وسأله بعض الأمراء عن كتابه: «السنن الكبرى» أكلُّه صحيحٌ؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجردًا، فصنع «المجتبى من السنن»[١] ولخص منها، «الصغيرة» وترك كلَّ حديث أورده في «الكبيرة» مما تكلَّم في إسناده بالتعليل؛ رواه ابن عساكر، وسمَّاه: «المجتنى» بالنون أو الباء الموحدة، والمعنى قريب، والأشهر هو الأخير، وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائي رَوَى حديثًا، فإنما يريدون: «المجتبى» لا «السنن الكبرى»، وهي: إحدى الكتب الستة، قال الحافظ أبو علي: للنسائي شرط في الرجال أشدُّ من شرط مسلم، وكذلك الحاكم والخطيب كانا يقولان: إنه صحيح، وإن له شرطًا في الرجال أشدُّ من شرط مسلم، لكن قولهم غير مسلَّم.

قال البقاعيُّ في «شرح الألفية» عن ابن كثير: إن في النسائيِّ رجالًا مجهولين[٢] إما عينًا، أو حالًا، وفيهم المجروحُ، وفيه أحاديثُ ضعيفةٌ ومعلَّلة ومنكرة.

وقال الشوكاني[٣]: وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل، منها: «السنن»، وهي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثًا ضعيفًا، قال الذهبي والتاج السبكي: إن النسائي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح.

وذكر في «كشف الظنون»[٤] من شروحه: شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقّن الشافعي زوائده على الأربعة ـ أعني: «الصحيحين»، و«أبي داود» و«الترمذي» ـ في مجلد، وتوفي سنة أربع وثمانمائة، وعلى «السنن» تعليقة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، وللشيخ أبي الحسن السندي ـ أيضًا ـ تعليقة بالقول، لكنها أبسط من تعليقة السيوطي بالقول [انتهى][٥].

وأما النَّسائي ـ مصنِّف هذا الكتاب ـ فهو: أحمد بن شُعَيْب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرَّحمن النَّسائِيُّ، القاضي الحافظ، سمع من خلائق لا يحصون،

---

(١) قال الذهبي في «السير» (١٤/ ١٣١) في ردِّ عليه: هذا لم يصح بل «المجتبى» اختيار ابن السني.

(٢) كأنه يريد شيوخه، وفيه نظر؛ قال الذهبي: النسائي نظيف الشيوخ. وقال الحافظ في بعض مشايخه: معروف يكفيه رواية النسائي عنه. «المغني» للذهبي (١/ ٦١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٠- عطا).

(٣) الشوكاني في «نيل الأوطار» (١/ ١٥).

(٤) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٦).

(٥) ليست في الأصل، وأثبتها تمييزًا عن غيرها.

وروى القراءة عن: أحمد بن نصر النيسابوري، وأبي شعيب السوسي، وعنه ابنه عبد الكريم، وأبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن السني، وأبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي، والحسن بن رشيق العسكري، وأبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني الحافظ، وأبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حبويه، ومحمد بن معاوية بن الأحمر، ومحمد بن قاسم الأندلسي، وعلي بن أبي جعفر الطحاوي، وأبو بكر أحمد بن محمد المهندس، هؤلاء رواة كتاب السنن عنه، وأبو بشر الدولابي، وهو من أقرانه، وأبو عوانة في «صحيحه»، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو بكر بن الحداد الفقيه، وأبو جعفر العقيلي، وأبو علي بن هارون، وأبو علي النيسابوري الحافظ، وأُمَمٌ لا يحصَوْنَ.

قال ابن عدي: سمعت منصورًا الفقيه، وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمن إمام من أئمة المسلمين[1]، وقال محمد بن سعد الباروديُّ: ذكرت النسائي لِقَاسِم المطرِّزِ فقال: هو إمام، أو: يستحقُّ أن يكون إمامًا، وقال أبو علي النيسابوري: سألت النسائي ـ وكان من أئمة المسلمين ـ: ما تقول فِيَّ؟ ـ فيه ـ وقال في موضع آخر: أنا النسائي الإمامُ في الحديثُ بلا مدافعة، وقال في موضع آخر: رأيت من أئمة الحديث أربعةَ في وطني وأسفاري: اثنان بنيسابور: محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب، والنسائي بمصر، وعبدان بالأهواز، وقال مأمون المصري: خرجنا إلى طرسوس، فاجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد، ومرتع، وأبو الآذان، وكيلجة، وغيرهم، فكتبوا كلهم بانتخاب النسائي، وقال أبو الحسين بن المظفر: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن النسائي بالتقدُّم والإمامة، ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحج والجهاد، وإقامته السنن المأثورة، واحترازه في مجالس السلطان، وأنَّ ذلك لم يزل دأبه إلى أن استشهد.

وقال الحاكم: سمعتُ علي بن عمر الحافظ غير مرة يقول: أبو عبد الرحمن مقدَّم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره[2]، وقال ـ مرة ـ : سمعت علي بن عمر

---

(١) أخرجه ابن نقطة في «التقييد» (ص/ ١٤٠). انظر «تهذيب الكمال» للمزي (١/ ٣٣٣)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ١٢٣).

(٢) الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٨٣)، ومن طريقه ابن أبي جرادة في «بغية الطلب» (٢/ ٧٨٤)، وابن نقطة في «التقييد» (ص/ ١٤٠).

يقول: النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم وأعلم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه وهو عليل، وتوفي مقتولًا شهيدًا(١)، وقال الدارقطني ـ أيضًا ـ: سمعت أبا طالب الحافظ يقول: من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن؟ كان عنده حديث ابن لَهِيعَةَ ترجمة ترجمة، فما حدث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة(٢)، وقال الدارقطني: كان أبو بكر بن الحداد الفقيه كثير الحديث، ولم يحدث عن أحد غير أبي عبد الرحمن النسائي فقط، وقال: رضيتُ به حجة بيني وبين الله تعالى، وقال أبو بكر المأموني: سألته عن تصنيفه كتاب «الخصائص»، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن عليٍّ كثيرٌ، وصنف كتاب «الخصائص» رجاء أن يهديهم الله، ثم صنف بعد ذلك كتاب «فضائل الصحابة» وقرأها على الناس، وقيل له ـ وأنا حاضر ـ: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أخرج؟: «اللهم، لا تشبع بطنه»(٣)، وسكت وسكت السائل، وقال النسائي: يشبه أن يكون مولدي في سنة ٢١٥؛ لأن رحلتي الأولى إلى قتيبة كانت في سنة ٢٣٠، أقمت عنده سنة وشهرين، وقال ابن يونس: قدم مصر قديمًا، وكتب بها، وكتب عنه، وكان إمامًا في الحديث ثقة ثَبْتًا حافظًا، وكان خروجه من مصر، في ذي القعدة سنة ٣٠٢، وتوفي بفلسطين، يوم الإثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ٣٠٣، قال الحافظ: قال الذهبي في «مختصره»(٤) عاش ثمانيًا وثمانين سنة(٥)، وكأن بناه على ما تقدَّم من مولده، فهو تقريب. كذا في «تهذيب التهذيب»(٦).

---

(١) انظر «العبر» للذهبي (٢/ ١٣٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٢/ ٢٤٠)، و«تهذيب الكمال» للمزي (١/ ٣٣٨).

(٢) انظر «السير» للذهبي (١٤/ ١٣١)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي، و«تهذيب الكمال» للمزي (١/ ٣٣٥).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة، حديث (٢٦٠٤)؛ قلت: قد قال النبي ﷺ لبعض نسائه «عقرى حلقى»، و«تربت يمينك»، وقال في حديث أنس ليتيمة: «لا كبر سنك» فهل أراد وقوع ذلك؟! الجواب: لا: وأحسن ما وجدته ما ذكره بعض الشراح، فقال: الظاهر أن هذا الدعاء منه ﷺ غير مقصود، بل هو ما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية.

(٤) يريد بمختصره: «الكاشف».

(٥) الذهبي في «الكاشف» (١/ ٤٦٤) (٣٩).

(٦) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٣).

فائدة: قال القاضي ابن خَلِّكَان: ونسبته إلى «نَسَأ» بفتح النون، وفتح السين المهملة، وبعدها همزة، وهي: مدينة بخراسان، خرج منها جماعة من الأعيان. انتهى.

وقال القاري في «المرقاة»: النَّسائِي، بفتح النون والمَد، كما في «جامع الأصول»، واقتصر عليه المصنف، وبالقصر كما في «طبقات الفقهاء» نسبة إلى بلد بخراسان قريب من مرو. انتهى.

وقال صاحب «مجمع البحار» في «المغني»[١]: النَّسائي، بنون مفتوحة، وخفة سين مهملة، ومد، وهمزة، نسبة إلى «نساء» مدينة بخراسان[٢]. انتهى.

قلت: النَّسَائِيُّ: بالمدِّ والنَّسَئِيُّ بالقصر كلاهما صحيح، فإن الظاهر: أن مدينة «نَساء» التي هي بخراسان، يقال لها «نَسَاء، و: نَسَأ» بالوجهين، والله تعالى أعلم.

وأما «سنن ابن ماجه»، فهو: سادسُ الصِّحاح الستة، قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٣] عن ابن ماجه قال: عرضت هذه السنن على أبي زُرْعة، فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطَّلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف... قال[٤] «سنن أبي عبد الله» كتاب حسن، لولا ما كدره من أحاديث واهية، ليست بالكثيرة، وعدد كتب سننه: اثنان وثلاثون كتابًا، قال أبو الحسن القطَّان[٥] صاحبُ ابن ماجه: في السنن ألف وخمسمائة باب، وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث. انتهى ما في «التذكرة».

وقال ابن الأثير: كتابه كتاب مفيد، قوي النفع في الفقه، لكن فيه أحاديث ضعيفة جدًّا، بل منكرة، حتى نقل عن الحافظ المزي أن الغالب فيما تفرد به الضعف، ولذا لم يضفه غير واحد إلى الخمسة، بل جعلوا السادس «الموطأ»[٦]، وفيه عدة أحاديث ثلاثيات

(١) أراد بـ«المغني» كتاب: «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم» للعلامة محمد طاهر بن علي الهندي الفتني المتوفى سنة ٩٨٦هـ، وقد طبع بدار الكتاب العربي ببيروت.

(٢) الفتني في «المغني» (ص/ ٢٦١).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٦).

(٤) يعني: الذهبي كما في «التذكرة»، وقد أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٦/ ٢٧٢).

(٥) هو علي بن محمد بن عبد الملك الحميري المعروف بابن القطان الفاسي قال الذهبي: الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد المجود. وانظر: «تاريخ الإسلام» و«السير» للذهبي (٤٥/ ٣٢١)، (٢٢/ ٣٠٦) تباعًا.

(٦) انظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٢٢١).

من طريق جبارة بن المغلس، وفيه حديث في فضل قزوين منكر، بل موضوع؛ ولذا طعنوا فيه وفي مصنفه، وواضعه رجل اسمه ميسرة.

قال صاحب «كشف الظنون»[١]: شرح قطعةً منها في خمس مجلدات الحافظ علاء الدين مُغَلْطاي ابن قَلِيج المتوفى سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة، ولجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة تمامًا، سماه: «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه»، أوله: «الحمد لله ذي الجلال والإكرام»، وشرحها الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي، المتوفى سنة ٨٤١ إحدى وأربعين وثمانمائة، وشرحها الشيخ كمال الدين بن موسى الدَّمِيْرِيُّ الشافعيُّ، المتوفى سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة، في نحو خمس مجلدات، سماه: «الدِّيباجة»، مات قبل تحريره، وشرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة زوائدَهُ على الخمسة، أعني: «الصحيحين» و«أبي داود» و«الترمذي» و«النسائي»، في ثمان مجلدات، وسماه: «ما تمسُّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه» وألحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الأئمة الستة مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغرائب مما لم يوافق الباقين، ابتدأه في ذي القعدة سنة ثمانمائة، وفرغ في شوال من السنة التي تليها، وشرحه الشيخ أبو الحسن السندي ابن عبد الهادي المدني المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف، وهو شرح لطيف بالقول. انتهى.

قلت: وشرَحَه الشيخ الصالح التقيُّ عبد الغني ابن الشيخ أبي سعيد المجدِّدي الدهلويُّ نزيل المدينة المنورة ـ على صاحبها الصلاة والتحية ـ وسماه: «إنجاح الحاجة»، وإني قد طالعت النصف الثاني من شرح المُغْلَطَاي، وهو موجود في خزانة الكتب لخدابخش خان في بانكي يور، وشرحه العلامة أبو البقاء الدميري صاحب «حياة الحيوان»، قال الشوكاني في «البدر الطالع»[٢] محمد بن موسى بن عيسى بن الكمال، أبو البقاء الدَّمِيْرِيُّ الأصل، القاهريُّ الشافعي، ولد في أوائل سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة تقريبًا، كما كتب ذلك بخطه، ونشأ بالقاهرة، فتكسب بالخياطة، ثم أقبل على العلم،

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤).

(٢) الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٢٧٢). وانظر «الضوء اللامع» لشمس الدين السخاوي (١٠/ ٥٩).

فقرأ على التقي السبكي، وأبي الفضل النُّوَيْري، والجمال الإسنويِّ، وابن الملقِّن، والبُلْقِينِيِّ، وأخذ الأدب عن القيراطي، والعربية وغيرها عن البهاء بن عقيل، وسمع من جماعة، وبرع في التفسير والحديث، والفقه وأصوله، والعربية والأدب، وغير ذلك، وتصدى للإقراء والإفتاء، وصنف مصنفات جيدة، منها: «شرح سنن ابن ماجه»، في نحو خمس مجلدات، سماه: «الديباجة»، مات قبل تبييضه، وشرح «المنهاج» في أربع مجلدات، سماه: «النجم الوهاج»، لخصه من شرح السبكي، والإسنوي وغيرهما، وزاد على ذلك زوائد نفيسةً، ونظم في الفقه أرجوزة مفيدة، وله تذكرة حسنة، ومن مصنفاته: «حياة الحيوان» الكتاب المشهور، الكثير الفوائد، مع كثرة ما فيه من المناكير، واختصر شرح الصفدي لِـ «لامية العجم»، وأفتى بمكة، ودرس بها في أيام مجاورته، ومات في ثالث جمادى الأولى سنة ثمان وثمانمائة. انتهى.

وأما ابن ماجه فهو: أبو عبد الله محمَّد بن يَزيدَ ابن مَاجَه الرَّبعِيُّ بالولاء، القزويني الحافظ المشهور، كان إمامًا في الحديث، عارفًا بعلومه وجميع ما يتعلَّق به، ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري؛ لكَتْبِ الحديث، وله تفسير القرآن الكريم، وتاريخ مليح، وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة، وكانت ولادته سنة ٢٠٩ تسع ومائتين، وتوفي يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان، سنة ثلاث وسبعين ومائتين - رحمه الله تعالى - وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه: أبو بكر، وعبد الله، وابنه عبد الله، و«ماجه» بفتح الميم والجيم، وبينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، و«الرَّبعِيُّ»، بفتح الراء والباء الموحدة، وبعدها عين مهملة هذه النسبة إلى رَبِيعَةَ، وهي اسم لعدة قبائل ولا أدري إلى أيها ينسب المذكور، و«القَزْويني»، بفتح القاف، وسكون الزاي، وكسر الواو، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون، هذه النسبة إلى «قَزْوِينَ»، وهي من أشهر مدن عراق العجم، خرج منها جماعة من العلماء. قاله القاضي ابن خَلِّكَانَ[١].

وقال الذهبي في «التذكرة»[٢]: قال أبو يعلى الخليلي: ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتجٌّ به، له معرفة وحفظ، ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر. انتهى.

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٦).

تنبيه: اختلف في «ماجه»، فقيل: إنه لقب والد محمد بن يزيد، وقيل: إنه اسم أمه، قال القاري في «المرقاة» ـ في شرح قول صاحب «المشكاة»: «وأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني» ما لفظه: بإثبات ألف «ابن» خطأ، فإنه بدل من «ابن يزيد»، ففي «القاموس»[١]: «ماجه» لقب والد محمد بن يزيد صاحب السنن لا جدِّه، وفي «شرح الأربعين»: إن «ماجه» اسم أمه. انتهى.

وقال صاحب «الحطة»[٢]: والصحيح أن «ماجه» اسم أمه، وعلى كلا القولين يكتب الألف على لفظ «ابن» في الرسم؛ ليعلم أنه وصف لـ «محمد» لا لما يليه، فهو مثل: «عَبْدُ الله بن مالِك ابنُ بُحَيْنَةَ، وإسْماعِيلُ بْنُ إبرَاهِيمَ ابْنُ عُلَيَّةَ»، في «إنجاح الحاجة»: «ماجه» على ما ذكر المجد في «القاموس» والنووي في «تهذيب الأسماء»: لقب والده لا جده. انتهى. والصحيح هو الأول. انتهى ما في «الحطة».

الفَصْلُ الحادِي وَالْعِشْرُونَ: فِي بَيَانِ أَنَّ الأحادِيثَ الصِّحَاحَ لَيْستْ كُلُّهَا مُتَسَاوِيَةً فِي الصحَّةِ، بل بعضها أعلَى مِنْ بَعْضٍ

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة «شرح المشكاة»: اعلم: أن الذي تقرر عند جمهور المحدثين. أن «صحيح البخاري» مقدَّم على سائر الكتب المصنفة، حتى قالوا: أصح الكتب بعد كتاب الله «صحيح البخاري»، وبعض المغاربة رجحوا «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، والجمهور يقولون: إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان، وجودة الوضع والترتيب، ورعاية دقائق الإشارات، ومحاسن النكات في الأسانيد، وهذا خارج عن المبحث، والكلام في الصحة والقوة وما يتعلق بهما، وليس كتاب يساوي «صحيح البخاري» في هذا الباب، بدليل كمال الصفات التي اعتبرت في الصحة في رجاله.

وبعضهم توقف في ترجيح أحدهما على الآخر. والحق هو الأول.

والحديث الذي اتفق البخاري ومسلم على تخريجه يسمى «متفقًا عليه»، وقال الشيخ: بشرط أن يكون عن صحابي واحد، وقالوا: مجموع الأحاديث المتفق عليها: ألفان

---

(١) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي. مادة (موج).

(٢) القِنَّوجي في «الحطة» (ص/ ٢٥٥).

وثلاثمائة وستة وعشرون، وبالجملة ما اتفق عليه الشيخان مقدَّم على غيره، ثم ما تفرد به البخاري، ثم ما تفرد به مسلم، ثم ما كان على شرط البخاري ومسلم، ثم ما هو على شرط البخاري، ثم ما هو على شرط مسلم، ثم ما هو رواه مِنْ غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحة وصحَّحوه، فالأقسام سبعة.

والمراد بشرط البخاري ومسلم: أن يكون الرجال متصفين بالصفات التي يتصف بها رجال البخاري ومسلم: من الضبط والعدالة، وعدم الشذوذ والنكارة والغفلة، وقيل: المراد بشرط البخاري ومسلم: رجالهما أنفسهم. انتهى.

وقال الحافظ في «شرح النخبة»: ويتفاوت رتبه ـ أي: رتب الصحيح ـ بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجاتٌ، بعضُها فوق بعض، بحسب الأمور المقوية، وإذا كان كذلك، فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصحَّ مما دونه، إلى أن قال: فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب «البخاري» أتمُّ منها في كتاب «مسلم» وأشد، وشرطه فيها أقوَى وأسد.

أما رجحانه من حيث الاتصالُ فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة، وألزم البخاريَّ بأنه يحتاج ألّا يقبل العنعنة أصلًا، وما ألزمه به ليس بلازم؛ لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في روايته احتمال ألا يكون قد سمع؛ لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلِّسًا، والمسألة مفروضة في غير المدلِّس.

وأما رجحانه من حيث العدالةُ والضبطُ، فلأن الرجال الذين تكلِّم فيهم من رجال مسلم أكثر عددًا من الرجال الذين تكلِّم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يُكْثِر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثه، بخلاف مسلم في الأمرين.

وأما رجحانه من حيث عدمُ الشذوذ والإعلال، فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددًا مما انتقد على مسلم.

هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجلَّ من مسلم في العلوم وأعرف منه

بصناعة الحديث، وأن مسلمًا تلميذه وخرِّيجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء. ومن ثَمَّ ـ أي: ومن هذه الجهة، وهي: أرجحية شرط البخاري على غيره ـ قُدِّم «صحيح البخاري» على غيره ـ من الكتب المصنفة في الحديث، ثم «صحيحُ مسلم»، لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ـ أيضًا ـ سوَى ما علّلَ، ثم يقدَّم في الأرجحية من حيث الأَصَحِّيَّةُ: ما وافقه شرطهما؛ لأن المراد به رواتُهما مع باقي شروط الصحيح، ورواتُهُما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدَّمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل.

فإن كان الخبرُ على شرطهما معًا، كان دون ما أخرجه مسلم أو مثلهُ، وإن كان على شرط أحدهما، فيقدَّم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده، تبعًا لأصل كل منهما، فخرج لنا من هذا ستة أقسام يتفاوت درجاتها في الصحة، وثَمَّ قسم سابع، وهو: ما ليس على شرطهما اجتماعًا وانفرادًا، وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة. انتهى.

فظهر من هذا أن مراتب الصحيح متفاوتة[1]، وأن الترجيح لـ «صحيح البخاري» حاصلٌ على سائر الكتب الحديثية عند جمهور العلماء من المحدِّثين والفقهاء، وخالف هذا القولَ المجمَعَ عليه الشيخ ابن الهمام، وقلَّده في ذلك الشيخ عبد الحق الدهلوي.

ورد عليهما الشيخ العلامة محمد الملقَّب بـ «المعين» في دراساته ردًا حسنًا، وأبطل قولهما إبطالًا بالغًا، حيث قال:

الدراسة الحادية عشرة: في إبطال قول من يدعي مساواة حديث غير «الصحيحين» بحديثهما في الصحة.

قال كمال الدين بن الهَمام في «التحرير»: كون ما في «الصحيحين» راجحًا على ما رُوِيَ برجالهما في غيرهما، أو على ما تحقَّق فيه شرطهما بعد إمامة المخرجِ تَحَكُّمٌ، زاد في «فتح القدير»: تحكُّم لا يجوز التقليد فيه؛ إذ الأَصَحِّيَّةُ ليست إلا لاشتمال رواتهما

(١) انظر «توضيح الأفكار» للأمير الصنعاني (١/ ٨٦).

على الشروط التي اعتبراها، فإذا فرض وُجودُ تلك الشُّروط في رواة حديث في غير الكتابين فلا يكون الحكم إلا بأصحية ما في الكتابين غَيْرَ التحكُّم، ثم حكمُهُما أو أحدِهِما بأن الراوي المعيَّن مجتمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع، فيجوز كون الواقع خلافه، وقد أخرج مسلم في كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تكلِّم فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم في الشروط، حتى إن من اعتبر شرطًا وألغاه الآخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئًا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذلك فيمن ضَعَّفَ راويًا ووَثَّقهُ آخر، نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه، أما المجتهد في اعتبار الشروط وعدمه، والذي اختبر الراوي، فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه. انتهى.

أقول ـ وبالله التوفيق ومنه السداد، وإليه التبرِّي وعليه الاعتماد ـ: يريد بهذا الكلام الانقداح فيما تمالأت عليه كلمة المحدِّثين سلفًا وخَلَفًا، والفقهاءِ المتقدِّمين والمتأخرين إلا الشيخَ المذكور ومن تبعه من تلامذته، وبعضَ الحنفية المتأخرين، من الترتيب المشهور بين صِحَاح الأحاديث، وأنها خمسة أقسام: أعلاها: ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم صحيحٌ على شرطهما ولم يخرِّجه واحدٌ منهما، ثم صحيح على شرط البخاري، ثم صحيح على شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما مستوفي فيه الشروطُ المعتبرة في الصحة.

وغرضه من ذلك ـ كما قال الشيخ الدهلوي في مقدمة شرح «سفر السعادة»، بعدما مشى ممشاه، ورضي بما ارتضاه ـ تأييدُ مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدِّثين، ومعارضَتِهِمْ إياهم، قال الشيخ الدهلوي: ومجال مقال الفقهاء فيما قرَّره المحدثون واسع، وقال ـ مشيرًا إلى كلام ابن الهمام السابق ـ: وهذا نافعٌ مفيدٌ في غرضنا من شرح هذا الكتاب ـ يعني السفر ـ وهو تأييد المذهب الحنفي، وهذا صريح في إقرارهم بأن تأييد مذهب الحنفية إنما يتأتَّى بصيرورة الصحيحين كغيرهما من الصحاح بإبطال الخصوصية منهما صحةً وثقةً، وأن محاولة الانقداح المذكور في الترتيب المتقدِّم إنما هو لكون هذا المذهب في الأغلب على خلاف ما في «الصحيحين»، هذا ما حاولوا وأرادوا، ولكن الله

ـ سبحانه وتعالى ـ ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وإنزالُ العالي من علوه لما كان أحد القدحين، ليتهم لم يقدموا على القدح في منيع مرتبة «الصحيحين»، ورفيع قدرهما، وكونهما أصحَّ كتاب في الصحيح المجرَّد تحت أديم السماء، وأنهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز، بإجماع من عليه التعويل في هذا العلم الشريف قاطبة في كل عصر، وإجماع كل فقيه مخالف وموافق على ما لا يوجد مثلُ ذلك الإجماع على فَضْل أبي حنيفة على الفقهاء الثلاثة من المعاند والمخالف، مع دعوى ذلك عن أكثر أهل المذهب.

ومن ثبوت الأصحية لهذين السِّفْرَيْن المباركين لا يلزم خلاف الحديث الصحيح القادح على أبي حنيفة فيما خالف أحاديثهما على ما ستعرف ـ إن شاء الله تعالى ـ حتى يلجئهم ذلك إلى الوقيعة فيهما بإبطال ما به اخْتَصَّا، وصار قرير عين من أقر الله عينه، وبعد سلامة صاحب المذهب عن الطعن وأيَّةُ مبالاة من وهن الروايات المخالفة بأحاديثهما وتركها لما صح عن النبي ﷺ، على أن المنصف البَطَلَ القائلَ بصريحِ الحَقِّ وطريقه إذا رأى تمام الحجة على إمامه في شيء ينفك عقدة تقليده له فيه، وليس تمام الحجة عليه من الطعن في شيء، وهذا أبو جعفر الطحاوي ـ مع مبالغته المفرطة في نصر المذهب ـ إذا تمت الحجة على أبي حنيفة تراه في «معاني الآثار»، كيف يأتي بكلام جديدٍ، حتى يقول في بعض المواضع: «فما قال أبو حنيفة باطلٌ». وأمثال ذلك مما لا يرتضيه كل مقلِّد متعصّب.

ولنشتغل بما أردنا الإفصاح عنه مما ظهر علينا ـ بحمد الله سبحانه ـ في إبطال قول المبطل لمنيع منزلتهما في تجريد الصحيح، ولله الحجة البالغة.

فاعلم، واستمع، وأنت تنفض يديك عن لَوْث التقليد والتزليق، وتَمْسَحُ عينيك عن قذى العصوبة في نظرك إلى شواهق ذروة التحقيق: أن الحُذَّاق الكبراء من هذا الفن تكلَّموا في تعيين شروط الشيخين في «الصحيحين»، على اختلاف كثير، لم يقض وطرًا عن تعيين تلك الشروط، وآلت كلمتهم إلى أن شرطهما فيهما بَذْلُ جهدهم في التيقظ من كل وجه في الأسانيد والمتون من حيث ما أمكن لهم من صرف مجهودهما في كونهما سلطانَيْ سلاطين الصنعة، ولما لم يَبْقَ ريب بإجماع العلماء في تقديم البخاري على مسلم، ثم مسلم على أهل عصره ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل،

فإنهم لَا يختلفون أن ابن المدِينيِّ كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، ومع ذلك كان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول: ما رأى مثل نفسه[١]. وعرض مسلم كتابه على أبي زُرْعَةَ الرازي، فما أشار أن له علةً تركه[٢].

قال شيخ الإسلام في «مقدمة شرح البخاري» لم يبق سبيلٌ إلى ضبط ما راعياه، واحتاطاه على مبلغ كمالهما وخبرتهما في دقائق التصحيح والعلل في كتابيهما، وقد ثبت أنهما أخرجاهما عن ألوف من الصحاح الثابتة عندهما، حتى قال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومِائَتَيْ ألفِ حديث غير صحيح. وقال مسلم: ليس كل شيء عندي من الصحيح وضعته هاهنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه، فدقَّقا النظر في الصحيح عندهما وأخرجا منه اللب، وكل ما به وقع التدقيق فهو شرطهما، فلا يعرف شرطهما إلا بتصريحهما ولم يصرِّحا، فلا محيص إلى الفوز بشروطهما إلا الإخراجُ عن رجالهما بأعيانهم، ولهذا قال الإمام النووي وغيره ممن نظر فيما فصَّلنا لك: إن المراد بقولهم: «على شرط الشيخين»: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما.

وعلَّل النووي كلامه هذا بقوله: لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما[٣]. انتهى. يعني: لم يصرِّحا به، ولم يوجد الإجماع في عصرهما، ولا فيما بعد ذلك مثلُهُما في هذا الفن وإمامتِهِ، فلا سبيل إلى إتيان مثل شروطهما في حذاقتهما، من غير الرواية عن رجالهما بالأعيان، وذلك ـ أيضًا ـ برواية غيرهما عنهم ـ لا يوجب المساواة بهما، ولا يزول به خصوص أصحية ما فيهما بالنسبة إلى غيرهما، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح بمجرَّد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره؛ بل ينظران في حاله مع من رَوَى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها، أو كونه من بلده ممارسًا لحديثه، أو غريبًا من بلدِ مَنْ أخذ عنه.

الوجه الثاني: ـ وهو أدقُّ من الأول ـ: أنهما يرويان عن أناس ثقات، ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديثِ الذين ضُعِّفُوا فيهم، فيجيء عنهم حدِيثُ غَيْرِ مَنْ ضعفوا

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧- ١٨).

(٢) انظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٦/ ٢٧٢).

(٣) انظر «تدريب الراوي» (١/ ١٢٧).

فيه برجالٍ كلُّهم في الكتابين أو في أحدهما، فنسبة أنه على شرطهما أو أحدهما غلَطٌ، كأن يقال ـ في هشيم عن الزهري ـ: وكل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما، فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما؛ لأنهما إنما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهري، فإنه ـ يعني: هشيمًا ـ ضعف فيه؛ لأنه كان دخل عليه، فأخذ عنه عشرين حديثًا، فلقيه صاحبٌ له، وهو راجعٌ عنه، فسأله روايتها، وكان ثَم ريحٌ شديدة، فذهبت بالأوراق من يده، فلقيه الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقَنَ حفْظَها، فوهم في أشياء منها ضُعِّفَ في الزهريِّ بسببها، وكذا هَمَّام ضعيف في ابن جريج، مع أن كلا منهما أخرجا له، لكن لم يخرِّجا له عن ابن جُرَيْج شيئًا، ولهذا قال ابن الصلاح في «شرح مسلم»[1]: من حكم لشخص بمجرَّد رواية مسلم عنه في «صحيحه» بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقَّف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد عليه.

الوجه الثالث: من روى إسنادًا بلفظه من رجالهما، كـ: سماك [عن عكرمة] عن ابن عباس: فسِماك على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفرد به البخاري، فالحق فيه: أنه ليس على شرطٍ واحد منهما.

الوجه الرابع: قد يُروى عن رجالهما أو أحدهما في حالة اختلاطهم التي ما رَوَيَا عنهم إلَّا قبلها، كأحمد بن عبد الرحمن ابن أخي عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، وإنما أخذ عنه قبل ذلك.

الوجه الخامس: أخرج مسلم عن بعض الضعفاء، ولا يضرُّهُ ذلك، فإنه يذكر أولًا الحديث بأسانيد نظيفة، ويجعله أصلًا، ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعضُ الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة، فَمَنْ أَتَى بسند فيه هؤلاء فقد أتَى على رجال مسلم بعينه، وليس على شرط مسلم.

الوجه السادس: ربَّما يدخل مسلم من حديث غير الأثبات ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه بسند نازل، فيعمد إلى رواية غيرهم للارتفاع، ولا يضره، كروايته عن

---

(١) ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص/ ١٠٠)، ونسبه للنووي في شرحه لصحيح مسلم أولى. انظر «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢٦).

أسباط بن نصر، وقطن، وأحمد بن عيسى المصري، ولما لامه أبو زرعة على روايته عن هؤلاء قال له: إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إِلَيَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي برواية أوثَقَ منهم بنزول، فأقتصر على ذلك[١]، وليس من الحوامل على ذلك علو السند وحده، بل ربما يوجد محاسن كثيرة في إسناد فيه مبهم كمروان في بعض أسانيد البخاري، فيعمدون إلى ذكر الحديث بذلك السند بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم، ومما يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصًا وقع في رجال السند، فيسرد الحاذق الخبير ذلك الإسناد حين البحث مع من يحسن الظن إليه، ومن هذا القبيل رواية علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله تعالى عنهم ـ عن مروان بن الحكم، مع ماله من موبقات الأعمال وشنائع الأفعال، فَعَدَّ من لا خبرة عنده مروان من مشايخه، وهذا ـ والله ـ لجفاء عظيم ليؤاخذ الله سبحانه به الجافي.

والحاصل: أن الحُذَّاق ربما يَرْوُونَ عن رجال ليسوا على بالةٍ، ولا يضرهم ذلك بما رزقوا من البصارة في أمرهم على ما رواه النووي عن سفيان، أنه كان يقول: حدثني فلان وهو كذاب، فقيل له: أنت تروي عنه، وتقول: هو كذاب؟! قال: إني أعرف كذبه من صدقه[٢]: وهذا الذي بسطنا لك يعطيك أن رواية غير الشيخين عن رجال الشيخين لا يوجب مساواة مرويه بمرويهما.

وقد أطال صاحب الدراسات ـ هاهنا ـ الكلام في عدَّة أوراق، وأجاد فيه ثم قال ما لفظه: قال ـ أي: ابن الهمام رحمه الله تعالى ـ تحكُّمَ لا يجوز فيه التقليد؛ إذ الأصحية ليست إلا لاشتمال رواتهما. . .» إلخ.

أقول: قد مر الجواب عن ذلك ما مَرَّ، وعرفت ـ إن شاء الله تعالى ـ وهو غير بعيد، فراجعه.

قال: «فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواة حديث غير الكتابين. .» إلخ.

أقول: فَرْضُ وجود تلك الشروط في حديث غيرهما مسلَّم؛ إذ لم يقم دليل على الامتناع العقلي، وليس لإثباته محاول، لكن لا يلزم من تسليم فرض الوجود ـ نفسُ ذلك

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي بسنده في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٢).

(٢) أخرجه الترمذي في «العلل الصغير» (ص/ ٧٣٩)، ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٥٦).

الوجود، وإنما الكلام في وجود الشروط، وانتفاءُ ذلك في الغير قد بيَّنَّا دليلَه، فلا مَعْنَى لكون رجحان ما في «الصحيحين» تحكُّمًا.

قال: «ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعيَّن المجتمع فيه تلك الشروط مما يقطع فيه بمطابقة الواقع، فيجوز كون الواقع خلافه».

أقول: رجحان ما في «الصحيحين» في الصحة على غيرهما ـ وهو المتنازع فيه ـ لا يتوقَّف على القطع المذكور، وإنما يكفي فيه غلبة الظن بدليل يُورِثُ ذلك، وقد حكم الحفاظ المتقنون طبقة بعد طبقة، حتى لم يشذَّ منهم واحد بأن الشروط التي توجد من رواتهما لا توجد في غيرهما وليس حكمهم هذا بمجرَّد حسن الظن إليهما إجمالًا من غير فحص بليغ عن أحوال الرواة في كمال حذاقة الحفاظ في فن الجرح والتعديل ومعرفة الأحوال، مما يتعجَّب الناظر في كتب ذلك الفن من جملة الفنون الحديثية، فما زال إلا عن علم تفصيلي عن طريق تعين لحصوله، ولولا ذلك لما وقع الانتقاد من رواتهما على من وقع، ومثل هذا عن كل حافظ في الأمة، بل وعن كل فقيه موافق ومخالف أيضًا إلا عن ابن الهمام وتوابعه، لو لم يورث غلبة الظن، ولم يقم دليلًا على أرجحية ما في الكتابين على غيرهما لم يثبت في الشريعة المطهرة كثيرٌ مما ثبت من الظن الغالب، بل لا يثبت أبدًا حديث صحيح، فإن صحة الحديث ـ بمعنى: الظَّنِّ الغالب في صدق صدوره عن النبي ﷺ في غير «الصحيحين»، فإنها فيهما بمعنى القطع عند المحققين، فإن لم يثبت الظن الغالب بإجماع الحفاظ، فَلأَنْ لَا يثبت بحكم المخرِّج الواحد الإمام في الفنِّ بصحة سند ـ كابن خزيمة مثلًا ـ أولَى، وهذه مفسدة يتعوَّذ منها إلى الله سبحانه، فإنها تسد باب إثبات الصحة في كلام الرسول ﷺ، وأيَّةُ مفسدة أعظمُ؟! فإذا ثبتت غلبة الظن للقريب من القَطْع بوجود شروط فيهما لا توجد في غيرهما إجمالًا، وإن لم يحصل ذلك تفصيلًا في كل شرط ادعاه بعض المشايخ وجودَهُ فيهما من غير تصريح من الشيخين ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين إلا الأحرف اليسيرةَ التي عددناها فيما تقدَّم، فلا تأييد لقوله:

«وقد أخرج مسلم...» إلخ، لما أراد تأييده من إثبات التحكم في الحكم برجحان ما في «الصحيحين»، على أنه قد مَرَّ من حكم ذلك المنتقد، وأنه مما تُعُقِّبَ الانتقاد فيه،

وأثبت وجود الشرائط فيها بحكم الجم الغفير من العلماء، بل كلهم غير قائل منهم حكموا بذلك من غير بصيرة، وقد تقرر عند مَنْ غلب عليه فن الحديث من الحنفية أن التعديل متَى غلب على الجرح جعل الجرح كأن لم يكن، صرح بذلك الخُوَارزْمِيُّ في مقدمة «مسند أبي حنيفة».

قال: «فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم في الشروط. . . .» إلخ .

أقول: إن أراد بهذا التفريع تفريعَ دَوَرَانِ كون الرواة مجتمعًا فيهم الشروط على حكمهم، ويكون تفريعه على قوله: «فإذا فرض وجود تلك الشروط. . . .» إلخ ـ وإن كان خلاف الظاهر بالسباق والسياق ـ فالحكم بهذا الدوران مسلَّم، لكن حصل العلم بوقوع الاجتهاد، ووجدانِ الشروط في «الصحيحين» على ما لم يوجَدْ في غيره، فالرجحان ثابت بدليله.

وإن أراد بهذا التفريع تفريع دوران أمر الرواة في وجود شرط دون شرط على حكمهم، ويكون تفرعه على قوله: «ثم حكمهما أو أحدهما. . .» إلخ على ما هو الظاهر، بل المتعين بدليل السياق، وهو قوله: «حتى إن من اعتبر شرطًا وألغاه الآخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط ـ مكافئًا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راويًا ووثقه آخر». انتهى، فهو وإن سلمنا صحته من حيث إن باختلاف الاشتراط والإلغاء في شرط يكون الحكم عند كل من المشترط والمُلْغي على ما بَيَّنَ من الكفاية للمعارضة، لكن لا نسلم أن ذلك مما يثبت التحكم في رجحان الكتابين، وذلك لأنه ليس الكلام في الترجيح عند المشترط والملغي وحدهما، بل الكلامُ على الترجيح من الحفاظ الناظرين في شرائط المخرِّج، بل وفي ترجيح الفقهاء المستدلِّين على دعاويهم بأحاديث الصحيحين وأحاديث غيرهما، ولهذا قال ابن الهمام في مبحث الترجيح في كتابه: «التحرير» في عَدِّ ما به ترجيح الحديث: «وكالمنسوب إلى كتابٍ عُرِفَ بالصحة على ما لم يلتزمها»[1]. انتهى.

قال الشارح[2]: أي: كترجُّح المرويِّ في كتاب عُرِفَ بالصحة، كـ «الصحيحين»، على منسوب إلى كتاب لم يلتزم الصحة.

---

(١) انظر «التقرير والتحرير» (٣/ ٤٠)، و«تيسير التحرير» (٣/ ١٦٦).

(٢) هو ابن أمير الحاج كما في «التقرير والتحرير» (٣/ ٤٠).

قال: «فلو أبدى سندًا اعتبر الأصحية». انتهى.

قال الشارح: أي: أظهر من يلتزم الصحة سندًا لذلك المرويّ اعتبر الأصحية بينهما طريقًا، فأيهما فاز بها فاز بالتقديم. انتهى.

وهو صريح في أن الترجيح المتنازع فيه هو ترجيحُ الناظرين في أحاديث كتب الحديث من الحفاظ والفقهاء، لا الترجيح الواقع بين المخرِّجِ المشترِطِ لشرْطٍ، وبين الآخر الملغِي لذلك الشرط، وإذا كان كذلك كان الأصحيةُ والرجحانُ عند الحفاظ والفقهاء بل كلِّ عاقل لما ضُيِّق في شرائطه ودُقِّقَ فيها، فمرويُّ مسلم حيث ألغى اللقاءَ بعد المعاصرة لا يساوي مروي البخاري مع اشتراطه اللقاء، بل الروايةَ أيضًا، فلو صَحَّ عنعنة المعاصر عند مسلم ـ وحده ـ لمعارضة ما في البخاري مما فيه الرواية عن ذلك المعاصر، فهو ما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة، ولا يقبله أيضًا كل ذي بُحَّةٍ صادقة؛ ولهذا قدم «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم».

هذا حال «صحيح مسلم»، فما ظنك بمن لم يتضيَّق على نفسه تضييقه في صحيحه بالنسبة إلى «صحيح البخاري»، فهذا الكلام من شيخ الحنفية وإمامهم في تحكُّم القول برجحان «الصحيحين» من المحدِّثين والحفاظ مما يتعجَّب منه، والله تعالى أعلم.

قال: «نعم تسكُنُ نَفْسُ غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر، وأما المجتهد في اعتبار الشرط. . . .» إلخ.

أقول: لا نسلم أن المختبر الممتحن لحال الراوي ليس ممن تسكن نفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثرون، لا يحكم على ما حكموا عليه من اجتماع الأمَّة على عدالة رواة الصحيحين، ولا يرجع إلا إلى ما اختبره بنفسه، فيقدِّم حديث الراوي الذي اختبره بنفسه على حديث الراوي المجتمع على اختباره وامتحانه أُلُوفٌ من جهابذة فَنِّ الجرح والتعديل؛ لأن اختبار الواحد ـ وإن كان إمامًا في الفن ـ لا يعدل اختبار آلاف من أئمته، وليس من ضرورة اختباره بنفسه ألَّا يرى لاختبار الأمة فضلًا على اختباره، وهذا ظاهر لا سترة به، فالمختبر في ترجيح ما اجتمع عليه الأكثر كالعامي الغير المختبر، فكل من علم أن حفَّاظ الأمة اختبروا أمر رواة «الصحيحين» وامتحنوهم يرجِّح حديثهما على حديث غيرهما، وإن اختبر فيه أمر رواته بنفسه، فرجحان «الصحيحين» عنده متحتِّم من غير تحكُّم.

وأما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه، فيلزم عليه رجحان ما هو أضيقُ شرطًا في الواقع؛ لكونه أحوط وأقرب إلى الصدق والصواب، وليس كتابٌ أضيقُ في الشروط على وجه الأرض من «الصحيحين»، فإن أنصف المجتهد في الشروط لا يرجع إلى رأي نفسه بإلغاء الشروط إلى ما هو أكثر شروطًا وأضيق، فيقبل حديثه ويقدِّمه على حديث ليس فيه تلك الشروط، وإن ألغاها باجتهاده ورأيه فيها.

وأيضًا: ما اجتهد الشيخان فيه من الشروط ورأياه رآه أكثر المجتهدين في الشروط، فيتقوَّى لا محالة عند الملغي رأيهما، كما أن مجتهدًا في فرع إذا رأى مائة مجتهد يقولون بخلافة يتقوَّى عنده القول المخالف له إن أنصف، فإن لكثرة الظنون تأثيرًا في الإصابة، بصريح النصِّ من رسول الله ﷺ، فرجحان «الصحيحين» على غيرهما ليس بتحكُّم عند من يُلْغِي كثيرًا مما اشترطا أيضًا. انتهى ما في «الدراسات».

وقال العلَّامة سلام الله الحنفيُّ في مقدمة «المحلَّى شرح الموطأ» بعد نقل كلام ابن الهمام المذكور ما لفظه ويمكن أن يجاب بأن للشيخين مزيةً على غيرهما في معرفة علل الحديث وملازمة الرواة لمن رَووْا عنه وعدمها، وكونِهِمْ من بلد واحد أو بلدين، فقد يكون حديث برجال كلُّهم في الكتابين أو أحدهما مع كونه ضعيفًا، فقد يكون الراوي ثقة مع كونه ضعيفًا في الرواية عن أناس ثقات مخصوصين، مثاله عن هُشَيْم عن الزهري، أخرجا له من أن هُشَيْمًا ضعيفٌ في الزهريِّ؛ لأنه كان رحل إليه، فأخذ عنه عشرين حديثًا، فهبت ريح شديدة فذهبت بالأوراق فصار هُشَيْم يحدِّث مما عَلِقَ منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، وضُعِّف في الزهريِّ بسببها، وكذا همام ضعيفٌ في ابن جريج، مع أن كُلًّا منهما أخرجا له، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئًا. انتهى كلامه.

الْفَصْلُ الثَّانِي والْعِشْرُونَ: فِي ذِكْرِ الْكُتُبِ الصِّحَاحِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الصِّحَاحِ السِّتَّةِ

وهي عدة كتب، ومنها:

«صحيحُ ابنِ خُزَيْمَةَ»، وهو: الحافظ الكبير، إمام الأئمة، شيخ الإسلام، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، قال الذهبي في «التذكرة»[١] ولد سنة ٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين، وعني بهذا الشأن في الحداثة، وسمع من إسحاق بن راهويه، ومحمد بن حميد، ولم يحدث عنهما لصغره، ونقص إتقانه إذ ذاك، وسمع من محمود بن غيلان، وعتبة بن عبد الله اليحمدي المروزي، ومحمد بن أبان المستملي، وإسحاق بن موسى الخطمي، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، وأبي قدامة السرخسي، وبشر بن معاذ، وأبي كريب، وعبد الجبار بن العلاء، وطبقتهم، فأكثر وجَوَّد وصنف واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان.

حدث عنه الشيخان خارجَ «صحيحيهما»، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم أَحَدُ شيوخه، وأحمد بن المبارك المستملي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو علي النيسابوري، وإسحاق بن سعيد النسوي، وأبو عمرو بن حمدان، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه، وأبو بكر أحمد بن مهران المقرئ، ومحمد بن أحمد بن بصير، وحفيده محمد بن الفضل بن محمد، وخلق لا يحصون.

قال أبو عثمان الحيري: حدثنا ابن خزيمة، قال: كنت إذا أردتُ أن أصنف الشيء دخلت في الصلاة مستخيرًا، حتى يقع لي فيها، ثم قال أبو عثمان الزاهد: إن الله لَيَدْفَعُ البلاء عن أهل نيسابور بابن خُزَيْمَةَ، وقال أبو بكر محمد بن جعفر: سمعت ابن خزيمة، وسئل: مِنْ أين أُوتِيتَ هذا العلم؟! فقال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ»[٢]، وإني لما شربت ماء زمزم سألت الله علمًا نافعًا، وقال أبو علي النيسابوري: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيَّات من حديثه، كما يحفظ القارئ السورة، قال الذهبي[٣]: هذا

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٢١).

(٢) صحيح أخرجه أحمد (١٤٤٣٥)، وابن ماجه، كتاب المناسك، حديث (٣٠٦٢).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٢٣).

الإمام كان فريدَ عَصْرِهِ، فأخبرني الحسن بن علي، أنبأنا ابن الليثي، أنبأنا أبو الوقت، أنبأنا أبو إسماعيل الأنصاري، أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن صالح، أنبأنا أبي، أنبأنا أبو حاتم محمد بن حبان التميمي، قال: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السُّنَنِ، ويحفظ ألفاظها الصِّحَّاحَ وزياداتِهَا، حتَّى كأن السنن بين عينيه، إلا محمَّدَ بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ فَقَطْ.

وقال الحاكم في كتاب «علوم الحديث»[1]: فضائل ابن خزيمة مجموعة عندي في أوراق كثيرة، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابًا سوى المسائل، والمسائل المصنفة مائة جزء، وله «فقه حديث بَرِيرَةَ» في ثلاثة أجزاء، قال الذهبي: قد استوعب الحاكم سيرة ابن خزيمة وأحواله، وساق أنه عمل دعوة عديمة النظير في بُستانٍ خرج إليه، يمر في أسواق نيسابور، ويعزم على الناس، ويبادرون معه فرحين مسرورين، حاملين ما أمكنهم من الشواء والحلوى والطيبات، حتى لم يتركوا في المدينة شيئًا من ذلك، واجتمع عَالَمٌ لا يُحْصَوْنَ، وهذه دعوة لم يتهيأ مثلها إلا لسلطان، وكانت وفاته في ثاني ذي القعدة سنة ٣١١ إحدى عشرة وثلاثمائة، وهو في تسع وثمانين سنة.

ومنها: «صحيح ابن حبَّان»، وهو: الحافظ العلّامة أبو حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حِبّان بن معاذ التميميُّ البُسْتِيُّ، صاحب التصانيف، سمع الحسين بن إدريس الهروي، وأبا خليفة الجمحي، وأبا عبد الرحمن النسائي، وعمران بن موسى بن مجاشع، والحسن بن سفيان، وأبا يعلى الموصلي، وأحمد بن الحسن الصوفي، وجعفر بن أحمد الدمشقي، وأبا بكر بن خزيمة، وأُمَمًا لا يحصون من مصر إلى خراسان، حدث عنه الحاكم، ومنصور، وعبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدون الروزني، ومحمد بن أحمد بن منصور البوقاني، وخلق، قال أبو سعد الإدريسي[2]: كان على قضاء سمرقند زمانًا، وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالمًا بالطب والنجوم وفنون العلم، صنف «المسند الصحيح» و«التاريخ»، و«كتاب الضعفاء»، و«فقه الناس»، بسمرقند.

---

(١) الحاكم في «علوم الحديث» (ص/ ٨٣).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٢٥١).

وقال الحاكم: كان ابن حبّان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، قدم نيسابور، فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره، ورحل إلى بخارَى، فلقي عمر بن محمد بن بحير، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين، وسار إلى قضاء «نَسَأ»، ثم انصرف إلينا سنة سبع، فأقام بنيسابور، وبنى الخانقاه، وقرئ عليه جملة من مصنفاته، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان عام أربعين، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه، وقال الخطيب: كان ثقة نبيلًا فَهِمًا[1]، قال الذهبي: مات أبو حاتم بن حِبَّانَ في شوال سنة ٣٥٤ أربع وخمسين وثلاثمائة، وهو في عشر الثمانين.

ومنها: «صحيح أبي عوانة»، وهو: الحافظ الثقة الكبير، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني النيسابوري الأصل، صاحب «الصحيح المسند» المخرّج على «صحيح مسلم»، وله فيه زيادات عدة، طوف الدنيا وعُنِيَ بهذا الشأن، وسمع يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن الأزهر، والزعفراني، وعلي بن حرب، وعمر بن شبة، ومحمد بن يحيى الذهلي، وعلي بن أشكاب، وطبقتهم، ومن بعدهم. حدث عنه الحافظ أحمد بن علي الرازي، وأبو علي النيسابوري، ويحيى بن منصور القاضي وابن عدي، والطبراني، والإسماعيلي، وحسينك، وخلق، وولده أبو مصعب محمد، وابن ابن أخيه، وأبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفراييني خاتمة أصحابه. قال الحاكم[2]: أبو عَوَانَةَ من علماء الحديث وأثباتهم، سمعت ابنه محمدًا يقول: إنه توفي سنة ٣١٦ ست عشرة وثلاثمائة، وقال غيره: قبر أبي عوانة عليه مشهد مبني بأسفرائين يزار، وهو بداخل المدينة، وكان أوّل من أدخل كتب الشافعيِّ ومذهبَهُ إلى «أسفرائين»، أخذ ذلك عن الرَّبيع والمُزَنِيِّ، وهو ثقة جليل.

ومنها: «صحيح ابْن السَّكَنِ»، وهو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر، ولد سنة ١٩٤ أربع وتسعين ومائة، سمع أبا القاسم البغوي، وسعيد بن عبد العزيز الحلبي، ومحمد بن محمد بن بدر الباهلي، وأبا عروبة

(١) انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٦/ ١١٢)، و«طبقات الشافعية» لابن السبكي (٣/ ١٣٢).

(٢) أورده السمعاني في «الأنساب» ونسبه إلى الحاكم في «تاريخ نيسابور». انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٣/ ٥٢٦)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٦/ ٣٩٣).

الحراني، ومحمد بن يوسف الفربري، وابن جوصا، وطبقتهم من جيحون إلى النِّيل، وعُنِيَ بهذا الشأن وجمع وصنف وبَعُدَ صيته، رَوَى عنه أبو عبد الله بن مَنْدَهْ، وعبد الغني بن سعيد، وعلي بن محمد الدَّقَّاق وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبي، وأبو عبد الله محمد بن يحيى بن مفرج وأبو جعفر بن عون الله، وآخرون، ووقع كتابه «الصحيح المنتقى» إلى أهل أندلس، توفي في المحرم سنة ٣٥٣ ثلاث وخمسين وثلاثمائة.

ومنها: «صحيح الإسماعيلي»، وهو: الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني، كبير الشافعية بناحيته، ولد سنة٢٧٧ سبع وسبعين ومائتين، وسمع سنة تسع وثمانين، وبعدها من إبراهيم بن زهير الحلواني، وحمزة بن محمد الكاتب، ويوسف بن يعقوب القاضي، وأحمد بن محمد بن مسروق، ومحمد بن يحيى المروزي والحسن بن علويه، وجعفر بن محمد الفريابي، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وابن أبي شيبة، وأبي خليفة الجمحي، وبهلول بن إسحاق الأنباري، وعبدان، وأبي يعلى، وابن خزيمة، وخلقٍ، وله معجمٌ مرويٌّ، وصنَّف «الصحيح» وأشياء كثيرة، من جملتها: «مسند عمر ﵁» هذبه في مجلدين.

قال الذهبي[1]: طالعتهُ وعلَّقت منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة، حدث عنه الحاكم، والبَرْقَاني، وحمزة السهمي، وأبو حازم العبدري، والحسين بن محمد الباساني، وأبو الحسن محمد بن علي الطبري، والحافظ أبو بكر محمد بن إدريس الجرجرائي، وعبد الواجد بن منير المعدل، وسبط الإسماعيلي أبو عمرو عبد الرحمن بن محمد الفارسي، وخَلْقٌ سواهم، قال حمزة: وسمعت أبا محمد الحسن بن علي الحافظ بالبصرة يقول: كان الواجب للشيخ أبي بكر أن يصنِّف لنفسه سُننًا ويختار ويجتهد، فإنه كان يقدر عليه؛ لكثرة ما كان كتب، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان ينبغي له أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل، فإنه أجل من أن يتبع غيره، أو كما قال. قال الحاكم: كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلَّهم في الرياسة والمروءة

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/٩٤٨).

والسخاء، ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه[١]، قال الذهبي[٢]: قد جمع مع إمامته في علم الحديث والفقه رفعة الإسناد والتفرد ببلاد العجم، وقال حمزة: مات في رجب في غرته من سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة.

فائدة: اعلم: أن نسخة قلميَّةً من «صحيح ابن خزيمة» موجودةٌ في خزانة الكتب الجرمنية، وعلى هامشها حواش للحافظ ابن حَجَر مفيدةٌ نافعة، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص، والمجلد الأول منها ناقص، ونسخة قلمية صحيحة كاملة من كتاب «صحيح ابن حِبَّان» أيضًا موجودة فيها مكتوبةٌ بخط الحافظ ابن حَجَر، وله على هامشها أيضًا حواشٍ مفيدةٌ، والمجلد الأول من هذا الكتاب موجود في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة، ونسخة قلمية كاملة صحيحة من كتاب «صحيح أبي عوانة» موجودة في خزانة الكتب الجرمنية، مكتوبةٌ بخط يحيى بن نعيم الأنصاري، ونسخة صحيحة قلمية نفيسة من هذا الكتاب موجودة في خزانة الكتب للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي مصنِّف: «غاية المقصود»، و«عون المعبود» ـ رحمه الله تعالى، وغفر له ـ وقد نقلت من هذه النسخة المباركة بعض الروايات في رسالتي: «المقالة الحسنى، في سُنِّيَّة المصافحة باليد اليمنى»، ونسخة قلمية من كتاب «صحيح ابن السكن» موجودة فيها ـ أيضًا ـ مكتوبة بخط الحافظ السيوطي، ونسخة قلمية صحيحة من كتاب «صحيح الإسماعيلي» موجودة فيها ـ أيضًا ـ مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر.

ومنها: «صحيح المستدرك»[٣] للحاكم، وهو: الحافظ الكبير، إمام المحدِّثين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بـ «ابن البَيِّع»، صاحب التصانيف، ولد سنة ٣٢١ إحدى وعشرين وثلاثمائة، في ربيع الأول، طلب الحديث من الصغر باعتناء أبيه وخاله، فسمع سنة ثلاثين ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين، وحج ثم جال في خراسان وما وراء النهر، فسمع بالبلاد من ألفَيْ شيخ أو نحو ذلك، وقد رأى أبوه مسلمًا، روى عن أبيه، ومحمد بن علي بن عمر

---

(١) أورده السمعاني في «الأنساب» ونسبه إلى الحاكم في «تاريخ نيسابور».

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٩٤٨/٣).

(٣) كذا سمَّاه، وفيه نظر، وانظر قول الذهبي فيه سيأتي ـ إن شاء الله ـ بعد قليل.

المذكور، وأبي العباس الأصمِّ وأبي جعفر محمد بن صالح بن هانئ، ومحمد بن عبد الله الصَّفَّار، وأبي عبد الله بن الأخرم، وأبي العباس بن محبوب، وأبي حامد بن حيويه، والحسن بن يعقوب البخاري، وأبي النصر محمد بن محمد بن يوسف، وأبي الوليد حسان بن محمد، وأبي عمرو بن السماك، وأبي بكر النجاد، وابن دَرَسْتَوَيْهِ، وأبي سهل بن زياد، وعبد الرحمن بن حمدان الجَلَّاب، وعلي بن محمد بن عقبة الشيباني، وأبي علي الحافظ، وانتفع بصحبته، وما زال يسمع حتى سمع من أصحابه، حدث عنه الدارقطني، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر الهروي، وأبو يعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو صالح المؤذِّن، والزكي عبد الحميد البحيري، وعثمان بن محمد المحمي، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي.

قال الخطيب أبو بكر[١]: أبو عبد الله الحاكم كان ثقة يميل إلى التشيع، فحدَّثني إبراهيم بن محمد الأرموي ـ وكان صالحًا عالمًا ـ قال: جمع الحاكم أحاديث، وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، منها: حديث الطير[٢]، و: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»[٣]، فأنكرها عليه أصحاب الحديث، فلم يلتفتوا إلى قوله، قال الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ: سمعت أبا عبد الرحمن الشاذياخي صاحب الحاكم يقول: كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن «حديث الطير» فقال: لا يصحُّ، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي رضي الله عنه بعد النبي ﷺ.

قال الذهبي[٤]: ثم تغيَّر رَأْيُ الحاكم، وأخرج «حديث الطير» في «مستدركه»، ولا رَيْبَ فسئل أن في «المستدرك» أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان «المستدرك» بإخراجها فيه، وأما «حديث الطير» فله طرق كثيرة جدًّا أفردتها بمصنَّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأما حديث: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» فَلَهُ طرق جيدةٌ، وقد أفردت ذلك أيضًا.

---

(١) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب المناقب، حديث (٣٧٢١) وهو حديث ضعيف. وقال الترمذي: غريب.

(٣) صحيح. اعتنى بتخريجه النسائي في «الخصائص».

(٤) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٣).

قال عبد الغافر بن إسماعيل: أبو عبد الله الحاكم هو إمامُ أَهْلِ الحديث في عصره، العارف به حَقَّ معرفته، وقرأ على قرّاء زمانه وتفقه على أبي الوليد، وأبي سهل الأستاذ واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر الضبعي، فكان يراجعه في السؤال والجرح والتعديل والعلل، وذاكر مثل الجعابي، وأبي علي المَاسَرْجِسِيِّ، واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبًا من ألف جزء من تخريج «الصحيحين» و«تاريخ نيسابور»، وكتاب «مزكي الأخبار» و «المدخل إلى علم الصحيح» وكتاب «الإكليل» و«فضائل الشافعي»، وغير ذلك، قال الحافظ أبو حازم العَبْدَوِي سمعت الحاكم يقول ـ وكان إمام أهل الحديث في عصره ـ : شَرِبْتُ مَاءَ زَمْزَمَ، وسألت الله أن يَرْزُقَنِي حُسنَ التصنيف، قال الحافظ أبو موسى: كان الحاكم دخل الحمام واغتسل وخرج، فقال: آه، فقبض روحه، وهو مُتَّزِرٌ، ولم يلبس قميصه بَعْدُ، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري، توفي الحاكم في صفر سنة ٤٠٥ خمس وأربعمائة.

قلت: تساهل الحاكم في تصحيح الحديث مشهورٌ، كما أن تساهل ابن الجَوْزِيِّ في تضعيف الحديث مشهورٌ، قال السُّيوطيُّ في أول تعقُّباته على «موضوعات ابن الجوزي»: إن كتاب «الموضوعات» جمع الإمام أبي الفرج بن الجوزي قد نبه الحفاظ قديمًا وحديثًا على أن فيه تساهلًا كثيرًا وأحاديث ليست بموضوعة، بل هي من وادي الضَّعيف، وفيه أحاديثُ حسانٌ، وَأُخرى صحاحٌ، بل وفيه حديثٌ من «صحيح مسلم» نبه عليه الحافظ أبو الفضل ابن حجر، ووجدت فيه حديثًا من «صحيح البخاري» من رواية حمّاد بن شاكر، وآخَرَ متنُهُ من البخاري من رواية صحابيٍّ غير الذي أورده عنه، وقد قال شيخ الإسلام ابن حجر: إن تساهله ـ أي: تساهُل ابن الجوزي ـ وتساهُل الحاكم في «المُسْتَدْرَكِ» أعْدَمَ النفع بكتابيهما؛ إذ ما من حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل؛ فلذلك وجب على الناقد الاعتناءُ بما ينقله منهما من غير تقليد لهما.

وقد اعتنى الحافظ الذهبيُّ بـ «المستدرك» فاختصره معلِّقًا أسانيده، وأقره على ما لا كلام فيه، وتعقَّب ما فيه الكلام، وجرَّد بعضُ الحفاظ منه مائة حديث موضوعةً في جزء.

وأما «موضوعات ابن الجوزي» فلم أقف على من اعتنى بشأنها، فاختصرتها معلِّقًا

أسانيدها، وتعقَّبت منها كثيرًا على وجه الاختصار على نحو ما صنع الذهبي في «المستدرك»، ثم جمعت كتابًا حافلًا في الأحاديث المتعقَّبة خاصة بسطْتُ فيه الكلام على كل حديث حديث، مع ذكر طرقها وشواهدها، وما وقفت عليه من كلام الحُفَّاظ عليها، وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك، غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر، وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الأول قليلًا، فما ظنك بهم في هذا العصر الدابر، فأردت أن ألخِّص الكتاب المذكور في تأليف وجيز، أقتصر منه على إيراد الحديث على طريقة الأطراف، وأعقبه بذكر من أعله به، ثم أردفه بردِّه، إما بتوثيقه، أو ذكر متابعه، أو شاهده، وأنبه على من خرَّجه من الأئمة المعتبرة في شيء من كتبه الجليلة. انتهى.

وقال في آخره: [البحر الطويل]

أَبُو الْفَرَجِ الْجَوْزِيُّ أَلَّفَ مَجْمَعًا ... يُضَمِّنُهُ الموْضُوعَ فَاتَّسَعَ الوَادِي

وهذَا كِتَابِي فِيهِ حَرَّرْتُ جُمْلَةً ... ثلَاثًا وستين مِنْهُ تَحْرِيرَ نَقَّادِ

حَدِيثٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ ثُمَّ آخَرُ ... رَوَاهُ الْبُخَارِيْ فِي رِوَايَةِ حَمَّادِ

وَفِي مسْنَدٍ فَوْقَ الثَّلَاثِينَ ثُمَّ فِي ... كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ تِسْعٌ بِتَعْدَادِ

ثَلَاثُونَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ ما ... جَه مِثْلُهَا عَشْرٌ لَدَى النَّسَائِيِّ السَّادِ

وَسِتُّونَ فِي المسْتَدْرَكِ مَعَ تَدَاخُلٍ ... تَرَاهُ وَلَمْ أَقْصِدْ لِعَدٍّ بِإِفْرَادِ

بِمَجْمُوعِ مَا فِيهِ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي ... تُرَى مِائَةً مَعْ نَحْوِ ثُلْثٍ بِآحَادِ

كَذَا فِيهِ مِمَّا أَخْرَجَ الدَّارِمِيُّ وَالْـ ... بُخَارِيُّ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ بِإِسْنَادِ

وما أخرج البُسْتِيُّ وابنُ خُزَيْمةَ ... مع البَيْهَقِي والدَّارقُطْني وأَنْدَادِ

فَدُونَكَ تَأْلِيفًا وَجِيزًا مُحَرَّرًا ... إِذَا أَبْهَمَ الدَّاجِي بِهِ يَهْتَدِي الْبَادِي

وَيَا طَالَمَا أَنْعَمْتُ فِكْرًا وَ مُقْلَةً ... وَأَشْغَلْتُ أَوْقَاتِي بِبَحْثٍ وَإِجْهَادِ

وَنَقَّبْتُ عَنْ طُرْقِ الأَحَادِيثِ دَائِمًا ... وَأَعْمَلْتُ إِعْمَالَ المجدِّ بِإِسْعَادِ

ولم أَكُ ذا كُلٍّ عَلَى النَّاسِ آخِذًا ... كَلَامَهُمُ مِنْ غَيْرِ وُدٍّ وَلَا عَادِي

وَلَا ظَفِرَتْ عَيْنِي بِمَا أَقْتَدِي بِهِ ... فَأَرْتَاحَ مِمَّا أجْتَنِيهِ بِأَكْدَادِ

فَيَا رَبِّ فَاجْعَلهُ لِوَجْهِكَ مُخْلَصًا ... فَأَنْتَ مَرَامِي مِنْكَ أَطْلُبُ إِرْشَادِي

وَلِلْعِلْمِ أبني أن يُرَادَ بِهِ دُنًا خسِيسَةَ قَدْرٍ ذات هَمٍّ وَإِنْفادِ
وَمَنْ كَانَ ذا حَظٍّ عَظِيمٍ يَكُنْ إِلَى جَنَابِ العَلِي القُدْسِيِّ يَحْدُو بِهِ الحَادِي

انتهى.

ورَوَى الْخَطِيبُ(١) وغيره عن أبي أُويْس، واسمه عبد الله بن أُوَيْسٍ، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة «أن النَّبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَمَّ النَّاسَ جَهَرَ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾»(٢)، قال الزيلعي ـ في «نصب الراية» بعد ذكر هذا الحديث، والكلَامِ على إسناده ما لفظه ـ: ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك ـ لذهب معظم السنة؛ إذ لم يَسْلَمْ من كلام الناس إلا من عصمه الله، بل خرج في «الصحيح» لخلق ممن تكلَّم فيهم، ومنهم: جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبد الإيادي، وأيمن بن نابل الحبشي، وخالد بن مخلد القطواني، وسويد بن سعيد الحرثاني، ويوسف بن أبي إسحاق السبيعي، وغيرهم، ولكنْ صاحبا «الصحيح» ـ رحمهما الله ـ إذا أخرجا لمن تكلِّم فيه، فإنهم يَنْتَقُونَ من حديثه ما تُوبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلًا، ولا يروون ما تفرَّد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أوَيْسٍ حديثَ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي...(٣)»؛ لأنه لم يتفرَّد به، بَلْ رواه غيره من الأثبات، كمالك وشعبة، وابن عيينة، فصار حديثه متابعة، وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على «الصحيحين»، فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلًا الحاكم أبو عبد الله في كتابه «المستدرك»، فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما، وفيه هذه العلَّة، إذْ لا يلزم من كون الراوي محتجًّا به في «الصحيح» أنه إذا وجد في أيّ حديث كان ذلك الحديثُ على شرطه، لما بيناه، بل الحاكم كثيرًا ما يجيء إلى حديث لم يخرَّج لغالب رواته في «الصحيح»، كحديث رُوِيَ عن عكرمة عن ابن عباس، فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري، يعني: لكون البخاري أخرج

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٥/ ٩٦).

(٢) وأخرجه ابن عَدِي في «الكامل» (٤/ ١٨٣)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٠٦) (١٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٦) (٢٢٢٤). قال ابن الملقن: وسائر رواة هذا الحديث من جميع طرقه ثقات. «البدر المنير» (٣/ ٥٥٩).

(٣) مسلم، كتاب الصلاة، حديث (٣٩٥).

لعكرمة، وهذا ـ أيضًا ـ تساهلٌ، وكثيرًا مما يخرِّج حديثًا بعض رجاله للبخاريِّ، وبعضهم لمسلم، فيقول: هذا على شرط الشيخين، وهذا ـ أيضًا ـ تساهلٌ، وربما جاء إلى حديث فيه رجلٌ قد أخرج له صاحبا «الصحيح» عن شيخ معيَّن؛ لضبطه حديثه، وخصوصيته به، ولم يخرِّجا حديثه عن غيره؛ لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري، أو مسلم، وهذا ـ أيضًا ـ تساهلٌ؛ لأن صاحبَي «الصحيح» لم يحتجَّا به إلا في شيخ معيَّن لا في غيره، فلا يكون على شرطهما، وهذا كما خرَّج البخاري ومسلم حديثَ خالد بن مخلد القطواني، عن سليمان بن بلال وغيره، ولم يخرِّجا حديثه عن عبد الله بن المثنى، فإن خالدًا غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد، عن ابن المثنى: «هذا على شرط البخاري ومسلم» كان متساهلًا، وكثيرًا ما يجيء إلى حديث، فيه رجلٌ ضعيف، أو متهم بالكذب، وحاله رجال الصحيح، فيقول: «هذا على شرط الشيخين، أو: البخاري، أو: مسلم»، وهذا ـ أيضًا ـ تساهلٌ فاحشٌ، ومن تأمل كتابه «المستدرك» تبين له ما ذكرناه. انتهى كلام الزيلعيِّ[1].

قال الجزائريُّ[2]: قد اختلف في حُكْمِ ما انفرد الحاكمُ بتصحيحه، فقال ابن الصَّلَاح[3]: الأولى أن نتوسط في أمره، فنقولَ: ما حَكَمَ بتصحيحه ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتج به ويعمل به إلا أن نظهر فيه علة توجب ضعفه، ويقاربه في حكمه صحيحُ أبي حاتم بن حبانٍ البستيِّ. انتهى.

وظاهر هذا الكلام: أن ما انفرد بتصحيحه، ولم يكن لغيره فيه حكم: أن يجعل دائرًا بين الصحيح والحسن احتياطًا، وقد ظن بعضهم أن كلامه يدلُّ على أنه يحكم عليه بالحسن فقط، فنُسِبَ إليه التحكُّم في هذا الحكم.

وقال كثير من المحدِّثين: إنَّ ما انفرد الحاكمُ بتصحيحه يُبْحَثُ عنه ويحكم عليه بما

---

(١) الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٤١).

(٢) طاهر الجزائري الدمشقي في «توجيه النظر» (١/ ٣٤٤).،

(٣) ابن الصلاح في «مقدمته» (ص/ ٢٢).

يقضي به حاله: من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، والذي حمل ابْنَ الصَّلاح على ما قال: هو ما ذهب إليه من أن أمر التصحيح قد انقطع ولم يبق له أهل، والصحيح أنه لم ينقطع، وأنه سائغ لمن كملت عنده أدواته، وكان قادرًا عليه. انتهى.

ومن الكتب الصِّحَاح: «المختارة» للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، التزم فيه الصحة، فصحَّحَ فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وقال ابن كثير[١]: وهذا الكتاب لم يتم، وكان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجِّحه على «مستدرك الحاكم»؛ كذا في «الشذا الفَيَّاحُ»[٢] ذكره صاحب «الكشف»[٣].

وضياء الدين المقدسيُّ هذا هو: الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، صاحب التصانيف النافعة، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة، وأجاز له السِّلَفِيُّ وشهده، وسمع من أبي المعالي بن صابر، وأبي المجد البانياسي، وأحمد بن الموازيني، وعمر بن علي الجويني، ويحيى الثقفي، وطبقتهم بدمشق، وأبي القاسم البوصيري، وطبقته بمصر، والمبارك بن المعطوس، وابن الجوزي، وطبقتهما ببغداد، وأبي جعفر الصيدلاني وطبقته بأصبهان، وعبد الباقي بن عثمان بِهَمدان، والمؤيد الطوسي وطبقته بنيسابور، وعبد المعز بن محمد البزار بهراة، وأبي مظفر بن السمعاني بمرو، ورحل مرتين إلى أصبهان، وسمع بها ما لا يوصف كثرة، وحصل أصولًا كثيرة، ونسخ وصنَّف وصحَّح ولَيَّن وجَرّح وعَدَّل، وكان المرجوعَ إليه في هذا الشأن، قال تلميذه عمر بن الحاجب: شيخنا أبو عبد الله، شيخ وقتِهِ، ونسيجُ وَحْدِهِ: علمًا وحفظًا، وثقة، ودينًا، من العلماء الربانيين، وهو أكثر من أن يدخل عليه مثل، كان شديد التحري في الرواية، مجتهدًا في العبادة، كثير الذكر، منقطعًا متواضعًا، سَهْلَ العارية، رأيت جماعة من المحدِّثين ذكروه، فأطنبوا في فقهه، ومدحوه بالحفظ والزهد، سألت الزكي البرزالي عنه فقال: ثقة، جبل، حافظ دين، قال ابن النجار: حافظ، متقن، حجة، عالم بالرجال، ورع، تقي، ما رأيت مثله في نباهته، وعفته، وحسن طريقته، وقال

---

(١) ابن كثير في «الباعث الحثيث» (١/ ١١٢).

(٢) الأبناسي في «الشذا الفياح» (١/ ٨١).

(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٢٤).

الشرف بن النابلسي: ما رأيت مثل شيخنا الضياء. ذكره الذهبي في «التذكرة»[١] وقال: قد استوفيْتُ سيرته وتواليفه في «التاريخ الكبير»[٢]، عاش أربعًا وسبعين سنة، وتوفي إلى رضوان الله تعالى في جمادى الآخرة، سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انتهى.

فائدة: اعلم: أن نسخة قلمية من كتاب «المختارة» للحافظ ضياء الدين المقدسي هذا موجودةٌ في خزانة الكتب الجرمنية، مكتوبة بخط الحافظ ابن كثير، ونسخة صحيحة قلمية من كتاب «صحيح المستدرك» للحاكم موجودةٌ فيها، مكتوبة بخط الحافظ الذهبي، وعلى هامش هذه النسخة «تلخيص» الحافظ الذهبي بخطه أيضًا، ونسخة قلمية من كتاب «تلخيص المستدرك» للذهبي أيضًا موجودةٌ فيها، ونسخة قلمية في «المستدرك» ونسخة قلمية من «تلخيص الذهبي» موجودة أيضًا في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة، وقد طبع الآن «المستدرك» مع «تلخيص الذهبي» في مطبعة دائرة المعارف ببلدة حيدر أباد الدكن.

الفَصْلُ الثَّالثُ وَالْعِشْرُونَ فِي ذِكْرِ كُتُبِ الأَحَادِيثِ الْمعزُوَّةِ إلَى الأَئِمَّة الأَرْبَعَةِ الَّذين هُمْ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْمَتْبُوعَةِ وَذِكْرِ تَراجِمِهِمْ

قال صاحب «كشف الظنون»[٣]: مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة ١٥٠ خمسين ومائة، رواه حسن بن زياد اللؤلؤي، ورتب المسند المذكور الشيخ قاسم بن قُطْلُوبغَا الحنفي برواية الحارثي على أبواب الفقه، وله عليه «الأمالي» في مجلدين، ومختصر المسند المسمى بـ «المعتمد» لجمال الدين محمود بن أحمد القونوي الدمشقيّ، المتوفى سنة ٧٧٠ سبعين وسبعمائة، ثم شرحه وسماه: «المستند»، وجمع زوائده أبو المؤيَّد محمد بن محمود الخُوَارَزْمِيُّ، المتوفى سنة ٦٦٥ خمس وستين وستمائة، أوله: «الحمد لله الذي سقانا بطَوْله من أصفى شرائع الشرائع...» إلخ، قال: وقد سمعت في الشام عن بعض أهلين بمقداره ما ينقصه ويستصغره ويستعظم غيره، وينسبه إلى قلة رواية الحديث، ويستدلُّ على ذلك بـ «مسند الشافعي»، و«موطأ

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٠٦).

(٢) يريد: «تاريخ الإسلام»، انظر تصانيفه فيه (٤٧/ ٢١٢).

(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠).

مالك»، وزعم أنه ليس لأبي حنيفة مسند، وكان لا يروي إلا عدة أحاديثَ، فلحقتني حميةٌ دينيةٌ، فأردتُ أن أجمع بين خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فحولُ علماء الحديث:

الأول: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري المعروف بعبد الله الأستاذ.

الثاني: الإمام الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد العَدْلُ.

الثالث: الإمام أبو الحسين محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد.

الرابع: الإمام الحافظ أبو نُعَيْم الأصبهاني الشافعي.

الخامس: الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري.

السادس: الإمام أبو أحمد عبد الله بن عَدِيٍّ الجرجاني.

السابع: الإمام الحافظ عمر بن حسن الشيباني.

الثامن: أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعِيُّ.

التاسع: الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، والمرويُّ عنه يسمى بـ «نسخة أبي يوسف».

العاشر: الإمام محمد بن حسن الشيباني، والمرويُّ عنه يسمى بـ «نسخة محمد».

الحادي عشر: ابنه الإمام حمَّاد، ورواه عن أبي حنيفة.

الثاني عشر: الإمام محمد أيضًا، وروى معظمه عن التابعين، وما رواه عنه يسمى: «الآثار».

الثالث عشر: الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الله بن أبي العَوَّام السعدي.

الرابع عشر: الإمام الحافظ أبو عبد الله حسين بن محمد بن خسرو البلخي المتوفى سنة ٥٢٣ ثلاث وعشرين وخمسمائة، وقد خرجه تخريجًا حسنًا، ولم يحدِّث إلا باليسير، وهو في مجلدين.

والخامس عشر: الإمام الماوردي.

فجمعتها على ترتيب أبواب الفقه، بحذف المُعاد، وترك تكرير الإسناد.

واختصره الإمام شرف الدين إسماعيل بن عيسى بن دولة الأوغاني المكي، وسماه: «اختيار اعتماد المسانيد في اختصار أسماء بعض رجال الأسانيد»، وتوفي سنة ٨٩٢ اثنتين وتسعين وثمانمائة، ذكر فيه نبذة من مناقب الإمام، واختصره ـ أيضًا ـ الإمام أبو البقاء أحمد بن أبي الضياء محمد القرشي العدوي المكي، أوله: «الحمد لله رب العالمين... إلخ» فهذا مختصر مسند الإمام الأعظم الذي جمعه الإمام أبو المؤيَّد الخُوَارَزْمِيُّ، حذفت الأسانيد منه، ما كان مكرَّرًا عنه، وسميته «المستند في مختصر المسند»، واختصره محمد بن عباد الخلاطي، المتوفى سنة ٦٥٢ اثنتين وخمسين وستمائة، وسماه «مقصد المسند»، واختصره أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الحنفي، وجمع زوائده ـ أيضًا ـ حافظ الدين محمد بن محمد الكردري المعروف بابن البَزَّار، المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة، وشرحه جلال الدين السُّيوطيُّ، المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة، سماه «التعليقة المنيفة على مسند أبي حنيفة» واختصره بعضهم، أوله: «الحمد لله الذي أكمل ديننا...» إلخ، قال: لما رأى «المسند الكبير» لأبي المؤيد الخوارزمي، ووجده مطولًا بالأسانيد، فحذفه، ثم وجد مختصرين من «المسند الكبير»، أحدهما: للإمام جمال الدين محمود بن أبي العباس القونوي، والثاني: للإمام أبي البقاء بن أحمد الضياء المكي، ورأى أن الأول: ما وفى المقصود، والثاني: أتى به، لكنه ما حذف الحديث المكرر. انتهى.

وقال العلَّامة الشاه عبد العزيز المحدِّث الدَّهْلَوِيُّ في «البستان» ما لفظه:

فائدة: مهمه بايد دانست[١] كه از تصانيف أئمة أربع رحمهم الله در علم حديث[٢] أمر وزدردست مردم غير إذ موطأ موجود بميست[٣] ومسانيد أئمة ديكر كه در عالم مشهور، راست خودايشال به تصنيف آل نبرداخته اندبلكه[٤] ديكران بعد ايشال آمده

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: من المهم وجوب معرفة.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: أنه بالنسبة لمؤلفات الأئمة الأربعة رحمهم الله في علم الحديث.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: وهي تحت يد الناس من غير الموطأ باعتبارها متوافرة.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: ومسانيد الأئمة الآخرين والمعروفة والمشهورة من أنحاء العالم، لم يقوموا هم بأنفسهم بتأليفها.

مرويات راجمع نموده[١] اندو مسند فلاني مسمى كرده[٢] ويربهر عاقل بوشيده نمى ماندكه[٣] مرويات شخص ازهر رطب ويابس مجموع ومخلوط مي باشدتا[٤] وقيتكه خودال شخص كه اعتقاد بزركي وفضيلت أوداريم[٥] آل مخلوط رامتميزنه كندوبارها[٦] بنظرا معان وتعمق مطالعة ننمايد[٧] وشاكردان خودرا تعليم نكند[٨] محل اعتقاد جه قسم تواندبو[٩] وتفصيل ايل دجمال آنكه مسند حضرت امام أعظم كه بالفعل مشهورست تأليف قاضي القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي ست[١٠] كه درسن ششصد وبنقاد وجار آنرا رائج ساخنة[١١] مسانيد امام أعظم راكه علمائي سابق برواخة بودنددريل[١٢] مسند جمع كرده بزعم خودبيهج[١٣] جيزرا إز مرويات امام أعظم ترك نه كرده[١٤] وقبل ازوي برجند مسانيد بسياربراتي مرويات إمام أعظم ساخنة بودند[١٥] جنانحه خودش در خطبه ايل مسند نام آنبا ومصنفين آنبَاوسند خود بآن مصنفين بيان نموده[١٦] أما بيشتر رائج ومشهور دومسند بودوتا[١٧] حال موجود ومتداول ست[١٨] أول

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: إنما قام آخرون بعدهم بجمع الروايات.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: اسمو المسند بهذا الاسم.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: ولا يخفى على أي عاقل.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: بأن روايات أي إنسان من رطب ويابس عبارة عن جمع وخلط.

(٥) عبارة فارسية بمعنى: وطالما أن نفس ذلك الإنسان الذي نعرف عقيدته الكبيرة وفضائله.

(٦) عبارة فارسية بمعنى: ولا يميز حقيقة الخلط.

(٧) عبارة فارسية بمعنى: ولم يدرس هذا المسند ويفحص بإمعان وتروٍ.

(٨) عبارة فارسية بمعنى: ولا يعلم تلاميذه.

(٩) عبارة فارسية بمعنى: أي جزء أو مجال هو مكان العقيدة والإيمان.

(١٠) عبارة فارسية بمعنى: وتوضيح هذا الإجمال هو أن مسند الإمام الأعظم المعروف والمشهور هو من تأليف قاضي القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي.

(١١) عبارة فارسية بمعنى: والذي نشره عام ستمائة وسبعون وأربع وبمحله ذائع الصيت.

(١٢) عبارة فارسية بمعنى: ومسانيد الإمام الأعظم التي قام العلماء السابقون بجمعها.

(١٣) عبارة فارسية بمعنى: أوردها وذكرها من هذا المسند حسب قوله.

(١٤) عبارة فارسية بمعنى: وحسب ادعائه، فإنه لم يترك شيئاً في روايات الإمام الأعظم.

(١٥) عبارة فارسية بمعنى: وعلى الرغم من وجود مسانيد قبله كثيرة عن روايات الإمام الأعظم.

(١٦) عبارة فارسية بمعنى: كما ذكر هو نفسه في خطبة المسند أسماء المصنفين ومصنفاتهم ومسنده.

(١٧) عبارة فارسية بمعنى: إلا أن المعروف والمشهور من هذه المسانيد اثنين.

(١٨) عبارة فارسية بمعنى: وهما ما زالا بين الأيدي ومعروفان.

مسند حافظ الحديث محمد بن يعقوب الحارثي[١] دوم مسند حافظ الوقت حسين بن محمد بن خسرو رحمة الله عليه جنانجه أجازت ايل برسه مسند براقم الحروف نيزاز شيوخ خودر سيده[٢] بس ايل مسندرا نسبت بحضرت امام أعظم كردن أزال باب ست كه مسند أبي بكررا مثلا از مسند إمام أحمد نسبت بحضرت أبو بكر صديق نمائيم واز تصانيف ايشال انكاريم وآل مغلطه بيش نيست[٣]. انتهى.

قال في «تهذيب التهذيب»: النعمان بن ثابت التيميُّ، أبو حنيفة الكوفيُّ، مولى بني تميم الله بن ثعلبة، وقيل: إنه من أبناء فارس، رأى أَنَسًا، وروى عن عطاء بن أبي رباح، وعاصم بن أبي النجود، وعلقمة بن مرثد، وحماد بن أبي سليمان، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كُهَيْل، وأبي جعفر محمد بن علي، وعلي بن الأقمر، وزياد بن علاقة، وسعيد بن مسروق الثوري، وعدي بن ثابت الأنصاري، وعطية بن سعد العوفي، وأبي سفيان السعدي، وعبد الكريم أبي أمية، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، في آخرين، وعنه: ابنه حماد، وإبراهيم بن طهمان، وحمزة بن حَبيبٍ الزيات، وزُفَرُ بْنُ الهُذَيْل، وأبو يوسف القاضي، وأبي يحيى الحماني، وعيسى بن يونس، ووكيع، ويزيد بن زريع، وأسد بن عمرو البجلي، وحكام بن يعلى بن سلم الرازي، وخارجة بن مصعب، وعبد المَجيد بن أبي رواد، وعلي بن مسهر، ومحمد بن بشر العبدي، وعبد الرزاق، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومصعب بن المقدام، ويحيى بن يمان، وأبو عصمة نوح بن أبي مريم، وأبو عبد الرحمن المقري، وأبو نعيم، وأبو عاصم، وآخرون.

قال العِجْلِيُّ: أبو حنيفة كوفي تيمي، من رهط حمزة الزَّيَّات، كان خزَّازًا يبيع الخَزَّ، ويروي عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال: نحن مِنْ أبناء فارس الأحرار، ولد جَدِّي النعمانُ سنة ثمانين، وذهب جدي ثابتٌ إلى عليٍّ، وهو صغير، فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، وقال محمد بن سعد العوفي: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقةً

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: المسند الأول الحافظ الحديث محمد بن يعقوب الحارثي.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: والثاني مسند الحافظ الوقت حسين بن محمد بن خسرو رحمه الله كما أن رخصة رواية هذه المسانيد الثلاث قد جاءت إلى كاتب هذا المسند من شيوخه.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: إذاً فإن هذا السند، إذا ما نسب إلى حضرة الإمام الأعظم هو من قبيل نسبة مسند أبي بكر عن مسند الإمام أحمد إلى حضرة أبي بكر الصديق، فإذا ما تصورنا هذا من مؤلفاته فهو خطأ فادح.

لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظ، ولا يحدث بما لا يحفظ، وقال صالح بن محمد الأسدي، عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث، وقال أبو وهب محمد بن مزاحم: سمعت ابن المبارك يقول: أفقه الناس أبو حنيفة، ما رأيت في الفقه مثله، وقال أيضًا: لولا أن الله تعالى أغاثني بأبي حنيفة وسفيانَ كنت كسائر الناس، وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا سليمان بن أبي شيخ قال: كان أبو حنيفة وَرِعًا سَخيًّا، وعن ابن عيسى بن الطباع: سمعت روح بن عبادة يقول: كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومائة، فأتاه موت أبي حنيفة، فاسترجع، وتوجع، وقال: أيُّ علمٍ ذهب.

وقال أبو نُعَيْم: كان أبو حنيفة صاحب غوص في المسائل، وقال أحمد بن علي بن سعيد القاضي: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نكذب الله، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله. وقال الربيع، وحرملة: سمعنا الشافعي يقول: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. ويروى عن أبي يوسف قال: بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلًا يقول لرجل: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: لا يتحدَّثْ عني بما لم أفعل، فكان يحيي الليل، يعني: بعد ذلك. وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه قال: لما مات أبي سألنا الحسن بن عمارة أن يتولَّى غسله، ففعل، فلمَّا غسَّله قال: رحمك الله تعالى وغفر لك، لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّد بيمينك بالليل منذ أربعين سنة، وقد أتعَبْتَ من بعدك، وفضحْتَ القراء، وقال علي بن معبد: حدَّثنا عبيد الله بن عمرو الرقي قال: كلَّم ابن هبيرة أبا حنيفة أن يلي قضاء الكوفة، فأبَى عليه، فضربه مائة سَوْط وعشرة أسواط، وهو على الامتناع، فلما رَأى ذلك خلى سبيله.

وقال ابن أبي داود، عن نصر بن علي: سمعتُ ابن داود ـ يعني الخريبي ـ يقول: الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل. وقال أحمد بن عبدة قاضي الري عن أبيه: كنا عند ابن عائشة فذكر حديثًا لأبي حنيفة، ثم قال: أما إنكم لو رأيتموه لأردتموه، فما مثله ومثلكم إلا كما قيل: [من الطويل]

أَقِلُّوا عَلَيْهِمْ وَيْلَكُمْ لَا أَبَالَكُمْ ... مِنَ اللَّوْمِ أَوْ سُدُّوا المَكَانَ الَّذِي سَدُّوا

وقال الصغاني عن ابن مَعينٍ: سمعت عبيد بن أبي قُرَّة يقول: سمعت يحيى بن

الضريس يقول: شهدت سفيان وأتاه رجل، فقال: ما تنقم على أبي حنيفة؟! قال: وما له، قال: سمعته يقول: آخُذُ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله، فإن لم أجد فبقول الصحابة، آخذ بقول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيمَ والشعبيِّ وابن سيرين وعطاء فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا. قال أبو نُعَيْم وجماعة: مات سنة خمسين ومائة، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن ابن مَعِينٍ: مات سنة إحدى وخمسين، له في كتاب الترمذي من رواية عبد الحميد الحمَّاني عنه قال: ما رأيتُ أكذب من جابر الجعفيِّ، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح، وفي كتاب النسائي[١] حديثه عن عاصم بن أبي ذر، عن ابن عباس قال: ليس علَى مَنْ أَتى بهيمةً حَدٌّ. قلت: وفي رواية أبي علي الأسيوطي والمغاربة عن النسائي قال: حدَّثنا علي بن حجر: حدثنا عيسى، هو: ابن يونس، عن النعمان، عن عاصم... فذكره ولم ينسب النعمان، وفي رواية ابن الأحمر[٢] ـ يعني: أبا حنيفة ـ أورد عقيب حديث الدراوردي، عن عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْم لُوطٍ، فَاقْتُلُوا الفَاعِلَ وَالمفْعُولَ به...»[٣]، الحديث، وليس هذا الحديث في رواية حمزة بن السني، ولا ابن حيوة عن النسائي، وقد تابع النعمان عليه عن عاصم سُفْيَان الثوريُّ.

ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدًّا، فرضي الله تعالى عنه، وأسكنه الفردوس، آمين. انتهى.

وقال الذهبي[٤] في «التذكرة»: رأى أنسَ بن مالك مرَّة لما قَدِمَ عليهم الكوفة، ورواه ابن سَعْد، عن سيف بن جابر، أنه سمع أبا حنيفة يقوله، وتفقه به: زفر بن الهذيل، وداود الطائي، والقاضي أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأسد بن عمرو، والحسن بن زياد اللؤلؤي، ونوح الجامع، وأبو مطيع البلخي، وعدة، وكان قد تفقه بحَمَّاد بن أبي سليمان وغيره، كان إمامًا ورعًا عالمًا عاملًا متعبدًا كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان، بل يتَّجر

(١) النسائي في «الكبرى» (٧٣٤١) وقال: هذا غير صحيح، وعاصم بن عمر ضعيف في الحديث.

(٢) انظر «تحفة الأشراف» للمزي (٦١٧٦).

(٣) النسائي في «الكبرى» (٧٣٤٠) من الدراوردي عن عمرو به.

(٤) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦٨).

ويتكسَّب، قال ضرار بن صُرَدَ: سئل يزيد بن هارون: أيُّما أفقه: الثوريُّ أو أبو حنيفة؟! فقال: أبو حنيفة أفقه، وسفيان أحفظ للحديث، وقال يزيد: ما رأيت أحدًا أورعَ ولا أعقل من أبي حنيفة، وروى أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، عن يحيى بن معين، قال: لا بأس به، لم يكن يتهم، ولقد ضربه يزيد بن عمر بن هبيرة على القضاء، فأبى أن يكون قاضيًا. انتهى.

قال ابن خلدون[(١)]: اعلم: أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبو حنيفة يقال: بلغَتْ روايته سبعة عشر حديثًا أو نحوها، ومالك إنما صح عنده ما في كتاب «الموطأ»، وغايتها: ثلاثمائة حديثٍ ونحوها، وأحمد بن حنبل في «مُسنده» خمسون ألف حديث، ولكلٍّ ما أداه اجتهاده في ذلك، وقد يَقُولُ بعض المبغضين المتعسفين: إن منهم من كان قليل البضاعة في الحديث، فلهذا قلَّت روايته، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة؛ لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة، ومن كان قليل البضاعة من الحديث، فيتعيَّن عليه طلبه وروايته والجد والتشمير في ذلك، ليأخذ الدين عن أصول صحيحة، ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلِّغ لها، وإنما قلَّل منهم من قلَّل الرواية؛ لأجل المطاعن التي تعترضه فيها، والعِلَلِ التي تعترض في طرقها سِيَّمَا والجرحُ مقدَّم عند الأكثر، فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يَعْرِضُ مثلُ ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد، ويكثر ذلك فتقل روايته؛ لضعف الطرق، هذا مع أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق؛ لأن المدينة دار الهجرة ومأوى الصحابة، ومن انتقل منهم إلى العراق كان شغلهم بالجهاد أكثر.

والإمام أبو حنيفة إنما قَلَّتْ روايته، لما شدَّد في شروط الرواية والتحمُّل وضعف رواية الحديث اليقيني إذا عارضها الفعلُ النفسيُّ، وقلَّت من أجلها روايته، فقلَّ حديثه، لا أنه ترك رواية الحديث متعمدًا، فحاشاه من ذلك.

ويدلُّ على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم، والتعويل عليه، واعتباره ردًا وقبولًا، وأما غيره من المحدِّثين، وهم الجمهور، فتوسَّعوا في الشروط وكثر حديثهم، والكل عن اجتهاد، وقد توسع أصحابه من بعده في الشروط

---

(١) ابن خلدون في «المقدمة» (ص/ ٤٤٤). انظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٧٣).

وكثرتْ رواياتهم، وروى الطحاوي فأكثر، وكتب مسنده، وهو جليل القدر، إلا أنه لا يعدل «الصحيحين»؛ لأن الشروط التي اعتمدها البخاري ومسلم في كتابيهما مجمَعٌ عليها بين الأمة كما قالوه، وشروط الطحاوي غيرُ مُتَّفَقٍ عليها، كالرواية عن المستور الحال وغيره؛ فلذا قُدِّمَ «الصحيحان»، بل وكتب السنن المرفوعة عليه؛ لتأخُّر شرطه عن شروطهم، ومن أجل هذا قيل في «الصحيحين» بالإجماع على قبولهما من جهة الإجماع على صحة ما فيهما من الشروط المتفق عليها، فلا تأخذْكَ ريبة في ذلك، فالقوم أحقُّ الناس بالظن الجميل بهم، والتماس المخارج الصحيحة لهم، والله سبحانه وتعالى أعلم بحقائق الأمور. انتهى كلام ابن خلدون

وقال الجَلَال السُّيوطيُّ: وقفْتُ على فتيا رفعت إلى الحافظ الولي العراقيِّ صورتها: هل روى أبو حنيفة عن أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ وهل يعد في التابعين أم لا؟ فأجاب بما نصه: الإمام أبو حنيفة لم تصح روايته عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد رأى أنس بن مالك، فمن يكتفي في التابعي بمجرَّد رؤية الصحابة يجعله تابعيًّا. وَمَنْ لا يكتفي بذلك لا يعده تابعيًّا، ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني، فأجاب بما نصه: أدرك الإمام أبو حنيفة جماعة من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة، وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك، ومات سنة تسعين أو بعدها، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به: أن أبا حنيفة رأى أَنسًا، وكان غيرُ هذين من الصحابة أحياء في البلاد، وقد جمع بعضهم جزءًا فيما ورد من رواية أبي حنيفة عن الصحابة، لكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمد على إدراكه ما تقدَّم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد في «الطبقات»، فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له، كالأوزاعي بالشام، والحَمَّادَيْنِ بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة، والليث بن سعد بمصر. انتهى.

وقال السخاوي في «شرحه لألفية العراقي»: المعتمد أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة؛ لصغره في زمن إدراكه إياهم. انتهى. وقال ابن حجر المكي في «شرح المشكاة»: أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، وأدرك أربعة من الصحابة، بل ثمانية،

منهم: أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل. انتهى. قيل: ولم يلق أحدًا منهم. قلت: لكن مَن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدَّم على النافي. انتهى. وقال ابن خَلِّكان[١]: أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ وهم: أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلق أحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: لقي جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولم يثبتْ ذلك عند أهل النقل. انتهى.

وقال النوويُّ في «تهذيب الأسماء»[٢]: قال الشيخ أبو إسحاق[٣] في «الطبقات»: هو النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، مولى تيم الله بن ثعلبة، ولد سنة ثمانين من الهجرة، وتوفي ببغداد سنة خمسين ومائة، وهو ابن سبعين سنة، أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، وكان في زمنه أربعة من الصحابة: أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل، ولم يأخذ عن أحد منهم. انتهى.

وقال الحافظ في «التقريب»[٤]: النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام، يقال: أصله من فارس، ويقال: مولى بني تيم، فقيه مشهور من السادسة. انتهى.

وقال الحافظ[٥] في أول «التقريب»: السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج. انتهى.

فظهر من كلام هؤلاء العلماء المحقِّقين المعتبرين: أن الإمام أبا حنيفة لم يلق أحدًا من الصحابة، ولا أخذ عن أحد منهم.

وللإمام مالك في الحديث كتاب مشهور بـ «الموطأ»، قال السيوطي[٦]: في «تنوير الحوالك»: قال القاضي أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي»: «الموطأ» هو الأصل الأول و«اللباب»، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٥/ ٤٠٦).

(٢) النووي في «تهذيب الأسماء» (٢/ ٥٠١).

(٣) هو الشيرازي. انظر ترجمته في «تهذيب الأسماء» للنووي (٢/ ٤٦٥) (٧١٤).

(٤) ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٧١٥٣).

(٥) المصدر السابق (ص/ ٧٥).

(٦) السيوطي في «تنوير الحوالك» (ص/ ٦).

الجميع؛ كمسلم والترمذيِّ، وذكر ابن الهباب أن مالكًا روى مائة ألف حديث، جمع منه في «الموطأ» عشرة آلاف، ثم لم يَزَلْ يعرضها على الكِتَاب والسنة، ويختبرها بالآثار والأخبار، حتى رجعت إلى خمسمائة، وقال الكِيَّا الهراسيُّ في تعليقه في الأصول: إن «موطأ مالك» كان اشتمل على تسعة آلاف حديث، ثم لم يزل ينتقي، حتى رجع إلى سبعمائة.

وأخرج أبو الحسن بن فِهْر في «فَضَائِلِ مالك» عن عتيق بن يعقوب قال: وضع مالك «الموطأ» على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظُرُ فيه في كل سنة، ويسقط منه، حتى بقي هذا. وأخرج ابن عبد البرِّ[١]، عن عمر بن عبد الواحد ـ صاحب الأوزاعي قال: عرضنا على مالك «الموطأ» في أربعين يومًا، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يومًا! ما أقلَّ ما تفقهون فيه! وقال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني الأصفهاني: قلتُ لأبي حاتم الرازي: لم سمي «موطأ مالك» بـ «الموطأ»؟ فقال: شيء قد صنَّفه وَوَطَّأَهُ للناس، حتى قيل: «موطأ مالك»، كما قيل: «جامع سفيان». وقال أبو الحسن بن فِهْرٍ: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن فراس، سمعت أبي يقول: سمعت علي بن أحمد الخليجي يقول: سمعت بعض المشايخ يقول: قال مالك: عرضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني، فسميته: «المُوَطَّأ»، قال ابن فِهْر: لم يسبق مالكًا أحدٌ على هذه التسمية، فإن من ألَّف في زمانه سمَّى بعضهم بـ «الجامع»، وبعضهم بـ «المصنف»، وبعضهم بـ «المؤلف»، و«الموطأ»؛ الممهَّد المنقَّح.

وأخرج ابن عبد البر[٢]، عن المفضَّل بن محمد بن حرب المدني، قال: أول من عمل كتابًا بالمدينة على معنى «الموطأ» من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلامًا بغير حديث، فأتَى به مالكًا، فنظر فيه فقال: ما أَحْسَنَ ما عمل هذا! ولو كنت أنا الذي عملْتُ، ابتدأت بالآثار، ثم شَدَدْتُ ذلك بالكلام. ثم إنه عزم على تصنيف «الموطأ» فصنَّفه، فعمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: شغلْتَ نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شَرَكَكَ فيه

(١) ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٧٨)، و«الاستذكار» (١/ ١٣). انظر «الديباج المذهب» لابن فرحون (ص/ ٢٥).
(٢) ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٨٦). انظر «تاريخ ابن خلدون» (٧/ ٦٨٣).

الناسُ، وعملوا أمثاله، فقال: ائتوني بما عملوا به، فأُتِيَ، فنظر في ذلك ثم نبذه وقال: لتعلمُنَّ أنه لا يرتفع من هذا إلا ما أُرِيدَ به وجه الله، قال: فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار.

وقال الشافعي: ما على ظهر الأرض كتابٌ بعد كتاب الله أصحُّ من كتاب مالك. أخرجه ابن فِهْرٍ، من طريق يونس بن عبد الأعلى عنه، وفي لفظ: «ما وضع على الأرض كتابٌ هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك»[١]، وفي لفظ: «ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابًا من «موطأ مالك»[٢]، وفي لفظ: «ما بعد كتاب الله أنفعُ من الموطأ»[٣] وقال الحافظ مُغَلْطاي: أول من صنف الصحيح مالك، وقال في «كشف الظنون»[٤]: «الموطأ» للإمام مالك بن أنس الحميري الأَصْبَحِيِّ المدنيِّ إمام دار الهجرة المتوفى سنة ١٧٩ تسع وسبعين ومائة، وهو كتاب قديم مبارك، شرحه أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي البطليوسي، المتوفى سنة ٥٢١ إحدى وعشرين وخمسمائة، وأبو مروان بن عبد الملك بن حبيب المالكي المتوفى سنة ٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين، والشيخ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وسماه: «كشف المغطا في شرح الموطا»، وله: «تنوير الحوالك على موطا الإمام مالك»، وجرَّد أحاديثه في كتاب أيضًا، وله كتاب آخر، وهو المسمى بـ «إسعاف المبطا في رجال الموطأ»، وتوفي سنة ٩١١، إحدى عشرة وتسعمائة، وصنف الحافظ أبو عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي كتابًا سماه: «التَّقَصِّي بحديث الموطأ»، وتوفي سنة ٤٦٣ ثلاث وستين وأربعمائة، وله كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، قال ابن حَزْم وهو كتاب في الفقه والحديث، ولا أعلم نظيره، واختصره وسماه: «الاستذكار»، واختصره أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ أربع وسبعين وأربعمائة، سماه: «المنتقى»، والشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي، انتقاه أيضًا، وابن رَشِيق القيروانيُّ، المتوفى سنة ٤٥٦ ست وخمسين وأربعمائة، ولإبراهيم بن محمد الأسلمي ـ المتوفى سنة ٢٨٤ أربع وثمانين

---

(١) ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ١٢).

(٢) ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٧٧).

(٣) أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٧٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٧٧).

(٤) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٠٧).

ومائتين ـ موطأ أضعافُ «موطأ مالك» وشرح موطأ الإمام مالك القاضي الحافظُ أبو بكر محمد بن العربي المغربي، المتوفى سنة ٥٤٦ ست وأربعين وخمسمائة، وسماه: «القبس»، قال القاضي أبو بكر فيه: «هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام، وهو آخره؛ لأنه لم يؤلَّف مثله؛ إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي يرجع إليها في مسائله وفروعه، وانتخبه الإمام الخَطَّابي أبو سليمان حمد بن محمد البُسْتِيُّ، المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة ولخصه أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي، وهو المشهور بـ «ملخص الموطأ» مشتمل على خمسمائة وعشرين حديثًا متصل الإسناد، واقتصر على رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري من رواية أبي سعيد سحْنُونِ بن سعيد، عنه، قال: «وهي عندي آثر الروايات بالتقديم؛ لأن ابن القاسم امتاز بالاختصاص في صحبة مالك في طولها، وحُسْنِ العنايات بمتابعته مع ما كان فيه من الفهْم والعلم والورع، وسلامته من التكثُّر في النقل عن غير مالك...» إلخ.

قال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي: الموطآت المعروفةُ عن مالك أحدَ عَشَرَ، معناها متقارب، والمستعمل منها أربعة: «موطأ يحيى بن يحيى»، و«موطأ ابن بُكَيْر»، و«موطأ أبي مُصْعَب»، وهو: أبو مصعب أحمد بن بكر الزهري، و«موطأ ابن وَهْب»، ثم ضَعُفَ الاستعمال إلا في «موطأ يحيى»، ثم في «موطأ ابن بكير»، وفي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلافٌ في النسخ، وأكثر ما يوجد فيها ترتيب الباجي، وهو: أن يعقب الصلاة بالجنائز، ثم الزكاة، ثم الصيام، ثم اتفقت النسخ إلى الحج، ثم اختلفت بعد ذلك.

وروى أبو نُعَيْم في «الحلية»[1]، عن مالك بن أنس أنه قال: شاورني هارونُ الرشيدُ في أن يعلِّق «الموطأ» في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، فقلت: لا تفعلْ، فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، وتفرَّقوا في البلدان، وكلٌّ مصيب، فقال: وفَّقك الله ـ تعالى ـ، يا أَبا عبد الله.

---

(١) أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٣٢).

وروى ابن سعد في «الطبقات»(١)، عن مالك بن أنس قال: لما حج المَنْصُورُ، قال لي: قد عزمت على أن آمر بكتبك هذه التي وضعتها فتنسخ، ثم أبعث إلى كُلِّ مِصْر من أمصار المسلمين منها نسخة، وآمرهم أن يعملوا بما فيها، لا يتعدَّوْهُ إلى غيره، فقلتُ: يا أَمِير المؤمنين، لا تفْعَل هذا، فإن الناس قد سَبقَتْ إليهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديثَ، وَرَوَوْا روايات، وأخذ كُلُّ قوم بما سبق إليهم ودانوا به، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم. كذا في «عقود الجمان». وشرَحَه ـ أعني «موطأ مالك» ـ خاتمة المحدِّثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري المالكي، المتوفى سنة اثنتين وعشرين ومائة وألْفٍ شرحًا بسيطًا في ثلاث مجلدات. انتهى ما في «الكشف»(٢).

وقال القاضي عِيَاض في «المدارك»(٣) لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بـ «الموطأ»، وقال ابن فَرْحُون: أما من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله والتصنيف في ذلك، فعدد كثير من المالكيين وغيرهم، وعد القاضي منهم نحوًا من تسعين رجلًا(٤). انتهى. وذكر السُّيوطيُّ في «تنوير الحوالك»، وابن فرحون أسماء كثيرٍ ممن شرح «الموطأ».

قلت: وقد شرح موطَّأ الإمام مالك الشيخُ سلام الله الحنفي، من أولاد الشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي، سماه: «المحلَّى بأسرار الموطَّا»، وللعلَّامة الشيخ الأجلِّ الشاه ولي الله المحدِّث الدهلوي على موطأ الإمام مالك شرحان:

أحدهما: بالفارسية، سماه «المُصَفَّى»، جرَّد فيه الأحاديث والآثار، وحذف أقوال مالك، وبعض بلاغاته، وتكلَّم فيه ككلام المجتهدين.

وثانيهما: بالعربية، وسماه: «المُسَوَّى»، اكتفى فيه على ذكر اختلاف المذاهب وعلى قدر من شرح الغريب، وغيره مما لا بد منه.

---

(١) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٤٤٠).
(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٠٨).
(٣) القاضي عياض في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (١/ ٦٢).
(٤) ابن فرحون في «الديباج المذهب» (ص/ ٢٦).

وأما الإمام مالك فهو: ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الحافظُ، فقيهُ الأمة، شيخ الإسلام، أبو عبد الله الأصبحي المدني الفقيه، إمام دار الهجرة، وهُمْ حلفاء عثمان بن عبد الله التيمي، أخي طلحة ﷺ حدَّث عن نافع، والمَقْبُرِيُّ، ونعيم المجمر، والزهري، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وابن المنكدر، وعبد الله بن دينار، وخلق كثير، وحدث عنه أمم لا يكادون يُحصَوْن، منهم: ابن المبارك، والقطان، وابن مهدي، وابن وهب، وابن القاسم، والقعنبي، وعبد الله بن يوسف، وسعيد بن منصور، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ويحيى بن يحيى الأندلسي، ويحيى بن بُكيْر، وقُتَيبَة، وأبو مصعب الزبيري، وخاتمة أصحابه أبو حذافة السهمي.

وقد رأى مالكٌ عطاء بن أبي رباح لما قَدِمَ المدينة.

قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: مَنْ أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبتُ في كل شيء[١]. وقال عبد الرَّزَّاق في حديث: «يُوشِكُ النَّاسُ أَنْ يَضْرِبُوا أَكْبَادَ الإِبِلِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، فَلا يَجِدُونَ عَالمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المدِينَة»[٢]، فكنا نرى أنه مالك[٣]، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم على مالك أحدًا.

وقال الشافعي: إذا ذكر العلماء، فمالك النجم. وقال ابن مهدي: مالك أفقه من الحكم وحماد. وقال الشافعي: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز. وقال ابن وهب: لولا مالك والليث، لضللنا. وقال شعبة: قدمت المدينة بعد موت نافع بسنة، فإذا لمالك حلقة، قال أبو مصعب: سمعت مالكًا يقول: ما أفتيتُ حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك، وقال أشهب: كان مالك إذا اعتمَّ، جعل منها تحت ذقنِهِ، ويسدلُ طرفها بين كتفيه، وقال مصعب: كان مالك يلبس الثياب العدنية الجياد ويتطيَّب، وقال القعنبي: كنت عند ابن عيينة، فبلغه نعْيُ مالك، فحزن، وقال: ما ترك على ظهر الأرض مثله، قال عبد الرحمن بن واقد: قد رأيت باب مالك بالمدينة كأنه باب الأمير، وقال ابن معين:

---

(١) عبد الله بن أحمد بن حنبل في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٤٨).

(٢) أحمد (٧٩٢٠)، والترمذي، كتاب العلم، حديث (٢٦٨٠) وقال: حديث حسن، قلت: هو من رواية ابن جريج عن أبي الزبير؛ وكلاهما مشهور بالتدليس، والله أعلم.

(٣) انظر تقدمة «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ١٢).

مالكٌ أحبُّ إليَّ في نافع من أيوب وعبيد الله، وقال وهيب: إمام أهل الحديث مالكٌ، قال أحمد بن الخليل: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: إذا اجتمع الثوري ومالك والأوزاعي على أمر فهو سنة، وإن لم يكن فيه نص.

قال أحمد بن حنبل: أخبرنا سُرَيْجُ بن النعمان، عن عبد الله بن نافع قال: قال مالك ـ رحمه الله ـ: «الله في السماء، وعلمه في كل مكان»[١]، وصح أيضًا عن مالك أنه قال: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ».

وروى سعيد بن أبي مريم، عن أشهب بن عبد العزيز قال: رأيت أبا حنيفة بين يَدَيْ مالك كالصبي بين يَدَيْ أبيه، قال الذهبي[٢]: فهذا يدل على حسن أدب أبي حنيفة وتواضعه، مع كونه أَسَنَّ من مالك بثلاث عشرة سنة.

قال إسماعيل القاضي: حدثنا أبو مصعب، سمعت مالكًا يقول: دخلْتُ على أبي جعفر أمير المؤمنين، وهو على فراشه، إذ جاء صبي، يخرج ثم رجع، فقال لي: أتدري من هذا؟ فقلت: لا، قال: ابني، وإنما يفزع من هيبتك، قال: ثم سألني عن أشياء منها حلالٌ ومنها حرام، ثم قال لي: أنت ـ والله ـ أعقل الناس وأعلم الناس، قلت: لا، والله يا أمير المؤمنين، قال: بلى، ولكنك تكتم، لئن بقيت لأكتبن قولك كما يكتب، ولأبعثَنَّ به إلى الآفاق فأحملهم عليه قال الحاكم: أخبرنا علي بن عيسى الحيري، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، أخبرنا قتيبة، سمعت معن بن عيسى يقول: قَدِمَ هارون أمير المؤمنينِ المدينة ليحجَّ ومعه أبو يوسف، فأتى مالكٌ أمير المؤمنين، فقربه وأكرمه، فلما جلس، أقبل عليه أبو يوسف، فسأله عن مسألة، فلم يجبه، ثم عاد فسأله، فلم يجبه، قال أمير المؤمنين: يا أبا عبد الله، هذا قاضينا يعقوب يسألك، فأقبل عليه مالك، فقال: يا هذا، إذا رأيتني جلستُ لأهل الباطل فتعال أُجِبْكَ معهم. كذا في «التذكرة»[٣]. وقال ابن خَلِّكَان: كان مالك إذا أراد أن يحدث توضَّأ وجلس على صدر فراشه وسرَّح

(١) عبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله في «العلل» (١، ٣/ ٥٣٠، ١٨٧٠) ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٨).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٩).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢١٠).

لحيته، وتمكَّن في جلوسه بوقار وهيبة، ثم حدَّث، فقيل له في ذلك، فقال: أحب أن أعظِّم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدِّث به إلا متمكنًا على طهارة، وكان يكره أن يحدث على الطريق أو قائمًا أو مستعجلًا، ويقول: أُحِبُّ أن أتفهم ما أحدِّث به عن رسول الله ﷺ. وكان لا يركب في المدينة، مع ضعفه وكبر سنه ويقول: لا أَركب في مدينة فيها جثة رسول الله ﷺ مدفونة. وقال الشافعي: قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم، صاحبنا أم صاحبكم؟ ـ يعني: أبا حنيفة ومالكًا رضي الله عنهما ـ قال: قلت: على الإنصاف؟ قال: نعم، قال: قلت: ناشدتك الله، مَنْ أعلم بالقرآن، صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قال: قلت: ناشدتك الله، مَنْ أعلم بالسنة، صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قال: قلت: ناشدتك الله، من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ المتقدِّمين، صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قال الشافعي: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فعلى أي شيء نقيس[١]؟! انتهى.

قال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك وهو يحدِّثنا بحديث رسول الله ﷺ، فلدغته عقرب ست عشرة مرة، وهو يتغيَّر لونه ويصفرُّ وجهه، ولا يقطع الحديث، فلما تفرق الناس عنه، قلت له: لقد رأيتُ اليوم منك عجبًا، فقال: صَبَرْتُ إجلالًا لحديث رسول الله ﷺ[٢].

قال الذهبي: عاش ستًا وثمانين سنة، وقيل: ولد سنة ست وتسعين، وقال أبو داود: سنة اثنتين وتسعين، وأما يحيى بن بُكَيْر فقال: سمعته يقول: ولدت سنة ثلاث وتسعين، فهذا أصحُّ الأقوال.

وأما وفاته: فقال أبو مصعب: لعشر مضَتْ لربيع الأول، وكذلك قال ابن وهب، وقال ابن سحنُون: في حادي عشر ربيع الأول، وكذلك قال ابن أبي أَوَيْس: في بُكْرَة أربعة عشر منه، وقال مصعب الزبيري: في صَفَر، وكلهم قالوا: في سنة تِسْع وسبعين ومائة.

و«مسند الإمام الشافعي»، رتبه الأمير سنجر بن عبد الله علم الدين الجاولي، وشرحه جماعة منهم: أبو السعادات المبارك بن محمد، المعروفُ بابن الأثير الجزري، المتوفى

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٥- ١٣٦).

(٢) البيهقي في «المدخل على السنن الكبرى» (ص/ ٣٩٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٦/ ٣١٣).

سنة ست وستمائة وسماه: كتاب «شافي العيّ في شرح مسند الشافعي»، وهو في خمسة مجلدات، وانتخبه الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي، وسماه: «المنتخب المرضي من مسند الشافعي»، وجمع مسنده أبو عبد الله بن يعقوب بن يوسف الأصم الشافعي، المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة، وشرحه الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي، عقيب «الشرح الكبير»، وابتدأ في رجب سنة اثنتي عشرة وستمائة، وهو في مجلدين، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وستمائة، وصنف السيوطي كتابًا سماه أيضًا: «الشافي العيّ على مسند الشافعي»، وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة؛ كذا في «كشف الظنون»[١].

وقال الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي في «البستان»: مسند حضرت إمام شافعي عبارات ست إز أحاديث مرفوعة كه إمام شافعي آنرابه حضور شاكردان خود بسند بيان مي فرمودوروايت مي نمود وآنجه ازير أحاديث در مسموعات أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ازربيع بن سليمان در ضمن كتاب اللام ومبسوط واقع شده آنرايك جا جمع نموده مسند إمام شافعي نام كرده وربيع بن سليمان بي واسطه شاكر دامام شافعي ست وهمه أحاديث را ازامام شافعي شنيده كرجيار حديث ازجزواول كه بواسطه بويطي ازامام شافعي روايت مي كند وجامع وملقط آل أحاديث شخصي ازنيشابور ست كه اورابو جعفر محمد بن طركونيد وازابواب ام ومبسوط آل أحاديث را التقاط كرده جده انوشته وجول إين همه بفرموده أبو العباس اصم بود مؤلف مسند شافعي أواانكارند وبعضي كونيدكه خود بو العباس انتخاب آل حديث كرده ست. محمد بن مطر كاتب محض بودحال آل مسندنه برمسانيد ترتيب يافتة است ونه برابواب بلكه كيف ما اتفق التقاط نموده جدًّا نوشته است ولهذا تكرار بسياردر أكثر مواضع درال يافته مي شود. انتهى.

وقال السيوطي في «التدريب»[٢] ص٥٧: مسند الشافعي ليس من تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحُفَّاظ النيسابوريين من مسموع الأصمَّ من «الأُمِّ»، وسمعه عليه، فإنه كان سمع «الأم» أو غالبها على الربيع عن الشافعي، وعمرو كان آخر من رَوَى عنه وحصل له صَمَمٌ، وكان في السماع عليه مشقة. انتهى.

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٣).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٧٥).

وأما ترجمة الإمام الشافعي: فهو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشي المُطَّلِبِيُّ المكي، نَسِيبُ رسول الله ﷺ، وناصر سنته، ولد سنة خمسين ومائة بِغَزَّةَ، فحمل إلى مكة لما فطم، فنشأ بها، وأقبل على العلوم، فتفقه بمسلم الزنجيِّ وغيره، حدَّث عن عمه محمد بن علي، وعبد العزيز الماجِشون، ومالك الإمام، وإسماعيل بن جعفر، وإبراهيم بن أبي يحيى، وخلقٍ، وعنه: أحمد، والحميدي، وأبو عبيد، والبويطي، وأبو ثور، والربيع المرادي، والزعفراني، وأمم سواهم، كان من أحذق قريش بالرَّمْي، كان يصيب من العشرة عشرة، وكان أولًا قد برع في ذلك وفي الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وجَوَّدَ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين مقرئ مكة، وكان يختم في رمضان ستين مرة، ثم حفظ «الموطأ» وعرضه على مالك، وأذن له مسلم بن خالد بالفتوى، وهو ابن عشرين سنة أو دونها، وكتب عن محمد بن الحسن الفقيه وِقْرَ بُخْتِيٍّ[١]؛ روى ذلك ابن أبي حاتم عن الرَّبِيع، عنه[٢]، وكان ـ مع فرط ذكائه وسيلان ذهنه ـ يستعمل اللُّبَانَ، ليقوي حفظه، فأعقبه رمي الدم سنة.

قال إسحاق بن راهويه: قال لي أحمد بن حنبل بمكة: تَعَالَ حتى أريك رجلًا لم تر عيناك مثله، فأقامني على الشافعي.

وقال أبو ثور: ما رأيتُ مثل الشافعي، ولا رأى هو مثل نفسه.

وقال حرملة: سمعتُ الشافعي يقول: سُمِّيتُ ببغداد: «ناصر الحديث»، ووثقه أحمد وغيره.

وقال ابن معين: ليس به بأس. قال الفضل بن زياد: سمعتُ أحمد بن حَنْبَل يقول: ما أحد مسَّ محبرةً ولا قلَمًا إلا وللشافعيِّ في عنقِهِ مِنَّة[٣].

وقال ابن راهويه: الشافعي إمام، ما أحد تكلَّم بالرأي إلا والشافعيُّ أكثرهم اتباعًا وأقلُّهم خطأً.

---

(١) بختي: نوع من الإبل غلاظ ذوات سنامين. انظر «المصباح المنير» للفيومي. مادة (البخت)، و«المطلع على أبواب المقنع» لابن أبي الفتح البعلي (ص/ ١٢٥).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق ابن أبي حاتم به «٩/ ٧٨».

(٣) ابن عساكر بسنده في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٤٩).

وقال أبو داود: ما أعلَمُ للشافعي حديثًا خطأ. وقال أبو حاتم: صدوق، وصَحَّ عن الشافعي أنه قال: إذا صَحَّ الحديثُ فاضربوا بقولي الحائِط.

وقال الربيع: سمعته يقول: إذا رويتُ حديثًا صحيحًا، فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب.

توفي أول شعبان سنة أربع ومائتين بمصر، وكان قد انتقل إليها سنة تسع وتسعين ومائة رضي الله عنه. كذا في «التذكرة»[١].

وقال الحافظ: قال أبو نُعَيْم عبد الملك بن محمد في قوله ﷺ: «اللهم اهْدِ قُرَيْشًا، فَإِنَّ عَالِمَهَا يَمْلأُ طِبَاقَ الأَرْضِ عِلْمًا...»[٢] الحديث، قال: في هذا الحديث علامة بينة للميزان؛ المراد بذلك: رجل من علماء هذه الأمة من قريش ظهر علمه وانتشر في البلاد، وهذه صفة لا نعلمها قد أحاطت إلا بالشافعي؛ إذ كان كل واحد من قريش من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ـ وإن كان علمه قد ظهر وانتشر ـ فإنه لم يبلغ مبلغًا يقع تأويلُ كُلِّ هذه الرواية عليه؛ إذ كان لكل واحد منهم نُتَفٌ وقطع من العلم ومسائل، وليس في كل بلد من بلاد المسلمين مدرِّس ومُفْتٍ ومصنِّف يصنِّف على مذهَبِ قرشيٍّ إلا على مذهب الشافعيِّ، فعلم أنه يعنيه لا غيرهُ.

وقال أبو سعيد الفريابي: قال أحمد بن حنبل: إن الله يقيِّض للناس في كل رأسِ مائة سنةٍ من يعلِّمهم السنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، فنظرنا، فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي.

وقال المزني: سمعت الشافعي يقول: حفظْتُ القرآن، وأنا ابن سبع سنين وحفظت «الموطأ» وأنا ابن عشر.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٦٢).

(٢) الطيالسي في «المسند» (٣٠٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٢٢، ١٥٤٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٦٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٨٩)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق (٥١/ ٣٢٦)»؛ كلهم من حديث ابن مسعود مرفوعًا. وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٢٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦١)؛ كلاهما من حديث أبي هريرة مرفوعًا، وكلا الحديثين ضعيف. وقيل: جدًّا.
أما الأول: ففي إسناده النضر بن حميد قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث.
وأما الثاني: في إسناده عبد العزيز بن عبيد الله، وهو متروك الحديث.

وقال الباغندي: حدثني الربيع بن سليمان الجيزي، حدثنا الحميدي، سمعت مسلم بن خالد، ومر على الشافعي وهو يفتي، وهو: ابن خمس عشرة سنة، فقال له: أفْتِ، فقد آن لك أن تفتي، ورواه غيره عن الربيع قال: سمعت الحميدي يقول: قال مسلم... فذكره، وهو الصواب. انتهى[(١)].

و«مسند الإمام أحمد بن محمد بن حَنْبَلٍ»، يشتمل على ثلاثين ألْفَ حديثٍ، في أربعة وعشرين مجلدًا من نسخة الوقف بالمستنصرية، وهو كتاب جليل من جملة أصول الإسلام، وقد وقع له فيه ما ينوف عن ثلاثمائة حديث ثلاثية الإسناد، ذكروا أن أحمد بن حنبل شرط فيه ألَّا يخرج إلا حديثًا صحيحًا عنده، قال أبو موسى المديني: لكن يقال: إن فيه أحاديث موضوعةً، كما ذكره البقاعي، و«زوائده» لولده عبد الله، وجمع غريبه أبو عمر محمد بن عبد الواحد، المعروف بغلام ثعلب في كتاب، وتوفي سنة ٣٤٥ خمس وأربعين وثلاثمائة، واختصره الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقِّن الشافعيُّ، المتوفى سنة ٨٠٥ خمس وثمانمائة، وعليه تعليقة للسيوطيِّ في إعرابه، سمَّاها: «عقود الزبرجد»، وقد شرح «المسند» أبو الحسن بن عبد الهادي السندي نزيل المدينة المنورة ـ المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف ـ شرحًا كبيرًا، نحوًا من خمسين كراسة كبار، واختصره الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي، وسماه: «در المنتقد من مسند أحمد». كذا في «كشف الظنون»[(٢)].

وقال العلامة الشاه عبد العزيز المحدِّث الدهلوي في «البستان»: مسند حضرت امام أحمد بن حنبل سهر جنذ تصنيف وتسويد خود آل امام عالي مقام ست[(٣)] لكين دروي زيادات بسياراز يسر ايشان عبد الله ست[(٤)] وبعض اززيادات اذ أبو بكر قطيعي كه راوي

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٠٧)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٠/ ١٣٦).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠).

(٣) عبارة فارسية بمعنى: إن مسند الإمام أحمد بن حنبل، على الرغم من أنه من تأليف وكتابة الإمام نفسه وهو عالي المقام.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: إلا أنه توجد فيه زيادات كثيرة على يد نجله عبد الله.

آل كتاب ازيسرايشان ست نيزست[١] وآل كتاب مستطاب مشتمل است برنهشرده[٢] مسند أول مسند عشرة مبشرة ست وما معه[٣] دوم مسند أهل بيت نبوي عليهم السلام[٤] سيوم مسند ابن مسعود[٥] جهارم مسند ابن عمر[٦] بنجم مسند عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي رمثة[٧] ششم مسند حضرت عباس ويسران بزركوارايشان[٨]، مفتم مسند عبد الله بن عباس[٩] يهشتم مسند أبي هريرة[١٠] نهم مسند أنس بن مالك خادم رسول الله[١١] ﷺ دهم مسند أبي سعيد خدري[١٢] يازدسم مسند جابر بن عبد الله أنصاري[١٣] دوازدهم مسند مكيان[١٤] سيزدهم مسند مدنيان[١٥] جهاردهم مسند كوفيان[١٦] بانزدهم مسند بصريان[١٧] شانزدَهم مسند شاميان[١٨] مهفدهم مسند أنصار[١٩] سردهم مسند عائشة[٢٠] مع مسند

(١) عبارة فارسية بمعنى: وبعض الإضافات جاءت على يد أبو بكر القطيعي، وهو: راوٍ لذلك الكتاب من طريق ابنه أيضًا.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: وذلك الكتاب يشتمل على ثمانية عشر مسندًا.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: المسند الأول عن العشرة المبشرة وما حول ذلك.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: الثاني مسند أهل البيت النبوي عليهم السلام.

(٥) عبارة فارسية بمعنى: الثالث مسند ابن مسعود.

(٦) عبارة فارسية بمعنى: مسند ابن عمر.

(٧) عبارة فارسية بمعنى: مسند عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي رمثة.

(٨) عبارة فارسية بمعنى: مسند حضرة العباس وأبناؤه العظام.

(٩) عبارة فارسية بمعنى: مسند عبد الله بن عباس.

(١٠) عبارة فارسية بمعنى: مسند أبي هريرة.

(١١) عبارة فارسية بمعنى: مسند أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ.

(١٢) عبارة فارسية بمعنى: مسند أبي سعيد الخدري.

(١٣) عبارة فارسية بمعنى: الحادي عشر مسند جابر بن عبد الله الأنصاري.

(١٤) عبارة فارسية بمعنى: الثاني عشر مسند المكيين.

(١٥) عبارة فارسية بمعنى: الثالث عشر مسند المدنيين.

(١٦) عبارة فارسية بمعنى: الرابع عشر مسند الكوفيين.

(١٧) عبارة فارسية بمعنى: الخامس عشر مسند البصريين.

(١٨) عبارة فارسية بمعنى: السادس عشر مسند الشاميين.

(١٩) عبارة فارسية بمعنى: السابع عشر مسند الأنصار.

(٢٠) عبارة فارسية بمعنى: الثامن عشر مسند عائشة.

النساء[١] وتمام كتاب برابر يكصد ومفتاد ودوجز وتقسيم نموده اند[٢] وصاحب اين تجزيه حسن بن علي مذهب ست كه ازقطيعي روايت آل كتاب مي كند[٣] وإمام أحمد اين كتاب به طريق بياض جمع ميكردو[٤] ترتيب وتهذيب اوازال إمام بوقوع نيامده[٥] بلكه بعد ازوي يسرًا وعبد الله به ترتيب آل برداخته[٦] ليكن درانجا خطاهاي بسيار كرده[٧] مدنيان رادر شاميان درج كردوه وبالعكس[٨] جنانجه حفاظ متقنين بران ترتيب كرده اندو[٩] بعض ازمحدثان اصفهان آنرا بترتيب أبواب مرتب كدره انداما[١٠] آل نسخه ديده شنده[١١] وحافظ ناصر الدين بن زريق آنرابر أبواب مرتب ساخته بود[١٢] ليكن آل نسخه سم در حادثة تيموركه بر دمشق واقع شده مفقود كشت[١٣] وحافظ أبو بكر محب الدين آنرابر معجم حروف ترتيب داده ليكن دارسمائي مقلين[١٤] فقط وحافظ أبو الحسن هيثمي أحادثي راكه در مسند إمام أحمد زائد بر أحاديث صحاح سته است جداركرده بر أبواب مرتب ساخته[١٥] ومسند إمام أحمد مشهور آنست كه دراصل سي هزار حديث است[١٦] وبازيادات بسر ايشان عبد الله جهل نهزار حديث[١٧] أما بعض از محدثين از بعض ثقات

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: مع مسند النساء.
(٢) عبارة فارسية بمعنى: والكتاب كله قد قسموه على مئة وسبعين واثنين من الأجزاء.
(٣) عبارة فارسية بمعنى: وصاحب هذا التقسيم هو حسن بن علي والذي يروي هذا الكتاب عن القطيعي.
(٤) عبارة فارسية بمعنى: وكان الإمام أحمد يجمع هذا الكتاب بطريقة البياض.
(٥) عبارة فارسية بمعنى: وترتيب الكتاب وتهذيبه لم يحصل من جانب الإمام.
(٦) عبارة فارسية بمعنى: إلا أن ابنه هو الذي تولى بعده إعداد هذا الكتاب.
(٧) عبارة فارسية بمعنى: إلا أنه وقع في ذلك خطأ كبير.
(٨) عبارة فارسية بمعنى: حيث ذكر أهل الشام أن أهل المدينة هم الذين قاموا بذلك أو بالعكس.
(٩) عبارة فارسية بمعنى: حيث رتب الحفاظ الشرعيون هذه النتيجة بناء على هذا.
(١٠) عبارة فارسية بمعنى: ولقد رتب بعض محدثين أصفهان ذلك المسند على هذه الأبواب.
(١١) عبارة فارسية بمعنى: إلا أن تلك النسخة لم تشاهد. (١٢) عبارة فارسية بمعنى: ولقد رتب الحافظ.
(١٣) عبارة فارسية بمعنى: إلا أن هذه النسخة أيضًا قد فقدت نتجة غارة تيمور على دمشق.
(١٤) عبارة فارسية بمعنى: والحافظ أبو بكر محب الدين رتب هذا المسند على منهج المعجم ولكنه كان مقلاً في ذكر الأسماء.
(١٥) عبارة فارسية بمعنى: والحافظ أبو الحسن الهيثمي قام بفصل الأحاديث الزائدة عما ورد في الصحاح الستة.
(١٦) عبارة فارسية بمعنى: والمعروف أن مسند الإمام أحمد يضم ثلاثين ألف حديث.
(١٧) عبارة فارسية بمعنى: إضافات ابنه عبد الله وصل إلى أربعين ألف حديث.

وشيوخ خودنقل كرده اندكه همكي سي نهزار حديث ست[١] والله أعلم وممكن ست تطبيق بإسقاط مكرر وشمرآن يس هرد وقول صحيح باشند[٢]. انتهى

قال النوويُّ في «التقريب»: وأما مسند الإمام أحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسيِّ وغيرُهما من المسانيد، فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها في الاحتجاج بها والركون إلى ما فيها، قال السيوطي في: «التدريب»[٣] اعترض على التمثيل بـ «مسند أحمد» بأنه شرط في مسنده الصحيح، قال العراقي: ولا نسلِّم ذلك، والذي رواه عنه أبو موسى المديني: أنه سئل عن حديث فقال: انظروه، فإن كان في المسند، وإلَّا فليس بحجة. فهذا ليس بصريح في أن كل ما فيه حجة، بل ما ليس فيه ليس بحجة، قال علي: إن ثَمَّ أحاديث صحيحة مخرَّجة في «الصحيحين»، وليست فيه، منها: حديث عائشة في قِصَّة أم زرع، قال: وأما وجود الضعيف فيه فهو محقَّق، بل فيه أحاديث موضوعة، جمعتها في جزء، ولعبد الله ابنه فيه زياداتٌ فيها الضعيف والموضوع. انتهى.

وقد ألف شيخ الإسلام ـ يعني: الحافظ ابن حجر ـ كتابًا في رَدِّ ذلك سماه: «القول المسدد في الذَّب عن المسند»[٤]، قال في خطبته: «فقد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعضُ أهل الحديث أنها موضوعة، وهي «مسند أحمد»؛ ذبًّا عن هذا التصنيف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حجة يرجع إليه، ويعول عند الاختلاف عليه، ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقيُّ، وهي: تسعة، وأضاف إليه خمسة عشر حديثًا أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» وهي فيه، وأجاب عنها حديثًا حديثًا.

قلت: وقد فاته أحاديثُ أُخَرُ، أوردها ابن الجوزيِّ وهي فيه، وجمعتها في جزء سميته: «الذيل الممهَّد» مع الذَّبِّ عنها، وعدتها أربعة عشر حديثًا، وقال شيخ الإسلام في

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: إلا أن بعض المحدثين من بعض الثقات وشيوخه ذكروا أن مجمل أحاديث المسند كلها ثلاثين ألفاً.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: والله أعلم ومن الممكن تطبيق هذا مع إسقاط المكرر فيها وعدد ما فيها بعد القولين يكون صحيحاً.

(٣) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٧٢).

(٤) ابن حجر في «القول المسدد» (ص/ ٣).

كتابه: «تعجيل المنفعة في رجال الأربعة»: ليس في «المسند» حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها: حديث عبد الرحمن بن عوف: «أَنَّهُ يدْخُل الْجَنَّة زَحْفًا»[١] قال: والاعتذار عنه: أنه مما أمر أحمد بالضَّرْبِ عليه، فترك سهوًا، أو ضرب وكتب من تحت الضرب، وقال في كتابه: «تجريد زوائد مسند البزار»: إذا كان الحديث في مسند أحمد لم يعز إلى غيره من المسانيد، وقال التيمي في «زوائد المسند»: «مسند أحمد» أصحُّ صحيحًا من غيره.

وقال ابن كثير: لا يوازِي مسنَدَ أحمد كتابٌ مسند في كثرته وحسن سياقاته، وقد فاته أحاديثُ كثيرة جدًّا، بل قيل: إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في «الصحيحين» قريبًا من مائتين[٢].

وقال الحسيني في كتابه: «التذكرة في رجال العشرة»: عدةُ أحاديث «المسند» أربعون ألفًا بالمكرَّر[٣]. انتهى.

وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة»[٤]: قال الحسيني في خطبة «التذكرة»[٥] مرغبًا في كتابه: ذكرت رجال الأئمة الأربعة المقتدَى بهم؛ لأن عمدتهم في الاستدلال لهم لمذاهبهم في الغالب على ما رَوَوْهُ في مسانيدهم بأسانيدهم، فإن «الموطأ» لمالك هو مذهبه الذي يَدِينُ الله به أتباعه ويقلِّدونه، مع أنه لم يَرْوِ فيه إلا الصحيح عنده، وكذلك «مسند الشافعي» موضوع لأدلته على ما صَحَّ عنده من مروياته، وكذلك «مسند أبي حنيفة»، وأما «مسند أحمد» فإنه أعمُّ من ذلك كلِّه وأشمل. انتهى كلامه، وفيه مناقشات:

الأولى: ليس الأمر عند المالكية كما ذكر، بل اعتمادهم في الأحكام والفتوَى على ما رواه أبو القاسم عن مالك، سواءٌ وافق ما في «الموطأ» أم لا، وقد جمع بعض المغاربة كتابًا فيما خالف فيه المالكية نُصوصَ «الموطأ»، كالرفع عند الركوع والاعتدال.

---

(١) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣١) والبزار (١٠٠٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٦١٥)، والحاكم (٥٣٦٣) وقال: صحيح الإسناد. قال الذهبي: خالد ضعفه جماعة وقال النسائي: ليس بثقة.

(٢) ابن كثير في «الباعث الحثيث» (ص/ ١١٩).

(٣) أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني في «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة» (١/ ٣- خانجي).

(٤) ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص/ ٤).

(٥) الحسيني في «التذكرة» (١/ ٤).

الثانية: قوله: إن مالكًا لم يخرِّج في كتابه إلَّا ما صح عنده في مقام المنع، وبيان ذلك يعرفه من أمْعَنَ النظر في كتابه.

الثالثة: ما نسبه لـ «مسند الشافعي» ليس الأمْرُ فيه كذلك، بل الأحاديثُ المذكورةُ فيه منها ما يستدلُّ به لمذهبه، ومنها ما يوردُهُ مستدلًّا لغيره، ويوّهيه، ثم إن الشافعي لم يعمل في هذا المسند، وإنما التقطه بعض النيسابوريين من «الأم» وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصمِّ التي كان انفرد بروايتها عن الربيع، وبقي من حديث الشافعي شيءٌ كثير، لم يقع في هذا المسند، ويكفي في الدلالة على ذلك قول إمام الأئمة أبي بكر بن خُزَيْمَةَ: إنه لا يعرف عن النبي ﷺ سنة لم يودعها الشافعيُّ كتابه، وكم من سُنَّة وردت عنه ﷺ، لا توجد في هذا المسند، ولم يرتِّب الذي جمع حديث الشافعي أحاديثه المذكورة لا على المسانيد، ولا على الأبواب وهو قصور شديدٌ، فإنه اكتفى بالتقاطها من كتب «الأم» وغيرها كيفما اتفق، ولذلك وقع فيها تكرار في كثير من المواضع، ومن أراد الوقوفَ على حديث الشافعيِّ، فعليه بكتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، فإنه تتبع ذلك أتم التتبع، فلم يترك له في تصانيفه القديمة والجديدة حديثًا إلا ذَكَرَهُ، وأورده مرتَّبًا على أبواب الأحكام، فلو كان الحسيني اعتبر ما فيه لكان أولى.

الرابعة: قوله: وكذلك «مسند أبي حنيفة» توهم أنه جمع أبي حنيفة، وليس كذلك، والموجود من حديث أبي حنيفة مفردًا إنما هو «كتاب الآثار» التي رواها محمد بن الحسن عنه، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى، وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثي ـ وكان بعد الثلاثمائة ـ بحديث أبي حنيفة، فجمعه في مجلَّدة، ورتبه على شيوخ أبي حنيفة، وكذلك خرَّج المرفوعَ منه الحافظُ أبو بكر بن المقري، وتصنيفه أصغرُ من تصنيف الحارثي، ونظيره «مسند أبي حنيفة» للحافظ أبي الحسين بن المظفر، وأما الذي اعتمده الحسيني على تخريج رجاله فهو ابن خسرو، كما قدَّمت، وهو متأخر، وفي كتابه زياداتٌ على ما في كتابَي الحارثي وابن المقري. انتهى.

الفَصْلُ الرَّابعُ وَالعِشْرونَ: فِي ذِكْرِ كُتُبِ الحَدِيث الَّتِي صَنَّفَهَا الأَئِمَّةُ الحَنَفِيَّةُ وَذِكْرِ تَرَاجِمِهِمْ وَهِيَ قَليلَةٌ

فمنها: كتاب «الآثار» للإمام محمَّد بن الحسن، وهو مختصر على ترتيب الفقه، ذكر فيه ما روى فيه عن أبي حنيفة من الآثار، وعليه شرح للحافظ الطحاوي الحنفيِّ، والإمامُ محمَّدٌ هذا ـ هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، الفقيه الحنفيُّ، أصله من قرية على باب دمشق في وسط الغُوطَة، اسمها: «حرستا»، وقدم أبوه من الشام إلى العراق، وأقام بواسط، فوُلِدَ له بها محمد المذكور، ونشأ بالكوفة فطلب الحديث ولقي جماعةً من أعلام الأئمة، وحضر مجلس أبي حنيفة سنين، ثم تفقَّه على يد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وصنَّف الكتب الكثيرة النادرة، منها: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، وغيرُهُمَا، وله في مصنفاته المسائلُ المُشْكِلَةُ، خصوصًا المتعلِّقة بالعربية، ونشر علم أبي حنيفة، وكان من أفصح الناس، وكان إذا تكلم خُيِّل إلى سامعه أن القرآن نزل بلغته، ولما دخل الإمام الشافعيُّ ﷺ بغداد كان بها، وجرى بينهما مجالس ومسائل بحضرة هارون الرشيد، وقال الشافعي: ما رأيتُ أحدًا يُسْأَلُ عن مسألة فيها نظر إلا تبينت الكراهة في وجهه، إلا محمَّد بن الحسن. وقال أيضًا: حملت من علم محمد بن الحسن وِقْرَ بعير، وروي عن الشافعي أنه قال: ما رَأَيْتُ سَمِينًا ذكيًّا إلا محمَّد بن الحسن، وكان الرشيد قد ولاه قضاء الرَّقَّة، ثم عزله عنها، وقدم بغداد، وحكى محمد بن الحسن قال: أتوا أبا حنيفة في امرأة ماتت وفي جوفها ولد يتحرَّك، فأمرهم، فشقوا جوفها، واستخرجوا الولد، وكان غلامًا، فعاش حتى طلب العلم، وكان يتردد إلى مجلس محمد بن الحسن، وسمي: «ابن أبي حنيفة»، ولم يزل محمّد بن الحسن ملازمًا للرشيد حتى خرج إلى الريِّ خَرْجَتَهُ الأولى، فخرج معه، ومات بـ «رنبويه» قرية من قرى الري، في سنة تسع وثمانين ومائة، ومولده سنة خمس وثلاثين، وقيل: إحدى وثلاثين، وقيل: اثنتين وثلاثين ومائة. كذا في «وفيات الأعيان» للقاضي ابن خَلِّكَان[1]. وقال الذهبي في «الميزان»[2]: محمد بن الحسن الشيباني أبو عبد الله، أحد الفقهاء، لَيَّنَهُ النسائي وغيره

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ١٨٥).

(٢) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥١٣) (٧٣٧٤- بجاوي).

من قِبَل حفظه، يَرْوِي عن مالك بن أنس وغيره، وكان من بحور العلم والفقه قويًّا في مالك. انتهى. وقال الحافظ في «لسان الميزان»[(١)]: هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، مولاهم، الفقيه أبو عبد الله، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وتفقه على أبي حنيفة ـ رحمة الله عليه ـ وسمع الحديث من: الثوريِّ، ومسعر، وعمر بن ذر، ومالك بن مغول، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وزمعة بن صالح، وجماعة، وعنه: الشافعي، وأبو سليمان الجوزجاني، وأبو عبيد بن سلام، وهشام، وعبيد الله الرازي، وعلي بن مسلم الطوسي، وغيرهم، وولي القضاء أيام الرشيد، قال ابن سعد: كان أبوه في جند أهل الشام، فقدم واسط، فولد محمد بها سنة اثنتين وثلاثين ومائة، قال ابن عبد الحكم: سمعتُ الشافعيَّ يقول: قال محمد بن الحسن: أقمت على باب مالك ثلاث سنين، وسمعت من لفظه أكثر من سبعمائة حديث، وقال ابن المنذر: سمعتُ المزنيَّ يقول: سمعت الشافعي يقول: ما رأيت سمينًا أخف رُوحًا من محمد بن الحسن، وما رأيت أفصح منه، وقال عباس الدوري عن ابن معين: كتبت «الجامع الصغير» عن محمد بن الحسن. وقال الربيع: سمعت الشافعي يقول: حملت عن محمد وِقْرَ بعير كتبًا. ونقل ابن عدي، عن إسحاق بن راهويه، سمعت يحيى بن آدم يقول: كان شَرِيك لا يجوِّز شهادة المرجئة، فشهد عنده محمد بن الحسن، فرد شهادته، فقيل له في ذلك فقال: أنا لا أجيز من يقول: «الصلاة ليست من الإيمان»[(٢)]، ومن طريق أبي نُعَيْم قال: قال أبو يوسف: محمد بن الحسن يكذب عليَّ، قال ابن عدي: ومحمّد لم تكن له عناية بالحديث، وقد استغنى أهل

---

(١) ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ١٢١) (٤١٠).

(٢) ابن عَدي في «الكامل» (٦/ ١٧٥)، واشتهر عن أبي يوسف أيضًا؛ أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٤١)، والخلال في «السنة» بسند صحيح.

أخرج اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» بسنده عن موسى بن عمران خال أحمد بن سنان القطان: استأذن شريك على المهدي وعنده أبو يوسف القاضي وامتريا، فقال المهدي: الصلاة من الإيمان، وقال أبو يوسف: الصلاة ليست من الإيمان، واستأذن شريك، فقال المهدي: قد جاء من يفصل بيننا قال: فلما دخل سلم قال: فرد عليه. فقال: يا أبا عبد الله! ما تقول في رجلين امتريا فقال أحدهما: الصلاة من الإيمان، وقال الآخر: الصلاة من العمل؟ قال: أصاب الذي قال: الصلاة من الإيمان، وأخطأ الذي قال: الصلاة من العمل. قال: فقال أبو يوسف: من أين قلت ذي؟ فقال: حدثني أبو إسحاق عن البراء بن عازب في قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ قال: صلاتكم نحو بيت المقدس قال: فألقمه حجرًا.

الحديث عن تخريج حديثه، وقال أبو إسماعيل الترمذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان محمد بن الحسن في الأول يذهب مذهب جَهْم، وقال حنبل بن إسحاق، عن أحمد: كان أبو يوسف مُضَعَّفًا في الحديث، وأما محمد بن الحسن وشيخه، فكانا مخالفين للأثر. وقال سعيد بن عمرو البردعي: سمعت أبا زُرْعة الرازي يقول: كان محمد بن الحسن جهميًا، وكذا شيخه، وكان أبو يوسف بعيدًا من التجهم، قال زكريا الساجي: كان مرجئًا، وقال محمد بن سعد الصوفي: سمعت يحيى بن معين يرميه بالكذب، وقال الأحوص بن الفضل العلائي، عن أبيه: حسنٌ اللؤلؤي ومحمد بن الحسن ضعيفان. وكذا قال معاوية بن صالح عن ابن معين. وقال ابن أبي مريم عنه: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال عمرو بن علي: ضعيف.

وقال أبو داود: لا يستحق الترك. وقال عبد الله بن علي المدني، عن أبيه: صدوق.

وقال ثعلب: توفي الكسائي ومحمد بن الحسن في يوم واحدٍ، فقال الناس: دفن اليومَ اللغةُ والفقهُ، وذكره العُقَيْلي في «الضعفاء». انتهى كلام الحافظ[1].

ومنها: «شرح معاني الآثار» للطحاوي الحنفي وهو: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين، وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، ذكر فيه أنه سأل بعض أصحابه تأليفًا في الآثار المأثورة عن رَسُول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهَّم أهلُ الإلحاد والزندقة والضعفة أن بعضها ينقض بعضها؛ لقلَّة علمهم بناسخها ومنسوخها، وجعله أبوابًا، فذكر في كل منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويلِ العلماءِ، وإقامة الحجة على الصحيح.

ولأبي الحسين محمد بن محمد الباهلي، المتوفَّى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، ولأبي محمد بدر الدِّين محمود بن محمد العينيِّ، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة شَرْحٌ على «شرح الآثار» للطحاوي سماه «معاني الأخبار في رجال معاني الآثار» وقيل: «مباني الأخبار في شرح معاني الآثار».

وللشيخ قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي كتابٌ في رجاله، سماه: «الإيثار برجال معاني الآثار»، وتوفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة، قال الاتقاني في «صوم الهداية» عند مسألة

---

(١) في «لسان الميزان» (٥/ ١٢٢).

قضاء المريض حين ساق الخلاف عن الطحاويِّ فيها رادًّا على المشايخ باعتماد قوله، فأقول: لا معنَى لإنكارهم على أبي جعفر؛ لأنه مؤتمن لا متَّهَمٌ، مع غزارة علمه واجتهاده وورعه وتقدُّمه في معرفة المذاهب وغيرها، ولأنه رأى ما ذكره في الخلاف إنما هو بعد ثبوته عنده بوجهه، فإنكارهم عليه بعد تأخُّر زمانهم بكثير. لا يجدي نفعًا في ذلك؛ لعدم بلوغهم إياه، فإن شككت في أمر أبي جعفر فانظر في كتاب «شرح معاني الآثار»، هل ترى له نظيرًا في سائر المذاهب، فضلًا عن مذهبنا هذا؟

وقال البيهقي في كتاب «المعرفة»[١] في أواخر باب مولد الشافعي، قُبَيْل باب ما يكون به الطهارة من الماء: وحين شرعت في هذا الكتاب، بعث إليَّ بعض إخواني من أهل العلم بالحديث بكتاب لأبي جعفر الطحاويِّ، وشكا فيما كتبه إليَّ ما رَأى فيه من تضعيفِ أخبارٍ صحيحةٍ عند الحُفَّاظ حين خالفها رأيه، وتصحيح أخبار ضعيفة عندهم حين وافَقَها رأيه، وسألني أن أجيب عما احتجَّ به فيما حكم به من التصحيح، فاستخرت الله تعالى في النظر فيه، وإضافةِ الجواب عنه إلى ما خرَّجْتُ في هذا الكتاب من كلام الشافعي، عما احتجَّ به أو ردَّه من الأخبار؛ جوابًا عن أكثر ما تكلَّف به هذا الشيخ من تسوية الأخبار على مذهبه، وتضعيف ما لا حيلة له فيه بما لا يُضعَّف به، والاحتجاج بما هو ضعيفٌ عند غيره... إلخ؛ هذا لعمري تحاملٌ ظاهر من هذا الإمام في شأن هذا الأستاذ الذي اعتمده أكابر المشايخ. كذا في «كشف الظنون»[٢].

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٣]: الطحاوي الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديُّ الحجريُّ، المصريُّ الطحاويُّ الحنفيُّ، و«طَحَا» من قرى مصر، سمع هارون بن سعيد الأيلي، وعبد الغني بن رفاعة، ويونس بن عبد الأعلى، وعيسى بن مثرود، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وبحر بن نصر، وطبقتهم، روى عنه أحمد بن القاسم الخشَّاب، وأبو الحسن محمد بن أحمد الأخميمي، ويوسف الميانجي، وأبو بكر بن المقرئ، والطبراني،

(١) البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٢٧).
(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٢٨).
(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٠٩).

وأحمد بن عبد الوارث الزَّجَاج، وعبد العزيز بن محمد الجوهري قاضي الصعيد، ومحمد بن بكر بن مطروح، وآخرون، خرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين، فتفقه بالقاضي أبي خازم وبغيره، قال ابن يونس: ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين، وكان ثقةً ثَبْتًا فقيهًا عاقلًا، لم يخلَّف مثله، قال أبو إسحاق الشيرازيُّ في «الطبقات»: انتهت إلى أبي جعفر رياسة أَصْحَابِ أبي حنيفة بمصر، أخذ العلم عن أبي جعفر بن أبي عمران، وأبي خازم القاضي وغيرهما، وكان أولًا شافعيًّا يقرأ على المُزَنِيِّ، فقال: والله، لا جاء منك شيء، فغضب من ذلك وانتقل إلى ابن أبي عمران، فلما صنَّف «مختصره» فقال: رحم الله أبا إبراهيم، لو كان حيًّا لكفَّر عن يمينه، قال الذهبي: صنف أبو جعفر في اختلاف العلماء، وفي الشروط، وفي أحكام القرآن العظيم، و«كتاب معاني الآثار»، وهو ابن أخت المزني، وأما ابن أبي عمران الحنفي، فكان قاضي الديار المصرية بعد القاضي بَكَّار، قال ابن يونس: مات أبو جعفر في مستهلِّ ذي القعدة، سنة إحدى وعشرين .. عن بضع وثمانين سنة. انتهى.

فائدة: قال العلامة الشاه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدِّثين»: بايددانست كه مختصر طحاوي دلالت مي كندكه وي مجتهد منتسب بود[١] ومحض مقلد مذهب حنفي نه بودزيراكه[٢] درال مختصر جيرنها اختيار كرده كه مخالف مذهب أبو حنيفة است رحمة الله تعالى عليه[٣] ولهذا آل مختصر درفقنهاي اين مذهب كه محض مقلد اند جندال شيوع بيدانه كرده[٤].

وقال في «دراسات اللبيب»: للطحاوي مع تصدِّيه مذهبَ أبي حنيفة، وتَخْرِيجِ متمسَّكه من المرفوع والموقوف أنه إذا خالف قولَهُ الحديثَ يفرِّع ويقول: فبطلَ قولُ أبي حنيفة، ومن يَرَى قولًا من أقوال أحدٍ كائنًا من كان باطلًا يرى العمل به حرامًا. انتهى.

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: يجب معرفة أن مختصر الطحاوي يدل على أنه كان مجتهداً مقتبساً.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: ولم يكن تابعاً للمذهب الحنفي تبعية مطلقة.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: لأنه في ذلك المختصر اختار أشياء مخالفة لمذهب أبي حنيفة رحمة الله عليه.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: لهذا فإن ذلك المختصر في فقه هذا المذهب لم ينتشر وسط المقلدين الحقيقيين.

و«رجال أبي داود» لأبي علي الغَسَّاني، وكذا «رجال النسائي» ثم جمع الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي رجال البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في كتابه «الكمال»، وكان سبب ذلك: أن ابن طاهر أهمل أطراف هذه الكتب الستة، فأراد عبد الغني أن يفرد رجالها بالذكر وهو الذي هذبه المِزِّيُّ وسماه: «تهذيب الكمال»، ثم اختصره الذهبي في «تذهيب التهذيب»، ثم اختصره في «الكاشف»، واشتهرت هذه الكتب قديمًا وحديثًا. انتهى.

وقال صاحب «الكشف»[1] في باب الثاء: عِلْمُ الثقات والضعفاء من رواة الحديث، وهو: من أجل نوع وأفخمه من أنواع علم أسماء الرجال، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، وإلى الاحتياط في أمور الدين، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة، وللحُفاظ فيه تصانيف كثيرة.

منها: ما أفرد في الثقات، ككتاب «الثقات» للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِيّ، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وكتاب «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» للشيخ زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وهو كبير في أربع مجلدات، وكتاب «الثقات» لخليل بن شاهين، وكتاب «الثقات» للعجلي.

ومنها: ما أفرد في الضعفاء، ككتاب «الضعفاء» للبخاري، وكتاب «الضعفاء» للنسائي، و«الضعفاء» لمحمد بن عمرو العُقَيْلي، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

ومنها: ما جمع بينهما كـ «تاريخ البخاري»، و«تاريخ ابن أبي خيثمة»، قال ابن الصلاح: وما أغزَرَ فوائده، وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم. انتهى.

وقال[2] في باب الجيم: عِلْمُ الجرح والتعديل، هو: علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات، مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحًا وتعديلًا ثابتٌ عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٢١).
(٢) المصدر السابق (١/ ٥٨٢)

بعدهم، وجُوِّز ذلك تورُّعًا وصونًا للشريعة، لا طعنًا في الناس، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة، والتثبتُ في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال؛ فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك، وأول من عُنِيَ بذلك من الأئمة الحفاظ: شُعْبَة بن الحَجَّاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»[١]: أول من جمع كلامه في ذلك: الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القَطَّان، وتكلَّم في ذلك بعده تلامذته: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم، كأبي زُرْعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي، وخلقٍ من بعدهم؛ مثلُ: النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعُقَيْلي ـ وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء ـ ولأبي حاتم بن حِبَّان كتاب كبير عندي في ذلك، ولأبي أحمد بن عدي كتاب «الكامل»، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك، وكتاب أبي الفتح الأزدي، وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، و«الضعفاء» للدارقطني، و«الضعفاء» للحاكم، وغير ذلك، وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على «الكامل» لابن عدي بكتاب لم أره، وصنف أبو الفرج بن الجوزي كتابًا كبيرًا في ذلك كنت اختصرته أولًا، ثم ذيلت عليه ذيلًا بعد ذيل. انتهى كلام الذهبي.

ومن الكتب المصنفة فيه: كتاب «الجرح والتعديل» لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العِجْلِيِّ الكوفي، نزيل طَرابُلْسِ المغربِ، المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين، وكتاب «الجرح والتعديل» للإمام الحافظ أبي محمد عَبْدِ الرَّحْمن بن أبي حاتم محمد الرازي، المُتَوَفَّى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وهو كتاب كبير، أوله: «الحمدُ لله رب العالمين بجميع محامده كلِّها...»[٢] إلخ، ذكر فيه أنه لما لم يجد سبيلًا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله سبحانه وتعالى، ولا من سنن رسول الله ﷺ، إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن يميز بين العدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الحديث الكاذب والكذب. انتهى.

(١) الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (١/ ١-٢- بجاوي).

(٢) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي التميمي في «الجرح والتعديل» (١/ ١).

الفَصْلُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: فِي عِلْمِ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ

اعلم: أن علم أسماء رجال الأحاديث نِصْفُ علم الحديث، كما صرَّح به العراقي في «شرح الألفية» عن علي بن المديني، فإنه: سند، ومتن، والسند: عبارة عن الرواة، فمعرفة أحوالها نصف العلم، على ما لا يخفى.

والكتب المصنفة فيه على أنواع:

منها: «المؤتلف والمختلف» لِجَمَاعةٍ، كالدارقطني، والخطيب البغدادي، وابن مَاكُولا، وابن نُقْطة، ومن المتأخرين: الذهبيُّ، والمزنيُّ، وابن حَجَر، وغيرُهُمْ.

ومنها: «الأسماء المجردَّة عن الألقاب والكُنَى معًا»، صنَّف فيه الإمام مسلم وعلي بن المديني، والنَّسائي، وأبو بشر الدولابي، وابن عبد البر، لكن أحسنها ترتيبًا كتاب الإمام أبي عبد الله الحاكم، وللذهبي: «المقتنى في سرد الكنى».

ومنها: «الألقاب»، صنف فيه أبو بكر الشيرازيُّ[(١)]، وأبو الفضل الفلكي سمَّاه: «منتهى الكمال»، وابن الجوزي.

ومنها: «المتشابه» صنَّف فيه الخطيب كتابًا سماه «تلخيص المتشابه»، ثم ذيله بما فاته.

ومنها: «الأسماء المجرَّدة عن الألقاب والكنى» صنَّف فيه أيضًا غير واحد، فمنهم: من جمع التراجم مطلقًا، كابن سعد في «الطبقات»، وابن أبي خيثمة أحمد بن زهير، والإمام أبي عبد الله البخاري في تاريخهما، **ومنهم**: من جمع الثقاتِ، كابن حِبَّان، وابن شاهين، **ومنهم**: من جمع الضعفاء؛ كابن عدي، **ومنهم**: من جمع كليهما جرحًا وتعديلًا، **ومنهم**: من جمع رجال البخاري وغيره من أصحاب الكتب الستة والسنن، على ما بُيِّن في هذا المحلِّ:

«أسماء رجال صحيح البخاري»، مجلد للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي البخاري، المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة.

«أسماء رجال صحيح مسلم»، للشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن منجويه الأصفهاني، المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة.

---

(١) واختصره ابن طاهر في «معرفة الألقاب» وحققه عدنان بن حمود أبو زيد، وطبع في مصر.

أسماء «رجال الصحيحين» ـ للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي، المتوفى سنة سبع وخمسمائة، جمع فيه بين كتاب أبي نصر وابن منجويه، وأحسنَ في ترتيبه على الحروف، واستدرك عليهما، وجمع بينهما أيضًا الشيخُ أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري، المعروف باللَّالِكَائِيِّ، المتوفى سنة ثمان عشرة وأربعمائة.

«أسماء رجال سنن أبي داود»، لأبي علي حسين بن محمد الجَيَّاني الغَسَّاني الحافظ، المتوفى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة.

«أسماء رجال الكتب الستة»، للحافظ ابن النَّجَّار محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، صاحب «ذيل تاريخ بغداد» للخطيب، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، سماه: «الكمال»، وللشيخ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقِّن، المتوفى سنة أربع وثمانمائة. قاله صاحب «كشف الظنون»[1] في باب الألف، وقال في باب الكاف[2]: «الكمال في معرفة الرجال»، للشيخ الإمام محب الدين بن النجار محمد بن محمود البغدادي، المتوفَّى سنة اثنتين وأربعين وستمائة، وللحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيِّ الجمَّاعيليِّ الحنبليِّ، المتوفَّى سنة ستمائة.

و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي المزِّيِّ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة، وهو كتاب كبير لم يؤلَّف مثله، ولا يظن أن يستطاع، قيل: إنه لم يكمله، وكمَّله علاء الدين مُغَلْطَاي بن قَلِيج[3]، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، في ثلاثة عشَرَ مجلدًا، ثم لخصه، واختصره الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وأبو بكر بن أبي المجد الحنبلي، المتوفى سنة أربع وثمانمائة، وشمسُ الدين محمد بن علي الدمشقيُّ الحافظ، المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة، وأضاف إليه ما في «الموطأ»، وأبو العباس أحمد بن سعد العسكريُّ، المتوفى سنة خمسين وسبعمائة، وعليه زوائد للسيوطي، و«إكمال

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٥٠٩).

(٣) وسماه: «إكمال تهذيب الكمال» طبع بمصر بتحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم جزاهما الله خيرًا.

التهذيب» للسراج عمر بن علي بن الملقِّن، و«مختصر التهذيب» للحافظ الأندرشي صاحب «العمدة في مختصر الأطراف»، ومختصره أيضًا للقاضي تقي الدين أبي بكر أحمد بن شهبة الدمشقيّ، المتوفى سنة إحدى وخمسين وثمانمائة، و «مختصر تهذيب الكمال» للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وهو كبير في ستة مجلدات. انتهى.

قلت: قال الحافظ في خطبة «تهذيب التهذيب»: أما بعد، فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، وهذَّبه الحافظ الشهير أبو الحَجَّاج يوسف بن الزكي المِزِّيُّ من أجلّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعًا، ولا سيما «التهذيب»، فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعض الناس على «الكشف» من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبيُّ، ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم «الكاشف» إنما هي كالعنوان تتشوَّق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابًا سماه: «تذهيب التهذيب» أطال فيه العبارة، ولم يَعْدُ ما في «التهذيب» غالبًا وإن زاد، ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين، أو مناقبُ لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح، اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح، هذا وفي «التهذيب» عدد من الأسماء لم يعرِّف الشيخ بشيء من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: «روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان»، وهذا لا يروي الغُلَّة، ولا يشفي العلة، فاستخرت الله تعالى في اختصار «التهذيب»، على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو: أنني اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصَّة، وأحذف منها ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرِّجها من مروياته العالية؛ من الموافقات، والأبدال، وغير ذلك من أنواع العلو، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يلحق المؤلِّف من ذلك عاب، حاشا وكلا، بل هو ـ والله ـ العديم النظير، المطلع النحرير، لكن العمر

يسير، والزمان قصير، فحذفت هذا جملة، وهو نحو ثلث الكتاب.[١] انتهى بقدر الحاجة.

قال صاحب «الكشف»[٢] ص٣٣١ ج ٢: ولـ«التهذيب» مختصراتٌ منها «الكاشف» للذهبي، و«ذيله» لأبي زُرْعة أحمد بن عبد الرحيم، المتوفى سنة ٧٢٦ ست وعشرين وسبعمائة، ومختصرُ أبي بكر بن أبي المجد الحنبلي، المتوفى سنة أربع وثمانمائة، و«مختصر ابن حجر العسقلاني»، وهو المذكور آنفًا المسمَّى بـ«تهذيب التهذيب»، ثم اختصره ثانيًا وسماه «تقريب التهذيب»، وله: «فوائد الاحتفال في أفعال الرجال المذكورين في البخاري»، زيادةً على «تهذيب الكمال»، و«مختصر أبي العباس» أحمد بن سعد العسكري، المتوفى سنة خمس وخمسين وسبعمائة، واختصره شمس الدين محمد بن علي الدمشقي، مع ضم رجال «الموطأ» وغيره إليه، وسماه «التذكرة في رجال العشرة»، وللسيوطي مختصر بزوائد الرجال على «تهذيب الكمال»، ثم قال ابن حجر: وقد كتبْتُ من هذا الكتابِ غَيْرَ نسخة، ثم إنني في زمن الاشتغال ألحقت فيه أشياء كثيرة، تظهر في هوامش هذه النسخة، وهي نسخة الأصل، فمن له نسخة، فليلحقها بها، فإني ألحقتُ منها تراجم كثيرة جدًّا في سنة ست وأربعين وثمانمائة، معظمها ممن جرى ذِكْره في التأليف، وألحقت أيضًا من ذكره صاحب «الكمال» وحذفه المصنِّف؛ لكونه لم يقع له على رواية، مع احتمال وجودها فزدت تراجمهم، وألحقت من تراجم الترمذي، ومن «السنن الكبرى» للنسائي من أغفلهم المصنِّف، وأرجو أن أجرد جميع ما زاد على «التهذيب». انتهى.

وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة»[٣]: ورجال الكتب الستة قد جُمِعُوا في عدة تصانيف، كـ «رجال الصحيحين» لأبي الفضل محمد بن طاهر، ومن قبله للحاكم، و«رجال البخاري» لأبي نصر الكلاباذي، ثم لأبي الوليد الباجي، و«رجال مسلم» لأبي بكر بن منجويه، ورجالِ الصحيحينِ وأبي داود والترمذي، لبعض المغاربة سماه «الزهرة» وقد ذكر عدةَ ما لكُلٍّ منهم عند من أخرج له، وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم،

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٥١٠).

(٣) ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص/ ٧).

و«الكامل» لابن عدي، وهو أكمل الكتب فيه، و«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي، وهو أجمع ما جُمِعَ، و«لسان الميزان» لابن حجر. انتهى.

ومن الكتب المصنفة فيه «تعجيلُ المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ.

الفَصْلُ السَّادِسُ والعِشْرُونَ: في ذِكْرِ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيل، وأسْمَاءِ الرِّجَالِ، وَذِكرِ مُصنِّفِي الكُتُبِ الّتِي ذَكَرَهَا صَاحِبُ «كشف الظُّنُونِ»

فمنهم: شُعْبة بن الحَجَّاج، وهو أول من تكلَّم في الرجال؛ قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[(١)]: وهو أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين، وصار علمًا يُقتدى به، وتبعه بعده أهل العراق. انتهى. وقال فيه: قال صالح جزرة: أول من تكلَّم في الرجال شُعبة، ثم أحمد ويحيى. انتهى. وستأتي ترجمة شعبة في الباب الثاني.

ومنهم يحيى بن سعيد القَطَّانُ؛ قال الذهبي في «التذكرة»: قال ابن المديني: ما رأيتُ أحدًا أعلم بالرجال منه. انتهى، وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[(٢)]: قال ابن منجويه: كان من سادات أهل زمانه: حفظًا، وورعًا، وفهمًا، وفضلًا، ودينًا، وعلمًا، وهو الذي مهَّد لأهل العراق رَسْمَ الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات، وتَرَكَ الضعفاء. انتهى. وستأتي ترجمته أيضًا في الباب الثاني.

ومنهم: يحيى بن معين؛ قال أحمد بن حنبل: كُلُّ حديث لا يعرفه يحيى بن معين، فليس هو بحديث، وكان يقول: هاهنا رجل خلقه الله لهذا الشأن، يُظْهِرُ كَذِبَ الكذَّابين، يعني: يحيى بن معين، وقال حنبل، عن أحمد: كان ابن معين أعلمنا بالرجال، وله «كتابُ التاريخ في أحوال الرجال»، وستأتي ترجمته ـ أيضًا ـ في الباب الثاني.

ومنهم: علي بن المَدِينِيِّ؛ قال أبو حاتم الرازي: كان عليٌّ عَلَمًا في الناس في معرفة

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٢) تبعًا للحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٩٥).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٢) تبعًا لما نقله الحافظ في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٤٠)؛ وكلام أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني هذا، هو في كتابه «رجال مسلم» (٢/ ٣٣٩).

الحديث والعلل، وقال عبد الرحمن بن مهدي: علي بن المديني أعلَمُ الناس بحديث رسول الله ﷺ، وستأتي ترجمته ـ أيضًا ـ في الباب الثاني.

ومنهم: أحمد بن حنبل، ستأتي ترجمته ـ أيضًا ـ في الباب الثاني.

ومنهم: عمرو بن علي الفَلَّاس؛ قال الذهبي في «التذكرة»: عمرو بن علي بن بَحْر بن كُنيز، الحافظ الإمام الثَّبَتُ، أبو حفص الباهلي البصري الصَّيْرفي الفلّاس، أحد الأعلام، مولده بُعَيْدَ الستين ومائة، سمع يزيد بن زُرَيْع، وعبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّيَّ، وسفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، وطبقتهم، فأكثر وأتقن، وجوَّد وأحسن، وحدث عنه الستةُ والنسائيُّ أيضًا بواسطة وعفَّان، وهو من شيوخه، وأبو زُرْعَة، ومحمد بن جَرِير، وابن صاعد، والمَحَامِلِيُّ، وأبو روق الهزاني[١]، وأمم سواهم، قال النسائي: ثقة حافظ صاحب حديث، وقال أبو حاتم: كان أرشق من علي بن المديني، وقال عباس العنبري: ما تعلّمت الحديث إلا منه، وقال حجاج بن الشاعر: عمرو بن علي لا يبالي أحدَّث من حفظه أو من كتابه، وقال أبو زُرْعة: ذاك من فرسان الحديث، لم يُر بالبصرة أحفظُ منه، ومن ابن المديني والشَّاذَكُونِيّ، وقال ابن أشْكَاب: ما رأيت مثل الفَلَّاس، وكان يحسن كل شيء. مَات الفلَّاسُ بـ «سامرَّا» في ذي القعدة، سنة تسع وأربعين ومائتين، وقد تردد إلى أصبهان مرات. انتهى[٢].

وفي «تهذيب التهذيب»[٣]: حكى ابن مكرم بالبصرة قال: ما قدم علينا بعد علي بن المدينيِّ مثلُ عمرو بن علي[٤]، وقال أبو زرعة: كان من فرسان الحديث، وفي الترمذي: سمعت أبا زرعة يقول: روى عَفَّان عن عمرو بن علي حديثًا، وقال الدارقطني: كان من الحفاظ، وبعضُ أصحاب الحديث يفضِّلونه على ابن المديني، ويتعصَّبون له، وقد صنف «المسند» و«العلل»، و«التاريخ»، وهو إمام متقن، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقال الحسين بن إسماعيل المَحَامِلِي: حدثنا أبو حفص الفَلَّاس، وكان من نبلاء المحدِّثين، وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عنه، فقال: قَدْ كان يطلب، قلت: قد روى

---

(١) واسمه: أحمد بن محمد بن بكر الهِزَّاني، من شيوخ الدارقطني. انظر «لسان الميزان» (١/ ٢٥٦).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٨٧).

(٣) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٧١).

(٤) انظر «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١/ ٤٥٥).

عن عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن: «الشفعةُ لا تُوَرَّثُ»[١]، فقال: ليس هذا في كتاب عبد الأعلى، قال الحاكم: وقد كان عمرو بن علي أيضًا يقول في علي بن المدينيِّ، وقد أجلَّ الله تعالى محلَّهما جميعًا عن ذلك، يعني: أن كلام الأقران غيرُ معتَبَرٍ في حَقِّ بعضهم بعضًا إذا كان غير مفسَّر لا يقدح. انتهى.

ومنهم: أبو خيثمة زُهَيْر بن حَرْب بن شَدَّاد الحُرَشِيُّ النَّسائيُّ، نزيلُ بغداد، مولى ابن الحريش بن كعب، رَوَى عن عبد الله بن إدريس، وابن عيينة، وحفص بن غِيَاث، وحُمَيْد بن عبد الرحمن الرُّؤَاسي، والقَطَّان، وأبي النضر، وخلقٍ، وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وروى له النَّسائيُّ بواسطة أحمد بن علي بن سعيد المروزي، وابنُهُ أبو بكر بن أبي خيثمة، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وبَقِيُّ بن مَخْلَدٍ، وإبراهيم الحربيُّ، وموسى بن هارون، وابن أبي الدنيا، ويعقوب بن شيبة، وأبو يعلى الموصلي، وجماعة، قال معاوية بن صالح، عن ابن مَعِين: ثقة.

وقال علي بن الجنيد، عن ابن معين: يكفي قبيلة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال يعقوب بن شيبة: زهير أثبَتُ من عبد الله بن أبي شيبة، وكان في عبد الله تهاوُنٌ بالحديث، لم يكن يفصل هذه الأشياء، يعني: الألفاظ. وقال جعفر الفريابي: قلت لابن نُمَير: أيهما أحبُّ إليك؟ فقال: أبو خيثمة، وجعل يُطْريه، ويضع من أبي بكر. وقال الآجُرِّيُّ: قلت لأبي داود: كان أبو خَيثمة حجَّة في الرجال؟! قال: ما كان أحسن علمه. وقال النسائي: ثقة مأمون. وقال الحسين بن فهم: ثقة ثَبتٌ، وقال أبو بكر الخطيب: كان ثقة ثَبتًا حافظًا متقنًا، قال محمّد بن عبد الله الحضرميّ وغيره: مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، وقال ابنه أبو بكر: ولد أبي سنة ١٦٠ ستين ومائة، ومات ليلة الخميس لسبع خلون من شعبان، وهو ابن أربع وسبعين سنة، وقال صاحب «الزهرة»: روى عنه مسلم ألف حديث، ومائتي حديث، وإحدى وثمانين حديثًا؛ كذا في «تهذيب التهذيب»[٢] (ص٣٤٣، ج٣).

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٤١٢) (٦١٥)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٥)؛ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١٩٦)؛ كلهم من طريق ابن عون عن عمرو بن سعيد عن ابن سيرين من قوله. وإسناده صحيح، وعمرو بن سعيد هو البصري أبو سعيد القرشي ثقة. ولم أجده من قول الحسن. فالله أعلم.

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٩٦).

ومنهم: أبو زُرعة الرازيُّ ؛ قال ابن وارة: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة. ليس له أصل، وستأتي ترجمته في الباب الثاني.

ومنهم: أبو حاتم الرازي، واسمه محمد بن محمد بن إدريس بن المنذر الحَنظَلِيُّ، الحافظ الكبير، أحد الأعلام، ولد سنة خمس وتسعين ومائةٍ، روى عن محمد بن عبد الله الأنصاري، وعثمان بن الهيثم، وعفان بن مسلم، وأبي نُعَيم، وعبيد الله بن موسى وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وعبد الله بن صالح العجلي، والأصمعي، وعمر بن حفص بن غياث، وطبقتِهِم، وخلق ممن بعدهم، روى عنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه في «التفسير»، وروى البخاريُّ في «الصحيح» في «باب المُحْصَر» عن محمد، عن يحيى بن صالح الوحاظي، فذكر الكلاباذيُّ في ترجمة يحيى بن صالح، أن ابن أبي سعيد السرخسي أخبره أن محمدًا هو: ابن إدريس[1] أبو حاتم الرازيُّ، وذكر أنه رآه في أصل عتيق، وقال الحاكم أبو أحمد في «الكنى»: أبو حاتم محمد بن إدريس، روى عنه: محمد بن إسماعيل الجعفيُّ وابنه عبد الرحمن، وعبدة بن سليمان المروزي، والربيع بن سليمان المرادي، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عوف الطائي؛ وهم من شيوخه، ورفيقه أبو زُرْعة الرازي، وأبو زُرْعة الدمشقي، وآخرون.

قال أبو بكر الخلَّال: أبو حاتم إمامنا في ا لحديث؛ روى عن أحمد مسائلَ كثيرة وقعت إلينا متفرقة، كلها غريب.

وقال ابن خراش: كان من أهل الأمانة والمعرفة، وقال النسائي: ثقة، وقال أبو نُعَيْم: إمام في الحفظ، وقال اللالكَائِيُّ: كان إمامًا عالمًا بالحديث حافظًا له، متقنًا ثبتًا.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت موسى بن إسحاق القاضي يقول: ما رأيت أحفظَ من والدك، قلت له: فرأيتَ أبا زرعة؟! قال: لا، وسمعتُ يونس بن عبد الأعلى يقولُ: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان، ودعا لهما، وقال: بقاؤهما صلاحٌ للمسلمين، وقال الخطيب: كان أَحَدَ الأئمة الحُفَّاظ الأثبات، مشهورًا بالعلم، مذكورًا بالفضل وكان أَوَّلُ كَتْبِهِ الحديث سنة تسع ومائتين، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أول سنة خرجْتُ في طلب الحديث أقمتُ سنين أحسب، ومشَيْتُ على قدمي زيادة على ألف فرسخٍ، فلما

(١) انظر «فتح الباري» (٤/٧) (١٧١٤).

زاد على ألف فرسخ تركته، قال: وسمعت أبي يقول: أقمْتُ سنة أربع عشرة ومائتين بالبصرة ثمانية أشهر قد كنت عَزَمْتُ على أن أقيم سنة، فانقطعت نفقتي، فجعلت أبيع ثيابي شيئًا بعد شيء، حتى بقيت بلا شيء، وقال ـ أيضًا ـ سمعتُ أبي يقول: قلتُ على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب عليَّ حديثًا غريبًا مسندًا صحيحًا، لم أسمع به، فله عليّ درهم يَتصدَّقُ به، وهناك حِلقٌ من الخلق: أبو زرعة فمن دونه، وإنما كان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب عليَّ حديثًا، وقال أحمد بن سلمة النيسابوريُّ: ما رأيتُ بعد إسحاق ومحمَّد بن يحيى أحفظ للحديث ولا أعلـمَ بمعانيه من أبي حاتم، قال ابن المنادي وغيرُ واحد: مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين، وقد ذكر ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل»[1] لوالده ترجمةً مليحةً، فيها أشياء تدلُّ على عظم قدره وجلالته وسعة حفظه ـ رحمه الله:

منها: ما قال أبو حاتم: قدم محمد بن يحيى النيسابوريُّ الريَّ، فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثًا من حديث الزهري، فلم يعرف منها إلا ثلاثة، وهذا يدل على حفظ عظيم، فإن الذُّهْلِيَّ شهد له مشايخه وأهل عصره بالتبحُّر في معرفة حديث الزهري، ومع ذلك فأغرب عليه أبو حاتم؛ كذا في «تهذيب التهذيب»[2].

وقال الذهبي في «التذكرة»[3]: قال ـ أي: أبو حاتم ـ: بقيت بالبصرة سنة أربع عشرة، فبعتُ ثيابي، حتى نفدت، وجُعْتُ يومين فأعلمتُ رفيقي، فقال: معي دينار، فأعطاني نصفه، وطلعنا مرة من البحر وقد فرغ زادنا، فمشينا ثلاثة أيام لا نأكل شيئًا، فألقينا بأنفسنا وفينا شيخ، فسقط مغشيًّا عليه، فجئنا نحركه وهو لا يعقل، فتركناه ومشينا فرسخًا، فسقطتُ مغشيًا عليَّ، ومضى صاحبي، فرأى بعدُ سفينةً، فنزلوا الساحل فلوَّح بثوبه، فجاءوه فَسَقَوهُ، فقال: أدركوا رفيقَيْنِ لي، فما شعرتُ إلا برجُلٍ يرشُّ على وجهي، ثم سقاني، ثم أتوا بالشيخ، فبقينا أيامًا حتى رجعت إلينا أنفسنا. انتهى.

ومنهم: الإمام البخاري، والإمام مسلم، وقد تقدمت ترجمتهما.

---

(١) ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٣٣٤- ٣٧٥).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٩).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٦٨).

ومنهم: الجُوزَجَانيُّ، وهو: الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعديُّ، نزيل دمشق ومحدِّثها، سمع الحسين بن علي الجعفي، ويزيد بن هارون، وجعفر بن عون، وشبابة وطبقتهم فأكثر، وتفقَّه بأحمد بن حنبل، حدَّث عنه: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وأبو زرعة، ومحمد بن جرير، وابن جوصا، وأبو بشر الدولابي، وآخرون، وثقه النسائي، قال ابن عدي: سكن دمشق، فكان يحدِّث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل، فيتقوى بذلك، ويقرأ كتابه على المنبر، قال: وكان يتحامل على عليٍّ رضي الله عنه وقال الدارقطنيُّ: كان من الحفاظ الثقات المصنفين، وفيه انحراف عن عليٍّ، قال أبو الدحداح: مات في ذي القَعْدة سنة تسع، وقال غيره: سنة ست وخمسين ومائتين، وله كتاب في الضعفاء. كذا في «التذكرة»(١).

ومنهم: النَّسَائي، وابن خُزَيْمة، وقد تقدمت تراجمهما.

ومنهم: أبو عيسى الترمذي، وتأتي ترجمته مبسوطة في الباب الثاني.

ومنهم: الدولابي، وهو: الحافظ المتقن أبو جعفر محمد بن الصباح البزار، مولى مزينة، مصنف السنن، سمع إسماعيل بن زكريا، وشَرِيك بن عبد الله، وابن أبي الزناد، وإسماعيل بن جعفر، وهُشَيْمًا وغيرهم، وعنه: أحمد، وابنه، وإبراهيم الحربي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وحديثه في الكتب الستة، وآخر مَنْ بقي من أصحابه: أبو العلاء محمد بن محمد بن جعفر الوكيعيُّ، وقد مرَّت ترجمته في ذكر السنن.

ومنهم: العُقَيْلي، وهو: الحافظ الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيْلِيُّ، صاحب كتاب «الضعفاء الكبير»، سمع: جده لأمه يزيد بن محمد العقيلي، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وأبا يحيى بن أبي ميسرة، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي، ويحيى بن أيوب العلَّاف، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وإسحاق بن إبراهيم الدبري، وعلي بن عبد العزيز بن البغوي، ومحمد بن خزيمة، ومحمد بن موسى البَلْخِيَّ صاحب عبيد الله بن موسى، وخلقًا كثيرًا، وكان مقيمًا بالحَرَمَيْن، حدّث عنه: أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي، ويوسف بن البرجيل المصري، وأبو بكر بن المقري وآخرون، قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله،

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٤٩).

وكان كثير التصانيف، فكان يقول لمن أتاه من المحدثين: اقرأ من كتابك ولا تُخرِج أصله، فتكلمنا في ذلك، وقلنا: إما أن يكون أحفظ الناس، وإما أن يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا عليه، فلما أتيتُ بالزيادة والنقص فَطِن لذلك، فأخذ مني الكتابَ وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس، وقال الحافظ أبو الحسن بن سهل القطَّان: أبو جعفر ثقة، جليل القدر، عالم بالحديث، مقدَّم في الحفظ، توفي سنة ٣٢٢ اثنتين وعشرين وثلاثمائة. كذا في «التذكرة»[١].

ومنهم: ابن حِبَّان، وهو: أبو حاتم محمَّد بن أحمد التميمي البُسْتِيُّ، صاحب التصانيف، وقد تقدمت ترجمته.

ومنهم: ابن عَدِيٍّ، وهو: الإمام الحافظ الكبير، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجُرْجَاني، ويعرف أيضًا بابن القطَّان، صاحب كتاب «الكامل» في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، وسمع سنة تسعين، وارتحل أولًا سنة سبع وتسعين، وسمع بُهْلُول بن إسحاق الأنباريَّ، ومحمد بن عثمان بن أبي سويد، ومحمد بن يحيى المروزي، وخلائق، وعنه: أبو العباس بن عُقدة شيخه، وأبو سعيد الماليني، والحسن بن رامين، ومحمد بن عبد الله بن عبدكويه، وحمزة بن يوسف السهمي، وأبو الحسين أحمد بن العالي، وآخرون، وهو المصنِّف في الكلام على الرجال، عارفٌ بالعلل، قال أبو القاسم بن عساكر: كان ثقة على لَحْنٍ فيه، قال السهمي: سألت الدارقطنيَّ أن يصنِّف كتابًا في الضعفاء، فقال: أليس عندك كتاب ابن عديٍّ؟ فقلت: بلى، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه، قال حمزة السهمي: كان حافظًا متقنًا، لم يكن في زمانه أحد مثله، تفرَّد برواية أحاديث وهب، منها لابنيه: عدي، وأبي زرعة، وتفرَّد بها عنه.

قال الخليلي[٢]: كان عديم النظير حفظًا وجلالةً، سألت عبد الله بن محمد الحافظَ: أيهما أحفظُ، ابن عدي أو ابن قانع؟ فقال: زِرُّ قميص ابن عدي أحفظُ من عبد الباقي بن قانع.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣٣).

(٢) الخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٧٩٤).

قال الخليلي: وسمعت أحمد بن أبي مسلم الحافظ يقول: لم أر أحدًا مثل أبي أحمد بن عدي، فكيف فوقه في الحفظ، وكان أحمد قد لقي الطبراني وأبا أحمد الحاكم، وقد قال لي: كان حفظ هؤلاء تكلُّفًا، وحفْظُ ابن عديّ طبعًا... زاد في «معجمه» على ألف شيخ[١] [انتهى][٢]، قال أبو الوليد الباجي: ابن عدي حافظٌ لا بأس به[٣]، قال حمزة بن يوسف: توفي أبو أحمد في جمادى الآخرة، سنة خمس وستين وثلاثمائة، وصلَّى عليه الإمام أبو بكر الإسماعيلي.

ومنهم: أبو الفَتْحِ الأزدي، وهو: محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصليُّ، حدَّث عن أبي يعلى، ومحمد بن جرير، والباغندي، وأحمد بن الحسين بن عبد الجبار الصوفي، وأبي عروبة الحراني، وطبقتهم، وعنه: إبراهيم بن عمر البرمكي، وأبو نعيم الحافظ، وأحمد بن الفتح بن فرغان، وآخرون، قال الخطيب: كان حافظًا صنف في علوم الحديث، وسألت البَرْقَاني عنه فضعفه، وحدثني النجيب عبد الغفار الأرموي قال: رأيتُ أهل الموصل يوهِّنونه ولا يعدُّونه شيئًا، قال الذهبي: له مصنَّف كبير في الضعفاء، وهو قَوِيُّ النَّفسِ في الجرح، وهَّاه جماعة بلا مستند طائلٍ[٤]، مات في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

ومنهم: ابن أبي حاتم، وهو: الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمَّد بن إدريس بن المنذر التميميُّ الحنظليُّ الرازيُّ، وقيل: إن «الحنظلي» نسبة إلى درب حنظلة بالرَّيِّ، قال الذهبي: ولد سنة أربعين، وارتحل به أبوه وأدرك الأسانيد العالية، سمع أبا سعيد الأَشَجَّ، وعلي بن المنذر الطريقي، والحسن بن

---

(١) الخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٢/ ٧٩٤- ٧٩٥).

(٢) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٨-٩).

(٣) المصدر السابق (٣١/ ٩).

(٤) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٦٧). وقوله: وهاه جماعة بلا مستند طائل، مردود لأمور منها:
أ- أنه لم يوثقه أحدٌ.
ب- مطعون فيه عند الكل، حتى قال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص/ ٢٢٢): متهم بالوضع.
ج- قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٤): وحدثني محمد بن صدقة الموصلي أن أبا الفتح قدم بغداد على الأمير، يعني: ابن بويه، فوضع له حديثًا: أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ في صورته. قال: فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة. والله أعلم.

عرفة، وأحمد بن سنان القطّان، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن إسماعيل الأحمسِيّ، وحجاج بن الشاعر، ومحمد بن حَسَّان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه، وابن وارة، وأبا زرعة، وخلائق بالأقاليم، لكنه لم يرحل إلى خراسان، روى عنه: حسينك التميمي، ويوسف الميانجي، وأبو الشيخ بن حِبّان، وعلي بن مدرك، وأبو أحمد الحاكم، وأحمد بن محمد البصير، وعبد الله بن محمد بن أسد، وآخرون، قال أبو يعلى الخليلي: أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين، وكان زاهدًا يعدُّ من الأبدال، قال الذهبي: كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات، وله مصنَّف كبير في الرد على الجهمية يدلُّ على إمامته، قال علي بن أحمد الفَرَضيُّ: ما رأيت أحدًا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالةً قط، ويروى أن أباه كان يتعجّب من تعبُّد عبد الرحمن ويقول: من يقوى على عبادة عبد الرحمن؟! لا أعرف له ذنبًا، قال ابن أبي حاتم: لم يدعني أبي أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفَضْل بن شَاذَان.

قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازيُّ الخطيب في ترجمة عملها لعبد الرحمن: كان ـ رحمه الله ـ قد كساه الله بهاءً ونورًا يسر به من نظر إليه، سمعته يقول: رحل بي أبي سنة خمس وخمسين، وما احتلمتُ بعدُ، فلما بلغنا ذا الحُلَيْفة احتلَمْتُ، فَسُرَّ أبي حيثُ أدركتُ حَجَّة الإسلام، قال: وسمعت في هذه السنة من محمد بن أبي عبد الرحمن المقرىء، وسمعت علي بن أحمد الخوارزمي يحكي عن ابن أبي حاتم قال: كنا بمصر سبعة أشهر، لم نأكل فيها مَرَقَةً، نهارنا ندورُ على الشيوخ، وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا يومًا أنا ورفيقٌ لي شيخًا، فقالوا: هو عليل، فرأيتُ سمكةً أعجبتنا، فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ، فمضينا، فلم تزل السمكة ثلاثة أيام، وكادت أن تنضي، وأكلناها نيئة لم نتفرغ نشويها، ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد، ثم قال أبو الحسن: رحَلَ مع أبيه، وحج مع محمد بن حماد الطهراني، ورحل بنفسه إلى الشام ومصر، سنة اثنتين وستين، ثم رحل إلى أصبهان سنة أربع وستين، وقال لي أبو عبد الله القزويني: إذا صليت مع ابن أبي حاتم، فسلِّم نفسك إليه يعمل بها ما يشاء.

قال أبو الوليد البَاجِيُّ: ابن أبي حاتم ثقة حافظ، قال عمر بن إبراهيم الهروي الزاهد: أخبرنا الحسين بن أحمد الصَّفـَّار، سمعت ابن أبي حاتم يقول: وقع عندنا الغَلاء، فأنفذ بعض أصدقائي حبوبًا من أصبهان، فبعته بعشرين ألفًا، وقال: اشتر لي بها دارًا، فأنفقتها على الفقراء، وكتبت إليه: اشتريتُ لك بها قصرًا في الجنة، فقال: رضيتُ إن ضِمِنْتَ. فكتبتُ على نفسي صَكًّا بالضمان، فأريت في المنام: «قد قبلنا ضمانَكَ، ولا تَعُدْ»، قال الذهبي: الحسين ضعيف[١]، قال محمد بن مهرويه، سمعت ابن الجنيد، سمعت يحيى بن معين يقول: إنا لنطعن على أقوام لعلّهم قد حطوا رحالهم في الجنة من مائَتَيْ سنة، قال محمد: فدخلت على ابن أبي حاتم وهو يحدِّث بكتاب الجرح والتعديل، فحدثته بهذا فبكى، وارتعدت يداه، وسقط الكتاب، وجعل يبكي ويستعيدني الحكاية[٢]، قال الذهبي: مات في المحرَّم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. انتهى.

ومنها: الإمام الدَّارقطْنِيُّ، وهو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، الحافظ الشهير، صاحب السنن، مولده سنة ست وثلاثمائة، سمع: البغويَّ، وابن أبي داود، وابن صاعد، والحضرمي، وابن دُرَيد، وابن نيروز، وعلي بن عبد الله بن مبشر، وخلائق ببغداد، والبصرة، والكوفة، وواسط، وارتحل في كهولته إلى مصر والشام، وصنف التصانيف، حدّث عنه: الحاكم، وأبو حامد الأسفراييني، وتمام الرازي، والحافظ عبد الغني الأزدي، وأبو بكر البَرقَاني، وأبو ذَرٍّ الهروي، وأبو نُعَيْم الأصبهاني، وأبو محمد الخلَّال، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأمم سواهم، قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإمامًا في القراء والنحويين، وأقمْتُ في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا، فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها، فأشهد أنه لم يُخَلفْ على أَدِيمِ الأرض مثله، وقال الخطيب: كان فريدَ عصره، وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد، والأخذ من علوم، كالقراءات، فإن له فيها مصنَّفًا سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فِهْرِسِ الحروف،

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣١).

(٢) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣٦٥)، وابن نقطة في «التقييد» (ص/ ٣٣٣).

وتأسى القُرَّاء به بعده، ومن ذلك المعرفة بمذاهب الفقهاء، بلغني أنه دَرَسَ الفقه على أبي سعيد الإصطخريِّ، ومنها المعرفة بالآداب والشعر، فقيل: كان يحفظ دواوين جماعة، وحدَّثني حمزة بن محمد بن طاهر أنه كان يحفظ ديوان السيد الحِمْيَرِيِّ، ولهذا نسب إلى التشيع، قال الذهبي: ما أَبْعَدَهُ من التشيع.

قال الخطيب: وحدثني الأزهري قال: بلغني أن الدارقطني حَضَرَ في حداثته مجلس إسماعيل الصَّفَّار، فعقد ينسخ جزءًا والصَّفَّار يملي، فقال رجل: لا يصحُّ سماعك وأنت تنسخ، فقال: فهمي للإملاء خلافُ فهمك؛ أتحفظ كم أملى الشيخ؟ قال: لا أدري، قال: أملى ثمانية عشر حديثًا؛ الحديث الأول عن فلان عن فلان، ومتنه كذا وكذا، والثاني: عن فلان عن فلان، ومتنه كذا وكذا، ومرَّ في ذلك حتى أتى على الأحاديث، فتعجَّب الناس منه، أو كما قال[1]، قال رجاء بن محمد المعدَّل: قلت للدارقطني: هل رأيت مثْلَ نفسك؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] قال: فألححت عليه، فقال: لم أر أحدًا جمع ما جمعْتُ، وقال أبو ذَرٍّ الحافظ: قلت للحاكم: هل رأيت مثل الدارقطني؟ فقال: هو لم يَرَ مثْلَ نفسه، فكيف أنا[2]؟! رواها الخطيب في «تاريخه» عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذَرٍّ، وكان عبد الغني إذا ذكر الدارقطني قال: أستاذي، قال القاضي أبو الطيب الطبري: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وقال الخطيب: قال لي أبو القاسم الأزهري: كان الدارقطني ذكيًا؛ إذا ذكر شيئًا من العلم أيَّ نوع كان وُجِدَ عنده منه نصيب وافر، لقد حدثني محمد بن طلحة البغالي أنه حضر مع الدارقطني دعوة، فجرى ذكر الأَكَلَةِ فاندفع الدارقطنيُّ يورد نوادر الأَكَلَةِ حتى قطع أكثر ليلته بذلك.

قال الأزهري: رأيت الدارقطني أجاب ابن أبي الفوارس عن علَّة حديث أو اسم، فقال: يا أبا الفتح، ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري، قال الخَطيب في ترجمة الدارقطني: سألت البَرْقَانِي، هل كان أبو الحسن يملي عليك العِلَلَ من حفظه؟ قال: نعم، وأنا الذي جمعتها، وقرأها الناس في نسختي، وحدثنا العقيقي: حضرت مجلس الدارقطني، وجاءه أبو الحسن البيضاوي برجُلٍ غريبٍ، وسأله أن يملي عليه

---

(١) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦- ٣٧).

(٢) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥).

أحاديثَ، فأملى عليه مِن حفظه مجلسًا يزيد أحاديثه على العشرين، متون جميعها: «نعم الشيء الهدية أمام الحاجة»[(١)]، فانصرف الرجل، ثم جاءه من الغد، وأهدى له شيئًا، فقرَّبه إليه، فأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثًا، متونها: «إذا جاءكم كريمُ قومٍ فأكرموه»[(٢)]، قال الذهبي: هنا يُخْضَعُ للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة، ولقوة الفهم والمعرفة، وإذا شئت تَبَيُّنَ براعةِ هذا الإمام، فطالع العلل له، فإنك تندهش ويطول تعجبك، قال السلمي: سمعت الدارقطني، يقول: ما شيء أبغض إليَّ من الكلام، قال ابن طاهر: اختلفوا ببغداد، فقال قوم: عليٌّ أفضل من عثمان ﷺ فتحاكموا إلى الدارقطني، قال: فأمسكْتُ، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت: عثمان أفضل؛ لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ على هذا، وهو قول أهل السنة، وهو أول عقد من الرفض، قال عبد الغني: أحسَنُ الناس كلامًا على الحديث ابن المديني في زمانه، وموسى بن هارون في وقته والدارقطني في وقته.

توفي في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة رحمه الله. انتهى.

قلت... ومنهم: الحاكم، وهو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الضبي النيسابوريُّ، صاحب «المستدرك»، وقد تقدم ترجمته.

ومنهم: ابن القطّان، وهو: الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي الشهير بابن القَطَّان، قال ابن الأبار في ترجمته: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدِّهم عناية بالرواية، رَأس طلبة مراكش، ونال بخدمة السلطان دنيا عظيمة، وله تواليف، حدَّث ودرَّس... إلى أن قال: ومات وهو على قضاء سِجلِماسة، في ربيع الأول سنة ثمان

---

(١) (لا يصح) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩٠٣) قال الهيثمي (٤/ ١٤٧): وفيه يحيى بن سعيد العطار وهو ضعيف. قلت: والحديث موضوع. انظر «الموضوعات» (٢/ ٢٨٣- ٢٨٤)، و«تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٩٧)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص/ ٨٤)، والله أعلم.

(٢) ابن ماجه، كتاب الأدب، حديث (٣٧١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٢٤) وفيه سعيد بن مسلمة وهو ضعيف؛ لكن للحديث طرق يتقوى بها، والحديث حسنه بعضهم وصحَّحه آخرون؛ قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٩٧): ورد من رواية أكثر من عشرة من الصحابة فهو متواتر على رأي من يكتفي في التواتر بعشرة. والله تعالى أعلم.

وعشرين وستمائة، قال ابن مسدي: كان معروفًا بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشأن، مصري الأصل، مراكشي الدار، كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المُؤْمِنِيَّة، فتمكَّن من الكتب، وبلغ غاية الأمنية، وولي قضاء الجماعة، قال الذهبي(١): طالعت كتابه المسمى بـ «الوهم والإيهام» الذي وضعه على «الأحكام الكبرى» لعبد الحق، يدلُّ على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنَّت في أحوال رجال، فما أنصف؛ بحيث أنه أخذ يليِّنُ هشام بن عروة ونحوه. انتهى.

وقال في «ميزان الاعتدال»(٢) (ص٢٢٩، ج١) في ترجمة حفص بن [بغيل](٣): قال ابن القطَّان: لا يعرف له حالٌ، ولا يعرف، قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي، هذا ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصَرَ ذاك الرجل أو أخَذ عمّن عاصره ما يدلُّ على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي «الصحيحين» من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعَّفهم أحد ولا هُم بمجاهيل. انتهى.

وقال أيضًا ـ في ترجمة مالك بن الحسين الزيادي المصري ـ: قال ابن القطان: هو ممن لم يثبت عدالته، يريد: أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة «الصحيحين» عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نصَّ على توثيقهم، والجمهور على أنه كان من المشايخ، قد روى عنه جماعةٌ، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. انتهى.

ومنهم: الحافظ الذهبي، وهو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، قال في «البدر الطالع»(٤): وأجاز له في سنة مولده جماعةٌ بعناية أخيه من الرضاع، أخذ عن الدِّمْيَاطي، وابن الصَّوَّاف، ومَهَرَ في فن الحديث، وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة، قال ابن حجر: حتى كان أكْثَرَ أهْل عصره تصنيفًا، وجمع «تاريخ الإسلام» فأربى فيه على ما تقدمه بتحرير أخبار المحدثين خصوصًا. انتهى. ولعل «تاريخ الإسلام» في زيادة على عشرين مجلدًا، وقفت منه على أجزاء، وله «الميزان في

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٠٧).

(٢) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٥٦- بجاوي).

(٣) في المطبوع: بعيل؛ وهو تصحيف، والصواب ما أثبتُّ كما ورد في المصدر السابق.

(٤) الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١١٠).

نقد الرجال»، جعله مختصًا بالضعفاء الذين قد تكلَّم فيهم متكلّم، وإن كانوا غير ضعفاء في الواقع، ولهذا ذكر فيه مثل ابن مَعِين، وعلي بن المدينيِّ، باعتبار أنه قد تكلم فيهما متكلِّم، وهو كتاب مفيد، وجميع مصنّفاته مقبولة مرغوب فيها، رحل إليه الناس لأجلها، وأخذوها عنه، وتداولوها وقرأوها وكتبوها في حياته، وطارت في جميع بقاع الأرض، وله فيها تعبيراتٌ رائقة، وألفاظ رشيقة غالبًا، لم يسلك فيها مسلك أهل عصره، ولا مَنْ قبلهم ولا من بعدهم، وقد أكثر التشنيع عليه تلميذُهُ السبكيُّ، وذكره في مواضعَ مِنْ طبقاته، ولم يأتِ بطائِلٍ، بل غايةُ ما قال: إنه كان إذا ترجم الظاهرية والحنابلة أطال في تقريظهم، وإذا ترجم غيرهم من شافعي أو حنفي لم يستوف ما يستحقه، وعندي: أن هذا مثل ما قال الأول: [من الطويل]

وتــلــك شــكــاةٌ ظــاهِــرٌ عــنْــكَ عــارُهَــا

فإن الرجل قد ملئ حبًّا للحديث، وغلب عليه، فصار الناس عنده هم أهله، وأكْثَرُ محققيهم وأكابِرِهم هم من كان يطيل الثناء عليه، لا من غلب عليه التقليد وقطع عمره في الاشتغال بما لا يفيد.

ومن جملة ما قاله السُّبْكيّ: إنَّه كان إذا أخذ القَلَمَ غضِب حتى لا يدري ما يقول.

وهذا باطل، فإن مصنفاته تشهد بخلاف هذه المقالة، وغالبها الإنصاف والذبُّ عن الأفاضل، وإذا جرى قلمه بالوقيعة في أحد، فإن لم يكن من معاصريه، فهو إنما روى ذلك عن غيره، وإن كان من معاصريه، فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه، وإن وقع ما يخالف ذلك نادرًا فهذا شأن البشر، وكُلُّ أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم، والأهوية تختلف، والمقاصد تتباين، وربك يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون.

قال الصَّفَدِيُّ(١): لم يكن عنده جمود المحدِّثين، بل كان فقيه النَّفْس، له دراية بأقوال الناس، مات ـ رحمه الله تعالى ـ في سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة. انتهى.

قلت: قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» في شأن الذهبي: هو من أهل الاستقراء التّام في نقد الرجال. انتهى.

---

(١) الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢/ ١١٥).

تنبيه: اعلم أن الحافظ الذهبي صنف كتابه «ميزان الاعتدال» في الضعفاء، لكن ليس كل من ذكره فيه ضعيفًا، بل ذكر فيه كثيرًا من الثقات، وإنما صنع هذا تبعًا لابن عدي في «الكامل»، فإنه قد شرط أن كُلَّ من تكلَّم فيه متكلِّم يذكره فيه، فتبعه في ذلك الذهبي في «ميزانه»، قال الحافظ في «شرح ألفيته» فيه ـ أي: معرفة الثقات والضعفاء ـ: لأئمة الحديث تصانيف، منها: ما أفرد فيه الضعفاء، وصنف فيه: البخاري، والنسائي، والعُقَيلِي، والسَّاجي، وابن حِبَّان، والدَّارقطْنِي، والأزدي، وابن عدي، ولكنه ذكر في كتابه «الكامل» كل من تكلِّم فيه، وإن كان ثقة، وتبعه على ذلك الذهبي في «الميزان» إلا أنه لم يذكر أحدًا من الصحابة والأئمة والمتبوعين، وفاته جماعة، ذيلت عليه ذيلًا في مجلَّد. انتهى.

وقال السخاوي[1] في «فتح المغيث»: وجمع الذهبي معظمها في «ميزانه»، فجاء كتابًا نفيسًا، عليه معوَّل من جاء بعده، مع أنه تبع ابن عديّ في إيراد كل من تُكلِّم فيه، ولو كان ثقة. انتهى، وقال الذهبي في «الميزان» ـ في ترجمة ثابت البُنَانِي ـ: ثابتٌ ثابتٌ كاسمه، ولولا ذِكْر ابن عَديٍّ له ما ذكرته. انتهى. وقال فيه في ترجمة حماد بن أبي سليمان: تكلِّم فيه؛ للإرجاء، ولولا ذكر ابن عديٍّ له في «كامله»، لما أوردته. انتهى.

الفَصْلُ السَّابعُ والعِشْرُونَ: فِي ذِكْرِ عِلْمِ أُصُولِ الحدِيثِ وَيُقَالُ لَهُ: عِلْمُ رِوَايَةِ الحدِيثِ، وَالأَوَّلُ أَشْهَرُ

وهو عِلْمٌ يبحث فيه عن: كيفيةِ اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث أحوال رواتها: ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفيةُ السند: اتصالًا وانقطاعًا، وغير ذلك، وقيل: هو علم يعرف به أحوال الراوي والمرويِّ، من حيث القبولُ والرَّدُّ.

وموضوعه: الراوي والمرويُّ من حيث ذلك.

وغايته: ما يُقبلُ وما يردُّ من ذلك.

ومسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد، كقولهم: زيادة الثقة مقبولةٌ ما لم تنافِ رواية مَنْ هو أوثق منه، وكقولهم: القويُّ لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف.

---

(١) السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٣٤٧)؛ ومنه نقل اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص/ ٣٥١).

وقد صُنِّف في هذا العلم كتب كثيرة: قال الحافظ في «شرح النخبة»: إن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث، فمن أول مَنْ صَنَّف في ذلك القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِيُّ كتابه: «المحدِّث الفاصل» لكنه لم يستوعِب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوريُّ، لكنه لم يهذِّب ولم يرتِّب، وتلاه أبو نُعَيم الأصفهانِيُّ، فعمل على كتابه مستخرجًا، وأبقى أشياء للمتعقِّب، ثم جاء بعدهم الخطيبُ أبو بكر البغداديُّ، فصنَّف في قوانين الرواية كتابًا سماه: «الكفاية»، وفي آدابها كتابًا سماه: «الجامع لآداب الشيخ والسامع»، وقلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا، وكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نُقطَة: كلُّ من أنصف، عَلِمَ أن المحدِّثين بعد الخطيب عيال[1] على كتبه، ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض كتابًا لطيفًا سماه: «الإلماع»، وأبو حفص الميانجي جزءًا سماه: «ما لا يَسَعُ المُحَدِّثَ جهلُهُ»، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرَتْ، وبُسِطتْ؛ ليتوفر علمها، واختصرت؛ ليتيسَّر فهمها، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصّلاح، عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيُّ، نزيل دمشق، فجمع لمَّا ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذَّب فنونه، وأملاه شيئًا بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرِّقة، فجمع شتات مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كَمْ ناظمٍ له ومختصرٍ ومستدرِكٍ عليه، ومقتصرٍ ومعارضٍ له ومنتصر. انتهى.

قلت: أما القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِيُّ صاحب كتاب «المحدّث الفاصل» فهو: الحافظ الحسن بن عبد الرحمن بن خلَّاد الفارسي، سمع أباه، ومحمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ، والقاضي أبا حُصيْن الوادِعِيَّ ومحمد بن حبَّان المازني، وعُبيد بن غنَّام النخعي، والحسن بن المثنى العنبري، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ويوسف بن

---

(١) قال المناوي في «اليواقيت والجواهر» (١/ ٢١١- رشد): العيال أهل البيت ومن يمونه الإنسان، فأطلق على المحدثين عيال؛ لكونه أعطاهم ما يمونهم، أي: يقوم بكفايتهم في هذا الشأن، وكفاهم مؤنة ذلك حيث لم يحتاجوا مع وجود كتبه إلى غيرها.

يعقوب القاضي، وموسى بن هارون، وأبا سعيد عبد الله بن الحسن الحرَّاني، وأبا خليفة الجُمَحِيَّ، وجعفر بن محمد الفرْيَابي، وعبدان بن أحمد الأهوازي، وطبقتهم، وأول سماعه في سنة تسعين ومائتين، حدّث عنه: أبو الحسين محمد بن أحمد الصيداوي في معجمه، والحسن بن الليث الشيرازي الحافظ، وأبو بكر أحمد بن مردويه، والقاضي أبو عبد الله بن إسحاق النهاوندي، وطوائف من أهل فارس، وكان من أئمة هذا الشأن، ومن تأمل كتابه في علم الحديث لاح له ذلك.

قال الذهبي(١): لم أظفر بموته، وأظنه بقي إلى حدود الخمسين وثلاثمائة، وأما أبو القاسم بن مَنْدَه، فذكر في كتاب «الوفيات» له: أنه عاش إلى قرب الستين وثلاثمائة بمدينة رَامَهُرْمُزَ. انتهى.

وأما الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: فقد تقدَّم ترجمته، واسم كتابه: «معرفة علوم الحديث»، قال صاحب «الكشف» (ص١٢٩، ج١): معرفة علوم الحديث أوَّل من تصدّى له الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظُ النيسابوريُّ، المتوفى سنة خمس وأربعمائة، أوله: «الحمد لله ذي المن والإحسان والقدرة»(٢)، وهو خمسة أشياء مشتملة على خمسين نوعًا، وتبعه في ذلك ابن الصلاح، فذكر من أنواع الحديث خمسة وستين نوعًا. انتهى.

وأما أبو نُعيم الأصفهاني فهو: الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الصُّوفيُّ الأَحْوَلُ، سبْط الزاهد محمد بن يوسف البَنَّاء، وُلِدَ سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، رحلت الحُفَّاظ إلى بابه؛ لعلمه وحفظه وعلو إسناده، أول ما سمع في أربع وأربعين وثلاثمائة من مُسْنِد أصبهان المعمَّر أبي محمد بن فارس، وسمع من أبي أحمد العَسَّال، وأحمد بن معبَد السِّمسَار، وأحمد بن بُنْدَار العشار، وأحمد بن محمد القَصَّار، وعبد الله بن الحسن بن بُندار، وأبي بكر بن الهيثم البُنْدَار، وخلائق بخراسان والعراق، فأكثر وتهيأ له مِن لقيا الكبار ما لم يقع لحافظ، روى عنه كُوشيار بن ليااليزور الجبيلي، ومات قبله ببضع وثلاثين سنة، وأبو بكر بن أبي علي الذكواني، وأبو سعيد الماليني، والحافظ الخطيب، وأبو صالح المؤذّن، وأبو علي الوَحْشي، وخلق كثير.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٠٦).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص/ ١).

قال الخطيب: لم أر أحدًا أطلق عليه اسم الحِفْظِ غير أبي نُعَيْم وأبي حازم العَبْدُويّ[١]، قال علي بن المفضَّل الحافظ: قد ذكر شيخنا السِّلفِيّ أخبار أبي نُعَيم فسمّى نحوًا من ثمانين نفسًا حدَّثوه عنه، ولم يصنف مثل كتابه «حلية الأولياء»، قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نُعيم في وقته مرحولًا إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحدٌ أحفظُ منه ولا أسند، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده وكل يوم نوبة، وأحدُهم يقرأ ما يريده إلى قريب الظُّهْر، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء، لم يكن له غذاء سوى التسميع والتصنيف، وقال حمزة بن العباس العَلَويُّ: كان أصحاب الحديث يقولون: بقي الحافظ أربع عشرة بلا نظير، لا يوجد لا شرقًا ولا غربًا أعلى إسنادًا منه، ولا أحفظ منه، وكانوا يقولون: لما صنَّف كتاب «الحلية» حمل الكتاب في حياته إلى نيسابور، فاشتروه بأربعمائة دينار، ولأبي نُعيم تصانيف مشهورة، كـ: كتاب «معرفة الصحابة»، وكتاب «دلائل النبوة» في مجلدين، وكتاب «المستخرج على البخاري»، و«المستخرج على مسلم»، وكتاب «تاريخ أصبهان»، و«صفة الجنة»، وكتاب «الطب»، وكتاب «فضائل الصحابة»، وكتاب «المعتقد»، وأشياء صغار يعمل فيها الواهيات، ويكاسر عنها كدأب غيره من المحدّثين، والله المَوْعِد[٢].

وأما ابن الصّلاح، صاحب كتاب «علوم الحديث» فهو: الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان الشَّهْرَزُورِيُّ الشافعيُّ، ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة، وتفقه على والده بشَهْرَزُورَ، ثم اشتغل بالموصل مدة، قال القاضي: فتلَّقى شمس الدين، فبلغني أنه كرر عليه جميع «المهذب»، ولم يطر شاربه، ثم صار معيدًا على العلامة العماد بن يونس، قال الذهبي[٣]: وسمع من عبيد الله بن السمين، ونصر الله بن سلامة، ومحمود بن علي الموصلي، وعبد المحسن بن الطوسي، وارتحل إلى بغداد، فسمع من أبي أحمد بن سكينة، وعمر بن طبرزد، وبِهَمَذَانَ: من أبي الفضل بن المغرم، وبنيسابور: من منصور، والمؤيد، وزينب، وطبقتهم، وبمرو: من أبي المظفر بن السمعاني، وجماعة، وبدمشق: من القاضي جمال الدين عبد الصمد بن الحَرَسْتَانيّ،

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٨٢). وذكره ابن نقطة في «التقييد» (ص/ ١٤٥) عن الخطيب البغدادي.
(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٩٧).
(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٣٠).

والشيخ موفق الدين المقدسي، والشيخ فخر الدين بن عساكر، وبحلب: من أبي محمد بن علوان، وَبِحَرَّانَ: من الحافظ عبد القادر، ودَرَّس بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس، فلمَّا هدم المعظم سور البلد، قدم دمشق ودرَّس بالرواحية، ثم ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، ثم تدريسَ الشامية الصغرى، وصنَّف وأفتى، وتخرَّج به الأصحاب، وكان من أعلام الدين.

قال ابن خَلِّكَانَ[1]: كان أحدَ فُضَلَاء عصره في التفسير [والحديث] والفقه [وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث وفضل اللّغة] وكانت له مشاركةٌ في فنون عديدة وكانت فتاويه مسدَّدة، وهو أحدُ الشيوخ الذين انتفعْتُ بهم، وأقمْتُ عنده مدة للاشتغال، ولازمته مدة سنة: سنة اثنتين وثلاثين وستمائة، وله إشكالاتٌ على «الوسيط».

قال أبو حفص بن الحاجب في «معجمه»: إمام، ورع، وافرُ العقل، حسن السَّمت، متبحِّرٌ في الأصول والفروع، بارع في الطلب، حتى صار يُضْرَبُ به المثل، واجتهد في نفسه في الطاعة والعبادة.

قال الذهبي[2]: وكان سلفيًا، حسن الاعتقاد، كافًّا عن تأويل المتكلمين، مؤمنًا بما ثبت من النصوص غير خائض ولا معمِّقٍ، وكان وافر الجلالة، حسن البِزَّة، كثير الهيبة، موقَّرًا عند السلطان والأمراء، تفقه به الأئمة: عبد الرحمن بن نوح، وكمال الدين بن سيار، وكمال الدين إسحاق، وتقي الدين بن رَزِينٍ، والقاضي، وغيرهم، وتوفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر، سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

وأما القاضي عياض: فستأتي ترجمته في الفصل التاسع والعشرين.

وأما الخطيب البغدادي فهو: الحافظ الكبير الإمام، محدِّث الشام والعراق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، صاحب التصانيف، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وكان والده خطيبَ قرية درزيجان من سواد العراق، ممن سمع، وقرأ القرآن على الكتاني، فَحَرَصَ على ولده هذا، وأسمعه في الصغر، سنة ثلاث وأربعمائة، ثم ألهم طلب هذا الشأن، ورحل فيه إلى الأقاليم، وبرع وصنَّف وجمع وسَارَتْ بتصانيفه الركبان،

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٤٣).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٣١).

وتقدَّم في عامة فنون الحديث، تفقه بأبي الحسن بن المَحَامِلِي، وبالقاضي أبي الطيب، وقال: أول ما سمعت في المحرم سنة ثلاث، واستشرت البرقاني في الرحلة إلى عبد الرحمن بن النَّحَّاس بمصر أو أَخْرُجُ إلى نيسابور، فقال: إن خرجْتَ إلى مصر إنما تخرُجُ إلى رجلٍ واحدٍ، فإن فاتك ضاعت رحلتك، وإن خرجْتَ إلى نيسابور ففيها جماعة، فخرجْتُ إلى نيسابور، وكنت كثيرًا أذاكر البَرْقاني بالأحاديث، فيكتبها عني، ويضمنها جموعه، وحدَّث عني وأنا أسمع.

قال ابن مَاكُولا[١]: كان أبو بكر الخطيبُ آخر الأعيان ممن شاهَدْناه: معرفةً، وحفظًا، وإتقانًا، وضبطًا لحديث رسول الله ﷺ، وتفنُّنًا في عِلَلِهِ وأسانيده، وعلمًا بصحيحه وغريبه، وفَرْدِهِ وَمُنْكَرِهِ وَمَطْرُوحِهِ، ثم قال: ولم يكن للبغداديين بعد الدارقطنيِّ مثلُهُ، وسألت الصُّورِيَّ عن الخطيب وأبي نصر السَّجزي، ففضَّل الخطيب تفضيلًا بيِّنًا.

قال مؤتمن الساجي: ما أخرجتْ بغدادُ بعد الدارقطنيِّ مثلَ الخطيب.

وقال أبو سعيد السمعاني: كان الخطيب مهيبًا وقورًا ثقة، مُتحريًا، حجة، حَسَن الخط، كثير الضبط، فصيحًا، خُتِمَ به الحفاظ، قال: وقرأ بمكة على كريمة [المروزية] «الصحيح» في خمسة أيام، وخرج من بغداد بعد فتنة البَسَاسِيرِيِّ؛ لتشوش الحال إلى الشام.

قال مكي الرميلي: مرض الخطيبُ في رمضان من سنة ثلاث وستين، في نصفه، إلى أن اشتد به الحال في أول ذي الحجة، ومات يوم سابعه، وأوصى إلى أبي الفضل بن خيرون، ووقف كتبه على يده، وفرَّق ماله في وجوه البر، وشيَّعه القضاة والخلق، وأمهم أبو الحسين بن المهتدي بالله، ودفن بجنب بشر الحافي؛ كذا في «التذكرة»[٢].

ومن أجلِّ كتب أصول الحديث وأحسنها: كتاب «علوم الحديث» للحافظ ابن الصلاح، قال صاحب «الكشف»[٣]: «علوم الحديث» كتاب لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح الشهرزوري، الحافظ الشافعي الدمشقي، المتوفى

---

(١) ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص/٥٧).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٤٤).

(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٦١).

سنة ثلاث وأربعين وستمائة، قال الشيخ برهان الدين الإبناسي في «شرح المفتاح؛ من علوم ابن الصلاح»: إن كتابه هذا أحسن تصنيف فيه، وحصر ذلك في خمسة وستين نوعًا، وقد اعتنى به العلماء في زمانه إلى هذا الزمان، منهم من اختصره ومنهم: من اعترض عليه، فجمع برهان الدين المذكور في كتابه كلام المصنف بنصِّه، وكلام الحافظ زين الدين العراقي وغيره كما مرَّ في «الشِّين»، ومختصره أيضًا لقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وشَرَحَهُ عز الدين محمد بن أحمد بن جماعة، المتوفى سنة تسع عشرة وثمانمائة، واختصره الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النوويُّ، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة وسماه: «الإرشاد»، ثم اختصره وسماه بـ«التقريب»، واختصره أيضًا عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي المعروف بابن كثير، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، واختصره... علاء الدين علي بن عثمان المارديني، المتوفى سنة خمسين وسبعمائة، ونظمه شهاب الدين محمد بن أحمد بن خليل القاضي الجوني المتوفى سنة ثلاث وتسعين وستمائة، وعلى الأصل نكت للشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة، ونُكَتُ الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، أوله: «الحمد لله الذي لا تنفد مع كثرة الإنفاق خزائنه...» إلخ، قال: «وكنت قد بحثت على الفوائد التي جمعها شيخي العراقي على مصنف الشيخ ابن الصلاح، وكنت في أثناء ذلك وبعده، إذا وقعَتْ لي النكتة الغريبة والنادرة العجيبة، والاعتراض القوي والضعيف، ربَّما علقته على هامش الأصل، وربَّما أغفلته، فرأيتُ جمعَ وضَمَّ ما يليق به، فجمعتُ ورقمت على أوله كل مسألة، إما «ص»، وإما «ع»، الأول: لابن الصلاح، والثاني: للعراقي، ثم كتب كراسةً سماها بـ«الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح».

قال البِقَاعِيُّ في «حاشية شرح الألفية»: قيل: إن ابن الصلاح أملَى كتابه إملاءً، فكتبه في حال الإملاء جمع جَمٌّ، فلم يقع مرتبًا على ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أنَّ غير ما وقع له أحسن ترتيبًا، ويراعي ما كتب من النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها، فلا يغيِّرها، وربما غاب بعضها، فلو غير ترتيب غيره تخالف النسخ، فتركها على أول حالها. انتهى.

واختصره الإمامُ بهاء الدين أحمد بن سعيد الأندلسيُّ؛ ذكره البِقَاعي. قال القاضي

أبو البركات عبد العزيز البغدادي، في «الفنون الجلية»: وأنواع علوم الحديث كثيرة، وقد أطنب فيها الأئمة، حتى إن الضعيف ـ وهو نوعٌ منها ـ بلغ به أبو حاتمِ بْنُ حِبَّان في تقسيمه خمسين قسْمًا إلا واحدًا، فما ظنك بغيره.

وشرحه الشيخ الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ست وثمانمائة، أوله: «الحمد لله الذي ألهم لإيضاح ما أبهم...»[١] إلخ، سماه: «التقييد والإيضاح، لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»، قال: فإن أحسن ما صنَّف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح، كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، جمع فيه غُرَرَ الفوائد، فَأَوْعَى إِلَّا أن فيه غَيْرَ موضع قد خولف فيه، وأماكن أُخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه، فأردت أن أجمع نكتًا عليه، تقيد مطلقه، وتفتح مغلقه، وردًّا على إيراد ما أورد عليه، وقد كان الشيخ عَلَاءُ الدين مغلطاي أوقفني على شيء جمعه عليه، سماه: «إصلاح ابن الصلاح»، وأيضًا: قد اختصره جماعة، وتعقبوه في مواضع منه، فحيث كان الاعتراض عليه غير صحيح ذكرته بصيغة: «اعترض»، وسميته: «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح»، فذكره بالقول...، إلخ، وفرغ من تبييضه يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة، سنة ست وتسعين وسبعمائة.

قال ابن حَجَر: وأول كتاب في علوم الحديث كتاب «المحدِّث الفاصل» في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنَّفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ما جمع في ذلك في زمانه، ثم توسَّعوا فيه. انتهى ما في «الكشف»[٢].

قُلْتُ: ومن أحسن مختصرات كتاب «علوم الحديث» مختصرُ الإمام النووي المسمَّى بـ«التقريب» المذكور، قال صاحب «الكشف»[٣]: «التقريبُ والتيسيرُ لمعرفة سنن البشير النذير»، في أصول الحديث، للشيخ الإمام محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة، لَخَّص فيه كتابه «الإرشاد» الذي اختصره من كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، فصار زُبْدَةَ خلاصته، أوله: «الحمد لله الفتاح المنان...» إلخ.

---

(١) الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص/ ١١).
(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٦٢).
(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٦٥).

وله شروح: منها شرح الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ست وثمانمائة، وشَرْحُ برهان الدين إبراهيم بن محمد القباقبي الحلبي ثم المقدسي، المتوفى في حدود سنة إحدى وخمسين وثمانمائة، وشرحُ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وسماه: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، وله «التذنيب، في الزوائد على التقريب»، وشرحُ الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة، قرأه بمكة المكرَّمة، فسمعوا عليه. انتهى.

ومن كتب أصول الحديث: «الاقتراح» للشيخ تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد المنفلوطي الشافعي، المتوفى سنة اثنتين وسبعمائة، وهو مختصر ذكره الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ست وثمانمائة في ألفيته، وأنه نظمه. كذا في «الكشف»[1].

ومنها: «ألفية الحديث» للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ست وثمانمائة، أولها: [من الرجز].

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ المُقْتَدِرِ   عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الأَثَرِي

لخص فيها كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، وعَبَّر عنه بلفظ «الشيخ» وزاد عليه، وفرغ منها بطَيْبَةَ في جمادى الآخرة، سنة ٧٦٨ ثمان وستين وسبعمائة، ثم شرحها، وفرغ عنه في خمس وعشرين رمضان، سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وسماه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، ذكر فيه أنه شرع في شرح كبير، ثم استطال، وعدل إلى شرح متوسِّط، وترك الأول، وبدأ بقوله: «الحمد لله الذي قبل، بصحيح النية حسن العمل، ...» إلخ، وملخَّص هذا الشرح للسيد الشريف محمد أمين الشهير بأمير بادشاه البخاري، نزيل مكة المكرمة، أوله: «الحمد لله الذي أسند حديث الوجود...» إلخ، فرغ عنه بمكة المكرمة في رمضان سنة ٩٧٢ اثنتين وسبعين وتسعمائة، وعلى هذا الشرح حاشيةٌ للشيخ قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفيِّ، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة، بلغ إلى

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٣٥).

نصفه، وسماه: «النكت الوفية بما في شرح الألفية»، أورد فيه ما استفاد من شيخه ابن حَجَر، أوله: «الحمد لله الذي من أسند إليه...» إلخ، ومن شروحها المشهورة: شرح القاضي زكريا بن محمد الأنصاريِّ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة، وهو شرح مختصر ممزوج، سماه: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» فرغ عنه في رجب سنة ست وتسعين وثمانمائة، أوله: «الحمد لله الذي وصل من انقطع...» إلخ، قال السخاوي: شرع في غيبتي فيه مستمدًا من شرحي، بحيث تعجَّب الفضلاء من ذلك. انتهى.

وشَرْحُ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطيّ، المتوفَّى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، وشَرْحُ الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي، المتوفى سنة خمس وخمسين وتسعمائة، وشَرْحُ زين الدين أبي محمد عبد الرحمن بن أبي بكر العيني، المتوفى سنة ٨٩٣ ثلاث وتسعين وثمانمائة، وشرح أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكناني القدسي، المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة، وهو شرح حسن، وشَرْحُ قطب الدين محمد بن محمد الخَيْضَريّ الدمشقي، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة، سماه: «صعود المراقي»، وشَرْحُ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة، وهو شَرْحٌ حسن، لعلَّه أحسن الشروح. كذا في «الكشف»[(١)].

ومنها: «الخُلاصة في أصول الحديث» لشرف الدين حسن بن محمد الطِّيبي، المتوفى سنة ٧٤٣ ثلاث وأربعين وسبعمائة، وهو مختصر على: مقدِّمة، وأربعة أبواب، وخاتمة، ذكر أنه لخصه من «علوم الحديث» لابن الصلاح، ومختصر النووي والقاضي ابن جماعة، وأضاف إلى ذلك زياداتٍ مهمةً من جامع الأصول وغيره، وعليه حاشية للعلَّامة السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، المتوفى سنة ٨١٦ ست عشرة وثمانمائة.

ومنها: «المختصر» المنسوب إلى العلَّامة السيد علي بن محمد الشريف الجرجاني، أوله: «الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين، وبعد: فهذا مختصر جامع لمعرفة علم الحديث، مرتب على مقدمة ومقاصد...» إلخ، وشرحه الفاضل اللكنوي صاحب «التعليق الممجد»، وقال في آخره: «وقد لخص من خلاصته ـ أي: الطيبي ـ ومن مقدمته التي أدرجها في مفتتح حاشيته المسماة بـ«الكاشف عن حقائق

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٥٦).

السنن» تلخيصًا مجرَّدًا مصنِّف هذا المختصر، كما لخص «حاشية المشكاة» للطيبيِّ تلخيصًا مجرَّدًا، وهو المشهور بـ«حاشية السيد».

قد اختلف أبناء عصرنا ومَنْ قبلنا في مؤلِّف هذا المختصر، فقال بعضهم: لكمال الدين بن أبي شريف القدسي، تلميذ ابن الهمام، وهو قول باطل، لا سند له، وقال بعضهم: للسيد جمال الدين المحدِّث مؤلف «روضة الأحباب»، وإليه نسب «مختصر حاشية المشكاة» للطيبي أيضًا، وهو أيضًا باطل؛ لأن السيد جمال الدين قد نسب «مختصر حاشية الطيبي» إلى السيد الشريف علي الجرجانيِّ؛ على ما نقله علي القاري المكي في «المرقاة حاشية المشكاة» في شرح حديث أبي سعيد: «خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى حَلْقَةٍ، فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللهَ، قَالَ: آللهِ، مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟!...»(١) الحديث، بقوله: قال السيد جمال الدين: الصوابُ بالجَرِّ؛ لقول المحقق الشريف في حاشيته: همزة الاستفهام وقعَتْ بدلًا عن حرف القسم، ويجب الجر معها. انتهى، وكذا هو في أصل سماعنا من «المشكاة» و«صحيح مسلم»، ووقع في بعض نسخ «المشكاة» بالنصب. انتهى، وهو يشعر بأن «خلاصة الطيبي» حاشية من السيد علي الجرجاني على «المشكاة» كما هو مشهور بين الناس، وهو بعيدٌ جدًّا:

أما أولًا: فلأنه غير مذكور في أسامي مؤلفاته.

وأما ثانيًا: فلأنه ـ مع جلالته ـ كيف يختصر كلام الطيبي اختصارًا مجردًا لا يكون معه تصرُّف أبدًا. انتهى كلام القاري.

فهذا الكلام ـ كما تراه ـ يدل على أن «مختصر حاشية الطيبي» ليس للسيد جمال الدين، فإنه قد نقل عنه بنفسه، ونسبه إلى السيد الشريف، ومن المعلوم: أن مؤلف ذلك المختصر وهذا المختصر وَاحِدٌ؛ على ما يعلم من حوالة مؤلف هذا المختصر على ذلك المختصر، كما مَرَّ ذِكْره في بحث الموضوع، فعلم قطعًا: أن هذا المختصر ليس من مؤلَّفات السيد جمال الدين، وأن مؤلف هذا المختصر في أصول الحديث و«مختصر حاشية الطيبي» واحدٌ، والمشهور انتسابهما إلى السيد الشريف مؤلِّف التصانيف المشهورة

---

(١) أحمد، حديث (١٦٣٩٣)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء، حديث (٢٧٠١)، والترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٣٧٩)، والنسائي، كتاب آداب القضاة، حديث (٥٤٢٦).

في المعقول وغيره، المتوفى سنة ست عشرة بعد ثمانمائة، وما استبعده علي القاري غير لائق لأن يعتمد عليه:

أما أول وجهي استبعاده: فلأن أسامي مؤلفاته ليست مضبوطة منحصرة في تأليف معتمدٍ؛ حتى يكون عدم ذكره فيها وجهًا لخروجه من مؤلفاته.

وأما ثاني وجهَيْه: فلأن السيد الشريف ـ وإن كان ذا مهارة في العلوم العقلية والأدبية وغيرها ـ لكن لم تكن له مهارة في الفنون الحديثية، فلا يستبعد منه اختصار كلام الطيبي في هذا الفن اختصارًا مجرَّدًا.

والحاصل: أن هذا المختصر ملخَّص من «خلاصة الطيبي» ومن مقدمة «حاشيته على المشكاة»، كما لا يخفى على من طالعهما، وهو مؤلف «مختصر حاشية الطيبي» وليس واحد منهما للسيد جمال الدين، ولا لابن أبي شريف، وقد صرح السخاوي في «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» في ترجمة السيد الشريف الجرجاني نقلًا عنه أن للسيد حاشية على المشكاة أيضًا[1]، وذكر كثيرًا من تأليفاته، فتعيَّن أن هذا المختصر ـ أيضًا ـ من تأليفاته، واندفع التردُّد والاستبعاد. انتهى.

ومنها: «نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو متن متين في أصول الحديث، وشرحه المسمَّى: بـ«نزهة النظر، في توضيح نخبة الفكر» له أيضًا، وشَرَحَ الشَّرْحَ علي بن سلطان محمد الهروي القاري، وسماه: «مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر»، وشَرْحُ الشرح المسمَّى «باليواقيت والدرر» للشيخ محمد المدعو بعبد الرؤوف المُنَاوِيِّ الحدادي المتوفى سنة إحدى وثلاثين وألف، أوله: «الحمد لله الذي جعل أهل الحديث في الحديث والقديم...» إلخ، قال: «وكنت سئلت مرارًا أن أضع شرحًا على «شرح النخبة»، فسوَّدت أكثره، ثم حال دون إتمامه وتبييضه حائل، فبيَّضت ما كنت سودته، وأبرزت ما عن الناس كتمته، ضَامًّا إليه ما لأسلافنا، فأوردت أولًا ترجمة المصنف...»[2] وقال[3]: «قد انتهى شرح الشرح مع انتهاء المحرَّم، افتتاح عام سنة أربع وعشرين وألف».

---

(١) السخاوي في «الضوء اللامع» (٥/ ٣٢٩).

(٢) المناوي في «اليواقيت والدرر» (١/ ١١٣- ١١٧).

(٣) أي: حاجي خليفة كما في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٣٦).

وشرح النخبة كمال الدين محمد ابن مصنِّفِها، وسمَّاها: «نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر»، ونظمها ابن الصيرفي أحمد بن صَدَقَة، المتوفى سنة خمس وتسعمائة، وشرحه المولى محمد أكرم بن عبد الرحمن المكي شرحًا ممزوجًا، وسماه: «إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر»، وعليه حاشية للشيخ إبراهيم اللقاني، المتوفى سنة أربعين وألف، ونظمَهَا أيضًا محمد الشُّمُنِّيُّ، وفرغ منها في شوال، سنة أربع عشرة وثمانمائة، ثم شرح هذا النظم، ولدُهُ تقيُّ الدين أحمد، وسماه: «العالي الرُّتْبَة في شرح نظم النخبة»، وعليه تعليقة للشيخ قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفيِّ، ونظم النخبة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الطوفي، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة، ونظمها منصور سبط الناصر الطبلاوي، أوله: «الحمد لله الذي علم السنن...» إلخ، وأتمَّه سنة عشرةٍ وألف، ونظمها القاضي برهان الدين محمد بن أبي إسحاق المقدسي، المتوفى في حدود سنة تسعمائة. كذا في «الكشف»[(١)].

ومنها: «تذكرة في علوم الحديث» للحافظ سراج الدين عمر بن الملقن الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة، أولها: «أحمد الله على نعمائهِ، وأشكره على آلائه، وأصلي على أشرف الخلق محمد وآله وسلم، وبعد: فهذه تذكرة في علوم الحديث، يتنبه بها المبتدي، ويتبصر بها المنتهي، اقتضبتها من «المقنع» تأليفي..» إلخ، ثم شرحها شرحًا حسنًا كما في «الكشف».

قلت: هذه التذكرة موجودة ـ عندنا ـ وهي قلميَّة على نحو ورقتين، قال المؤلِّف في آخرها: «فرغت من تحرير هذه التذكرة في نحو ساعتين، من صَبِيحة يوم الجمعة، سابع وعشرين جمادى الأولى، من سنة ثلاث وستين وسبعمائة».

ومنها: «بغية النقاد» للإمام الحافظ عبد الله بن المواق.

ومنها: «تنقيح الأنظار في علوم الآثار»[(٢)] للسيد العلامة محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الوزير الصنعاني، المتوفى سنة أربعين وثمانمائة. كذا في «إتحاف النبلاء».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) وشرحه محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - صاحب سبل السلام - وسماه «توضيح الأفكار» وطبق بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ومنها: «الروض المكلل والورد المعلل» في مصطلح الحديث، للحافظ السيوطي.

ومنها: «رياض الأزهار في جلاء الأبصار»، أوله: «الحمد لله الذي وفَّق العلماء لتحصيل الأحاديث النبوية...» إلخ، وهو على مقدِّمة، وستة أبواب، وخاتمة:

المقدمة: في تحريض الطالب ببيان جُلِّ فائدته.

الباب الأول: في الألفاظ المصطلحة لأهل الحديث.

الثاني: في تحمُّل الأحاديث وروايتها.

الثالث: في آداب المحدِّثين وغيرهم.

الرابع: في آداب الطالبين واجتهادهم.

الخامس: في معرفة الصحابة والتابعين.

السادس: في تصنيفه بالجواز والوجوب، وبيان شرائطه وطرقه.

والخاتمة: في مسائلَ شتَّى تتعلَّق به.

ومنها: «الدرر في مصطلح أهل الأثر» ليونس بن يونس الرشيدي الأنزوي، وهو متن مختصر، ثم شرحه في سنة عشرين وألف، وسماه: «تحفة أهل النظر»، أول المتن: «الحمد لله الذي بيَّن بصحيح حديث نبينا...» إلخ، وأول الشرح: «الحمد لله الذي شفا قلوبنا...» إلخ.

ومنها: «الصفوة في أصول الحديث» مختصر على مقدمة، وأربعة أقسام، لبعض المتأخرين.

ومنها: «مُعلِّم الطُّلاب بما للأحاديث من الألقاب» أرجوزة في أصول الحديث، لأحمد بن بكر المغربي، أولها: [من الرجز]

يَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ ثُمَّ الشُّكْرِ   عَبْدُ الإلَهِ أَحْمَدُ بْنُ بَكْرِ

إلخ.

ومنها: «المختصر الجامع لمعرفة مصطلح الحديث النافع»، وهو مرتَّب على: مقدمة، ومقاصد، والمقاصد مرتبة على أربعة أبواب:

المقدمة: في بيان أصول الحديث واصطلاحاته.

والباب الأول: في أقسام الحديث وأنواعه.

والباب الثاني: في الجَرْح والتعديل.

والباب الثالث: في تحمُّل الحديث.

والباب الرابع: في أسماء الرجال.

ومنها: «المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث» في أربع وثلاثين بيتًا، أولها: [من الرجز]

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا

شرحها السيد العلَّامة صِدِّيق بن حسن القِنَّوْجِيُّ، سماه: «العُرْجُون في شرح البَيْقُون»، أوله: «الحمد لله الذي رفع أهل الحديث مكانًا عليًّا»، وشرحها الشيخ محمد الزرقاني، أوله: «الحمد لله العزيز القوي الغافر...» إلخ، وعلى «شرح الزرقاني» حاشية للشيخ العلامة عطية الأجهوري الشافعي الأزهري، أولها: «الحمد لله حمدًا يوافي نعمه...» إلخ، قال: هذه حواشٍ على شرح الرسالة المسماة بـ«منظومة البيقوني» للعالم الرباني؛ سيدي محمد الزرقاني وهي مأخوذة من شرحي الحَمَوِيِّ والدِّمْياطي، لهذه المنظومة، ومن شرح شيخ الإسلام على «ألفية العراقي»، وبعض حواشيها، كـ«حاشية الطوخي»، و«العلامة العدوي»، ومن «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وبعض حواشيه، ومع يسير من «القاموس»[1] و«المختار»[2] و«المِصْبَاح»[3] وتكملة أحاديث من «الجامع الصغير» وغيره.

ومنها: «منظومة ابن فَرَحٍ» شهاب الدين الإشبيلي في أصول الحديث، لامية، في ثلاثين بيتًا، أولها: [من الطويل]

غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلُ ... إلـــــخ.

شَرَحَهَا عِزُّ الدين محمد بن أحمد بن جماعة، وسماها: «زَوَالَ التَّرَحِ»، وتوفي سنة ست وثمانمائة، وله شرحان غيره، وشرحها يحيى بن عبد الرحمن القَرَافي أوله: «الحمد لله الذي قبل بصحيح النية...» إلخ.

(١) يعني: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي.

(٢) يعني: «مختار الصحاح» للرازي.

(٣) يعني: «المصباح المنير» للفيومي.

ومنها: «ألفية الحديث» للحافظ السيوطي، أولها: [من الرجز]

لله حَـمْـدِي وَإِلَـيْـهِ أَسْـتَـنِـدْ وَمَـا يَـنُـوبُ فَـعَـلَـيْـهِ أَعْـتَـمِـدْ
ثُـمَّ عَـلَـى نَـبِـيِّـهِ مُـحَـمَّـدِ خَـيْـرُ صَـلَاةٍ وَسَـلامٍ سَـرْمَـدِ
وَهـذِهِ أَلْـفِـيَّـةٌ تَـحْـكِـي الـدُّرَرْ مَنْظُومَةٌ ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الأَثَرْ
فَـائِـقَـةٌ أَلْـفِـيَّـةَ الْـعِـرَاقِـي فِي الْجَمْعِ وَالْإِيْجَازِ وَاتِّسَاقِ

وقال في آخرها: [من الرجز]

نَـظَـمْـتُـهَـا فِي خَـمْـسَـةِ الأَيَّـامِ بِـقُـدْرَةِ الـمُـهَـيْـمِـنِ الـعَـلَّامِ
خَتَمْتُهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ الْعَاشِرِ يَـا صَـاحِ مِـنْ شَـهْـرِ رَبِـيـعِ الآخِـرِ
مِنْ عَامِ إِحْدَى وَثَـمَـانِـيـنَ الَّـتِـي بَـعْـدَ ثَـمَـانِـمِـائَـةٍ لِـلْـهِـجْـرَةِ

وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٣٥٢هـ.

ومنها: «توجيه النظر إلى أصول الأثر»[١] للشيخ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائريِّ الدمشقي، قال مؤلفه: «قد وقع الفراغ من إتمامه في سَحَرِ ليلة الأربعاء، لثلاث بقيت من ذي القعدة، من شهور سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين من الهجرة، وذلك في مدينة مصر».

ومنها: «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث»[٢] للشيخ السيد محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي الدمشقي، فرغ من تصنيفه سنة عشرين بعد ألف وثلاثمائة.

الْفَصْلُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ: فِي ذِكْرِ كُتُبِ غَرِيبِ الحدِيثِ

قال أبو سليمان حَمَد بن محمد بن أحمد الخَطَّابِيُّ: الغريب من الكلام: إنما هو الغامضُ البعيد من الفهم، كما أن الغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن المنقطِعُ عن الأهل، والغريب من الكلام، يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يراد به أنه بعيدُ المعنَى غامضُه، لا يتناولُهُ الفَهْمُ إلا عن بُعْدٍ ومعاناة فكر.

---

(١) طبع بمكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
(٢) طبع بدار الكتب العلمية ببيروت.

والوجه الآخر: أن يراد به الكلام من: «بَعُدَتْ به الدار» من شواذِّ قبائل العرب، فإذا وقعتْ إلينا الكلمة من كلامهم استغربناها. انتهى[١].

وفي «التقريب» وشرحه «التدريب»[٢]: غريب الحديث، وهو: ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها، وهو فن مهم يقبُحُ جهله بأهل الحديث، والخوضُ فيه صعب حقيق بالتحرِّي، جدير بالتوقي، فليتحرَّ خائضُهُ، وليتق الله أن يُقْدِمَ على تفسير كلام نبيه ﷺ بمجرَّد الظنون، وكان السلف يتثبَّتون فيه أشدَّ تثبُّت، فقد روينَا عن أحمد أنه سئل عن حرف منه، فقال: سَلُوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلَّم في قول رسول الله ﷺ بالظنِّ[٣]، وسئل الأصمعي عن معنى حديث: «الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ»[٤]، فقال: أنا لا أفسر حديثَ رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعُمُ أن السَّقَبَ اللَّزِيقُ[٥]، وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل: أول من صنفه النَّضْر بن شُمَيْل؛ قاله الحاكم. وقيل: أبو عُبَيْدة مَعْمَر بن المُثَنَّى، ثم النضر، ثم الأصمعي، وكتبهما صغيرة قليلة، وألَّف بعدهما أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَّام كتابه المشهور، فاستقصَى وأجاد، وذلك بعد المائتين، ثم تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَرِيُّ ما فات أبا عُبَيْد في كتابه المشهور، ثم تتبَّع أبو سليمانَ الخَطَّابيُّ ما فاتهما في كتابه المشهور، ونبه على أغاليطَ لهما، فهذه أمهاته، أي: أصوله.

ثم ألف بعدها كتب كثيرة فيها زوائدُ وفوائدُ كثيرة، ولا يقلَّد منها إلا ما كان مصنِّفوها أئمة أجِلَّة، كـ«مَجْمَعَ الغرائب» لعبد الغافر الفارسيِّ، و«غريب الحديث» لقاسم السَّرَقُسْطِيِّ، و«الفائق» للزمخشري، و«الغريبَيْنِ» للهَرَوِيِّ، و«ذَيْلِهِ» للحافظ أبي موسى المديني، ثم «النهاية» لابن الأثير، وهي أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن، وأكثرها تداولًا. انتهى.

---

(١) انظر «أبجد العلوم» (٢/ ٣٨٧) و«الحطة» للقنوجي، (١/ ٩٥).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٤).

(٣) رواه الميموني - واسمه: عبد الملك بن عبد الحميد - عن أحمد. انظر «علل الحديث ومعرفة الرجال» (ص/ ١٧٤).

(٤) أحمد (٢٦٦٣٩، ٢٣٣٥٩)، والبخاري، كتاب الشفعة، حديث (٢٢٥٨)، وأبو داود، كتاب البيوع، حديث (٣٥١٦)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، حديث (٢٤٩٥).

(٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٨١).

وقال ابن الأثير في «النهاية»[١] : وقد عرفْتَ ـ أيدك الله وإيانا بلطفه وتوفيقه ـ أن رسول الله ﷺ كان أفصَحَ العرب لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأعذبهم نطقًا، وأسدهم لفظًا، وأبينهم لهجة، وأقومهم حُجَّة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب؛ تأييدًا إلهيًّا، ولطفًا سماويًّا، وعنايةً ربانيةً، ورعايةً روحانية، حتى لقد قال له علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ وسمعه يخاطب وَفْدَ بني نهد: «يا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ بَنُو أَبٍ وَاحِدٍ، وَنَرَاكَ تُكَلِّمُ وُفُودَ العَرَبِ بِمَا لَا نَفْهَمُ أَكْثَرَهُ، فَقَالَ: أَدَّبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي، وَرُبِّيتُ فِي بَنِي سَعْدٍ»[٢] ، فكان ﷺ يخاطبُ العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم، كُلًّا منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون، ولهذا قال ـ صَدَّق الله قوله ـ : «أُمِرْتُ أَنْ أُخَاطِبَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ»[٣] ، وكان الله عزَّ وجلَّ قد أعلمه ما لم يكن يعْلَمُهُ غيره من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرَّق ولم يوجد في قاصِي العَرَب ودَانِيه.

وكان أصحابه ﷺ ومن يَفِدُ عليه من العَرَب يَعْرِفُونَ أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم، واستمر عصره ﷺ إلى حين وفاته على هذا السَّنَنِ المستقيم، وجاء العصر الثاني، وهو عصر الصحابة، جاريًا على هذا النمط، سالكًا هذا المنهج، فكان اللسان العربي عندهم صحيحًا محروسًا لا يتداخله الخلل، ولا يتطرَّق إليه الزلل، إلى أن فتحت الأمصار، وخالط العربُ غير جنسهم: من الروم، والفرس، والحبش، والنبط، وغيرهم من أنواع الأمم الذين فتح الله على المسلمين بلادَهُم، وأفاء عليهم أموالَهُم ورقابَهُمْ، فاختلطَتِ الفِرَقُ وامتزجت الأَلْسُن، وتداخلت اللغات، ونشأ بينهم الأولاد، فتعلَّموا من اللسان العربي ما لا بد لهم في الخطاب منه، وحفظوا من اللغة ما لا غِنَى لهم في المحاورة عنه، وتركوا ما عداه لِعَدَمِ الحاجة إليه، وأهملوه لِقِلَّة الرغبة في الباعث

---

(١) ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٢٢- المعرفة).

(٢) أخرجه العسكري في «الأمثال» - كما في «كنز العمال» (٧/ ٨٤)- وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص/ ٧٣): وسنده ضعيف جدًا. قلت: قال شيخ الإسلام أبو العباس: معناه صحيح، ولكن لا يعرف له إسناد ثابت. قلت: يريد المرفوع منه، والله أعلم.

(٣) بهذا اللفظ أخرجه الديلمي في مسنده - كما في «المقاصد الحسنة» (ص/ ١٦٤) - قال السخاوي: وسنده ضعيف. وانظر «كشف الخفاء» (١/ ٢٢٦).

عَليه، فصار بعد كونه من أهم المعارف مُطَّرَحًا مهجورًا، وبعد فرضيته اللازمة كأنه لم يكن شيئًا مذكورًا، وتمادَتِ الأيام ـ والحالة هذه ـ على ما فيها من التماسك والثبات، واستمرت على سنن من الاستقامة والصلاح إلى أن انقرض عصر الصحابة والشأن قريب، والقائمُ بواجب هذا الأمر لقلَّته غَرِيب، وجاء التابعون لهم بإحسان فسَلَكوا سبيلَهُمْ؛ لكنهم قَلُّوا في الإتقان عددًا، واقتفَوْا هديهم، وإن كانوا مدوا في البيان يَدًا، فما انقضَى زمانهم على إحسانهم إلا واللسانُ العربيُّ قد استحال أعجميًّا أو كاد، فلا ترى المستقلَّ به والحافظ عليه إلا الآحاد، هذا والعَصْرُ ذلك العَصْرُ القديم، والعَهْدُ ذلك العهدُ الكريم، فَجَهِلَ الناس من هذا المهم ما كان يلزمهم معرفته، وأخَّروا منه ما كان يجبُ عليهم تقدمته، واتخذوه وراءهم ظهريًّا، فسار نَسْيًا منسيًّا، والمشتغل به عندهم بعيدًا قصيًّا، فلما أعضل الداء، وعز الدواء، ألهم الله ـ عز وجل ـ جماعة من أولي المعارف والنُّهى، وذوي البصائر والحِجى، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفًا من عنايتهم وجانبًا من رعايتهم، فشرعوا للناس مواردًا، ومهدوا فيه لهم معاهدًا؛ حراسة لهذا العلم الشريف من الضياع، وحفظًا لهذا المهم العزيز من الاختلال، فقيل: إن أول من جمع في هذا الفن شيئًا وَأَلَّفَ أبو عُبَيْدَة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى التميمِيُّ، فجَمَعَ من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابًا صغيرًا ذا أوراق معدودات، ولم تكن قِلَّته لجهله بغيره من غريب الحديث، وإنما كان ذلك لأمرين؛ أحدهما: أن كل مبتدئ لشيء لم يُسْبَقْ إليه، ومبتدعٍ لأمْرٍ لم يُتقدم فيه عليه فإنه يكون قليلًا ثم يكثر، وصغيرًا ثم يكْبَر، والثاني: أن الناس يومئذٍ كان فيهم بقيةٌ، وعندهم معرفة، فلم يكن الجهل قد عَمَّ، ولا الخطب قد طَمَّ.

ثم جمع أبو الحسن النضر بن شُمَيْل المازني بعده كتابًا في غريب الحديث، أكبر من كتاب أبي عُبَيْدة، وشرح فيه وبَسَط على صغر حجمه ولطفه.

ثم جمع عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعيُّ ـ وكان في عصر أبي عُبَيْدة، وتأخَّر عنه ـ كتابًا أحسن فيه الصنع وأجاد، ونَيَّفَ على كتابه وزاد، وكذلك محمد بن المستنير، المعروف بـ«قُطْرُبٍ»، وغيره من أئمة اللغة والفقه، جمعوا أحاديث تكلَّموا على لغتها ومعناها في أوراقٍ ذوات عدد، ولم يكد أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر، واستمرت الحال إلى زمن أبي عُبَيْد القاسم بن سَلَّام، وذلك بعد المائتين، فجمع

كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار، الذي صار وإن كان أخيرًا ـ أولًا؛ لما حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة والمعاني اللطيفة والفوائد الجمة، فصار هو القدوة في هذا الشأن، فإنه أفنَى فيه عمره، وأطاب به ذكره، حتى لقد قال فيما يروى عنه: إني جمعتُ كتابي هذا في أربعين سنة، وهو كان خلاصة عمري، ولقد صدق ـ رحمه الله ـ فإنه احتاج إلى تتبُّع أحاديث رسول الله ﷺ على كثرتها، وآثار الصحابة والتابعين علَى تفرقها وتعددها، حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها، وحفظ رواتها، وهذا فَنٌّ عزيز شريف، لا يوفَّق له إلا السعداء، وظن ـ رحمه الله ـ على كثرة تعبه، وطول نصبه ـ أنه قد أتى على معظم غريب الحديث وأكثر الآثار، وما علم أن الشوط بَطِين، والمنهل مَعِين، وبقي على ذلك كتابه في أيدي الناس يرجعون إليه، ويعتمدُون في غريب الحديث عليه، إلى عصر أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَرِيِّ ـ رحمه الله ـ فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار، حذا فيه حذو أبي عُبَيْد، ولم يودعه شيئًا من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عُبَيْد إلا ما دَعَتْ إليه حاجة من زيادة شرح وبيان أو استدراك أو اعتراض، فجاء كتابه مثل كتاب أبي عُبَيْد أو أكبر منه، وقال في مقدمة كتابه[(١)]: «وقد كنت زمانًا أَرَى أن كتاب أَبِي عُبَيْد قد جمع تفسير غريب الحديث، وأن الناظر فيه مستغنٍ به، ثم تعقَّبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة، فوجدت ما ترك نحوًا مما ذكر، فتتبَّعتُ ما أغفل وفسرته على نحو مما فسَّر، وأرجو أَلَّا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مَقَالٌ». وقد كان في زمانه الإمامُ إبراهيمُ بن إسحاق الحَرْبِيُّ ـ رحمه الله ـ وجمع كتابه المشهور في غريب الحديث، وهو كتابٌ كبيرٌ ذو مجلَّدات عدة، جمع فيه وبسَط القول، وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها، وأطاله بذكر متونها وألفاظها، وإن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة، فطال لذلك كتابه، وبسبب طوله تُرِكَ وهُجِرَ، وإن كان كثيرَ الفوائد، جَمَّ المنافع، فإن الرجل كان إمامًا حافظًا متقنًا عارفًا بالفقه والحديث واللغة والأدب ـ رحمة الله عليه ـ ثم صنَّف النَّاسُ غَيْرُ من ذكرنا في هذا الفَنِّ تصانيفَ كثيرة، منهم: شمر بن حَمْدَوَيْهِ، وأبو العباس أحمد بن يحيى اللغوي المعروف بـ«ثَعْلَب»، وأبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف

---

(١) ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ١٥٠).

بـ«المُبَرِّدِ»، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباريُّ، وأحمد بن الحسن الكندي، وأبو عُمَرَ محمَّد بن عبد الواحد الزاهد صاحب ثعلب، وغَيْرُ هؤلاء من أئمة اللغة والنحو والفقه والحديث، ولم يَخْلُ زمان وعصر ممن جمع في هذا الفن شيئًا، وانفرد فيه بتأليف، واستبدَّ فيه بتصنيف، واستمرت الحال إلى عهد الإمام أبي سليمانَ حمد بن محمد بن أحمد الخَطَّابي البُسْتِيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ وكان بعد الثلاثمائة والستين وقبلها، فألف كتابه المشهور في غريب الحديث، سلك فيه نهج أبي عُبَيْد وابن قتيبة واقتفَى هديهما، وقال في مقدِّمة كتابه بعد أن ذكر كتابيهما، وأثنى عليهما: وبقيتْ بعدهما صُبابة للقول فيها مُتبرَّضٌ، توليت جمعها وتفسيرها، مستعينًا بالله ومسترسلًا إلى ذلك بحسن هدايتهما وفضل إرشادهما، وبما نحوته من التيمم لقصدهما، والقيُّلِ لآثارهما كان ذلك مني بعد أن مَضَى عليَّ زمان وأنا أحسب أنه لم يَبْقَ في هذا الباب لأحَدٍ متكلَّم، وأن الأول لم يترك للآخِرِ شيئًا، وأَتكِلُ مع ذلك على قول ابن قتيبة في خطبة كتابه[1]: «إنه لم يَبْقَ لأحد في غريب الحديث مقال».

وقال الخطابي ـ أيضًا ـ بعد أن ذكر جماعة من مصنِّفي الغريب، وأثنى عليهم: إلا أن هذه الكتب على كثرة عددها، إذا حصلَتْ كان مآلها كالكتاب الواحد؛ إذ كان مصنِّفوها إنما سبيلهم فيها أن يتوالوا على الحديث الواحد، فيعتوروه فيما بينهم، ثم يتباروا في تفسيره، ويدخل بعضهم على بعض، ولم يكن من شرط المسبوق أن يفرج للسابق عما أحرزه، وأن يقتضب الكلام في شيء لم يفسَّر قبله، على شاكلة ابن قتيبة وصنيعه في كتابه الذي عَقَّبَ به كتاب أبي عُبَيْدٍ، ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عُبَيْد في بيان اللفظ وصحَّة المعنَى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير وإيراد الحُجَّة، وذِكْر النظائر، وتخليص المعاني، إنما هي أو عامَّتها إذا تقسَّمَتْ وقَعَتْ بين مقصِّر لا يورد في كتابه إلا أطرافًا وسواقط من الحديث، ثم لا يوفِّيها حقَّها من إشباع التفسير، وإيضاح المعنى، وبين مطيل يَسْرُدُ الأحاديث المشهورة التي لا يكاد يُشْكِلُ منها شيء، ثم يتكلَّف تفسيرها ويُطْنِبُ فيها، وفي الكتابين غنًى ومندوحةٌ عن كل كتاب ذكرناه قبل؛ إذْ كانا قد

(١) ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ١٥٢). وانظر «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٤٨).

أتيا على جماع ما تضمَّنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل، وزادا عليه فصارا أحقَّ به وأملك له، ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوتهما.

قال الخَطَّابي[١]: وأما كتابنا هذا، فإني ذكرْتُ فيه ما لم يرد في كتابيهما، فصرفت إلى جمعه عنايتي، ولم أزل أتتبع مظانها، وألتقط آحادها وأضم نشرها، وألفق بينها حتى اجتمع منها ما أَحَبَّ الله أن يوفق له، واتسق الكتاب، فصار كنحو من كتاب أبي عبيد، أو كتاب صاحبه، قال: وبلغني أن أبا عبيد مكث في تصنيف كتابه أربعين سنة، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير الحديث والأثر، والناس إذ ذاك متوافرون، والروضة أُنُفٌ، والحوض ملآن؛ ثم قد غادر الكثيرَ مِنْهُ لمن بعده، ثم سعى له أبو محمد سَعْيَ الجواد، فأسأر القِدْرَ الذي جمعناه في كتابنا، وقد بقي من وراء ذلك أحاديثُ ذواتُ عدد، لم أتيسر لتفسيرها، تركتها ليفتحها الله على من يشاء من عباده، ولكلِّ وقتٍ قَوْمٌ، ولكل نَشْءٍ علم؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١].

قلت: لقد أحسن الخطَّابي ـ رحمة الله عليه ـ وأنصف؛ عَرَفَ الحق فقاله، وتحرَّى الصدق فنطق به، وكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب الحديث والأثر أمهاتِ الكتب، وهي الدائرة في أيدي الناس، والتي يعوِّل عليها علماء الأمصار، إلا أنها وغيرها من الكتب المصنَّفة التي ذكرناها أو لم نذكرها لم يكن فيها كتاب صُنِّفَ مرتبًا ومقفًّى يرجع الإنسان عند طلب الحديث إليه، إلا كتاب الحَرْبِيِّ، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء، ولا خفاءَ بما في ذلك من المشقَّة والنَّصَب، مع ما فيه من كون الحديث المطلوب لا يعرف في أيِّ واحدٍ من هذه الكتب هو، فيحتاجُ طالبُ غريب حديث إلى اعتبار جميع الكتب أو أكثرها، حتى يجد غرضه من بعضها.

فلما كان زَمَنُ أبي عُبَيْدٍ أحمد بن محمد الهَرَوِيِّ صاحب الإمام أبي منصور الأزهريِّ اللغوي، وكان في زمن الخَطَّابي، وبعده، وفي طبقته ـ صنَّف كتابه المشهور السائر في الجمع بين غَرِيبِيَ القرآن العزيز والحديث، ورتبه مقفًّى على حروف المعجم على وضع لم يُسْبَقْ في غريب القرآن والحديث إليه، فاستخرج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها، وأثبتها في حروفها، وذكر معانيها؛ إذ كان الغرضُ والمقصِدُ من هذا التصنيف معرفةَ

(١) أبو سليمان الخطابي في «غريب الحديث» (١/٤٨).

الكلمة الغريبة لغةً وإعرابًا ومعنًى، لا معرفةَ متون الأحاديث والآثار وطرقِ أسانيدها وأسماءِ رُوَاتِهَا، فإن ذلك عِلْمٌ مستقلٌّ بنفسه، مشهور بين أهله، ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما في كتاب أبي عُبَيْد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدَّمه عصره من مصنفي الغريب، مع ما أضاف إليه مما تتبَّعه من كلمات لم تكُنْ في واحد من الكتب المصنفة قبله، فجاء كتابه جامعًا في الحُسْن بين الإحاطة والوضع، فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها في حرفها بغير تعب، إلا أنه جاء الحديث مفرَّقًا في حروف كلماته، حيث كان هو المقصود والغرضُ، فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار، وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار، وما زال الناس بعده يقتفون هديه، ويتبعون أثره، ويشكرون له سعيه، ويستدركون ما فاته من غريب الحديث والآثار، ويجمعون فيه مجاميع، والأيام تنقضي، والأعمار تفنى ولا تنقضي، إلَّا عن تصنيفٍ في هذا الفن إلى عهد الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخُوَارَزْمِيِّ ـ رحمه الله ـ فصنَّف كتابه المشهور في غريب الحديث، وسماه: «الفائق».

ولقد صادَفَ هذا الاسمُ مسمًّى، وكشف من غريب الحديث كُلَّ مُعَمى، ورتبه على وضع اختاره مقفًّى على حروف المعجم، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة، وإن كانت دون غيره من متقدِّمي الكتب؛ لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسرودًا جميعه أو أكثره أو أقله، ثم شرح ما فيه من غريب، فيجيء شرحُ كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم، فترد الكلمة في غير حرفها، وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها، فكان كتاب الهروي أقربَ متناولًا وأسهلَ مأخذًا، وإن كانت كلماته متفرِّقة في حروفها، وكان النفع به أتمَّ، والفائدة منه أعمَّ.

فلما كان زمن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني، وكان إمامًا في عصره، حافظًا متقنًا، تُشَدُّ إليه الرحال، وتناط به من الطلبة الآمال، قد صنف كتابًا جمع فيه ما فات الهَرَوِيَّ من غريب القرآن والحديث يناسبه قدرًا وفائدة، ويماثله حجمًا وعائدة، سلك في وضعه مسلكه، وذهب فيه مذهبه، ورتَّبه كما رتَّبه، ثم قال: «واعلم: أنه سيبقى بعد كتابي أشياء لم تقع لي، ولا وقفْتُ عليها؛ لأن كلام العرب لا ينحصر»، ولقد صدق ـ رحمه الله ـ فإن الذي فاته من الغريب كثير، ومات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

وكان في زماننا أيضًا معاصر أبي موسى الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي ـ رحمه الله ـ كان متفننًا في علومه، متنوعًا في معارفه، فاضلًا، لكنه كان يغلب عليه الوعظ.

وقد صنَّف كتابًا في غريب الحديث خاصَّة، نهج فيه طريق الهَرَوِيِّ في كتابه، وسلك فيه محجته، مجردًا من غريب القرآن، وهذا لفظه في مقدمته بعد أن ذكر مصنِّفي الغريب قال: «فَقَوِيَتِ الظنونُ أنه لم يَبْقَ شيء، وإذا قد فاتهم أشياء، فرأيتُ أن أبذُلَ الوسع في جمع غريب حديث رسول الله ﷺ وأصحابِهِ وتابعيهم، وأرجو أَلَّا يشذَّ عني مُهِمٌّ من ذلك، وأن يغني كتابي عن جميع ما صُنِّفَ في ذلك»[1]، هذا قوله.

ولقد تتبَّعت كتابه، فرأيته مختصرًا من كتاب الهرويِّ، منتزعًا من أبوابه شيئًا فشيئًا، ووضعًا فوضعًا، ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذَّة، واللفظة الفَاذَّة، ولقد قايست ما زاد في كتابه على ما أخذه من كتاب الهروي فلم يكن إلا جزءًا يسيرًا من أجزاء كثيرة.

وأما أبو موسى الأصفهانيُّ ـ رحمه الله ـ فإنه لم يذكر في كتابه مما ذكره الهرويُّ إلا كلمةً اضطر إلى ذكرها: إما لخلل فيها، أو زيادة في شرحها، أو وجهٍ آخر في معناها، ومع ذلك فإن كتابه يضاهي كتاب الهرويِّ كما سبق؛ لأن وضع كتابه استدراك ما فات الهرويَّ، ولما وقفتُ على كتابه الذي جعله مكمِّلًا لكتاب الهروي ومتمِّمًا، وهو في غاية من الحسن والكمال، وكان الإنسان إذا أراد كلمةً غريبة يحتاج إلى أن يتطلَّبها في أحد الكتابيْن، فإن وَجَدَها فيه وإلا طلبها من الكتاب الآخر، وهما كتابان كبيران ذوا مجلدات عدَّة، ولا خفاء بما في ذلك من الكُلْفة، فرأيت أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مجرَّدًا من غريب القرآن، وأضيفَ كلَّ كلمة إلى أختها في بابها؛ تسهيلًا لِكلْفة الطلب، وتمادَتْ بي الأيام في ذلك أقدِّم رِجْلًا وأؤخر أخرى، إلى أن قويت العزيمة، وخلصت النية، وتحقَّقْتُ في إظهار ما في القوة إلى الفعل، ويسَّر الله الأمر وسهله، وسنَّاه، ووفّق إليه، فحينئذٍ أمعنت النَّظَر، وأنعمت الفِكَرَ في اعتبار الكتابين، والجمع بين ألفاظهما، وإضافة كل منهما إلى نظيره في بابه، فوجدتُهما ـ على كثرة ما أُودِعَ فيهما من غريب الحديث والأثر ـ قد فاتهما الكثير الوافر، فإني في بادئ الأمر وأول النظر مَرَّ بذكري

---

(١) ابن الجوزي في «غريب الحديث» (١/ ٤).

كلماتٌ غريبةٌ من غرائب أحاديث الكتب الصحاح، كالبخاري ومسلم، وكفاك بهما شهرةً في كتب الحديث، لم يَرِدْ شيء منها في هذين الكتابين، فحيث عرَفْتُ ذلك تنبَّهتُ لاعتبار غير هَذَيْن الكتابَيْن من كتب الحديث المدونة المصنفة في أول الزمان وأوسطه وآخره، فتتبَّعتها، واستقريْتُ ما حضرني منها، واستقصيت مطالعتها من المسانيد والمجاميع، وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها، وكتب اللغة على اختلافها، فرأيْتُ فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابَيْن كثيرًا، فصدفْتُ حينئذٍ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيهما، وأضفْتُ ما عثرْتُ عليه، ووجدته من الغرائب إلى ما في كتابيهما في حروفها مع نظائرها وأمثالها، وما أَحْسَنَ ما قال الخطابيُّ وأبو مُوسَى ـ رحمة الله عليهما ـ في مقدمتي كتابيهما، وأنا أقول ـ أيضًا ـ مقتديًا بهما: كم يكونُ قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشتمل عليها أحاديثُ رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم ﷺ جعلها الله سبحانه ذخيرةً لغيري، يظهرها على يده؛ ليذكر بها، ولقد صدق القائل الثاني: كم ترك الأول للآخر... إلى أن قال: وقد سميته: «النهاية في غريب الحديث والأثر»[1] انتهى.

قال صاحب «كشف الظنون»[2] «النهاية في غريب الحديث»، وهي: مجلدات للشيخ الإمام أبي السعادات مبارك بن أبي الكرم محمد، المعروف بابن الأثير الجزري، المتوفى سنة ست وستمائة، أخذه من «الغَرِيبَينِ» للهروي، و«غريب الحديث» لأبي موسى الأصبهاني، ورتَّبه على حروف المعجم بالتزام الأول والثاني من كل كلمة وإتباعهما بالثالث، وجعل على ما في كتاب الهروي «هَاءً» بالحمرة، وعلى ما في كتاب أبي موسى «سينًا» وما أضافه من غيرهما، جعله مهملًا من غير علامة؛ ليتميز، فيهما، أوله: «أحمد الله على نعمه بجميع محامده...» إلخ، ثم ذيله صفي الدين محمود بن أبي بكر الأرموي، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، واختصره عيسى بن محمد الصفوي، المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة في قريب من نصف حجمه، واختصره جلال الدين السيوطيُّ، وسماه: «الدر النثير»، وله «التذييل والتذنيب على نهاية الغريب». انتهى.

قلت: ومن كتب غريب الحديث «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف

(١) ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢١- ٢٧).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٨٩).

الأخبار» للعلامة محمد طاهر الهندي الفَتَّنِيِّ، وله عليه ذيل وتكملة جَرَى فيه على طريق «نهاية ابن الأثير»، قال في خطبته بعد ذكر عُلُوِّ مرتبة علم الحديث وعظمة شأنه، والإشارةِ إلى ما صُنِّفَ في شرح الحديث وغريبه: وقد عَنَّ لخاطري الفاتر؛ أن همم أهل البلاد إليه فاترة، والأعمار قاصرة، والعدة معهم يسير، والأمر خطير، فمقتضى أحوالهم أن يكون الكلام مقتصرًا على حَلِّ الغرائب للقرآن والأخبار، ومتضمنًا لما فيها من الرموز والأسرار، مشتملًا على وجوه العبر ونظم الفرائد، محذوفًا عنه ما لا يحظى إلا من تبحّر في هذا الفن وتأهَّل لتلك الزوائد، مرتبًا على ترتيب حروف التهجي؛ ليسهل الوصول إلى المعاني، ويسقط التكرار ويبين المواضع والمباني، فحرَّكني ذلك أن أصرف زُبْدَةَ أوقاتي بعد مباحثة أصحابي إلى ذلك الجناب؛ ليكونَ ذلك من قِنْيَةِ عُمْرِي ذخيرةً للمآب، فأسوِّد على ذلك المنهج شرحًا «للصحيحين» و«جامع الأصول» وآخر لـ«المشكاة» ليسهل الوصول، ثم استطلت أن أحمِّل الأخلَّة رفعها، وأكلِّفهم جمعها؛ كراهة ما فيها من الأشياء المعادة، وإن كانت لا تخلو عن الإفادة، فأردتُ أن أستصفي منها المختصر، وأتقي عن كل ما تكرَّر، فجعلت كتاب «النهاية» لابن الأثير أصلًا له، فلا أذكر منها إلا ما ليس له تعرض دونه، ولم أغادر منه إلا ما ندر، أو شاع بينهم وانتشر، وأَضُمُّ إلى ذلك ما في ناظر عين الغريبَيْن من الفوائد، وما عثرتُ عليها من غير تلك الكتب من الزوائد؛ ليكون للطالب في أكثر الأحاديث ومعظمها كافيًا، بل لجل العوائد في فنون العلم وغرائب القرآن وافيًا.

ومنها: «مُجرَّد في غريب الحديث» للشيخ أبي محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، الملقَّب بـ«المطحن» الموصلي البغدادي، المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة، أوله: «الحمد لله ذي الأبد...» إلخ، ذكر فيه أنه لخص فيه كتابه «الكبير في غريب الحديث».

ومنها: «جمل الغرائب» للقاضي بيان الحق شهاب الدين محمود بن أبي الحسن النيسابوري، جمع فيه غريب الحديث، ورتب على أربعة وعشرين بابًا، أوله: «الحمد لله الذي بحمده ابتداءُ كل مقال...» إلخ.

ومنها: «مجمع الغرائب» في غريب الحديث، لعبد الغافر الحنفي، المتوفَّى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة، ولأبي إسماعيل الفارسي، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وخمسمائة.

ومنها: «تهذيب في غريب الحديث» لأبي المحسن عبد الواحد بن إسماعيل الشافعي.

الفَصْلُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ: فِي ذِكْرِ كُتُبِ شُرُوحِ الأَحَادِيثِ المَشْهُورَةِ

وهي كثيرة جدًّا، لا تسع هذه المقدِّمة المختصرة إحاطتها، وأنا أكتفي على ذكر بعض الشروح المشهورة.

اعلم: أن أساليب الشَّرْحِ على ثلاثة أقسام:

الأول: الشرح بـ«قال، أقول»، كـ«شرح المقاصد»، و«شرح الطوالع» للأصفهاني، و«شرح العَضُدِ»، وأما المتن، فقد يكتب في بعض النسخ بتمامه، وقد لا يكتب؛ لكونه مندرجًا في الشرح بلا امتياز.

الثاني: الشرح بـ«قَوْلِهِ»، كـ«شرح البخاري» لابن حجر، والكَرْماني، ونحوهما، وفي أمثاله لا يلتزم المتن، وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة، ومع ذلك قد يكتب بعض النساخ متنه تمامًا: إما في الهامش، وإما في المسطَّر، فلا ينكر نفعه.

والثالث: الشرح مزجًا، ويقال له: «شرح ممزوج»، يمزج فيه عبارة المتن والشرح، ثم يمتاز إما بـ«الميم» و«الشين»، وإما بخط يخط فوق المتن، وهو طريقة أكثر الشُّرَّاح المتأخرين من المحقِّقين وغيرهم، لكنه ليس بالمأمون عن الخلط والغلط.

ثم إنَّ من آداب الشارح وشرطه: أن يبذل النصرة فيما قد التزم شرحه بقدر الاستطاعة، ويذب عما قد تكفل إيضاحه بما يذبُّ به صاحبُ تلك الصناعة؛ ليكون شارحًا غير ناقض وجارح، ومفسِّرًا غير معترض، اللَّهم إلَّا إذا عثر على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح، فحينئذٍ ينبغي أن ينبه عليه بتعريض أو تصريح، متمسكًا بذيل العدل والإنصاف، متجنبًا عن الغيِّ والاعتساف؛ لأن الإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، فكيف بمن جمع المطالب من مَحَالِّهَا المتفرقة، وليس كل كتاب ينقل المصنِّف عنه سالمًا من العَيْب، محفوظًا له عن ظهر الغَيْب، حتى يلام في خطئه، فينبغي أن يُتأدَّب عن تصريح الطعن للسلف مطلقًا، ويكنَى بمثل: «قِيلَ، وظَنَّ، وَوَهِمَ، واعْتُرِضَ، وَأُجِيبَ، وبعض الشراح، والمحشِّين، أو بعض الشروح والحواشي»، ونحو ذلك من غير تعيين،

كما هو دأب الفضلاء من المتأخرين، فإنهم تأنَّقوا في أسلوب التحرير، وتأدبوا في الرَّدِّ والاعتراض على المتقدِّمين، بأمثال ما ذكر؛ تنزيهًا لهم عما يفسد اعتقاد المبتدئين فيهم، وتعظيمًا لحقهم، وربما حملوا هفواتهم على الغلط من الناسخين، لا من الراسخين، وإن لم يكن ذلك، قالوا: لأنه لفرط اهتمامهم بالمباحثة والإفادة، لم يَفْرُغُوا لتكرير النظر والإعادة، وأجابوا عن لمزِ بعضهم بأن ألفاظَ كذا وكذا ألفاظُ فلان بعبارته، بقولهم: إنا لا نعرف كتابًا ليس فيه ذلك، فإن تصانيف المتأخرين ـ بل المتقدِّمين ـ لا تخلو عن مثل ذلك، لا لعدم الاقتدار على التغيير، بل حذرًا عن تضييع الزمان فيه وعن مثالبهم، بأنهم عَزَوا إلى أنفسهم ما ليس لهم، بأنه إن اتفق، فهو من توارد الخواطر، كما في تعاقب الحافر على الحوافر. هكذا في «كشف الظنون»[1] (ص٢٨ج١).

فمنها: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عِيَاض، وهو كتاب مفيدٌ جدًّا في تفسير غريب الحديث المختصِّ بالصحاح الثلاثة، وهي: «الموطأ»، و«البخاري»، و«مسلم»، وقد أكثر شراح الصحاح الستة وغيرها النقْلَ عما في هذا الكتاب المفيد من الفوائد في شروحهم، وقد يذكرون اسمه، ويقولون: قال القاضي عياض، وقد يقولون: قال القاضي فقط، قال العلامة الشاه عبد العزيز في «عجالته النافعة» ما معرَّبه: كتابُ «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، كافٍ وشاف، لشرح «الموطأ» و«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم». انتهى.

قال ابن خَلِّكَانَ في ترجمة القاضي عِياض[2]: هذا هو أبو الفضل عياضُ بن موسى بْنِ عياضٍ اليحصبي السَّبْتِيُّ، كان إمام وقته في الحديث وعلومه، والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، وصنَّف التصانيف المفيدة، منها: كتاب «الإكمال» في شرح كتاب مسلم، كَمَّل به: «المعلم، في شرح كتاب مسلم» للمَازِرِيِّ، **ومنها**: «مشارق الأنوار» وهو كتاب مفيدٌ جدًّا في تفسير غريب الحديث المختصِّ بالصحاح الثلاثة، وهي: «الموطأ» و«البخاري» و «مسلم»، وشرَحَ حديثَ أَمِّ زَرْعٍ شرحًا مستوفًى، وله كتاب سماه: «التنبيهات»، جمع فيه غرائب وفوائد.

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٧).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٨٣).

وبالجملة: فكلُّ تواليفه بديعة.

ذكره أبو القاسم بن بشكوال في كتاب «الصلة» فقال: دخل الأَنْدَلُسَ طالبًا للعلم، فأخذ بقرطبة عن جماعة، وجمع من الحديث كثيرًا، وكان له عناية كثيرة به، والاهتمام بجمعه وتقييده، وهو من أهل التفنن في العلم والذكاء والفطنة والفهم، واسْتُقْضِي ببلده - يعني: مدينته سَبْتَةَ - مدةً طويلةً حُمِدَت سيرته فيها، ثم نقل منها إلى قضاء غرناطة، فلم تطل مدته فيها انتهى كلامه.

وذكره ابن الأبار في أصحاب أبي علي الغساني، وقال: من أهل سَبْتَةَ، وأصله من بسطة، يكنى أبا الفضل، أحد الأئمة الحفاظ الفقهاء المحدِّثين الأدباء، وتواليفه وأشعاره شاهدة بذلك، كتب إليه أبو عَلِيٍّ في جماعة جِلَّة، ولقي أيضًا آخرين مثلهم، وشيوخه يقاربون المائة، وكان مولد القاضي عياض بمدينة سَبْتَةَ في النصف من شعبان، سنة ست وسبعين وأربعمائة، وتوفي بمراكش يوم الجمعة، سابع جمادى الآخرة، وقيل: في شهر رمضان، سنة أربع وأربعين وخمسمائة - رحمه الله تعالى - ودفن بباب إيلان، داخل المدينة، وتولى القضاء بغرناطة سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة، و«عِيَاض» بكسر العين المهملة، وفتح الياء المثناة من تحتها، وبعد الألف ضادٌ معجمة، و«اليَحْصُبِيُّ» بفتح الياء المثناة من تحتها، وسكون الحاء المهملة، وضم الصاد المهملة وفتحها وكسرها، وبعدها باء موحدة. كذا في «وفيات الأعيان» للقاضي ابن خَلِّكَانَ.

وقال الذهبي في ترجمته[1]: أجازه القاضي الحافظ أبو علي الغساني، وكان يمكنه السماع منه، وهو ابن عشرين سنة، وإنما دخل القاضي إلى الأَنْدَلُس بعد موته، فأخذ عن محمد بن حمدين، وأبي علي بن سُكَّرة، وأبي الحسين سراج، وأبي محمد بن عثمان، وهشام بن أحمد، وأبي بَحْر بن العاص، وخلق، وتفقه بأبي عبد الله محمد بن عيسى التميميِّ، والقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله المسبل، وصنف التصانيف التي سارت بها الركبان، واشتهر اسمه، وبَعُدَ صيته.

قال ابن بشكوال: هو من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم، استُقْضِيَ بسبتة مدة طويلة، حُمِدَتْ سيرته فيها، ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة، فلم تطل مدته فيها، وقدم علينا قُرْطُبَة، فأخذنا عنه.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٠٥).

وقال الفقيه محمد بن حمادة السبتي: جلس القاضي للمناظرة وله نحو من ثمان وعشرين سنة، وولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة، فسار بأحسن سيرة، وكان هيِّنًا من غير ضعف، صليبًا في الحق، تفقَّه على أبي عبد الله التميمي، وصحب أبا إسحاق بن جعفر الفقيه، ولم يكن أحد بسبتة في عصره أكثر تواليفًا من تواليفه، له كتاب: «الشفا في شرف المصطفى»، وكتاب: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك»، وكتاب: «العقيدة»، وكتاب: «شرح حديث أم زرع»، وكتاب: «جامع التاريخ» الذي أربَى على جميع المؤلفات، جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب، واستوعب فيه أخبار «سَبْتَةَ» وعلمائها، وله كتاب: «مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار» من «الموطأ» و«الصحيحين». . . ـ إلى أن قال: وحاز من الرياسة في بلده، ومن الرفعة ما لم يصل إليه أحد قط من أهل بلده، وما زاده ذلك إلا تواضعًا وخشية لله.

قال الذهبي[١]: روى عنه خلق كثير، منهم: عبد الله بن أحمد العشيري، وأبو جعفر بن القصير الغرناطي، وأبو القاسم خلف بن بشكوال، وأبو محمد عيسى بن الحجري، ومحمد بن الحسن الجابري. انتهى.

ومنها: «مطالع الأنوار» لابن قُرْقُول، قال ابن خَلِّكَانَ في ترجمته[٢]: هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله الحمزي، المعروفُ بابن قُرْقُولٍ، صاحب كتاب «مطالع الأنوار» الذي وضعه على مثال كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، كان من الأفاضل، وصحب جماعة من علماء الأندلس، ولم أقف على شيء من أحواله، سوى هذا القدر، وكانت ولادته بـ«المرِيَّةِ» من بلاد الأندلس، في صفر سنة خمس وخمسمائة، وتوفي بمدينة فاس يوم الجمعة أول وقت العصر، سادس شوال سنة تسع وستين وخمسمائة، وكان قد صلى الجمعة في الجامع، فلما حضرته الوفاة تلا سورة الإخلاص، وجعل يكررها بسرعة، ثم تشهد ثلاث مرات، وسقط على وجهه ساجدًا فوقع ميتًا رحمه الله تعالى.

وقُرْقُولٌ: بضم القافين، وسكون الراء المهملة بينهما، وبعد الواو لام، والمَرِيَّة: بفتح

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٠٦).
(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/ ٦٢).

الميم، وكسر الراء المهملة، وتشديد الياء المثناة من تحتها، وبعدها هاء، وهي مدينة كبيرة بالأندلس، على شاطئ البحر من مراسي المراكب، وفَاسٌ: بالفاء، والسين المهملة، وهي مدينة عظيمة بالمغرب، بالقرب من «سبتة»، ونسبتهُ «الحَمْزِيُّ» ـ بفتح الحاء المهملة، وبعد الميم الساكنة زايٌ معجمة ـ إلى «حمزة آشير» بمد الهمزة، وكسر الشين المثلثة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها راء مهملة، و«حَمْزَةُ» هي: بُلَيْدَة بإفريقية ما بين بِجَايَةَ وَقَلْعَةِ بني حَمَّاد. كذا ذكر لي جماعة من أهل تلك البلاد. انتهى.

ومنها: «شروح صحيح البخاري»، وهي كثيرة، ذكر أكثرها صاحبُ «كشف الظنون» وقال(١): ومن أعظم شروح البخاري: شرح الحافظ العلَّامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وهو في عشرة أجزاء، ومقدِّمته في جزء، وسماه: «فتح الباري»، ومقدِّمته على عشرة فصول، سماها: «هدي الساري»، وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية، والنكات الأدبية، والفرائد الفقهية تغني عن وصفه؛ سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التي ربَّما يُتَبَيَّنُ من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحًا وإعرابًا، وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلَّق بمقصد البخاري، يذكره فيه، ويحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه، وكذا ربما يقع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع، وفي موضع آخر غيره، إلى غير ذلك مما لا طعن عليه بسببه، بل هذا أمر لا ينفك عند أحد من الأئمة.

وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة سبع عشرة وثمانمائة على طريق الإملاء بعد أن كملت مقدمته في مجلد ضخم، في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وسبق منه الوعد للشرح، ثم صار يكتب بخطه شيئًا فشيئًا، فيكتب الكراسة، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين، ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع، وذلك بقراءة العلامة ابن خضر، فصار السِّفْرُ لا يكمل منه إلا وقد قوبل وحُرِّر، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، سِوى ما ألحقه فيه بعد ذلك، فلم ينته إلا قُبَيْلَ وفاته، ولما تَمَّ مصنَّفه عَمِلَ وليمةً عظيمةً، لم يتخلَّف عنها من وجوه المسلمين إلا نادرًا، بالمكان

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٧).

المسمى بالتاج والسبع وجوه، في يوم السبت، ثاني شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، وقرئ في المجلس الأخير، وهناك حضره الأئمة، كالقاياتي، والونائي، والسعد الدبري، وكان المصروف في الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار، فطلبه ملوك الأطراف بالاستكتاب، واشْتُرِيَ بنحو ثلاثمائة دينار، وانتشر في الآفاق، ومختصر هذا الشرح للشيخ أبي الفتح محمد بن الحسين المراغي، المتوفى سنة تسع وخمسين وثمانمائة.

ومن الشروح المشهورة أيضًا: شرح العلَّامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، المتوفى سنة خمسة وخمسين وثمانمائة، وهو شرح كبير أيضًا في عشرة أجزاء وأزيد، وسماه «عمدة القاري»، ذكر فيه أنه لما دخل إلى البلاد الشمالية، قبل الثمانمائة، مستصحبًا فيه هذا الكتاب، ظفر هناك من بعض مشايخه بغرائب النوادر المتعلِّقة بذلك الكتاب، ثم لما عاد إلى مصر شرحه، وهو بخطه في إحدى وعشرين مجلدًا، بمدرسته التي أنشأها بـ «حارة كتامة» بالقرب من الجامع الأزهر، وشرع في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، وفرغ منه من نصف الثلث الأول من جمادى الأولى، سنة سبع وأربعين وثمانمائة، واستمد فيه من فتح الباري، بحيث ينقل منه الورقة بكمالها، وكان يستعيره من البُرْهَان بن خضر، بإذن مصنِّفه له، وتعقَّبه في مواضع، وطوَّله بما تعمَّد الحافظُ ابْنُ حجر حَذْفَهُ من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كُلٍّ من تراجم الرواة بالكلام، وتبايُنِ الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة.

وحُكِيَ أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح «شرح العيني» بما اشتمل عليه من البديع وغيره، فقال بديهة: هذا شيء نقله من شرح ركن الدين، وقد كنت وقفت عليه قبله، ولكن تركت النقل منه؛ لكونه لم يتم، إنما كتب منه قطعة، وخشيتُ من تعَبِي بعد فراغها في الإرسال، ولذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك. انتهى.

وبالجملة: فإن شرحه حافلٌ كاملٌ في معناه، لكن لم ينتشر كانتشار «فتح الباري» في حياة مؤلِّفه وهلُمَّ جَرًّا. انتهى ما في «الكشف»[(١)].

---

(١) «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩).

تنبيه: اعلم: أن الحافظ ابن حجر قد أجاب عما اعترض عليه العيني، في شرحه «عمدة القاري» في كتاب مستقلٍ سماه: «انتقاض الاعتراض»، قال صاحبُ «الكشف» في ذكر هذا الكتاب: بَحَثَ فيه عما اعترض عليه العيني في شرحه، لكنه لم يجب عن أكثرها، ولكنه كان يكتب الاعتراضات ويبيِّضها؛ ليجيبَ عنها، فاخترمته المنية، أوله: «اللَّهم إني أحمدك...»[١] إلخ، ذكر فيه أنه لما أكمل شرحه ـ يعني: «فتح الباري» ـ كثرت الرغبات فيه من ملوك الأطراف، فاستُنْسِخَتْ نسخةٌ لصاحب المغرب أبي فارِس عبد العزيز، وصاحبِ المشرق شاهرخ، وللملك الظاهر، فحسده العينيُّ، وادَّعى الفضيلة عليه، فكتب في رَدِّهِ، وبيانِ غلطه في شرحه، وأجاب برمز: «ح»، و«ع» إلى الفتح وأحمد، والعيني والمعترض. انتهى.

قلت: نسخة قلمية من كتاب «انتقاض الاعتراض» موجودةٌ في خزانة الكتب في رامفور.

ومن شروح «صحيح البخاري»: «إعلام السنن» للإمام الخَطَّابي، وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة، ولطائف شريفة، أوله: «الحمد لله المنعم...» إلخ، ذكر فيه أنه لما فرغ من تأليف «معالم السنن» ببلخ سأله أهلها أن يصنف شرحًا للبخاري، فأجاب وهو في مجلد.

والخَطَّابي هذا، هو: أبو سليمان حَمَدُ بْنُ محمد بن إبراهيم بن خَطَّاب، البُسْتِيُّ الخطابي، صاحب التصانيف، سمع أبا سعيد بن الأعرابي بمكة، وإسماعيل بن محمد الصفار وطبقته ببغداد، وأبا بكر بن داسة بالبصرة، وأبا العباس الأصمَّ وطبقته بنيسابور، روى عنه: الحاكم، وأبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي الغزنوي، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرابيسي، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الزرجاهي، وخلق سواهم. ووهم أبو منصور الثعالبيُّ في «اليتيمة»[٢] حيث سماه: «أحمد بن محمد»، أقام مدة بنيسابور يصنِّف، فعمل «غريب الحديث» وكتاب «معالم السنن» وكتاب «شرح الأسماء الحسنى»، وكتاب «العُزْلة»، وكتاب «الغُنْية عن الكلام وأهله»، وغير ذلك، وكان ثقة متثبتًا من أوعية العلم، قد أخذ اللغة عن أبي عمر الزاهد ببغداد، والفقه عن أبي علي بن أبي هريرة، والقَفَّال، وله شعر جيِّد. ذكره الذهبيُّ[٣].

---

(١) ابن حجر في «انتقاض الاعتراض» (١/ ٧).

(٢) الثعالبي في «يتيمة الدهر» (٤/ ٣٨٣) (٦٦).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠١٩).

وقال ابن خَلِّكَان[١]: كان الخطابي فقيهًا أديبًا محدِّثًا، له التصانيف البديعة، منها: «غريب الحديث»، و«معالم السنن» في شرح سنن أبي داود، و«إعلام السنن» في شرح البخاري، وكتاب «الشجاج»، وكتاب «شأن الدعاء»، وكتاب «إصلاح غَلَطِ المحدِّثين»، وغيرُ ذلك، وكان يشبَّه في عصره بأبي عُبَيْد القاسم بن سلام علمًا وأدبًا وزهدًا وورعًا، وتدريسًا وتأليفًا، وكانت وفاته في شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بمدينة «بُسْت» ـ رحمه الله تعالى ـ.

والخَطَّابي: بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الطاء المهملة، وبعد الألف باء موحدة، هذه النسبة إلى جده الخَطَّاب المذكور، وقيل: إنه من ذرية زيد بن الخَطَّاب رضي الله عنه فنسب إليه ـ والله أعلم ـ والبُسْتِيُّ: بضم الباء الموحدة، وسكون السين المهملة، وبعدها تاء مثناة من فوقها، هذه النسبة إلى «بُسْت»، وهي مدينة من بلاد كَابُل بين هَرَاةَ وَغَزْنَةَ، كثيرةُ الأشجارِ والأَنْهارِ.

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن البَيِّع: سألت أبا القاسم المظفر بن طاهر بن محمد البُسْتِيَّ الفقيه عن اسم أبي سليمان الخطابي: أحمد أو حمد، فإن بعض الناس يقول: أحمد، فقال: سمعته يقول: اسمي الذي سُمِّيتُ به: حَمَد، ولكن الناس كَتَبُوا: أَحْمَدُ، فتركته عليه[٢].

واعتنى الإمام محمد التميميُّ بشرح ما لم يذكره الخطابيُّ مع التنبيه على أوهامه، وكذا أبو جعفر أحمد بن سعيد الداوودي، وهو ممن ينقل عنه ابن التين الآتي.

ومنها: «شرح ابن بَطَّال»، وهو: الإمام أبو الحسن علي بن خَلَفٍ، الشهير بـ«ابن بَطال»، المغربي المالكي، وغالبه فقه الإمام مالك من غير تعرُّض لموضوع الكتاب غالبًا، كانت وفاته سنة ٤٤٤، أو سنة ٤٤٩، أصله من قرطبة، وأخرجته الفتنة إلى بَلَنْسِيَةَ، وكان عالمًا فقيهًا، عُنِيَ بالحديث، وولي قضاء لورقة، وروى عن جماعة، وله كتاب «الاعتصام» في الحديث.

ومنها: «شرح ابن التِّين» وهو: الإمام عبد الواحد بن التين، بالثاء المثناة فوق، ثم بالياء التحتية، السَّفاقُسِيُّ.

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٢١٤- ٢١٥).

(٢) أخرجه ابن طاهر بسنده في «المؤتلف» (ص/ ٦٠).

ومنها: «شرح ابن المنير»، وهو: الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير الإسكندرانيُّ، وهو كبير في نحو عشر مجلدات، وله حواشٍ على شرح ابن بَطَّال، وله ـ أيضًا ـ كلام على التراجم، سماه: «المتواري على تراجم البخاري».

ومنها: «شرح مُغْلَطَاي»، وهو: الإمام الحافظ علاء الدين مُغْلَطَاي بن قَلِيج التركيُّ المصري الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، وهو شرح كبير سماه: «التلويح»، وهو شرح بالقول، أوله: «الحمد لله الذي أيقظ من خلقه...» إلخ.

ومنها: «شَرْحُ الكَرْمَانِيِّ» وهو العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكَرْمَانِيُّ، المتوفَّى سنة ست وثمانين وسبعمائة، وهو شرح وسط مشهور بالقول، جامع لفرائد الفوائد، وزوائد الفرائد، وسماه: «الكواكب الدراري»، أوله: «الحمد لله الذي أنعم علينا بجلائل النعم ودقائقها...»[١] إلخ، ذكر فيه: أن علم الحديث أفضلُ العلوم، وكتاب البخاري أجلُّ الكتب نقلًا، وأكثرها تعديلًا وضبطًا، وليس له شرح مشتملٌ على كَشْفِ بعض ما يتعلَّق به، فضلًا عن كلها، فشرح الألفاظ اللغوية، ووجَّه الأعاريب النحوية البعيدة، وضبط الروايات وأسماء الرجال وألقاب الرواة، ووفَّق بين الأحاديث المتنافية، وفرغ عنه بمكة المكرمة سنة خمس وسبعين وسبعمائة، لكن قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»[٢] وهو شرحٌ مفيدٌ، على أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا من الصحف. انتهى.

ومنها: «شرح ابن المُلَقِّن»، وهو الإمام سراج الدين عمر بن علي بن الملقِّن الشافعيُّ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة، وهو شرح كبير في نحو عشرين مجلَّدًا، أوله: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ الآية، أحمد الله سبحانه وتعالى على توالي إنعامه...» إلخ، قَدَّم فيه مقدمة مهمَّة، وذكر أنه حصر المقصود في عشرة أقسام في كل حديث، وسماه: «شواهد التوضيح»، قال السخاوي: اعتمد فيه على شرح شيخه مُغْلَطَاي، والقُطْب، وزاد فيه قليلًا، قال ابن حجر: وهو في أوائله أَقْعَدُ منه في أواخره، بل هو من نصفه الباقي قليل الجَدْوَى. انتهى[٣].

---

(١) الكرماني في «شرح صحيح البخاري» (١/ ٢- دار إحياء التراث).

(٢) ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٦/ ٦٦) (٢١٨٣).

(٣) انظر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٧)، و«لحظ الألحاظ» (ص/ ١٩٩)، و«الحطة» (ص/ ١٨٦).

ومنها: «شرح الزركشي»، وهو: الشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة، وهو شرح مختصر في مجلَّد، قصد فيه إيضاح غريبه وإعراب غامضه، وضبط نَسَب أو اسْمٍ يخشى فيه التصحيف، منتخبًا من الأقوال أصحَّها، ومن المعاني أوضَحَها، مع إيجازِ العبارة، والرمز بالإشارة، وإلحاق فوائد يكاد يستغني به اللبيب عن الشروح؛ لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج إلى بيان، كذا قال، وسماه «التنقيح»، وعليه نكت للحافظ ابن حجر، وهي تعليقة بالقول، ولم تكمل، وللقاضي محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة نكت أيضًا على «تنقيح الزركشي».

ومنها: شرح الفاضل العلَّامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلَّانيِّ المصريِّ الشافعيِّ، صاحب «المواهب اللَّدُنِّيَّة»، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وهو شرح كبير ممزوج في نحو عشرة أسفار كبار، أوله: «الحمد لله الذي شرح بمعارف عوارف السنة النبوية، صدور أوليائه...» إلخ، وسماه «إرشاد الساري»، قال الشاه عبد العزيز المحدِّث الدهلوي في «بستان المحدِّثين»: ازاجل تصانيف مقبولة قسطلاني ابن شرح است كه فتح الباري وكرماني رادرال اختصار تمام جمع نمودة وبين الإيجاز والإطناب واقع كَرذيده[1].

ومنها: شرح العلَّامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماويِّ الشافعي، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة، وهو شرح حسن في أربعة أجزاء، سماه «اللامع الصبيح»، أوله: «الحمد لله المرشد إلى الجامع الصحيح...» إلخ، ذكر فيه أنه جمع بين «شرح الكرماني» باقتصار، وبين «التنقيح» للزركشي بإيضاح وتنبيه.

ومنها: شرح الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، وهو شَرْحُ قطعة من أوله إلى آخر «كتاب الأيْمَان»، ذكر في شرح مُسْلِمٍ، أنه جمع فيه جملًا مشتملة على نفائِسَ من أنواع العلوم.

ومنها: شرح الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كَثِيرٍ الدمشقيِّ، وهو شرح قطعة من أوله أيضًا.

ومنها: شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رَجَبٍ الحنبلي، وهو شرح

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: من أفضل المؤلفات المقبولة عن القسطلاني هو هذا الشرح.

قطعة من أوله أيضًا، سماه «فتح الباري»، قال صاحب «الكشف» ـ نقلًا عن صاحب «الجوهر المنضَّد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» ـ : وصل إلى كتاب الجنائز.

ومنها: شرح العلامة سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي، وهو شرح قطعة من أوله أيضًا إلى «كتاب الأيمان» في نحو خمسين كراسة. وسماه: «فيض الجاري».

ومنها: شرح المهلَّب بن أبي صُفْرَة الأَزْدِيِّ، وهو ممن اختصر «الصحيح».

ومنها: شروح «صحيح مسلم»، وهي كثيرة أيضًا.

منها: شرح الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شَرَفٍ النوويِّ الشافعي، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة، وهو شرح متوسِّط مفيد، سماه «المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج»، قال: لولا ضعف الهمم وقلة الراغبين، لبسطته فبلغتُ به ما يزيد على مائة من المجلَّدات، لكني أقتصر على التوسط. انتهى، وهو يكونُ في مجلدين أو ثلاث غالبًا، و«مختصر هذا الشرح» للشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي، المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة.

ومنها: شرح القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِيِّ المالكيِّ، المتوفى سنة: أربع وأربعين وخمسمائة، سماه «الإكمال في شرح مسلم» كمَّل به «المعلم» للمَازِرِيِّ، وهو شرح أبي عبد الله محمد بن علي المازِرِيِّ، المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة، وسماه «المعلِم بفوائد كتاب مسلم».

ومنها: شرح أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، المتوفى سنة خمس وستين وستمائة، وهو شرح على مختصره له، ذكر فيه أنه لما لخَّصه ورتَّبه وبوَّبه شَرَحَ غريبه، ونبه على نكت من إعرابه على وجوه الاستدلال بأحاديثه، وسماه «المُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، أول الشرح: «الحمد لله كما وجب لكبريائه وجلاله...» إلخ.

ومنها: شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأُبِّيِّ المالكي، المتوفَّى سنة سبع وعشرين وثمانمائة، وهو كبير في أربع مجلدات، أوله[1]: «الحمد لله العظيم

---

(١) القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٢- الأميرية ببولاق).

سلطانه...» إلخ، سماه: «إكمال المعلم»، ذكر فيه أنه ضمنه كتب شراحه الأربعة، المَازريِّ، وعِيَاض، والقُرْطبيِّ، والنوويِّ، مع زيادات مكمَّلة وتنبيه، ونقل عن شيخه أبي عبد الله محمد بن عَرَفَةَ أنه قال: ما يشق عليَّ فَهْمُ شيء كما يشق من كلام عياض في بعض مواضع من «الإكمال»، ولما دار أسماء هذه الشروح كثيرًا، أشار بـ«الميم» إلى المازري، و«العين» إلى عياض، و«الطاء» إلى القرطبي، و«الدال» لمحيي الدين النووي، ولفظ «الشيخ» إلى شيخه «ابن عَرَفَة».

ومنها: شرح عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصريِّ.

ومنها: شرح غريبه للإمام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وخمسمائة، سماه «المُفْهِمُ في شرح غريب مسلم».

ومنها: شرح شمس الدين أبي المظفَّر يوسف بن قِزْأُوغْلِي سبط ابن الجوزي، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمائة.

ومنها: شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة، وهو شرح كبير في خمس مجلدات، جمع من «المعلم»، و«الإكمال»، و«المُفْهِم»، و«المنهاج».

ومنها: شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة، ذكره الشعراني، وقال: غالب مسوَّدته بخطي.

ومنها: شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بَكْرٍ السُّيوطي، والمتوفَّى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، سماه «الديباج على «صحيح مسلم بن الحَجَّاج».

ومنها: شرح الإمام قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأَصْبَهَانِيّ الحافظ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة.

ومنها: شرح الشيخ تقي الدين أبي بكر محمد الحِصْنِيِّ الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة تسع وعشرين وثمانمائة.

ومنها: شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلاني الشافعي، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وسماه «منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج» بلغ إلى نحو نصفه، في ثمانية أجزاء كبار.

ومنها: شرح مولانا عليٍّ القاري الهَرَوِيِّ، نزيل مكة المكرَّمة، المتوفى سنة أربع عشرة وألف في أربع مجلدات؛ كذا في «الكشف»[١].

قلت: نسخة قلمية كاملةٌ من كتاب «المُفْهِم شرح مسلم» للقرطبي موجودةٌ في خزانة الكتب الجرمنية، ونسخة قلمية كاملة من كتاب «المنهاج شرح مسلم بن الحجاج» للنووي أيضًا موجودةٌ فيها، ونسخة قلمية كاملة من كتاب «الديبَاج على صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي أيضًا موجودة فيها.

ومن شروح «صحيح مسلم» «السِّرَاج الوهَّاج» للنوَّاب صِدِّيق حسن خان، والي بهويال غفر الله له.

ولـ«صحيح مسلم» مختصرات عديدة ذكرها صاحب «الكشف»[٢].

وأما شروح جامع الترمذي فسيأتي ذكرها في الباب الثاني.

وأما شروح أبي داود والنسائي وابن ماجه، فقد تقدَّم ذكرها في الفصل العشرين.

ومن شروح كتب الحديث: شروحُ «موطأ الإمام مالك»، وهي كثيرة، وقد مَرَّ ذكرها في الفصل الثالث والعشرين.

ومن شروح كتب الحديث: شروح «المَصَابِيحَ»، وهي كثيرة: قال صاحب «كشف الظنون»[٣] «مصابيح السنة» للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، المتوفَّى سنة ست عشرة وخمسمائة، قيل: عدد أحاديثه أربعة آلاف وسبعمائة وتسعة عشر حديثًا منها: المختص بالبخاريِّ: ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثًا، وبمسلم: ثمانمائة وخمسة وسبعون حديثًا، ومنها المُتَّفَقُ عليه، ألف وإحدى وخمسون حديثًا، والباقي من كتب أخرى، أوله: «الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى...» إلخ، قيل: المؤلِّف لم يسم هذا الكتاب بـ«المصابيح» نصًا منه، وإنما صار هذا الاسم عَلَمًا له بالغلبة من حيث إنَّه ذكر بعد قوله: «أما بعد: إن أحاديث هذا الكتاب مَصَابِيحُ...» إلخ، لكن ذكر أن عدد الأحاديث المذكورة فيه أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وثمانون حديثًا، منها: ما هو من

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٨).

(٢) انظرها فيه: (١/ ٥٥٨).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٦٩٨).

الصحاح: ألفان وأربعمائة وأربعة وثلاثون حديثًا، ومنها ما هو من الحسان، وهو: ألفان وخمسون حديثًا، قاله ابن الملك. قال المؤلِّف: هذه ألفاظٌ صَدَرَتْ عن صَدْر النبوة مما أورده الأئمة في كتبهم، جمعتها للمنقطعين إلى العبادة؛ لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظًّا من السنن... إلخ، وترك ذكر الأسانيد اعتمادًا على نقل الأئمة، وقَسَّم أحاديث كل باب إلى صِحَاح وحسان، وَعَنَى بـ«الصحاح» ما أخرجه الشيخان وبـ«الحسان» ما أورده أبو داود والترمذي وغيرهما، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشار إليه، وأعرَضَ عن ذكر ما كان منكرًا أو موضوعًا، هذا هو المشروط في الخطبة، لكن ذكر في آخر باب مناقب قريش حديثًا، وقال في آخره: منكر، وقد ألحقه بعض المحدِّثين.

قال النوويُّ في «التقريب»: وأما تقسيم البغوي إلى حسان وصحاح، مريدًا بـ«الصحاح»: ما في الصحيحين وبـ«الحسان»: ما في السنن، فليس بصواب؛ لأن في السنن الصحيح، وَالحَسَنَ، والضعيفَ، والمنكر. انتهى.

وأجيب: أنه اصطلح عليه في كتابه، ولا مناقشة فيه.

واعتنى بشأنه العلماءُ بالقراءة والتعليق، فشرحه: الشيخ الإمام القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاويُّ، المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة.

وشهاب الدين فضل الله بن حسين التوربشتي الحنفي، وسماه «الميسر»، أوله: «الحمد لله الذي شرع لنا الحق وأوضح دليله...» إلخ.

وشمس الدين محمد بن مظفر الخلخالي، وسماه «التنوير»، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة.

وعلاء الدين علي بن محمد الشهير بـ«مصنفك» المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة، ألفه بإشارة حضرة صاحب الرسالة عليه السلام، لابن قرمان بقونية، سنة خمسين وثمانمائة.

ومحمد بن محمد الواسطي البغدادي، مدرِّس المستنصرية، المعروف بابْنِ العَاقُولِيِّ، المتوفى سنة سبع وتسعين وسبعمائة.

وشمس الدين محمد بن محمد بن الجزريُّ في ثلاث مجلَّدات، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، ألَّفه بما وراء النهر، وسماه «تصحيح المصابيح».

وظهير الدين محمود بن عبد الصمد الفارقي، وقره يعقوبُ بن إدريس الحنفي الرومي القرماني، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة.

وقطب الدين محمد الأزنيقي، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة.

وشمس الدين أحمد بن سليمان، المعروف بابن كمال باشا.

وعلي بن عبد الله بن أحمد المعروف بزَيْن العَرَب، قيل: إنه نخجواني، والذي في شرح علي القاري أنه مصري، والأول منقولٌ عن قاسم زاده، والمفهوم من أول شرحه أنه شرحه ثلاث مرات، والمُتَدَاوَلُ أبسط، فإنه مشهور عن الأول والثالث.

ومظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني، سماه «المفاتيح في شرح المصابيح»، أوله: «الحمد لله ملء السموات وملء الأرض. . . .» إلخ، أورد في أوله مقدِّمةً في اصطلاح أصحاب الحديث، وأنواعِ علومه، هكذا وجدت في ظهر نسخة منه.

ومن شروحه «الأزهار»، واختصره الشيخ أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله السهروردي، المتوفى سنة ثلاث وستين وخمسمائة.

واختصره الشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي في كتاب سماه «ضِيَاء المصابيح»، وتوفي سنة ست وخمسين وسبعمائة.

وصنف الشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي كتابًا سماه: «التخاريج في فوائد متعلِّقة بأحاديث المصابيح»، وتوفي سنة سبع عشرة وثمانمائة.

ثم إن الشيخ ولي الدين أبا عبد الله الخطيب كمَّل المصابيح وذيل أبوابه، فذكر الصحابيَّ الذي رَوَى الحديثَ عنه، وذكر الكتاب الذي أخرجَهُ منه، وزاد على كلِّ بابٍ مِنْ صِحَاحِهِ وحِسانه ـ إلَّا نادِرًا ـ فَصْلًا ثالثًا، وسماه: «مشكاة المصابيح»، فصار كتابًا كاملًا، فرغ من جمعه آخِرَ يوم الجمعة من رمضان سنة سبع وثلاثين وسبعمائة، وله «أسماء رجال المشكاة».

وشرحه العلَّامة حسن بن محمد بن الطيبي، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، وسماه «الكاشف عن حقائق السنن»، أوله: «الحمد لله مشيد أركان الدين الحنيف. . .» إلخ، قال: «وكنت قَبْلُ قد استشرت الأخَ في الدين بقية الأولياء، قُطْبَ العلماء، ولي الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب في جمع أصل من الأحاديث، فاتفق رأينا على تكملة

«المصابيح» وتهذيبه، وتعيين روايته، فما قصَّرْتُ فيما أشار إليه من جمعه...» إلخ، ثم إنه بذل وسعه، فلما فرغ من إتمامه، شمَّرْتُ عن ساق الجِدِّ في شرح مُعضِلِهِ، بعد تتبع الكتب، مُعْلِمًا لكل مصنَّف بعلامة، فعلامة «معالم السنن» وأحكامها «خَطْ»، وعلامة «شرح السنة»: «حسن»، و«شرح مسلم»: «مُحْ»، و«الفائق»: «فا»، و«مفردات الراغب»: «غِبْ»، و«نهاية الجزري»: «نِهْ»، و«الشيخ التوربشتي»: «تو»، و«القاضي البيضاوي»: «قض»، و«المظهر»: «مظ»، و«الأشرف»: «شف».

وشرحه أبو الحسن علي بن محمد، المعروفُ بعَلَمِ الدين السخاويِّ، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

وعبد العزيز الأبهري، المتوفى سنة خمس وتسعين وثمانمائة لأمير عليشير، وسماه: «منهاج المشكاة»، وهو تاريخ تأليفه، أوله: «إن أصحَّ حديث ترويه الثقات في الأعصار...» إلخ.

وعلى «المشكاة» حاشية للعلَّامة السيد الشريف.

وللشيخ نور الدين علي بن سلطان بن محمد الهرويِّ، المَعْرُوفِ بالقاري، المتوفى سنة أربع عشرة وألف، شرحٌ عظيم ممزوجٌ على «المشكاة» مسمًّى بـ«المرقاة» في أربعة مجلدات، جمع فيه جميع الشروح والحواشي، ثم جاء بعده واحدٌ من الفضلاء، فزاد في كل باب فصلًا آخَرَ، فصار كله أربعة فصول، مما وُجِدَ بعدهما في الدواوين المعتبرة للأئمة السبعة، أعني: الحُمَيْدِي، وابن الأثير، والصَّغَانِي، والقُضَاعي، والإقْلِيشي، والنووي، والمَدِينيِّ، من كل حديث استدلَّ به مجتهدٌ في مذهبه، فكان كالشرح لهَذَيْنِ الكتابَيْن، وسماه «أنوار المشكاة»، فعدَدُ الكتب فيه تسعة وعشرون، والأبوابُ ثلاثمائة وسبعة وعشرون، والفصول ألف وثمانية وثلاثمائة.

ومن شروح «المصابيح»: شرح الشيخ عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد الزعفراني، وشرحه خليل بن مقبل الحلبي شرحًا بسيطًا.

ومن شروح «المصابيح»: «مفتاح الفتوح»، أوله: «الحمد لله الذي قصرت الأفهام عما يليق بكبريائه...» إلخ، ذكر فيه أنه جمعه من «شرح السنة» و«الغريبين» و«الفائق» و«النهاية»، ووضع حروف الرموز لتلك الكتب، وفرغ منه في إحدى وعشرين من رمضان سنة سبع وسبعمائة.

وشرحه الشيخ أبو عبد الله إسماعيلُ بن محمَّد بن إسماعيل بن عبد الملك بن عمر، المدعوُّ بالأشرف الفقاعي.

وشرحه الشيخ صدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم السُّلَمِيُّ المُنَاوِيُّ الشافعي، وسماه «المناهيج والتفاتيح في شرح أحاديث المصابيح»، أوله: «الحمد لله كاشف مصابيح الهدى...» إلخ، ذكر أن المصابيح هو الذي عكف عليه المتعبِّدون، لكنه لطلب الاختصار لم يذكر كثيرًا من الصحابة رواة الآثار، ولا تعرَّض لتخريج تلكِ الأخبار، بل اصطلح على أن جعل الصحاح هو ما في «الصحيحين» أو أحدهما، والحِسَانَ ما ليس في واحد منهما، والتزم أنَّ ما كان مِنْ ضعيف نبه عليه، وأنَّ ما كان منكرًا أو موضوعًا لم يذكره ولا يُشيرُ إليه، فوقع له بعد ذلك أن ذكر أحاديث من الصحاح، ليست في أحد من «الصحيحين»، وأحاديث من الحسان هي في أحد «الصحيحين»، وأدخل في الحسان أحاديثَ، ولم ينبه عليها، وهي ضعيفةٌ واهية، وربما ذكر أحاديث موضوعةً في غاية السقوط متناهية، فجعلتُ موضوعَ كتابي هذا لتخريج أحاديثه، ونِسْبَةِ كل حديث إلى مخرِّجه من أصحاب الكتب الستة، فإن لم يكن الحديثُ في شيء من الكتب الستة خرَّجته من غيرها كـ«مسند الشافعي»، و«موطأ مالك» وغيرهما.

ومنها: «تلفيقات المصابيح» لقطب الدين محمد النكيدي الأزنيقي، قال: «وسلكْتُ في النقل منها طريق الاختصار، وكان جُلُّ اعتمادي وغايةُ اهتمامي بـ«شرح مسلم» للنووي؛ لأنه كان أجمعها فوائد، وأكثرها عوائد، وما لا ترَى علامة فهو من نتائج خاطري، وذكر في أوله مقدمة في أصول الحديث.

ومن شروحه: «منهل الينابيع» شرحه غياث الدين محمد بن محمد الواسطي، المتوفى سنة ثمان عشرة وسبعمائة، وأبو ذر أحمد بن إبراهيم الحلبي ولم يكمله.

ومن شروحه شَرْحُ محمد بن عبد اللطيف المعروف بابن الملك، وهو شرْحٌ لطيف ممزوج، كشرح أبيه لـ«المشارق»، أوله: «الحمد لله الذي بَصَّرَنا بالصراط المستقيم...» إلخ، قال صاحبُ «الأنوار» ترتيب الجمع من «الصحيحين» على فضائل الصحابة الرواة، ورتَّبه ابن الأثير على حروف التهجي، والصَّغَاني والقضاعي والإقليشي رتَّبوه على ألفاظ متشابهات في أوائل الكلمات، والنووي والمديني وغيرهما رتبوه باعتبار الأخلاق

والصفات والأزمنة والأوقات، والمصابيح أحسن ترتيبًا من هذا الجمع، فإنه وضع دلائل الأحكام على نهج يستحسنه الفقيه، ووضع الترغيب والترهيب على ما يقتضيه العلم ويرتضيه، ولو فكر أحدٌ في تغيير باب عن موضعه لم يجد له موضعًا أنسب مما اقتضى رأيه.

ومن شروحه: «تنوير المصابيح»، وهو: شرح ممزوج، كشَرْح ابن الملك، لعبد الرحمن بن خليل، أوله: «الحمد لله الذي جعلنا من ورثة الأنبياء...» إلخ، وهو من المتأخرين؛ لأنه ينقل عن شرح زين العرب، وذكر أنه لم يكن له شرحٌ يحتوي متنه، ولعله لم ير شرح ابن الملك، وذكر أن في النسخ اختلافاتٍ، فنبه عليها، وأنه أجاب كما ذهب إليه المجتهدون بظاهر الحديث؛ نُصْرَةً على أهل الرأي، على نهج ما سلكوا إليه، وأنه جمع فوائد الشروح، ولم يذكر المنقول عنه، ولا رواة أهل الرأي، على نهج «ضياء المصابيح» لفضل الله بن شمس السيواسي، وهي: حاشية على شرح ابن الملك، كتبها بإشارة من مفتيْ عصره، وحَلَّ فيها المواضع المُشْكِلَةَ من المتن، أولها: «الحمد لله الذي جعل العلم أعز الأشياء...» إلخ، وهي في مجلد أتمه سنة تسع وألف، وقال فيه: قد تم هذا الكتاب.

ومن شروح المصابيح: شرح عثمان بن الحاج محمَّد الهرويِّ، أوله: «الحمد لله الذي شرح صدور العالمين...» إلخ، وهو شرح مختصر متأخر عن البيضاوي؛ لأنه ذكره فيه، وشرحه أيضًا القاضي البيضاوي، قيل اسمه: «تحفة الأبرار». انتهى ما في «الكشف»[1].

الفَصْلُ الثَّلاثُونَ: فِي ذِكْرِ كُتُبِ الحَدِيثِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي الأَحْكَامِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ

فمنها: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حَجَرٍ.

وهو مختصر في الأحكام نافع جدًّا، قال الحافظ في أوله ما لفظه: «هذا مختصَرٌ يشتملُ على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، وحرَّرته تحريرًا بالغًا؛ ليصير من

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٠٢).

يحفظه من بين أقرانه نابغًا، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي». انتهى.

وقد طبع هذا المختصر المبارك شيخنا العلامة محمد بن عبد العزيز، المدعو بشيخ محمد الهاشمي الجعفري في المطبع الصِّدِّيقيِّ الكائن في «بهوپال» حين كان قاضيًا بها، نقلًا عن نسخة صحيحة مقروءة على شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري المصريِّ الأزهريِّ، تلميذ المصنف الحافظ ابن حجر، وقد أعطاني نسخة منه على سبيل المناولة المقرونة بالإجازة، ثم قرأت عليه أحاديث من أوله، وأجازني بروايته مشافهة، وقد كتب الإجازة في آخر الكتاب بخطه الشريف هكذا: قد قرأ فيه من أوله أحاديث المولوي عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم، وأجزته أن يرويه عني بالشروط المقررة عند أهل الحديث وأئمتهم، ويلزم على نفسه الاتباع، ويجتنب الابتداع، وأسأل الله أن يعينني وإياه على ذلك. وكتب هذه الأحرف محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد سنة ١٣١٣هـ. انتهى.

وقد طبع شيخنا العلَّامة المذكور إسناد هذا الكتاب إلى المصنِّف الحافظ ابن حجر هكذا: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد: فيقول خادم الحديث محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد الهاشمي الجعفريِّ، والفاطمي الزينبي: إني أروي «بلوغ المرام» لشيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخي العلامة الثقة الثَّبتِ الشيخ أبي الفضل عبد الحق المحمدي، عن الإمام محمد بن علي الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ عن الإمام السيد عبد القادر بن أحمد، عن السيد أحمد بن عبد الرحمن، عن السيد الحسين بن أحمد زباره، عن عبد العزيز بن محمد الجيشي، عن إبراهيم بن عبد الله بن جُعْمَانَ، عن محمد بن إبراهيم بن جُعْمَانَ، عن إبراهيم بن محمد بن جُعْمَانَ، عن السيد الطاهر الأهدل، عن عبد الرحمن بن الدَّيْبَعِ، عن الحافظ السخاوي، عن مؤلفه الحافظ ابن حجر.

وأرويه أيضًا عن شيخي أبي الفضل عبد الحق المحمدي في جملة ما أجازني مشافهة، عن الإمام الشوكاني في إجازته العامة لسائر مروياته، عن السيد علي بن

إبراهيم، عن حامد بن شاكر، عن السيد أحمد بن يوسف، عن السيد إبراهيم بن القاسم بن المؤيَّد، عن السيد الحسين بن أحمد زباره، عن القاضي أحمد بن صالح بن أبي الرجال، عن محمد البابلي، عن أبي النجا سالم، عن النجم محمد بن أحمد، عن صاحب هذه النسخة شيخ الإسلام زكريا، عن المؤلف الحافظ ابن حجر ـ رحمهم الله تعالى، ورضي عنهم أجمعين، وأثابهم الجنة بفضله آمين ـ وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم، والحمد لله رب العالمين». انتهى.

قلت: ولكتاب «بلوغ المرام» شروحٌ.

منها: «البدر التمام» للقاضي العَلَّامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي.

ومنها: «سبل السلام» للعلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني ثم الصنعاني، قال في أوله: «هذا شرح لطيف على بلوغ المرام، تأليف الشيخ العلَّامة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر ـ أحله الله دار السلام ـ اختصرته عن شرح القاضي العلَّامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي ـ أعلا الله درجاته في عليين ـ مقتصرًا على حَلِّ ألفاظه وبيان معانيه، قاصدًا بذلك وجه الله، ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه، مُعْرِضًا عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنبًا للإيجاز المُخِلِّ، والإطناب المُمِلِّ، وقد ضَمَمْتُ إليه زياداتٍ جمةً على ما في الأصل من الفوائد». انتهى.

ومنها: «فتح العَلَّام» للعلامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد صِدِّيق بن حسن بن علي الحسيني القِنَّوْجِيِّ في مجلدين، فرغ من تأليفه سنة ١٣٠٢هـ، وقد طبع بمصر بالمطبعة الأميرية، ونفدت نسخُه.

ومنها[1]: «مسك الختام» للسيد العلامة النَّوَّاب صِدِّيق بن حسن خان ـ رحمه الله تعالى ـ وهي بالفارسية، قال في كتابه: «إتحاف النبلاء»: «مسك الختام شرح بلوغ

---

(١) ومن شروحه المفيدة النافعة جداً: «توضيح الأحكام من بلوغ المرام» للشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن البسَّام؛ قال في مقدمة كتابه (١/٣): الحمد لله المبدئ المعيد، شرع أحكامه وفق مصالح العبيد... وقال في الخاتمة (٧/ ٥٩٥): ففي اليوم السادس من شهر جمادى الثانية من عام عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية: تم هذا الشرح المبارك. قلت: طبع بمكتبة الأسدي بمكة المكرمة.

المرام» الكاتب الحروف ـ عفا الله عنه ـ: واين نام اورادر منام الهام شده[١] دو مجلد كلال است[٢] أوله الحمد لله عز وجل ودروي بدر تمام وسبل السلام وتلخيص مصنف علام را باختصار وإيجاز جمع ساحته[٣] وبعبارات فارسي عام فهم نكاشته[٤] وجول آخرين شروح واجمع آنها براي أصول وفروع است[٥] اين نام بدال مناسبت تام دار[٦] داويل شرح أحسن كتب مؤلفة ايل ني بضاعت است[٧] وجامع روايت ودرايت تكاد العيون تأكله والقلوب تشربه.

ومن المختصرات في الأحكام: «منتقى الأخبار» للشيخ الإمام العلَّامة أبي البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحَرَّاني، المعروف بابن تيميَّة، وقد يلتبسُ عَلَى مَنْ لا معرفة له بأحوال الناس مصنِّفُ «منتقى الأخبار» ابن تيمية هذا، بحفيده شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، شيخ ابن القَيِّم، وليس الأمر كذلك، فإن ابن تيميَّة مصنِّف «منتقى الأخبار» جد ابن تيمية الذي هو شيخ ابن القيم، فلنا أن نذكر ترجمتها هاهنا، فنقول: قال الشوكانيُّ في «النيل» في ترجمة مصنِّف «المنتقى»[٨] هو: الشيخ الإمام علَّامة عصره، المجتهد المطلق ، أبو البركات شيخ الحنابلة، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن الخَضِرِ بن محمد بن علي بن عبد الله الحَرَّانيّ، المعروف بـ«ابن تيمية».

قال الذهبي في «النبلاء»[٩] ولد سنة تسعين وخمسمائة تقريبًا، وتفقه على عَمِّهِ الخطيب، وقَدِمَ بغداد وهو مراهق مع السيف ابن عمه، وسمع من أحمد بن سُكَيْنَةَ، وابن طبرزد، ويوسف بن كامل، وعدة، وسمع بحَرَّان من حَنْبَلٍ، وعبد القادر الحافظ، وتلا

(١) عبارة فارسية بمعنى: ولقد ألهم اسم المرجع في منامه.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: وهو في مجلدين ضخمين.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: وبدايته الحمد لله، وفيه العلم كالبدر في تمامه وطريق الهداية حيث أورد فيه مختصراً وتلخيصاً للمؤلف العلامة بإيجاز وافٍ.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: وحرره بنسخة فارسية قابلة للفهم والإدراك

(٥) عبارة فارسية بمعنى: وحيث أنه آخر الشروح وأوفاها للأصول والفروع.

(٦) عبارة فارسية بمعنى: هذا الاسم مناسب تمامًا لهذا المجال.

(٧) عبارة فارسية بمعنى: وهذا الشرح من أفضل مؤلفات هذا الفقير الضعيف إلى ربه الذي لا شيء عنده.

(٨) الشوكاني في «نيل الأوطار» (١/ ١٤- الجيل).

(٩) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٩١).

بالعَشْرِ على الشيخ عبد الواحد بن سُلْطان، حدَّث عنه ولده شهاب الدين، والدِّمْيَاطي، وأمين الدين بن شُقَيْرٍ، وعبد الغني بن منصور، ومحمَّد بن البَزَّار، والواعظ محمد بن عبد المحسن، وغيرهم، وتفقه وبَرَعَ واشتغلَ وصنَّفَ التصانيف، وانتهت إليه الإمامة في الفقه، ودرَّس القراءات، وصنَّف فيها أرجوزةً، تلا عليه الشَّيْخُ القَيْرَوَانِيُّ، وحَجَّ في سنة إحدى وخمسين على دَرْبِ العراق، وابتهر علماءُ بغداد لذكائه وفضائله، والتمس منه أستاذُ دَارِ الخلافة محيي الدين ابن الجوزي الإقامةَ عندهم، فتعلَّل بالأهل والوطن.

قال الذهبي: سمعتُ الشيخ تقي الدين أبا العَبَّاس[1] يقول: كان الشيخُ ابْنُ مَالِكٍ يقول: أُلِينَ للشيخِ المَجْدِ الفقه، كما ألين لداود الحديد، قال الشيخ: وكانت في جدِّنا حِدَّةٌ، اجتمع ببعض الشيوخ وأَوْرَدَ عليه مسألة، فقال: الجوابُ عنها من ستين وجهًا: الأول كذا، والثاني كذا، وسردها إلى آخرها، وقد رضينا عنك بإعادة أجوبةِ الجميع، فَخَضَعَ له وَابْتَهَرَ. قال العلَّامة ابن حمدان: كنت أطالع على دَرْس الشيخ وما أَبْقَى مُمْكِنًا، فإذا أصبحْتُ وحَضَرْتُ، ينقل أشياء غريبة لم أعرفها، قال الشيخ تقي الدين: وجدْنَاه عجيبًا في سرد المتون وحفظ المذاهب بلا كُلْفة، وسافر مع ابن عمه إلى العراق؛ ليخدمه، وله ثلاث عشرة سنة، فكان يبيت عنده، ويسمعه ويكرِّر مسائلَ الخلاف، فيحفظ المسألة، وأبو البقاء شيخه في النحو والفرائض، وأبو بكر بن غُنَيْمَةَ شيخه في الفقه، وأقام ببغداد ستة أعوام، مكبًّا على الاشتغال، ثم ارتحل إلى بغداد قبل العشرين وستمائة، فتزوَّد من العلم وصنَّف التصانيف، مع الدين والتقوَى وحسن الاتباع، وتوفي بِحَرَّانَ، يوم الفطر، سنة اثنتين وخمسين وستمائة، وإنما قيل لجده: «تيميَّة»؛ لأنه حج على درب تَيْمَاءَ، فرأى هناك طِفْلَةً، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتًا، فقال: يا تيميَّة، يا تيميَّة، فلُقِّب بذلك، وقيل: إن أم جده كانت تسمَّى «تيمية»، وكانت واعظةً. انتهى ما في «النَّيل».

وأما حفيده، فقال الذهبيُّ في «التذكرة»[2] في ترجمته ما لفظه: ابن تيميَّة الشَّيْخُ

---

(١) هو شيخ الإسلام حفيده.

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/١٤٩٦). قلت: وقال بدر الدين العيني: العالم العلامة، الأوحد الرحلة، شيخ الإسلام، علم العلماء... قامع المبتدعة اللئام، فارس الأحكام بالإحكام، المتقن... «انظر العلم الهيب» للعيني (ص/ ٣٢- ٣٣- مكتبة الرشد).

الإمامُ العلَّامة الحافظ الناقد، المفسِّر المجتهد البارع، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر، أبو العَبَّاس أحمد بن المُفْتِي شهاب الدين عَبْدِ الحليم ابْنِ الإمام المجتهدِ شَيْخِ الإسلامِ مَجْدِ الدين عَبْدِ السَّلام بن عبد الله بن أبي القاسم، الحَرانِيُّ، أحدُ الأعلامِ، ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة، وقَدِمَ مع أهله سنة سبع، فسمع من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليُسْر، والكمال بن عبد، وابن الصيرفي، وابن أبي الخير، وخلقٍ كثير، وعُنِيَ بالحديث، ونَسَخَ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرَّج، وانتقى، وبرع في الرجال، وعِلَل الحديث وفقْهِهِ، وفي علوم الإسلام وعِلمِ الكلامِ، وغيرِ ذلك، وكان من بُحُور العِلْمِ، والأذكياءِ المعدودين، والزُّهَّاد الأفراد، والشجعان الكبار، والكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق والمخالف، وسارَتْ بتصانيفه الركبان، لعلها ثلاثمائة مجلدٍ، حدَّث بدمشق ومصر والثَّغْر، وقد امتحن وأوذي مراتٍ، وحُبِسَ بقلعة مصر والقاهرة والإسكندرية، وبِقَلْعَة دمشق مرتَيْن، وبها تُوفِّيَ في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة في قاعةٍ معتقلًا، ودفن إلى جَنْبِ أخيه الإمام شَرَفِ الدين بمقابر الصوفية ـ رحمهما الله تعالى ـ انتهى.

قال صاحب «كشف الظنون» بعد ذكر «المنتقى» لمجد الدين بن تيميَّة هذا ما لفظه: شرحه السراج عمر بن علي بن الملقِّن الشافعي، المتوفى سنة أربع وثمانمائة، ولم يكمله، بل كتب منه قطعة(١). انتهى.

وقال صاحب «البدر المنير»: وأحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام بن تَيميَّة، المسمَّى بـ«المنتقى»، هو كاسمه وما أحسنَهُ، لولا إطلاقُهُ في كثير من الأحاديث العَزْوَ إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف، فيقول مثلًا: رواه أحمد، رواه الدارقطني، رواه أبو داود، ويكون الحديث ضعيفًا، وأَشَدُّ من ذلك كون الحديث في «جامع الترمذي» مبيَّنًا ضعفه، فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه، وينبغي للحافظ جَمْعُ هذه المواضع وكَتْبُهَا على حواشي هذا الكتاب، أو جَمْعها في مصنَّف يستكمل فائدة الكتاب المذكور(٢). انتهى.

والحمد لله قَد بَيَّن ذلك كُلَّهُ، وزاد عليه محدِّثُ اليَمَنِ ومجتهدُهَا محمد بن علي

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٥١).

(٢) ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٢٧٦).

الشوكاني، المتوفَّى سنة ١٢٥٠ هـ في كتاب «نيل الأوطار»، الذي شرح به «المنتقى» شرحًا وسطًا، بلغ ثمانية أجزاء، وقد جمع فيه مِنْ فِقْهِ الحديث ما لعلَّك لا تعثُرُ عليه في كتاب آخر.

ومنها: «الأحكام الكبرى» للشيخ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإِشْبِيلِيِّ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة ببجاية، وهو كتاب كبير في نحو ثلاثة مجلَّدات، انتقاه من كتب الأحاديث، وله «الأحكام الصغرى»، وشرحه الشيخ صدر الدين محمد بن عمر بن المرحَّل المصري، المتوفى سنة ست عشرة وسبعمائة، كتب منه ثلاثة مجلَّدات، وإِشْبِيلِيَّة وبِجَاية ـ بكسر أولهما ـ: بلدتان بالأندلس.

ومنها: «الأحكام الكبرى» للشيخ محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المكي الشافعي، المتوفَّى بمكَّة المكرَّمة، سنة أربع وتسعين وستمائة، وهو أيضًا كتاب كبير، جمع فيه الصِّحَاح والحسان، لكن ربما أورد الأحاديث المضعَّفة؛ ولم يبيِّن. كذا قاله تلميذه اليافعي.

وذكر جمال الدين في «المنهل الصافي» أن له «الأحكام الوسطى» في مجلد كبير، و«الصغرى» أيضًا تتضمَّن ألف حديث وخمسة عشر حديثًا. انتهى.

ومنها: «الأحكام الصغرى» للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيلَ بْنِ عُمَرَ بن كثير الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة.

ومنها: «عمدة الأحكام عن سيد الأنام»، لتقي الدين الشيخ الإمام أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن مسرور الجُمَّاعِيلِيِّ المَقْدِسيِّ، المتوفى سنة ستمائة، في ثلاث مجلدات، عز نظيره، أوله: «الحمد لله أتم الحمد وأكمله...» إلخ.

قال: وحَصَرْتُ الكلامَ في خمسة أقسام:

الأول: التعريفُ بمن ذُكِرَ من رواة الحديث إجمالًا، وله أسماءُ رجالِهَا في مجلَّد، قال: أفردت هذا بكتاب سميته: «العدة».

الثاني: في أحاديثه.

الثالث: بيان ما وقع فيه من المُهِمَّات.

الرابع: في ضبط لفظه.

الخامس: الإشارة إلى بعض ما يستنبط.

وشرحه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي، المتوفَّى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة في خمس مجلَّدات، أوله: «الحمد لله الجبار...» إلخ، قال: «سألني البعض اختصار جملة من أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان البخاري ومسلم، فأجبته». قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن العَطَّار الفاكهاني وغيرهم.

وَشَرْحُ سراج الدين عمر بن علي بن الملقِّن الشافعي، المتوفى سنة أربع وثمانمائة، سماه بـ«الإعلام» وهو من أحسن مصنفاته.

وأبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، وسماه «عُدَّة الحكام في شرح عمدة الأحكام» مجلَّدان، المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة.

وشرحه السيد تاج الدين أبو نصر عبد الوهَّاب بن محمد بن حسن بن أبي الوفا العلوي، المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة، أورد في أوله ست مقالات، أوله: «الحمد لله الذي نور بصائرنا بنور الإسلام...» إلخ، سماه: «عدة الحُكَّام».

وشرحه عبد الرحمن بن علي بن خَلَفٍ الشيخ زين الدين أبو المعالي الفَارَسْكُورِيُّ الشافعي، شرح «العمدة» شرحًا دلَّ على كثرة فضله، وولي قضاءَ المدينة النبوية، في سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وتوفي في سنة ثمان وثمانمائة، لعل ذلك: عمدة الفقه.

وشرحه الشيخ عماد الدين إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير الحلبي الشافعي، أوله: «الحمد لله منور البصائر...» إلخ، ذكر فيه أنه حفظ «العمدة» التي رتبها على أبواب الفقه، وفيها خمسمائة حديث، فقرأ على الشيخ ابن دقيق، ثم شرحه إملاء، وسماه: «إحكام الأحكام، في شرح أحاديث سيد الأنام»؛ كذا في «الكشف»(١).

قلت: كتاب «عمدة الأحكام» للحافظ عبد الغني المذكور الذي طبع في المطبعة المنيرية مع شرحه لابن دقيق العيد، وقع في أوله: «الحمد لله الملك الجبار، الواحد القهار، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، رَبُّ السموات والأرض وما بينهما

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٦٤).

العزيز الغفار، وصلى الله على المصطفى المختار، وعلى آله وصحبه الأطهار، أما بعد: فإن بعض الإخوان سألني اختصار جملة من أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج القشَيْرِي النيسابوري، فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به. . .» إلخ.

وقال مصحِّح هذا الكتاب في هامشه: «هذه خطبة المؤلِّف ـ رحمه الله ـ ولم نَجِدْهَا في نسخ الشروح الخَطِّية التي بين أيدينا، وَوَجَدْنَاها في نسخ المتن مثبتةً، فأثبتناها في هذه النسخة حفظًا للأصل، ولعل الشراح لم يتعرَّضوا لها؛ اقتصارًا على المهم المقصود. انتهى كلام المصحِّح.

ومنها «المنتقى في الأحكام» لابن الجَارُود، وهو الحافظ الإمام الناقد أبو محمد عبد الله بن علي بن الجَارُودِ، النيسابوريُّ، المجاور بمكَّةَ، سمع أبا سعيد بن الأَشَجِّ، ومحمد بن آدم، وعلي بن خُشْرُمٍ، ويعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقِيِّ، وعبد الله بن هاشم الطوسي، والحسن بن محمد الزعفراني، وخلقًا، حدث عنه: أبو حامد بن الشرقي، ومحمد بن نافع المكي، ويحيى بن منصور السجزي، وآخرون، وكان من العلماء المتقنين المجودين، توفي سنة سبع وثلاثمائة.

الفَصْلُ الحَادِي وَالثَّلاثُونَ: فِي ذِكْرِ المُخْتَصَرَاتِ فِي الحَدِيثِ

وهي كثيرة: «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» للإمام رضي الدين حسن بن محمد الصَّغَاني، المتوفى سنة خمسين وستمائة، جمع فيه من الأحاديث الصحاح عددًا على تعداد الشارح الكَازَرُونِيِّ، وهو ألفان ومائتان وستة وأربعون حديثًا، وبيَّن في آخر كل باب أو نَوْعٍ عَدَدَ أحاديثه، وقالَ: «هذا كتاب أرتضيه وأستضيء لضيائه، والعمل بمقتضاه، ألفته لخزانة المستنصر بن الظاهر بن الناصر بن المستضيء العباسي»، أوله: «الحمد لله محيي الرمم، ومجري القلم، . . .» إلخ، ذكر أنه لما فرغ من «مصباح الدجى» و«الشمس المنيرة». ضَمَّ إليهما ما في كتاب «النجم» و«الشهاب»؛ لتجميع الصحاح، قال: «وهذا الكتاب حجة بيني وبين الله في الصحة والرضاء به»، ورمز فيه بالحروف، فـ «الخاء» إشارة للبخاري، و«الميم» لمسلم، و«القاف» لما اتفقا عليه، ورتبه بترتيب أنيق، جعله اثنَيْ عشر بابًا:

الأول: على فصلين: الأول: فيما ابتداؤه بمن الموصولة أو الشرطية، الثاني: فيما ابتداؤه بـ«مَنْ» الاستفهامية.

الثاني: في «أنَّ»، وفيه عشرة فصول.

الثالث: في «لا».

الرابع: في «إذ» و«إذا».

الخامس: في فصلين: الأول: في «ما» وأنواعها، والثاني: في «يا» وأقسامها.

السادس: فيه اثنا عشر فصلًا في بعض الكلمات، كـ«قد»، و«لو» و«بين»، وهكذا.

السابع: فيه سبعة فصول، كالمبتدأ المُعَرَّفِ باللام وما أشبه ذلك.

الثامن: فيه ستة فصول.

التاسع: في العدد ونحوه.

العاشر: في الماضي.

الحادي عشر: في لام الابتداء.

الثاني عشر: في الكلماتِ القدسية؛ كذا في «الكشف»[١].

والصَّغَاني هذا، هو: أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حَيْدَر بن علي العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ الحنفي، حامل لواء اللغة في زمانه، قال الذهبي[٢]: ولد بمدينة «لاهور» سنة سبع وسبعين وخمسمائة، ونشأ بـ«غَزْنَة»، ودخل بغداد سنة خمس عشرة وستِّمائة، وذهب منها بالرياسة الشريفة إلى صاحب الهند، فبقي هناك مدة، وحج ودخل اليمن، ثم عاد إلى بغداد، ثم إلى الهند، ثم إلى بغداد، وكان إليه المنتهَى في اللغة، وله من التصانيف «مَجْمَع البَحْرَيْن» في اللغة، و«تكملة الصحاح» و«العُبَاب»، وصل فيه إلى فَصْل «بكم»، حتى قيل: [من الرجز].

إنَّ الصَّغَانِيَّ الَّذِي ... حَازَ العُلُومَ وَالْحِكَمْ
كَانَ قُصَارَى أَمْرِهِ ... أَنِ انْتَهَى إِلَى بَكَمْ

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٨).

(٢) الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٧/ ٤٤٤).

و«النوادر في اللغة والتراكيب»، و«أسماء القارة»، و«أسماء الأسد»، و«أسماء الذئب»، و«مشارق الأنوار»، و«شرح البخاري»، و«در السحابة في وَفَيَاتِ الصحابة»، و«العَرُوض»، و«شَرْح أبيات المُفَصَّل»، و«بغية الصَّدْيَان»، وغير ذلك.

وشروح «مشارق الأنوار» كثيرة: منها: شرح الشيخ أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي الحنفي، سماه «تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار»، وتُوُفِّيَ سنة ست وثمانين وسبعمائة، والشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة، وهو في أربعة مجلدات، سماه «شوارق الأسرار العلية في شرح مشارق الأنوار النبوية»، وخير الدين خضر بن عمر العطوفي، من علماء الدولة العثمانية، سماه «الكشف الشارق» في ثلاثة مجلدات، والشيخ الإمام سعيد بن محمد بن مسعود الكَازَرُونِيُّ، سماه «المطالع المصطفوية»، وتوفي سنة ثمان وخمسين وسبعمائة، ذكر في آخر كل فصل وباب عَدَدَ الأحاديث، فجمعه على أن يكون ألفين ومائَتَيْ حديث، وستة وأربعين حديثًا، والشيخ عبد اللطيف بن عبد العزيز، المعروف بـ«ابن الملك» شرحه شرحًا لطيفًا، سماه: «مبارك الأزهار في شرح مشارق الأنوار» أوله: «الحمد لله على هدية الهداية والإسلام».

واعلم: أن الشارح ابن الملك التزم أن يبيِّن في كل حديث أنه مما انفرد به أحد الشيخين أو اتفقا عليه؛ لاختلاف نسخ «المشارق» في العلامات، وعدم العِلْمِ بما هو الأصحُّ، ونبَّه على ما وقع من المصنِّف في بعض المواضع من علامات غير مطابقة للواقع، بأنه نسب الحديث إلى «الصحيحين»، ولم يكن إلا في أحدهما، أو أخرجه غيرهما، أو لم يوافق اسْمُ الراوي لما فيهما، وذَكَرَ أحوال راوي الحديث، واقتصر على ذكره مرة، وعلى «شرح ابن الملك» حاشية، أولها: «الحمد لله الذي خلق أرواح...» إلخ، وعليه حاشية أيضًا لمولانا إبراهيم بن أحمد المعيد، أولها: «الحمد لله الذي خلق أرواح ذوي العقول...» إلخ، سماها: «صواب الأفكار»، وحاشية أخرَى لمحمد بن أحمد الأزنيقي الشهير بوحي زاده، المتوفى سنة ثمان عشرة وألف، أولها: «الحمد لله الذي هدانا لهذا...» إلخ، ورتب المولى إبراهيم بن مصطفى «شَرْحَ ابن الملك» على فصول وأبواب؛ كـ«المصابيح»، وسماه «أنواع البوارق في ترتيب شرح المشارق»، أوله:

«نحمدك يا من أشرق قلوبنا...» إلخ، قال: رتبته كترتيب «المصابيح» بلا تغيير، إلا في محل الاحتياجِ، وربما ألحقت به شيئًا من «المصابيح»، وتم ترتيبه في أول شعبان سنة سبع وثمانين وتسعمائة.

وشرحه المولى شمس الدين أحمد بن سليمان، المعروف بابن كمال باشا مكرّرًا، ولم يشتهر، وتوفي سنة أربعين وتسعمائة.

وشرحه وجيه الدين عمر بن عبد المحسن الأرزنجاني، وسماه: «حدائق الأزهار شرح مشارق الأنوار»، أوله: «الحمد لله على توافر فضله وآلائه...» إلخ، قال: جميع ما أوردته فيه من «شرح السنة»، و«نوادر الأصول»، و«الفائق» و«النهاية»، و«مجمع الغرائب»، و«مطالع الأنوار»، و«شرح البيضاوي»، و«التحفة» لبدر الدين الإِرْبِليِّ.

وشرحه شَمْسُ الدين بن الصائغ محمد بن عبد الرحمن، الزمردي الحنفي، المتوفى سنة ست وسبعين وسبعمائة.

والمولى محمد بن مصلح الدين القوجوي، المعروف بشيخ زاده المحشي، المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة. وجلال الدين رسولا بن أحمد البتاني، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة، كتب عليه قطعة ولم يكمله. وشرحه وحيد الدين؛ كذا في «الكشف»[(١)].

ومنها «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» للحافظ السيوطي، قال في أوله: «هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية أُلوفًا، ومن الحكم المصطفوية صنوفًا، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزَهْ، وبالغت في تحرير التخريج، فتركْتُ القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وَضَّاع أو كَذَّاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع، كـ«الفائق»، و«الشِّهَاب»، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب، ورتبته على حروف المعجم، مراعيًا أول الحديث فما بعده؛ تسهيلًا على الطلاب، وسميته: «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»؛ لأنه مقتضب من الكتاب الكبير، الذي سميته: «جامع الجوامع» وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها». انتهى.

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٩).

وله شروح عديدة:

منها: شرح الشيخ شمس الدين محمد بن العَلْقَمِيِّ الشافعي، تلميذ المصنِّف، المتوفى سنة تسع وعشرين وتسعمائة، وهو شرح بالقول في مجلدين، وسماه: «الكوكب المنير»، لكنه ترك أحاديث بلا شرح؛ لكونها غير محتاجة إليه، قال: حيث أقول: «شيخنا»، فمرادي المصنِّف، وحيث أقول في الحديث علامة الصحة أو الحسن فمن تصحيح المؤلف برمزٍ، صورته: «صح» أو«ح» بخطه، وحيث أقول: «وكتبا» فالمراد بهما: السيد الشريف يوسف الأرسوني، وابن مُغَلْطَاي.

وشَرْح الشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد، المتبولي الشافعي، وسماه بـ«الاستدراك النضير على الجامع الصغير»، أوله: «الحمد لله شارح صدور أهل السنة...» إلخ، ذكر فيه أن ابن العلقمي أطال فيما لا يحتاج إليه، واختصر فيما يحتاج، بل ترك أحاديث فشرحها مفصَّلًا، وقدَّم مقدِّمة في أصول الحديث في مجلَّد.

وشَرْحُ الشيخ شمس الدين محمد، المدعوِّ بعبد الرؤوف المُنَاوِيِّ الشافعي، المتوفى سنة ثلاثين وألف تقريبًا، شرح أولًا بالقول؛ كابن العلقمي، فاستحسنه المغاربة، فالتمسوا منه أن يمزجه، فاستأنف العمل، وصنف شرحًا كبيرًا ممزوجًا في مجلَّدات، وسماه «فيض القدير»، أوله[1]: الحمد لله الذي جعل الإنسان هو الجامع الصغير... إلخ، قال: ويليق أن يدعى بـ«البدر المنير»[2]، وذكر أن مراده من القاضي: هو البيضاوي، ومن العراقي: هو الزين، ومن جدي: هو القاضي يحيى المُنَاوِيُّ، ثم اختصره بعضُهم، وسماه: «التيسير»، أوله: «الحمد لله الذي علَّمنا من تأويل الأحاديث...» إلخ.

وشَرْحُ العلَّامة نور الدين علي القاري، نزيل مكة المكرمة. كذا ذكر هذه الشروح صاحب «كشف الظنون»[3].

قلت: وقوله: ثم اختصره ـ يعني: «فيض القدير» ـ وبعضهم سماه: «التيسير» ـ فيه نَظَرَ، فإن المصنف عبد الرؤوف المناوي هو الذي اختصره وسماه هو بـ«التيسير» لا غيره، كما صرَّح به في أول: «التيسير».

---

(١) المناوي في «فيض القدير» (١/ ٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٤).

(٣) انظرها فيه (١/ ٥٦٠).

وشرح الشيخ علي بن الشيخ نور الدين بن محمد بن إبراهيم المعروف بالعزيزي، أوله[١]: «الحمد لله الذي وفَّقنا للاشتغال بسنة رسوله، وتبليغها مَنْ رَغِبَ فيها، وإجابة لمسؤوله»، وهو شرح صغير ممزوج، سماه: بـ«السراج المنير»، قال فيه[٢]: وجمعته من شروح الكتاب، فحيث قلْتُ: قال الشيخ، فمرادي به: شيخي خادم السنة محمد الحجازي الشعراني، المشهور بالواعظ، وإذا لم أعز الكلام لأحد، فهو عن الشيخ عبد الرؤوف المناوي. انتهى.

وشرح العلَّامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني، وهو شرح موجز ممزوج في مجلدين.

الفَصْلُ الثَّاني وَالثَّلاثُونَ: فِي ذِكْرِ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ فِي تَخْرِيجِ الأَحَادِيثِ

وهي كثيرة:

فمنها: «نصب الراية؛ لأحاديث الهداية» للعلامة الزَّيْلَعِيِّ.

ومنها: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»، للحافظ ابن حجر العسقلاني، قال صاحب «كشف الظنون»[٣] في ذكر كتاب «الهداية»: وخرَّج الشيخ جمال الدين [عبد الله بن] يوسُفَ الزيلعيُّ ـ المتوفى سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة ـ أحاديثَهُ، وسماه: «نَصْبَ الراية لأحاديث الهداية»، ولخصه الشيخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفَّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وسمَّاه: «الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية»، وذكر فيه أن الزيلعي استوعب ما ذكره من الأحاديث والآثار، ثم اعتمد ذكر أدلة المخالفين في كل باب، وهو كثير الإنصاف، يحكي ما وجده من غير اعتراض، فكثر الإقبال عليه.

قلت: قال الحافظ ابن حَجَرٍ في أول «الدراية»[٤]: إني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمَّنها «شرح الوجيز» للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء في اختصاره جامعًا لمقاصد الأصل، مع مزيدِ كثيرٍ فيما راجعت عليه تخريجَ أحاديث «الهداية» للإمام

---

(١) العزيزي في «السراج المنير شرح الجامع الصغير» (١/ ٢- المطبعة الخيرية بمصر).

(٢) المصدر السابق.

(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٣٦).

(٤) ابن حجر في «الدراية» (١/ ١٠).

جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر؛ لينتفع به أهل مذهبه، كما انتفع أهل المذهب، فأجبته إلى طلبه، وبادرت إلى وفق رغبته، فلخصته تلخيصًا حسنًا، مبينًا غير مخلٍّ من مقاصد الأصل، إلا ببعض ما قد يستغني عنه. انتهى.

قلت: لو ذكر الحافظ أحاديث الخصوم أيضًا بالاختصار لكان أحسن وأجود وأتم فائدة.

والحافظ الزيلعي: هذا هو: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد، وقيل: يوسف بن عبد الله الحنفي، أحدُ حُفَّاظ الحديث، سمع من أصحاب النجيب، وأخذ عن الفخر الزيلعي، شارح «الكنز»، والعلاء بن التركماني، وابن عقيلٍ، وألف «تخريج أحاديث الهداية» سماه بـ«نصب الراية لأحاديث الهداية»، «وتخريج أحاديث الكشاف»، سماه بـ«الكاف الشاف»، وغير ذلك، وكانت وفاته في المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة.

وفي «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حَجَرٍ[1]: ذكر لي شيخنا الزين العراقي أنه كان مرافق الزيلعيِّ في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، فالعراقي لتخريج أحاديث «الإحياء»، والأحاديث التي يشير إليها الترمذيُّ في كل باب، والزيلعي لتخريج أحاديث «الهداية» و«الكشاف»، وكل منهما يُعينُ الآخر. انتهى.

تنبيه: اعلم أنه قد وقع الاختلاف في تسمية الزيلعيِّ صاحب «نَصْب الراية»؛ فسماه الكفوي يوسف بن عبد الله، ووافقه كلام صاحب «الكشف» عند ذكر «الهداية» كما تقدَّم، وكلامه عند ذكر «الكشاف» يدلُّ على عكس ذلك حيث قال: «وممن خرج أحاديثه جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي...» إلخ، وكذا سماه الشيخ محمد بن علي الشنواني المصري في رسالته «الدرر السنية في ما علا من أسانيد الشنوانية»، والشيخ عابد السندي المدني في رسالته: «حصر الشارد» وغيرهما، وهو الموافق لما ذكره السُّيوطِيُّ في «حسن المحاضرة»[2].

---

(١) ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ٩٦).

(٢) السيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ٢٠٣) فقال: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي، سمع من أصحاب النجيب، وأخذ عن الفخر الزيلعي - شارح الكنز - و... وألف تخريج أحاديث الهداية، وتخريج أحاديث الكشاف. مات في محرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة.

ومنها: «تخريج أحاديث الهداية» لابن التركماني، وهو علي بن عثمان بن إبراهيم الماريديني، علاء الدين، الشهير بابن التركماني، أستاذ الحافظ الزيلعي، كان إمامًا في الفقه والأصول والحديث، ملازمًا للاشتغال والإفادة، له تصانيف بديعة، منها «بهجة الأعاريب بما في القرآن من الغريب»، و«المنتخب في الحديث»، و«المؤتلف والمختلف» و«كتاب الضعفاء والمتروكين»، و«الجوهر النقي في الرد على البيهقي»، و«المعدن في أصول الفقه»، و«مختصر المحصَّل في الكلام»، و«مختصر رسالة القشيري» و«تخريج أحاديث الهداية»، وغير ذلك، مات يوم عاشوراء سنة خمسين وسبعمائة.

ومنها: تخريج أحاديث «إحياء العلوم» للإمام الغزالي، قال صاحب «كشف الظنون» في ذكر كتاب «إحياء العلوم»: وقد صنَّف الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيُّ، المتوفى سنة ست وثمانمائة كتابين في تخريج أحاديثه، أحدهما كبير، وهو الذي صنفه سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، وقد تعذَّر الوقوف فيه على بعض أحاديثه، ثم ظفر كثيرًا مما عَزَبَ عنه إلى سنة ستين وسبعمائة، فصنَّف صغيره المسمَّى بـ«المُغْنِي عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»، أوله: «الحمد لله الذي أحيا علوم الدين...» إلخ، اقتصر فيه على ذكر طرق الحديث وصحابيِّه ومخرِّجه، وبيان صحَّته وضَعْفِ مخرجه، وحيث كرّر المصنِّف ذكر الحديث، اكتفى بذكره في أول مرة، وربما أعاد لغرض، ثم إن تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلانيَّ استدرَكَ على ما فاته في مجلَّد.

وصنف الشيخ زين الدين قاسم بن قطْلُوبُغَا الحنفي المصري، المتوفى بها سنة تسع وسبعين وثمانمائة ـ أيضًا ـ كتابًا سماه: «تحفة الأحياء فيما فات من تخريج أحاديث الإحياء». انتهى ما في «الكشف»[١].

قلت: تأتي ترجمة الحافظ زين الدين العراقي، والحافظ ابن حَجَر في الفصل التاسع من الباب الثاني من هذه المقدِّمة.

وأما زين الدين قَاسِمُ بن قُطْلُوبُغَا فهو: أبو العدل قاسم بن قطلوبغا، المعروف بقاسم الحنفي[٢]، ولد في المحرَّم سنة ٨٠٢ اثنتين وثمانمائة بالقاهرة، ومات أبوه وهو صغير،

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٤).

(٢) انظر «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ١٨٧)، و«البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٤٦).

فنشأ يتيمًا، وحفظ القرآن وكتبًا، وعَرَضَ بعضَها على العز بن جماعة، ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره، كالعلاء البخاريِّ والشرف السُّبْكِيِّ، وابن الهمام، وقرأ في غالب الفنون، وتصدَّر للتدريس والإفتاء قديمًا، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة، وصار المشار إليه في الحنفية، ولم يخلف بعده مثله، وله مؤلفات منها: «شرح منظومة ابن الجزري» في مجلدين، و«حاشية شرح الألفية للعراقي»، و«شرح النخبة» لابن حجر، وخرَّج أحاديث «عوارف المعارف» للسهرورديِّ، وأحاديث «الاختيار شرح المختار» في مجلدين، وكذلك خرج أحاديث البزدوي في أصول الفقه، و«تفسير أبي الليث»، و«منهاج العابدين»، و«الأربعين في أصول الدين»، و«جواهر القرآن» و«بداية الهداية»، و«الشفاء»، و«إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الأحياء»، و«منية الألمعي بما فات الزيلعي»، و«بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد»، و«نزهة الرائض في أدلة الفرائض»، ورتَّب: «مسند أبي حنيفة» لابن المقري، وبوَّب «مسند أبي حنيفة» أيضًا للحارثي و«الأمالي على مسند أبي حنيفة» في مجلَّدين، و«الموطأ» برواية محمد بن الحسن، و«مسند عقبة بن عامر» الصحابي، و«عوالي كل من أبي الليث والطحاوي»، و«تعليق مسند الفردوس»، و«أسئلة الحاكم» للدارقطني، و«مَنْ رَوَى عن أبيه عن جَدِّه» في مجلَّد، و«الاهتمام الكُلِّي بإصلاح ثقات العِجْلِيِّ» في مجلد، و«زوائد رجال كل من الموطأ ومسند الشافعي وسنن الدارقطني على الستة»، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» في أربع مجلدات، و«تقويم اللسان في الضعفاء» في مجلَّدين، و«فضول اللسان» وحاشيةً على كل من «المشتبه» و«التقريب» لابن حجر، والأجوبة على اعتراض ابن أبي شيبة على أبي حنيفة في الحديث، و«تبصرة الناقد في كَبْتِ الحاسد» في الدفع عن أبي حنيفة، و«ترصيع الجوهر النقي» كتب منه إلى أثناء التيمم، و«تلخيص سيرة مُغْلَطَاي»، و«تلخيص دَوْلَة الترك»، وكتاب ترجم فيه لمن صنَّف من الحنفية، وسماه: «تاج التراجم»، وكتابٌ ترجم فيه مشايخ مشايخه، ومشايخ شيوخ العصر، ومعجم شيوخه، وشرح كتبًا من كتب فقه الحنفية كـ«القدوريِّ» و«النقاية»، و«مختصر المنار»، و«دُرَر البحار في المذاهب الأربعة»، و«أجوبة على اعتراضات العِزِّ بن جماعة على أصول الحنفية»، و«تعليقة على الأندلسية» في العروض، و«مختصر تلخيص المفتاح»، و«شرح منار النظر

في المنطق» لابن سيناء، وله مصنَّفات غير هذه، وقد برع في عدة فنون، ولم ينل ما يليق بجلاله من المناصب حتى التدريس في الأمكنة التي صَار يُدَرِّس بها مَنْ هُوَ دونه في جميع الأوصاف، وله نَظْمٌ كنظم العلماء، فمنه ـ رادًّا علَى من قال: [من الكامل]

إنْ كُنْتِ كَاذِبَةَ الَّذِي حَدَّثْتِنِي فَعَلَيْكِ إِثْمُ أبي حَنِيفَةَ أَوْ زُفَرْ
الْوَاثِبَيْنِ عَلَى الْقِيَاسِ تَمَرُّدًا وَالرَّاغِبَيْنِ عَنِ التَّمَسُّكِ بِالأَثَرْ

ـ فقال: [من الكامل]

كَذَبَ الَّذِي نَسَبَ المآثِمَ لِلَّذِي قاسَ المَسَائِلَ بِالْكِتَابِ وَبِالأَثَرْ
إِنَّ الْكِتَابَ وَسُنَّةَ المُخْتَارِ قَدْ دَلَّا عَلَيْهِ فَدَعْ مَقَالَةَ مَنْ فَشَرْ

وتوفي في ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة ٨٧٩ تسع وسبعين وثمانمائة[١].

ومنها: تخريج أحاديث «تفسير البيضاوي»، قال صاحب «كشف الظنون»[٢] في ذكر هذا التفسير: والشيخ عبد الرؤوف المُنَاوِيُّ خَرَّج أحاديثه في كتاب أوله: «الله أحمدُ أن جعلني من خدام أهل الكتاب...» إلخ، وسماه: الفتح السماوي؛ بتخريج أحاديث البيضاوي». انتهى. وقال في ذكر حواشي هذا التفسير: «حاشية الفاضل القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المصري، المتوفَّى سنة عشرة وتسعمائة، وهي في مجلَّد، سماها: «فتح الجليل ببيان خفيِّ أنوار التنزيل»، أولها: «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب...» إلخ، نبه فيها على الأحاديث الموضوعة التي في أواخر السور». انتهى.

ومنها: تخريج أحاديث «الكشاف» للعلامة الزمخشريِّ، قال صاحب «الكشف»[٣]: وممن خرَّج أحاديثه الإمام المحدِّث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفيُّ، ولخص كتابه الحافظ الكبير شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حَجَرٍ، في كتاب سماه: «الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشاف» في مجلد، واستدرك عليه في مجلد آخر، قال ابن حجر، استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طرقها، وتسمية مخرِّجيها، على نمط ما في أحاديث «الهداية»، لكنه فاته كثير من الأحاديث

(١) الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٤٧).
(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٩٣).
(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٨١).

المرفوعة التي يذكرها الزمخشريُّ بطريق الإشارة، ولم يتعرض غالبًا لشيء من الآثار المرفوعة. انتهى.

ومنها: تخريج أحاديث كتاب «الطريقة المحمدية»، قال صاحب «الكشف»[(١)] في ذكر هذا الكتاب: وتخريج أحاديثِه «إدراك الحقيقة في تخريج أحاديث الطريقة»، للإمام العالم علي بن حسن بن صدقة المصري الأصل، ثم اليماني، إمام جامع محمد آغا، المعروف بإمام بيرام باشا، وفرغ من تأليفه في رمضان سنة ١٠٥٠ خمسين وألف، أوله: «الحمد لله المنان الذي حقه...» إلخ، وهو تأليف مفيد نافع. انتهى.

ومنها: «التلخيصُ الحَبير» للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلاني، قال في أوله[(٢)]: قد وقفت على تخريج أحاديث «شرح الوجيز» للإمام أبي القاسم الرافعي ـ شكر الله سعيه ـ لجماعة من المتأخرين، منهم: القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النَّقَّاش، والعلَّامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيُّ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة، وأَخْلَصُها إشارة: كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخَّصه في مجلَّدةٍ لطيفة، أخلَّ فيها بكثير من مقاصد المطوَّل وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قَدْرِ ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده، فَمَنَّ الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد والزوائد من تخاريج المذكورِينَ معه، ومن تخريج أحاديث «الهداية» في فقه الحنفية، للإمام جمال الدين الزيلعي؛ لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه، وأرجو الله إن تم هذا التتبع أن يكون حاويًا لِجُلِّ ما يستدلُّ به الفقهاء في مصنَّفاتهم في الفروع، وهذا مقصدٌ جليلٌ. انتهى.

قلت: «الوجيز» في الفروع للإمام حُجَّة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغَزَّالِيِّ الشافعي، المتوفَّى سنة خمس وخمسمائة، أخذه من «البسيط» و«الوسيط» له، وزاد فيه أمورًا، وهو كتاب جليل عمدة في مذهب الشافعي، وقد اعتنَى به الأئمة، فشرحه الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، والقاضي سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر

(١) المصدر السابق (٢/ ١١١٢).

(٢) ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١/ ٩).

الأرموي، وعماد الدين أبو حامد محمد بن يونس الإِربليُّ، وأبو الفتوح أسعد بن محمود العِجْلِي الشافعي، صنف كتابًا في شرح مشكلات «الوجيز» و«البسيط»، تكلَّم على المواضع المشكلة فيهما، ونقل من الكتب المبسوطة عليهما.

والإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزوينيُّ الرافعيُّ الشافعي، المتوفَّى سنة ثلاث وعشرين وستمائة، وشرحه شرحًا كبيرًا، سماه «فتح العزيز على كتاب الوجيز»، وهو الذي لم يصنّفْ في المذاهب مثله، وله شرح آخر أصغر منه وأخصر، قال السلفاني: وقفْتُ للوجيز على سبعين شرحًا، وقد قيل: لو كان الغَزَّاليُّ نبيًّا لكان معجزته «الوجيز».

ومنها: «تخريج الأربعين النووية» بالأسانيد العالية، للحافظ ابن حَجَرٍ، ذكره صاحب «الكشف»[1] وهو مذكور أيضًا في فِهْرِسْتِ تصنيفات الحافظ ابن حجر.

ومنها: «هداية الرواة إلى تخريج المصابيح والمشكاة»، للحافظ ابن حجر[2] أيضًا، ذكره صاحب «الكشف»، وهو أيضًا مذكور في فهْرِسْتِ تصانيف الحافظ.

ومنها: «تخريج أحاديث الخُلاصَةَ» للعلامة الزيلعي، قال في «الكشف»[3]: «خَلاصَةُ الفتاوي» للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، وهو كتاب مشهور معتمد في مجلَّد، وللزيلعي المحدِّث تخريجُ أحاديثه. انتهى مختصرًا.

ومنها: «تخريج أحاديث منهاج الوصول إلى علم الأصول»، للشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي بن الملقِّن، في جزء، وللشيخ شمس الدين عبد الرحيم بن حسين العراقيِّ، المتوفى سنة ست وثمانمائة.

قلت: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» مختصرٌ للقاضي الإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة، وهو مرتب على مقدمة وسبعة كتب، أوله: «تقدَّس من تمجَّد بالعظمة والجلال...» إلخ.

ومنها: «تخريج أحاديث شرح عقائد النسفي» للشيخ جلال الدين السيوطيِّ، والمولى علي بن محمد القاري المكي.

---

(١) انظر «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٠٣٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٠٣٠).

(٣) المصدر السابق (١/ ٧١٨).

ومنها: «تخريج أحاديث الكفاية»، قال في «الكشف»: وللشيخ شمس الدين محمد بن ظهير الحمويِّ كتابُ «الكفاية» في الفقه، خرَّج السيوطيُّ أحاديثه، لكنه لم يَتِمَّ ذِكره في فِهْرِسْتِ مؤلَّفاته في فن الحديث.

ومنها: «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» ـ أي: «الشفا في تعريف حقوق المصطفَى»، للعلامة الإمام القاضي عياض ـ للحافظ جلال الدين السيوطي.

ومنها: «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» للحافظ السيوطيِّ أيضًا.

ومنها: «الوسائل في تخريج أحاديث خُلاصة الدلائل»؛ قال في «الكشف»[1]: وشرحه ـ أي: مختصر القدوري ـ حسامُ الدين علي بن أحمد المكي الرازي، وسماه: «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل»، وتوفي سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، وهو شرح مفيدٌ مختصرٌ نافع، وعليه ثلاث تعليقات لابن صُبَيْح أحمد بن عثمان التُّرْكُماني، الأولى: في حل مشكلاته، والثانية: فيما أهمله من مسائل «الهداية»، والثالثة: في أحاديثه والكلام عليها، وتوفي سنة أربع وأربعين وسبعمائة، وسماه «الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل»، فرغ من تبييضه سنة ثلاثين وسبعمائة.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ والثَّلاثُونَ: فِي ذِكْرِ الْكُتُبِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي الأَحَادِيثِ الموْضُوعَةِ

وهي كثيرة:

ومنها: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للقاضي الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ قال في خُطْبَتِهِ[2]: «الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وآله الطاهرين، وبعد: فلما كان تمييز الموضوع من الحديث على رسول الله ﷺ من أجل الفنون، وأعظم العلوم، وأنبل الفوائد، من جهاتٍ يَكْثُرُ تعدادها، ولو لم يكن منها إلا تنبيه المقصِّرين في علم السنة على ما هو مكذوب على رسول الله ﷺ ليجتنبوه ويحذروا من العمل به، واعتقاد ما فيه، وإرشاد الناس إليه، كما وقع كثيرًا

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٣٢).
(٢) الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص/ ٣).

للمصنِّفين في الفقه، والمتصدرين للوعظ، والمشتغلين بالعبادة، والمتعرضين للتصنيف في الزهد، فيكون لمن بيَّن لهؤلاء ما هو مكذوبٌ من السنة أَجْرُ من قال بالبيان الذي أوجبه الله، مع ما في ذلك من تخليص عباد الله من مَعَرَّةِ العمل بالكذب، وأخذه على يد المتعرِّضين لما ليس من شأنهم من التأليف والاستدلال، والقيل والقال، وقد أكثر العلماء ـ رحمهم الله ـ من البيان للأحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكَذَّابِين، وَنَفَوْا عن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزُور المزوِّرين، وهم ـ رحمهم الله تعالى ـ قسمان:

قِسْمٌ: جعلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالرجال الكَذَّابين والضعفاء، وما هو أعمُّ من ذلك، وبينوا في تراجمهم ما رَوَوْهُ من موضوعٍ وضعيفٍ، كـ«مصنَّف ابن حبَّان»، والعُقَيْلي، والأزدي في «الضعفاء»، و«أفراد» الدارقطني، و«تاريخ الخطيب»، و«الحاكم»، و«كامل ابن عدي»، و«ميزان الذهبي».

وقسْمٌ: جعلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالأحاديث الموضوعة، كـ«موضوعات ابن الجوزي»، والصَّغَاني، والجُوزَقَاني، والقزويني، ومن ذلك «مختصر المَجْدِ» صاحب «القاموس»، و«مقاصدُ السخاوي»، و«تمييز الطيب من الخبيث» للدَّيْبَع، و«الذيل على موضوعات ابن الجوزي» للسيوطي، وكذلك كتاب «الوجيز» له، و«اللآلئ المصنوعة» له، و«تخريجُ الإحياء» للعراقي، و«التذكرة» لابن طاهر الفَتَّنِيِّ، وها أنا ـ بمعونة الله وتيسيره ـ أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمَّنته هذه المصنَّفات من الأحاديث الموضوعة، وقد أذكر ما لا يصحُّ إطلاق اسم الموضوع عليه، بل غايةُ ما فيه أنه ضعيفٌ بمرَّة، وقد يكون ضعيفًا ضعفًا خفيفًا، وقد يكون أعلَى من ذلك، والحاملُ على ذكر ما كان هكذا التنبيهُ على أنه قد عَدَّ ذلك بعض المصنفين موضوعًا، كابن الجوزيِّ، فإنه تساهل في موضوعاته، حتى ذكر فيها ما هو صحيحٌ، فضلًا عن الحسن، فضلًا عن الضعيف، وقد تعقَّبه السيوطي بما فيه كفاية، وقد أشرْتُ إلى تعقباته تارةً منسوبة إليه، وتارةً منسوبةً إلى كتبه، واختصرتها اختصارًا لا يخلُّ بالمراد، ودفعْتُ ما يستحق الدفع منها، وأهملت ما لا يتعلق به فائدة، وسمَّيْتُ هذا الكتاب: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة». انتهى.

ومنها: «الموضوعات الكبرى» في أربع مجلدات، وهي: «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات»، أوله: الحمد لله على التعليم حمدًا.. إلخ، ذكر في أوله أربعة أبواب:

الأول: في ذم الكذب.

الثاني: في حديث «مَنْ كذب عَلَيَّ...».

الثالث: في الوصية بانتقاد الرجال.

الرابع: فيما اشتمل عليه هذا الكتاب، وهو خمسون كتابًا من الكتب، ثم شَرْحُهُ المقصود، وهو للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن عليٍّ، المعروف بابن الجوزيِّ البغدادي، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة ذكر فيه كلَّ حديث موضوع، وقد نص ابن الصلاح ومن تبعه في «علوم الحديث» على أن ابن الجوزي مُعْتَرَضٌ عليه في كتابه «الموضوعات»، فإنه أورد فيه أحاديث كثيرة، وحكم بوضعها، وليست بموضوعة، بل هي ضعيفةٌ فقط، وربما تكون حسنةً أو صحيحةً، وقال في ألفيته: [من الرجز]

وَأَكْثَرُ الْجَامِعِ فِيهِ إِذْ خَرَجْ ... لِمُطْلَقِ الضَّعْفِ عَنَى أَبَا الْفَرَجْ

وقد أورد ابن حجر في «الذَّبِّ عن مسند أحمد» جملة من الأحاديث التي أوردها ابن الجوزيِّ في «الموضوعات»، وهي في «مسند أحمد»، ورَدَّ عنها أحسن الردِّ، وأبلَغُ من ذلك أن منها حديثًا مخرَّجًا في «صحيح مسلم»، حتى قال شيخ الإسلام: هذه غفلة شديدة من ابن الجوزيِّ، حيث حكم على هذا الحديث بالوضع، وقد شرع ابن حجر في تأليف تعقُّبات على «الموضوعات»، وقد تتبع جلالُ الدين السيوطيُّ جملة من الأحاديث ليست بموضوعة، منها ما هو في «السنن الأربعة» «والمستدرك»، في تأليف، سماه: «النكت البديعات على الموضوعات»، ولخصها أيضًا في كتاب مع زيادات وتعقبات، سماه: «اللآلئ المصنوعة في الأخبار الموضوعة»؛ كذا في «الكشف»[1].

ومنها: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ جلال الدين السُّيوطي، قال في أوله ـ بعد الحمد والصلاة[2] ـ: «إن من مهمات الدين التنبيه علَى ما وُضِعَ من

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٩٠٦).

(٢) السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/٩).

الحديث واختلق على سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين، وقد جمع في ذلك الحافظ أبو الفرج بن الجوزي كتابًا فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحطَّ إلى رتبة الوضع، بل ومن الحسن ومن الصحيح، كما نبه على ذلك الأئمة الحفاظ، ومنهم ابن الصَّلاح في «علوم الحديث» وأتباعُهُ، وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقادُهُ، واختصاره؛ لينتفع به مرتادُه، إلى أن استخرت الله تعالى وانشرح صدري لذلك، وهيأ لي إلى أسبابه المسالك، فأورد الحديثَ من الكتاب الذي أورده هو منه، كـ«تاريخ الخطيب»، و«الحاكم»، و«كامل ابن عدي»، و«الضعفاء» للعُقَيْلي، ولابن حِبَّان، وللأزدي، و«أفراد الدارقطني»، و«الحلية» لأبي نعيم، وغيرهم بأسانيدهم، حاذفًا إسناد أبي الفرج إليهم، ثم أعقبهم بكلامه، ثم إن كان متعقِّبًا نبهت عليه، وأقول في أول ما أريده: «قلت»، وفي آخره: «والله أعلم»، ورمزت لما أورده الحافظ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني صورة: «ج»؛ إعلامًا بتوافق المصنِّفين على الحكم بوضع الحديث، وسمَّيته: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة».

قال: وإني كُنْتُ شرعت في هذا التأليف في سنة سبعين وثمانمائة، وفرغت منه في سنة خمس وسبعين، وكانت التعقبات فيه قليلةً، وعلى وجه الاختصار، وكتب منه عدة نسخ، ومنها نسخة راحت على بلاد التَّكْرور، ثم بدا لي في هذه السنة، وهي سنة خمس وتسعمائة استئناف التعقبات على وجه مبسوط، وإلحاقُ موضوعات كثيرة فاتت أبا الفرج، فلم يذكرها، ففعلْتُ ذلك، فخرج الكتاب عن هيئته التي كان عليها أولًا، وتعذّر إلحاق ما زدته في تلك النسخ التي كتبتْ إلا بإعدام تلك، وإنشاءِ نسخ مبتدأة، فأبقيتُ تلك عَلَى ما هي عليه، ويطلق عليه: «الموضوعات الصغرَى»، وهذه «الكبرى»، وعليها الاعتماد. انتهى كلام السيوطي.

وله ذيل على «اللآلئ»، وله أيضًا «النكت البديعات على الموضوعات»، وله أيضًا: «التعقبات على موضوعات ابن الجوزي»، وقد ذكرتُ ما قال في أول هذا الكتاب وآخره في الفصل الثاني والعشرين من هذا الباب.

ومنها كتاب: «الموضوعات الكبرى» للعلامة علي بن محمد بن سلطان القاري الهروي.

ومنها: «تذكرة الموضوعات» للعلامة محمد طاهر بن علي الفَتَّنِيّ، قال في خطبته: «ومما بعثني إليه أنه اشتهر في البلدان «موضوعات الصغاني» وغيره، وظني: أن إمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه...» إلى أن قال: و«أنا أورد بعض ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، من كتاب «المغني من حمل الأسفار في الأسفار» للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في «تخريج الإحياء»، وفي «المقاصد الحسنة» للشيخ العلامة أبي الخير شمس الدين السخاوي، وفي كتاب «اللآلئ» للشيخ جلال الدين السيوطي، وفي كتاب «الذيل» له، وفي كتاب «الوجيز» له، و«موضوعات الصغاني» و«موضوعات المصابيح» التي جمعها الشيخ سراج الدين عمر بن علي القزويني، ومؤلف الشيخ علي بن إبراهيم العَطَّار، وغير ذلك، فأجمع أقوال العلماء في كل حديث؛ كي يتضح لك الحق الحقيق بالقبول. انتهى.

ومنها: «تذكرة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي، المعروف بـ«ابن القيسراني»، رتبها على الحروف.

ومنها: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» للشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عَرَّاقٍ الكِنَانِيِّ، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة، أوله[1]: «الحمد لله الذي منَّ بتنزيه الشريعة...» إلخ، جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي والسيوطي، ورتَّب على ترتيبه، وأهداه إلى السلطان سليمان خان.

ومنها: رسالتان للصَّغاني، جمع فيهما الأحاديثَ الموضوعة، وأدرج فيهما كثيرًا من الأحاديث الغير الموضوعة، فعُدَّ لذلك من المشدِّدين، كابن الجوزي وغيره، قال السخاويُّ في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: ذكر ـ أي: الصغاني ـ فيها أحاديث من «الشهاب» للقضاعي، و«النجم» للإقليشي، وغيرهما، كأربعين ابن ودعان، والوصية لعلي بن أبي طالب، وخطبة الوداع، وأحاديث ابن أبي الدنيا الأشج، ونسطور، ونُعَيْمِ بْن سالم، ودينار، وسمعان، وفيها الكثير أيضًا من الصحيح والحسن، وما فيه ضعفٌ يسيرٌ. انتهى.

---

(١) ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣).

الْفَصْلُ الرَّابِعُ وَالثَّلاثُونَ
فِي ذِكْرِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الأَحَادِيثِ النَّاسِخَةِ والمَنْسُوخَةِ

قال ابن خلدون[١] في كتاب «العبر»، قد ثبت في شريعتنا جواز النسخ ووقوعه ؛ لطفًا من الله بعباده، وتخفيفًا عنهم باعتبار مصالحهم التي تكفَّل لهم بها قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] فإذا تعارض الخبران بالنفي والإثبات، وتعذَّر الجمع بينهما ببعض التأويل، وعلم تقدُّم أحدهما، تعيَّن أن المتأخر ناسخ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم علوم الحديث وأصعبها.

قال الزُّهْرِيُّ: أعيا الفقهاءَ وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ حديثِ رسول الله ﷺ من منسوخه[٢]، وكان للشافعي رضي الله عنه فيه قدم راسخة. انتهى.

وقال صاحب «الكشف»[٣]: ألف في ناسخ الحديث ومنسوخه جمع كثير؛ منهم: أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبي النحوي، المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة، وأبو بكر محمد بن عثمان، المعروف بـ«الجعد الشيباني»، أحد أصحاب ابن كيسان، وأحمد بن إسحاق الأنباري، المتوفَّى سنة ثمان عشرة وثلاثمائة، وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس النحوي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وأبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني، المتوفى سنة أربع وثمانين وخمسمائة، وأبو القاسم هبة الله بن سلامة النحوي، المتوفى سنة عشرة وأربعمائة، وأبو حفص عمر بن شاهين البغدادي الواعظ، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

وقد اختصر كتابَ ابنِ شاهينَ: إبراهيمُ بْنُ عليٍّ، المعروفُ بابن عبد الحق، في مجلَّد، وتوفي سنة أربع وأربعين وسبعمائة، وللإمام عبد الكريم بن هوزان القشيريِّ فيه كتاب، وألف محمد بن بحر الأصبهاني، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة فيه كتابًا أيضًا. انتهى.

فمن الكتب المصنَّفة في ناسخ الحديث ومنسوخه: «إخبار أهل الرسوخ بمقدار

---

(١) ابن خلدون في «المقدمة» (ص/ ٤٤١).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٥)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ١٧٧).

(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٢٠).

الحديث المنسوخ» للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزيِّ.

ومنها: «عِدَّة المنسوخ من الحديث» للشيخ حسين بن عبد الرحمن الأَهْدَلِ اليمنيِّ، وهو مختصر «إخبار أهل الرسوخ» لابن الجوزي.

ومنها: «إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ»، أي: ناسخ القرآن والحديث ومنسوخهما، للسيد العلَّامة الشيخ أبي الطيب صدِّيق بن حسن القِنَّوْجِيّ، وهي بالفارسية، رتَّبها على: مقدمة وبابين وخاتمة، المقدمة: في بيان معاني النسخ وأحكامه، والباب الأول: في ناسخ القرآن ومنسوخه على ترتيب السور، والثاني: في ناسخ الحديث ومنسوخه، والخاتمة: في ذكر فوائد مهمَّة.

قال في أول الباب الثاني ما لفظه: ومجموع آل ـ أي: حديث منسوخ ـ بحسب استقراء شيخ إمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي وديكر اجله انهل حديث واكابراهل فن بست ويك حديث است[١] ونزد شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ده حديث ونزد حافظ بن القيم ازده نهم كمترو[٢] أبو الفرج بن جوزي دار اخبار انهل الرسوخ كه دريل باب نوشته كفته كه جول تخليط ايشال در ناسخ ومنسوخ حديث ديدم[٣] كتابي مهذب ززلل سليم از تخليط جمع نمودم[٤] بعده جول آل كتاب دراز شده خواستم كه نهر قدر احاديث كه نسخ آل بصحت رسيده يادروي احتمال نسخ بوده جدا كانه بتوبسم[٥] وآزآنجه وجهي ازبراي نسخ واحتمال آل ندارد اعراض كنم[٦] بس نهركه مخبري رابشنودكه دعوى نسخ مي كندوآل منسوخ دريل مختصر

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: ومجموعها أي الأحاديث المنسوخة حسب استدلال الشيخ الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي وكبار أهل الحديث الآخرين، وعظماء هذا الفن؛ بأن الأحاديث المنسوخة واحد وعشرون حديثاً.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: وعند شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني هي عشرة أحاديث. وعند الشيخ الحافظ ابن القيم أقل من عشرة أحاديث.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: ولقد قال أبو الفرج بن الجوزي في أخبار أهل الثقة عندي، وجدت خلطاً في إجابتهم في باب الناسخ والمنسوخ.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: قمت بجمع كتاب المهذب وهو خالي من الخلط.

(٥) عبارة فارسية بمعنى: وعند ما كبر حجم الكتاب، أردت أن أكتب الأحاديث التي تحقق نسخها أو التي فيها احتمال النسخ بصورة مفصلة.

(٦) عبارة فارسية بمعنى: واصرف النظر عما لا يحتمل نسخه بوجه من الوجوه.

نيست بداندكه دعوى اوسست وتمام اين احاديث بست ويك حديث است[١]. انتهى.

ومنها: «كتاب الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحافظ الإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، وهو زين الدين محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازميُّ الهَمَذَانِيُّ، أحد الحُفَّاظ المتقنين، وعباد الله الصالحين، حفظ القرآن الكريم، وحضر بهَمَذَان أبا الوقْتِ عبد الأوَّلِ بْنَ عيسى السجزي، وسمع بها من أبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي، وأبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي، وأبي العلاء الحسن بن أحمد الحافظ، وجماعة كثيرة، وتفقه ببغداد على الشيخ جمال الدين، وواثق بن فَضْلان وغيره، وسمع الحديث ببغداد من أبي الحسن عبد الحق وأبي نصر عبد الرحيم ابْنَيْ عبد الخالق بن أحمد بن يوسف، وأبي الفتح عبيد الله بن عبد الله بن شَاتِيلَ، وغيرِهِم، ثم عُنِيَ بنفسه، فارتَحَلَ في طلبه إلى عدة بلاد، من العراق، ثم إلى الشام والموصل وبلاد فارس وأصبهان وهمذان، وكثيرٍ من بلاد أَذْرَبِيجَانَ، وكتب عن أكثر شيوخ هذه البلاد، وغلب عليه الحديثُ، وبرع فيه واشتهر به، وصنَّف فيه وفي غيره كتبًا مفيدة.

منها: «الناسخ والمنسوخ» في الحديث، وكتاب «الفَيْصَل في مشتبه النِّسْبَة»، وكتاب «العُجَالة» في النسب، وكتاب «ما اتفق لفظه وافترق معناه» في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، وكتاب «سلسلة الذهب» فيما رواه الإمام الشافعي و«شروط الأئمة»، وغَيْرُ ذلك من الكتب النافعة.

واستوطن بغداد وسكن بالجانب الشرقي، ولم يزل مواظبَ الاشتغالِ ملازمَ الخير إلى أن اخترمته المنية، وغُصْنُ شبابه نضير، وذلك في ليلة الإثنين الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة، بمدينة بغداد، ودفن في المقبرة الشونيزية، وفرق كتبه على أصحاب الحديث، وكانت ولادته في سنة ثمانٍ أو تسعٍ وأربعين وخمسمائة بطريق هَمَذَانَ، وحمل إليها، ونشأ بها.

والحَازِمِيُّ ـ بفتح الحاء المهملة، وبعد الألف زايٌ مكسورة، وبعدها ميم ـ هذه النسبة إلى جده «حازِم» المذكور[٢].

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: لذا فإن كل من يسمع راوياً يدعي بالنسخ والمنسوخ ليس وارداً في المختصر فليعلم أن دعواه واهية وكل هذه الأحاديث واحد وعشرون حديثاً.

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٥).

الْفَصْلُ الخامِسُ وَالثَّلاثُونَ
فِي ذِكْرِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي التَّلْفِيقِ وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ الأَحَادِيثِ الْمُتَنَاقِضَةِ ظَاهِرًا

قال في «التدريب»[1]:

النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلِفِ الحديث وحُكْمه، هذا فَنٌّ من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميعُ العلماء من الطوائف، وهو أن يأتي حديثان متضادَّان في المعنَى ظاهرًا، فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما، فيعمل به دون الآخر، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغَوَّاصون على المعاني الدقيقة، وصنَّف فيه الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ وهو أول من تكلَّم فيه، ولم يقصد ـ رحمه الله ـ استيفاءه، ولا إفراده بالتأليف، بل ذكر جملة منه في كتاب «الأم» ينبه بها على طريقه ـ أي: الجمع في ذلك ـ ثم صنَّف فيه ابن قتيبة، فأتَى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، قصر فيها باعه؛ لكون غيرها أولى وأقوى منها، وترك معظم المختلف، ثم صنف في ذلك ابن جرير والطحاوي كتابه «مشكل الآثار»، وكان ابن خُزَيْمَةَ من أحسن الناس كلامًا فيه، حتى قال: لا أعرف حديثَيْن متضادَّيْن، فمن كان عنده، فليأتني به؛ لأؤلف بينهما، ومَنْ جَمَعَ ما ذكرنا من الحديث والفقه والأصول والغَوْصِ على المعاني الدقيقة ـ لا يشكل عليه من ذلك إلا النادر في الأحيان. انتهى.

وممن ألف فيه الحافظ الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى البصري الساجي، المتوفى سنة ٣٠٧.

ولأبي الفرج ابن الجوزي «التحقيقُ في أحاديثِ الخلاف» وقد اختصره إبراهيم بن علي بن عبد الحق.

الفَصْلُ السَّادِسُ وَالثَّلاثُونَ
فِي ذِكْرِ الْكُتُبِ المصَنَّفَةِ فِي أَنْسَابِ أَهْلِ الحَدِيثِ وَرِجَالِهِ

قال صاحب «كشف الظنون»(١): عِلْمُ الأنساب، وهو: علم يتعرَّف منه أنساب الناس، وقواعده الكلية والجزئية، والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص، وهو عِلْمٌ عظيم النفع، جليل القدر، أشار الكتاب العظيم في: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣] إلى تفهمه، وحث الرسول الكريم في: «تَعَلَّمُوا أَنْسَابَكُمْ تَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ» على تعلمه، والعرب قد اعتنى في ضبط نسبه إلى أن كَثُرَ أهل الإسلام، واختلط نسبهم بالأعاجم، فتعذَّر ضبطه بالآباء، فانتسب كُلُّ مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك، حتى غلب هذا النوع.

قال صاحب «الكشف»(٢): وهذا العِلْمُ من زياداتي على «مفتاح السعادة»، والعَجَبُ من ذلك الفاضلِ كيف غَفَلَ عنه، مع أنه عِلْمٌ مشهور طويل الذيل، وقد صنفوا فيه كتبًا كثيرة، والذي فتح هذا البابَ، وضبَطَ علم الأنساب، هو الإمام النَّسَّابة هشام بن محمد بن السائب الكلبي، المتوفى سنة أربع ومائتين فإنه صنَّف فيه خمسة كتب: «المنزلة»، و«الجمهرة»، و«الوجيز»، و«الفريد»، و«الملوك»، ثم اقتفَى أثره جماعة أوردنا آثارهم هنا.

منها: «أنساب الأشراف» لأبي الحسن أحمد بن يحيى البلاذري، وهو كتاب كبير كثير الفائدة، كتب منه عشرين مجلَّدًا ولم يتم.

و«أنساب السمعاني» هو الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد المروزي الشافعي الحافظ، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وهو كتاب عظيم في هذا الفن، وتمامه يكون في ثمان مجلدات، لكنه قليل الوجود، ولما كان كبير الحجم لخَّصه عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري، المتوفى سنة ثلاثين وستمائة، زاد فيه أشياء، واستدرَكَ علَى ما فاته وسماه: «اللُّبَاب»، وهو في ثلاث مجلدات، وفرغ في جمادى الأولَى سنة خمس عشرة وستمائة، وهو أحسن من الأصل على قول ابن خَلِّكَانَ،

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/١٧٨).

(٢) المصدر السابق.

أوله: «الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه، وبدأ خلق الإنسان من طين...» إلخ، ثم لخصه السيوطي وجرَّده عن المنتسبين، وزاد عليه أشياء، وسماه: «لُبَّ اللباب في تحرير الأنساب»، أوله: «الحمد لله المنزه عن الأشباه...» إلخ، قال: وقد استقصيت كثيرًا مما فاتهما، واستدركْتُ منه جميعًا غالبه من «معجم البلدان» لياقوت. وهو في مجلَّد صغير الحجم، فرغ منه في صفر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة.

ولخص أيضًا القاضي قُطْب الدين محمد بن محمد الخيضري الشافعي، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة «أَنْسَابَ السمعاني»، وضمَّ إليه ما عند ابن الأثير، والرُّشَاطِيِّ، وغيرهما من الزيادات، وسماه: «الاكتِساب».

و«أنساب المحدِّثين» للحافظ محب الدين محمد بن محمود بن النَّجَّار البغدادي، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

وصنف فيه أيضًا أبو الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن القيسراني المقدسي، المتوفى سنة سبع وخمسمائة[١]، ثم ذيله تلميذه أبو موسى محمد بن عمر الأصبهاني[٢]، المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة في جزء، ذَكَرَ فيه ما أهمله، و«الذيل على الذيل» المذكور للحافظ محمد بن محمد بن نقطة، الحنبلي البغدادي، المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة، وفيه «البيان والتبيين في أنساب المحدثين» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الزهري، المتوفى سنة سبع عشرة وستمائة. انتهى بقدر الحاجة.

وذكر صاحب «الكشف» هاهنا كتبًا كثيرة في الأنساب، من شاء الوقوفَ عليها، فليراجعه[٣].

والسمعاني هو: تاج الإسلام أبو سَعْدٍ، ويقال: أبو سعيد، عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفر المنصور التميميُّ المروزيُّ، الفقيه الحافظ، رحل في طلب العلم والحديث إلى شرق الأرض وغربها، وشمالها وجنوبها، وسافر إلى ما وراء النهر وسائر بلاد خراسان عدَّةَ دفعات، وإلى قومس والري وأصبهان وهَمَذَانَ وبلاد الجبال والعراق

---

(١) وسماه: «الأنساب المتفقة» طبع بمكتبة الثقافة الدينية.

(٢) طبع مع كتاب ابن طاهر المقدسي.

(٣) انظر إن شئت «كشف الظنون» (١/ ١٧٨- ١٨١).

والحجاز والموصل والجزيرة والشام وغيرِهَا من البلاد التي يطول ذكرُهَا، ويتعذَّر حصرها، ولقي العلماء وأخذ عنهم وجالسهم، وروى عنهم، واقتدى بأفعالهم الجميلة وآثارهم الحميدة، وكان عدة شيوخه تزيدُ على أربعة آلاف شيخ، وصنَّف التصانيف الحسنة الغزيرة الفائدة، فمن ذلك: «تذييل تاريخ بغداد» الذي صنفه الحافظ أبو بكر الخطيب، وهو نحو خمسة عشر مجلدًا، ومن ذلك: «تاريخ مرو» يزيد على عشرين مجلدًا، و: كذلك «الأنساب» نحو ثمانية مجلدات، وكانت ولادة أبي سعيد بمرو، يوم الإثنين الحادي والعشرين من شعبان، سنة ست وخمسمائة، وتوفي بمرو ليلة غُرَّة ربيع الأول، سنة اثنتين وستين وخمسمائة ـ رحمه الله تعالى[١] ـ.

والسَّمْعَانِيُّ ـ بفتح السين المهملة، وسكون الميم، وفتح العين المهملة، وبعد الألف نون ـ هذه النسبة إلى سَمْعَان، وهو بطن من تميم، قال بعض العلماء: ويجوز بكسر السين أيضًا.

فائدة: اعلم أن المعروف بابن الأثير الجزريِّ ثلاثةُ إخوة:

أحدهم: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الملقَّبُ عز الدين، وهو الذي لخَّص كتاب «الأنساب» للسَّمعاني، وسماه: «اللباب»، وهو الذي صنف الكتاب الكبير في التاريخ، وسماه بـ«الكامل»، وصنف «أسد الغابة في معرفة الصحابة» رضي الله عنهم.

وثانيهم: أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروفُ بابن الأثير الجزري، الملقَّب مجد الدين، وله المصنفات البديعة، منها: «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، وكتاب «النهاية في غريب الحديث»، وكتاب «الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف» في تفسير القرآن الكريم.

وثالثهم: أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروفُ بابن الأثير الجزري، الملقَّبُ ضياء الدين، وله مصنَّفات عجيبة، منها: «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، و«الوَشْي المرقوم في حل المنظوم»، وكتاب «المعاني المخترعة في صناعة الإنشاء» وله مجموع اختار فيه شعر أبي تمام والبحتري ودِيكِ الجِنِّ والمتنبي، وهو في مجلد واحد كبير.

---

(١) انظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ٢٠٩- ٢١٠).

فائدة أخرى: قال السُّيوطيُّ في «التدريب»[١] ص٢٦٨: صنف في الأنساب الحازميُّ ـ كتاب «العجالة» وهو صغير الحجم، والرُّشَاطِيُّ، ثم الحافظ أبو سعد السمعاني كتابًا ضخمًا حافلًا، واختصره ابن الأثير في ثلاث مجلدات، وسماه: «اللباب»، وزاد فيه شيئًا يسيرًا، وقد اختصرته أنا في مجلدة لطيفة، وزدت فيه الجم الغفير، وسميته: «لب اللباب». انتهى.

فائدة أخرى: قال في «التدريب»[٢]: قد كانت العرب إنما تنتسبُ إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام، وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى والمدائن، كالعجم، ثم مَنْ كان ناقلة من بلد إلى بلد، وأراد الانتساب إليهما، فليبدأ بالأول، فيقول في ناقلة مصر إلى دمشق: المصريُّ الدمشقيُّ، والأحسن: ثُمَّ الدمشقي؛ لدلالة «ثُمَّ» على الترتيب، وله أن ينتسب إلى أحدهما فقط، وهو قليل. قاله المصنف في «تهذيبه»، ومن كان من أهل قرية بلدة، بإضافة قرية إليها، فيجوزُ أن ينسب إلى القرية فقط، وإلى البلدة فقط، وإلى الناحية التي فيها تلك البلدة فقط، زاد المصنِّف: وإلى الإقليم فقط، فيقول فيمن هو من حرستا مثلًا ـ وهي قرية من قرى الغُوطة التي هي كُورَةٌ من كور دمشق ـ : الحرستائي، أو الغُوطِيّ، أو الدمشقي، أو الشامي، وله الجمع، فيبدأ بالأعم، وهو: الإقليم، ثم الناحية، ثم البلد، ثم القرية، فيقال: الشامي الدمشقي الغوطي الحرستائي، وكذا في النسب إلى القبائل: يبدأ بالعامِّ قبل الخاصِّ؛ ليحصل بالثاني فائدة لم تكن لازمة في الأول، فيقال: القرشي ثم الهاشمي، ولا يقال: الهاشمي القرشي؛ لأنه لا فائدة للثاني حينئذ؛ إذ يلزم من كونه هاشميًّا كونه قرشيًّا بخلاف العكس. ذكره المصنِّف في «تهذيبه».

قال: فإن قيل: فينبغي ألَّا يذكر الأَعَمَّ، بل يقتصر على الأخص، فالجواب: أنه قد يخفَى على بعض الناس كون الهاشميِّ قرشيًّا، ويظهر هذا الخفاء في البطون الخفية، كالأشهل من الأنصار؛ إذ لو اقتصر على الأشهل لم يعرف كثير من الناس، أنه من الأنصار أم لا؟ فذكر العامِّ ثم الخاص لدفع هذا الوهم.

قال: وقد يقتصرون على الخاصِّ، وقد يقتصرون على العامِّ، وهذا قليل، قال: وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة والبلد قدم النسب إلى القبيلة. انتهى.

---

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٨٥).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٨٤).

الْفَصْلُ السَّابِعُ وَالثَّلاثُونَ: فِي ذِكْرِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي وَفَيَاتِ الْمُحَدِّثِينَ

قال السُّيوطي في «التدريب»[١]: النوع الستون: التواريخ، لمواليد الرواة والسماع والقُدُوم للبلد الفلاني والوفيات لهم، هو: فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعَى قوم الرواية عن قوم، فنظر في التاريخ، فظهرَ أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين، كما سأل إسماعيل بن عياش رجلًا اختبارًا: أيَّ سنة كتبتَ عن خالد بن مَعْدَان؟! فقال: سنة ثلاثَ عشرةَ ومائة، فقال: أنت تزعُمُ أنك سمعْتَ منه بعد موته بسبع سنين؟! فإنه مات سنة ست ومائة، وقيل: خمس، وقيل: أربع، وقيل: ثلاث، وقيل: ثمان، وسأل الحاكم محمد بن حاتم الكَشِّي عن مولده لما حدث عن عبد بن حُمَيْد فقال: سنة ستين ومائتين، فقال: هذا سمع من عَبْدٍ بعد موته بثلاث عشرة سنة! قال حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين[٢]، يعني: سِنَّهُ وسِنَّ من كتب عنه. انتهى.

وكَثِيرٌ من الكتب الجامعة لرجال الحديث يتعرَّض في الأكثر لذكر الوَفَيَاتِ، وقد أفرد الوفياتِ بالتأليف جَمْعٌ من العلماء، فقد ابتدأ أبو سليمان محمد بن عبد الله الحافظ بحمع وفيات النقلة من وقت الهجرة، فوصل إلى سنة ٣٣٨، ثم ذيل على كتابه الإمامُ أبو محمد بن عبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي الصوفي، المتوفى سنة ست وستين وأربعمائة، ثم ذيل على الكتاني أبو محمد هبة اللهِ بن أحمد الأكفاني ذيلًا صغيرًا يشتمل على نحو عشرين سنة، وصل فيه إلى سنة خمس وثمانين وأربعمائة، ثم ذيل على الأكفانيِّ الحافظُ العلامة علي بن المفضل المقدسي، ثم الإسكندراني المالكي، المتوفى سنة إحدى عشرة وستمائة، وصل إلى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة، ثم ذيل على ابن المفضَّل عبدُ العظيم بن عبد القويِّ المنذريُّ، ذيلًا كبيرًا في ثلاث مجلَّدات، سماه: «التكملة لوفيات النقلة»، ثم ذيل على المنذري تلميذُهُ الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسيني، إلى سنة أربع وسبعين وستمائة، وذيل على عز الدين المحدِّثُ أحمد بن أيبك الدمياطي إلى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وذيَّل على ابن أيبك الحافظُ أبو الفضل

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٤٩).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٤).

عبد الرحيم العراقي، والكلُّ مرتَّب على حسب وفياتهم في السنين والشهور، لا على ترتيب حروف الهجاء.

ومن الكتب المفردة بوفيات النقلة: تاريخُ الإمام الحافظ القاسم بن محمد البرزالي الإشبيلي، ثم الدمشقي الشافعي، وقد ذيل عليه الحافظ تقي الدين بن رافع من سنة ٧٣٧ إلى ٧٧٤، وذيل الذيل: تقي الدين بن حجر.

ومنها: «وفيات الشيوخ» لمبارك بن أحمد الأنصاري، ولإبراهيم بن إسماعيل المعروف بِالحَبَّال كتابُ «الوفيات».

الفَصْلُ الثَّامِنُ وَالثَّلاثُونَ: فِي ذِكْرِ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ

فأول من يعرف عنه التصنيف في هذا النوع: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، أفرد أسماء الصحابة في مؤلَّف، وجمعها مضمومةً إلى مَنْ بعدهم جماعةٌ من طبقة مشايخه، كخليفة بن الخيَّاط المحدِّث النَّسَّابة، ومحمد بن سعد، الذي بلغ مؤلَّفه خمسة عشر مجلدًا، ومن قرنائه، كالإمام الحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين، والإمامِ الحافظِ أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، المتوفَّى سنة تسع وسبعين ومائتين، وصنف في الصحابة خاصَّة جمع بعدهم، كالحافظ الكبير أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي الأصل، البغدادي، والحافظِ الكبيرِ أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، ثم علي بن السَّكَن، وأبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وأبو منصور الباوردي، والحافظ الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة ستين وثلاثمائة.

قال السُّيوطي في «التدريب»[1]: النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة، هذا علم كبيرٌ جليلٌ عظيم الفائدة، وبه يعرف المتصل من المرسل، وفيه كتب كثيرة مؤلَّفة، ككتاب «الصحابة» لابن حِبَّان، وهو مختصر في مجلد، وكتابِ أبي عبد الله بن مَنْدَهْ، وهو كبير جليل، وذيل عليه أبو موسى المديني.

---

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٠٦).

وكتابِ أبي نُعَيْم الأصبهاني، وكتابِ العسكري، ومن أحسنها وأكثرها فوائدَ: «الاستيعاب» لابن عبد البر، لولا ما شانه بذكر ما شَجَرَ بين الصحابة وحكاياتِهِ عن الأخباريين، والغالب عليهم الإكثار والتخليطُ فيما يروونه، وذيل عليه ابن فَتْحُونَ.

قال المصنِّف ـ يعني: النووي ـ زيادة على ابن الصلاح ـ: وقد جمع أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري في الصحابة كتابًا حسنًا سَمَّاه: «أسد الغابة»، جمع فيه كتبًا كثيرة، وهي كتاب ابن مَنْدَهْ، وأبي موسى، وأبي نُعَيْم، وابن عبد البَرِّ، وزاد من غيرها أسماء، وضبَطَ وحقَّق أشياء حسنة على ما فيه من التَّكْرَار، بحسب الاختلاف في الاسم والكنية.

قال المصنِّف: «وقد اختصرته بحمد الله» ـ ولم يشتهر هذا المختصر، وقد اختصره الذهبيُّ أيضًا في كتاب لطيف سماه: «التجريد»، ولشيخ الإسلام ـ يعني: الحافظ ابن حجر ـ في ذلك: «الإصابة في تمييز الصحابة» كتاب حافل، وقد اختصرته. انتهى.

وقد أَلَّف كل من البخاري ومسلم كتابًا في أسماء الوُحْدَان ـ أي: الصحابة الذين ليس لهم إلا حديثٌ واحد ـ وكذلك ألف يحيى بن عبد الوهاب بن مَنْدَه الأصبهاني، المتوفى سنة إحدى عشرة وخمسمائة، كتابًا في «مَنْ عاش من الصحابة عشرين سنة ومائة».

الفَصْلُ التَّاسِعُ وَالثَّلاثُونَ: فِي ذِكْرِ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ فِي المُخْتَلِفِ والمُؤْتَلِفِ، وَالمُتَّفِقِ وَالمُفْتَرِقِ، وَالمُشْتَبِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأَلْقَابِ وَالأَنْسَابِ وَنَحْوِهَا

قال السُّيوطي في «التدريب»[1]: هو فن جليل يقبُحُ جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خَطَؤُهُ ويفتضح بين أهله، وهو ما يتفق في الخطِّ دون اللفظ، وفيه مصنفات لجماعة من الحفاظ، وأول من صنَّف فيه عبد الغني بن سَعِيدٍ، ثم شيخه الدارقطنيُّ، وتلاهما الناس، ولكن أحسنها وأكملَهَا: «الإكمال» لابن ماكولا، قال ابن الصَّلاح: «على إعواز فيه»، قال المصنف ـ يعني: النووي ـ : وأتمه الحافظ أبو بكر بن نقطة بذيل مفيد، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظُ جمال الدين بن الصابوني، والحافظ منصور بن سُلَيْم، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين مُغْلَطَاي، بذيل كبير. وجمع فيه

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٩٧).

الحافظُ أبو عبد الله الذهبيُّ مجلدًا سماه: «مشتبه النسبة»، فأجحف في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر، فألف «تبصير المنتبه، بتحرير المشتبه»، فضمنه وحرَّره وضبطه بالحرف، واستدرك ما فاته في مجلَّد ضخم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها. انتهى.

ومن الكتب المؤلفة في ذلك «تلقيح الأفهام في المختلف والمؤتلف» للحافظ الإمام المؤرِّخ كمال الدين أبي الفضائل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الصابوني، المعروف بابن الفُوطِي، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة.

ومنها: كتاب «المؤتلف والمختلف» للعلَّامة علي بن عثمان بن إبراهيم المَارْدِينِيِّ، علاء الدين، الشهير بابن التُّرْكُمَاني، المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة.

ومنها: كتاب «المؤتلف والمختلف» لأبي القاسم يحيى بن علي الحضرمي بن الطَّحَّان المصريِّ المؤرِّخ، المتوفى سنة ست عشرة وأربعمائة.

ومنها: كتاب «المختلف والمؤتلف» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، صاحب التصانيف المفيدة، كانت ولادته يوم الخميس، لست عشرة ليلة خلت من شوال، سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وتوفي يوم الجمعة لسبع خَلَوْنَ من ذي الحجة، سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة.

ومنها: كتاب «المختلف والمؤتلف» لأبي المظفَّر محمد بن أحمد المُعَاوي الأَبِيوَرْدِيِّ الشاعرِ المشهور، المتوفَّى سنة سبع وخمسمائة.

وأما «المتفق والمفترق»: فهو: ما يتفق خطه ولفظه، ولكن يفترق شخصه، كـ«الخليل بن أحمد» اسم لعدة أشخاص، وممن ألف فيه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيبُ كتابه: «المتفق المفترق».

وأما «المشتبه» ـ فهو: ما تتفق فيه الأسماء خطًّا ونطقًا، وتختلف الآباء أو النِّسَبُ نطقًا مع ائتلافها خطًّا أو بالعكس؛ كـ«محمد بن عَقِيل» بكسر القاف، و«محمد بن عُقَيْل» بفتحها، و«شُرَيْح بن النعمان»، و«سُرَيْج بن النعمان»، الأول: بالشين المعجمة والحاء المهملة، والثاني: بالسين المهملة والجيم.

ومن الكتب المصنفة في ذلك: كتاب «مشتبه النسبة» للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، أوله: «الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله، وعلى أبرار عترته وسلَّم تسليمًا، أما بعد: فإني لما صنفت كتابي في مؤتلف أسماء المحدِّثين ومختلفها، فنظرْتُ فإذا من ينسب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنيعة ـ قد يقع فيها من التصحيف والتحريف مِثْلُ ما يقع في الأسماء والكنى التي حواها كتاب «المؤتلف والمختلف» الذي تقدَّم تصنيفي إياه قبل هذا الكتاب وغيره، فاستخرْتُ الله تعالى، وألَّفت كتابًا في المنسوب منهم إلى قبيلة أو بلدة أو صنيعة يشتبه انتسابه في الخط، ويفترق في اللفظ والمعنى، على من ليس له بذلك عِلْمٌ، ولا له به دراية.

ومنها: «تلخيص المتشابه» للخطيب، وهو من أحسن كتبه.

الْفَصْلُ الأَرْبَعُونَ: فِي ذِكْرِ بَعْضِ الأُصُولِ الَّتِي ذَكَرَهَا الحَنَفِيَّةُ أَوْ غَيْرُهُمْ لِرَدِّ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالْكَلامِ عَلَيْهَا

فمنها: ما قال بعضُهم في مقدمة شرحه لِـ «المُوَطَّأ»: إن عمل أحد من الأئمة المعروفين على حديثٍ يكفي لتصحيح الحديث، سِيَمَا لموافقيه ومقلِّديه، بل هو فوق تصحيح المحدِّثين. انتهى.

قلت: عمل إمامٍ من الأئمة المعروفين علَى وَفْق حديث رواه لا يكفِي لتصحيحِ ذلك الحديث البتة، ولا يكون عمله وفتياه على وَفْقِهِ حكمًا منه بصحته، وهذا هو الحقُّ، وأما عمله وفتياه على وَفْق حديث لم يَرْوِهِ، فعدم كفايته لتصحيح ذلك الحديث، وعدمُ كونه حكمًا منه بصحته أظهر وأبين؛ لاحتمال أنه لم يبلغه.

قال النووي في «التقريب»: وعمل العالم وفتياه على وَفْق حديث رواه ليس حكمًا بصحته، ولا مخالفته قَدْحٌ في صحته ولا في رواته. انتهى.

وقال السُّيوطي في «التدريب»[1]: وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكمًا منه بصحته، ولا بتعديل رواته؛ لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطًا، أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر، وصحح الآمِدِيُّ وغيره من الأصوليين أنه حكم بذلك. وقال إمام

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٣١٥).

الحرمين: إن لم يكن في مسالك الاحتياط[١]. وفرق ابن تيمية بين أن يُعْمَلَ به في الترغيب وغيره. ولا مخالفتُهُ له قَدْحٌ منه في صحته ولا في رواته؛ لإمكان أن يكون ذلك لمانعٍ من معارضٍ أو غيره.

وقد رَوَى مالكٌ «حديثَ الخِيَارِ» ولم يعملْ به؛ لِعَمَلِ أهل المدينة بخلافه، ولم يكن ذلك قَدْحًا في نَافِعٍ راويه، وقال ابن كثير: في القِسْمِ الأول نظر إذا لم يكن في الباب غيرُ ذلك الحديث، وتعرَّض للاحتجاجِ به في فتياه أو حكمه، واستشهد به عند العمل بمُقْتَضَاه.

قال العِرَاقِيُّ: والجواب أنه يلزم من كون ذلك البابِ لَيْسَ فيه غَيْرُ هذا الحديث أَلَّا يكون ثَمَّ دليل آخر من قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتِيَ أو الحاكِمَ أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضَها، ولعلَّ له دليلًا آخَرَ، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس كما تقدَّم. انتهى ما في «التدريب».

ومن هاهنا ظهر أن قول الشعراني في «كشف الغُمَّة»: لولا ما صَحَّ ـ أي: الحديث ـ عنده ـ أي: عند المجتهد ـ ما استدلَّ به، ولا يقدح فيه تجريحُ غيره من المحدِّثين والمجتهدين من طريق روايتهم. انتهى.

وكذا قوله فيه في موضع آخر: «ولم أعز أحاديثه إلى مَنْ خرَّجها من الأئمة؛ لأني ما ذكرت فيه إلا ما استدَلَّ به الأئمة المجتهدون لمذاهبهم، وكفانا صحَّةً لذلك الحديثِ استدلالُ مجتهدٍ به». انتهى. مجرَّدُ دعوَى لا دليلَ عليها؛ ألا ترَى أن الإمام أبا حنيفة قد عَمِلَ على وَفْق حديث: «لا مَهْرَ أَقَلُّ مِنْ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ»[٢]، وقد صرَّح الحنفية بأنه حديثٌ ضعيفٌ، قال في «الهداية»: ولنا قوله ﷺ: «وَلا مَهْرَ أَقَلُّ مِنْ عَشَرَةٍ».

قال الزيلعيُّ الحنفيُّ في «نصب الراية»[٣] (ص١٩ج٢): قال عليه السلام: «لا مَهْرَ

---

(١) ينظر «البرهان» لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (١/ ٤٠٢).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٠٩٤)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ٢٤٤) (١١)، والطبراني في «الأوسط» (٦/١) (٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤١٦١) وقال الطبراني: تفرد به مبشر بن عبيد.
قلت: قال أحمد: أحاديث مبشر بن عبيد موضوعة كذب. وقال الدارقطني: متروك الحديث أحاديثه لا يتابع عليها. قال الترمذي: وروي عن علي أنه قال: لا قطع في أقل من عشرة دراهم وليس إسناده بمتصل.

(٣) الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ١٩٩).

أَقَلُّ مِنْ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ»، قلت: تقدَّم في الكفاءة حديثُ مبشِّر بن عُبَيْد: حدَّثني الحجاجُ بن أرطاة، عن عطاء وعمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «لا تُنْكِحُوا النِّسَاءَ إِلَّا الأَكْفَاءَ، وَلَا يُزَوِّجْهُنَّ إِلَّا الأَوْلِيَاءُ، وَلا مَهْرَ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ». انتهى، وهو حديثٌ ضعيفٌ تقدَّم الكلام عليه. انتهى ما في «نصب الراية» بلفظه.

وقال الفاضل اللكنويُّ في «عمدة الرعاية» في شرح قوله: «أَقلُّهُ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ» هذا عندنا ـ أي: تعيينُ الأقلِّ بعشرة دراهم ـ مذهبنا؛ لأحاديثَ وَرَدَتْ بذلك، ثم ذكرها، ثم قال: إن هذه الأحاديث كلَّها أسانيدُها مجروحةٌ غير قابلة لأن يحتج بها، وأجاب عنه العَيْنِيُّ في «البِنَايَة» بأنه: إذا روي الحديث من طرق مفرداتُها ضعيفةٌ يصير حسنًا ويحتج به.

أقول: لا يخفَى ما فيه، فإن بكثرة الطرق إنما يصير الحديث حسنًا إِذَا كان الضَّعْفُ فيها يسيرًا، فينجبرُ بالتعدُّد، لا إذا كانَتْ شديدة الضعف بألَّا يخلو واحدٌ منها عن كَذَّاب أو متَّهمٍ، والأمر فيما نحن فيه كذلك. انتهى ملخصًا.

ومنها: أنه لو رَأَى أحدٌ رسولَ الله ﷺ في المنام، وسأله عن حديث لا يعلَمُ صِحَّته، هل هو صحيحٌ أم لا؟ فقال: هو حديث صحيح، فهذا الحديثُ يكون صحيحًا قابلًا للاحتجاج، وكذا تثبت صحة الحديث بالكَشْفِ والإلهام، ويجوز الاحتجاج به؟ قال الشيخ محيي الدين محمد بن علي، المعروف بابن عَرَبِيٍّ الطائي المالكي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة: بَلَغَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مَنْ قال: «لا إِلهَ إِلَّا اللهُ» سَبْعِينَ أَلْفًا ـ غُفِرَ لَهُ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ غُفِرَ لَهُ أيضًا، فكنت ذكرت التهليلة بالعدد المرويِّ من غير أن أَنْوِيَ لأحد بالخصوص، بل على الوجه الإجمالي، فحضرت طعامًا مع بعض الأصحاب، وفيهم شابٌّ مشهور بالكشف، فإذا هو في أثناء الأكل ـ أظهر البكاء، فسألته عن السبب، فقال: أَرَى أُمِّي في العذاب، فوهَبْتُ في باطني ثوابَ التهليلة المذكورة لها، فضَحِكَ وقال: إني أراها الآن في حسن المآب، قال الشيخ: فعرفْتُ صحة الحديثِ بصحَّةِ كَشْفِهِ، وصحة كشفه بصحة الحديث. انتهى.

وقد عقد الشيخ بابًا في «الفتوحات المكيَّة» للعارفين والأولياء الآخذين عن باطن رسول الله ﷺ وبين ما خُصُّوا به من طريق معهودٍ في أخذ الأحكام عن النبي ﷺ، فقال:

إن أحدهم إذا احتاج في واقعةٍ أو سؤالٍ عن حديث رأى النبيَّ ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ فينزل عليه جبرائيلُ ـ عليه السلام، فيسأله عما احتاجَ إليه الوليُّ، فيجيبه رسولُ الله ﷺ، ويسمعُ هذا الوليُّ، فَيعِي ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: وهذا كما سأل جبرائيلُ ـ عليه السلام من الإيمانِ وشرائع الإسلام، فأجابه ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ وَوَعُوهُ، قال: ونصحِّح من هذا الطريقِ أحاديثَ النبيِّ ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ فَرُبَّ حديثٍ صحيحٍ عند أهل الفنِّ لا يثبت عندنا من هذا الطريق، ورُبَّ موضوعٍ عندهم يَصِحُّ بقوله ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ هذا حديث قلته. انتهى.

قلت: إن الحديث الذي لا يُعْلَمُ صحته لا يكونُ صحيحًا بتصحيحه ﷺ في المنام ولا بالكشف والإلهام، فإن أمثال هذا الحُكْم لا تثبت بقوله ﷺ في المنام، وإنما تثبت بقوله في حياته في الدنيا، ولأن مدار تصحيح الحديث على الإسناد، قال القاري في «شرح النخبة»: «وأما الكَشْف والإلهام، فخارجان عن المَبْحَث؛ لاحتمال الغلط فيهما». انتهى.

وقال العينيُّ في بعض أسئلته وأجوبته ما لفظه: منها ما قِيلَ: إن رؤيا النبيِّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ إذا كانت حقًّا، فهل يطلق عليه الصحابيُّ أم لا؟ أجيب بـ«لا»؛ إذ لا يصدق عليه حَدُّ الصحابي، وهو: مسلِمٌ رأى النبيَّ عليه الصلاة والسلام: إذ المراد منه الرؤية المعهودةُ الجاريةُ على العادة، أو الرؤيةُ في حياته في الدنيا؛ لأن النبيَّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ هو المخبر عن الله، وهو ما كان مخبِرًا عنه للناس في الدنيا لا في القَبْرِ.

ومنها: ما قيل: الحديث المسموعُ منه في المنامِ، هل هو حُجَّةٌ يستدلُّ به أم لا؟! أجيب بـ«لا»؛ إذ يشترط في الاستدلال به أن يكون الراوِي ضابطًا عند السماع، والنومُ ليس حال الضبط.

ومنها: التقريرُ الذي نقله بعض الحنفية في آخر مقدِّمة شرحه لـ«الموطأ» عن بعض مشايخه، وهو: أنَّ المشهور على ألسنة العلماء: أن «صحيح البخاري» أصحُّ الكتب بعد كتاب الله، وهذا صار كالمجمع عليه فيما بينهم، فإذا عمل أحد الأئمة بحديث خالف ظاهِرَهُ حديثُ البخاري ـ قالوا: يلزم المخالفةُ بين المشهور وبين هذا العمل، خصوصًا

الحنفية، فإنهم مُتَّهَمُونَ بهذا أكثر من غيرهم؛ فلهذا تحتاج المقولة المشهورة إلى التوضيح والتشريح، وطريقتُهُ إيضاحُ معناها، بحيث يزول الاشتباه، وأيضًا: قد اشتهر عند المحدِّثين، بناءً على المقولة المشهورة: إن أقسام الصحيح سبعةٌ: أصحها: ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما أخرجه البخاري... إلخ، فإذا وقع العمل بما يخالف حديث البخاري ألزموا العامل بما لا يلزم، وقد تكلَّم صاحبُ «فتح القدير» في هذا المقام في انحصار أصحِّ الحديث في «البخاري»، لكنَّ المقام بعد في خفاء.

وطريق الإيضاح: أن يبيِّن أن المراد بكونه أصحَّ الكتب: أن مصنِّفه في هذا الكتاب اشترط في صحة الحديث ما لم يشترطْ غيره من المحدِّثين وشدَّد فيها، وإن خالف بعضُ تلاميذه في هذا الاشتراطِ، كـ«المُسْلِم» على ما لا يخفَى على القارئين، ومعناه: أن الكتاب بمجموعِهِ أصحُّ من بقية الكتب من حيث المجموعُ، وليس معناه: أن كل حديث في «البخاري» فهو أصح من كل حديث مما في غيره من الكتب كما فهموا، وهذا لا ينافي أن يعمل بحديثٍ خالفَ حديثًا مما في «البخاري»، فإن الفرق بين أحكام الكل الإفراديِّ والمجموعيِّ مما لا يخفَى على الواقف، فرُبَّ موضع يصح الحكم على الكل الإفرادي، ولا يصح على المجموعي، ورُبَّ موضع بالعكس، كما يقال: كل إنسان يشبعه هذا الرغيف. فههنا: إن أريد أن هذا الفرد من الرغيف يشبع مجموع أفراد الإنسان، فلا يصحُّ، وإن أريد أنه يشبع واحدًا من أفراد الإنسان، أيَّ فرد كان فهو صحيح لا محالة، ومثال العكس: كل إنسان يحمل هذا الحجر المخصوص... إلى غير ذلك من الأمثلة.

والطريق الثاني: أنه لا يخفى أن في «صحيح البخاري» من الأحاديث ما هو صحيحٌ بالاتفاق، وضِعَافٌ بالاتفاق، ومختلَفٌ فيها، حتى إن البخاري بنفسه صرَّح في الكتاب بالنسبة ببعض الأحاديث أنه لا يصح، فكيف يُدَّعَى كل حديث مما في «البخاري» أصحُّ مما في غيره من الكتب، فلا محالة يضطر إلى التخصيص ببعض الأحاديث التي ليست في التراجم.

وقد تكلَّم الدارقطني على أحاديث البخاري حديثًا حديثًا، واعترض على كثيرٍ من أحاديثه، وإن أجاب عن أكثرها صاحبُ «فتح الباري» في مقدمة «الصحيح»، لكن اضطر إلى الاعتراف بكون بعض أحاديثه ضعيفًا، وأنصَفَ، وإن كان مولعًا بتصحيح أحاديثه.

والطريق الثالث ـ بعد تسليم أصحية أحاديثه ـ: أن العمل على حديثٍ غيره لا ينافي أصحيته، فقد يوجد في المَفُوقِ ما يفوق به الفائق، ويجعل المفضول فاضلًا بل أفضل، ونظائره في الشريعة غير قليلة، كما أن القياس ظنيٌّ، لكن ما كان بعلَّة منصوصة فهو قطعي، وكذا: خبر الواحد ظنيٌّ، لكن المحفوفَ بالقرائن قد يكون قطعيًّا، صرح به الشيخ صاحبُ «فتح الباري» في «شرح النخبة»، في حديث تحويلِ قبلة أهل قُبَاء، وكذا: لا يخفَى على من نظر في كتب الحديث أن أهل الحديث يصرِّحون بصحة حديثٍ مَعَ كون العمل على خلافه إجماعًا، فبهذا التقرير: ظهر أن أصحية الحديث لا ينافي العمَلَ على خلافه، وهذا ليس بخلافية، بل إجماع من العلماء، كما إذا صار الحديثُ الصحيحُ منسوخًا، فهذا ليس فيه خلاف؛ لأن العمل ـ هاهنا ـ متحقِّق بخلاف المنسوخ مع كونه صحيحًا إجماعًا، فلو سلمنا: أن البخاريَّ أصحُّ الأحاديث، لكن فيه المنسوخُ، والعملُ بخلافه لا محالة، فقد انحل الإشكال وزال الاشتباه.

والطريق الرابع: أن الحكم بصحة الحديث إنما يكونُ بالاجتهاد لا بالقَطْع، فيمكن أن يخالف اجتهادُهُ اجتهادَ غيره في تصحيح الأحاديث، كما هو المشاهَدُ فيما بين العلماء، فرُبَّ حديث ضعيفٍ عند واحد من المحدِّثين، وهو صحيح عند غيره. انتهى.

قلت: هذا التقرير ـ وإن ذكره هذا البعض مفتخرًا به، وإظهارًا لجلالة شأن بعض مشايخه، حيث قال في أوله: تقريرٌ أنيقٌ، أفاده بعض مشايخي، أدام الله علوه، نختم به هذه المقدمة، وإن جاء بعض معانيه في الأوراق المتقدِّمة بمواضع شتى، لكن جلالةً لكلامه ذكرناه بدون التغيير في ألفاظه، وقال في آخره: انتهى. بلفظه الشريف ـ لكنه مخدوش من جهة اللفظ والمعنى:

أما من جهة اللفظ:

فقوله: «كَالمُسْلِم» بالألف واللام ـ ليس بصحيح، والصحيح: «كمسلم» بغير الألف واللام؛ لأن مسلمًا صاحب الصحيح لايقال: له «المُسْلِم»، بل يقال له: «مُسْلِم» بدون الألف واللام، فإن كنت في شك منه، فانظر «بلوغ المرام»، و«مشكاة المصابيح»، و«المنتقى» و«الترغيب والترهيب» للمنذري، و«تلخيص السنن» له، و«آثار السنن» للنيموي، و«شرح مسلم» للنووي، و«فتح الباري» و«عمدة القاري»، وغير ذلك من الكتب

التي وقع فيها ذكر الإمام مُسْلِم صاحب «الصحيح» ـ رحمه الله تعالى ـ هل وقع فيها «المُسْلِم» بالألف واللام، أم وقع فيها «مُسْلِم» بدون الألف واللام، فإن طالعت هذه الكتب وغيرها من أولها إلى آخرها ـ لا تجد «المُسْلِم» بالألف واللام البتة، فالعجب من صاحب هذا التقرير الأنيق أنه كيف قال كـ «المسلم».

فإن قال قائل: «المُسْلِم» كالحارث، ويجوز فيه الوجهان: دخولُ اللام عليه، ونزعها عنه، فكذا في «مسلم» يجوز دخول اللام ونزعها عنه: قلنا: دخول الألف واللام على مثل «الحارث» موقوف على السماع، قال ابن هشام في «مغني اللبيب»[1] «أل» على ثلاثة أوجه... ثم قال بعد ذكر الوجهين الأولين: الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، ثم قال بعد ذكر النوع الأول: والثانية: نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها، فالأولى: الداخلة على علم منقول مِنْ مجرَّد صالِحٍ لها مَلْمُوحٍ، أصلُهُ؛ كـ «حارث» وَ«عَبَّاس، و«ضَحَّاك»، فتقول فيها: «الحارث»، و«العباس، و«الضحاك»، ويتوقف هذا النوع على السماع؛ ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد. انتهى.

ولا شك: أنه ليس «مُسْلِم» من نحو: «حارث» و«عباس»، ولم يُنْقَلْ عن أحد من المتقدمين إدخالُ الألف واللام على «مُسْلِم»، ولا وقع في كتاب من كتبهم «المُسْلِم» بالألف واللام، فلا يصح قول صاحب هذا التقرير: «كالمسلم» بالألف واللام.

وأما قوله: «لا يخفى أن في «صحيح البخاري» من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق وضِعَافٌ بالاتفاق»، ففيه: أن قوله: «ضعاف» إما معطوف على «ما» الموصولة، أو على قوله: «صحيح»، وعلى الأول: يجب أن يكون قوله «ضِعَاف» بالنصب دون الرفع؛ لأن «ما» في محل النصب على أنه اسم «أنَّ»، وعلى الثاني: يجب أن يكون قوله: «ضعاف» بالإفراد دون الجمع، وألا يكون تقدير الكلام: أن في «صحيح البخاري» من الأحاديث ما هو ضِعَاف. وهو فاسدٌ لعدم المطابقة بين المبتدأ ـ وهو لفظ «هو» ـ وبين خبره، وهو لفظة «ضعاف».

وأما قوله: «ومختلف فيها»، ففيه أيضًا: أنه إما معطوفٌ على ما الموصولة، وإما

---

(١) ابن هشام في «مغني اللبيب» (ص/ ٧١).

معطوف على قوله: «صحيح»، وعلى الأول: يجب أن يكون «مختلفًا فيها» بالنصب كما عرفْتَ، وعلى الثاني: يجب أن يكون «مختلفٌ فيه» بتذكير الضمير المجرور لا بتأنيثه.

وأما قوله: «حتى إن البخاري بنفسه صرّح في الكتاب»، ففيه: أنه لا حاجة إلى زيادة «الباء» في قوله «بنفسه»، بل كان عليه أن يقول: «حتى إِن البخاريَّ نَفْسَهُ صرَّح في الكتاب»، فإنه لا يقال: «جاء زيد بنفسه»، بل يقال: «جاء زيد نفسه».

وأما قوله: «بالنسبة ببعض الأحاديث»، ففيه: أنه كان عليه أن يقول: «بالنسبة إلى بعض الأحاديث»، فإن صلة النسبة تأتي بـ «إلى» لا بـ «الباء»، قال في المنجد: يقال: بالنسبة إلى كذا، أي: بالنظر إليه، وبالقياس عليه.

وأما قوله: «فكيف يدعى كل حديث مما في «البخاري» أصحّ مما في غيره من الكتب»، ففيه: أنه كان عليه أن يقول: فكيف يدعَى أن كل حديثٍ مما في «البخاري» أصحُّ مما في غيره من الكتب» بزيادة «أن» بعد قوله: «فكيف يدعى».

وأما قوله: «وإن أجاب عن أكثرها صاحب «فتح الباري» في «مقدمة الصحيح»، ففيه مسامحة ظاهرة، فإن الحافظ ابن حجر العسقلاني إنما أجاب عن اعتراض الدارقطني في «مقدمة فتح الباري» لا في «مقدمة الصحيح»، بل ليس للحافظ ابن حجر مقدّمة للصحيح، فكان لصاحب التقرير أن يقول: «وإن أجاب عن أكثرها صاحب «فتح الباري» في مقدمته».

وأما قوله: «وهذا ليس بخلافية، بل إجماع من العلماء»، ففيه أن اسم «ليس» ـ وهو: الضمير المستكنُّ فيه الراجعُ إلى «هذا» ـ مذكَّر، وخبره ـ وهو قوله: «بخلافية» ـ مؤنثٌ، فلا مطابقة بينهما، فكان عليه أن يقول: «وهذا ليس فيه خلافٌ، بل عليه إجماع العلماء»، أو يقول: «هذه المسألة ليست بخلافية، بل عليها إجماع العلماء»، وفيه خدشات أخرى لا تخفَى على المتأمل.

وأما كونه مخدوشًا من جهة المعنى، فقوله: «المشهورُ أن «صحيح البخاري» أصح الكتب بعد كتاب الله، وهذا صار كالمجمَع عليه فيما بينهم» ففيه: أن قوله هذا صحيح، وبه صرح العلماء الحنفية أيضًا، قال العينيُّ في «شرح البخاري»: اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله أصحُّ من صحيحَي البخاري ومسلم، فرجَّح البعض ـ

منهم المغاربة ـ «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، والجمهور على ترجيح «البخاري» على «مسلم». انتهى.

وقال القاري في «المرقاة» (ص١٥ج١): اتفقَتِ العلماءُ على تلقي «الصحيحين» بالقبول، وأنهما أصح الكتب المؤلفة، ثم الجمهورُ على أن «صحيح البخاري» أرجحهما وأصحهما. انتهى.

لكن قوله الآتي: «ومعناه: أن الكتاب بمجموعه أصحُّ من بقية الكتب من حيث المجموع، وليس معناه: أن كل حديث في «البخاري» فهو أصح من كل حديث مما في غيره من الكتب كما فهموا» فباطل جدًّا، بل الحق، والصحيح هو: ما فهموه من أن معناه: أن كل حديث مسند في «البخاري» أصحُّ من كل حديث في غيره من الكتب، على سبيل الكلِّ الإفراديِّ، كما فهموا، فتوضيحه: أن المراد بقول العلماء: «صحيحُ البخاريِّ» أصحُّ الكتب بعد كتاب الله: أن كل حديث مسند في «صحيح البخاري» ـ الذي هو على شرطه ـ أصح من كل حديث في غيره من الكتب، وليس معناه: أن كل حديث في «صحيح البخاري» مطلقًا مسندًا كان أو معلقًا، وسواء كان على شرطه أو لم يكن، هو أصح من كل حديث في غيره من الكتب. قال الحافظ في «مقدمة الفتح»[(١)] ص ٤٠١: الجواب عما يتعلَّق بالمعلَّق سهْلٌ؛ لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسنداتِ، والمعلَّق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرض الدارقطنيُّ فيما يتبعه على «الصحيحين» إلى الأحاديث المعلَّقة التي لم تُوصَلْ في موضعٍ آخَرَ؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استيناسًا واستشهادًا. انتهى.

والدليل على صحة ما فهموه: أن هذا الحكم مبنيٌّ على شدة شرط البخاريِّ في «صحيحه»، واشتراطه فيه ما لم يشترطْ أحد من أئمة الحديث في كتابه، وقد راعَى الإمامُ البخاريُّ شرطه الشديد، والتزمه في كل حديث من مسندات صحيحه على سبيل الكلِّ الإفراديِّ لا في مجموع أحاديثه من حيث المجموعُ، فظهر بهذا كله: أن المراد بقول العلماء: أصَحُّ الكتب بعد كتاب الله «صحيحُ البخاريِّ»، هو: أن كل حديث مسندٍ في «صحيحِ البخاريِّ» أصحُّ من غيره على سبيل الكلِّ الإفرادي دون الكل المجموعيِّ، كما فهم صاحب «التحرير».

---

(١) ابن حجر مقدمة «الفتح» (١/٣٤٦).

وأما شرط البخاري الذي راعاه في كل حديث مسند من مسنداته والتزمه، فقد بينه الحافظُ في «مقدمة الفتح»[١] ص ١٠ مفصَّلًا، قال: وأما من حيث التفصيلُ، فقد قررنا: أن مدار الحديث الصّحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقنُ رجالًا، وأشدُّ اتصالًا، وبيان ذلك من أوجه:

أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم: أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلًا، المتكلَّم فيه بالضعف منهم: ثمانون رجلًا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري: ستمائة وعشرون رجلًا، المتكلَّم فيه بالضعف منهم: مائة وستون، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلَّم فيه أصلًا أولَى من التخريج عمن تكلِّم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحًا.

ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاريُّ ممن تكلِّم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخةٌ كبيرة أخرجها كلَّها أو أكثرها، إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم: فإنه أخرج أكثر تلك النسخ، كأبي الزبير عن جابر، وسُهَيْل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحَمَّاد بن سَلَمَة عن ثابت، وغير ذلك.

ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلِّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم، وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، وميز جيدها من موهونها، بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تُكلِّم فيه ممن تقدَّم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أن المحدِّث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدَّم عنهم.

رابعها: أن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية اتفاقًا، ومسلم يخرِّجها أصولًا، كما تقدَّم ذلك من تقرير الحافظ أبي بكر الحازميِّ.

فهذه الأوجه الأربعة تتعلَّق بإتقان الرواة. وبقي ما يتعلق بالاتصال، وهو: **الوجه الخامس**: وذلك أن مسلمًا كان مذهبه على ما صرَّح به في «مقدِّمة صحيحه»، وبالغ في الرَّدِّ على من خالفه: أن الإسناد المعنعن له حُكْمُ الاتصال إذا تعاصر المعنعِنُ ومن عَنْعَنَ عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، لا إن كان المعنعِنُ مدلسًا، والبخاري لا يحمِلُ ذلك على

---

(١) ابن حجر في مقدمة «الفتح» (١/ ١١).

الاتصال، حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في «تاريخه» وجرَى عليه في «صحيحه»، وأكْثَرَ منه حتى أنه ربما خرَّج الحديث الذي لا تعلُّق له بالباب جملةً إلا ليبيِّن سماع راو من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئًا معنعنًا، وهذا مما يرجَّح به كتابه؛ لأنا ـ وإن سلَّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكم بالاتصال ـ فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال.

وأما ما يتعلَّق بعدم العلة وهو: **الوجه السادس**: فإن الأحاديث التي انتقدتْ عليهما بلغت مائَتَيْ حديثٍ وعشرة أحاديث، اختص البخاريّ منها بأقلَّ من ثمانين، وباقي ذلك مختصٌّ بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر. انتهى ما في «مقدمة الفتح».

وأما قوله: «والطريق الثاني: أنه لا يخفَى أن في «صحيح البخاري» من الأحاديث ما هو صحيحٌ بالاتفاق وضعافٌ بالاتفاق، ومختلفٌ فيها» ففيه: أنه خلافٌ لما عليه جمهور المحدِّثين، ولما نُقِلَ عن البخاري، فقد روي عنه أنه قال: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذْتُ في جمع «الجامع الصحيح»[1]. وعن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعتُ البخاريَّ يقول: رأيت النبيَّ ﷺ وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذبُّ عنه، فسألتُ بعض المعبِّرين، فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج «الجامع الصحيح»[2]، وروى الإسماعيلي عنه قال: لم أخرجْ في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركتُ من الصحيح أكثر.

وقال إبراهيم بن معقل النسفي: سمعتُ البخاريَّ يقول: ما أدخلْتُ في كتاب «الجامع» إلا ما صح، وتركْتُ من الصحيح حتَّى لا يطول.

وقال أبو جعفر محمد بن عمرو العُقَيْليُّ: لما ألف البخاري كتابَ «الصحيح» عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني و غيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العُقَيْلي: والقول فيها قَوْلُ البخاري؛ ذكره الحافظ[3].

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٢).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء» للنووي (١/ ٩٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٢/ ١٣٤).

(٣) مقدمة «فتح الباري» (١/ ٧).

فعلم من هذا: أن جميع ما في «البخاري» صحيحٌ، وليس فيه حديث ضعيف، ولا مختلف فيه. وأما التعليقات، فهي خارجة عن موضوع الكتابِ ومقاصدِهِ، ومع ذلك هي محكومةٌ بالصحة إلا ما ورد بصيغة التمريضِ، فظهر بطلان هذا القول.

ومنها: أن القاري قال في «المرقاة» (ص٣٦٤ج٢): جَهْلُ الراوي المتأخِّر لا يضرُّ للمجتهدِ حيث ثبت الحديثُ عنده، وقال به. انتهى. وقال بعضهم: إن ضعف الراوي المتأخِّر عن المجتهدِ لا يدلُّ على كون حديثه ضعيفًا عند المجتهد إذا عمل به، بل عمله به يدلُّ على كونه صحيحًا عنده، وأمثال هذا الحديث ضعيفةٌ عند المحدِّث المتأخر؛ لوقوع الراوي الضعيف بينه وبين النبي ﷺ، وهي صحيحة عند المجتهد المتقدم؛ لأجل عمله به، ولعدم وقوع الراوي الضعيفِ بينه وبين النبي ﷺ.

مثال جهل الراوي المتأخر: ما رواه الترمذي(١) في «جامعه» قال: حدَّثنا محمود بن غَيْلان، أخبرنا وهب بن جرير، عن شعبة، عن يحيى إمام بني تَيْم الله، عن أبي ماجد، عن عبد الله بن مسعود قال: سألنا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ المَشْيِ خَلْفَ الجَنَازَةِ، فَقَالَ: «مَا دُونَ الخَبَبِ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا، عَجَّلْتُمُوهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا، فَلا يُبَعَّدُ إِلَّا أهلُ النَّارِ، الجَنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ وَلا تَتْبَعُ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَقَدَّمَهَا»(٢)، فهذا الحديث ضعيفٌ عند الترمذي، وعند البخاريِّ أيضًا، كما ذكره الترمذي؛ لوقوع أبي ماجد، وهو رجلٌ مجهولٌ بينهما وبين النبي ﷺ، وهو صحيحٌ عند أبي حنيفة؛ لعمله به، وعدم وقوع أبي ماجد بينه وبين النبي ﷺ.

ومثال الراوي الضعيف المتأخر: ما رواه الترمذيُّ(٣) أيضًا قال: حدَّثنا يحيى بن موسَى، أخبرنا أبو معاوية، أخبرنا خالد بن إياس، ويقال: خالد بن إلياسِ، عن صالح مولى التوءمة، عن أبي هريرة، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَضُ فِي الصَّلاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ»، فهذا الحديث ضعيفٌ عند الترمذي؛ لوقوع خالد بن إياس ـ وهو ضعيف متروك ـ بينه وبين النبي ﷺ، وهو صحيح عند أبي حنيفة؛ لعمله به، ولعدم وقوع خالد بن إياس بينه وبين النبي ﷺ.

---

(١) الترمذي، كتاب الجنائز، حديث (١٠١١).

(٢) أخرجه أحمد (٣٧٢٦)، وأبو داود، كتاب الجنائز، حديث (٣١٨٤)، وقال الترمذي عن البخاري: أبو ماجد منكر الحديث، وضعَّفه جدًّا. «علل الترمذي الكبير» (ص/ ١٤٥).

(٣) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٢٨٨) وإسناده ضعيف.

قلت: قد عرفْتَ فيما تقدَّم: أن عمل المجتهد على حديث ليس تصحيحًا له، فعمله به لا يدلُّ على أنه كان صحيحًا عنده؛ لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطًا، أو لدليلٍ آخر وافق ذلك الخبر، قال الحافظ ابن الصلاح: إن عمل العالم أو فتياه على وَفْقِ حديث ليس حكمًا منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديثِ ليست قدحًا منه في صحته ولا في رواته، والله أعلم.

ومنها: أن الشيخ عبد الحَقِّ الدهلويَّ قال في «اللمعات»: عدم صحة «أحاديث الضربتين» في زمن الأئمة الذين استدلُّوا بها محلُّ منع؛ إذ يحتمل أن تطرق الضعف والوَهَنِ فيها بعدهم من جهة لين بعض الرواة الذين رووها بعد زمن الأئمة، فالمتأخرون من المحدِّثين الذين جاءوا بعدهم أوردوها في «السنن» دون «الصحاح»، فلا يلزم من وجود الضعف في الحديث عند المتأخرين وجودُهُ عند المتقدمين، مثلًا: رجال الإسناد في زمن أبي حنيفة كان واحد من التابعين يروي عن الصحابي أو اثنين أو ثلاثة، إن لم يكونوا منهم، وكانوا ثقاتٍ من أهل الضبط والإتقانِ، ثم روى ذلك الحديثَ مِنْ بعده مَنْ لم يكن في تلك الدرجة، فصار الحديث عند علماء الحديث ـ مِثْلُ: البخاري ومسلم والترمذي وأمثالهم ـ ضعيفًا، ولا يضر في الاستدلال عند أَبي حنيفة، فتدبَّر، وهذه نكتة جيدة. انتهى كلام الشيخ.

قلت: قد تدبرنا، فعلمنا: أنه لا يثبت بهذه النكتة صِحَّةُ أحاديثِ الضَّرْبَتَيْنِ الضعيفة البتة.

أما أولًا: فلأنا سلَّمنا أنه يحتمل أن يتطرَّق الضعف في «أحاديث الضربتين» بعد زمن الإمام أبي حنيفة وغيره من الأئمة المتقدمين القائلين بالضربتين، ولكن هذا احتمالٌ محضٌ، وبالاحتمال لا يثبت صحة هذه الأحاديث الضعيفة التي ثبت ضعفها عند المتأخرين من حُفَّاظ الحديث، الماهرين بفنون الحديث، مثل: البخاري ومسلم والترمذي وأمثالهم.

وأما ثانيًا: فلأنا لا نسلِّم أن من قال بالتيمُّم بالضربتين، كالإمام أبي حنيفة وغيره استدلَّ بهذه الأحاديث الضعيفة، حتى يثبت باستدلاله بها صِحَّتُهَا؛ بل نقول: يحتمل أن هذه الأحاديث الضعيفة لم تبلغه، وإنما استدلَّ ببعض آثار الصحابة ﷺ فما لم يثبتِ استدلالُهُ بهذهِ الأحاديثِ الضعيفة لا يثبت بالنكتة المذكورة صحةُ هذه الأحاديث الضعيفة.

وأما ثالثًا: فلأنه لو سلِّم أنه استدلَّ بهذه الأحاديث الضعيفة، فعلى هذا التقدير - أيضًا - لا يلزم صحتُها؛ لجواز أنه لم يبلغه في هذا الباب غيرُ هذه الأحاديث الضعاف فاستدل بها، وعمل بمقتضاها مع العلم بضعفها.

قال النووي في «التقريب»: وعمل العالم وفتياه على وَفْق حديث ليس حكمًا بصحته، ولا مخالفته قَدْحٌ في صحته ولا في رواته.

قال السيوطي في «التدريب»[(١)] وقال ابن كثير[(٢)]: في القسم الأول نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، فتعرَّض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهَدَ به عند العمل بمقتضاه.

قال العراقي: والجوابُ: أنه يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أَلَّا يكون ثَمَّ دليلٌ آخر من قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضَهَا، ولعلَّ له دليلًا آخر، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان يرى العمَلَ بالضعيف وتقديمه على القياس. انتهى.

وأما رابعًا: فلأن هذه النكتة ليسَتْ بجيدة، بل هي فاسدة؛ فإن حاصلها: أنه لا يلزم من وجود الضعف في الحديث في الزمن المتأخِّر وجودُهُ فيه في الزمن المتقدِّم، وعلى هذا: يلزم صحة كل حديث ضعيف ثبت ضَعْفُهُ في الزمن المتأخِّر لضعف بعض رواته، فإن الراوي الضعيف: إما أن يكون تابعيًّا أو غيره ممن دونه، فعلى الأول: يقال: إن الحديث كان في زمن الصحابة صحيحًا، والضعف إنما حدث في زمن التابعي، وعلى الثاني: يقال: إن الحديث كان صحيحًا في زمن التابعيِّ، والضعف إنما حَدَثَ في زمن غير التابعي ممن دونه، واللازم باطل، فاللزوم كذلك، فتدبر وتفكر.

ومنها: ما ذكره الشيخ العلامة محمَّد الملقَّب بـ «المعين» في كتاب: «دراسات اللبيب»: ومن الإغراب البديع مُعَارَضَةُ حديث الرفعات من أكثر الحنفية بما حَكَى ابن عيينة: أنه اجتمع أبو حنيفة مع الأوزاعيِّ بمكة في دار الحنَّاطين، فقال الأوزاعيُّ: ما بالُكُمْ لا ترفَعُونَ عند الركوع والرفع منه؟! قال: لأجل أنه لم يصحَّ عن رسول الله ﷺ فيه

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٣١٥).
(٢) ابن كثير في «الباعث الحثيث» (١/ ٢٩١).

شيء، فقال الأوزاعي: كيف لم يصحَّ، وحدَّثني الزهري، عن سالم، عن أبيه: «أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذا افتَتَحَ الصَّلاةَ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ»؟! فقال أبو حنيفة: حدَّثنا حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود: «أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كَانَ لا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلاةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ بِشَيءٍ مِنْ ذَلِكَ»، فقال الأوزاعي: أحدِّثك عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وتقول: حدّثني حماد، عن إبراهيم؟! فقال أبو حنيفة: كان حمَّاد أفقه من الزهريِّ، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه، وإن كان لابن عمر صحبةٌ، وله فضلُ صحبة، وللأسود فضلٌ كثير، وعبد الله: عبد الله، قال ابن الهمام: فرجَّح بفقه الرواة كما رجَّح الأوزاعيُّ بعلو الإسناد. انتهى. وذلك الإغراب من وجوه فذكرها.

ومنها: أن هذه الحكاية عن ابن عُيَيْنَة معلقة، ولم أر من أسندها، ومَنْ عنده السند فليأتِ به، حتى نَنْظُرَ في رجاله، والمعلَّقات من أمثالها ليس من الاحتجاج في شيء، ولهذا لم يتعرَّض لها الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج الهداية»[1] مع استيفائه حجج المسألة من كل قويٍّ وضعيفٍ يعتبر به ويشهد له، وذلك لأن المعلَّق من غير «الجامع الصحيح» - كما لا يحتج به - لا يصلح للاعتبار والشهادة مطلقًا، وليس في ذلك كالضعاف التي تنقسم إلى ما يعتبر بها، وإلى ما لا يعتبر، ومن هذا سقط ما أشار إليه ابن الهمام من الاعتبار والشهادة بقوله، ويؤيد صحةَ هذه الزيادة - يعني: زيادَةَ بعض الرواة في حديث ابن مسعود: «ثم لا يعود» - روايةُ أبي حنيفة من غير الطريق المذكور، وذلك أنه اجتمع مع الأوزاعي بمكة في دار الحَنَّاطين كما حَكَى ابن عيينة... إلى آخرها؛ لما عَرَفْتَ من تعليقها، وحكم التعاليق.

ومنها: أن فقه الرواة لا أثر له في صحة المرويِّ، وإنما مدارها على العدالة والضبط، وكلٍّ ما اشترط في صحة الحديث؛ إذ قلةُ الفقه لا توجبُ الوَهَنَ في شرائط التحمُّل، وما يلازمه الوثوقُ بالرواية، وإذا انتفَى ذلك، بقي العلو لسند ابن عمر، مع ما له من الصحة.

والحنفية لا يعتقدون - أيضًا - : أن قلة فقه الراوي مما يتطرَّق به الوهن إلى مرويه،

---

(١) الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٠٩).

بل يرون أن رواية قليل الفقه من الصحابة إذا خالفها القياس من كل وجه يقدِّم القياس عليها، من غير أن يتطرق عندهم وَهَنٌ بعدم فقه الراوي في صحة مرويه، أو يحصل زيادة وثوق بفقه الراوي؛ لصحة مرويه من مرويِّ مَنْ دونه في الفقه، وما ذهبوا إليه من تقديم القياسِ عَلَى رواية مثل: أبي هريرة، وأنس بن مالك، وجابر بن سَمُرَةَ ـ وهم عندهم ممن يقلُّ فقههم من الصحابة ـ قد وقع عليهم بذلك الطعن الشديد، لا سيما في حكمهم على أبي هريرة ﷺ بقلة الفقه، حيث نسبوهم بعظم الجَسَارَةِ بهذا القول.

ثم ذكر صاحب «الدراسات» هاهنا كلامًا طويلًا، وهو مفيد نافع جدًّا، فعليك أن تراجعه.

ومنها: ما قال صاحب «الدراسات» في الدراسة السابعة: اعلم ـ سدَّدك الله سبحانه على سواء السبيل، وأذاقك حلاوة صفوة الدليل ـ أنك إذا عرفت ما قدَّمنا في المباحث السابقة من أنه لا حجة لأحد مع رسول الله ﷺ، وترسَّخ أساسُ ما بيناه من الدلائل ـ علمْتَ أنه ـ كما يجب ترك قول إمام واحدٍ مخالفٍ بالحديث، كذلك يجب ترك قول مائة إمام ـ مثلًا ـ إذا كان مخالفًا بالحديث الصحيح، فلو وجدنا حديثًا صحيحًا خالفه الأئمة الأربعة ـ رحمهم الله تعالى ـ وجبَ علينا ترك أقوالهم فَوْرًا بعين ما ذكرنا من الدراسات المتقدِّمة، إلى أن يظهر عندنا معارضةٌ منهم لهذا الحديث بحديث آخر رجَّحوه عليه، أو جَوَابٍ يتسترون به عن ورود الحديث حُجَّةً عليهم، واحتمالُ أنه لم يبلغْهُمُ الحديثُ كائنٌ هاهنا أيضًا، ولو على ضعفٍ؛ لاستيفاء المذاهب الأربعة أكثر ما ثَبَتَ من السنة الصحيحة.

وكذلك: احتمال أن واحدًا منهم أو أكثر أخذ بهذا الحديث بعد العِلْمِ به في قوله الجديد، وَرَجعَ عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله إلينا، بل ولا بعد وصول ذلك إلى أتباعه جميعًا، والشافعيُّ لايتحقق لقوله خلاف بالحديث الصحيح بعد ما قال وصَحَّ عنه: «إذا وجد الحديث الصحيحُ فهو مذهبي»، وبهذا القول اتخذ أصحابه، فينسبون إليه ما ثَبَتَ في «الصحيح» أنه مذهبه، وذلك في عدة مواضع، وكذلك الأئمة الثلاثة، صحَّ عنهم ما صحَّ عن الشافعي، لكن أتباعه قد خُصُّوا من بين أتباعهم بإقرار ذلك وترك ما خالف الحديث من أقواله، وعلى كل حال نعتقد أن للأئمة الأربعة أعذارًا موجَّهة عن هذا الحديث،

وذلك مما أوجب حُسْنَ الظنِّ إليهم، لا تَرْكَ الحديث لقولهم، فيعمل بالحديث ويترك قولهم، وذلك لو تحقَّقْتَ الأمر على ما هو عليه تركْتَ أقوالهم؛ بقولهم عند صحة الحديث: «أنه يجب ترك قولهم»، وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما عُدَّ دليلًا على علة خفية في الحديث، بل ولا خلاف أَكْثَر منهم من العلماء، ولا عَدَمُ أخذِهِمْ للحديث إذا ثَبَتَ من حذاق الفن الحُكْمُ عليه بالصحة أو بالحسن، وليس أحد من المحدِّثين يلتفتُ في صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العِلْمِ له، وأما ما استمر عليه دأب الإمام الجليل أبي عيسى بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي في أكثر الأحاديث من قوله: «والعملُ على هذا عند أهل العلم، أو أكثره، أو بعضه» يأتي به بعد الفراغ عن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو بهما، أو غير ذلك مما يحكُمُ به على اصطلاحه، فهو ليس عنده مما يشترط في صُلْبِ ما حَكَمَ به.

ولا شك في أن كون الحديثِ معمولًا به عند الصحابة ومن بعدهم مما يؤيِّد أمر ثبوته، وليس الكلام في ذلك، وإنما الكلام في أنه ليس مما يشترط في الحسن والصحة، حتَّى إذا لم يأخذ به أجِلَّةُ القوم منهم يُعَدُّ بذلك معلولًا، وإن كان الترمذيُّ يَرَى ذلك فهو مما اختصَّ به على خلاف جماهير العلماء.

قلت: قولُ صاحِبِ «الدراسات»: «أما ما استمرَّ عليه دَأبُ الإمام أبي عيسى الترمذيِّ في أكثر الأحاديث من قوله: «والعملُ على هذا عند أهل العلم، أو أكثره، أو بعضه...» إلى قوله: «فهو ليس عنده مما يشترط في صلب ما حكم به» هو الظاهر، وهو الحق والصواب.

الفَصْلُ الحَادِي وَالأَرْبَعُونَ: فِي تَذْكِرَةِ كُتُبِ الحَدِيثِ القَلَمِيَّةِ النَّادِرَةِ، وَبَيَانِ أَمْكِنَةِ وُجُودِهَا لِيَسْتَفِيدَ مِنْهَا مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا

فمنها: «صحيح ابن حِبَّان» للحافظ أبي حاتم محمد بن حِبَّان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ أربع وخمسين وثلاثمائة، ويوجد هذا الكتاب في مواضع عديدة، فنسخة صحيحة نفيسة منه مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، في خزانة الكتب الجرمنية، وقد كتب الحافظ على هامشها حواشي مفيدة نافعة جدًّا، والمجلد الأول منه في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة.

ومنها: «صحيح ابن خُزَيْمة» للحافظ الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة النيسابوري، المتوفى سنة ٣١١ إحدى عشرة وثلاثمائة. يوجد هذا الكتاب أيضًا في مواضع، فنسخة كاملة منه موجودةٌ في الخزانة الجرمنية، لكن المجلد الأول منها ناقصٌ، والمجلَّدان الأخيران منها سالمان عن النقص، وقد كتب الحافظ ابن حجر على هامشها أيضًا حواشي نافعة.

ومنها: «صحيح أبي عَوَانة» للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني النيسابوري الأصل، المتوفَّى سنة ستَّ عشرة وثلاثمائة، ويوجد هذا الكتاب أيضًا في مواضع، فنسخة كاملة منه مكتوبة بخط يحيى بن نُعَيْم الأنصاري، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ونسخة صحيحة نفيسة منه موجودة في خزانة الكتب للعلَّامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، مصنف «غاية المقصود» و«عون المعبود» ـ رحمه الله تعالى، وغفر له ـ وقد نقلت مِنْ هذه النسخة المباركة بعض الروايات في رسالتي «المقالة الحسنى في سنية المصافحة باليد اليمنى».

ومنها: «الصحيح المنتقَى» للحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَنِ البغدادي، المتوفى سنة ٣٥٣ ثلاث وخمسين وثلاثمائة، لم أقف على وجوده إلا في الخزانة الجرمنية، فنسخة منه مكتوبة بخط الحافظ السيوطي موجودة فيها.

ومنها: «صحيح الإسماعيلي»، وهو مستخرج على «صحيح البخاري»، للحافظ الإمام أبي بكر بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، المتوفى سنة ٣٧١ إحدى وسبعين وثلاثمائة، نسخة منه مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، موجودة في الخزانة الجرمنية، وقد اختصر الحافظ هذا الكتاب ولخصه وسماه: «المُنْتَقَى».

ومنها: «المستخرج على صحيح مسلم» للحافظ أبي عَوَانة يعقوب بن إسحاق المذكور، نسخة صحيحة من هذا الكتاب، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «المستخرج» لابن مَنْدَه، وهو الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَه، المتوفى سنة ٤٧٠ سبعين وأربعمائة، نسخة صحيحة منه مصحَّحة من الحافظِ ابن حجر، مكتوبة بخط عمر بن يحيى المصري، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «المستخرج» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط إبراهيم الأفندي، مصحَّحة من الحافظ السيوطي، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند ابن أبي أسامة»، وهو الإمام الحارث بن محمد بن أبي أسامة، أبو محمد التميمي البغدادي، المتوفى سنة ٢٨٢ اثنتين وثمانين ومائتين، ومسنده هذا مرتب على الشيوخ لا على الصحابة، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند ابن أبي عمرو»، وهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمرو العدني الدراوردي، المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الملا علي القاري، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند الطيالسي»، وهو الإمام سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، المتوفى سنة ٢٠٤ أربع ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط إبراهيم الأفندي، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند أبي عَوَانة» وهو الحافظ يعقوب بن إسحاق المذكور، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند ابن أبي شيبة»، وهو الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل الكوفي، المتوفى سنة ٢٣٥ خمس وثلاثين ومائتين، وهو كتاب كبير، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند أبي يعلى» وهو الحافظ أحمد بن علي بن المثنى، الموصلي التميمي، المتوفى سنة سبع وثلاثمائة، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الشوكاني، موجودة في الخزانة الجرمنية، قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[1] (ص ٢٧٦ج٢): قال السمْعَانِيُّ: سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ يقول: قرأت المسانيد كـ «مسند العدني» و«مسند ابن منيع» وهي كالأنهار، و«مسند أبي يعلى» كالبحر يكون مجتمع الأنهار.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/٧٠٨).

ومنها: «مسند بَقِيِّ بن مَخْلَدٍ القرطبي»، المتوفى سنة ٢٧٦ ست وسبعين ومائتين، نسخة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية.

قال في «كشف الظنون»(١) مسند الإمام أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي الحافظ، المتوفى سنة ٢٧٦ ست وسبعين ومائتين، قال ابن حزم: روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف، رتبه على أبواب الفقه، فهو مسند ومصنَّف ليس لأحد مثله. انتهى.

ومنها: «مسند البَزَّار»، وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين وتسعين ومائتين، ونسخة صحيحة حسنة كاملة من هذا الكتاب، مكتوبة بخط الحافظ الهيثمي، موجودة في الخزانة الجرمنية، وقد كانت هذه النسخة عند الحافظ ابن حجر، و«مسند البزار» هذا معلَّلٌ.

ومنها: «مسند الفردوس»، وهو عبارة عن «فردوس الأخبار للديلمي»، وهو الحافظ شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فَنَاخُسْره الديلمي، المتوفى سنة ٥٠٩ تسع وخمسمائة، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية، قال صاحب «الكشف»(٢) «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرَّج على كتاب الشهاب» في الحديث، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فَنَاخُسْره الهمداني الديلمي، أوله: «إن أحسن ما نطق به الناطقون. . . .» إلخ، ذكر فيه أنه أورد فيه عشرة آلاف حديث، وذكر فيه أنه أورد القضاعي فيه أيضًا عشرة آلاف حديث، وذكر في «الفردوس» رواتها ورتَّبها على حروف المعجم مجرَّدة عن الأسانيد، ووضع علامات مخرَّجة بجانبه، وعدد رموزه عشرون، واقتفى السيوطيُّ أثره في جامعه الصغير، ثم جمع ولده الحافظ شهردار، المتوفى سنة ٥٥٨ ثمان وخمسين وخمسمائة أسانيد كتاب «الفردوس» ورتبها ترتيبًا حسنًا في أربع مجلدات، وسماه «مسند الفردوس». انتهى بلفظه.

ومنها: «المسند الكبير» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب «الصحيح»، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن تيميَّة موجودة في الخزانة الجرمنية.

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٧٩).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢٥٤).

ومنها: «مسند عبد بن حُمَيْد» بن نصر الإمام الحافظ الكشي، المتوفى سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الشوكاني موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند الحُمَيْدي» وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحُمَيْدي المكي، المتوفى سنة ٢١٩ تسع عشرة ومائتين، والحُمَيْدِيُّ هذا غير الحُمَيْدِيِّ صاحب «الجمع بين الصحيحين»، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر في أحد عشر جزءًا، موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند الخوارزمي» وهو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البَرْقَاني، المتوفى سنة ٤٢٥ خمس وعشرين وأربعمائة، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام يحيى بن ناصر موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مسند ابن أبي عاصم» وهو الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو النبيل أبي عاصم الشيباني، المتوفى سنة ٢٨٧ سبع وثمانين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ المنذري موجودة في الخزانة الجرمنية، قال في «كشف الظنون»[1]: وهو كبير نحو خمسين ألف حديث. انتهى.

ومنها: «مسند ابن جُمَيْعٍ» أبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جُمَيْع، المتوفى سنة ٤٠٢ اثنتين وأربعمائة، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر موجودة في الخزانة الجرمنية، وقد كتب الحافظ على هامش هذه النسخة حواشي مفيدة.

ومنها: «مسند ابن رَاهَويهِ» وهو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، أبو يعقوب الحنظلي، المعروف بابن راهويه المروزيّ، المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية، وللحافظ الذهبي تصنيف في نقد رجال هذا الكتاب، ونقله السيوطي على هامش هذه النسخة.

ومنها: «مسند الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن نصر الرازي» المتوفى سنة ٣٨٥ خمس وثمانين وثلاثمائة، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام السيوطي موجودة في

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٧٨).

الخزانة الجرمنية. قال صاحب «كشف الظنون»[1] وللإمام أبي إسحاق إبراهيم بن نصر الرازي ـ المتوفى في حدود سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ـ مسند في نيف وثلاثين جزءًا. قاله الخليلي. انتهى.

ومنها: «مسند أبي هريرة» للإمام المحدث أبي إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري السمسار، المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط العلامة الإمام ابن تيميَّة موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مصنف ابن أبي شيبة» للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، المتوفى سنة ٢٣٥ خمس وثلاثين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية، ومجلدان كاملان من هذا الكتاب موجودان في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.

قال في «كشف الظنون»[2] مصنف في الحديث للإمام أبي بكر عبد الله المذكور، وهو كتاب كبير جدًّا، جمع فيه فتاوى التابعين، وأقوال الصحابة، وأحاديث الرسول ﷺ على طريقة المحدِّثين بالأسانيد، مرتَّبًا على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه، ولعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني أحد الأعلام، المتوفى سنة ٢١١ إحدى عشرة ومائتين، وهو أصغر من «مصنف ابن أبي شيبة»، وهو كذلك مرتب على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه، ولأبي علي الحافظ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن البغدادي، المتوفى سنة ٣٥٣ ثلاث وخمسين وثلاثمائة. انتهى.

ومنها: «مصنَّف عبد الرَّزَّاق»، وهو الإمام عبد الرزَّاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، المتوفى سنة ٢١١ إحدى عشرة ومائتين نسخة كاملة من هذا الكتاب، مكتوبة بخط الإمام الشوكاني موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «مصنف ابن السكن» وهو الإمام الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي المذكور في كلام صاحب «الكشف»، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٦٨٤).

(٢) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٧١١).

ومنها: «معجم ابن قانع» وهو الإمام الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي، المتوفى سنة ٣٥١ إحدى وخمسين وثلاثمائة، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبة بخط الإمام الشوكاني.

ومنها: «معجم أبي نُعَيْم الأصفهاني» وهو الإمام الحافظ أبو نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المتوفى سنة ٤٣٠ ثلاثين وأربعمائة، وهو معجم شيوخه. قال في «كشف الظنون»: وجمعه الحافظ أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى الغرناطي، المعروف بابن مَسدى، المتوفى سنة ٦٦٣ ثلاث وستين وستمائة، في ثلاث مجلدات، وهو كثير الفوائد، إلا أنه لا يكاد يذكر أحدًا من الأعيان إلا ثلاثة[١]. انتهى ما في «الكشف»[٢]. نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الإمام الحافظ المنذري موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «سنن أبي مسلم الكجي»، وهو: الإمام الحافظ إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصري، المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبة بخط الشيخ يحيى أفندي.

ومنها: «السنن الكبيرة» للإمام النسائي، نسخة كاملة منها مكتوبة بخط الإمام السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية.

ومنها: «سنن سعيد بن منصور» وهو الحافظ سعيد بن منصور الخراساني، المتوفى سنة ٢٢٧ سبع وعشرين ومائتين، نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبة بخط الإمام الشوكاني.

ومنها: «مبسوط في الحديث» للإمام البخاري، وهو مكتوب بخط الحافظ ابن مَنْدَهْ، نسخة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية، قال في «كشف الظنون»[٣] «مبسوط في الحديث» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ذكره الخليلي في «الإرشاد»، وأن وهب[٤] بن سُلَيْم رواه عنه في كتاب «العلل»، وذكره أبو القاسم بن مَنْدَهْ

---

(١) في «كشف الظنون»: ثلبه.

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٧٣٥).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٥٨١).

(٤) كذا في المطبوعة؛ والصواب: مهيب. انظر ترجمته في «الإرشاد» للخليلي (٣/ ٩٧٣)، ومقدمة «الفتح» لابن حجر (١/ ٤٩٢).

أيضًا، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون، عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي عنه. انتهى.

ومنها: «المختارة في الحديث» للإمام ضياء الدين المقدسي. نسخة كاملة من هذا الكتاب موجودة في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبة بخط الحافظ ابن كثير.

ومنها: كتاب «العلل» للإمام الدارقطني، نسخة من هذا الكتاب مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر موجودة في الخزانة الجرمنية.

قَدْ تَمَّ الْبَابُ الأَوَّل بِعَوْنِ اللهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ.



الْبَابُ الثَّاني
فِي فَوَائِدَ خاصَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بالإِمَامِ التِّرمِذيِّ وَجَامِعِهِ
وَفِيهِ سَبْعَةَ عَشَرَ فَصلًا

الفَصْلُ الأوَّلُ: فِي تَرْجَمَةِ الإمَامِ التِّرمِذيِّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ

قال الحافظ ابن الأثير في «جامع الأصول»(١): هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك السلمي الضرير البُوغِيُّ التِّرمِذِيُّ، الحافظ المشهور، مصنِّف «الجامع» وكتاب «العلل الكبير» و«الشمائل»، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، وأحد العلماء الحفاظ الأعلام، ولد سنة تسع ومائتين. انتهى.

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»(٢): أحد الأئمة، طاف البلاد، وسمع خلقًا من الخراسانيين، والعراقيين، والحجازيين، وقد ذكروا في هذا الكتاب: رَوَى عنه أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر، والهيثم بن كليب الشامي، ومحمد بن محبوب أبو العباس المحبوبي المروزي، وأحمد بن يوسف النسفي، وأبو الحارث أسد بن حمدويه، وداود بن نصر بن سهيل البزودي، وعبد بن محمد بن محمود النسفي، ومحمود بن نمير وابنه محمد بن محمود، ومحمد بن مكي بن فوج، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفيون، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي، وآخرون. انتهى.

وقال العلَّامة البِقَاعِيُّ في «الكشف»: أصله من مَرْوٍ، وانتقل جَدُّهُ منها أيام الليث بن السيار، واستوطن في مدينة «تِرْمِذَ»، وولد بها ونشأ. انتهى. وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»(٣): سمع الترمذي قتيبة بن سعيد، وأبا مصعب، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وإسماعيل بن موسى السدي، وسُوَيْد بن نصر، وعلي بن حجر، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وطبقتهم، وتفقه في الحديث بالبخاري.

---

(١) ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/ ١٩٣).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٤) (٦٣٨).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٣).

قلت: وسمع الترمذي من الإمام مسلم صاحب «الصحيح» أيضًا، لكن لم يرو في «جامعه» عنه إلا حديثًا واحدًا،[١] قال الذهبي في «التذكرة» في ترجمة الإمام مسلم[٢]: روى عنه الترمذي حديثًا واحدًا. انتهى.

وقال الحافظ العراقيُّ في «شرح الترمذي»: لم يرو المصنف في كتابه شيئًا عن مسلم صاحب «الصحيح» إلا هذا الحديث، يعني حديث: «أَحصُوا هِلالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ»[٣]، وهو من رواية الأقران، فإنهما اشتركا في كثير من شيوخهما. انتهى كلام العراقي.

قال الذهبي: حدَّث عن: مكحول بن الفضل، ومحمد بن محمود بن عنبر، وحماد بن شاكر، وعبد بن محمد النسفيون، والهيثم بن كليب الشاشي، وأحمد بن علي بن حسنويه، وأبي العباس المحبوبي، وخلق سواهم.

قلت: وحدّث عن الإمام البخاري أيضًا حديثين.

أحدهما: حديث ابن عباس في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا﴾ [الحشر: ٥] قال: اللينة: النَّخْلَةُ...[٤] الحديث، قال الترمذي - بعد إخراجه في تفسير سورة الحشر: سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديثَ. انتهى.

والثاني: حديث أبي سعيد: «يَا عَلِيُّ، لَا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يُجنِبَ فِي هذَا المَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ»[٥]، قال الترمذي - بعد إخراجه في مناقب عليٍّ -: قد سمع محمدُ بنُ إسماعيل مني هذا الحديث[٦]. انتهى.

---

(١) أخرجه الترمذي في «السنن»، كتاب الصوم، حديث (٦٨٧) ولفظه: «أحصوا هلال شعبان لرمضان»، ويأتي بيانه.

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٨).

(٣) وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/ ١٦٢) (٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨٢٤٢)؛ كلاهما من حديث أبي هريرة، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧٣٠٣) من حديث الحسن البصري مرسلًا وفيه رجل لم يسم. أما حديث أبي هريرة فأعله الترمذي قائلًا: غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية. وأجابه النووي في «المجموع» (٦/ ٤٣١): وهذا الذي قاله ليس بقادح في الحديث؛ لأن أبا معاوية ثقة حافظ فزيادته مقبولة.

(٤) الترمذي، كتاب تفسير القرآن (٣٣٠٣).

(٥) الترمذي، كتاب المناقب، حديث (٣٧٢٧).

(٦) زاد: فاستغربه.

قال الذهبي(١): قال ابن حبَّان في كتاب «الثقات»(٢): كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وقال أبو [سعد](٣) الإدريسي: كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ، وقال الحاكم: سمعت عمر بن علك(٤) يقول: مات البخاري فلم يخلِّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع والزهد، بكى حتى عَمِيَ، وبقي ضريرًا سنين، قال: وقيل: إن بعض المحدثين امتحن أبا عيسى بأن قرأ له أربعين حديثًا من غرائب حديثه، فأعادها من صدره، فقال: ما رأيت مثلك. انتهى.

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: قال الإدريسيُّ: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف «الجامع» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجلٍ عالم مُتْقِنٍ، كان يضرب به المثل في الحفظ، قال الإدريسي: فسمعت أبا بكر بن أحمد بن محمد بن الحارث المروزي الفقيه يقول: سمعت أحمد بن عبد الله بن داود يقول: سمعت أبا عيسى الترمذي يقول: كنت في طريق مكة، وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ، فمرَّ بنا ذلك الشيخُ، فسألت عنه، فقالوا: فلان، فرُحْتُ إليه، وأنا أظن أن الجزأين معي، وإنما حملْتُ معي في محملي جزأين غيرهما شبههما، فلما ظفِرْتُ، سألته السماع، فأجاب، وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح، فرأى البياض في يدي، فقال: أمَا تَسْتَحِي مني، فَقَصَصْتُ عليه القصة، وقلت له: إني أحفَظُهُ كلَّه، فقال: اقرأ، فقرأته عليه على الولاء، فقال: هل استظهَرْتَ قبل أن تجيء إليَّ؟ قلت: لا، ثم قلْتُ له: حدِّثني بغيره، فقرأ عليَّ أربعين حديثًا من غرائب حديثه، ثم قال: هَاتِ، فقرأتُ عليه من أوله إلى آخره، فقال: ما رأيت مثلك(٥). انتهى.

قلت: هذه القصة هكذا مذكورة في «تذكرة الحفاظ»(٦) وغيرها من كتب الرجال والتراجم، وقد ذكر هذه القصة صاحب «العَرْفِ الشذي» فمسخها، فإنه قد زاد فيها من

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).

(٢) ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٥٣) (١٥٧٣٥).

(٣) في الأصل: سعيد؛ والصواب ما أثبتُّ.

(٤) ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٢٤٤) ووثقه.

(٥) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٤).

(٦) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٥).

عند نفسه ونقص وغيَّر، فقال[1]: وله مناقب في الحفظ، منها أنه سافر للحج، فلقيه بعض المحدِّثين في الطريق والتمس منه الحديث، قال الشيخ: جِئْ بالقلم والدواة، فالتمس الترمذيُّ، فلم يجدهما، فجلس بين يدي شيخه، وجعل يجر إصبعه على القرطاس، وأخذ الشيخ في التحديث، وروى له قريب ستين حديثًا، فإذ وقع نظر الشيخ على القرطاس، فوجده خاليًا صافيًا، فغضب على الترمذي، وأخذ يقول: إنك تضيع أوقاتي، فقال الترمذي: حفظْتُ الأحاديث، فقرأ الأحاديث المسموعة. انتهى. فانظر كيف مسخ صورة هذه القصة بزيادة ونقص وتغيير و تبديل.

وقلَّده صاحب «الطيب الشذي»، فنقلها عنه هكذا، فالعجب من المقلَّد والمقلِّد كيف اجتريا على مسخها و تحريفها، ولم يراجعا كتب الرجال.؟!

وقال فيه: قال أبو الفضل البيلماني: سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهي يقول: سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعتُ بك أكثَرَ مما انتفعت بي، وقال العلامة الشاه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدِّثين»: ترمذي شاكر درشيد بخاري است[2] وروش أورا آموخته[3] واز مسلم وأبي داود وشيوخ ايشان نيز روايت داردور[4] بصره وكوفه وواسط وري وخراسان وحجاز سالها در طلب علم حديث بسر بردة[5] وتصانيف بسياردرين فن شريف ازوي يادكاراست[6] واين جامع بهترين آن كتب است وبلكه ببعضي وجوه وحيثيات از جميع كتب حديث خوب تر واقع شده[7] وترمذي را خليفة بخاري كفته اند وتورع وزهد بحدى داشت كه فوق ان متصور نيست[8]

---

(١) الكشميري في «العرف الشذي» (١/ ٣١- ضحى).

(٢) عبارة فارسية بمعنى: الترمذي تلميذ رشيد البخاري.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: وتعلم أسلوبه ونهجه.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: وهو يروي عن مسلم وأبي داود ومشايخها أيضًا.

(٥) عبارة فارسية بمعنى: ولقد قام في كل من البصرة والكوفة وواسط والري وخراسان والحجاز سنوات طلبًا لعلم الحديث.

(٦) عبارة فارسية بمعنى: وله مؤلفات كثيرة في هذا المجال الشريف بقيت كذكرى.

(٧) عبارة فارسية بمعنى: وهذا الجامع هو أفضل تلك الكتب، بل إنه في بعض الجوانب والحيثيات قد أصبح أفضل من كل كتب الحديث.

(٨) عبارة فارسية بمعنى: ولقد قالوا إن الترمذي هو خليفة البخاري، وكان زاهداً وورعاً إلى حد لا يمكن تصور تحقق ورع وزهد فوقه.

بخوف الهي بسياركريه وزاري كردونا[١] بينا شد[٢]. انتهى ملخصه.

قلت: أجلُّ تصانيفه وأنفعها هو كتاب «الجامع»، وفي آخره كتاب «العلل»، وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفَى قدرها على من وقف عليها، ومن تصانيفه:

«العلل الكبير» وهو مستغن عن التوصيف، وفيه معظم النقل عن شيخه البخاري.

ومنها: «شمائل النبي ﷺ» وهو أحسنُ الكُتُبِ المؤلَّفة في هذا الباب، كثير الميامن والبركات، وقال الشيخ عبد الحق في «أشعة اللمعات»: وخواندن أن براي مهمات مجرب اكابراست[٣]. انتهى.

وله كتاب جليل في التفسير.

وله من التصانيف: «التاريخ» و«الزهد» و«الأسماء والكنى»؛ كما في «التدريب»[٤].

قال ابن خَلِّكان[٥]: قال السَّمعاني[٦]: توفي بقرية بوغ في سنة ٢٧٩ تسع و سبعين ومائتين، وذكره في كتاب «الأنساب» في نسبة «البُوغِيّ» و«بوغ» بضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وبعدها غين معجمة، وهي: قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ منها. انتهى.

وقال في ترجمة أبي جعفر بن محمد بن أحمد بن نصر الترمذي الفقيه الشافعي: قال السمعاني في نسبة الترمذي[٧]: هذه النسبة إلى مدينةٍ قديمةٍ على طرف نهر بَلَخٍ الذي يقال له «جَيْحُون»، والناس يختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول: بفتح التاء، وبعضهم يقول: بضمها، وبعضهم يقول: بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة: بفتح التاء وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديمًا: كسر التاء والميم جميعًا، والذي يقوله المتنوفون وأهل المعرفة بضم التاء والميم، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه. هذا كله

---

(١) عبارة فارسية بمعنى: ولقد بكى كثيرًا خوفًا من الله وخشية عقابه.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: حيث أصبح كفيفًا.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: وقراءة هذا الكتاب مجوب في المحن الكبار وكتاب معارك.

(٤) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٦٤).

(٥) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٨).

(٦) السمعاني في «الأنساب» (١/ ٤١٥).

(٧) السمعاني في «الأنساب» (١/ ٤٥٩).

كلام السمعاني، وسألت من رآها هل هي في ناحية خوارزم أم من ناحية ما وراء النهر؟ فقال: بل هي في حساب ما وراء النهر من ذلك الجانب. انتهى كلام ابن خَلِّكَانَ[١].

وفي «بستان المحدِّثين»: والمراد بلفظهما: «وراء النهر» هو: نَهر بلخ. انتهى. وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٢] قال شيخنا ابن دقيق العيد: وتِرمِذ بالكسر: هو المستفيض حتى يكون كالمتواتر، وقال مؤتمن الساجي: سمعت محمد بن عبد الله الأنصاري يقول: وهو بضم التاء. انتهى.

والسُّلَمِيُّ: نسبة إلى «بَنِي سُلَيم» بالتصغير قبيلة من عيلان، ذكره ابن عساكر. و«سَورَة» بفتح السين، وسكون الواو، بعدها راء مهملةٌ: اسم جَدِّ الترمذيِّ.

تنبيه: اعْلَمْ أن الإمام أبا عيسى التِّرمِذِي، إمامٌ مشهورٌ ثقةٌ، حافظٌ متقنٌ متفقٌ عليه، قال الحافظ في «التَّقْرِيب»[٣]: أحد الأئمة ثقة حافظٌ. انتهى. وقال الحافظ أبو يَعْلَى: محمد بن عيسى بن سَورة بن شداد الحافظ، ثقة متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل، روى عنه ابن محبوب وأجلاء بمرو، وسمعنا سننه من بعض المراوزة عن ابن محبوب عنه، وهو إمام مشهور بالأمانة والعلم والديانة[٤]. انتهى.

والعجب من ابن حزم: أنه لم يعرف الترمذي، وقال: هو مجهول، فردَّ عليه المحقِّقون من أهل العلم بالحديث، قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»[٥] محمد بن عيسى بن سَوْرة الحافظ العَلَم، أبو عيسى الترمذي صاحب «الجامع»، ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب «الإيصال»: إنه مجهول، فإنه ما عرف ولا دَرَى بوجود «الجامع» و«العلل» التي له. انتهى.

وقال في «سير النبلاء»: في ترجمة الحافظ ابن حزم بعد ما ذكر مناقبه ومعائبه ما

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٦).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).

(٣) ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٦٢٠٦)؛ ولكن ليس فيه: ثقة حافظ. وهو ثقة حافظ بلا شك.

(٤) الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٠٥) (٨٢٩).

(٥) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧٨) (٨٠٣٤).

لفظه: وإني[١] أنا أميل[٢] إلى محبة[٣] أبي محمد؛ لمحبته بالحديث[٤] الصحيح ومعرفته به، وإن كنتُ لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل والمسائل البَشِعَةِ في الأصول والفروع، وأقطع بخطئه في غير مسألة، ولكن لا أكفره ولا أضلله، وأرجو له العفو والمسامحة، وأخضَعُ لِفَرْط ذكائه وسعة علمه، ورأيته ذكر قول من يقول: «أَجَلُّ المصنَّفات «الموطأ»، فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم «صحيحا البخاريِّ ومسلم»، و«صحيحُ ابن السَّكَنِ» و«منتقى ابن الجارود» و«المنتقَى» لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتابُ النسائي، ومصنَّف القاسم بن أصبغ، ومصنَّف أبي جعفر الطحاوي. قلتُ: ما ذكر سنن ابن ماجه، ولا جامِعَ أبي عيسى الترمذي، فإنه ما رآهما ولا أُدخِلا إلى الأندلس إلا بعد موته. انتهى ما في «سير النبلاء»[٥].

قلت: ولم يكن عند الحافظ أبي بكر البيهقيِّ ـ أيضًا ـ «جامع الترمذي»، قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٦] في ترجمته ما لفظه: ولم يكن عنده «سنن النسائي»، ولا «جامع الترمذي» ولا «سنن ابن ماجه»، بل كان عنده الحاكم، فأكثر عنه. انتهى.

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[٧] قال الخليليُّ: ثقة متفق عليه، وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في الفرائض من كتاب «الإيصال»: محمد بن عيسى بن سورة: مجهول، ولا يقولَنَّ قائلٌ: لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ، كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصَّفَّار، وأبي العبَّاس الأصمِّ، وغيرهم، والعجبُ: أن الحافظ ابن الفَرَضِيِّ ذكره في كتابه: «المؤتلف والمختلف» ونبه على قَدْرِهِ، فكيف فاتَ ابْنَ حَزمٍ الوقوفُ عليه فيه؟!. انتهى.

---

(١) في «السير»: ولي. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٢).

(٢) في «السير»: ميل.

(٣) محبة؛ ليست في «السير».

(٤) في «السير»: في الحديث.

(٥) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠١- ٢٠٢).

(٦) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٣٢).

(٧) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٤).

فائدة: كان أبو عيسى الترمذي في آخر عمره ضريرًا لا اختلاف فيه، وإنما الاختلاف في أنه هل ولد أَكْمَهَ، أو صار ضَرِيرًا بعد أن كان بصيرًا، فقيل: إنه ولد أكمه، وقيل: لا، بل أَضَرَّ في آخر عمره.

والحق: الثاني، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[(١)]: قال يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ: أَضَرَّ أبو عيسى في آخر عمره، وقال: وهذا مع الحكاية المتقدِّمة عن الترمذي ـ يعني: في حفظه ـ يَرُدُّ على من زعم أنه ولد أكمه. انتهى.

قلت: ويرده أيضًا ما قال العلامة الشاه عبد العزيز في «البستان»: تورع وزهد بحدى داشت كه فوق ان متصور نيست بخوف الهي بسياركَريه وزاري كردونا بيناشد[(٢)].

ويرده ـ أيضًاـ ما قال الحاكم عن عمر بن علك: بَكَى حتى عَمِيَ، وَبَقِيَ ضَرِيرًا سنين.

فائدة أخرى: قد عرفت أن اسم الترمذي: محمَّد، وكنيته: أبو عيسى، وقد اختار الترمذي كنيته على اسمه، فإنه لا يعبِّر عن نفسه إلا بـ «أبي عيسى»، وقد كره بعض العلماء التكنِّي بِـ «أبي عيسى»؛ لما أخرج ابن أبي شيبة في «مصنَّفه»[(٣)] في «باب ما يكره للرجل أن يكتني «بـأبي عيسى»: حدثنا الفضل بن دُكَين، عن موسى بن علي، عن أبيه: أن رجلًا اكتَنَى بِأَبِي عِيسَى، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ عيسى لا أَبَ لَهُ».

وأخرج أيضًا:[(٤)] حدثنا الفضل بنُ دُكَيْن، عن عبد الله بن عمر بن حفص، عن زيد بن أسلم، عن أبيه؛ أن عمر بن الخَطَّابِ ضَرَبَ ابنًا لَهُ اكْتَنَى بِأَبِي عِيسَى، فَقَالَ: «إنَّ عِيسَى لَيسَ لَهُ أَبٌ»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) يريد: بكى كثيرًا من خشية الله، وتضرع إليه كثيرًا حيث أصبح كفيفًا.

(٣) ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٢٤) (٢٧٠٨٥- الرشد). قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: أخرجه أبو عمر التوقاني في كتاب «معاشرة الأهلين» من حديث ابن عمر بسند ضعيف، ولأبي داود: أن عمر ضرب ابنًا له تكنى أبا عيسى. وأنكر على المغيرة بن شعبة تكنيه بأبي عيسى، فقال: رسول الله ﷺ كناني. وإسناده صحيح. ا. هـ.

(٤) ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٢٤) (٢٧٠٨٦- الرشد). وانظر الحاشية السابقة.

(٥) وأخرجه أبو داود في «السنن»، كتاب الأدب، حديث (٤٩٦٣) بنحوه، قال العراقي: إسناده صحيح «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٤٠٦). انظر قصة ضربه لابنه في «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان (١/ ٢٤٥).

وقد أجاب عنه بعضُ الأعلام: بأن الحديث الأول: مرسَلٌ والثاني: موقوف، وعلى فرض صحة الحديث المرفوع فليس فيه النهي عن الاكتناء بأبي عيسى، بل فيه بيان الأمر الواقع بأن عيسَى لا أب له، وإنما قال رسول الله ﷺ له مزاحًا، كما قال لرجل استحمله: «إِنِّي حامِلُكَ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ»، فقال: يَا رَسُولَ الله، مَا أَصنَعُ بِوَلَدِ النَّاقَةِ؟! فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ تَلِدُ الإِبِلَ إِلَّا النُّوقُ»، أخرجه الترمذي[1] في «باب المزاح»، وأخرج أيضًا عن أبي هريرة قال: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّكَ تُدَاعِبُنَا! قال: «إِنِّي لا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا»[2] وقوله: «تُدَاعِبُنَا»، يعني: تمازحنا.

ويؤيد الجواز: ما أخرجه أبو داود في «كتاب الأدب» في «باب من يتكنَّى بأبي عيسى»، من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أن عُمَرَ بن الخطاب ضَرَبَ ابنًا له يُكنَّى أبا عيسى، وأن المغيرة بن شعبة تكنى بأبي عيسى، فقال له عُمَرُ: أَمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُكَنَّى بِأَبِي عَبْد اللهِ؟ فقال: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كنَّاني، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ قَدْ غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَإِنَّا في جَلْجَلَتِنَا، فَلَمْ يَزَلْ يُكنَى بِأَبِي عَبدِ اللهِ، حَتَّى هَلَكَ[3]. وقوله: «في جَلْجَلَتِنَا» أي: في عدد من أمثالنا، لا ندري ما يصنع بنا.

وفي «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر[4]: ذكر البغويُّ من طريق زيد بن أسلم أن المغيرة استأذن على عُمَرَ فقال: أبو عيسى، قال: من أبو عِيسَى؟! قال: المغيرة بن شعبة، قال: هَلْ لِعيسَى من أب؟! فشهد له بعضُ الصحابة: أن رَسُولَ اللهِ ﷺ كانَ يَكْنِيهِ بها، فقال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غُفِرَ لَهُ، وَإِنَّا لَا نَدرِي ما يُفْعَلُ بِنَا، وكَنَّاهُ أَبَا عَبْدِ اللهِ[5]. انتهى.

فأخبر المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ كناه بأبي عيسَى، وشهد له بعضُ الصحابة، فأيُّ دليل يكون أعظم من هذا للجواز؟ وأما عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففهم الكراهة من

---

(١) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٩١). قلت: وأخرجه أحمد في «المسند» برقم (١٣٤٠٥) وأبو داود في «السنن»، كتاب الأدب، حديث (٤٩٩٨) وهو حديث صحيح.

(٢) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٩٠) وقال: حسن صحيح. وأخرجه أيضًا أحمد في مسنده (٨٥٠٦).

(٣) أبو داود، كتاب الأدب، حديث (٤٩٦٣). وقد تقدم.

(٤) ابن حجر في «الإصابة» (٦/ ١٩٩).

(٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/ ٢٠) مختصرًا.

قوله ﷺ: «إِنَّ عيسَى لا أبَ لَهُ»[1]، ولذا ضرب ابنه، وأنكر على المغيرة بن شعبة بتكنيتهما به، وتأول تَكَنَّى رَسُول الله ﷺ بِأبي عِيسَى، وقال: ما كناه به، بل إنما دعاه به بعضَ الأحيان، وهذا لا يستدلُّ به على الجواز؛ لأن النبي ﷺ ربما فعل شيئًا وإن كان خلافُهُ أولى، ويكون هذا في حقِّه مسلوبَ الكراهة، وهذا معنى قوله: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وما تَأَخَّر».

قلت: ليس في النهي عن التكني بأبي عيسى حديثٌ مرفوعٌ متصلٌ صحيحٌ صريحٌ، فالظاهر هو الجواز، وأما أثر عُمَرَ رضي الله عنه فليس في حُكْمِ المرفوع كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

فائدة أخرى: قال العلامة الشاه عبد العزيز في «بستان المحدِّثين»: الحكيمُ الترمذيُّ صاحب «نوادر الأصول» غير أبي عيسى الترمذي صاحب «الجامع» وهو ـ يعني «جامع الترمذي» ـ معدود في الصحاح الستة، وأما «نوادر الأصول» فأكثر أحاديثه ضعافٌ غَيْرُ معتبرة، وأكثر الجهال يظنون أن الحكيم الترمذي هو: أبو عيسى الترمذي، فينسبون الأحاديث الواهية إلى أبي عيسى الترمذي، ويزعمون أنها في «جامع الترمذي»، ثم ذكر ترجمة الحكيم الترمذيِّ وترجمة كتابه «نوادر الأصول».

قلت: المشهور بـ «الترمذيِّ» من أئمة الحديث ثلاثة: **الأول**: أبو عيسى الترمذيُّ، صاحب «الجامع».

والثاني: أبو الحسن أحمد بن الحسن المشهورُ بـ«الترمذي الكبير»، قال الحافظ الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»[2] الترمذي الكبير، هو: الحافظ العلم أبو الحسن أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي، سمع يعلى بن عُبَيْدٍ، وأبا النضر، وعبد الله بن موسى، وسعيد بن أبي مريم، وطبقتهم فأكثر، وأكثر الترحال، حدَّث عنه: البخاري، وأبو عيسى الترمذي، وابن خزيمة، وغيرهم، وسألوه عن العلل والرجال والفقه، وكان من أصحاب أحمد بن حنبل ورواية البخاري عنه عن أحمد بن حنبل في «المغازي» من صحيحه، توفي سنة بعض وأربعين ومائتين. انتهى.

---

(١) ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٢٤) (٢٧٠٨٥- الرشد) وقد تقدم.

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٣٦).

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[(١)] قال الحاكم: ورد نيسابور سنة إحدى وأربعين ومائتين، فحدث في ميدان الحسين، ثم حج وانصرف إلى نيسابور، فكتب عنه كافة مشائخنا، وسألوه عن علل الحديث والجرح والتعديل، وقال ابن خُزَيْمَةَ: كان أحد أوعيةِ الحديث، قال: وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات». انتهى.

والثالث: الحَكِيمُ الترمذيُّ، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر الزاهد الحافظ المؤذِّن، صاحب التصانيف، وهو مشهور بـ«الحكيم الترمذي»، قال الذهبي[(٢)]: في «تذكرة الحفاظ» في ترجمته: روى عن أبيه، وقتيبة بن سعيد، والحسن بن عمر بن شقيق، وصالح بن عبد الله الترمذي، ويحيى بن موسى خت، وعتبة بن عبد الله المروزي، وعباد بن يعقوب الرواجني، وطبقتهم، وعني بهذا الشأن، ورحل فيه، وروى عنه يحيى بن منصور القاضي، والحسن بن علي، وعلماء نيسابور، فإنه قدمها في سنة خمس وثمانين ومائتين، قال السُّلَمِيُّ: نفوه من ترمذ بسبب تأليف كتاب «ختم الولاية» وكتاب «علل الشريعة»، قالوا: زَعَمَ أن للأولياء خاتمةً، وأنه يفضل الولاية، واحتج بقوله عليه السلام: «يَغْبِطُهُم النبيُّون والشهداءُ»، وقال: لو لم يكونوا أفضَلَ لما غبطوهم، فجاء إلى بَلْخ، فأكرموه؛ لموافقته إياهم في المذهب، قلت: عاش نحوًا من ثمانين سنة. انتهى كلام الذهبي.

وأما كتابه «نوادر الأصول» فقد رتبه على ثلاثمائة أصل، إلا اثنَي عشر، وهو الملقب بـ «سِلوة العارفين وبستان الموحدين»، روي أنه قال: ما وضعتُ حرفًا لينقل عني، ولا لينسب إليَّ شيء منه، ولكن كان إذا اشتد عليَّ وقتي أتسلَّى به، وفي تصانيفه يَلُوحُ صِدْقُ ما يقول، لا سيما في هذا الكتاب، حيث لم يقدِّم خطبة ولا ترتيبًا، وهي ثمان وثمانون ومائتا أصل، وقد قيل: إن الأصول ثلاثمائة وستون، وهو موجود في كتب ورثة الشرف الطوسي بالري. كذا قال القُشَيريُّ في فهرست هذا الكتاب، وله مختصر على قدر ثلاثة؛ قاله في «كشف الظنون»[(٣)] (ص٦١٥ج٢).

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٤٥).

(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٧٩).

فائدة أخرى: اعلم أن الإمام أبا عيسى الترمذيَّ مع إمامته وجلالته في علوم الحديث، وكونه من أئمة هذا الشأن، متساهلٌ في تصحيح الأحاديث وتحسينها، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»[١] في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، قال ابن مَعِينٍ: ليس بشيء، وقال الشافعي وأبو داود: رُكْنٌ من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال مطرِّف بن عبد الله المدني: رأيته وكان كثير الخصومة، لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه... إلى قوله: وأما الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين»[٢]، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي. انتهى. وقال في ترجمة يحيى بن يمان بعد ذكر حديث ابن عباس: «إنَّ النبي ﷺ دخل قبرًا ليلًا فأُسرج له سراجٌ»[٣] حسنه الترمذي، مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذي[٤]. انتهى.

وقال في ترجمة محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمذاني الكوفي[٥]، قال ابن مَعِينٍ: قد سمعنا منه، ولم يكن بثقة، وقال مرة: كان يكذب، وقال أحمد: ما أراه يَسْوَى شيئًا، وقال النسائي: متروك، وقال أبو داود: ضعيف، وقال مرة: كذاب، ثم قال بعد ذكر حديث أبي سعيد: قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «يقول الرَّبُّ تبارك وتعالى: «من شغلهُ القرآنُ عن ذِكرِي ومَسْأَلَتي، أعطيتُه أفضلَ ما أُعطِي السّائلين...» الحديث[٦]، حسنه الترمذي، فلم يحسن، وقال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (ص٣٦٣ ج١): روى الترمذي من حديث المنهال بن خليفة، عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس:

---

(١) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٦- ٤٠٨) (٦٩٤٣).

(٢) الترمذي، كتاب الأحكام، حديث (١٣٥٢) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، كتاب الأحكام، حديث (٢٣٥٣). قلت: وأخرجه أحمد (٨٥٦٦)، وأبو داود، كتاب الأقضية، حديث (٣٥٩٤)؛ كلاهما من حديث الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعًا.

(٣) الترمذي، كتاب الجنائز، حديث (١٠٥٧) وقال: حسن، وابن ماجه، كتاب الجنائز، حديث (١٥٢٠). قال النووي: لا يقبل قول الترمذي في هذا؛ لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة، وهو ضعيف عند المحدثين، ويحتمل أنه اعتضد عند الترمذي بغيره، فصار حسنًا. «المجموع» (٥/ ٢٦٥).

(٤) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٦) (٩٦٦١).

(٥) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥١٤) (٧٣٨١).

(٦) الترمذي، كتاب فضائل القرآن، حديث (٢٩٢٦)، وأخرجه الدارمي، كتاب فضائل القرآن، حديث (٣٣٥٦).

«أن النبي ﷺ دخل قبرًا ليلًا فأسرج له سراج...» الحديث، قال: حديث حسن، وأنكر عليه؛ لأن مداره على الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، ولم يذكر سماعًا، قال ابن القطان: ومنهال بن خليفة ضعفه ابن معين، وقال البخاري رحمه الله: فيه نظر. انتهى.

قلت: عدم اعتمادهم على تصحيح الترمذي وتحسينه؛ إنما هو إذا تفرَّد بالتصحيح أو التحسين، وأما إذا وافقه في ذلك غيره من أئمة الحديث فلا.

فائدة أخرى: اعلم أن أبا عبد الله الحاكم أيضًا متساهلٌ في تصحيح الحديث وتحسينه، كما أن الترمذيَّ متساهلٌ فيها، لكنهما ليسا بمتساويين في ذلك، ففي «تخريج الهداية»(١) وتوثيق الحاكِمِ لا يُعَارِضُ ما ثبت في الصحيح خلافُهُ؛ لما عرف من تساهله، حتى قيل: إن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني، بل تصحيحه كتحسين الترمذيِّ، وأحيانًا يكون دونه، وأما ابن خُزَيمَةَ وابن حِبَّانَ: فتصحيحهما أرجَحُ من تصحيح الحاكم بلا نزاع، فكيف تصحيح البخاري ومسلم! انتهى.

فائدة أخرى: قال القاري في أوائل «المرقاه في شرح المشكاة»: أعلى أسانيد الترمذي: ما يكون واسطتان بينه وبين النبي ﷺ، وله حديثٌ واحدٌ في «سننه» بهذا الطريق، وهو: «يَأتِي عَلَى النَّاسِ زمان الصَّابرُ فيهم على دينه كالقابض على الجمر»(٢) فإسناده أقربُ من إسناد البخاري ومسلم وأبي داود، فإن لهم ثلاثيات. انتهى.

قلت: ليس الأمر كما قال القاري، فإن الترمذي رَوَى هذا الحديث في «جامعه» في كتاب «الفتن» هكذا: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ابن ابنة السدي الكوفي، حدثنا عمر بن شاكِرٍ، عن أنس بن مالك قال، قال رَسُولُ الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر» هذا الحديث غريب من هذا الوجه. انتهى، فليس بين الترمذي وبين النبي ﷺ في إسناد هذا الحديث واسطتان، بل فيه ثلاث وسائط: إسماعيل بن موسى، وعمر بن شاكر، وأنس بن مالك، فهذا الحديث ثلاثي، وليس إسناده أقرَبَ من إسناد البخاري ومسلم وأبي داود كما زعم القاري.

فائدة أخرى: اعلم أنه ليس في «جَامِع الترمذي» ثلاثيٌّ غير حديث أنس المذكور،

---

(١) «نصب الراية» (١/ ٣٥١-٣٥٢).

(٢) الترمذي، كتاب الفتن، حديث (٢٢٦٠) وهو حديث صحيح له شواهد كثيرة.

وأما في «صحيح البخاريِّ» فاثنان وعشرون ثلاثيًا، قد أفرزها العلماء بالتأليف، كعلي القاري الهروي وغيره، قال صاحب «كشف الظنون»[(١)] وتنحصِرُ الثلاثياتُ في «صحيح البخاري» في اثنين وعشرين حديثًا، الغالب عن مكي بن إبراهيم، وهو ممن حدثه عن التابعين، وهم في الطبقة الأولى من شيوخه، مثل: محمد بن عبد الله الأنصاري، وأبي عاصم النبيل، وأبي نُعَيم، وخلَّاد بن يحيى، وعلي بن عباس، وعليه شَرْحٌ لطيف لمحمد شاه بن حاج حسن، المتوفى سنة تسع وثلاثين و تسعمائة. انتهى.

وأما «صحيح مسلم»: فليس فيه ثلاثي، وكذا أبو داود والنسائي ليس فيهما أيضًا ثلاثي، وأما ابن ماجه: ففيه عدة ثلاثيات، وهذه الثلاثيات من طريق جبارة بن المُغَلّس، وأما الدارمي: فثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري؛ كذا في «الحطة»[(٢)] ص ١١٣.

وقال في «كشف الظنون»[(٣)] ثلاثيات الدارميِّ، هي خمسة عشر حديثًا، وقعت في مسنده بسنده. انتهى. فلينظر.

وأما مسند أحمد: فثلاثياته تزيد عن ثلاثمائة حديث، وليعلم أن بيني وبين رسول الله ﷺ ـ في إسناد ثلاثي الترمذي المذكور ـ اثنين وعشرين واسطة:

(١) شيخنا السيد محمد نذير حسين.

(٢) الشاه محمد إسحاق.

(٣) الشاه عبد العزيز.

(٤) الشاه ولي الله... الدهلويون.

(٥) الشيخ أبو طاهر المدني.

(٦) الشيخ إبراهيم الكردي.

(٧) الشيخ المزاحي.

(٨) الشهاب أحمد السبلي.

(٩) الشيخ النجم الغيطي.

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٢٢).

(٢) القنوجي في «الحطة» (ص/ ٢٢٥).

(٣) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٢٢).

(١٠) الزين زكريا .

(١١) العز عبد الرحيم .

(١٢) الشيخ عمر المراغي .

(١٣) الفخر بن البخاري .

(١٤) عمر بن طبرزد البغدادي .

(١٥) أبو الفتح عبد الملك .

(١٦) أبو عامر محمود بن القاسم .

(١٧) أبو محمد عبد الجبار الجراحي المروزي .

(١٨) أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي المروزي .

(١٩) أبو عيسى الترمذي .

(٢٠) إسماعيل بن موسى الفزاري .

(٢١) عمر بن شاكر .

(٢٢) أنس بن مالك، رضي الله عنه، وعن جميعهم .

فائدة أخرى: اعلم أن بعض العلماء الحنفية زعموا أن الإمام أبا عيسى الترمذيَّ كان شافعيَّ المذهب، وبعضهم قالوا: إنه كان حنبلي المذهب، وهذا قولهم بأفواههم، وباطلٌ ما يزعمون، والحق: أنه لم يكن شافعيًا و لا حنبليًا، كما أنه لم يكن مالكيًا و لا حنفيًا، بل كان هو ـ رحمه الله تعالى ـ من أصحاب الحديث متبعًا للسنة عاملًا بها، مجتهدًا غير مقلِّد لأحدٍ من الرجال، وهذا لمن قرأ «جامعه» وأمعن النظر وتدبَّر فيه.

والعجَبُ: أنهم كيف زعموا أنه كان شافعيًا أو حنبليًا؛ ألم يعملوا أنه لو كان شافعيًا مقلِّدًا للإمام الشافعي ـ لرجح مذهب إمامه الشافعي ـ في جميع المواضع المختلف فيها أو أكثرها على مذهب غيره، وحماه ونصره وأيَّده كما هو شأن المقلِّدين!؟ لكنه لم يفعل ذلك، بل رَدَّ في بعض المواضع من كتابه قَوْلَ الشافعي، ألا ترَى أنه قال في «باب تأخير الظهر في شدَّة الحَرِّ»، بعد رواية حديث الإبراد[1]: وقد اختار قوم من أهل العلم تأخيرَ

(١) انظر سنن الترمذي، كتاب الصلاة، تحت حديث (١٥٧).

صلاة الظهر في شدّة الحرِّ، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجدًا ينتاب أهله من البعد، فأما المصلِّي وحده والذي يصلي في مسجد قومه فالذي أُحِبُّ له ألَّا يؤخر الصلاة في شدة الحر، ومعنًى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحر هو أولى وأشبه بالاتباع، و أما ما ذهب إليه الشافعي: أن الرخصة لمن ينتابُ من البعد و للمشقة على الناس. فإن في حديث أبي ذَرٍّ ما يدلُّ على خلاف ما قال الشافعيُّ، قال أبو ذر: كُنَّا مَعَ النَّبيِّ ﷺ في سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِلالٌ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بِلالُ، أَبْرِدْ ثُمَّ أَبْرِدْ»، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعيُّ، لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى؛ لاجتماعهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد. انتهى كلام الترمذي.

وأليس لهم علم بأنه قال[١] في «باب الذي يصلي الفريضَةَ، ثم يؤُمُّ الناس بعد ذلك»: والعمل على هذا عند أصحابنا: الشافعيّ وأحمد وإسحاق؟! انتهى.

وقال[٢] في «باب الرَّجُلُ يُسْلِمُ، وعنده عَشْرُ نسوة»: والعمل على حديث غَيْلَان عند أصحابنا، منهم الشافعي و أحمد و إسحاق. انتهى.

وقال[٣] في «باب النهي عن المحاقلة و المزابنة»: وهو قول الشافعي وأصحابنا. انتهى.

قال[٤] في «باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم وأعطان الإبل»: وعليه العمل عند أصحابنا، وبه يقول أحمد وإسحاق، فأقوال الترمذي هذه تنادي بأعلى نداء أنه لم يكن شافعيًّا و لا حنبليًّا، وتبطل قول مَنْ زَعَمَ خلاف ذلك إبطالًا بينًا.

فإن قلت: فما المراد بقوله: «أصحابنا»؟!.

قلت: كان أبو عيسى الترمذيُّ من أهل الحديث، وكان مذهبه مذهَبَ أهل الحديث، والمراد بقوله: «أصحابنا»: أهل الحديث، قال القاري في «المرقاة شرح المشكاة» ـ في

---

(١) المصدر السابق، تحت حديث (٥٨٣).

(٢) المصدر السابق، تحت حديث (١١٢٨).

(٣) المصدر السابق، تحت حديث (١٢٢٥).

(٤) المصدر السابق، تحت حديث (٣٤٨).

شرح قول الترمذي في «خارجة» الراوي: وهو ليس بالقويِّ عند أصحابنا ـ : أي: أهل الحديث؛ قاله الطيبي. انتهى.

قلت: وهذا هو الحقُّ، وعليه يدلُّ أقوال الترمذي المذكورة.

وقال بعض الحنفية في تعليقه على «جامع الترمذي»(١): أما مذاهب أرباب الصحاح، فقيل: إن البخاري شافعيٌّ، ولكن الحق أن البخاري مجتهدٌ، وأما مسلم: فلا أعلم مذهبه بالتحقيق، وأما ابن ماجه: فلعله شافعي، و الترمذي: شافعي، وأما أبو داود والنسائي: فالمشهور أنهما شافعيان، ولكن الحق أنهما حنبليان، وقد شحنت كتب الحنابلة بروايات أبي داود عن أحمد. انتهى كلامه.

قلت: كما أن البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ كان متبعًا للسنة عاملًا بها، مجتهدًا غير مقلِّد لأحد من الأئمة الأربعة وغيرهم، كذلك مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، كلُّهم كانوا متبعين للسنة عاملين بها، مجتهدين غير مقلِّدين لأحد.

وأما الاستدلالُ على أن الحَقَّ أن أبا داود والنسائي حنبليَّان بدليل أن كتب الحنابلة مشحونة بروايات أبي داود عن أحمد فباطل جدًّا؛ لأنه لو سُلِّم أن كتب الحنابلة مشحونة برواية أبي داود، فلا يستلزم كونه حنبليًا، فضلًا أن يكونا حنبليين؛ ألا ترى أن كتب الحنفية مشحونة ومملوءة بروايات الإمام أبي يوسُفَ و بروايات الإمام محمَّد، ومع ذلك لم يكونا حنفيين مقلِّدَيْن للإمام أبي حنيفة.

واعلم: أن هذا البعض قد ادعَى أن الإمام أبا داود والنسائيَّ كانا حنبليين، يعني: مقلِّدَيْنِ للإمام أحمد بن حنبل مطلقًا من غير تقييد، ثم تنبَّه فتنزَّل فقال في موضع آخر من تعليقه على «الترمذي»(٢) ما لفظه: يحيى بن سعيدٍ حنفيٌّ مذهبًا، كما في «تاريخ ابن خلكان»، إلا أن تقليد السلف كان التقليد في الاجتهاديات التي لم يثبت فيها المرفوع والموقوف، لا كتقليدنا، وهذا ظني. انتهى.

قلت: لم يثبتْ أيضًا بدليل صحيح كونُ الإمام أبي داود و النسائي مقلِّدَيْنِ للإمام أحمد بن حنبل في الاجتهاديات، وإنما هو ظن من هذا البعض، وإن الظن لا يُغْنِي من

(١) يريد: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، وكلامه في «العرف الشذي» (١/ ٣٢).

(٢) الكشميري في «العرف الشذي» (١/ ١١٧).

الحق شيئًا، وقوله: وأما ابن ماجه فلعلَّه شافعيٌّ، يدلُّ على أنه لم يكُنْ عند هذا البعض دليلٌ على كون ابن ماجه شافعيًّا، قال بعض الحنفية في «مقدِّمة شرحه لـ«صحيح مسلم»» نقلًا عن «توجيه النظر»[1] ما لفظه: قال بعض البارعين في علم الأثر: أما البخاري وأبو داود: فإمامان في الفقه، وكانا من أهل الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خُزَيْمة وأبو يَعْلَى البَزَّار ونحوهم: فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هُمْ من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلون إلى قول أئمَّة الحديث، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عُبَيْد وأمثالهم، وهم إلى مذهب أهل الحجاز أميلُ منهم إلى مذاهب أهل العراق، وأما أبو داود الطيالسي: فأقدم من هؤلاء كلِّهم من طبقة يحيى بن سعيد القَطَّان، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد، وهؤلاء كلُّهم لا يألون جهدًا في اتباع السنة، غير أن منهم من يميل إلى مذهب العراقيين؛ كوكيع ويحيى بن سعيد، ومنهم: من يميل إلى مذهب المدنيين؛ كعبد الرحمن بن مهدي، وأما الدارقطني: فإنه كان يميل إلى مذهب الشافعي، إلا أن له اجتهادًا، وكان من أئمة الحديث والسنة، ولم يكن حاله كحال أحد من كبار المحدثين، ممن جاء على أثره، فالتزم التقليدَ في عامَّة الأقوال، إلا في قليل منها مما يعدُّ ويحصَرُ، فإن الدارقطنيَّ كان أقوَى في الاجتهاد منه، وكان أفقه وأعلَمَ منه. انتهى. ثم قال: والظاهر: أن أبا داود أقربُ إلى الحنبلية، فإن كتب الحنابلة مشحونة بروايته عن أحمد.

نقله عن «العرف الشذي» وقد عرفت جوابه.

فإن قلتَ: فإذا لم يكن الإمامُ البخاريُّ شافعيًّا مقلِّدًا للإمام الشافعيِّ، فلم عدوه من الشافعية؟ ولم ذكره أهل الطبقات الشافعية؟ ولم ذكره أهل الطبقات الشافعية في طبقاتهم؟.

قلت: قال العلامة الشاه ولي الله الدهلويُّ في «حجة الله البالغة» (ص١٢٢ج١): وكان أصحابُ الحديث قد يُنْسَبُ إلى أحد المذاهب؛ لكثرة موافقته له، كالنسائي والبيهقي، ينسبان إلى الشافعي. انتهى بلفظه، وقال في رسالته: «الإنصاف»: ومعنى

(١) طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ٤٣٨).

انتسابه إلى الشافعي: أنه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الأدلة، وترتيب بعضها على بعض، ووافق اجتهاده اجتهاده، وإذا خالف أحيانًا لم يبال بالمخالفة، ولم يخرج عن طريقته إلا في مسائل، وذلك لا يقدَحُ في دخوله في مذهب الشافعي، ومن هذا القبيل محمد بن إسماعيل البخاري، فإنه معدودٌ في «طبقات الشافعية» للشيخ تاج الدين السبكي[١]، وقال: إنه تفقه بالْحُمَيْدي، والحُمَيْدِيُّ تفقَّه بالشافعي. انتهى بلفظه. وقال العلامة الشيخ إسماعيل العَجْلُوني في كتابه «الفوائد الدراري»: تنبيه: تقدَّم آنفًا من أخذ البخاري عن الكرابيسي والزعفراني وأبي ثور أن يكون شافعيًّا، وقد اختلف في مذهبه، فقيل: إنه شافعي المذهب، وجرى عليه التاج السبكي في «طبقاته»، فقال: وذكره أبو عاصم في «طبقات الشافعية»، وقال: إنه سمع من الكرابيسي وأبي ثور والزعفراني، وتفقَّه على الْحُمَيْديِّ، وكلُّهم من أصحاب الشافعي. انتهى، وقيل: إنه حنبلي، وذكره أبو الحسن بن العراقي في أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وأسند عن البخاري أنه قال: دخلْتُ بغداد ثمان مرات، وفي كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي آخِرَ ما ودَّعته: يا أبا عبد الله، أتترك العِلْمَ والنَّاسَ، وتصير إلى خراسان؟! فقال البخاري: فأنا الآن أَذْكُرُ قوله، وقال: وقيل: كان مجتهدًا مطلقًا، واختاره السخاويُّ، قال: وأميل بكونه مجتهدًا، صرح به تَقِيُّ الدين ابن تيمية، فقال: إنه إمام في الفقه من أَهْلِ الاجتهاد. انتهى.

الفَصْلُ الثَّانِي: فِي فَضَائِلِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ وَمَحَاسِنِهِ

قال الحافظ الذهبيُّ[٢] في «تذكرة الحفاظ»: عن أبي علي منصور بن عبد الله الخالدي، قال: قال أبو عيسى الترمذي: صنفتُ هذا الكتاب فعرضْتُهُ على علماء الحجاز، فَرَضُوا به، وعرضْتُهُ على علماء العراق فرضوا به وعرضْتُهُ على علماء خراسان فَرَضُوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلَّم. انتهى.

قال الحافظ ابن الأثير في «جامع الأصول»: كتابه الصحيح أحسنُ الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا وأقلُّها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبين أحوال الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل. انتهى.

---

(١) ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢١٢).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهرويُّ: كتاب أبي عيسى الترمذيِّ ـ عندنا ـ أفيد من كتاب البخاري ومسلم، قيل: ولِمَ ذلك؟! قال: كان كتابُهُمَا لا يصلُ إلى الفائدة منهما مَنْ لا يكون من أهل المعرفة التامَّة، وهذا كتاب قد شَرَحَ أحاديثه وبيَّنها، فَيَصِلُ إلى الفائدة كلُّ أحد من الناس من الفقهاء و المحدِّثين وغيرهما[1]. انتهى.

وقال السُّيُوطِيُّ في «قوت المغتذي»: قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشَيْد: الذي عندي أن الأقرب إلى التحقيق، والأحرَى على واضح الطريق أن يقال: إن كتاب الترمذيِّ يضمن الحديث مصنفًا على الأبواب، وهو علم برأسه، والفقه علم ثان، وعِلَلُ الحديث يشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب علم ثالث، والأسماء والكنَى رابع، والتعديل والتجريح خامس، ومن أدرك النبي ﷺ ممن لم يدركه ومن أسند عنه في كتابه سادس، وتعديد من روى ذلك الحديث سابع، هذه علومه المجملة، وأما التفصيلية فمتعدِّية، وبالجملة فمنفعته كثيرة، وفوائده غزيرة. انتهى.

قال الحافظ فتح الدين بن سيد الناس: ومما لم يذكره ما تضمَّنه من الشذوذ، وهو نوع ثامن، ومن الموقوف وهو تاسع، ومن المدرج وهو عاشر، وهذه الأنواع مما يكثِّر فوائده، وأما ما يقل فيه وجوده من الوَفَيَاتِ، والتنبيه على معرفة الطبقات، أو ما يجري مجرى ذلك، فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية. انتهى.

وقال فيه: قال القاضي أبو بكر بن العربي في أول «شرح الترمذي»[2]: اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، و«الموطأ» هو الأول، وعليهما بنى الجميع، كالقشيري والترمذي، وليس في قدر كتاب أبي عيسى مثله حلاوة مَقْطَع، ونفاسةَ منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علمًا على فوائد: صنَّف وذلك أقرب إلى العمل، وأسنَدَ وصَحَّحَ، وأسقَمَ، وعدَّد الطرق، وجرَّح، وعدَّل، وأسمَى، وأكْنَى، ووَصَلَ، وَقَطَعَ، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله.

وكلٌّ من هذه العلوم أَصْلٌ في بابه، وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متدفقة. انتهى.

---

(١) أخرجه ابن نقطة في «التقييد» (ص/٩٨).

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي في «عارضة الأحوذي» (١/ ٥- علمية).

وقال الشيخ إبراهيم البيجوريُّ في «المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية»: وناهيك بجامعه الصحيح الجامع للفوائد الحديثية و الفقهية، والمذاهب السلفية والخلفية، فهو كاف للمجتهدين، مُغْنٍ للمقلدين. انتهى.

وقال العلامة الشاه ولي الله محدث الهند في «حجة الله البالغة»[1]: وكان أوسَعَهُمْ علمًا عندي وأنفعهم تصنيفًا، وأشهرهم ذكرًا رجالٌ أربعة متقاربون في العصر:

أولهم: أبو عبد الله البخاري: وكان غرضه تجريد الأحاديث الصِّحاح المستفيضة المتصلة من غيرها، واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فصنف جامعه الصحيح، ووفى بما شرط، ولعمري، إنه نال من الشهرة والقبول درجَةً لا يُرَامُ فوقها.

وثانيهم: مسلم النيسابوريُّ: توخَّى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدِّثين المتصلة المرفوعة مما يستنبط منها السنة، وأراد تقريبها إلى الأذهان، وتسهيل الاستنباط منها، فرتب ترتيبًا جيدًا، وجمع طرق كُلِّ حديث في موضع واحد؛ ليتضح اختلاف المتون، وتشعُّبُ الأسانيد أصرح ما يكون.

وثالثهم: أبو داود السجستاني: وكان همه جمع الأحاديث التي استدلَّ بها الفقهاء، ودارت فيهم وبَنَى عليها الأحكامَ عُلَمَاءُ الأمصار، فصنف سننه، وجمع فيها الصحيح والحسن، واللين الصالح للعمل، قال أبو داود: ما ذكرتُ في كتابي حديثًا أجمع الناس على تركه. وما كان منها ضعيفًا صرح بضعفه، وما كان فيه علَّة بيَّنها بوجه الخائض في هذا الشأن، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم، وذهب إليه ذاهب.

ورابعهم: أبو عيسى الترمذي: وكأنه استحسَنَ طريقة الشيخَيْن، حيث بيَّنا وما أبهما، وطريقة أبي داود حيْثُ جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فجمع كتابًا جامعًا، واختصر طرق الحديث اختصارًا لطيفًا، فذكر واحدًا وأومأ إلى ما عداه، وبيَّن أمر كل حديث من أنه صحيحٌ أو حسنٌ أو ضعيفٌ أو منكرٌ، وبيَّن وجه الضعيف؛ ليكون الطالب على بصيرة، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه، وذكر أنه مستفيضٌ أو غريب، وذكر مذاهبَ الصحابة وفقهاء الأمصار، وسمَّى من يحتاج إلى التسمية، وَكنَّى من يحتاج إلى الكنية، ولم يدع خفاء، هو من رجال العلم، ولذلك يقال: إنه كافٍ للمجتهد، مغنٍ للمقلد. انتهى.

---

(١) الدهلوي في «حجة الله البالغة» (ص/ ٣١٨- المثنى).

وقال العلامة الشاه عبد العزيز في «بستان المحدثين»: تصانيف الترمذي في هذا الفن كثيرة، وأحسنها هذا «الجامعُ»، بل هو أحسَنُ من جميع كتب الحديث من وجوه:

الأول: من جهة حُسْن الترتيب وعدم التكرار.

والثاني: من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكلِّ أَحَدٍ من أهل المذاهب.

والثالث: من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمعلل.

والرابع: من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم، والفوائد الأخرى المتعلِّقة بعلم الرجال. انتهى.

وقال الحافظ قطب الدين القسطلاني: [من الوافر].

أَحَادِيثُ الرَّسُولِ جَلا الهُمُومِ ... وَبُرْءُ المَرْءِ مِنْ أَلَمِ الكُلُومِ
فَلَا تَبْغِ بِهَا أَبَدًا بَدِيلًا ... وَعَرِّفْ بِالصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ
وَأَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَقَدْ تَصَدَّى ... لِعِلْمِ الشَّرْعِ مُغْنٍ عَنْ عُلُومِ
غَدَا خَضِرًا نَضِيرًا فِي المَعَانِي ... فَأَضْحَى رَوْضُهُ عَطِرَ الشَّمِيمِ
فَمِنْ جَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ حَوَاهُ ... وَمِنْ عِلَلٍ وَمِن فِقْهٍ قَوِيمِ
وَمِنْ أَثَرٍ وَمِنْ أَسْمَاءِ قَوْمٍ ... وَمِنْ ذِكْرِ الكُنَى لِصَدٍ فَهِيمِ
وَمِنْ نَسْخٍ وَمُشْتَبِهِ الأَسَامِي ... وَمِنْ فَرْقٍ وَمِنْ جَمْعٍ فَهِيمِ
وَمِنْ قَوْلِ الصِّحَابِ وَتَابِعِيهِمْ ... بِحِلٍّ أَوْ بِتَحْرِيمٍ عَمِيمِ
وَمِنْ نَقْلٍ إِلَى الفُقَهَاءِ يُعْزَى ... وَمِنْ مَعْنًى بَدِيعٍ مُسْتَقِيمِ
وَمِنْ طَبَقَاتِ أَعْصَارٍ تَقَضَّتْ ... وَمِنْ حَلٍّ لِمُنْعَقِدٍ عَقِيمِ
وَقَسَّمَ مَا رَوَى حَسَنًا صَحِيحًا ... غَرِيبًا فَارْتَضَاهُ ذَوُو الفُهُومِ
فَفَاقَ مُصَنَّفَاتِ النَّاسِ قِدْمًا ... وَرَاقَ فَكَانَ كَالْعِقْدِ النَّظِيمِ
وَجَاءَ كَأَنَّهُ بَدْرٌ تَلالا ... يُنِيرُ غَيَاهِبَ الجَهْلِ العَظِيمِ
فَنَافِسْ فِي اقْتِبَاسٍ مِنْ نَفِيسٍ ... بِأَنْفَاسٍ وَدَعْ قَوْلَ الخُصُومِ

فَإِنَّ الحَقَّ أَبْلَجُ لَيْسَ يَخْفَى ... طَلاوَتُهُ عَلَى الذِّهْنِ السَّلِيمِ
وَفَضْلُ الْعِلْمِ يَظْهَرُ حِينَ يَأْتِي ... عَنِ الأَرْوَاحِ مَأْلُوفُ الجُسُومِ
فَقَارِي الْعِلْمِ يَرْقَى لِلثُّرَيَّا ... وَيَبْقَى بِالثَّرَى أَثَرُ الرُّسُومِ
وَلَيْسَ الْعِلْمُ يَنْفَعُ مَنْ حَوَاهُ ... بِلا عَمَلٍ يُعِينُ عَلَى القُدُومِ
كِتَابُ التِّرْمِذِيِّ غَدَا كِتَابًا ... يُعَطِّرُ نَشْرُهُ مَرَّ النَّسِيمِ
وَإِسْنَادِي لَهُ في الْعَصْرِ يَعْلُو ... أُسَاوِي فِيهِ ذَا سِنٍّ قَدِيمِ
فَرَبِّي اللهَ أَحْمَدُ كُلَّ حِينٍ ... عَلَى إِيلاءِ إِفْضَالٍ عَمِيمِ
وَصَلِّ مَدَى الزَّمَانِ عَلَى رَسُولٍ ... يَفُوحُ لِذِكْرِهِ أَرَجُ النَّسِيمِ

وقال بعضهم: [من الوافر].

كِتَابُ التِرْمِذِيِّ رِيَاضُ عِلْمٍ ... جَلَتْ أَزْهَارُه زُهْرَ النُّجُومِ
بِهِ الآثَارُ وَاضِحَةٌ أُبِينَتْ ... بِأَلْقَابٍ أُقِيمَتْ كَالرُّسُومِ
فَأَعْلَاهَا الصِّحَاحُ وَقَدْ أَنَارَتْ ... نُجُومًا لِلْخُصُوصِ ولِلْعُمُومِ
وَمِنْ حَسَنٍ يَلِيهَا أَوْ غَرِيبٍ ... وَقَدْ بَانَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ
فَعَلَّلَهُ أَبُو عِيسَى مُبِينًا ... مَعَالِمَهُ لِطُلَّابِ العُلُومِ
وَطَرَّزَهُ بِآثَارٍ صِحَاحٍ ... تَخَيَّرَهَا أُولُو النَّظَرِ السَّلِيمِ
مِنَ العُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ قِدْمًا ... وَأَهْلِ الفَضْلِ وَالنَّهْجِ القَوِيمِ
فَجَاءَ كِتَابُهُ عِلْقًا نَفِيسًا ... تَنَافَس فِيهِ أَرْبَابُ العُلُومِ
وَيَقْتَبِسُونَ مِنْهُ نَفِيسَ عِلْمٍ ... يُفِيدُ نفُوسَهُمْ أَسْنَى الرُّسُومِ
كَتَبْنَاهُ رَوَيْنَاهُ لِنُرْوَى ... مِنَ التَّسْنِيمِ فِي دَارِ النَّعِيمِ
وَغَاصَ الْفِكْرُ فِي بَحْرِ المَعَانِي ... فَأَدْرَكَ كُلَّ مَعْنًى مُسْتَقِيمِ
فَأَخْرَجَ جَوْهَرًا يَلْتَاحُ نَوْرًا ... فَقَلَّدَ عِقْدَهُ أَهْلَ الفُهُومِ
لِيَصْعَدَ بِالمَعَانِي لِلْمَعَالِي ... بِسَعْدٍ بَعْدَ تَوْدِيعِ الجُسُومِ
مَحَلُّ العِلْمِ لَا يُأْوَى تُرَابًا ... وَلا يَبْلَى عَلَى الزَّمَنِ القَدِيمِ
فَمَنْ قَرَأَ العُلُومَ وَمَنْ رَوَاهَا ... لِتَنْقُلَهُ إِلَى المَعْنَى المُقِيمِ

فَــإِنَّ الــرُّوحَ تَــأْلَــفُ كُــلَّ رُوحٍ وَرِيـحًـا مِـنْـهُ عَـاطِـرَةَ الـنَّـسِـيـمِ
تُـحَـلَّـى مِـنْ عَـقَـائِـدِهِ عُـقُـودًا مُـنَـظَّـمَـةً بِـيَـاقُـوتٍ وتُـومِ
وَتُـدْرِكُ نَـفْـسُـهُ أَسْـنَـى ضِـيَـاءٍ مِنَ الْعِلْمِ النَّفِيسِ لَدَى الْعَلِيمِ
وَيَـحْـيَـا جِـسْـمُـهُ أَحْـلَـى لِـذَاذٍ مُحَيَّاهُ عَلَى الخَيْرِ الجَسِيمِ
جَزَى الرَّحْمنُ خَيْرًا بَعْدَ خَيْرٍ أَبَا عِيسَى عَلَى الْفِعْلِ الكَرِيمِ
وَأَلْـحَـقَـهُ بِـصَـالِـحِ مَـنْ حَـوَاهُ مُصَنَّفُهُ مِنَ الجُمَلِ العَظِيمِ
وَكَـانَ سَـمِـيُّـهُ فِـيـهِ شَـفِـيـعًـا مُحَمَّدٌ المسَمَّى بالرَّحِيمِ
صَـلاةُ اللهِ تُـورِثُـهُ عَـلاءً فَـإِنَّ لِـذِكْـرِهِ أَزْكَـى الـنَّـسِـيـمِ

الفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ رُوَاةِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ

قال الحافظ أبو جعفر بن الزُّبَيْر في «برنامجه»: روى هذا الكتاب عن الترمذيِّ ستة رجال فيما علمته: أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، وأبو سعيد الهيثم بن كُلَيْب الشاشي، وأبو ذر محمد بن إبراهيم، وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان، وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر، وأبو الحسن الفَزَارِيُّ.

قال: وأما ما ذكره بَعْضُ الناس من أنه لا يصحُّ سماع أحدٍ في هذا المصنف من أبي عيسى ولا روايته عنه، وهو كلام يعزَى إلى أبي محمد بن عَتَّاب، عن أبي عمرو السَّفَاقُسِيِّ، عن أبي عبد الله الفسوي، فهو باطل، قاله من قاله، فإن الروايات في الكتاب منتشرة متتابعة عن جملة معروفين عن المصنِّف، ثم إن أبا عبد الله بن عَتَّاب، وابنه أبا محمد المذكور، والحافظ أبا علي الغساني وغيرهم من أئمة هذا الشأن قد أسندوا الكتاب في فهارسهم، وما تعرَّضوا لشيء مما ذكره من تقدَّم كلامه مِنْ جَهْلِ الكتاب وانقطاعِ الرواية، ولا ذكروا ذلك عن أحد. انتهى.

الفَصْلُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ شَرْطِ التِّرْمِذِيِّ فِي كِتَابِهِ الجَامِعِ

قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في كتاب «شُرُوطِ الأئمة»(١): لم ينقلْ عن واحد من الأئمة الخمسة أنه قال: شرطْتُ في كتابي هذا أن أُخَرِّجَ علَى كذا، لكن لما سُبِرَتْ كتبهم، عُلِمَ بذلك شرط كل واحد منهم.

فشرط البخاري ومسلم: أن يخرِّجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور.

أما أبو داود والنسائي: فإن كتابيهما ينقسمان على ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيحُ المخرَّج في «الصحيحين».

والقسم الثاني: صحيح على شرطهما، وقد حكى أبو عبد الله بن مَنْدَهْ: أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صَحَّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح، إلا أنه طريق لا يكون طريق ما أخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، بل طريقه طريقُ ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح؛ لما بينا أنهما تركا كثيرًا من الصحيح الذي حفظاه.

والقسم الثالث: أحاديث أخرَجَاها من غير قطع منهما بصحتها، وقد أبانا علَّتها بما بيَّنه أهل المعرفة، وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما؛ لرواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأورداها وبيَّنا سَقَمَهَا؛ لتزول الشبهة، وذلك إذا لم يجدا لها طريقًا غيره؛ لأنه أقوَى عندهما من رأي الرجال.

وأما أبو عيسى الترمذيُّ: فكتابه على أربعة أقسام:

الأول: ما هو صحيحٌ مقطوعٌ به، وهو ما وافق البخاريَّ ومسلمًا.

والثاني: ما هو شرطُ أبي داود والنسائي، كما بيَّنا في القسم الثاني لهما.

وقسم ثالث: كالقسم الثالث لهما، أخرجَهُ وأبان علَّته.

وقسم رابع: أبان هو عنه، وقال: ما أخرجْتُ في كتابي إلا حديثًا قد عَمِلَ به بعضُ الفقهاء. فعلى هذا الأصل: كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه،

---

(١) انظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لبدر الدين بن بهادر الزركشي (١/ ٢٦٦).

سواءٌ صح طريقه أو لم يصحَّ، وقد أزاح عن نفسه، فإنه تكلم على كل حديث بما فيه، وكان من طريقه أن يترجم بابًا فيه حديثٌ مشهورٌ عن صحابي قد صَحَّ الطريق إليه، وأخرج حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول، إلا أن الحكم صحيح، ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، ويعُدُّ جماعة، منهم الصحابي الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه، وقلَّما يسلك هذه الطريق إلا في أبواب معدودة[١]. انتهى.

وقال الحافظ الحازميُّ في «شروط الأئمة»: مذهَبُ مَنْ خرَّج الصحيح أن يعتبر حالَ الراوي العدل في مشايخه، وفيمن رَوَى عنهم وهم ثقات أيضًا، وحديثه عن بعضهم صحيحٌ ثابتٌ يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخولٌ لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، قال: وهذا باب فيه غموض، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال، وهو أن تَعْلَمَ أن أصحاب الزُّهْرِيِّ ـ مثلًا ـ على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها:

فالأولى: في غاية الصحة، نحو: مالك، وابن عيينة، وعبد الله بن عمر، ويونس، وعقيل، ونحوهم، وهي مقصد البخاري.

والثانية: شاركَتِ الأولَى في التثبُّت، غير أن الأولى جمعَتْ بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، كان فيهم من يلازمه في السفر ويلازمه في الحضر، والثانية لم تلازم الزهريَّ إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولَى، وهذه شرط مسلم، نحو: الأوزاعي، والليث بن سعد، والنعمان بن راشد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وابن أبي ذئب.

والثالثة: جماعة لزموا الزهري كالطبقة الأولى، غير أنهم لم يَسْلَمُوا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، نحو: سفيان بن حسين، وجعفر بن بَرْقَان، وإسحاق بن يحيى الكلبي، وهم شرط أبي داود والنسائي.

والرابعة: قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل، وتفرَّدوا بقلَّة ممارستهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يصاحبوا الزهريَّ كثيرًا، وهم شرط الترمذي، قال: وفي

---

(١) انظر «البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٣٠٣- ٣٠٤).

الحقيقة شرطُ الترمذيِّ أبلغُ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفًا أو من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبيِّن ضعفه وينبِّه عليه، فيصيرُ الحديثُ عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكونُ اعتماده على ما صَحَّ عند الجماعة، ومن هذه الطبقة: زمعة بن صالح، ومعاوية بن يحيى الصدفي، والمثنى بن الصَّبَّاح.

والخامسة: قومٌ من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز أن يُخَرَّجَ لهم إلا علَى سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود، فَمَنْ دون، فأما عند الشيخين فلا، كبحر بن كنيز السقاء، والحكم بن عبد الله الأيْلي، وعبد القدوس بن حَبِيبٍ، ومحمد بن سعد المَصْلُوب، وقد يخرج البخاري أحيانًا عن أعيان الطبقة الثانية، ومُسْلِمٌ عن أعيان الطبقة الثالثة، وأبو دَاوُدَ عن مشاهير الرابعة، وذلك لأسباب اقتضته.

الفَصْلُ الخَامِسُ: فِي بَيَانِ أَنَّ رُتْبَةَ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ هَلْ هِيَ بَعْدَ الصَّحِيحَيْنِ أَوْ بَعْدَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَوْ بَعْدَ سُنَنِ النَّسَائِيِّ؟

قال في «كشف الظنون»[1]: «جامعُ الصحيح» للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذيِّ، وهو ثالث الكتب الستة في الحديث. يعني: أن رتبته بعد «الصحيحين»، وقال السُّيوطيُّ في «التدريب»[2] ص٥٦ قال الذهبي: انحطَّتْ رتبة «جامع الترمذيِّ» عن «سنن أبي داود» و «النَّسائِيِّ»؛ لإخراجه حديث المَصْلُوب والكَلْبِيِّ وأمثالهما. انتهى.

ويفهم مِنْ رموز «التقريب»، و«تهذيب التهذيب»، و«الخلاصة»، و«تذكرة الحفاظ»: أن رتبة «جامع الترمذي» بعد «سنن أبي داود»، وقبل «سنن النسائي»، فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون «د» «ت» «س»، مشيرين إلى «سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، وقال السُّيوطيُّ في كتاب «الجامع الصغير» في بيان رموزه: «خ» للبخاري، «م» لمسلم، «ق» لهما، «د» لأبي داود، «ت» للترمذي، «ن» للنسائي. انتهى، قال المُنَاوِيُّ في شرحه «فيض القدير»: صنيع المؤلِّف قاضٍ بأن «جامع الترمذي» بين «أبي داود» و«النسائي» في الرتبة. انتهى.

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩)، و«الحطة» للقنوجي (ص/ ٢٠٧).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٧١).

قلت: فيما قال الحافظ الذهبيُّ من انحطاط رتبة «جامع الترمذي» عن «سنن أبي داود» و«النسائي» عندي نَظَرٌ، والظاهر هو ما في «كشف الظنون» من أنه ثالثُ الكتب الصحاح الستَّة، فإن الترمذي وإن أخرج حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما لكنه بيَّن ضعفه، فيكون حديث المصلوب وأمثاله عنده من باب الشواهد والمتابعات، فقد عرفت: أن الحافظ الحازميَّ قال: إن شرط الترمذي أبلغُ من شرط أبي داود؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفًا أو من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبيِّن ضعفه وينبِّه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد، واعتماده على ما صَحَّ عن الجماعة. انتهى، ومع هذا: «فجامع الترمذي» أكثر نفعًا وأجمعُ فائدةً من «سنن أبي داود» و«النسائي»، فالظاهر هو ما قال صاحب «كشف الظنون»، والله تعالى أعلم.

الفَصْلُ السَّادِسُ: فِي بَيَانِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ

اعلم ـ زادك الله علمًا نافعًا ـ : أن الحافظ ابن الجوزيِّ قد ذكر في موضوعاته ثلاثة وعشرين حديثًا مما أخرجه الترمذي في جامعه، وحكم عليها بالوضع، والتحقيق أنها ليست بموضوعة، كما حققه الحافظ السيوطي في كتابه: «القول الحسن في الذب عن السنن»، ولا تعجب من ابن الجوزي أنه كيف حكم عليها بالوضع وهي في «جامع الترمذي»، فإنه قد حكم على حديث بالوضع وهو في «صحيح مسلم». ولا شك أنه متساهلٌ في الحكم بالوضع، كما أن الحاكم متساهلٌ في الحكم بالتصحيح، وتساهلهما مشهور، قال الحافظ ابن حجر: غالب ما في كتاب ابن الجوزيِّ موضوعٌ، والذي ينتقدُ عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليلٌ جدًّا[(١)].

قال[(٢)]: وفيه من الضرر أن يظنَّ ما ليس بموضوع موضوعًا عكس الضرر بـ«مستدرك الحاكم»، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحًا، قال: ويتعيَّن الاعتناء بانتقاد الكتابين، فإن الكلام في تساهلهما أعدَمَ الانتفاع بهما إلا لعالم بالفنِّ؛ لأنه ما من حديث إلا ويمكنُ أن يكون قد وقع فيه تساهل. انتهى.

---

(١) انظر «اليواقيت والدرر» للمناوي (٢/ ٤٩)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٧٩).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٩- ٢٨٠).

قال السُّيوطي في «التدريب» بعد ذكر كلام الحافظ هذا ما لفظه: قد اختصرْتُ هذا الكتاب ـ يعني: «موضوعات ابن الجوزي» ـ فعلَّقت أسانيده، وذكرتُ منها موضِعَ الحاجة، وأتيت بالمتون، وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقَّبْتُ كثيرًا منها، وَتَتَبَّعْتُ كلام الحُفَّاظ في تلك الأحاديث، خصوصًا شيخ الإسلام ـ يعني: الحافظ ابن حجر ـ في تصانيفه وأماليه، ثم أفردت الأحاديث المتعقَّبة في تأليف، وذلك أن شيخ الإسلام ألَّف «القول المسدَّد في الذب عن المسند»؛ أورد فيه أربعة وعشرين حديثًا في «المسند»، وهي في «الموضوعات»، وانتقدها حديثًا حديثًا، ومنها حديث في «صحيح مسلم»، وهو ما رواه من طريق أبي عامر العَقَدِيِّ، عن أفلح بن سعيد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنْ طَالَتَ بِكَ مُدَّةٌ أَوْشَكَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ البَقَرِ»[(١)] قال شيخ الإسلام[(٢)]: لم أَقِفْ في كتاب «الموضوعات» على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد «الصحيحين» غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة، ثم تكلَّم عليه وعلى شواهده. قال السُّيوطيُّ[(٣)]: وذيَّلْتُ على هذا الكتاب بذيلٍ في الأحاديث التي بقيَتْ في «الموضوعات» من «المسند»، وهي أربعة عشر، مع الكلام عليها، ثم ألفت ذيلًا لهذين الكتابين، سميته: «القول الحسن في الذب عن السنن»، أوردتُ فيه مائة وبضعة وعشرين حديثًا ليست بموضوعة.

منها: ما هو في «سنن أبي داود»، وهي أربعة أحاديث، منها: حديث صلاة التسبيح، ومنها: ما هو في «جامع الترمذي»، وهو ثلاثة وعشرون حديثًا، ومنها: ما هو في «سنن النسائي»، وهو حديث واحد، ومنها: ما هو في «ابن ماجه»، وهو ستة عشر حديثًا، ومنها: ما هو في «صحيح البخاري» رواية حمَّاد بن شاكر، وهو حديث ابن عُمَرَ: «كَيْفَ بِكَ يَا ابْنَ عُمَرَ، إِذَا عُمِّرْتَ بَيْنَ قَوْمٍ يُخَبِّئُونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ»[(٤)] هذا الحديثُ أورده الديلميُّ

---

(١) مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، حديث (٢٨٥٧).

(٢) ابن حجر في «القول المسدد» (ص/ ٣١).

(٣) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٨٠).

(٤) أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨١٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٤٧١٤)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي وآدابه» (٨٧٩). قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: أخرجه ابن مردويه في «التفسير» والبيهقي في «الزهد» من رواية رجل لم يسم عن ابن عمر، قال البيهقي: هذا إسناد مجهول، والجراح بن منهال ضعيف. والله أعلم.

في «مسند الفردوس»، وعزاه للبخاري[١]، وذكر سنده إلى ابن عمر، ورأيْتُ بخطِّ العراقيِّ أنه ليس في الرواية المشهورة، وأن المزيَّ ذكر أنه في رواية حمَّاد بن شاكر، فهذا حديث ثانٍ من أحاديث «الصحيحين»، ومنها: ما هو تأليف البخاري غير الصحيح، أو في مؤلَّف أطلق عليه اسم الصحيح... إلى أن قال السيوطي: وقد حرَّرْتُ الكلام على ذلك حديثًا حديثًا، فجاء كتابًا حافلًا. انتهى.

قلت: الأحاديثُ الضِّعاف موجودةٌ في «جامع الترمذي»، وقد بَيَّن الترمذي نفسه ضعفَها، وأبان علتها، وأما وجودُ الموضوع فيه فكلا، ثم كلا. والله أعلم.

الفَصْلُ السَّابعُ: فِي بَيَانِ أَنَّ جَمِيعَ أَحادِيثِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ كُلَّهَا مَعْمُولٌ بِهَا أَمْ بَعْضُهَا غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ؟

اعلم ـ بارك الله لك ـ: أن الترمذيَّ قال في كتاب «العلل» الذي في آخر «جامعه»: جميعُ ما في هذا الكتاب ـ يعني ـ «جامعه» ـ من الحديث هو معمولٌ به، وبه أخذ بعضُ أهل العلم، ما خلا حديثين: حديثَ ابن عباس ـ رضي الله تعالى عنه ـ: «أن النبيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ بِالمَدِينَةِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلا مَطَرٍ وَلا سَفَر»[٢]، وحديث النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنَ عاد فِي الرَّابِعَة فَاقْتُلُوهُ»[٣]، قال: وقد بينا علة الحديثين جميعًا في الكتاب. انتهى.

قلت: قد تعقب الملا معين في كتابه «دراسات اللبيب» على كلام الترمذيِّ هذا، وقد أَثْبَتَ أن هذين الحديثين كلَيْهِما معمولٌ بهما، والحقُّ مع الملا معين ـ عندي ـ والله تعالى أعلم، وقد استوفينا الكلام في هذا في شرح كتاب «العلل الصغير» الذي ألحقه الترمذي بآخر «الجامع».

تنبيه: قال في «السعاية شرح الوقاية» في كتاب الردِّ على صلاة القَفَّال، لشرف الدين

---

(١) انظر الكلام فيه في «تنزيه الشريعة» لابن عراق (٢/ ٢١٢).

(٢) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (١٨٧). والحديث أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، حديث (٥٤٣) ولفظه: «صلى بالمدينة سبعًا وثمانيًا الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقال أيوب: لعله في ليلة مطيرة قال: عسى»، وأخرجه مسلم كلفظ الترمذي (٧٠٥).

(٣) الترمذي، كتاب الحدود، حديث (١٤٤٤).

أبي القاسم بن عبد العليم القربتي: قال الترمذي: كل ما ذكرته في كتابي هذا حُجَّةٌ إلا أربعة أحاديث. انتهى.

قلت: لم أجدْ قولَ الترمذيِّ هذا في «جامعه»، ولا في كتابه «العلل الصغير» الذي في آخر الجامع، والظاهر: أن هذا وَهْمٌ من شرف الدين أبي القاسم المذكور، والله تعالى أعلم.

الفَصْلُ الثَّامِنُ: فِي بَيَانِ اسْمِ كِتَابِ التِّرْمِذِيِّ هَذَا

قال صاحب «كشف الظنون»[1] في ذكر «جامع الترمذي»: قد اشتهر بالنسبة إلى مؤلِّفه، فيقال: «جامع الترمذي»، ويقال له: «السنن» أيضًا، والأول أكثر. انتهى.

قلت: وقد أطلق الحاكمُ عليه: «الجامِعَ الصحيح»، وأطلق الخطيبُ عليه وعلى النسائي اسم «الصحيح» كما في «التدريب».

فإن قلت: «كيف أطلق على جامع الترمذيِّ اسم «الجامع الصحيح»، واسم «الصحيح»، وفيه الأحاديث الضعيفة أيضًا؟!».

قلت: أكثرُ أحاديث «جامع الترمذي» صحيحة قابلة للاحتجاج، وأحاديثه الضعيفة قليلةٌ بالنسبة إليها، فقيل له: «الجامع الصحيح» على التغليب، كما قيل للكتب السِّتة المشهورة ـ أعني: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«الجامع للترمذي»، و«السنن» لأبي داود، والنسائيِّ، وابن ماجه: الصحاحُ السِّتُّ، مع أن في السنن الأربعة أقسامًا من الأحاديث من الصحاح والحسان والضعاف، فتسميتها بـ«الصحاح الستِّ» بطريق التغليب.

وقد ذُكِرَ معنى «الجامع» و«السننِ» في الباب الأول، في بيان أنواع كتب الحديث.

الفَصْلُ التَّاسِعُ: فِي بَيَانِ شَروحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ وَتَرَاجِمِ مُصَنِّفِيهَا

اعلم: أن لِـ«جامع الترمذيِّ» شروحًا وتعليقاتٍ، وله مختصراتٌ، وعليه مستخرجاتٌ، فأذكر ههنا ما وقفْتُ عليه من ذلك:

فمن شروحه: شَرْحٌ للقاضي أبي بكر بن العربيِّ المالكيِّ، سماه: «عارضة

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩).

الأحوذي»، أوله[١]: «الحمد لله مبلغ الحمد؛ إذ لا يستطيع العبد أن يبلغ كنه الحمد. . .»إلخ، قال السُّيوطي في «قوت المغتذي»: لا نعلَمُ أنه شرحه أحدٌ كاملًا إلا القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه: «عارضة الأحوذي». انتهى، قلت: «عارضة الأحوذي» هذا من أشهر شُرُوح الترمذي، قد نقل منه الحافظ ابن حجر وغيره من الأعلام في تصانيفهم كلماتٍ مفيدةً، وفوائد عديدةً، والقاضي أبو بكر بن العربي هذا ذكر ترجمته القاضي ابن خَلِّكَانَ في «وَفَيَاتِ الأعيان»، فقال[٢]: هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد، المعروفُ بابن العربي، المَعَافِرِيُّ الأندلسيُّ الإِشبيليُّ، الحافظُ المشهور، ذكره ابن بشكوال[٣] في كتاب «الصلة»، فقال: هو الحافظُ المستَبْحِرُ، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها، لَقِيتُهُ بمدينة إِشبيلية، ضَحْوَةَ يوم الإثنين، لليلتين خلتا من جمادى الآخرة، سنة ست عشرة وخمسمائة، فأخبرني أنه رحل إلى المشرق مع أبيه يوم الأحد مستهلَّ شهر ربيع الأول، سنة خمس وثمانين وأربعمائة، وأنه دخل الشام، ولقي بها أبا بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، وتفقَّه عنده، ودخل بغداد وسَمِعَ بها من جماعة من أعيان مشائخها، ثم دخل الحجاز، فحج في موسم سنة تسع وثمانين، ثم عاد إلى بغداد وصحب بها أبا بكر الشاشي، وأبا حامد الغزالي وغيرهما من العلماء والأدباء، ثم صدر عنهم، ولقي بمصر والإسكندرية جماعةً من المحدِّثين، فكتب عنهم واستفَادَ منهم وأفادهم، ثم عاد إلى الأندلس سنة ثلاث وتسعين، وقدم إلى إشبيلية بعلْمٍ كثير، لم يدخل أحد قبله بمثله ممن كانَتْ له رِحْلَةٌ إلى المشرق.

وكان من أهل التفنُّن في العلوم، والاستبحار فيها، والجمع لها، مقدَّمًا في المعارف كلِّها، متكلِّمًا في أنواعها، نافذًا في جميعها، حريصًا على أدائها ونشرها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها، ويجمع إلى ذلك كلِّه آدابَ الأخلاقِ مع حسن المعاشرة، ولِينِ الكَنَفِ، وكثرةِ الاحتمال، وكرمِ النفس، وحسنِ العهدِ، وثباتِ الود، واستقضي ببلده، فنفع الله به أهلها؛ لصرامته وشدته، ونفوذ أحكامه، وكانت له في الظالمين سورة مرهوبة،

---

(١) ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (١/ ٢).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٦- ٢٩٧).

(٣) هو أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاري الأندلسي. قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٣٩): الإمام العالم الحافظ الناقد المجود محدث الأندلس. . .

ثم صرف عن القضاء، وأقبل على نَشْرِ العلم وَبَثِّهِ، وسألته عن مولده فقال: وُلِدتُ ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة، وتوفي بـ«العدوة»، ودفن بمدينة فاس في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، رحمه الله تعالى. انتهى كلام ابن بشكوال.

قال ابن خَلِّكَان[١]: وهذا الحافظ له مصنَّفات منها: كتاب «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، وغيرُهُ من الكتب، وكانت ولادته بإشبيلية، وقيل: إن ولادته كانت سنة تسع وستين، وقيل: إن وفاته كانت في جمادى الأولَى على مرحلة من فاس، عند رجوعه من مراكش، ونقل إلى فاس، ودفن بمقبرة الجَيَّاني، وتوفي والده بمصر، منصرفًا عن المشرق في السفرة التي كان والده المذكور في صحبته، وذلك في المحرَّم سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة، ومولده سنة خمس وثلاثين وأربعمائة، وكان من أهل الآداب الواسعة، والبراعة والكتابة، رحمه الله تعالى.

وأما معنى «عَارِضَة الأَحْوَذِيّ»: فالعارضة: القُدْرَةُ على الكلام، يقال: فلانٌ شديدُ العارضة، إذا كان ذا قدرة على الكلام، والأحوذيُّ: الخفيف في الشيء لِحَذَقِهِ، وقال الأصمعي: الأحوذيُّ، المشمر في الأمور، القاهرُ لهَا، الذي لا يشذُّ عليه منها شيء، وهو: بفتح الهمزة، وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو، وكسر الذال المعجمة، في آخره ياء مشددة. انتهى كلام ابن خَلِّكَان.

قلت: ذكر الحافظ الذهبي ترجمة ابن العربي هذا في «تذكرة الحفاظ»[٢]، وقال فيه: وكان أبو بكر أحدَ مَنْ بلغ رتبة الاجتهاد فيما قيل، قال ابن النَّجَّار: حدَّث ببغداد بيسير، وصنَّف في الحديث والفقه والأصول، وعلومِ القرآنِ، والأدبِ، والنَّحْوِ، والتواريخِ، واتسع حالُهُ، وكثرت أفضاله. انتهى.

قلتُ: نسخة قلميَّة من كتاب «عارضة الأحوذي» موجودةٌ في خزانة الكتب، في بلدة محمد آباد المعروف بنونك، وقد طبع جزء من هذا الشرح، مع شروح أخرى لـ«جامع الترمذي» في المطبعة النظاميَّة في الهند، وأيضًا قد طبع هذا الشرح كاملًا بمصر.

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٧).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٩٦).

ومنها: شرح للحافظ ابن سَيِّد الناس. قال صاحبُ «كشف الظنون»[1]: بلغ فيه إلى دون ثلثي «الجامع» في نحو عشرة مجلدات، ولم يتم، ولو اقتصر على فَنِّ الحديث لكان تمامًا، ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. انتهى.

قلت: قد صرَّح الحافظ السيوطيُّ أن الحافظ زين الدين العراقيَّ أيضًا لم يتمّ. انتهى، وقال القاضي الشوكاني في «البدر الطالع»[2]، في ترجمة ابن سيد الناس ما لفظه: وشَرَعَ بشرح الترمذي، كتب منه مجلدًا إلى أوائل «الصلاة»، وقفت عليه بخطه الحسن، ولعل تلك النسخة التي وقفْتُ عليها هي المسوَّدة، فإنها كثيرة الضرب والتصحيح، وهو متمتع في جميع ما تكلَّم عليه من فن الحديث وغيره، مع التزامه لإخراج الأحاديثِ التي يشير إليها الترمذي بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان..» إلخ، ولما وقفْتُ على الجزء الذي من شرح الترمذي الذي يلي هذا الجزء لزين العراقي بهرني ذلك، ورأيته فوق ما شرحه صاحبُ الترجمة بدرجات. انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»[3] في ترجمته: وشَرَعَ لشرح الترمذي، ولو اقتصر فيه على فَنِّ الحديث من الكلام على الأسانيد لكمل، لكنه قصد أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد، فوقف دون ما يريد.

وابن سَيِّد الناس ـ هذا ـ هو: محمد بن محمد، المعروفُ بابن سيد الناس، الإمام الحافظ المحدِّث، فتح الدين أبو الفتح اليعمريُّ، سمع وقرأ وارتحل وكتب وحدَّث وأجاز، قال في «آثار الأدهار»: وكان إمامًا محدِّثًا حافظًا فصيحًا، وهو من بيت علم، أجاز له جماعةٌ من الشيوخ، له كتاب «المنقح الشذي في شرح الترمذي»، وكان ينظم الشعر، وله فيه حسنات. انتهى، قال البرزالي: كان أحد الأعيان إتقانًا وحفظًا للحديث، وتفهُّمًا في علله وأسانيده، عالمًا بصحيحه وسقيمه، مستحضرًا للسيرة، له الشعر الرائق، والنثر الفائق، وكان محبًّا لطلبة الحديث، له تصانيف، منها: «السيرة النبوية»، و«شرح الترمذي»، قال الصَّفَدِيُّ[4]: أقمتُ عنده بالظاهرية قريبًا من سنتين، فكنت أراه يصلِّي كل

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩)، انظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٢١٠).

(٢) الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٢٥٠).

(٣) ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٥/ ٤٧٧).

(٤) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١/ ٢٢٠).

صلاة مراتٍ كثيرةً، فسألته عن ذلك، فقال: خطر لي أن أصلِّي كل صلاة مرتين، ففعلت، ثم ثلاثًا، ففعلْتُ، وسهُلَ عليَّ، ثم أربعًا، ففعلت، قال: وأشكُّ، هل قال: خمسًا؟ انتهى.

قال الشوكانيُّ[(١)]: وهذا وإن كان فيه الاستكثارُ من الصلاة التي هي خَيْر موضوع، وأجر مرفوع، ولكن الأولى أن يتعوَّد النوافل بعد الفرائض على غير صفة الفريضة، فإن حديث النهي عن أن تُصلَّى صلاةٌ في يوم مرتين ربَّما كان شاملًا لمثل صورة صلاةِ صاحبِ الترجمة، ولعلَّه يجعله خاصًا بتكرير الفريضة بنية الافتراض. انتهى.

ومنها: شرح للحافظ زين الدين العراقي، وهو تكملةُ شَرْحِ ابن سيد الناس.

والحافظ زين الدين العراقي ـ هذا ـ هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم بن أبي بكر بن إبراهيم بن الزين أبو الفضل، الكردي الأصل، الشافعيُّ[(٢)]، الحافظ الكبير، ولد في حادي وعشرين جمادى الأولى، سنة خمس وعشرين وسبعمائة، بمصر، بعد أن تحوَّل والده إليها، وسمع من القاضي سنجر، والقاضي تقي الدين الأحبائي المالكي، وسمع من آخرين، وحفظ «الحاوي» و«الإلمام» لابن دقيق العيد، وكان ربما حفظ في اليوم أربعمائة سَطْرٍ، ولازم الشيوخ في الدراية، فقرأ القراءات السبع، ونظر في الفقه وأصوله على جماعة، كابن عدلان، والإسنوي، وفي أثناء ذلك أقبل على علم الحديث، فأخذ عن جماعة، منهم: العلاء التركماني، وبه انتفع، ورحل إلى بيت المقدس ومكة والشام، فأخذ عن شيوخ هذه الجهات، وحَبَّبَ الله إليه هذا الشأن، فأكب عليه من سنة (٧٥٢) حتى غلب عليه وتوغَّل فيه، وصار لا يُعْرَفُ إلا به، وتفرَّد مع وجود شيوخه.

وقال العزُّ بن جماعة ـ وهو من شيوخه ـ: كُلُّ مَنْ يدعي الحديثَ بالديار المصرية سواه فهو مدفوع. وتصدَّى للتصنيف والتدريس، ومن جملة مصنفاته: «تخاريج أحاديث الإحياء»، و«الألفية في علم الحديث وشرحها»، ونَظَمَ منظومةً في «السيرة النبوية»، وأخرَى في «غرائب القرآن»، ونظم «الاقتراح» لابن دقيق العيد، وشرح الترمذي لابن سيد

---

(١) الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ٢٥١).

(٢) انظر ترجمته في «الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ١٧٢)، و«لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص/ ٢٢٧)، و«طبقات الشافعية» لابن شهبة (٤/ ٣٣) (٧٣٢).

الناس، فكتب منه تسعة مجلدات، ولم يكمل، وشرع فيه من أوائل «كتاب الصلاة» من حيث بلغ الحافظ ابن سيد الناس؛ لأنه قد كان شرع في شرح الترمذيِّ، فكتب مجلدًا بلغ فيه إلى أوائل كتاب الصلاة، ووقفت عليه بخطه ـ رحمه الله ـ ووقفت على المجلد الأول من شرح صاحب الترجمة، وهو إلى أواخر «كتاب الصلاة». وهذا المجلد الذي وقفت عليه بخط الحافظ ابن حجر، وفيه بخط مصنفه، وهو شرح حافلٌ ممتعٌ، فيه فوائد لا توجد في غيره، ولا سيَّما في الكلام على أحاديث الترمذيِّ، وجميع ما يشير إليه في الباب، وفي نقل المذاهب على نمط غريب وأسلوب عجيب.

ومن مصنفاته: «الاستعاذةُ بالواحد مِنْ إقامة جُمُعَتْينِ في مُقَامٍ واحد»، و«تكملةُ شرح المهذَّب» للنووي، واستدرك على «المهمات» للإسنوي، و«نَظْمُ المنهاج» للبيضاوي، وغيرُ ذلك.

وولي تدريس الحديث بدار الحديث الكاملية والظاهرية وجامع ابن طولون، وحج مرارًا، وجاور، وأملى هناك، وولي قضاء المدينة النبوية، وخطابتها وإمامتها، في ثاني عشر جمادى الأولى سنة (٧٨٨)، ثم صرف بعد مضي ثلاث سنين وخمسة أشهر، وعاد إلى القاهرة، فشرع في الإملاء من سنة (٧٩٥)، فأملى أربعمائة مجلس وستة عشر مجلسًا، وكان منوَّر الشيبة، جميل الصورة، كثير الوقار، نذير الكلام، طارحًا للتكلف، ضيق العيش، شديد التوقي في الطهارة، لا يعتمد إلا على نفسه، أو على رفيقه الهيثمي، وكان كثير الحياء منجمعًا عن الناس، حسن النادرة والفكاهة.

قال تلميذه الحافظ ابن حجر[١]: وقد لازمتُهُ مدة، فلم أره ترك قيام الليل، بل صار كالمَأْلُوف، ويتطوَّع بصيام ثلاثة أيام في كل شهر، وقد رُزِقَ السعادة في ولده الولي؛ فإنه كان إمامًا، وفي رفيقه الهيثمي، فإنه كان حافظًا كبيرًا، ورزق أيضًا السعادة في تلامذته، فإن منهم الحافظ ابن حجر وطبقته.

وكان عالمًا بالنحو واللغة، والغريب والقراءات، والفقه وأصوله، غَيْرَ أنه غلب عليه الحديث، فاشتهر به، وانفرد بمعرفته، وقد ترجمه جماعةٌ من معاصريه، ومن تلامذته ومن بعدهم، وأثنوا عليه جميعًا، وبالغوا في تعظيمه، ورثاه ابن الجزري، فقال: [من الخفيف]

---

(١) انظر «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٣٥٥).

رَحْمَةُ اللهِ لِلْعِرَاقِيِّ تَتْرَى ... حَافِظُ الأَرْضِ حَبْرُهَا بِاتِّفَاقِ

إِنَّنِي مُقْسِمٌ أَلِيَّةَ صِدْقٍ ... لَمْ يَكُنْ فِي الْبِلادِ مِثْلُ الْعِرَاقِي

مات عَقِيبَ خروجه من الحَمَّام في ليلة الأربعاء ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة بالقاهرة، ودفن بها. كذا في «البدر الطالع».

ومنها: شرح للحافظ ابن الملقِّن، وهو شرح زوائده على «الصحيحين» وأبي داود.

والحافظ ابن الملَقِّن هذا ـ هو: عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج، الأنصاري الأندلسي التكروري الأصل، المصري الشافعي(١)، ولد في ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بالقاهرة، وكان أصلُ أبيه من الأندلس، فتحوَّل منها إلى التَّكْرُور، ثم قَدِمَ القاهرة، ثم مات بعد أن وُلِدَ له صاحب الترجمة بسنة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يُلَقِّنُ القرآن، فنسب إليه، وكان يغضب من ذلك، ولم يكتبه بخطه، إنما كان يكتب: «ابن النحوي»، وبها اشتهر في بعض البلاد كاليمن، ونشأ في كفالة زوج أمه وصيِّه، وتفقَّه بالتقيِّ السبكي والعز بن جماعة وغيرهما، وأخذ في العربية عن أبي حَيَّان والجمال بن هشام وغيرهما، وفي القراءات عن البرهان الرشيدي، قال البرهان الحلبي: إنه اشتغل في كل فَنٍّ، حتى قرأ في كل مذهب كتابًا، وسمع على الحفاظ، كابن سيد الناس، والقطب الحلبي، وغيرهما، وأجاز له جماعة كالمِزِّيِّ، ورحل إلى الشام وبيت المقدس، وله مصنفات كثيرة، منها: «تخريج أحاديث الرافعي» في سبع مجلدات، و«مختصر الخلاصة» في مجلد، و«مختصره للمنتقى» في جزء، و«تخريج أحاديث الوسيط» للغزاليِّ، المسمَّى بـ«تذكرة الأحبار بما في الوسيط من الأخبار» في مجلد، وتخريج أحاديث «المهذَّب»، المسمَّى بـ: «المحرَّر المذهَّب في تخريج أحاديث المذهب» في مجلدين، و«تخريج أحاديث المنهاج الأصلي» في جزء، و«تخريج أحاديث مختصر المنتهى» لابن الحاجب، في جزء، وشرح العمدة المسمى بـ: «الإعلام» في ثلاثة مجلدات، وأسماء رجالها في مجلد، وقطعة من «شرح المنتقى في الأحكام» للمجد ابن تيميَّة، ولكنه قال صاحب االترجمة في «تخريج الرافعي»: إنه إنما كتب شيئًا من ذلك على هوامش نسخة، كالتخريج لأحاديث «المنتقى»، ثم رَغِبَ من يأتي بعده في شرح هذا الكتاب حَسْبَمَا نقلته من كلامه في أوائل شرحِي لـ«المنتقى».

---

(١) انظر ترجمته في «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٥٠٨)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٢٤٩) وغيرهما.

ومن مصنفاته: «طبقات الفقهاء الشافعية»، و«طبقات المحدثين»، وفي الفقه «شرح المنهاج»، وقال ابن حجر: إن صاحب الترجمة شَرَحَ «المنهاج» عدة شروح، أكبرها في ثمانية مجلدات، وأصغرها في مجلد، و«التنبيه» كذلك و«البخاريَّ» في عشرين مجلَّدًا، وشرح «زوائد مُسْلِمٍ على البخاري» في أربعة أجزاء، و«زوائد أبي داود على الصحيحين» في مجلدين، و«زوائد الترمذي على الثلاثة»، كَتَبَ منه قطعة، و«زوائد النسائيِّ على الأربعة»، كتب منه جزءًا، و«زوائد ابن ماجه على الخمسة» في ثلاث مجلدات، و«إكمال تهذيب الكمال»، قال ابن حجر: إنه لم يقف عليه، وقال السخاوي: إنه وَقَفَ منه على مجلد، وله مصنَّفات غير هذه، وقد اشتهر صيته وطار ذكره، وسارت مؤلفاته في الدنيا.

وحكَى السخاويُّ أنه طلب الاستقلال بالقضاء[1]، وخَدَعَهُ بعض الناس حتى كتب بخطِّه بمالٍ على ذلك، فغَضِبَ «بَرْقُوقُ» عليه بمزيد اختصاصِهِ به؛ لكونه لم يُعْلِمْهُ بذلك، ولو أعلمه لكان يأخذه له بلا بذل، وأراد الإيقاع به، فسلَّمه الله من ذلك، ثم استقرَّ في التدريس بأماكن، وقد ترجمه جماعة من أقرانه الذين ماتُوا قبله، كالعثمانيِّ قاضي صَفَد، فإنه قال في «طبقات الفقهاء»: إنه أحد مشايخ الإسلام، صاحب التصانيف التي ما فتح على غيره بمثلها في هذه الأوقات، وقال البرهان الحلبي: كان فريدَ وقته في كثرة التصنيف، وعبارته فيها جلية جيدة، وغرائبه كثيرة، وقال ابن حجر في أنبائه: إنه كان موسعًا عليه في الدنيا، مشهورًا بكثرة التصانيف، حتى كان يقال: إنها بلغت ثلاثمائة مجلَّدة ما بين كبير وصغير، وعنده من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر، منها ما هو ملكه، ومنها ما هو من أوقاف المدارس، ثم إنها احترقَتْ مع أكثر مسوَّداته في آخر عمره، ففقد أكثرها، وتغيَّر حاله بعدها، فحجبه ولده إلى أن مات[2].

قال: إن العراقيَّ والبُلْقِينِيَّ وصاحبَ الترجمة كانوا أعجوبة ذلك العصر:

الأول: في معرفة الحديث وفنونه.

والثاني: في التوسع في معرفة مذهب الشافعيِّ.

والثالث: في كثرة تصانيفه.

---

(١) انظر «البدر الطالع» (١/ ٥١٠).

(٢) انظر «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٥).

وكل واحد من الثلاثة ولد قبل الآخر بسنة، ومات قبله بسنة، فأولهم ابن الملقِّن، ثم البلقينيّ، ثم العِرَاقِي، ومات في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول، سنة أربع وثمانمائة. ذكره في «البدر الطالع».

ومنها: شرحٌ للشيخ الإمام الحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن حسن بن رجب البغدادي الحنبلي، قال الحافظ ابن حَجَر في «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»[1]: ولد ابن رَجَبٍ ببغداد في ربيع الأول سنة ٧٠٦ست وسبعمائة، وقَدِمَ دمشقَ مع والده، فسمع معه من محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز، وإبراهيم بن داود العطار، وغيرهما، وبمصر من أبي الفتح المندومي، ومن أبي الحزم القلانسي، وغيرهما، وأكثر من المسموع، وأكثر الاشتغال حتى مَهَرَ، وصنَّف «شرح الترمذي»، وقطعةً من «البخاري»، وَ«ذَيْلَ الطبقات» للحنابلة، و«اللطائفَ» في وظائف الأيام بطريق الوعظ، وفيه فوائد، و«القواعد الفقهية» أجاد فيه، وقرأ القرآن بالروايات، وأكثر عن الشيوخ، وخرَّج لنفسه مَشْيَخَةً مفيدة، ومات في شهر رجب سنة خمس وتسعين وسبعمائة، ويقال: إنه جاء إلى شخص حَفَّار، وقال له: احْفِرْ لي هنا لَحْدًا، وأشار إلى بقعة، قال الحفَّار: فحَفَرْتُ له، فنزل فيه، وأعجبه واضطجع، وقال: هذا جيد، فمات بعد أيام، فدفن فيه. انتهى. وفي «الروضة الغنَّاء في تاريخ دمشق الفيحاء»: هو الإمام الأصولي المحدِّث الفقيه الواعظ الشهير كان إمامًا عالمًا في العلوم، له مصنَّفات كثيرة، منها: «شرح البخاري»، و«شرح الأربعين النووية»، و«طبقات الحنابلة»، و«القواعد»، و«رياض الأنس»، وغيرها، مات بدمشق، ودفن بباب الصغير، عند قبر معاوية ﷺ انتهى.

قلت: ذكر الحافظ ابن رَجَبٍ «شرح الترمذيِّ» له في شرح حديث: «ما ذِئْبَانِ جَائِعَانِ . . .»[2] إلخ، حيث قال: خَرَّجَ الإمام أحمد والنسائي والترمذيُّ وابن حِبَّان في «صحيحه»، من حديث كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما ذِئْبَانِ

(١) ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ١٠٩).
(٢) الترمذي، كتاب الزهد، حديث (٢٣٧٦)، وأخرجه أيضًا أحمد (١٥٣٥٧)، والدارمي (٢٧٣٠)، وابن حبان (٣٢٢٨).

جَائِعَانِ أُرْسِلا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حرص المرْءِ عَلَى المالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ» قال الترمذيُّ: حسن صحيح، وروي من وجه آخر عن النبي ﷺ من حديث: ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأسامة بن زيد، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وعاصم بن عدي الأنصاري ـ ﷺ أجمعين ـ وقد ذكرتها كلَّها ـ مع الكلام عليها ـ في كتاب «شرح الترمذي». انتهى.

ومنها: شرح الحافظ ابن حجر العسقلاني، قال في «فتح الباري» في شرح حديث حذيفة: «أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا»[١]، ما لفظه: ولم يثبُتْ عن النبيِّ ﷺ في النَّهْيِ عنه ـ أي: عن البول قائمًا ـ شيءٌ، كما بينته في أوائل «شرح الترمذي». انتهى.

وله شرح نفيسٌ لقول الترمذيِّ: «وفي الباب...» سماه: «اللباب».

والحافظ ابن حجر هذا هو: إمام الحُفَّاظ في زمانه، قاضي القضاة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن الكناني العسقلاني ثم المصري، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وعانَى أولًا الأدب وتعلَّم الشعر، فبلغ فيه الغاية، ثم طلب الحديثَ، فسمع الكثير، ورحل وتخرَّج بالحافظ أبي الفضل العراقي، وبَرَعَ فيه، وتقدَّم في جميع فنونه، وانتهَتْ إليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأَسْرِهَا، فلم يكن في عصره حافظ سواه، وألف كتبًا كثيرة، كـ«شرح البخاري»، و«تعليق التعليق»، و«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، و«لسان الميزان»، و«الإصابة في تمييز الصحابة»، و«نكت ابن الصلاح»، و«رجال الأربعة»، و«النخبة»، و«شرحها» و«الألقاب»، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، و«تقريب المنهج بترتيب المدرج»، وأملى أكثر من ألف مجلس، توفي في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة؛ قاله الجلال السيوطي[٢] في «حُسْن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة».

وقال في «طبقات الحفاظ»[٣]: ولد سنة ٧٧٣، وحكى أنه شَرِبَ ماءَ زمزم لِيَصِلَ إلى رتبة الذهبي، فبلغها وزاد، ولما حَضَرَت العراقيَّ الوفاةُ، قيل له: من تَخْلُفُ بعدك؟ قال:

---

(١) البخاري، كتاب الوضوء، حديث (٢٢٤).

(٢) السيوطي في «حسن المحاضرة» (ص/ ١٢١).

(٣) السيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص/ ٥٥٢).

ابن حجر، ثم ابني أبا زُرْعَةَ، ثم الهيثمي، وصنَّف التصانيف التي عم النفع بها، كـ«شرح البخاري»، الذي لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله، و«التشويق إلى وصل التعليق»، و«التوفيق» فيه أيضًا، و«أسباب النزول»، و«تعجيل المنفعة»، و«المدرج»، و«المقترب في المضطرب»، وأشياء كثيرة جدًّا تزيد على المائة، وولي القضاء بالديار المصرية، والتدريسَ بعدة أماكن، وخرَّج أحاديث الرافعي و«الهداية» و«الكشَّاف» و«الفردوس»، وعمل أطراف الكتب العشرة، والمسند الحنبلي، وعمل زوائد المسانيد الثمانية. انتهى.

وقال في «نظم العقيان في أعيان الأعيان»[1]: حُبِّبَ إليه فن الحديث، فأقبل عليه سماعًا وكتابة وتخريجًا وتعليقًا وتصنيفًا، ولازم حافظَ عهده زين الدين العراقي، حتى تخرَّج به، وأكبَّ عليه إكبابًا لا مزيد عليه، حتى رَأَسَ فيه في حياة شيوخه، حتى شهدوا له بالحفظ، تفقه على الشيخ سراج الدين البلقيني، والشيخ سراج الدين بن الملقِّن، والشيخ برهان الدين الأبناسي، وأخذ الأصول وغيره عن عز الدين بن جماعة، ولازمه طويلًا، ورحل إلى الشام والحجاز، ودخل باليمن فاجتمع بالعلامة مجد الدين الشيرازي صاحب «القاموس»، ثم رجع، فأقبل بكليته على الحديث، وصنف فيه التصانيف الباهرة، وولي وظائفَ سنيَّةً لتدريس الحديث بالشيخونية، ومجامع القلعة بالجمالية، والبيبرسية، وتدريس الفقه بالمؤيَّدية، وبالشيخونية، وولي مسجد الشيوخ بالبيبرسية، ومسجد الصلاحية بجوار مشهد الإمام الشافعي رضي الله عنه وولي قضاء القُضَاة بالديار المصرية، وأوَّل ما وليه سنة سبع وعشرين. انتهى.

وقال الشوكاني في «البدر الطالع»[2]: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، الشِّهابُ أبو الفضل، الكناني العسقلاني القاهريُّ الشافعي، المعروف بابن حَجَرٍ، وهو لقب لبعض آبائه الحافظ الكبير الشهير، الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة، ولد في ثاني عشر شعبان سنة ٧٧٣ ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر، ونشأ بها يتيمًا في كنف أحد أوصيائه، فحفظ القرآن وهو ابن تسع، ثم حفظ «العمدة»،

---

(١) السيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان» (ص/ ١٣).

(٢) الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٨٧).

و«ألفية الحديث» للعراقي، و«الحاوي الصغير»، و«مختصر ابن الحاجب» في الأصول، و«الملحة»، وبحث في ذلك على الشيوخ وتفقَّه بالبُلْقِينيِّ والبرماوي وابن الملقِّن والعز بن جماعة، وعليه أخذ غالِبَ علوم الآلية والأصولية، كـ«المنهاج»، و«جمع الجوامع» «شرح المختصر» و«المطول»، ثم حَبَّب الله إليه فَنَّ الحديث، فأقبل عليه بكليته، وطلبه من سنة ٧٩٣ وما بعدها، فعكف على الزين العراقي، وحمل عنه جملةً نافعة من علم الحديث، سندًا ومتنًا وعللًا واصطلاحًا، وارتحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن ومكة وما بين هذه النواحي، وأكثر جدًّا من المسموع والشيوخ، وسمع العالي والنازل، واجتمع له من ذلك ما لم يجتمع لغيره، وأدرك من الشيوخ جماعةً، كُلُّ واحدٍ رَأْسٌ في فنه الذي اشتهر به.

فالتَّنُوخِيُّ في معرفة القراءاتْ، والعراقي في الحديث، والبُلْقِينِيُّ في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن الملقِّن في كثرة التصانيف، والمَجْدُ صاحب «القاموس» في حفظ اللغة، والعز بن جماعة في تفننه في علوم كثيرة؛ بحيث كان يقول: أنا أقرأ في خمسة عشر علمًا لا يعرف علماء عصري أسماءها، ثم تصدَّى لنشر الحديث وَقَصَرَ نفسه عليه مطالعةً وإقراءً وتصنيفًا وإفتاءً، وتفرَّد بذلك، وشهد له بالحفظ والإتقان القريبُ والبعيد، والعدو والصديق، حتى صار إطلاق لفظ «الحافظ» عليه كلمةَ إجماع، ورَحَلَ الطلبة إليه من الأقطار، وطارَتْ مؤلَّفاته في حياته، وانتشرَتْ في البلاد، وتكاتَبَت الملوك من قطر إلى قطر في شأنها، وهي كثيرة جدًّا، منها ما كمل، ومنها ما لم يكمل، وقد عدَّدها السخاويُّ في «الضوء اللامع»، وكذلك عدَّد مصنَّفاته في: الأربعينيَّاتِ والمعاجم، وتخريج الشيوخ، والأطرافِ، والطرق، والشروح، وعلوم الحديث وفنونه ورجاله في أوراقٍ من ترجمته، ونقل عنه أنه قال: لستُ راضِيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأنِّي عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيَّأ لي من يحرِّرها معي، سوى «شرح البخاريِّ» و«مقدمته»، و«المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان». وروي عنه في موضع آخر أنه أثنى على «شرح البخاري» و«التعليق» و«النخبة».

ولا ريب أن أجلَّ مصنفاته «فتح الباري»، وكان شروعه في تصنيفه سنة ٨١٧ على طريق الإملاء، ثم صار يكتُبُ من خطه يداوله بين الطلبة شيئًا فشيئًا والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة، إلى أن انتهَى في أول يوم من رجب سنة ٨٤٢، سوَى ما

ألحق فيه بعد ذلك، وجاء بخطه في ثلاثة عشر سفرًا وبيض في عشرة وعشرين وثلاثين وأقل وأكثر، وقد سبقه إلى هذه التسمية شيخه صاحب «القاموس»، فإنه وُجِدَ له في أسماء مصنفاته أن من جملتها «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، وأنه كمل ربعه في عشرين مجلدًا، وله مؤلفات في الفقه وأصوله، والعَرُوضِ، والآداب، سردها السخاويُّ، وقال بعد ذلك: إنها تهادَتْ تصانيفَهُ الملوكُ بسؤال علمائهم لهم في ذلك، حتَّى ورد كتاب في سنة ٨٣٣ من شاه رخ بن تيمور ملك الشرق، يستدعي من السلطان الأشرف برسباي هدايا من جملتها «فتح الباري»، فجهز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله، ثم أعاد الطلبَ في سنة ٨٣٩، ولم يتفق أن الكتاب قد كمل، فأرسل إليه أيضًا قطعة أخرى، ثم في زمن الظاهر جقمق جهزت له نسخة أخرى كاملة..

وكذا وقع لسلطان المغرب أبي فارس عبد العزيز الحَفْصِيِّ، فإنه أرسل يستدعيه، فجهز له ما كَمُلَ من الكتاب، وكان يجهز لكتبة الشرح، ولجماعة مجلس الإملاء ذهبًا يفرق عليهم، هذا ومصنفه حي رحمه الله، ولما كمل «شرح البخاري» تصنيفًا وقراءة عمل مصنِّفه ـ رحمه الله ـ وليمة عظيمة بالمكان الذي بناه المؤيَّد خارج القاهرة في يوم السبت ثامن شعبان سنة ٨٤٢، وقرأ المجلس الأخير هنالك، وجلس المصنِّف على الكرسي، قال تلميذه السخاويُّ: وكان يومًا مشهودًا لم يعهد أهل العصر مثله بمحضر من العلماء والقضاة والرؤساء والفضلاء، وقال الشعراء في ذلك فأكثروا، وفرق عليهم الذهب، وكان المستَغْرَقُ في الوليمة المذكورة نَحْوَ خمسمائة دينار، قال: وقد دَرَّس بمواطن متعددة، واشتهر ذكره، وبعد صيته، وارتحل إليه العلماء، وتبجَّح الأعيان بلقائه والأخذ عنه، وأخذ الناسُ عنه طبقةً بعد طبقة، وألحق الأصاغر بالأكابر، وامتدحه الكبار، وتبجح فحولُ الشعراء بمطارحته، واستمَرَّ على طريقته حتَّى مات في أواخر ذي الحجة سنة ٨٥٢ اثنتين وخمسين وثمانمائة، وكان له مشهدٌ لم ير مثله مَنْ حضره من الشيوخ، فضلًا عمن دونهم، وشهده أمير المؤمنين والسلطان، فمن دونهما، وقُدِّمَ الخليفة للصلاة عليه، ودفن تجاه تربة الديلمي بالقرافة، وتزاحم الأمراء والكبراء على حمل نعشه. انتهى.

ومنها: شرح الحافظ عمر بن رسلان البُلْقِينِيِّ، قال صاحب «كشف الظنون»[(١)]: ومن شروح الترمذي شَرْحُ سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي، المتوفى سنة خمس وثمانمائة كتب منه قطعة، ولم يكمله، وسماه «العَرْف الشذي على جامع الترمذي» انتهى.

وقال الشوكاني في «البدر الطالع»[(٢)] (ص٥٠٦ج١): عمر بن رسلان بن بصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق السراج البلقيني، ثم القاهري الشافعي، ولد في ليلة الجمعة سنة أربع وعشرين وسبعمائة ببُلْقِينَة، فحفظ بها القرآن وهو ابن سبع، و«الشاطبيةَ» و«المحرَّر» و«الكافية الشافية» والمختصر الأصلي، ثم أقدمه أبوه القاهرة وهو ابن اثنَتَيْ عشرة سنة، فَعَرَضَ مَحَافِيظَهُ على جماعة، كالتقي السبكي، والجلال القزويني، وفاق القزويني، وفاق بذكائه وكثرة محفوظاته وسرعة فهمه، ثم رجع به أبوه، ثم عاد معه وقد ناهز الاحتلام، فاستوطن القاهرة، وقرأ على أعيان العلماء في الفنون، كالشيخين المتقدمين، والعز بن جماعة، وابن عدلان، وسمع مِن خَلْق، وأجاز له الأكابر، وله تصانيفُ كثيرة لم تتم؛ لأنه يبتدئ كتابًا فيصنِّف منه قطعة، ثم يتركه، وقد ذكر الشوكاني ترجمته طويلة، من شاء الوقوف عليها فليراجع «البَدْر»[(٣)].

ومنها: شرح السيُوطِيِّ، سماه: «قوت المغتذي على جامع الترمذي» والحافظ السيوطيُّ هذا اسمه: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق السُّيوطِيُّ، ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهلَّ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة أخذ العلوم عن علم الدين البُلْقِينيِّ، وشرف الدين المُنَاوِيّ، وتقي الدين الشُّمُنِّي، ومحيي الدين الكَافِيَجِيِّ، وجلال الدين المَحَلِّيِّ، والقاضي عز الدين أحمد بن إبراهيم.

قال صاحب الترجمة الأولى في «حُسْن المحاضرة»[(٤)]: بَلَغَتْ مؤلفاتي إلى الآنَ ثلاثمائة كتاب، سوى ما غسلته، ورجعْتُ عنه، وسافرْتُ ـ بحمد الله تعالى ـ إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب، ولما حججْتُ شربْتُ من ماء زمزم لأمور، منها: أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلْقِينِيِّ، وفي الحديث إلى رتبة

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩).
(٢) الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٦).
(٣) الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٧).
(٤) السيوطي في «حسن المحاضرة» (ص/ ١١١).

الحافظ ابن حجر، ورُزِقْتُ التبحُّر في سبعة علوم: الحديث، والتفسير، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة، والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم الستة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها لم يصلْ إليه أحدٌ من أشياخي، فضلًا عمن دونهم، وقد كَمُلَتْ عندي ـ الآن ـ آلاتُ الاجتهاد ـ بحمد الله تعالى ـ أقول ذلك، تحديثًا بنعمة الله تعالى لا فخرًا. انتهى بتلخيصه.

وله مؤلَّفات جليلة في العلوم السبعة، ولنكتف على بعضها:

ففي التفسير: «الدر المنثور»، و«الإتقان»، و«تكملة الشيخ جلال الدين المحلي»، و«مفحمات الأقران»، و«الإكليل»، وغير ذلك.

وفي فن الحديث: «كشف المغطى في شرح الموطا»، و«تنوير الحوالك على موطأ مالك»، و«إسعاف المبطأ في رجال الموطأ»، و«مرقاة الصعود حاشية سنن أبي داود»، و«زهر الرُّبَى على سنن المجتَبى»، و«التوشيح على الجامع الصحيح»، و«الدِّيباج على مسلم بن الحجاج»، و«مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه»، و«قوت المغتذي على جامع الترمذي»، و«اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، و«الجامع الصغير»، وغير ذلك مما هو مذكور في «حُسْن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»[(١)]، وتوفي الشيخ يوم الجمعة إحدَى عشرة بعد تسعمائة وقت العصر، تاسع جمادى الأولى.

ومنها: شرح العلامة محمد طاهر صاحب «مجمع البحار» قال فيه: وفي تعليقي للترمذي عن شرحه «الأحوذي»، خص الخلاء بالاستعاذة؛ لكونه مَئِنَّة للوَحْدَةِ وخُلُوِّه عن الذكر للقَذَرِ، ولذا يستغفر إذا خرج. انتهى.

قلت: لم أقفْ على حال تعليقه، ولا عِلْمَ لي أنه أتمه أم لا، ومحمد طاهر هذا هو: شيخ الإسلام، حجة الأنام، جمال الدين الشيخ محمد بن طاهر بن علي الصِّدِّيقِيُّ الْفَتنِيُّ، ولد في بلدة نهرواله سنة أربع عشرة وتسعمائة، وحصَّل الفنون من عظماء الدهر، مثل: أستاذ الزمان مهته، ومولانا الشيخ الناكوري، ومولانا برهان الدين السمهودي، ومولانا يد الله السوهي، فسافر بعده سنة أربع وأربعين وتسعمائة إلى زيارة الحرَمَيْن الشريفَيْن،

(١) انظر إن شئت المصدر المذكور (ص/ ١١٢).

وحَجَّ واعتمر وزار الروضة الشريفة، وأخذ علوم الحديث من فضلاء تلك الأمكنة الشريفة، كالشيخ: أبي عبيد الله الزبيدي، والسيد عبد الله العدني، والشيخ عبيد الله الحضرمي، والشيخ جار الله المكي، والشيخ ابن حجر المصري ثم المكي، والشيخ علي المدني، والشيخ برخور دار السِّنْدِيِّ، والشيخ علي بن حسام الدين المتقي، والشيخ أبي الحسن البكري، وغيرهم، فنشره في البلاد الكجراتية، وصنَّف تصانيف رائقة معجبة، وكان عالمًا عاملًا فاضلًا آمرًا بالمعروف، وناهيًا عن المنكر، مجاهدًا في سبيل الله، واستشهد مسافرًا لابتغاء مرضاة الله في بلاد مالوه عند أُجَّيْن بأيدي القرامطة، وكان وفاته في سنة ست وثمانين وتسعمائة، تقبل الله ما سَعى.

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «أخبار الأخيار»: ميال محمد طاهر هردريبن كجرات بوده ازقوم بوبهيره كه درال ديارانداا(١) حق سبحانه وتعالى أورا علم وفضل دار الرين شريفين رفت(٢) ومشايخ آل ديار شريف رادريافت تحصيل وتكميل علم حديث نمور(٣) بأشيخ علي متقي رحمة الله عليه صحبت داشت(٤) ومريد شددر علم حديث تواليف مفيدة جمع كرده(٥) ازال جملة كتابيست كه متكفل شرح صحاح است مسمى لمجمع البحار(٦) ورسالة ديكر مختصر مسمى بمغنى كه تصحيح أسماء رجال كرده(٧) بي تعرض به بيان أحوال بغايت مختصر ومفيد ورخطبهاي أين كتب مدح شيخ علي متقي بسيار كرده(٨) وولى بوصيت شيخ سياسي لجبهت إمداد طلبه راست هي كردودر(٩) وقت

(١) عبارة فارسية بمعنى: وكان محمد بن طاهر في وسط كجرات، حيث كان من أصل هذه المناطق وهم البوهرة.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: ووهبه الله علمًا وفضلًا وذهب إلى الحرمين الشريفين.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: حيث مثل بين يدي مشايخ هذه الديار الشريفة، واستكمل هناك علم الحديث.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: وكان مصاحبًا للشيخ علي المتقي رحمه الله.

(٥) عبارة فارسية بمعنى: وأصبح له مريدًا، وله مؤلفات مفيده في علم الحديث.

(٦) عبارة فارسية بمعنى: من بينها كتاب قام بشرح الصحاح تحت اسم مجمع البحار.

(٧) عبارة فارسية بمعنى: ورسالة أخرى تحت اسم المغني فيها تصحيح لأسماء الرجال.

(٨) عبارة فارسية بمعنى: دون التعرض لدراسة حياتهم وفي رسالة مختصرة جدًّا ومفيدة، ولقد مدح الشيخ علي المتقي في خطبة الكتاب كثيرًا.

(٩) عبارة فارسية بمعنى: ولقد أعد جيشًا لمساعدة الطلبة.

ورس نيزبحل كردن مشغول مي بودتادست[١] نيز دركارباشد[٢] وبإزالة بدع وآبهل بدع كه درال ديار بودند تقصير نكروه[٣] وآخرهم بدست آل جماعة درسنه بهفت وثمانين وتسع مائة بشهادات رسيد[٤] شكر الله سعيه، وجزاه الله عن المسلمين خيرًا. انتهى.

ومنها: «شرح أبي الطَّيِّب السِّنْدي».

ومنها: «شرح الشيخ أحمد السرهندي»، وهو بالفارسية، قد طبع قطعة منه، ومن «شرح أبي الطيب السندي»، في المطبعة النظامية في الهند.

ومنها: «شرح أبي الحسن» بن عبد الهادي السندي المدني، المتوفى سنة ١١٣٩ تسع وثلاثين ومائة وألف بالحرم النبوي، وهو شرح لطيف بالقول؛ كذا في «كشف الظنون»[٥].

قلت: قد طبع هذا الشرح مع «جامع الترمذي» بمصر.

فائدة: اعلم أن لـ«الصحيحين» ولـ «سنن أبي داود» مختصرات عديدةً اختصرها أهل العلم، فتتبعت هل لـ«جامع الترمذي» مختصر أم لا؟ فوقفْتُ على ثلاث مختصرات له، ذكرها صاحب «كشف الظنون» (ص٣٧٦ج١) حيث قال[٦] له ـ أي: لـ «جامع الترمذي» ـ مختصراتٌ، منها «مختصر الجامع» لنجم الدين محمد بن عقيل البالسي الشافعي، المتوفى سنة تسع وعشرين وسبعمائة، و«مختصر الجامع» أيضًا لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي، المتوفى سنة عشر وسبعمائة، و«مائة حديث منتقاة» منه عَوَالٍ للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي. انتهى.

ووقفْتُ على مستخرجٍ على جامع الترمذيِّ، قال السُّيوطيُّ في «التدريب»[٧]: لا يختص المستخرج بـ «الصحيحين»، فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على «سنن

(١) عبارة فارسية بمعنى: وكان ينشغل بالدرس والتحصيل وقت الدراسة.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: حتى يكون له شأن في مجال الدراسة.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: ولم يقتصر في القضاء على البدع وأهلها.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: واستشهد على يد هذه الجماعة في النهاية وذلك عام/ ٩٨٧هـ.

(٥) حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠).

(٦) المصدر السابق (١/ ٥٥٩)؛ وانظر «الحطة» للقنوجي (ص/ ٢١٠).

(٧) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١١٦)؛ وانظر «توضيح الأفكار» للأمير الصنعاني (١/ ٦٩).

أبي داود»، وأبو علي الطوسي على «الترمذي»، وأبو نُعَيْم على «التوحيد» لابن خُزَيْمَةَ، وأملى الحافظ أبو الفضل العراقي على «المستدرك» مستخرجًا لم يكمل. انتهى.

وقد عرفت معنى «المُستَخْرَجِ» في الباب الأول.

الْفَصْلُ الْعَاشِرُ: فِي بَيَانِ بَعضِ عَادَاتِ التِّرْمِذِيِّ فِي جَامِعِهِ

فمنها: أنه يترجم البابَ الذي فيه حديثٌ مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه، وأُخْرِجَ حديثُهُ في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحُكْمَ من حديث صحابيٍّ آخر، لم يخرجوه من حديثه، ولا يكونُ الطريق إليه كالطريق إلى الأول، إلا أن الحكم صحيح، ثم يتبعه بأن يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان»، ويعدُّ جماعة منهم الصحابي، الذي أخرج ذلك الحُكْمَ من حديثه؛ كذا في «قوت المغتذي».

قلت: في اختيار الترمذي هذا الصنيع فوائدُ:

منها: أن يطلع الناس على هذا الحديث الغير المشهور، ومنها: إظهار ما في سنده مِنْ علة، ومنها: بيانٌ لما في هذا الحديث من زيادة أو شيء آخر، ومنها: أنه يعقد الباب أولًا ثم يروي حديثًا واحدًا أو أكثر، ثم إن كان فيه كلامٌ يتكلَّم، ثم يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان».

قال السُّيوطيُّ في «تدريب الراوي»[1]: لا يريد ذلك الحديثَ المعيَّن، بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في الباب، قال العراقي: وهو عمل صحيح، إلا أن كثيرًا من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثًا آخر يصحُّ إيراده في ذلك الباب. انتهى.

ومنها: أنه يقول: «وفي الباب عن فلان وفلان»، أي: يذكر أسماء الصحابة، وقد يقول: «عن فلان عن أبيه» أي: يذكر اسم ابن الصحابي الراوي، كما قال في «باب لا تُقْبَلُ صلاةٌ بغير طُهُورٍ»: «وفي الباب عن أبي المَلِيحِ، عن أبيه» فصنيعه هذا لأمورٍ:

منها: أن من الصحابة من يتفرَّد ابنه برواية عنه ولا يروي عنه غيره، كأبي المَلِيحِ، فأبوه هو: أسامة بن عُمَيْر الهذلي البصري، يروي عنه أبو المَليح فقط، وكما قال في

---

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٣٧).

«باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في منع الزكاة من التشديد»: «وفي الباب عن قبيصة بن هلب، عن أبيه»، فهلب هذا هو الطائيُّ لا يروي عنه إلا ابنه، ومنها: الاختلاف في اسم الصحابي مثلًا يقول في «باب سهم الخيل»: «وفي الباب عن أبي عَمْرَةَ عن أبيه»، فأبو عَمْرة هذا: صحابي أنصاريٌّ نَجّارِيٌّ، يروي عنه ابنه فقط، واختلفوا في اسمه، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[1] في ترجمة ابنه عبد الرحمن: واسم أبي عَمْرَةَ: عمرو بن محصن، وقيل: ثعلبة بن عمرو بن مِحْصَنٍ، وقيل: أسيد بن مالك، وقيل: يسير بن عمرو بن محصن بن عتيْكِ بن عمرو بن مَبْذُولِ بن مالك بن النَّجّار. قاله ابن سعد، وقال في ترجمته: قال ابن عبد البر[2]: يقال: اسمه رشيد، وقال العسكري: يقال: إنه عمرة بن عمرو بن محصن، ويقال: أسامة بن مالك.

ومنها: الاختلاف في اسم والد ذلك الصحابي، أو نسبته، أو غير ذلك، مثلًا يقول في «باب كان إذا أراد الحاجَةَ أَبْعَدَ في المذهب»: «في الباب: عن يحيى بن عُبَيْدٍ، عن أبيه»، فعبيد والد يَحْيى هذا اختلفوا فيه، فقال بعضهم: عُبَيْد: رُحَيٌّ: بالراء والحاء المهملتين مصغرًا، ويقال في اسم أبيه: دُحَيٌّ، بالدال بدل الراء، ومنهم من قال في أبيه: صَيْفِيّ، وأما في نسبته، فقيل: الجهضمي، وقيل: الجهني، وأخرج ابن قانع والحارثُ بن أبي أسامة، وابن منده، وغيرهم بسندهم، عن يحيى بن عُبَيْد بن دُحَيٍّ، عن أبيه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَبَوَّأُ لِبَوْلِهِ كَمَا يَتَبَوَّأُ لِمَنْزِلِهِ» قال الحافظ: وفي رواية إبراهيم الحربي: «صيفي» بدل «رحي»، وعند ابن عبد البر: «دحي» بالدال، وعند ابن مَنْدَه: «الجهني» بدل «الجهضمي»، وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل»[3]: سمعتُ أبا زرعة يقولُ: ليس لوالد يَحْيَى صحبةٌ. . . إلى قوله: فذكر حديثًا فأحبَّ الترمذي ألَّا يذكر اسم ذلك الصحابي؛ لأن في ذِكْرِ اسمه من غير ذكر أبيه مَظِنَّة الالتباس بالآخر الذي هو سَمِيُّهُ، وما طاب نفسُهُ بذكر اسم والِدِ ذلك الصحابي؛ لأجل عدم التيقن، فأزاح بذكر ولده؛ لأن والد ذلك الصحابيِّ لم يختلفوا في اسمه، ولكن هذه قاعدة ليست بمطَّردة في جميع المواضع، بل في بعض المواضع ما يخالفه.

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٩).

(٢) ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٧٢١).

(٣) ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص/ ١٦٣).

ومنها: عدم شهرة اسم ذلك الصحابي إلَّا بذكْر ولده.

ومنها: أنه إذا رَوَى حديثًا عن صحابي في باب، فلا يعيدُ ذكْرَ ذلك الصحابي بعد قوله: «وفي الباب»، مثلًا: إذا رَوَى في باب حديثًا عن أبي هريرة، فلا يقول بعد روايته: «وفي الباب عن أبي هريرة»، إلا أنه خالف عادته هذه في عدة أبواب، منها: «باب صفة شَجَرِ الجنة»، فقد روى فيه عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «فِي الجَنَّةِ شَجَرَةٌ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ»[١] الحديث، ثم قال الترمذي: «وفي الباب عن أبي سعيد»، فالظاهر: أنه أراد حديثًا آخر لأبي سعيد غير الحديث الذي قدمه، وهو ما رواه ابن حِبَّان[٢] في «صحيحه» عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال له رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله، مَا طُوبَى؟ قَالَ: «شَجَرَةٌ مَسِيرَةُ مِائَةِ سَنَةٍ...» الحديث.

ومنها: «باب كراهية خاتم الذهب» فقد رَوَى فيه عن علي بن أبي طالب قال: «نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ، وَعَنْ لِبَاسِ القَسِيِّ...» الحديث[٣]، ثم رَوَى حديث عمران بن حصين قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ التَّخَتُّمِ بِالذَّهَبِ»[٤] ثم قال: «وفي الباب عن علي وابن عمر...» إلخ، فالظاهر أنه أشار إلى حديث آخر لعلي سوى ما تقدَّم، وهو: ما رَوَى عنه أحمد وأبو داود والنسائي[٥]: «أن النبيَّ ﷺ أَخَذَ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي».

ومنها: «باب الركعتين إذا جاء الرجلُ والإمام يَخْطُبُ»، فإنه رَوَى في هذا البابِ عن جابر بن عبد الله قال: «بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ النبِيُّ ﷺ: أَصَلَّيْتَ؟...»[٦] الحديث، ثم قال الترمذيُّ: «وفي الباب عن جابر»، قال الحافظ

---

(١) الترمذي، كتاب صفة الجنة، حديث (٢٥٢٣).
وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، حديث (٤٨٨١) من حديث أبي هريرة، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها، حديث (٢٨٢٨) من حديث أبي سعيد.

(٢) ابن حبان (٧٤١٣). وهو حديث صحيح.

(٣) الترمذي، كتاب اللباس، حديث (١٧٣٧)، وقد أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، حديث (٢٠٧٨).

(٤) الترمذي، كتاب اللباس، حديث (١٧٣٨)، وقد أخرجه أحمد (١٩٤٧٨)، والنسائي (٥١٨٧).

(٥) أحمد (٩٣٧)، وأبو داود، كتاب اللباس، حديث (٤٠٥٧)، والنسائي، كتاب الزينة، حديث (٥١٤٦).

(٦) الترمذي، كتاب الجمعة، حديث (٥١٠).

العراقي: لعله أراد حديثًا آخر لجابرٍ غيرَ الحديث الذي قَدَّمه، وهو: ما رواه الطبرانيُّ من طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: «دَخَلَ النُّعْمَانُ بْنُ نَوْفَلٍ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ» الحديث[1]. انتهى كلام العراقي.

قلت: ما قاله الحافظ العراقي من أن الترمذيَّ يريد حديثًا آخر لذلك الصحابي غيرَ الحديث الذي يقدِّمه هو المعتمد.

ومنها: أنه يترجم الباب، ثم يقول بعد إيراد الحديث: «وفي الباب عن فلان» أي: يذكر اسم صحابي، ثم يروي عن ذلك الصحابي الذي أشار إِلَى حديثه بقوله: «وفي الباب عن فلان»، والظاهر من صنيعه هذا: أنه يريد بحديث ذلك الصحابيِّ المشار إليه حدِيثَهُ الذي يَرْوى عنه بعدُ، مثلًا: قال في «باب زكاة البقر» بعد رواية حديث ابن مسعود مرفوعًا: «في ثَلَاثِينَ مِنَ البَقَرِ تَبِيعٌ...»[2] الحديث: «وفي الباب عن معاذ بن جبل، ثم روى عنه أنه قال: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إلى اليَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا»[3] الحديث، وقال في «باب الأربع قبل العصر» بعد رواية حديث علي: «وفي الباب عن ابن عمر»، ثم ذكر مذاهبَ الأئمة، ثم روَى عنه مرفوعًا: «رَحِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا»[4].

ومنها: أنه قد يقول في باب واحد: «وفي الباب» مرتين، كما في «باب استكمال الإيمان والزيادة والنقصان»، فإنه قال فيه بعد إيراد حديث عائشة مرفوعًا: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا»[5] الحديث: «وفي الباب عن أبي هريرة وأنس»، ثم أورد في هذا الباب حديث أبي هريرة، وقال بعده: «وفي الباب عن أبي سعيد وابن عمرو»،

---

(١) انظر «مجمع الزوائد» (٢/ ١٨٤).

(٢) الترمذي، كتاب الزكاة، حديث (٦٢٢)، وابن ماجه، كتاب الزكاة، حديث (١٨٠٤).

(٣) الترمذي، كتاب الزكاة، حديث (٦٢٣)، وقد أخرجه أحمد (٢١٦٢٤)، والدارمي (١٦٢٣)، وأبو داود، كتاب الزكاة، حديث (١٥٧٦)، والنسائي، كتاب الزكاة، حديث (٢٤٥٢)، وابن ماجه، كتاب الزكاة، حديث (١٨٠٣).

(٤) حسن. أخرجه الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٤٣٠)، وأخرجه أيضًا أحمد (٥٩٤٤)، وأبو داود، كتاب الصلاة، حديث (١٢٧١) وفيه محمد بن مسلم بن مهران قال الحافظ: صدوق يخطئ، قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله، والله أعلم.

(٥) الترمذي، كتاب الإيمان، حديث (٢٦١٢) وقال: حديث صحيح.

كما في باب «أكل لحوم الجَلَّالة وألبانها»، فإنه أورد فيها أولًا حديث ابن عمر، ثم قال: «وفي الباب عن ابن عباس»، ثم رَوَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن المُجَثَّمَةِ وَعَنْ لَبَنِ الْجَلَّالَةِ...»[1] الحديث، ثم قال بعد تحسين حديثه وتصحيحه: «وفي الباب عن عبد الله بن عمرو»، والظاهر: أنه يريد بقوله: «وفي الباب» الثاني، أي: في معنى الحديث الذي قبله، فأشار بحديث عبد الله بن عمرو إلى ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي، عنه، قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ وَعَنِ الجَلَّالَةِ، عَنْ رُكُوبِهَا وَلُحُومِهَا»[2].

ومنها: أنه قد يعقد بابًا بغير ترجمة، ثم يورد فيه حديثًا، ثم يقول: «وفي الباب عن فلان»، فيشير بقوله: «وفي الباب» إلى حديثٍ يكون في معنى الحديث الذي ذكره في هذا الباب، كما في أوائل القَدَرِ، فإنه عقد بابًا بغير ترجمة، وأورد فيه حديثَ أبي هريرة مرفوعًا: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى...»[3] الحديث، ثم قال: «وفي الباب عن عُمَرَ، وجندُبٍ»، وكما في أواخر الفتن، في عدة أبواب.

ومنها: أنه إذا اختصَرَ بَعْضَ الأحاديثِ، يشيرُ إلى أنه مطوَّل بقوله: «وفيه قصَّةٌ» أو: «فيه كلام أكثر من هذا»، أو نحوه.

ومنها: أنه يبيِّن الفرق بين الأسماء المشتركة: كيزيد الفارسيِّ ويزيد الرُّقَاشِيِّ، أو الكُنَى المشتركة: كأبي حازم الزاهِدِ، وهو مديني، واسمه سَلَمَة بن دِينَارٍ، وأبي حَازِمٍ الأشجعيِّ، وهو كوفي، واسمه سلمان.

ومنها: أنه قد يعقد بابًا، ويورد فيه حديثًا اختلف في رفعه ووقفه، ويكون في الباب حديثٌ مرفوعٌ صحيحٌ لم يُخْتَلَفْ في رَفْعِهِ وَوقفه، فلا يورده فيه، بل يشير إليه، وكذلك يورد في باب حديثًا ضعيفًا، وفي حديثٌ صحيحٌ، فلا يورد الحديث الصحيح فيه، بل يشير إليه بعد قوله: «وفي الباب».

---

(١) الترمذي، كتاب الأطعمة، حديث (١٨٢٥).

(٢) أحمد (٦٩٩٩)، وأبو داود، كتاب الأطعمة، حديث (٣٨١١)، والنسائي، كتاب الضحايا، حديث (٤٤٤٧)، والحاكم (٢٢٢٩) وقال: صحيح الإسناد، والدارقطني (٤/ ٢٨٣) (٤٤)، والبيهقي «الكبرى» (١٩٢٦٣).

(٣) الترمذي، كتاب القدر، حديث (٢١٣٤)، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، حديث (٣٤٠٩)، ومسلم، كتاب القدر، حديث (٢٦٥٢).

فأما صنيعه الأول: فقيل في توجيهه: إنه أخرج المختلَفَ فيه، واستشهد بما لم يختلَفْ فيه؛ لأن الاستشهاد لا يَحْسُنُ بالمختلَف فيه، وأما صنيعه الثاني: فلينبه على ذلك الحديثِ الضعيفِ، ويبيِّن ما فيه من الكلام، ويستشهدَ بالصحيح.

ومنها: أنه قد يحسِّن الحديث الضعيف الذي يكونُ ضعفه ظاهرًا لجهالة رواته أو لضعفه أو للانقطاع أو لغير ذلك من وجوه الضعف، فأما تحسينه ما في إسناده مجهولٌ، فيحتمل أن الترمذيَّ عرفه.

قال ابن الملقِّن في «شرح المنهاج» ـ جوابًا على من أنكر على الترمذيِّ تحسينَ الحديث، يعني: حديثَ زيد بن ثابت: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّد لإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ»[1] ـ: لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في إسناده، أي: عرف حاله. انتهى. وروى الترمذيُّ حديثًا عن رجلٍ من الأنصار: «أن النَّبيَّ ﷺ بَاعَ حِلْسًا» الحديث، وفي سنده أبو بكر الحنفي، وهو مجهول. قال ابن القطان: والحديث معلولٌ بأبي بكر الحنفيِّ، فإني لا أعرف نقل عدالته، فهو مجهول الحال، وإنما حَسَّن الترمذيُّ حديثه على عادته في قبول المشاهير؛ كذا في «نصب الراية»[2].

وأما تحسينه ما في إسناده ضعف أو انقطاعٌ: فلمجيئه من وجه آخر ولشواهده، قال السُّيُوطيُّ في «التدريب»[3]: إذا رُوِيَ الحديثُ من وجوه ضعيفة لا يلزمُ أن يحصُلَ من مجموعها أنه حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وعرفنا بذلك أنه قد حَفِظَهُ، ولم يختلَّ فيه ضبطه، وصار الحديثُ حسنًا بذلك، كما رواه الترمذيُّ وحسَّنه من طريق شُعْبَة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَرَضِيت مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ؟! قالت: نَعَمْ، فَأَجَازَ»[4].

قال الترمذيُّ: «وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حَدْرَدٍ» فعاصم:

---

(١) الترمذي، كتاب الحج، حديث (٨٣٠).

(٢) «نصب الراية» (٤/ ٢٢).

(٣) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٧٦).

(٤) الترمذي، كتاب النكاح، حديث (١١١٣).

ضعيف؛ لسوء حفظه، وقد حسَّن له الترمذيُّ هذا الحديثَ؛ لمجيئه من غير وجه، وكذا إذا كان ضعفُها لإرسال أو تدليسٍ أو جهالةِ رجالٍ ـ كما زاده شيخ الإسلام ـ زال بمجيئه من وجه آخر، وكان دون الحسن لذاته، مثال الأول: يأتي في نوع المرسل، ومثال الثاني: ما رواه الترمذيُّ وحسَّنه من طريقِ هُشَيْم، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى، عن البراء بن عازب مرفوعًا: «إِنَّ حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالمَاءُ لَهُ طِيبٌ»[1]، فَهُشَيْمٌ موصوف بالتدليس، لكن لما تابعه عند الترمذيِّ أبو يحيى التيميُّ، وكان للمتنِ شواهدُ من حديث أبي سعيد الخدري وغيره حسّنه. انتهى.

وقال الحافظ في «التلخيص»[2]: وأما رواية عمران بن حُصَيْن فرواها أبو داود والترمذيُّ والبيهقيُّ[3] من حديث علي بن زيد بن جُدْعَان، عن أبي نَضْرة، عن عمران بن حصين، قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَهِدْتُ مَعَهُ الفَتْحَ، فَأَقَامَ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ...» الحديث، حسَّنه الترمذي، وَعَلِيٌّ ضعيف، وإنما حسن الترمذيُّ حديثه لشواهده، ولم يعتبر الاختلاف في المدة، كما عُرِفَ من عادة المحدِّثين من اعتبارهم الاتفاقَ على الأسانيد دون السياق. انتهى.

قلت: والظاهرُ: أن الترمذيَّ إنما حسَّنه؛ لأن علي بن زيد بن جُدْعَان ليس بضعيف عنده، بل هو عنده صدوقٌ كما صرَّح به الترمذيُّ نفسه، حيث قال في «باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة» من أبواب العلم، بعد رواية حديث أنس من طريق علي بن زيد، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّب عنه ما لفظه: «هذا حديث حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه». قال: وعليُّ بن زَيْدٍ صدوقٌ، إلا أنه يَرْفَعُ الشيء الذي يُوقِفُهُ غيره. انتهى.

قلت: ولأجْلِ ذلك صحَّح حديثَهُ في موضع آخر من كتابه «الجامع»، حيثُ قال: وفي باب التسليم: إذا دخل بيته بعد رواية حديث أنس من طريق علي بن زيد عن سعيد بن

---

(١) انظر «سنن الترمذي»، كتاب الجمعة، حديث (٥٢٨).

(٢) ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٢/ ٤٥).

(٣) أبو داود، كتاب الصلاة، حديث (١٢٢٩)، والترمذي، كتاب الجمعة، حديث (٥٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٢٨٧).

المسيَّب، عنه، مرفوعًا: «يا بُنَيَّ، إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ فَسَلِّمْ يَكُونُ بركةً عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ»[(١)]، هذا حديث حسن صحيح غريب. انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»: زعم ابن بَطَّال أن حديثَ معاذٍ المرفوعَ: «إِنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً»[(٢)] متصلٌ صحيحٌ، وفي كلامه نظر، فإن حديث معاذ أخرجه أصحاب السنن ـ يعني: من طريق أبي وائل، عن مسروق عن معاذ ـ وقال الترمذي: حسن، وأخرجه الحاكم[(٣)] في «المستدرك»، وفي الحكم بصحَّته نظر؛ لأن مسروقًا لم يَلْقَ معاذًا، وإنما حسَّنه الترمذي لشواهده. انتهى.

ومنها: أنه يقولُ في أكثر الأبواب بعد رواية الحديثِ والحُكْمِ عليه بالصِّحَّة أو الحُسْن: «والعملُ على هذا عند أهل العلم»، أو: «أكثر أهل العلم»، أو: «عند بعض أهل العلم»، وهذا من عادته المستمرَّة، فهو يشترط عمل أهل العلم في صحة الحديث أو في حسنه أم لا؟.

قال صاحب «دراسات اللبيب» في الدراسة السابعة: وأما ما استمرَّ عليه دأب الإمام الجليل أبي عيسى بن عيسى بن سَوْرة الترمذيِّ في أكثر الأحاديث من قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم»، أو: «أكثره» أو: «بعضه»، يأتي به بعد الفراغ من الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن، أو بهما، أو غيرِ ذلك مما يحكم به على اصطلاحه، فهو ليس عنده مما يشترط في صُلْب ما حكم به، ولا شك في أن كون الحديث معمولًا به عند الصحابة ومَنْ بعدهم من العلماء مما يؤيد أمر ثبوته، وليس الكلام في ذلك، وإنما الكلام في أنه ليس مما يشترطُ في الحسن والصحة، حتى إذا لم يأخذ به أجِلَّةُ القوم منهم يعدُّ بذلك معلولًا، وإن كان الترمذي يرى ذلك فهو مما يختصُّ به، على خلاف جماهير العلماء، قال: ومما يثقل على هذا العبد الضعيف مِنْ صنيعه في «سننه» أنه ربَّما يسند الحديث ويحكم عليه بالحسن أو الصحة، ثم يقول: «ولم يأخذ به أهل العلم» أو: «بعض أهل العلم»، فيذكُرُ قولهم المخالف بالحديث، ثم ربما يذكر حديثًا تمسَّكوا به خِلَافَ هذا

---

(١) الترمذي، كتاب الاستئذان، حديث (٢٦٩٨).

(٢) الترمذي، كتاب الزكاة، حديث (٦٢٣).

(٣) الحاكم في «المستدرك» (١٤٠١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وهو كما قالا.

الحديث، ولا انتقاد عليه في ذلك، فإنه من باب ترجيح أحد الحديثين، وربما يَسْكُتُ من متمسَّكهم من الحديث، فيقع قولهم الغربة ـ أي: الخالي عن تمسُّكٍ ـ معارضًا بالحديث، فينتقض به ـ إن شاء الله تعالى ـ ظهر من ذوقنا في كتابنا هذا ذوقة؛ إذ لا معارضة لأحدٍ كائنًا من كان مع رسول الله ﷺ، فأهل التأديب بحضرة القدس العلية يحترزُونَ كل التحرُّز في أقوالهم وأعمالهم عمَّا يتضمَّن صورة المعارضة، وإن لم يكُنْ في الواقع من العلماء معارضة؛ لفوزهم بحديث هو إمامُهُمْ فيما ذهبوا إليه من خلاف هذا الحديث، ولم يذكره الترمذي أيضًا إلا بهذا اللَّحَاظ، لكنه حُسْن ظن إليهم على جواز ألَّا يبلغهم هذا الحديث رأْسًا، فلا يمهد عذرًا في هذا الصنيع والله تعالى أعلم. انتهى كلامه.

وقال في أول هذه الدراسة: اعلم ـ سدَّدك الله سبحانه إلى سواء السبيل، وأذاقك حلاوة صفوة الدليل ـ : أنك إذا عرفْتَ ما قدَّمنا في المباحث السابقة من أنه لا حجة لأحد مع رسول الله ـ ﷺ ـ وترسَّخ عندك أساسُ ما بيناه من الدلائل، علمْتَ أنه كما يجب تركُ قول إمام واحد مخالفٍ بالحديث، كذلك يجب ترك قول مائة إمام ـ مثلًا ـ إذا كان مخالفًا بالحديث الصحيح، فلو وجدنا حديثًا صحيحًا خالفه الأئمة الأربعة، وجب علينا تركُ أقوالهم فورًا بعين ما ذكرنا من الدراسات المتقدمة، إلى أن يظهر له عندنا معارضةٌ منهم لهذا الحديث بحديث آخر رجَّحوه عليه، أو جواب يتستَّرون به عن ورود الحديث حجةً عليهم، واحتمالُ أنه لم يبلغهُم الحديث كائنٌ ـ ههنا ـ أيضًا، ولو على ضعفٍ؛ لاستيفاء المذاهب الأربعة أكثر ما ثبت من السنة الصحيحة، فكذلك احتمال أن واحدًا منهم أو أكثر أخَذَ بهذا الحديث بعد العلم به في قوله الجديد، ورجع عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله إلينا، ولا بَعْد وصول ذلك إلى أتباعه جميعًا، والشافعيُّ لا يتحقَّق لقوله خلافُ بالحديث الصحيح بعد ما قال، وصح عنه: «إذا وُجِدَ الحديثُ الصحيح فهو مذهبي»، وبهذا القول اتخذ أصحابه، فينسبون إليه ما ثبت في الصحيح أنه مذهبه، وذلك في عدة مواضع، وكذا الأئمة الثلاثة صحَّ عنهم ما صح عن الشافعي، لكن أتباعه قد خصوا مِن بين أتباعهم بإقرار ذلك وترك ما خالف الحديث من أقواله، وعلى كل حال نعتقد أن للأئمة الأربعة أعذارًا موجهة عن هذا الحديث، وذلك مما أوجب حسن الظن إليهم، لا ترك الحديث لقولهم، فيُعمل بالحديث، ويُترك قولهم وذلك لو تحقَّقْتَ الأمر

على ما هو عليه تركْتَ أقوالهم بقولهم عند صحة الحديث: إنه يجبُ ترك قولهم، وخلافُ الأئمة الأربعة ليس مما عُدَّ دليلًا على علة خفية في الحديث، بل ولا خلاف الحديث أكثر منهم من العلماء، ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذّاق الفن الحكم عليه بالصحة أو بالحسن، وليس أحد من المحدثين يلتفتُ في صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العلم له. انتهى.

ومنها: أنه قد يقولُ بعد رواية الحديث: «هذا حديث حسن»، وقد يقول: «هذا حديث صحيح»، وقد يجمع بين هذين اللفظين ويقول: «هذا حديث حسن صحيح»، فتتبَّعْتُ فوجدتُ أنه إذا كان الحديثُ مرويًا في «الصحيحين» أو أحدِهما ـ فيقول بعد روايته «هذا حديث حسن صحيح» بجمع اللفظين، هذا هو الغالب من عادته، وقد يخالفه.

ومنها: أن الحديث إذا يكونُ عنده حسنًا مع الغرابة، فيقول: «هذا حديث حسن غريب»، فيقدِّم وصف «الحسن» على «الغرابة»، وقد عكس هذا في بعض المواضع، كما قال في «باب ما جاء في الأربع قبل العصر» بعد رواية حديث ابن عمر مرفوعًا: «رَحِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا»[1]: هذا حديث غريب حسن، كذا وقع في بعض النسخ، قال العراقي: جَرَتْ عادة المصنِّفِ أن يقدِّم الوصف بـ «الحسن» على «الغرابة»، وقدم ـ ههنا ـ الغريب على الحسن، والظاهر: أنه يقدم الوصف الغالب على الحديث، فإن غلب عليه الحسن قدَّمه، وإن غلبت عليه الغرابة قدَّمها، وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، وانتفَتْ فيه وجوهُ المتابعات والشواهد، فغلب عليه وصف الغرابة. انتهى كلامه.

قلت. . . .

ومنها: أنه يقول: «حديث حسن صحيح»، «حديث غريب حسن»، «حديث حسن غريب صحيح»، وسيأتي الكلام مفصَّلًا في الفصل الذي يليه في بحث اجتماع الحسن والغرابة والصحة.

(١) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٤٣٠). تقدم.

الفَصْلُ الحَادِيَ عَشَرَ: فِي شَرْحِ بَعْضِ الأَلْفَاظِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا التِّرْمِذِيُّ فِي هَذَا الكِتَابِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَصْحِيحِ الأَحَادِيثِ وَتَضْعِيفِهَا، وَالجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَفِي بَيَانِ المَذَاهِبِ، وَغَيْرِ ذلِكَ

فمنها قوله: «فيه مقال»، أو: «في إسناده مقال»، معناه: أن فيه موضعَ قولٍ للمحدِّثين، أي: تكلموا فيه وطعنوا في صحته.

ومنها قوله: «ذاهب الحديث»، قال الطِّيبيّ: أي ذاهبٌ حديثُهُ، غيرُ حافظٍ للحديث.

ومنها قوله: «هو مُقَارِبُ الحديثِ»، قال القاضي أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي»: يُرْوَى بفتح الراء وكسرها، وبفتحها قرأته، فمن فتح أراد: غَيْرُهُ يقارِبُهُ في الحفظ، ومن كسر أراد أنه يقاربُ غيرَهُ، فهو ـ في الأول ـ: مفعول، وفي الثاني: فاعل، والمعنى واحد. انتهى. وقال الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي»[1]: قوله: «مُقَارِبُ الحديث»، قال العراقي: ضبط في الأصول الصحيحة بكسر الراء، وقيل: إن ابن السَّيد حكى فيه الفتح والكسر، وأن الكسر من ألفاظ التعديل، والفتح من ألفاظ التجريح، قال: وليس ذلك بصحيح، بل الفتح والكسر معروفان، حكاهما ابن العربي في «شرح الترمذيّ»، وهما ـ على كل حال ـ من ألفاظ التعديل، وممن ذكر ذلك الذهبيُّ، قال: وكأن قائل ذلك فَهِمَ من فتح الراء أن الشيءَ المقارَبَ هو الرديء، وهذا من كلام العوامِّ وليس معروفًا في اللغة، وإنما هو على الوجهين من قوله ﷺ: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا»[2] فمن كسر قال: إن معناه: حديثه مقارِبٌ لحديث غيره، ومن فتح قال: معناه: أن حديثه يقارِبُهُ حديثُ غيره، ومادة «فاعَلَ» تقتضي المشاركة. انتهى، وممن جزم بأن الفتح تجريحٌ: البلقيني في «محاسن الاصطلاح»، قال: حكى ثعلَبٌ: «هو مُقَارَبٌ» أي: رديء. انتهى.

ومنها قوله في الحارث بن وجِيهٍ: هو شيخٌ ليس بذاك، قال الطِّيبيّ: أي شيخٌ كبيرٌ، غلب عليه النسيان، ليس بذاك المقام الذي يوثق به، أي: روايته ليست بقوية. انتهى. وقال القاري في «المرقَاة شرح المشكاة»: وظاهره يقتضي أن قوله: «هو شيخ» للجرح، وهو

---

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/٣٤٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، حديث (٦٤٦٣)، ومسلم، كتاب صفة القيامة، حديث (٢٨١٦).

مخالف لما عليه عامَّة أصحاب الجرح والتعديل من أن قولهم: «هو شيخ» من ألفاظ مراتب التعديل، فعلى هذا يجيء إشكال آخر في قول الترمذي؛ لأن قولهم: «ليس بذاك» من ألفاظ الجرح اتفاقًا، فالجمع بينهما في شخص واحد جَمْعٌ بين المتنافيَين فالصواب: أن يحمل قوله: «وهو شيخ» على الجرح؛ بقرينة مقارنته بقوله: «ليس بذاك»، وإن كان من ألفاظ التعديل، ولإشعاره بالجرح؛ لأنهم ـ وإن عدوه في ألفاظ التعديل ـ صرحوا أيضًا بإشعاره بالقرب من التجريح، أو نقول: لا بُدَّ في كون الشخص ثقةً من شيئين: العدالة والضبط، كما بُيِّن في موضعه، فإذا وجد في الشخص العدالة دون الضبط ـ يجوز أن يعدل باعتبار الصفة الأولى، ويجوز أن يجرح باعتبار الصفة الثانية، فإذا كان كذلك ـ لا يكون الجمع بينهما جمعًا بين المتنافيين. كذا في السيد جمال الدين رحمه الله تعالى. انتهى كلام القاري.

قلت: الظاهرُ أن مراد الترمذي بقوله: «هو شيخ»: معناه اللغويُّ، لا معناه المصطلحُ عند المحدِّثين، وإليه أشار الطِّيبِيّ بقوله: أي: شيخٌ كبيرٌ غلَب عليه النسيان، فلا إشكال، وأما قول السيّد جمال الدين: «فإذا وجد في الشخص العدالة دون الضبط يجوز أن يعدَّل...» إلخ ـ صحيح، وقال الترمذي[1] في كتاب «العلل الصغير»: قد تكلَّم بعضُ أهل الحديث في قوم من أجلَّة أهل العلم وضعفوهم من قِبَل حفظهم، ووثَّقهم آخرون بجلالتهم وصدقهم. انتهى.

ومنها قوله: «إسناده ليس بذاك» أي: بذاك القويِّ؛ قال الطِّيبِيّ: المشار إليه بـ «ذاك» ما في ذهن من يعتني بعلم الحديث ويعتدُّ بالإسناد القوي. انتهى.

ومنها قوله: «هذا حديث غريب إسنادًا» أي: لا متنًا، والمراد به: حديثٌ يعرف متنه عن جماعة من الصحابة، وانفرد واحد بروايته عن صحابي آخر. قال في «تدريب الراوي»[2]: وينقسم ـ أي: الغريب ـ أيضًا إلى: غريب متنًا وإسنادًا، كما لو انفرد بمتنه راو واحد، وإلى: غريب إسنادًا لا متنًا، كحديث معروف، رَوَى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحدٌ بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه». انتهى.

---

(١) الترمذي في «العلل الصغير» (ص/ ٧٤٤).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٢).

ومنها قوله: «هذا حديث غريب من هذا الوجه» أي: من هذا الإسناد، وأراد به ما أراد بقوله: «هذا حديث غريب إسنادًا». قال ابن الصلاح[١]: الحديث الذي يتفرَّد به بعض الرواةِ يوصف بـ «الغريب»، وكذلك الحديث الذي يتفرَّد به بعضهم بأَمْرٍ لا يذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما في إسناده، ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح، كالأفراد المخرَّجة في الصحيح، وإلى: غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب، وينقسم الغريب أيضًا من وجه آخر فمنه: ما هو غريبٌ متنًا وإسنادًا، وهو الحديث الصحيح الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحدٌ، ومنه: ما هو غريبٌ إسنادًا لا متنًا، كالحديث الذي متنُهُ معروفٌ مرويٌّ عن جماعة من الصحابة، إذا انفرد بعضُهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبًا من ذلك الوجه، مع أن متنه غير غريب، ومن ذلك: غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول فيه الترمذي: «غريب من هذا الوجه»، ولا أرى هذا النوع ينعكس، فلا يوجد إذن ما هو غريب متنًا لا إسنادًا، إلا إذا اشتهر الحديثُ الفرد عمن تفرد به، فرواه عدد كثيرون، فإنه يكون غريبًا مشهورًا، وغريبًا متنًا، وغير غريب إسنادًا، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث «إِنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[٢]، وكسائر الغرائب التي اشتملَتْ عليها التصانيف المشتهرة. انتهى.

ومنها قوله: «هذا حديث مرسل»، الحديث المرسل هو: الحديث الذي رَوَاهُ التابعي عن رسول الله ﷺ ولم يذكر الصحابيّ، واستعمل الترمذيُّ لفظ «المرسل» بمعنى «المنقطع» في كثير من المواضع، وكذلك غيره من المحدِّثين قد استعملوا «المرسل» بمعنى «المنقطع».

ومنها قوله: «هذا حديث جيد»، قال الحافظ السيوطيُّ في «التدريب»[٣] قال شيخ الإسلام في الكلام على أصحِّ الأسانيد ـ لما حكى ابن الصلاح[٤] عن أحمد بن حنبل أن أصحَّها: الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه ـ : عبارة أحمد: «أجودُ الأسانيد»؛ كذا أخرجه

(١) أبو عمرو ابن الصلاح في «المقدمة» (ص/ ٢٧٠).

(٢) البخاري، كتاب بدء الوحي، حديث (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، حديث (١٩٠٧).

(٣) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٧٨).

(٤) ابن الصلاح في «المقدمة» (ص/ ١٥).

عنه الحاكم[١]، قال: وهذا يدلُّ على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجَيِّدِ والصحيح؛ ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك: مِنْ ذلك يُعْلَمُ أن الجودة يعبَّر بها عن الصحة، وفي «جامع الترمذي» في الطِّبِّ: «هذا حديث جيد حسن»، وكذا قال غيره: لا مغايرة بين «جيِّد» و«صحيح» عندهم، إلا أن الجِهْبِذَ منهم لا يَعْدِلُ عن «صحيح» إلى «جيد» إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديثُ عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنْزَلُ رتبة من الوصف بـ «صحيح»، وكذا «القوي». انتهى.

ومنها قوله ـ بعد ذكر الحديثين أو القولين ـ : «هذا أصح من ذلك»، ظاهر معناه: أن الحديثَيْن أو القولَيْن ـ كليهما ـ صحيحانِ، لكنَّ هذا أقوَى وأثبتُ من ذاك، لكن الترمذي قد يستعملُ «أصح» في قوله: «هذا أصحُّ من ذاك» في هذا المعنى، وهو معناه الأصلي، أعني: التفضيل، وقد يستعمل هذا اللفظ في معنى «الصَّحِيح»، فمعنى قوله: «هذا أَصَحُّ من ذاك» أي: هذا صحيحٌ بالنسبة إلى ذاك، فهو غير صحيح، كما قال البخاري[٢] في «صحيحه»: وكره ابن سِيرِينَ أن يقول: «فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ»[٣] وليقل: «لَمْ نُدْرِكْ»، وقولُ النبي ﷺ أصحُّ.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: قوله: «أَصَحُّ» معناه: صحيح، أي: بالنسبة إلى قول ابن سيرين، فإنه غير صحيح؛ لثبوت النص بخلافه. انتهى. قال العَيْنِيُّ في «عمدة القاري»[٤]: ليس المراد منه أفعلَ التفضيل؛ لأنه إذا أريد به التفضيلُ يلزم أن يكون قولُ ابن سيرين صحيحًا، وقول النبي ﷺ أصحَّ منه، وليس كذلك، وإنما المراد بالأَصَحِّ الصحيحُ؛ لأنه قد يذكر «أفعل» ويراد به التوضيح لا التفضيل. انتهى.

وقد يستعمله في معنى: «أرجح»، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفين، لكن هذا أرجحُ وأقلُّ ضعفًا من ذاك، فمعنى قوله: «هذا أصح من ذاك»، أي: هذا أقل ضعفًا من ذاك، كما قال أبو داود في «سننه» في «كتاب الطلاق» في «باب البتة»، بعد رواية حديث رُكَانَةَ: أنه طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّة... إلخ ما لفظه: «قال أبو داود: وهذا أصحُّ من حديث ابن جُرَيْجٍ أن رُكانة طلق امرأته ثلاثًا». انتهى.

---

(١) الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٥٤).

(٢) البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٦٥) (٨٨٢٦).

(٤) بدر الدين العيني في «عمدة القاري» (٥/ ١٤٩- ١٥٠).

قال الحافظ ابن القَيِّم في «حاشية السنن»[(١)]: إن أبا داود لم يحكم بصحته، وإنما قال بعد روايته: «هذا أصح من حديث ابن جُرَيْج أنه طلق امرأته ثلاثًا»، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيحٌ، فإن حديث ابن جُرَيْج ضعيفٌ، وهذا ضعيفٌ أيضًا، فهو أصحُّ الضعيفين عنده، وكثيرًا ما يطلق أهلُ الحديث هذه العبارة على أرجَحِ الحديثَيْن الضعيفَيْنِ، وهو كثير من كلام المتقدِّمين، ولو لم يكن اصطلاحًا لهم لم تدلَّ اللغة على إطلاق الصحَّة عليه، فإنك تقولُ لأحد المريضَيْنِ: «هذا أصحُّ من هذا»، ولا يدلُّ أنه صحيح مطلقًا. انتهى كلام ابن القيم.

وإذا عرفت هذا كلَّه ظهر لك أن قول الترمذي: «هذا أَصَحُّ من ذاك» لا يستلزم أن يكون هذا صحيحًا عنده.

ومنها قوله: «هذا الحديث أصحُّ شيء في هذا الباب»، و«أحسن» ليس معناه: أن كلَّ ما ورد في هذا الباب فهو صحيح، وهذا الحديث أصحُّ من الكل، بل معناه: أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب، سواء كان كل ما ورد فيه صحيحًا أو ضعيفًا، فإن كان كُلُّ ما ورد في الباب صحيحًا فهذا الحديث أرجحُ في الصحة من الكل، وإن كان كله ضعيفًا ـ فهذا الحديث أرجحُ من الكل، أي: أقل ضعفًا من الكل، قال السيوطي في «التدريب»[(٢)] في بيان أصح الأسانيد مما يناسب هذه المسألة: أصح الأحاديث المقيدة، كقولهم: «أَصَحُّ شيء في الباب كذا»، وهذا يوجد في «جامع الترمذي» كثيرًا، وفي «تاريخ البخاري»، وقال المصنِّف ـ يعني: النووي ـ في «الأذكار»[(٣)]: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون: «هذا أصح ما جاء في الباب» وإن كان ضعيفًا، ومرادهم: أرجحه أو أقله ضعفًا، ذكر ذلك عقب قول الدارقطني: أَصَحُّ شيء في فضائل السور فَضْلُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأَصَحُّ شيء في فضائل الصلوات ـ فضل صلاة التسابيح. انتهى.

ومنها قوله: «هذا حديث فيه اضطراب»، و: «هذا حديث مضطرب»، الحديث

(١) ابن قيم الجوزية في «الحاشية على سنن أبي داود» (٦/ ٢٠٩).

(٢) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٨٧).

(٣) أبو زكريا النووي في «الأذكار» (ص/ ١٤٨).

المضطرب هو: الذي يروى على أوجه مختلفةٍ من راو واحد مرتين أو أكثر، أو من راو ثانٍ، أو رواةٍ متقاربةٍ، فإن رَجَحَتْ إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ راويها مثلًا، أو كثرةِ صحبةِ المرويِّ عنه، أو غيرِ ذلك من وجوه الترجيحات، فالحكمُ للراجحةِ، ولا يكون الحديث مضطربًا، لا الرواية الراجحة - كما هو ظاهر - ولا المرجوحة، بل هي شاذَّة أو منكرة، والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم الضبط من رواته الذي هو شرطٌ في الصحة والحسن، ويقع الاضطراب في الإسناد تارة، وفي المتن أخرى، ويقع فيهما معًا من راو واحد أو راويين أو جماعة. كذا في «تدريب الراوي»[١].

ومنها قوله: «هذا حديث غير محفوظ»، قال الحافظ في «شرح النخبة»: فإن خولف - أي: راوي الحسن أو الصحيح - بأرجح منه لمزيد ضبطٍ أو كثرةِ عددٍ أو غيرِ ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: «المحفوظ»، ومقابله - وهو المرجوح - يقال له: «الشاذّ».

مثال ذلك: ما رواه الترمذيُّ والنسائيُّ[٢] وابن ماجه، من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا تُوُفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلَّا مَوْلًى، هُوَ أَعْتَقَهُ...» الحديث، وتابع ابنَ عيينة على وصله ابنُ جريج وغيره، وخالفه حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس، قال أبو حاتم: المحفوظُ حديث ابن عيينة. انتهى كلامه.

فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجَّح أبو حاتم رواية من هُمْ أكثر عددًا منه، وعرف من هذا التقرير أن «الشاذ»: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف «الشّاذ» بحسب الاصطلاح. انتهى كلام الحافظ.

قلت: فالمراد بقول الترمذي: «هذا الحديث غير محفوظ»، أي: شَاذٌّ، ثم قال الحافظ: وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: «المعروف»، ومقابله يقال له: «المنكر».

---

(١) السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٦٢).

(٢) الترمذي، كتاب الفرائض، حديث (٢١٠٦)، والنسائي «الكبرى» (٦٤٠٩)، وابن ماجه، كتاب الفرائض، حديث (٣٧٤١).

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب، وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ، عن أبي إسحاق، عن العيْزَار بن حُرَيْث، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وحَجَّ البَيْتَ وَصَامَ وقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الجَنَّة»[١]، قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا[٢]، وهو «المعروف»، وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكرِ عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أن الشاذ روايةُ ثقةٍ أو صدوقٍ، والمنكر رواية ضعيف، وقد غفَلَ من سَوَّى بينهما. انتهى كلامه.

تنبيه: اعلم أن «الشاذ» يطلق على معنيين:

الأول: ما عرفْتَ في كلام الحافظ المذكور.

والثاني: ما يتفرَّد به ثقة حافظ من غير مخالفة، فالشاذُّ ـ بالمعنى الأول ـ غير مقبول، والشاذُّ ـ بالمعنى الثاني ـ مقبول. قال الحافظ ابن الصلاح[٣] في «علوم الحديث» بعد ذكر معاني «الشاذِّ» ما لفظه: إذا انفرد الراوي بشيء نُظِرَ فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولَى منه بالحفظ لذلك وأضبَطُ، كان ما انفرد به شاذًّا مردودًا، وإن لم يكن فيه مخالفةٌ لما رواه غيره، وإنما هو أمرٌ رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثَقُ بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارمًا له مزحزحًا له عن حيز الصحيح. انتهى كلامه.

ومنها قوله: «هذا حديث حسن»، وقوله: «هذا حديث صحيح»، وقوله: «هذا حديث ضعيف»، أما «الحديث الحسن»، و«الحديث الصحيح» فقال الحافظ في تعريفهما في «شرح النخبة» ما لفظه: وخَبَرُ الآحاد بنقل عدل تامِّ الضبط متَّصِلِ السندِ غَيْرُ مُعَلَّل ولا شاذٍّ

---

(١) ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٠٤٣)، وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢٦٩٢)، قال الهيثمي (١/٤٦): وفي إسناده حبيب بن حبيب أخو حمزة بن حبيب الزيات وهو ضعيف.

(٢) يريد: عبد الرزاق كما في «المصنف» (٢٠٥٢٩)، وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (٥١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٥٩٣).

(٣) ابن الصلاح في «المقدمة» (ص/٧٨).

هو الصحيح لذاته، وهذا أول تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع؛ لأنه: إما أن يشتمل من صفات المقبول على أعلاها أو لا: الأول: الصحيح لذاته، والثاني: إن وجد ما يجبر ذلك القصور ـ ككثرة الطرق ـ فهو الصحيح أيضًا، لكن لا لذاته، وحيث لا جُبْرَان، فهو الحسن لذاته، وإن قامتْ قرينة ترجِّح جانب قبول ما يتوقَّف فيه، فهو الحسن أيضًا، لكن لا لذاته، وقدم الكلام على الصحيح لذاته؛ لعلُوِّ رتبته، والمراد بـ «العدل»: من له ملكة تحمله على التقوى والمروءة، والمراد بـ «التقوى»: اجتنابُ الأعمال السيئة: من شرك، أو فسق، أو بدعة، والضبط ضبطان: ضبْطُ صَدْرٍ، وهو: أن يثبت ما سمعه بحيثُ يتمكَّن من استحضاره متى شاء، وضَبْطُ كتابٍ، وهو: صيانته لديه منذ سمع فيه وصحَّحه، إلى أن يؤديه منه، وقيده بـ «التامِّ»: إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك، والمتصل: ما سلم إسناده من سقوط فيه؛ بحيثُ يكونُ كلٌّ من رجاله سمع ذلك المرويَّ من شيخه، والمعلّل لغة: ما فيه علة، واصطلاحًا: ما فيه علة خفية قادحة، والشاذُّ لغة: الفرد، واصطلاحًا: ما يخالف فيه الراوي مَنْ هو أرجَحُ منه.

قال: فإن خَفَّ الضبط ـ أي: قَلَّ، يقال: خَفَّ القوم خُفُوفًا: قَلُّوا، والمراد: مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح ـ فهو الحسن لذاته، لا لشيء خارج، وهو: الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو: حديث المستور إذا تعدّدت طرقه، وخرج باشتراط باقي الأوصاف الضعيفُ. انتهى.

وأما الحديث الضعيف، فهو: ما لم يَجْمَعْ صفة الحَسَنِ.

تنبيه: تعريفُ «الحسن» المذكور هو عند غير الترمذي، وأما تعريفه عند الترمذي فهو: ما ذكره في كتابه «العلل الصغير» بقوله[1]: وما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديث حسن»، فإنما أردنا حُسْنَ إسنادِهِ عندنا، كل حديث يُرْوَى لا يكونُ في إسناده من يُتَّهَمُ بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو ـ عندنا ـ حديث حسن.

تنبيه آخر: قال ابن الصلاح في «علوم الحديث»: كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نَوَّهَ باسمه، وأكثر من ذكره في «جامعه»، ويوجد في متفرِّقاتٍ من كلام بعض مشايخه، والطبقةِ التي قبله، كأحمد بن حنبل والبخاري

---

(١) الترمذي في «العلل الصغير» (ص/ ٦٥٨).

وغيرهما، وتختلف النُّسَخُ من كتاب الترمذي في قوله: «هذا حديث حسن»، و: «هذا حديث حسن صحيح»، ونحو ذلك، فينبغي أن تصحِّح أصلك بجماعة أصول، وتعتمدَ على ما اتفقَت عليه.

وقال الحافظ ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح»[1]: قد أكثر علي بن المدينيِّ من وصف الأحاديث بالصحة وبالحسن في «مسنده»، وفي «عِلَلِهِ»، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذيُّ، فاستمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري، ولكن الترمذي أَكْثَرَ منه، وأثار بذكره وأظهر الاصطلاح فيه، وصار أشهر به من غيره.

ومنها قوله: «هذا حديث حسن صحيح»، وقوله: «هذا حديث حسن غريب»، وقوله: «هذا حديث حسن غريب صحيح».

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرحه لـ «المشكاة»: مِنْ عادة الترمذيِّ أن يقول في «جامعه»: «حديث حسن صحيح»، «حديث غريب حسن»، «حديث حسن غريب صحيح»، ولا شبهة في جواز اجتماع الحسن والصحة بأن يكون حسنًا لذاته صحيحًا لغيره، وكذلك في اجتماع الغرابة والصحة، كما أسلفنا، وأما اجتماع الغرابة والحسن، فيستشكلونه بأن الترمذيَّ اعتبر في الحَسَنِ تَعَدُّدَ الطرق، فكيف يكون غَرِيبًا؟! ويجيبون بأن اعتبار تعدد الطرق في الحَسن ليس على الإطلاق، بل في قسم منه، وحيث حكم باجتماع الحسن والغرابة المراد قسم آخر، وقال بعضهم: أشار بذلك إلى اختلاف الطرق، بأن جاء في بعض الطرق غريبًا وفي بعضها حسنًا، وقيل: «الواو» بمعنى «أو»، بأنه يشك ويتردَّد في أنه غريب أو حسن؛ لعدم معرفته جزمًا، وقيل: المراد بـ «الحسن» ـ هاهنا ـ ليس معناه الاصطلاحي، بل اللغوي، بمعنى: ما يميل إليه الطبع، وهذا القول بعيد جدًّا. انتهى.

وقال ابن الصلاح[2]: قول الترمذيِّ وغيره: «هذا حديث حسن صحيح» فيه إشكال؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك

(١) ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٢٦).
(٢) ابن الصلاح في «المقدمة» (ص/ ٣٨).

القصور وإثباته، قال: وجوابه: أن ذلك راجعٌ إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين ـ أحدهما: إسناد حسن، والآخر: إسناد صحيح ـ استقام أن يقال فيه: «إنه حديث حسن صحيح»، أي: أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر، على أنه غير مستنكر أن يكون بعضُ مَنْ قال ذلك أراد بالحَسَنِ معناه اللغويَّ، وهو: ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحيِّ الذي نحن بصدده. انتهى.

وقال ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[1]: يَرِدُ على الجواب الأول الأحاديثُ التي قيل فيها: «حسن صحيح» مع أنه ليس لها إلا مَخْرَجٌ واحد. قال: وفي كلام الترمذي في مواضعَ يقول: «هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجه».

قال[2]: والذي أقولُ في جواب هذا السؤال: أنه لا يشترطُ في «الحَسَن» قيدُ القصورِ عن الصحيح، وإنما يجيئه القصورُ ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: «حسن»، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته، وشَرْحُ ذلك وبيانه: أن ههنا صفاتٍ للرواة تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفاتِ درجاتٌ، بعضُها فوق بعض: كالتيقظ، والحفظ، والإتقان مثلًا. فوجود الدرجة الدنيا كالصدق، وعدم التهمة بالكذبِ لا ينافيه وجودُ ما هو أعلَى منه، كالحفظ، والإتقان، فإذا وجدتِ الدرجة العليا لم يناف ذلك وجودُ الدنيا كالحفظ مع الصدق، فيصحُّ أن يقال في هذا: إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا ـ وهي الصدق مثلًا ـ صحيح باعتبار الصفة العليا، وهي الحفظ والإتقان، ويلزم على هذا أن يكون كلُّ صحيح حسنًا، ويؤيِّده ورود قولهم: «هذا حديث حسن» في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدِّمين. انتهى.

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير[3]: أصل هذا السؤال غير مُتَّجِهٍ؛ لأن الجمع بين «الحسن» و«الصحة» في حديث واحد رتبة متوسطة بين «الصحيح» و«الحسن».

قال: فالمقبولُ ثلاثُ مراتب: الصحيحُ: أعلاها، والحسن: أدناها، والثالثة: ما

---

(١) ابن دقيق العيد في «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص/ ١٠).

(٢) أي: ابن دقيق العيد كما في المصدر السابق.

(٣) انظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لبدر الدين بن أبي بهادر الزركشي (١/ ٣٧٣)، (١/ ٣٧٣)، و«توجيه النظر» لطاهر الجزائري (١/ ٣٨٣)، و«توجيه الأفكار» للأمير الصنعاني (١/ ٣٢٦).

يتسرَّب من كل منهما، فإن كل ما كان فيه شبه من شيئين، ولم يتمحَّض لأحدهما اختص برتبة مفردة، كقولهم لِـ «المُزِّ»، وهو: ما فيه حلاوة وحموضة: «هذا حلو حامض»، أي: مُزٌّ.

قال: فعلى هذا يكون ما يقولُ فيه: «حسن صحيح» أعلى رتبة عنده من الحسن، ويكون حكمه بالصحة المحضة أقوَى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن.

قال الحافظ أبو الفضل العراقيُّ في «نكته على ابن الصلاح»: وهذا الذي قاله ابن كثير تَحَكُّمٌ لا دليل عليه، وهو بعيدٌ من فهمهم معنى كلام الترمذيِّ.

وقال الإمام بدر الدين الزركشيُّ، والحافظ أبو الفضل بن حجر، كلاهما في «النكت على ابن الصلاح»: «هذا يقتضي إثبات قسم ثالث، ولا قائلَ به»، وعبارة الزركشيِّ[١]: «وهو خرق لإجماعهم»، ثم إنه يلزم عليه ألّا يكون في كتاب الترمذيِّ حديث صحيح إلا قليلًا؛ لقلَّة اقتصاره على قوله: «هذا حديث صحيح»، مع أن الذي يعبر فيه بالصحة والحسن أكثره موجودٌ في «الصحيحين».

وقال الشيخ سراج الدين البلقينيُّ في «محاسن الاصطلاح» أيضًا: في هذا الجواب نَظَرٌ، لكن جزم به الإمام شمس الدين بن الجزريِّ في «الهداية» فقال: والذي قال فيه الترمذي: «حسن صحيح» أراد به: ما شابه الصحة والحسن، فهو ـ إذن ـ دون الصحيح معنى.

وقال الزركشي[٢]: فإن قلت: فما عندك في رفع هذا الإشكال؟

قلت: يحتملُ أن يريد بقوله: «حسن صحيح» في هذه الصورة الخاصَّة الترادُفَ، واستعمال هذا قليلًا دليلٌ على جوازه، كما استعمله بعضهم، حيث وصف الحسن بالصحة، على قول من أدرج الحسن في قسم الصحيح، ويجوز أن يريد حقيقتهما في إسناد واحد باعتبار حالين وزمانين، فيجوزُ أن يكون سمع هذا الحديث من رجل مرة في حال كونه مستورًا، أو مشهورًا بالصدق والأمانة، ثم ارتقى وارتفع حاله إلى درجة العدالة، فسمعه منه مرة أخرى، فأخبر بالوصفين، وقد روي عن غير واحد أنه سمع الحديث الواحد على شيخ واحد غير مَرَّة.

---

(١) الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٣٧٤).

(٢) المصدر السابق.

قال: وهذا الاحتمال ـ وإن كان بعيدًا ـ فهو أشبه ما يقال.

قال: ويحتمل أن يكون الترمذي أدى اجتهاده إلى حسنه، وأدى اجتهاده إلى صحته، أو بالعكس، وأن الحديث في أعلى درجات الحسن، وأول درجات الصحيح، فجمعهما باعتبار مذهبين، وأنت إذا تأملْتَ تصرُّف الترمذي لعلك تسكن إلى أن هذا قصده. انتهى كلام الزركشي[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر[(٢)] في «النكت»: قد أجاب بعض المتأخرين عن أصل الإشكال بأنه باعتبار صدق الوصْفَيْن على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث، فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحًا عند قوم وحسنًا عند قوم، يقال فيه ذلك.

قال: ويتعقب هذا بأنه: لو أراد ذلك لأتى بـ «الواو» التي للجمع، فيقول: «حسن وصحيح».

قال: ثم إن الذي يتبادر إليه الفهم: أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده، لا بالنسبة إلى غيره، فهذا يقدح في الجواب، ويتوقف أيضًا على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين، فإن كان في بعضها ما لا اختلافَ فيه عند جميعهم في صحته قَدَحَ في الجواب أيضًا، لكن لو سلِّم هذا الجوابُ لكان أقربَ إذن من غيره.

قال: وإني لأميل وأرتضيه، والجوابُ عما يَرِدُ عليه ممكنٌ

قال: وقيل: يجوز أن يكون مراده: أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين، وهما: الإسناد والحكم، فيجوز أن يكون قوله: «حسن» أي: باعتبار إسناده، «صحيح» أي: باعتبار حكمه؛ لأنه من قبل المقبول، وكل مقبولٍ يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة، وهذا يمشي على قولِ مَنْ لا يفرد الحسن من الصحيح، بل يسمي الكل صحيحًا، لكن يَرِدُ عليه ما أوردناه أولًا من أن الترمذي أَكْثَرَ من الحكم بذلك على الأحاديث الصحيحة الإسناد.

قال[١]: وأجابَ بعضُ المتأخرين بأنه أراد «حَسَن» على طريقة من يفرِّق بين النوعين؛ لقصور رتبة راويه عن درجة الصحة المصطلحة، «صحيح» على طريقة من لا يفرِّق. قال: ويَرِدُ عليه ما أوردناه فيما سبق.

قال[٢]: واختار بعضُ من أدركناه أن اللفظين عنده مترادفان، ويكون إتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد له، كما يقال: صحيحٌ ثابتٌ، أو: جيِّد قويٌّ، أو غير ذلك. قال: وهذا قد يقدح فيه القاعدةُ، فإن الحمل على التأسيس خَيْرٌ من الحمل على التأكيد؛ لأن الأصل عدم التأكيد؛ لكن قد يندفع القدح بوجود القرينة الدالَّة على ذلك، وقد وجَدْنا في عبارةِ غيرِ واحدٍ، كالدارقطنيِّ: «هذا حديث صحيح ثابت».

قال: وفي الجملة: أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد. انتهى كلام الحافظ ابن حجر في «النكت».

وقال في «شرح النخبة»: إذا اجتمع الصحيحُ والحسنُ في وصفٍ واحدٍ، فلتردُّد الحاصل من المجتهد في الناقل، هل اجتمعَتْ فيه شروطُ الصحة أو قصر عنها؟ وهذا حيث يحصلُ منه التفرد بتلك الرواية، قال: ومحصَّل الجواب: أن تردُّد أئمة الحديث في ناقليه اقتضى للمجتهد ألَّا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: «حسن» باعتبار وصفه عند قوم، «صحيح» باعتبار وصفه عند قوم. وغاية ما فيه: أنه حذف منه حرف التردُّد؛ لأن حقه أن يقول: «حسن أو صحيح»، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده، وعلى هذا: فما قيل فيه: «حسن صحيح» دون ما قيل فيه: «صحيح»؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا حيث التفرُّد، وإلا إذا لم يحصل التفرُّدُ، فإطلاق الوصفين معًا على الحديث يكون باعتبار إسنادين، أحدهما: صحيح، والآخر: حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه: «صحيح» فقط إذا كان فردًا؛ لأن كثرة الطرق تقوِّي، فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن شرط «الحسن» أن يروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؟! فالجواب: أن الترمذي لم يعرِّف «الحسن» مطلقًا، وإنما عرف بنوع خاصّ منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه:

(١) ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٠).
(٢) المصدر السابق (١/ ٤٧٨).

«حسن» من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: «حسن صحيح غريب»، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك؛ حيث قال في أواخر كتابه: وما قلنا في كتابنا: «حديثٌ حسنٌ» فإنما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا، كلُّ حديث يروَى لا يكون راويه متهمًا بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذًا فهو ـ عندنا ـ «حديث حسن»؛ يعرَف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه: «حسن» فقط، أما ما يقول فيه: «حسن صحيح» أو «حسن غريب»، أو «حسن صحيح غريب»، فلم يعرج على تعريف ما يقول فيه: «حسن صحيح» أو «حسن غريب»، أو «حسن صحيح غريب»، فلم يعرج على تعريف ما يقول فيه «صحيح» فقط، أو «غريب» فقط، وكأنه تركه استغناء بشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه: «حسن» فقط، إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد، ولذلك قيد بقوله: «عندنا»، ولم ينسبه إلى أهل الحديث، كما فعل الخَطَّابي، وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها، ولم يستقرَّ وجه توجيهها، فلله الحمد على ما ألهم وعلَّم.

قلتُ: وظهر لي توجيهانِ آخَرَانِ: أحدهما: أن المراد: حَسَنٌ لذاته، صحيح لغيره، والآخر: أن المراد: حسن باعتبار إسناده، صحيح، أي: أنه أصح شيء ورد في الباب، فإنه يقال: «أصحُّ ما ورد كذا» وإن كان حسنًا أو ضعيفًا، فالمراد: أرجحه أو أقله ضعفًا، ثم إن الترمذي لم ينفرد بهذا المصطلح، بل سبقه إليه شيخه البخاري، كما نقله ابن الصلاح في غير مختصره، والزركشيُّ وابن حجر في «نكتهما».

قال الزركشي(١): واعلم أن هذا السؤال يَرِدُ بعينه في قول الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»؛ لأن من شرط «الحسن» أن يكون معروفًا من غير وجه، و«الغريب»: ما انفرد به أحد رواته، وبينهما تناف، قال: وجوابه: أن الغريبَ يطلق على أقسام: غريب من جهة المتن، وغريب من جهة الإسناد، والمراد هنا الثاني دون الأول؛ لأن هذا الغريب معروف عن جماعة من الصحابة لكن تفرد بعضهم بروايته عن صحابي، فبحسب المتن حسن، وبحسب الإسناد غريب؛ لأنه لم يروه من تلك الجماعة إلا واحد، ولا منافاة بين الغريب بهذا المعنى وبين الحسن، بخلاف سائر الغرائب، فإنها تنافي الحسن.

---

(١) الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٣٧٧).

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد المحسن القَرَافِيُّ في كتابه «معتمد النبيه»: قول أبي عيسى: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، و«هذا حديث حسن غريب»: إنما يريد به ضيق المخرج، أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة، ولم تتعدّد طرق خروجه، إلا أن راويه ثقةٌ، فلا يضرُّ ذلك، فيستغربه هو لقلة المتابعة، وهؤلاء الأئمةُ شروطهم عجيبة، وقد يخرج الشيخان أحاديثَ يقول أبو عيسَى فيها: «هذا حديث حسن»، وتارة: «حسن غريب»، كما قال في حديث أبي بكر: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. . .»[(١)] الحديث، فهذا حديث حسنٌ، مع أنه مُتَّفَقٌ عليه. انتهى؛ كذا في «قوت المغتذي».

ومن الألفاظ التي استعملها الترمذيُّ في هذا الكتاب لفظ: الكراهة، والكراهية، فقال: «بَابُ كراهية الاستنجاء باليمين»، وقال: «باب ما جاء في كراهية البول في المغتَسَلِ»، وقال: «باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء»، وقال: «باب في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر»، وقال: «باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء»، وقال: «باب ما جاء في كراهية أن يبادِرَ الإمامَ في الركوع والسجود»، وهكذا قد أكثر استعمال هذا اللفظ في تراجم الأبواب.

فاعلم: أن الإمام الترمذي لم يُرِدْ بهذا اللفظ ما هو المشهور، أعني: التنزيه وترك الأولى، بل أراد بهذا اللفظ معنى عامًّا شاملًا للتنزيه والحرمة، وقد جاء هذا اللفظ في كلام السلف بمعنى «الحرمة» كثيرًا:

قال العيني في «عمدة القاري» (ص ٣٨٧/ ج٣)[(٢)]: المتقدمون يطلقون «الكراهة» ويريدون: كراهة التحريم. انتهى. وقال صاحب «الدين الخالص» في شرح حديث ابن مسعود: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ»[(٣)]: هذا صريح في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك؛ لما فيها من

---

(١) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٥٣١). وهو في صحيح البخاري، كتاب الأذان، حديث (٨٣٤)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء، حديث (٢٧٠٥).

(٢) العيني في «عمدة القاري» (٦/ ٢٠٨).

(٣) أحمد (٣٥٣٨)، وأبو داود، كتاب الطب، حديث (٣٩١٠)، والترمذي، كتاب السير، حديث (١٦١٤)، وابن ماجه، كتاب الطب، حديث (٣٥٣٨)، وابن حبان (٦١٢٢)، والبزار (١٨٤٠)، والبيهقي «الكبرى» (١٦٢٩٤).

تعلق القلب على غير الله، ومن قال: إنها تكره، فالكراهة ـ في اصطلاح السلف ـ بمعنى الحرام. انتهى.

ولنا: أن نذكر كلام الحافظ ابن القيم في هذا الباب، فإنه نافع جدًّا. قال في «إعلام الموقعين»(١): وقد حرَّم الله سبحانه وتعالى القولَ عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله، وفي دينه وشرعه، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١١٦، ١١٧].

فتقدَّم إليهم ـ سبحانه ـ بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه وقولهم لما لم يحرِّمْهُ: «هذا حرام»، ولما لم يحلَّه: «هذا حلال»، وهذا بيان منه سبحانه أنه لا يجوز للعبد أن يقول: «هذا حلال»، و: «هذا حرام» إلا بما علم أن الله سبحانه أحلَّه وحرَّمه، فلا ينبغي أن يقول لما لا يعلَم ورودَ الوحْي المبين بتحليله وتحريمه: «أحله الله» و: «حرَّمه الله»، لمجرَّد التقليد أو بالتأويل، وقد نهى النبي ﷺ في الحديث الصحيح أميره بُرَيْدَةَ أَنْ يُنْزِلَ عَدُوَّهُ إِذَا حَاصَرَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ، وقال: «فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللهِ فِيهِمْ أَمْ لَا، ولَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ وَحُكْمِ أَصْحَابِكَ»(٢)، فتأمَّل: كيف فرَّق بين حكم الله وحكم الأمير المجتهد، ونهى أن يسمّى حكم المجتهدين: حكم الله، ومِنْ هذا: لما كتب الكاتبُ بين يدَيْ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ حكمًا حَكَمَ به، فقال: هذا ما أَرَى اللهُ أميرَ المؤمنين عمر، فقال: لا تقل هكذا، ولكن قل: هذا ما رأى أميرُ المؤمنين عُمَرُ بْنُ الخطاب(٣).

وقال ابن وَهْبٍ: سمعتُ مالكًا يقول: لم يكنْ من أَمْرِ الناس، ولا مَنْ مضى من

(١) ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (١/ ٣٨).

(٢) مسلم، كتاب الجهاد والسير، حديث (١٧٣١)، وأبو داود، كتاب الجهاد، حديث (٢٦١٢)، والترمذي، كتاب السير، حديث (١٦١٧)، وابن ماجه، كتاب الجهاد، حديث (٢٨٥٨).

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٠١٣٥) قال الحافظ في «تلخيص الحبير» (٤/ ١٩٥): إسناده صحيح.

سلفنا، ولا أدركْتُ أحدًا أقتدى به يقول في شيء: «هذا حلال»، و: «هذا حرام»؛ ما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: «نكره كذا، ونرَى هذا حسنًا فينبغي هذا، ولا نرى هذا». ورواه عنه عَتِيقُ بن يعقوب[1]، وزاد: ولا يقولون: «حلال» و: «لا حرام»؛ أما سمعتَ قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

الحلال: ما أحله الله ورسوله، والحرام: ما حرَّم الله ورسوله.

قال الحافظ ابن القيّم[2]: وقد غَلِطَ كثيرٌ من المتأخِّرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك؛ حيث تورّع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفى المتأخِّرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة، ثم سَهُلَ عليهم لفظ «الكراهة» وخفَّت مؤنته عليهم، فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرُونَ إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير جدًّا في تصرُّفاتهم، فحَصَلَ ـ بسببه ـ غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة.

وقد قال الإمام أحمد في الجمع بين الأختين بِمِلكِ اليمين: «أكرهه، ولا أقول: هو حرام»، ومذهبه تحريمه، وإنما تورَّع عن إطلاق لفظ «التحريم» لأجل قول عثمان.

وقال في رواية أبي داود: «يستحبُّ ألا يدخل الحمام إلا بِمِئْزَرٍ له»، وهذا استحبابُ وجوبٍ.

وقال في رواية إسحاق بن منصور: «إذا كان أكثر مال الرجل حرامًا فلا يعجبني أن يؤكل ماله»، وهذا على سبيل التحريم.

وقال في رواية ابنه عبد الله: «لا يعجبني أَكْلُ ما ذبح للزُّهْرَةِ والكواكب ولا الكنيسة، وكل شيء ذبح لغير الله؛ قال الله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]، فتأمل كيف قال: «لا يعجبني فيما نصَّ الله سبحانه على تحريمه، واحتج ـ هو أيضًا ـ بتحريم الله له في كتابه.

وقال في رواية الأثرم: «أكره لحوم الجلالة وألبانها»، وقد صرَّح بالتحريم في رواية حنبل وغيره.

---

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١٤٦).

(٢) ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ٣٩).

وقال في رواية ابنه عبد الله: «أكره أكل لَحْمِ الحَيَّة والعقرب؛ لأن الحية لها نابٌ والعقرَبَ له حُمَة»، ولا يختلف مذهبه في تحريمه.

وقال في رواية حرب: «إذا صاد الكلْبُ من غير أن يرسل ـ فلا يعجبني؛ لأن النبيَّ ﷺ قال: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ...»[1]، فقد أطلق لفظ: «لا يعجبني» على ما هو حرام عنده.

وقال في رواية جعفر بن محمد النسائي: «لا يعجبني المُكْحُلَةُ والمِرْوَدُ»، يعني: من الفضة، وقد صرح بالتحريم في عدة مواضع، وهو مذهبه بلا خلاف.

وقال جعفر بن محمد أيضًا: سمعتُ أبا عبد الله سُئِلَ عن رجلٍ قال لامرأته: «كل امرأة أتزوَّجها أو جاريةٍ أشتريها للوطء ـ وأنت حية ـ فالجاريةُ حرة، والمرأة طالق»، قال: إن تزوَّج لم آمره أن يفارقها، والعتق أخشَى أن يلزمه؛ لأنه مخالف للطلاق، قيل: يهب رجل جارية، قال: هذا على طريق الحيلة، وكرهه، مع أن مذهبه تحريم الحِيَلِ، وأنها لا تخلِّص من الأَيْمَانِ.

ونص على كراهة البَطَّة من جلود الحُمُرِ، وقال: «تكون ذَكِيَّة»، ولا يختلف مذهبه في التحريم.

وسئل عن شعر الخنزير، فقال: «لا يعجبني»، وهذا على التحريم.

وقال: «يكره القِدْرُ من جلود الحمير ذَكِيًّا وغير ذَكِيٍّ؛ لأنه لا يكون ذكيًّا، وأكرهه لمن يعمل وللمستعمل.

وسئل عن رَجُلٍ حَلَفَ لا ينتفع بكذا، فباعه واشترى به غيره، فكره ذلك، وهذا عنده لا يجوز.

وسئل عن ألبان الأُتُنِ، فكره، وهو حرام عنده.

وسئل عن الخمر يتخذ خَلًّا، فقال: «لا يعجبني»، وهذا على التحريم عنده.

وسئل عن بيع الماء، فكرهه، وهذا في أجوبته أكثرُ مِنْ أن يستقصَى، وكذلك غيره من الأئمة.

---

(١) أحمد (١٧٧٩٥)، والبخاري، كتاب الذبائح، حديث (٥٤٧٦)، ومسلم، كتاب الصيد والذبائح، حديث (١٩٢٩).

وقد نَصَّ محمد بن الحسن أن كُلَّ مكروهٍ فهو حرام، إلا أنه لما لم يجدْ فيه نَصًّا قاطعًا لم يطلق عليه لفظ الحرام، وروى محمد أيضًا عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إلى الحرام أقربُ، وقد قال في «الجامع الكبير»: «يكره الشربُ في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء»، ومراده التحريم.

وكذلك قال أبو يُوسُف ومحمَّد: «يكره النوم على فُرش الحرير، والتوسُّدُ على وسائده»، ومرادهما التحريم، وقال أبو حنيفة وصاحباه: «يكره أن يلبس الذكورُ من الصبيان الذهبَ والحرير»، وقد صرح الأصحاب أنه حرام، وقالوا: إن التحريم لَمَّا ثَبَتَ في حق الذكور، وتحريم اللبس يحرِّم الإلباس، كالخمر لما حَرُم شربها حرم سقيها.

وكذلك قالوا: «يكره مِنْدِيلُ الحرير الذي يتمخَّط فيه ويتمسَّح من الوضوء»، ومرادهم التحريم.

وقالوا: «يكره بيع العَذِرَة»، ومرادهم التحريم.

وقالوا: «يكره الاحتكار في أقوات الآدميين والبهائم، إذا أضرَّ بهم وضيَّق عليهم»، ومرادهم التحريم.

وقالوا: «يكره بيع السلاح في أيام الفتنة»، ومرادهم التحريم.

وقال أبو حنيفة: «يكره بيع أرض مَكَّة»، ومراده التحريم عندهم.

وقالوا: «ويكره اللعب بالشِّطْرَنْج»، وهو حرام عندهم.

قالوا: «ويكره أن يجعل الرجلُ في عنق عبده أو غيره طَوْقَ الحديد الذي يمنعه من التحرُّك»، وهو: الغل، وهو حرام، وهذا كثير في كلامهم جدًّا.

وأما أصحاب مالك: فالمكروه عندهم مرتبةٌ بين الحرام والمباح، ولا يطلقون عليه اسم الجواز، ويقولون: إن أكل كل ذي ناب من السبع مكروه غير مباح.

وقد قال مالك في كثير من أجوبته: «أكره كذا»، وهو حرام.

فمنها: أن مالكًا نَصَّ على كراهة الشِّطْرنج، وهذا ـ عند أكثر أصحابه ـ على التحريم، وحمله بعضهم على الكراهة التي هي دون التحريم.

قال الشافعيُّ في اللعب بالشطرنج: إنه لهو شبه الباطل، أكرهه، ولا يتبيَّن لي تحريمه، فقد نص على كراهته، وتوقف في تحريمه، فلا يجوز أن ينسب إليه وإلى مذهبه

أن اللعب بها جائز، وأنه مباح، فإنه لم يقل هذا، ولا ما يدل عليه، والحق: أن يقال: إنه كرهها، وتوقف في تحريمها، فأين هذا من أن يقال: إن مذهبه جوازُ اللعب بها وإباحتُهُ؟!

ومن هذا ـ أيضًا ـ : أنه نص على كراهة تزوُّج الرجل بِنْتَهُ من ماء الزنا، ولم يقل ـ قط: إنه مباح ولا جائز، والذي يليق بجلالته وإمامته ومنصبه الذي أجله الله به من الدين أن هذه الكراهة منه على وجه التحريم، وأطلق لفظ «الكراهة»؛ لأن الحرام يكرهه الله ورسوله، وقد قال تعالى ـ عَقِيبَ ذكر ما حرَّمه من المحرَّمات من عند قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ إلى آخر الآيات، ثم قال ـ : ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٢٣ ـ ٣٨]، وفي الصحيح: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ كَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضاعَةُ المالِ».

فالسلف كانوا يستعملون «الكراهة» في معناها الذي استعملت فيه كلام الله ورسوله، ولكن المتأخِّرون اصطلحوا على تخصيص «الكراهة» بما ليس بمحرَّم وتركه أرجحُ من فعله، ثم منهم من حمل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث، فغلط في ذلك وأقبح غلطًا منه من حمل لفظ «الكراهة» أو لفظ «لا ينبغي» في كلام الله ورسولِهِ على المعنى الاصطلاحي الحادث، وقد اطرد في كلام الله ورسوله استعمال «لا ينبغي» في المحظور شَرْعًا وقَدَرًا، وفي المستحيل الممتنع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، وقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]، وقوله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٠، ٢١١]، وقوله على لسان نبيه: «كذبني ابن آدم وما ينبغي له وشتمني ابن آدم وما ينبغي له»(١)، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَن يَنَامَ»(٢) وقوله ﷺ في لباس الحرير: «وَلَا يَنْبَغِي هَذَا لِلمُتَّقِينَ»(٣)، وأمثال ذلك. انتهى كلام الحافظ ابن القيم.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، حديث (٤٩٧٥). والنسائي، كتاب الجنائز، حديث (٢٠٧٨).

(٢) أحمد، (١٩١٣٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، حديث (١٧٩).

(٣) البخاري، كتاب الصلاة، حديث (٣٧٥)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، حديث (٢٠٧٥).

ومنها لفظ: «أهل الرأي»، قال الترمذيُّ[١] في «باب إشعار البُدْنِ»: «سمعتُ يوسف بن عيسى يقول: سمعتُ وكيعًا يقول، حين روَى هذا الحديث، فقال: لا تَنْظُرُوا إلى قَول أهْلِ الرأي في هذا، فإن الإشعار سُنَّة، وقولهم بدعة»، فعليك أن تعلم أن أهل الرأي مَنْ هم؟ ولِمَ يقالُ لهم: «أهل الرأي»؟

فاعلم: أن أهل الرأي هم العلماء الحنفية، وأما وجه تسميتهم بذلك، فادعَى بعض الحنفية أنهم إنما سموا بذلك لِدِقّة رأيهم وحذاقة عقلهم. قال القاري في «المرقاة» ـ تحت حديث عبد الله بن عمر ﷺ: أن النبي ﷺ قال: «لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلٌ أَهْلَهُ أَنْ يَأْتُوا المَسَاجِدَ»، فقال ابْنٌ لعبد الله بن عُمَرَ: فإنا نمنعهن، فقال عبد الله: أُحَدِّثُكَ عن رَسُولِ الله ﷺ، وتقولُ هذا؟ فما كلَّمه عبد الله حتَّى مات[٢].

قال الطِّيبِيّ: عجبْتُ ممن يتسمَّى بالسُّنِّيِّ، إذا سمع من سُنَّة رسول الله ﷺ وله رأْيٌ رجح رأيه عليها، وأيُّ فرق بينه وبين المبتدع، أما سمع: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»[٣]، وها هو ابن عمر ـ وهو من أكابر الصحابة وفقهائهم ـ كيف غَضِبَ لله ورسوله، وهجر فلذة كبده لتلك الهَنَةِ عبْرَةً لأولي الألباب.

قال القاري معترضًا على كلام الطِّيبِيّ ما لفظه: يُشَمُّ من كلام الطِّيبِيّ رائحةُ الكناية الاعتراضية على العلماء الحنفية؛ ظَنًّا منه أنهم يقدِّمون الرأي على الحديث، ولذا يسمَّوْنَ: «أصحاب الرأي»، ولم يدر أنهم إنَّما سُمُّوا بذلك لدقَّة رأيهم وحذاقة عقلهم. انتهى.

وقال الجزريُّ في «النهاية»[٤] في مادَّة الراء: والمحدِّثون يُسَمُّونَ أصحاب القياس: «أصحاب الرأي»، يعنون: أنهم يأخذون برأيهم فيما يشكلُ من الحديث، أو ما لم يأت فيه حديث ولا أثر. انتهى.

---

(١) الترمذي، تحت الحديث (٩٠٦) من كتاب الحج، باب: ما جاء في إشعار البدن.

(٢) أخرجه أحمد بهذا اللفظ (٤٩١٤)، وهو في صحيح البخاري، كتاب الأذان، حديث (٨٦٥)، ومسلم، كتاب الصلاة، حديث (٤٤٢) دون ذكر قول ابنه له.

(٣) ضعيف. أخرجه محمد بن أسلم الطوسي في «الأربعين» (٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٢) (١٥) والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢٠٩) وقال: تفرد به نعيم بن حماد، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٣). قال ابن رجب: تصحيح هذا الحديث بعيد جدًّا. انظر «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/ ٣٨٦).

(٤) ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ١٧٩).

وقال الذهبي في «التذكرة»[١] في ترجمة ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروفِ بـ «ربيعةِ الرأي»: وكان إمامًا حافظًا فقيهًا مجتهدًا بصيرًا بالرأي، ولذلك يقال له: «ربيعة الرأي». انتهى.

وقال ابن خَلْدونَ في «مقدمته»[٢]: انقسم الفقه إلى طريقتين: طريقةِ أهْلِ الرأي والقياس، وهم: أهل العراق، وطريقةِ أهل الحديث، وهم: أهل الحجاز، وكان الحديث قليلًا في أهل العراق؛ لما قدمنا، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه، فلذلك يقال لهم: «أهل الرأي».

وقال الشاه ولي الله المحدِّث الدهلوي[٣] في «حجة الله البالغة»: اعلم: أنه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيَّب وإبراهيم والزهري، وفي عصر مالك وسفيان، وبعد ذلك ـ قوْمٌ يكرهون الخوض بالرأي، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا لضرورة لا يجدُونَ منها بُدًّا، وكان أكبر همهم رواية حديث رسول الله ﷺ.

سئل عبد الله بن مسعود عن شيء فقال: «إنِّي لأَكْرَهُ أن أُحِلَّ لك شيئًا حرَّمه الله عليك، أو أحرِّم ما أحله الله لك»[٤].

وقال معاذ بن جبل: يا أيها الناس، لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله، فإنه لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سدد»[٥]، وروي نحو ذلك عن: عمر، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، في كراهة التكلُّم فيما لم ينزل، وقال ابن عمر لجابر بن زيد: «إنك من فقهاء البصرة، فلا تُفْتِ إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضيةٍ، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكْتَ وأهلكْتَ»[٦].

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٥٧).

(٢) ابن خلدون في «المقدمة» (ص/ ٤٤٦).

(٣) الدهلوي في «حجة الله البالغة» (ص/ ٣١١).

(٤) أخرجه الدارمي في مسنده (١٤٦).

(٥) أخرجه الدارمي (١٥٣)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢٩٦)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٢-٢٣) وإسناده منقطع؛ طاوس لم يسمع من معاذ. والله تعالى أعلم.

(٦) الدارمي (١٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٨٦)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٤٤)، وإسماعيل الأنصاري الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢٧٤، ٣٢٢).

وقال أبو نضرة: لما قدم أبو سَلَمَة البصرة أتيته أنا والحسنُ، فقال للحسن: أنت الحسن؟ ما كان أحدٌ بالبصرة أَحَبّ إليّ لِقَاءً منك، وذلك أنه بلغني أنك تفتي برأيك، فلا تفتِ برأيك إلا أن يكون سُنَّةٌ عن رسول الله ﷺ أو كتابٌ منزَّل[١].

وقال ابن المنكدر: إن العالم يدخُلُ فيما بين الله وبين عباده، فليطلب لنفسه المخْرَجَ[٢]، وسئل الشعبي: كيف كنتم تصنَعُونَ إذا سئلتم؟ قال: على الخبير وقَعْتَ، كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه: أفتهم، فلا يزال حتى يرجع إلى الأول[٣].

وقال الشعبي: ما حدَّثوك هؤلاءِ عن رسول الله ﷺ فخذ به، وما قالوه برأيهم فألقه في الحُشِّ[٤].

أخرج هذه الآثارَ عن آخرها الدارميُّ، فوقع شيوعُ تدوين الحديث والأثر في بلدان الإسلام، وكتابة الصحف والنسخ، حتى قَلَّ من يكون أهل الرواية إلا كان له تدوينٌ أو صحيفةٌ أو نسخةٌ من حاجتهم لموقع عظيم، فطاف مَنْ أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلادَ الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان، وجمعوا الكتبَ، وتتبعوا النسخ، وأمعنوا في الفحص عن غريب الحديث ونوادر الأثر، فاجتمع باهتمام أولئك من الحديث والآثار ما لم يجتمعْ لأحد قبلهم، وتيسَّر لهم ما لم يتيسَّر لأحد قبلهم، وخَلُصَ إليهم مِنْ طرق الأحاديث شيءٌ كثير، حتى كان يَكْثُرُ من الأحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها، فكشف بعضُ الطرق ما استتر في بعضها الآخر، وعَرَفُوا محلَّ كُلِّ حديث من الغرابة والاستفاضة، وأمكن لهم النظرُ في المتابعات والشواهد، وظهر عليهم أحاديثُ صحيحة كثيرة، لم تظهَرْ على أهل الفتوَى من قبلُ، قال الشافعي لأحمد: أنتم أعلم بالأخبار الصحيحةِ منا، فإذا كان خبرٌ صحيحٌ فأعلموني حتى أذهب إليه، كوفيًا كان أو بصريًا أو شاميًا. حكاه ابن الهَمَّام، وذلك لأنه كَمْ من حديث صحيح لا يرويه إلا أهل بلد خاصة، كأفراد الشاميين والعراقيين، أو أهلُ بيتٍ خاصة، كنسخة بريدة عن أبي بردة عن أبي

(١) الدارمي(١٦٣)، وإسماعيل الأنصاري الهروي في «ذم الكلام» (٣٢١).

(٢) الدارمي (١٣٧).

(٣) الدارمي (١٣٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٣٦٥).

(٤) الدارمي (٢٠٠)، ومن طريقه الذهبي في «السير» (٤/ ٣١٩).

موسى، ونسخة عمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جده، أو كان الصحابيُّ مُقِلًا خاملًا لم يَحْمِلْ عنه إلا شرذمةٌ قليلون فمثل هذه الأحاديث يَغْفُلُ عنها عامَّة أهل الفتوى، واجتمعَتْ عندهم آثارُ فقهاء كلِّ بلد من الصحابة والتابعين.

وكان الرجل فيما قبلهم لا يتمكَّن إلا مِنْ جمع حديثِ بلده وأصحابه، وكان مَنْ قبلهم يعتمدون في معرفة أسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلُصُ إليهم من مشاهدة الحال وتتبع القرائن، وأمعن أهلُ هذه الطبقة في هذا الفنِّ، وجعلوه شيئًا مستقلًا بالتدوين والبحث، وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها، فانكشف عليهم بهذا التدوين والمناظرة ما كان خافيًا من حالِ الاتصالِ والانقطاع، وكان سفيان ووَكِيع وأمثالهما يجتهدُونَ غاية الاجتهاد، فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتَّصِلِ إلا من دون أَلْفِ حديثٍ، كما ذكره أبو داود السجستاني في «رسالته إلى أهل مكة»، وكان أهل هذه الطبقة يروون أربعين حديث فما يقرب منها، بل صَحَّ عن البخاري أنه اختصر «صحيحه» من ستة آلاف حديث.

وعن أبي داود: أنه اختصر «سننه» من خمسة آلاف حديث، وجعل أحمد «مسنده» ميزانًا يعرف به حديثُ رسول الله ﷺ، فما وجد فيه ـ ولو بطريق واحد منه ـ فله أصل، وإلا فلا أصل له، فكان رؤوس هؤلاءِ: عبدُ الرحمن بْنُ مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسدَّد، وهَنَّاد، وأحمد بن حنْبَل، وإسحاق بن راهويه، والفضل بن دُكَيْن، وعلي بن المدينيِّ، وأقرانه، وهذه الطبقة هي الطرازُ الأول من طبقات المحدِّثين، فرجع المحقِّقون منهم ـ بعد إحكام فن الرواية، ومعرفة مراتب الحديث ـ إلى الفقه، فلم يكن عندهم من الرأي أن يجمع على تقليد رجل ممن مضَى، مع ما يروون من الأحاديث والآثار المتناقضة في كل مذهبٍ من تلك المذاهب، فأخذوا يتبعون أحاديث النبيِّ ﷺ وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين على قواعد أحكَمُوها في نفوسهم... إلى أن قال: وكان بإزاء هؤلاء ـ في عصر مالك وسفيان، وبعدهم ـ قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا، ويقولون: «على الفقه بناءُ الدِّينِ، فلا بد من إشاعته»، ويهابون رواية حديث رسول الله ﷺ والرفعَ إليه، حتى قال الشَّعْبِيُّ: علَى مَنْ دون النبي ﷺ أَحَبُّ إلينا، فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان علَى مَنْ

دون النبي ﷺ[١]، وقال إبراهيم: أقول: قال عبد الله، وقال علقمة أَحَبُّ إلينا[٢]، وكان ابن مسعود إذا حَدَّث عن رسول الله ﷺ تَرَبَّدَ وجْهُهُ وقال: هكذا، أو نحوَهُ[٣].

وقال عمر، حين بعث رهطًا من الأنصار إلى الكوفة: «إنكم تأتون الكوفة، فتأتون قومًا لهم أزيز بالقرآن فيأتونكم، فيقولون: قَدِمَ أصحابُ محمد، قَدِمَ أصحابُ محمد، فيأتونكم، فيسألونكم عن الحديث، فأقِلُّوا الروايَة عن رسول الله ﷺ[٤]، قال ابن عَوْن: كان الشعبيُّ إذا جاءه شيء اتقى، وكان إبراهيم يقولُ ويقول[٥]. أخرج هذه الآثار الدارِميُّ، فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقِع من وجه آخر، وذلك أنه لم يكنْ عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدِرُونَ به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهلُ الحديث، ولم تنشرحْ صدورُهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعِها، والبحثِ عنها، واتهموا أنفسَهُمْ في ذلك، وكانوا اعتقدوا في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق، وكانت قلوبهم أميلَ شيءٍ إلى أصحابهم، كما قال علقمة: هل أحد منهم أثبتُ من عبد الله؟

وقال أبو حنيفة: «إبراهيم أَفْقَهُ من سالمٍ، ولولا فَضْلُ الصحبة ـ لقلتُ: علقمةُ أفقهُ من ابنِ عمرَ»، وكان عندهم من الفطانة والحَدْس وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم، وكُلٌّ ميسَّرٌ لما خلق، وكُلُّ حزب بما لديهم فرحون.

فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج، وذلك أن يحفظ كلّ أحد كتابَ مَنْ هو لسانُ أصحابه، وأعرفُهُم بأقوال القوم، وأصحُّهم نظرًا في الترجيح، فيتأمل في كل مسألة وجْهَ الحكم، فكلما سئل عن شيء، أو احتاج إلى شيء رأى فيما يحفظ من تصريحات أصحابه، فإن وجد الجواب فيها، وإلا نَظَرَ إلى عموم كلامهم، فأجراه على هذه الصورة، أو إشارةٍ ضمنيةٍ لكلام، فاستنبط منها، وربما كان لبعض الكلام إيماءٌ أو اقتضاءٌ، يُفْهِم

(١) ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٩٣)، والدارمي (٢٦٦).
(٢) الدارمي (٢٦٧).
(٣) الدارمي (٢٧١).
(٤) الدارمي (٢٨٠).
(٥) الدارمي (١٣٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٣٦٦).

المقصود، وربما كان للمسألة المصرَّح بها نظيرٌ يُحْمَلُ عليها، وربما نَظَروا في علة الحكم المصرَّح به بالتخريج أو باليُسْرِ والحذف، فأداروا حكمه على غير المصرَّح به، وربما كان له كلامانِ لو اجتمعا على هيئة القياس الاقترانيِّ أو الشرطي أنتجا جوابَ المسألة، وربَّما كان في كلامهم ما هو معلومٌ بالمثال والقسمةِ، غَيْرُ معلوم بالحَدِّ الجامع المانع، فيرجِعُونَ إلى أهل اللسان، ويتكلَّفون في تحصيل ذاتياته وترتيب حَدٍّ جامعٍ مانع له، وضبطِ مبهمه، وتمييزِ مُشْكِلِهِ، وربما كان كلامهم محتملًا بوجهين، فينظرون في ترجيح أحد المحتملين، وربما يكون تقريبُ الدلائل خفيًا، فيبينون ذلك، وربما استدلَّ بعضُ المخرِّجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك، فهذا هو التخريج، ويقال له «القَوْل المُخَرَّج لفلان ـ كذا»، ويقال: «على مذهب فلان»، أو: «على أصل فلان»، أو: «على قول فلان» جواب المسألة كذا وكذا.

ويقال لهؤلاء: المجتهدون في المذهب، وعنى بهذا الاجتهاد على هذا الأصل: من قَالَ: مَنْ حَفِظَ «المبسوط» كان مجتهدًا، أي: وإن لم يكن له علم برواية أصلًا، ولا بحديثٍ واحدٍ، فوقع التخريج في كل مذهبٍ وكَثُرَ، فأيُّ مذهبٍ كان أصحابه مشهورين، وُسِدَ إليهم القضاءُ والإفتاءُ، واشتهرت تصانيفهم في الناس، ودرسوا درسًا ظاهرًا انتشر في أقطار الأرض، ولم يَزَلْ ينتشر كل حين، وأي مذهب كان أصحابه خاملين، ولم يُوَلَّوُا القضاءَ والإفتاءَ، ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين. انتهى[(١)].

ومنها: لفظ «أهل الكوفة»، وقد كثر استعمالُ لفظ «أهل الكوفة» في بيان المذاهب، قيل: أراد الترمذي بهذا اللفظ أبا حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ ولم يصرِّح باسمه؛ للتعصُّب.

قال الشيخ سراج أحمد السرهندي الحنفي في «شرحه لجامع الترمذي» ما لفظه: مرجاكه مصنف يعني إمام ترمذي لفظ بعض أهل الكوفة ذكر كرده مراد إمام أبي حنيفة رحمة الله عليه باشدواين[(٢)] ازجهت غايت تعصب است[(٣)] در جناب إمام أعظم[(٤)] انتهى.

---

(١) من «حجة الله البالغة» للدهلوي (ص/ ٣٢١).

(٢) عبارة فارسية بمعنى: وفي أي موضع ذكر فيه المصنف ويقصد الإمام الترمذي كلمة أهل الكوفة كان المراد منها الإمام أبو حنيفة رحمه الله.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: وهذا من باب التعصب المبالغ فيه.

(٤) عبارة فارسية بمعنى: في حق الإمام الأعظم.

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «شرح سفر السعادة» ما لفظه: «وباناكه أين مرد العيني تراندي رابا أئمه أبهل قياس وإجتهاد تعصبي بود خصوصًا با إمام أعظم أبي حنيفة كوفي رحمة الله عليه ولهذا ذكر أين إمام أجل وأصحاب وي در كتاب خودمر جاكه آورده ببعض أهل الكوفة تعبير نموده وتصريح باسم شريف وي ورسيج جانه كرده[١] باوجود ذكر أمثال واقران إيشال وظاهرًا آنجاكه أهل كوفة مي كويد إيشال را أرداه نموده أست»[٢]. انتهى بلفظه.

قلت: قولهما هذا ليس بصحيح؛ أما قول السرهندي: «هرجاكه مصنف لفظ بعض أهل كوفه ذكر كرده مراد إمام أبي حنيفة باشد»[٣] فباطل قطعًا؛ ألا ترى أن الترمذيَّ[٤] رَوَى في «باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس» حديثَ الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ: «أن النبيَّ ﷺ مَسَحَ بِرأْسِهِ مَرَّتَيْنِ، بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ، ثُمَّ بِمُقَدَّمِهِ...»إلخ، ثم قال: وقد ذهب أهل الكوفة إلى هذا الحديث، منهم: وكيع بن الجَرَّاح. انتهى. فقال الترمذي: ههنا لفظُ بَعْضِ أهل الكوفة، وليس المراد به أبا حنيفة البتة، فلما بطل قول السرهندي هذا ظَهَر بطلانُ قوله: «واين ازجهت غايت تعصب أست»[٥] أيضًا.

وأما قول الشيخ الدهلويِّ: «مانا كه اين مررابا أئمة أهل قياس واجتهاد تعصبي بود» فباطل أيضًا، فإن مراد الشيخ بقوله: «أئمة أهل قياس واجتهاد»: أن كلام الأئمة المجتهدين، كالإمام الشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، فبطلانه ظاهر، فإنه قد ذكر أسماءهم ومذاهبهم، وإن كان مراده بهم الإمام أبا حنيفة وأصحابه فهو ـ أيضًا ـ باطل، فإنه لم يثبتْ ما ذكره من تعصبه بهم، وأما الظن بذلك؛ لأجل أنه لم يصرِّح باسم الإمام أبي حنيفة فهذا ظن السوء، وإنَّ بعض الظن إثم، وأما قوله: «وتصريح باسم شريف

(١) عبارة فارسية بمعنى: وذكر هذا الإمام الأجل وأصحابه في كتابه حيث أورده في أي مكان، عبر عن هذا بأهل الكوفة ولم يصرح باسمه في أي مكان.

(٢) عبارة فارسية بمعنى: مع توفر الإشارة إلى رفقاء وأصحاب الشيخ الإمام، وفيما يبدو أنه يذكر أهل الكوفة في أي موقع أراد، في هذا المعنى الإشارة للشيخ.

(٣) عبارة فارسية بمعنى: وفي كل موقع يذكر اسم بعض أهل الكوفة الرافضة الإمام أبي حنيفة.

(٤) الترمذي، كتاب الطهارة، حديث (٣٣)، وقد أخرجه أيضًا: أحمد (٢٦٤٧٥)، وأبو داود، كتاب الطهارة، حديث (١٢٦)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، حديث (٤٣٨).

(٥) عبارة فارسية بمعنى: وهذا من باب التعصب الشديد.

دي درسج جانه كرده» فغير صحيح، فإن الترمذي قد صرَّح باسمه الشريف في آخر «جامعه» حيث قال: «حدَّثنا محمود بن غَيْلان: حدثنا أبو يحيى الحِمَّاني قال: سمعتُ أبا حنيفةَ يقولُ: «ما رَأَيْتُ أَكْذَبَ من جَابِرِ الجُعَفِيِّ، ولا أفضَلَ من عطاءِ بْنِ أبي رباحٍ»[1]، وقول الترمذي هذا ـ وإن لم يقع في نسخ الترمذي المطبوعة في الهند ـ لكنه وقع في النسخة المصرية.

وقد صرَّح الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[2] بِكَوْنِ قول الترمذي هذا في «جامعه»، حيث قال فيه ـ في ترجمة الإمام أبي حنيفة ما لفظه ـ : له في «كتاب الترمذي» من رواية عبد الحميد الحِمَّاني، عنه، قال: قال: ما رَأَيْتُ أكذَبَ من جابر الجعفيِّ، ولا أفضَلَ من عطاء بن أبي رباح». انتهى، فقول الشيخ الدهلوي: «وتصريح باسم شريف وبي دار سيح جانه كرده» باطل جدًّا.

قلت: الصحيح أن الترمذيَّ أراد بـ «أهل الكوفة» مَنْ كان فيها من أهل العلم، كالإمام أبي حنيفة والسُّفْيَانَينِ وغيرهم، وأراد ببعض أهل الكوفة بعضهم، ولم يرد بأهل الكوفة أو ببَعضِ أهل الكوفة الإمامَ أبا حنيفة وحده، ولم يتفرَّد الترمذيُّ بالتعبير بهذا اللفظ عنه [بل عبَّرَ بِهِ] غير واحد من أهل العلم، قال الحازمي في كتاب «الاعتبار» في «باب تثنية الإقامة» ص ٦٨: وهو قول سفيان الثوريِّ وأبي حنيفة وأهل الكوفة، وقال في «باب نسخ الالتفات في الصلاة»: وإليه ذهَبَ عطاءٌ ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وأهل الكوفة، وقال في «باب مرور الحِمَار قُدَّام المصلي» ص ٢٥: وإليه ذهب «مالك وأهل المدينة والشافعي وأصحابه، وأكثر أهل الحجاز، وسفيان وأبو حنيفة وأهل الكوفة»، وقد أكثر الحازميُّ استعمال هذا اللفظ في هذا الكتاب، وأراد به من كان فيها من أهل العلم، واستعمالهم لفظ «أهل الكوفة» كاستعمالهم لفظ «الكوفيين»، ولا فرق بين مدلوليهما، وقد استعمل الحنفية أيضًا لفظ «الكوفيين»، قال العينيُّ في «عمدة القاري»[3]: أبو حنيفة لم ينفرد بتركِ العمل بحديث المُصَرَّاةِ، بل مذهبُ الكوفيين وأبي

---

(١) الترمذي في «العلل الصغير» (ص/ ٧٣٩).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٠٢).

(٣) العيني في «عمدة القاري» (١١/ ٢٧٢).

ليلى ومالك ـ في رواية ـ مثلُ مذهب أبي حنيفة. انتهى. وكذلك استعمل العيني لفظ «الكوفيين» في مواضع كثيرة من هذا الكتاب، وأراد بهم من أراد الترمذيُّ بلفظ «أهل الكوفة».

ومنها: لفظ «أصحابنا»، وقد أكثر الترمذيُّ استعمال هذا اللفظ في بيان المذاهب، وأراد به: «أهل الحديث»، قال في «باب ترك الوضوء من القبلة»، بعد رواية حديث عائشة، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأ»[1]، ما لفظه: وهو قول سفيان الثوري وأهلِ الكوفة، قالوا: ليس في القُبْلة وُضُوءٌ، وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق: في القبلة وضوءٌ وهو قولُ غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبيِّ ﷺ والتابعين، وإنما ترك أصحابُنا حديثَ عائشَةَ عن النبيِّ ﷺ في هذا؛ لأنه لا يصح عندهم؛ لحال الإسناد. انتهى كلام الترمذي.

فكلام الترمذي هذا يدلُّ دلالة ظاهرة على أنه أراد بقوله: «أصحابنا»: أهلَ الحديث، كالإمام مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، فإن هؤلاء كلَّهم من أهل الحديث، قال الحافظ ـ في «الفتح» في شرح حديث أبي هريرة ـ: «لا يَمْنَعْ جَارٌ جَارَهُ أن يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ»[2]، استدلَّ به عَلَى أن الجدار إذا كان لواحد، وله جارٌ، فأراد أن يضع جِذْعَهُ عليه جاز، سواء أذن المالكُ أم لا، فإن امتنع أجبر، وبه قال أحمد وإسحاق وغيرهما من أهل الحديث[3]. انتهى.

قال الشيخ سراج أحمد السرهندي في شرح قول الترمذي: «إنما ترك أصحابنَا حديثَ عائشَةَ...» إلخ ما لفظه: «وجزين نسيت كه ترك كروند أصحاب ما هل حديث حديث عائشة...»[4] إلخ.

وقال أبو الطيب السندي في «شرح الترمذي»: قوله: وإنما ترك أصحابنا، أي: من أهل الحديث أو: من الشافعية. كذا قال بعض العلماء، لكن الظاهر هو الأول. انتهى.

---

(١) الترمذي، كتاب الطهارة، حديث (٨٦).

(٢) البخاري، كتاب المظالم والغصب، حديث (٢٤٦٣).

(٣) ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ١١٠).

(٤) عبارة فارسية بمعنى: ولم يذكر أصحابنا سوى هذا.

قلت: بل هو المتعيِّن، قال الترمذيُّ في «باب ما جاء فيمن أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرب الشمس»، بعد رواية حديث أبي هريرة: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ...»(١) إلخ ما لفظه: وبه يقول أصحابنا: الشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى، وقول الترمذي هذا صريحٌ في أن المراد بقوله: «أصحابنا» أهلُ الحديث؛ كالشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، وقال الترمذي في «باب ما جاء في المُصَرَّاة»، بعد رواية حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «مَنِ اشْتَرَى مُصَرَّاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ...»(٢) إلخ ما لفظه: والعمل على هذا الحديثِ عند أصحابنا، منهم: الشافعيُّ وأحمد وإسحاق. انتهى، فقول الترمذيِّ هذا ـ أيضًا ـ صريحٌ في أن المراد بقول: «أصحابنا» أهلُ الحديث، وكذلك قال في «باب ما جاء في الرجل يُسْلِمُ، وعنده عَشْرُ نسوة»، بعد رواية حديث ابن عمر: «أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ في الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا»(٣) ما لفظه: والعمل على حديث غَيْلَان بن سَلَمة عند أصحابنا، منهم الشافعي، وأحمد، وإسحاق. انتهى.

وكذلك قال في باب بعد «باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل»، بعد رواية حديث علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ...»(٤) إلخ ما لفظه: والعمل على هذا الحديثِ عند الشافعيِّ وبعض أصحابنا. انتهى. وكذلك قال في «باب الذي يصلي الفريضة ثم يؤم الناس بعد ذلك» بعد رواية حديث جابر بن عبد الله: أن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله ﷺ المغرب، ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم(٥)، ما لفظه: والعمل على هذا عند أصحابنا: الشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى. قال في «باب كراهية الإسراف في الوضوء»: وخارجةُ ليس بالقوي عند أصحابنا. انتهى. قال الطِّيبِيّ: أي أهل الحديث. كذا في «المرقاة».

---

(١) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (١٨٦)، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، حديث (٥٧٩)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث (٦٠٧).

(٢) الترمذي، كتاب البيوع، حديث (١٢٥٢).

(٣) الترمذي، كتاب النكاح، حديث (١١٢٨).

(٤) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٤٢٣).

(٥) الترمذي، كتاب الجمعة، حديث (٥٨٣).

قلت: الأمر كما قال الطِّيبيّ، فظهر بهذا كله أن المراد بقول الترمذي أصحابنا أهل الحديث، وقول من قال: إن المراد به الحنابلة أو الشافعية، باطل جدًّا، كيف ولم يكن أحد من أصحاب الكتب الستة من أصحاب التقليد، بل كانوا من أهل التحقيق متبعين للكتاب والسنة كما عرفت فيما تقدم!.

ومنها: لفظ «الفقهاء»، قال الترمذيُّ في «باب غسل الميت»: الفقهاءُ أعلَمُ بمعاني الحديث[1]، وفَهِمَ بعض الناس منه: أن المراد من الفقهاء ـ في كلام الترمذي هذا ـ الفقهاء الحنفية، وهو غلط صريح منشؤه الجهل، بل المراد بـ «الفقهاء» ـ في كلامه ـ فقهاء المحدِّثين ـ رحمهم الله تعالى ـ كسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم، فقد قال الترمذيُّ[2] في أوائل كتاب «العلل»: وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء، فما كان فيه من قول سفيان الثوري فأكثره: ما حدَّثنا به محمَّد بن عثمان الكُوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان، وما كان من قول مالك بن أنس فأكثره: ما حدَّثنا به إسحاقُ بن موسى الأنصاري، أخبرنا مَعْنُ بن عيسى القَزَّاز، عن مالك بن أنس، وما كان فيه من قول ابن المبارك فهو: ما حدَّثنا به أحمد بن عَبْدَةَ الآمُلِيُّ، عن أصحاب ابن المبارك، عنه، وما كان فيه من قول الشافعي فأكثره: ما أخبرني به الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي، وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فهو: ما أخبرنا به إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق. انتهى كلام الترمذي مختصرًا.

(١) الترمذي، تحت الحديث (٩٩٠) من كتاب الجنائز.
(٢) الترمذي في «العلل الصغير» (ص/ ٧٣٦).

الفَصْلُ الثَّانِيَ عَشَر: فِي ذِكْرِ تَرَاجِم فُقَهَاءِ المُحَدِّثِينَ الَّذينَ ذَكَرَهُمُ التِّرْمِذِيُّ فِي ذِكْرِ المَذَاهِبِ وَتَرَاجِمِ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ النُّقَّادِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي بَيَانِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَعِلَلِ الحَدِيثِ، رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى

وأنا أذكر تراجمهم على ترتيب حروف التهجي، ملتقطًا من «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي، و«وفيات الأعيان» للقاضي ابن خَلِّكان، وغيرها:

فمنهم: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أَسَد الشيبانيُّ المَرْوزِيُّ، ثم البغداديُّ، ولد سنة أربع وستين ومائة، سمع: هُشَيْمًا، وإبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعَبَّاد بن عبَّاد، ويحيى بن أبي زائدة، وطبقتهم، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وأبو زُرْعَة، ومُطَيَّن، وعبد الله بن أحمد، وأبو القاسم البغوي، وخلق عظيم. قال القاضي ابن خَلِّكان: خرجَتْ أمه من مرو، وهي حامل به، فولدته في بغداد، في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، وقيل: إنه ولد بمرو، وحمل إلى بغداد وهو رضيع، وكان إمامَ المحدِّثين، صنَّف في كتابه «المسند»، وجمع فيه ما لم يتفق لغيره، وقيل: إنه كان يحفظ ألف ألف حديث، وكان من أصحاب الإمام الشافعي ـ رضي الله تعالى عنهما ـ وخواصِّه، ولم يزل مصاحبَهُ إلى أن ارتحل الشافعيُّ إلى مصر، وقال في حقه: خرجْتُ من بغداد ما خلَّفْتُ بها اتقَى وأفقه من ابن حنبل، ودُعِيَ إلى القول بخلق القرآن، فلم يُجِبْ، فضُرِبَ وحُبِسَ، وهو مصرٌّ على الامتناع، وكان ضربه في العشر الأخير من شهر رمضان سنة عشرين ومائتين، وكان حسَنَ الوجه ربعةً، يخضب بالحِنَّاء خضبًا ليس بالقاني، في لحيته شعيراتٌ سُودٌ، أخذ عنه الحديث جماعةٌ من الأماثل، منهم: محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، ولم يكن في آخر عصره مثله في العلم والورع، توفي ضحوة نهار الجمعة لثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، وقيل: بل لثلاث عشرة ليلة بقين من الشهر المذكور، وقيل: من ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد، ودفن بمقبرة باب حرب، وقبر أحمد بن حنبل مشهورٌ بها يزار ـ رحمه الله تعالى ـ وحُزر من حضر جنازته من الرجال، فكانوا ثمانمائة ألف، ومن النساء ستين ألفًا، وكان له ولدان عالمانِ، وهما: صالح، وعبد الله، فأما صالحٌ فتقدَّمت وفاته في شهر رمضان سنة ست وستين ومائتين، وكان قاضِيَ أصبهان، فمات بها، ومولده في

سنة ثلاث ومائتين، وأما عبد الله، فإنه بقي إلى سنة تسعين ومائتين، وتوفي يوم الأحد لثمان بقين من جمادى الأولى، وقيل: الآخرة، وله سبع وسبعون سنة، وكنيته: أبو عبد الرحمن، وبه كان يكنى الإمام أحمد رحمهم الله تعالى أجمعين. انتهى[(١)].

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[(٢)]: قال الشافعي: خرجْتُ من بغداد، وما خلَّفْتُ بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل. وقال العباسي العنبري: حجة. وقال ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظُ منه، وقال قتيبة: أَحْمَدُ إمام الدنيا، وقال أبو عُبَيْد: لسْتُ أعلَمُ في الإسلام مثلَه، وقال يحيى بن مَعِين: لو جلَسْنا مجلسًا بالثناء عليه، ما ذكرنا فضائله بكمالها، وقال العِجْلِيُّ: ثقة ثَبتٌ في الحديث، نَزِهُ النَّفْسِ، فقيه في الحديث، متبع الآثار، صاحبُ سُنَّة وخير، وقال العباس بن الوليد بن مزيد: قلت لأبي مسهر: هل تعرف أحدًا يحفَظُ على هذه الأمة أمر دينها، قال: لا إلا شَاب في ناحية المشرق ـ يعني: أحمد ـ وقال بشر بن الحارث: أُدْخِلَ الْكِيرَ، فخرج ذهبًا أحمر، وقال حجاج بن الشاعر: ما رَأَتْ عيناي رُوحًا في جَسَدٍ أفضَلَ من أحمد بن حنبل، وقال أحمد الدورقي: من سمعتموه يذكر أحمد بسوءٍ، فاتهموه على الإسلام، وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمدُ يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريكَ؟! قال: أَخَذْتُ عليه الأبواب، وقال هلال بن العلاء: مَنَّ الله على هذه الأمة بأربعةٍ في زمانهم: بالشافعي؛ تفقَّه بحديث رسول الله ﷺ، وبأحمد؛ ثَبَتَ في المحنة، ولولا ذلك لَكَفَرَ الناس، وبيحيى بن مَعِينٍ؛ نفى الكذب عن رسول الله ﷺ، وبأبي عُبَيْد، فسَّر الغريب. انتهى ما في «تهذيب التهذيب».

وقال الذهبي[(٣)]: سيرة أبي عبد الله ـ يعني: الإمام أحمد ـ قد أفردها [البيهقي][(٤)] في مجلد، وأفردها ابن الجوزيِّ في مجلد، وأفردها شيخ الإسلام الأنصاريُّ في مجلد لطيف. انتهى، وقال الحافظ: لم يَسُق المؤلِّفُ ـ يعني: مصنف «التهذيب»[(٥)] ـ قصَّةَ

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/ ٦٣- ٦٥).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٤).

(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٣٢).

(٤) في نسخة: الهروي؛ والتصويب من «تذكرة الحفاظ» و «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٨/ ١٤٤). انظر «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٨٣٦).

(٥) يعني «تهذيب الكمال» للمزي.

المحنة، وقد استوفاها ابن الجوزيِّ في مناقبه في مجلد، وقبله شيخ الإسلام الهَروِيُّ، وترجمتُهُ في «تاريخ بغداد» مستوفاةٌ.

ومنهم: إبراهيم النَّخَعِيُّ، قال الذهبيُّ[١]: إبراهيم النَّخَعِيُّ فقيه العراق، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي، روى عن علقمة ومسروق والأسود وطائفة، ودخل على أم المؤمنين عائشة، وهو صبي، أخذ عنه حماد بن سليمان الفقيه، وسِمَاك بن حَرْب، والحكم بن عتيبة، وابن عون، والأعمش، ومنصور، وخلق، وكان من العلماء ذوي الإخلاص، قال مغيرة: كنا نهاب إبراهيم كما يهاب الأمير، وقال الأعمش: ربما رأيت إبراهيم يصلي، ثم يأتينا فيبقى ساعة كأنه مريض، وقال: كان إبراهيم صيرفيًا في الحديث، وكان يتوقى الشهرة ولا يجلس إلى أُسطوانة، وقال الشعبي لما بلغه موت إبراهيم: ما خلف بعده مثله، وروى أبو حنيفة قال: بَشَّرْتُ إبراهيمَ بموت الْحَجَّاج، فسجد وبكى من الفرح، وقال عبد الملك بن أبي سليمان: سمعت سعيد بن جبير يقول: تستفتوني، وفيكم إبراهيم النخعي؟! وقالت هُنَيْدَة زوجةُ إبراهيم: إنه كان يصوم يومًا. ويفطر يومًا، وجاء من وجوه عن إبراهيم أنه كان لا يتكلَّم في العلم إلا أن يُسْأَلَ، مات إبراهيم في آخر سنة خمس وتسعين كَهْلًا قبل الشيخوخة. انتهى.

وقال الحافظ[٢]: رَوَى عن: خاليه: الأسود، وعبد الرحمن ابنَيْ يزيد، ومسروقٍ، وعلقمةٍ، وأبي مَعْمَرٍ، وهَمَّام بن الحارث، وشُرَيْح القاضي، وسَهْمِ بْنِ مِنْجَاب، وجماعة، وروَى عن عائشة، ولم يثبُتْ سماعُهُ منها، روى عنه: الأعمشُ، ومنصور، وابن عون، وزبيد اليامي، وحماد بن سليمان، ومغيرة بن مقسم الضبيُّ، وخلق، قال العجلي: رأى عائشة رؤيا، وكان مفتي أهل الكوفة، وكان رجلًا صالحًا فقيهًا متوقيًا، قليل التكلف، ومات وهو مُخْتَفٍ من الحَجَّاج. انتهى.

قلت: قال الذهبي في «الميزان»[٣]: استقر الأمرُ على أن إبراهيم حُجَّةٌ، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك بحجَّةٍ، وكان لا يُحْكِمُ العربية؛ ربما لَحَنَ، نقموا عليه قولَهُ: «لم يكن أبو هريرة فقيهًا»[٤].

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٣).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٥). (٣) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٧٤-٧٥) (٢٥٢).

(٤) قال أبو بكر ابن العربي المالكي في «عارضة الأحوذي» (٥/ ٢٦٥ -٢٦٧): هذه جرأة على الله واستهانة في الدين =

ومنهم: إسحاق بن راهويه، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[(١)]: إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد بن إبراهيم بن مطر، أبو يعقوب الحنظلي، المعروف بابن راهويه، المروزيّ، نزيلُ نيسابور، أحد الأئمة، طاف البلاد، وروى عن: ابن عيينة، وابن عُلَيَّة، وجرير، وبِشْر بن المفضل، وحفص بن غياث، وسليمان بن نافع العبدي، ولأبيه رؤيةٌ، ومعتمِرِ بْنِ سليمان، وابن إدريس، وابنِ المبارك، وعبد الرزاق، والدراوردِيّ، وعَتَّاب بن بَشِير، وعيسى بن يونس، وأبي معاوية، وغُنْدَر، وبقيَّة، وشعيبَ بْنِ إسحاق، وخلقٍ، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه، وبقيَّة بن الوليد، ويحيى بن آدم، وهما من شيوخه، وأحمد بن حنبل، وإسحاق الكوسج، ومحمد بن رافع، ويحيى بن معين، وهؤلاء من أقرانه، والذُّهْلِيُّ، وزكرياء السجزي، ومحمد بن أفلح، وأبو العباس السَّرَّاج، وهو آخِرُ من حدث عنه، قال أحمد: لا أعرفُ له بالعراق نظيرًا، وقال مرة لما سئل عنه: إسحاق ـ عندنا ـ إمام من أئمة المسلمين، وقال محمد بن أسلم الطوسي ـ لما مات ـ: كان أعلَمَ الناس، ولو عاش الثوريُّ لاحتاج إلى إسحاق، وقال النسائي: إسحاقُ أحد الأئمة، وقال أيضًا: ثقة مأمون، وقال أبو داود الخفاف: سمعتُ إسحاق يقول: لَكَأَنِّي أنظُرُ إلى مائة ألف حديثٍ في كتبي، وثلاثين ألفًا أسردها، وقال: أملَى علينا إسحاق أحدَ عَشَرَ ألفَ حديثٍ من حفظه، ثم قرأها علينا، فما زاد حرفًا ولا نقص حرفًا، وقال أبو حاتم: ذكرْتُ لأبي زُرْعَة إسحَاقَ وحِفْظَه للأسانيد والمتون، فقال أبو زُرْعة: ما رُئِيَ أحفظُ من إسحاق، قال أبو حاتم: والعجَبُ من إتقانه وسلامَتِهِ من الغلط مع ما رزق من الحفظ، وقال أحمد بن سلمة: قلت لأبي حاتم: إنه أَمْلَى التفسير عن ظهر قلبه، فقال أبو حاتم: وهذا أعجَبُ فإنَّ ضبط الأحاديث المسندة أسهَلُ وأهونُ من ضبط أسانيد التفسير وألفاظهم،

= عند ذهاب حملته وفقد نصرته! ومن أفقه من أبي هريرة وابن عمر؟ من أحفظ منهما؟ وخصوصًا من أبي هريرة؟ وقد بسط رداءه وجمعه النبي ﷺ وضمه إلى صدره فما نسي شيئًا أبدًا، ونسأل الله المعافاة من مذهب لا يثبت إلّا بالطعن على الصحابة، ولقد كنت في جامع المنصور من مدينة السلام في مجلس علي بن محمد الديقاني قاضي القضاة، فأخبرني به بعض أصحابنا، وقد جرى ذكر هذه المسألة أنه تكلم فيها بعضهم يومًا وذكر هذا الطعن في أبي هريرة، وسقطت من السقف حية عظيمة في وسط المسجد وأخذت من تحت المتكلم بالطعن، ونفر الناس وافترقوا، وأخذت الحية تحت السواري فلم يدر أحدٌ أين ذهبت أبدًا، وارعوى بعد ذلك من يسترسل في هذا القدح.

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩٠).

وقال إبراهيم بن أبي طالب: أملى المسنَدَ كلَّه من حفظه مرة، وقرأه من حفظه مرة، وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: كان إسحاق من ساداتِ أهل زمانه فقهًا وعلمًا وحفظًا، وصنَّف الكتب، وفرَّع على السنن، وذب عنها، وقمع من خالفها. انتهى ما في «تهذيب التهذيب».

وقال ابن عدي: رَكِبَ إسحاقَ بْنَ راهويه دَيْنٌ، فخرج من مرو، وجاء نيسابور، فكلَّم أصحاب الحديث يحيى بن يحيى في أمر إسحاق، فقال: ما تريدون؟ قالوا: تكتب إلى عبد الله بن طاهر رقعةً، وكان عبد الله أميرَ خراسان، وكان بنيسابور، فقال يحيى: ما كتبتُ إليه قطُّ، فألحوا عليه، فكتب في رقعة إلى عبد الله بن طاهر: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم رجُلٌ من أهل العلم والصلاح، فحمل إسحاقُ الرقعةَ إلى عبد الله بن طاهر، فلما جاء إلى الباب، قال للحاجب: معي رقعة يحيى بن يحيى إلى الأمير، فدخل الحاجب، فقال له: رجلٌ بالباب زَعَمَ أن معه رقعةَ يحيى بن يحيى إلى الأمير، فقال: يحيى بن يحيى؟! قال: نعم، قال: أدخِلْهُ، فدخل إسحاقُ، وناوله الرقعة، فأخذها عبد الله، وقَبَّلَها، وأقعد إسحاق بجنبه، وقضَى دَيْنَهُ ثلاثين ألف درهم، وصَيَّره من ندمائه[1].

وقال ابن خَلِّكان[2]: جمع بين الحديث والفقه والورع، وكان أحد أئمة الإسلام، ذكره الدارقطني فيمن روى عن الشافعي ﵁ وعده البيهقي في أصحاب الشافعي، وكان قد ناظر الشافعي في مسألة جواز بيع دُورِ مكة، وقد استوفى الشيخُ فخر الدين الرازيُّ صورةَ ذلك المجلس الذي جرى بينهما في كتابه الذي سماه: «مناقب الإمام الشافعي» ﵁ فلما عرف فضله نسخ كتبه، وجمع مصنفاته بمصر.

قال أحمد بن حنبل ﵁: إسحاقُ ـ عندنا ـ إمام من أئمة المسلمين، وما عَبَرَ الجِسْرَ أفقهُ من إسحاق، وقال إسحاق: أحفظُ سبعين ألف حديثٍ وأذاكر بمائة ألف حديث، وما سمعتُ شيئًا قطُّ إلا حفظته، ولا حفظْتُ شيئًا قطُّ فنسيته، وله مسند مشهور، وكان قد رحل إلى الحجاز والعراق واليمن والشام، وسمع من سفيان بن عيينة، ومَنْ في طبقته، وسمع منه البخاري ومسلم والترمذي، وكانت ولادته سنة ١٦١ إحدى وستين ومائة،

---

(١) انظر «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي (٢/ ٨٥).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/ ١٩٩).

وقيل: سنة ١٦٣ ثلاث وستين ومائة، وقيل: سنة ١٦٦ ست وستين ومائة، وسكن في آخر عمره نيسابور، وتوفي بها ليلة الخميس النصف من شعبان، وقيل: الأحد، وقيل: السبت، سنة ثمان، وقيل: سبع وثلاثين ومائتين، وقيل: سنة ثلاثين ومائتين، رحمه الله تعالى وَرَاهْوَيْهْ: بفتح الراء، وبعد الألف هاء ساكنة، ثم واو مفتوحة، وبعدها ياء مثناة من تحتها ساكنة، وبعدها هاء ساكنة: لقب أبيه أبي الحسن إبراهيم، وإنما لقب بذلك؛ لأنه ولد في طريق مكة، والطريق بالفارسية: «رَاهُ» و«ويه» معناه: وجد، فكأنه وُجِدَ في الطريق، وقيل فيه أيضًا: رَاهُوْيَه، بضم الهاء، وسكون الواو، وفتح الياء، وقال إسحاق المذكور: قال لي عبد الله بن طاهر أمير خراسان: لم قيل لك: ابن راهويه؟ وما معنى هذا؟ وهل تكره أن يقال لك هذا؟ قلت: اعلم ـ أيها الأمير ـ أن أبي ولد في الطريق، فقالت المراوزة: رَاهْوَيْهْ لأنه وُلِدَ في الطريق، وكان أبي يكره هذا، وأما أنا فلست أكره ذلك، ومَخْلَد؛ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، وفتح اللام، وبعدها دال مهملة، والحنظليُّ: بفتح الحاء المهملة، وسكون النون، وفتح الظاء المعجمة، وبعدها لام: هذه النسبة إلى حنظلة بن مالك، ينسب إليه بطن من تميم[1].

ومنهم: أيوب السَّخْتيَانِيُّ. قال الحافظ[2]: أَيُّوبُ بن أبي تَمِيمَةَ كيسَانُ السختيانيُّ، أبو بكر البصري، مولى عنزة، ويقال: مولى جُهَيْنة، رأى أنس بن مالك، وروى عن عمرو بن سلمة الجَرْمِيِّ، وحُمَيْد بن هلال، وأبي قِلَابة، والقاسم بن محمد، وعبد الرحمن بن القاسم، وغيرهم، وعنه: الأعمش من أقرانه، وقتادَةُ، وهو من شيوخه، والحَمَّادان والسُّفْيَانان، وشُعْبة، وعبد الوارث، ومالك، وابن إسحاق، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وابن عُلَيَّة، وخلقٌ كثير، وقال عليُّ بن المديني: له نحو ثمانمائة حديث، وأما ابن عُلَيَّة فكان يقول: حديثه ألفا حديث، فما أقلَّ ما ذهب عَلَيَّ منها، وقال الجعد أبو عثمان: سمعتُ الحسن يقول: أيوبُ سيِّدُ شباب أهل البصرة، وقال أبو الوليد عن شعبة: حدَّثني أيوب، وكان سيد الفقهاء، وقال ابن الطَّبَّاع عن حماد بن زيد: كان أيوبُ ـ عندي ـ أفضلَ مَنْ جالسته وأشدَّه اتباعًا للسنة، وقال أبو حاتم: سئل ابن المدينيِّ: من أَثْبَتُ

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/ ٢٠٠).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٥٧).

أصحاب نافع؟ قال: أيوبُ وَفَضْلُهُ، ومالكٌ وإتقانُهُ، وعُبَيْدُ اللهِ وحفظه، وقال ابن البَرَاءِ عن ابن المديني: أيوب في ابن سيرين أثبتُ من خالد الحَذّاءِ، وقال ابن سعد: كان ثقةً ثبتًا في الحديث جامعًا، كثير العلم، حجة عدلًا، وقال أبو حاتم: هو أحبُّ إليَّ في كل شيء من خالدٍ الحَذَّاء، وهو ثقةٌ لا يسأل عن مثله، وهو أكبر من سليمان، وقال النسائي: ثقة ثَبَتٌ، ورُوِيَ أَنَّ شعبة سأله عن حديث، فقال: أَشُكُّ فيه، فقال له: شَكُّكَ أحبُّ إِلَيَّ من يقينِ غيرك، وقال مالك: كان من العالمين العاملين الخاشعين، وقال هشام بن عروة: ما رأيتُ بالبصرة مثله، وقال الذهلي عن ابن مهدي: أيوب حجة أهل البصرة، وقال الدارقطني: أيوبُ من الحفاظ الأثبات، وقال الآجُرِّيُّ: قيل لأبي داود: سمع أيوب من عطاء بن يَسَار؟ قال: لا، قال أبو داود: قلتُ لأحمد: تقدَّم أيوبُ على مالك؟ قال: نعم. انتهى.

وقال الذهبي[1] في ترجمته: عن هشام بن حَسَّان قال: حج أيوبُ السختياني أربعين حِجَّةً. سعيد بن عامر الضبيُّ عن سلام قال: كان أيوبُ السختيانيُّ يقوم الليل كلَّه يُخْفِي ذلك، فإذا كان عند الصبح رَفَعَ صوته، كأنه قام تلك الساعة، ابن مهدي: أخبرنا حَمَّاد بن زيد: سمعتُ أيوب، وقيل له: ما لَكَ لا تنظُرُ في هذا؟ ـ يعني: الرأي ـ قال: قيل للحمار: ألا تجتر؟ قال: أكره مَضْغَ الباطل، وقال ابن عَقِيلٍ في «شمائل الزهاد»: أخبرنا محمد بن إبراهيم: أخبرنا أبو الربيع: سمعت أبا يعمر بالري يقول: كان أيوبُ في طريق مكة، فأصابَ الناسَ عطَشٌ وخافوا، فقال أيوبُ: تكتمون علي؟ قالوا: نعم، فدور دارة ودعا، فنبع الماء، فَرَوُوا وَرَوَوُا الجِمَالَ، ثم أَمَرَّ يده على الموضع، فصار كما كان، قال أبو الربيع: فلما رجَعْتُ إلى البصرة، حدثت حماد بن زيد بهذا، فقال: حدثني عبد الواحد بن زياد أنه كان مع أيوبَ في هذه السَّفْرة التي كان هذا فيها، عن النضر بن كثير السعدي: حدثنا عبد الواحد بن زيد قال: كنت مع أيوبَ، فعطشْتُ عطشًا شديدًا، فقال: تستر عليَّ؟ فقلْتُ: نعم، فغمز برجله على حِرَاءٍ، فنبع الماء، فشربْتُ حتى رَوِيتُ، وحملْتُ معي. مات أيوب سنة إحدى وثلاثين ومائة في الطاعون، وله ثلاث وستون سنة. انتهى.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٣١).

قلت: وولد أيوب سنة (٦٦)، وقيل: سنة (٦٨).

ومنهم[١]: جعفر بن محمد بن علي ابن الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام أبو عبد الله العلوي المدني الصادق، أحد السادة الأعلام، وابن بنت القاسم بن محمد، وَأُمُّ أمه هي: أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، فلذلك كان يقول: وَلَدَنِي أبو بَكْر الصديقُ مرَّتين. حدَّث عن جده القاسم، وعن أبيه أبي جعفر الباقر، وعبيد الله بن أبي رافع، وعروة بن الزبير، وعطاء، ونافع، وعدة، وعنه: مالك والسُّفْيَانَان، وحاتم بن إسماعيل، ويحيى القطان، وأبو عاصم النبيلُ، وخلق كثير، قيل: مولده سنة ثمانين، فالظاهر: أنه رأى سهل بن سعد الساعدي، وثقه الشافعيُّ ويحيى بن معين، وعن أبي حنيفة قال: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، وعن صالح بن أبي الأسود: سمعتُ جعفر بن محمد يقول: سَلُونِي قَبْلَ أن تَفْقِدُونِي، فإنه لا يحدِّثكم أحد بعدي بمثل حديثي، وقال هَيَّاج بن بِسْطَام: كان جعفرٌ الصادقُ يُطْعِمُ حتى لا يَبْقَى لعياله شيءٌ.

قال الذهبي[٢]: مناقبُ هذا السيِّد جمَّة، ومن أحسنها روايةُ حفْص بن غِيَاث: أنه سمعه يقول: ما أرجو من شفاعة عليٍّ شيئًا إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي بكر مثلَهُ؛ لقد ولدني مرتين. توفي سنة ثمان وأربعين ومائة، لم يحتجَّ به البخاري، واحتج به سائر الأمة، ثم ذكر بإسناده عن سفيان: دخلْتُ على جعفر بن محمد وعليه جُبَّةُ خَزٍّ، وكساءُ خَزٍّ دُخَانِيّ، فقلت: يا ابْنَ رَسُولِ الله، ليس هذا مِن لباس آبائك؟ قال: كانوا على قدر إقتار الزمان، وهذا زمانٌ قد أسبل عزاليه، ثم حسر عن جبة صوف تحت، وقال: يا ثوريُّ، لبسنا هذا لله، وهذا لكم، فما كان لله أخفيناه، وما كان لكم أبديناه. انتهى.

وقال ابن خَلّكَان[٣]: كان من ساداتِ أهلِ البيت، ولُقِّبَ بـ «الصادق»؛ لصدقه في مقالته، وفضلُهُ أشهر من أن يذكر، وكانت ولادته سنة ثمانين للهجرة، وهي: سنة سَيْلِ الجَحَّاف، وقيل: ولد يوم الثلاثاء قبل طلوع الشمس، ثامن شهر رمضان سنة ثلاث

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/ ٣٢٧).

وثمانين، وأُمُّهُ: أم فروة بنْتُ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وحَكَى كشاجم في كتاب «المصايد والمطارد»: أن جعفرًا المذكور سأل أبا حنيفة رضي الله عنه فقال: ما تقولُ في مُحْرِمٍ كَسَرَ رَبَاعِيَةَ ظَبْيٍ؟ فقال: يا ابن رسول الله، ما أعلَمُ ما فيه، فقال له: أنت تَتَدَاهَى، ولَا تعلم أَنَّ الظبْيَ لا يكون له رباعيةٌ، وهو ثَنِيٌّ أبدًا.

ومنهم: الحسنُ البصريُّ. قال الذهبي[(١)]: الحسن بن أبي الحسن يسار الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد البصري، يقال: مولى زيد بن ثابت، ويقال: مولى جميل بن قطنة، وأمه خَيْرَةُ مولاة أم سلمة، نشأ بالمدينة، وحفظ كتاب الله في خلافة عثمان، وسمعه يخطب مرات، وكان يَوْمَ الدارِ ابن أربع عشرة سنة، ثم كَبِرَ ولازم الجهاد، ولازم العلم والعمل، وكان أَحَدَ الشجعان الموصوفين، يذكر مع قَطَرِيِّ بْنِ الفُجَاءَة، وصار كاتبًا في دولة معاوية لوالي خُرَاسان الربيع بن زياد، حدَّث عن عثمان، وعمران بن حُصَيْن، والمغيرة بن شعبة، وعبد الرحمن بن سَمُرة، وسَمُرَةَ بن جُنْدَب البَجَلِيِّ، وابن عباس، وابن عمر، وأبي بَكْرة، وعمر بن تَغْلِبَ، وجابر، وطائفة كبيرة، حدث عنه: قتادة، وأيوب، وابن عَوْن، ويونس، وخالد الحَذَّاء، وهشام بن حسان، وحُمَيْد الطويل، وجرير بن حازم، وشيبان النحوي، ويزيد بن إبراهيم التستريُّ، ومبارك بن فَضَالة، والربيع بن صُبَيْح، وأبان العطار، وقُرَّة بن خالد، وأمم سواهم، قال ابن سَعْدٍ: كان عالمًا رفيعًا ثقةً حجةً مأمونًا عابدًا ناسكًا كبير العلم، فصيحًا جميلًا وسيمًا... إلى أن قال: وما أرسله فليس هو بحُجَّة، قال: وهو مدلِّس، فلا يحتجُّ بقوله عَمَّنْ لم يدركه، وقد يدلِّس عمن لقيه، ويسقط مَنْ بينه وبينه، والله أعلم، ولكنه حافظ علَّامة من بحور العلم، فقيه النَّفْسِ، كبير الشأن، عديم النظير، مليح التذكير، بليغ الموعظة، رأس في أنواع الخير، وقال: وقد كنتُ أفردتُ ترجمته في جزءٍ، سميته: «الزخرف القَصْرِيّ»، مات سنة عشرة ومائة، وله ثمان وثمانون سنة ـ رحمة الله عليه ـ انتهى.

قال الخزرجي في «الخلاصة»[(٢)]: الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد الإمام، أحد أئمة الهدى والسنة، رُمِيَ بالقَدَرِ، ولا يصحُّ، عن جندب بن عبد الله، وأنس

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧١).

(٢) الخزرجي في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص/ ٧٧).

وعبد الرحمن بن سَمُرة، ومعقل بن يسار، وأبي بكرة، وسمرة. قال سعيد: لم يسمع منه، وأرسل عن خَلْقٍ من الصحابة، وروى عنه: أيوب، وحُمَيْد، ويونس، وقتادة، ومطر الوراق، وخلائق، قال ابن عُلَيَّة: مات سنة عشر ومائة، قيل: ولد سنة إحدى وعشرين لسنتين بقيتا من خلافة عمر، قال أبو زُرْعَةَ: كل شيء قال الحسن: «قال رسول الله ﷺ» وجدتُ له أصلًا مليًا خلا أربعة أحاديث. انتهى. وقال الذهبي في «الميزان»[(١)]: كان الحسنُ كثِيرَ التدليس، فإذا قال في حديث: «عَنْ فلانٍ» ضَعف احتجاجه، ولا سيما عمن قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة ونحوه، فعدُّوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع، والله أعلم. انتهى.

وفي هامش «الخلاصة»: قال محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمِيُّ: سمعت علي بن المديني يقول: مرسلَاتُ يحيى بن أبي كَثِير شبه الريح، ومرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقاتُ صحاحٌ ما أَقَلَّ ما يسقط منها، وقال يونس بن عُبَيْدٍ: سألتُ الحسن، قلت: يا أبا سعيد: إنك تقول: قال رسولُ الله ﷺ، وإنك لم تدركْهُ؟ قال: يا ابن أخي: لقد سألتَنِي عن شيء ما سألني عنه أحدٌ قبلك، ولولا منزلتُكَ مني ما أخبرتك، إني في زمان كما تَرَى ـ وكان في عمل الحَجَّاج ـ كل شيء سمعتني أقولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، فهو عن علي بن أبي طالب، غَيْرَ أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليًّا. انتهى.

قال الحافظ في «طبقات المدلِّسين»[(٢)]: الحسن بن أبي الحسن البصريُّ الإمام المشهور، من سادات التابعين، رأى عثمان، وسمع خطبته، ورأى عليًّا، ولم يثبُتْ سماعه منه، كان مكثرًا من الحديث، ويرسل كثيرًا عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسنادِ النسائيُّ وغيره. انتهى.

وقال ابن أبي حاتم في كتاب «المراسيل»[(٣)]: سئل أبو زُرْعَة عن الحسن لقي أحدًا من البَدْرِيِّينَ؟ قال: رآهم رؤيةً، رأى عثمان بن عفَّان وعليًّا، قلت: سَمِعَ منهما حديثًا؟ قال:

---

(١) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٢٧) (١٩٦٨).

(٢) ابن حجر في «طبقات المدلسين» (٤٠).

(٣) ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٩٢).

لا، وكان الحسن البصري يوم بُويعَ لعليٍّ ﵁ ابن أربع عشرة، ورأى عليًا بالمدينة، ثم خرج عليٌّ إلى الكوفة والبصرة، ولم يلقه الحسن بعد ذلك، وقال الحسن: رأيتُ الزبير يبايع عليًا ﵁ انتهى.

وقال فيه: سمعتُ أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتجُّ بالمراسيل، ولا يقومُ الحجَّةُ إلا بالأسانيد الصحاح.

ومنهم: سالم بن عبد الله بن عمر، قال الذهبي[1]: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله، العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ المدني الفقيه الحجة، أحدُ مَنْ جمع بين العلم والعمل، والزهد والشرف، سمع: أباه، وعائشة، وأبا هريرة، ورافع بن خَدِيج، وسَفِينَة، وسعيد بن المسيَّب، وعنه: عمرو بن دينار، والزهريُّ، وعبيد الله بن عمر، وصالح بن كَيْسانِ، وموسى بن عقبة، وحنظلة بن أبي سفيان، وخلق كثير، وكان شديد الأدمة، عِلْجَ الخَلْقِ، خَشِنَ العَيْشِ، يلبس الصوف تواضعًا، ويَهْنَأُ بَعِيرَهُ، ومحاسنه كثيرة، قال مالك: لم يكن أحدٌ في زمانه أشبَهَ منه بمن مضَى من الصالحين في الزهد والفضل، وقال أحمد وإسحاق: أصحُّ الطرق: الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه، وقيل: كان سالم يشتري الثوبَ بدرهمين، وقال له سليمان بن عبد الملك: أيَّ شيء تأكل؟ قال: الخبز والزيت، فإذا وجدت اللحم أكلته، وعن ميمون بن مِهْرَانَ قال: كان سالم على سَمْتِ أبيه، وعدم رفاهيته، وقيل: كان يشتري في السوق ويتجر، وقيل: إنه دخل في ثياب رَثَّة غليظة على سليمان، فأجلسه معه على سرير الخلافة، مات سنة ست ومائة، وقد شاخ. انتهى.

وقال ابن خَلِّكَانَ[2]: هو أحدُ فقهاء المدينة من سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم، رَوَى عن أبيه وغيره، ورَوَى عنه الزهريّ ونافع، قال سالم: دخلْتُ على الوليد بن عبد الملك، فقال: ما أَحْسَنَ جِسْمَكَ، فما طعامك؟ قلت: الكَعْكُ والزيت، قال: وتشتهيه؟ قلتُ: أدعه حتى أشتهيه، فإذا اشتهيته أكلته، قال: ودخل سليمان بن عبد الملك الكعبة، فرأى سالمًا، فقال له: سلني حوائجك؟ فقال: والله، لا سَأَلْتُ في بيت الله

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٨٨).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٤٩).

غَيْرَ الله. انتهى، وقال الحافظ: قال الأصمعي عن ابن أبي الزناد: كان أهلُ المدينة يكرهون اتخاذ أُمَّهَاتِ الأولاد، حتَّى نشأ فيهم القُرَّاءُ السادة: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، ففاقوا أهل المدينة علمًا وتقى وعبادةً، وورعًا، فَرَغِبَ الناس حينئذ في السَّرَارِي، وقال علي بن الحسن، عن ابن المبارك: كان فقهاء أهل المدينة سبعةً، فذكره فيهم، قال: وكانوا إذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعًا، فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم، فينظرون فيها، فيصدرون، وقال مالك: كان ابن عمر يخرج إلى السوق فيشتري، وكان سالم ـ دَهْرَهُ ـ يشتري في الأسواق، وكان من أفضل أهل زمانه.

وقال البخاري في «التاريخ الصغير»(١): لا أدري: سالم، عن أبي رافع صحيح أم لا؟ وقال غيره: لما قدم سَبْيُ فارس على عمر كان فيه بناتُ يزدجرد، فَقُوِّمْنَ، فأخذهنَّ عليٌّ، فأعطى واحدةً لابن عمر، فولدت له سالمًا، وأعطى أختها لولده الحُسَيْن، فولدت له عليًا، وأعطى أختها لمحمد بن أبي بكر، فولدت له القَاسِم.

ومنهم(٢): سعيد بن جُبَيْر بن هشام الأسديُّ الوالبيُّ، مولاهم أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفيُّ أحد أعلام التابعين، أخذ العِلْمَ عن عبد الله بن عباس، وعبدِ اللهِ بْنِ عمر رضي الله عنهما قال له ابن عباس: حدِّث، فقال: أحدِّث وأنت هاهنا؟ فقال: أليس من نعمة الله عليك أن تحدِّث وأنا أشاهد، فإن أصبت فذاك، وإن أخطأت علمتك، وكان لا يستطيع أن يكتب مع ابن العباس في الفتيا، فلما عمي ابن عباس ـ كتب، فبلغه ذلك، فغضب، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أخذ القراءة عرضًا، وسمع منه التفسير وأكثر روايته عنه، وروى عن سعيد القراءة عَرَضًا: المنهالُ بن عمرو، وأبو عمر بن العلاء. قال وفاء بن إياس: قال لي سعيدٌ في رمضان: أمسك عَلَيَّ القرآن، فما قام من مجلسه حتى ختمه، وقال سعيد: قرأت القرآن في ركعة في البيت الحرام.

وقال إسماعيل بن عبد الملك: كان سعيد بن جُبَيْرٍ يؤمُّنا في شهر رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود، وليلة بقراءة زيد بن ثابت، وليلة بقراءة غيره، هكذا أبدًا،

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧٨).
(٢) انظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ٣٧١).

وسأله رجل أن يكتب له تفسير القرآن، فغضب، وقال: لأَنْ يسقط شقي أحبُّ إليَّ من ذلك، وقال خصيف: كان من أعلم التابعين بالطلاق: سعيدُ بن المسيَّب، وبالحَجِّ: عطاء، وبالحلال والحرام: طاوس، وبالتفسير: أبو الحجاج مجاهد بن جبر، وأجمعهم لذلك كله: سعيدُ بن جُبَيْر، وكان سعيدٌ في أول أمره كاتبًا لعبد الله بن عتبة بن مسعود، ثم كتب لأبي بردة بن أبي موسى الأشعري.

وذكره أبو نُعَيْم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» فقال: دخل أصبهان، وأقام بها مدة، ثم ارتحل منها إلى العراق، وسكن قرية سُنْبُلَان، وروى محمد بن حبيب: أن سعيد بن جبير كان بأصبهان يسألونه عن الحديث، فلا يحدِّث، فلما رجع إلى الكوفة حدَّث، فقيل له: يا أبا محمد، كنت بأصبهان لا تحدِّث، وأنت بالكوفة تحدث؟! فقال: انْشُرْ بزَّكَ حَيْثُ يُعْرَفُ، وكان سعيد بن جبير مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس، لما خرج على عبد الملك بن مروان، فلما قتل عبد الرحمن، وانهزم أصحابه من دَيْر الجماجم، هرب فلحق بمكة، وكان واليها يومئذ خالد بن عبد الله القَسْرِيَّ، فأخذه، وبعث به إلى الحجاج بن يوسف الثقفي، مع إسماعيل بن أوسط البَجَلِيّ، فقال له الحجاج: ما اسْمُكَ؟ قال: سعيد بن جُبَيْر، قال: بل أنت شَقِيُّ بن كُسَيْرٍ، قال: بل كانت أمي أعلم باسمي منك، قال: شقيتْ أمك وشقيتَ أنت، قال: الغَيْبُ يعلمه غيرك، قال: لأبدلنَّكَ بالدنيا نارًا تلظَّى، قال: لو علمتُ أن ذلك بيدك لَاتخذْتُكَ إلهًا، قال: فما قولك في محمَّد؟ قال: نبيُّ الرحمة وإمام الهدى، قال: فما قولك في عَلِيٍّ، أهو في الجنة، أو هو في النار؟ قال: لو دخلتُهَا وعَرَفْتُ من فيها عرفْتُ أهلها، قال: فما قولك في الخلفاء؟ قال: لستُ عليهم بوكيل، قال: فأيهم أعجبُ إليك؟ قال: أرضاهم لخالقي. قال: فأيهم أرضَى للخالق؟ قال: عِلْمُ ذلك عند الذي يعلم سرهم ونجواهم، قال: أحب أن تصدُقَني، قال: إن لم أحبَّك، لن أكذبك، قال: فما بالُكَ لَمْ تضحَكْ، قال: وكيف يضحَكُ؟ مخلوقٌ خُلِقَ من طين، والطين تأكله النار، قال: فما بالنا نَضْحَك؟ قال: لم تستو القلوب، ثم أمر الحجاج باللؤلؤ والزبرجد والياقوت، فجمعه بين يديه، فقال سعيد: إن كنت جمعت هذا لتتقي به فزع يوم القيامة فصالح، وإلا ففزعة واحدة تذهل كل مرضعة عما أرضعت، ولا خير في شيء جمع للدنيا إلا ما طاب وزكا، ثم دعا الحَجَّاج بالعود

والناي، فلما ضرب بالعود ونفخ في الناي بكى سعيد، فقال: ما يبكيك، هو اللعب؟ قال سعيد: هو الحزن، أما النفخ فذكرني يومًا عظيمًا يوم النفخ في الصُّور، وأما العُود فشجرة قطعت في غير حق، وأما الأوتار فمن الشاء تبعث معها يوم القيامة، قال الحَجَّاج: ويلك يا سعيد! قال: لا وَيْلَ لمن زحزح عن النار وأدخل الجنة، قال الحَجَّاج: اختر يا سعيد أيَّ قتلة أقتلك؟ قال: اختر لنفسك يا حَجَّاج، والله، لا تقتلني قتلة إلا قتلك الله مثلها في الآخرة، قال: أفتريد أن أعفو عنك؟ قال: إن كان العفو فمن الله، وأما أنت فلا براءة لك ولا عذر، قال الحجاج: اذهبوا به فاقتلوه، فلما خرج، ضحك، فأخبر الحجاج بذلك، فردَّهُ وقال: ما أضحكك؟ قال: عجبْتُ من جرأتك على الله، وحِلْمِ الله عليك، فأمر بالنِّطْعِ فبسط، وقال: اقتلوه، فقال سعيد: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، قال: وَجِّهوا به لغير القبلة، قال سعيد: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال: كُبُّوه لوجهه، قال سعيد: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥]، قال الحَجَّاج: اذبحوه، قال سعيد: أما إني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، خُذْهَا مني حتى تلقاني بها يوم القيامة، ثم دعا سعيد فقال: «اللهم، لا تُسَلِّطْهُ على أحدٍ يقتله بعدي»، وكان قتله في شعبان سنة خمس وتسعين للهجرة بواسط، ومات الحجاج بعده في شهر رمضان من السنة المذكورة، ولم يسلِّطه الله عز وجل بعده على قتل أحدٍ إلى أن مات.

وكان سعيد يقول يوم أخذ: وشَى بي واشٍ في بلد الله الحرام أَكِلُهُ إلى الله تعالَى - يعني: خالد بن عبد الله القسريَّ - وقيل: إن الحجاج قال له لما أحضر إليه: أما قدمْتَ الكوفة وليس بها إلا عربي، فجعلتكَ إمامًا؟ فقال: بلى، قال: أما وليتك القضاء فضجَّ أهل الكوفة، وقالوا: لا يصلح للقضاء إلا عربي، فاستقضيت أبا بردة بن أبي موسى الأشعري، وأمرته ألا يقطع أمرًا دونك؟ قال: بلى، قال: أما جعلتك في سُمَّاري، وكُلُّهم رؤوس العرب؟ قال: بلى، قال: أما أعطيتك مائة ألف درهم تفرِّقها في أهل الحاجة في أول ما رأيتك، ثم لم أسألك عن شيء منها؟ قال: بلى، قال: فما أخرجك عَلَيَّ؟ قال: بيعة كانت في عنقي لابن الأشعث، فغضِبَ الحَجَّاج، ثم قال: أفما كانت بيعة أمير المؤمنين عبد الملك في عنقك من قبلُ، والله، لأقتلنك، يا حَرَسِيُّ، اضْرِبْ عنقه،

فضرب عنقه وذلك في شعبان سنة خمس وتسعين، وقيل: سنة أربع وتسعين للهجرة بواسط، ودفن في ظاهرها، وقبره يزار بها ﷺ وله تسع وأربعون سنة.

وقال أحمد بن حنبل: قَتَلَ الحَجَّاجُ سعيدَ بْنَ جُبَيْر، وما على وجه الأرض أحدٌ إلا وهو مفتقر إلى علمه، ثم مات الحجاج بعده في شهر رمضان من السنة، وقيل: بل مات بعده بستة أشهر، ولم يسلِّطه الله تعالى بعده على قتل أحد حتى مات، ولما قتله سال منه دم كثير، فاستدعى الحجاج الأطباء، وسألهم عنه، وعمن كان قتله قبله، فإنه كان يسيلُ منهم دمٌ قليلٌ، فقالوا له: هذا قتلته ونفسه معه، والدم تَبَعٌ للنفس، ومن كنت تقتله قبله كانت نفسه تذهب من الخوف، فلذلك قل دمهم. كذا في «وفيات الأعيان»[١].

ومنهم[٢]: سعيد بن المسيَّب بن حَزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، أبو محمد، القرشي المخزومي، فقيه المدينة، وأجل التابعين، ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر، وسمع من عمر شيئًا وهو يخطب، وسمع من: عثمان، وزيد بن ثابت، وعائشة، وسعد، وأبي هريرة، وخلق، وكان واسع العلم، وافر الحرمة، متين الديانة، قَوَّالًا بالحق، فقيه النفس، رَوَى أسامة بن يزيد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سعيدُ بْنُ المسيَّب أحد المفتين، وقال أحمد بن حنبل وغيره: مرسلات سعيد صحاحٌ، وقال قتادة: ما رأيتُ أحدًا أعلَمَ من سعيد بن المسيِّب، وكذا قال الزهري ومكحول وغير واحد، وقال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين أوسعَ علمًا من سعيد، هو ـ عندي ـ أجل التابعين، وقال العِجْلي وغيره: كان لا يقبل جوائز السلطان، وله أربعمائة دينار يَتَّجر فيها بالزيت وغيره.

قال سعيد بن إبراهيم: سمعْتُ سعيد بن المسيِّب يقول: ما أحد أعلم بقضاءٍ قَضَاه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر وعمر منِّي، ورَوَى معمر عن الزهري: كان سعيد أعلم الناس بقضاء عمر وعثمان، وعن قتادة قال: كان الحسن إذا أشكل عليه شيء كتب إلى سعيد بن المسيِّب يسأله، قال حماد بن زيد عن يزيد بن حازم: إن ابن المسيِّب كان يَسْرُدُ الصوم، وقال عبد الرحمن بن حرملة: سمعتُ سعيدًا يقول: حججْتُ أربعين حجة، قال مالك:

---

(١) «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٧٣).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٤).

بلغني أن سعيد بن المسيِّب قال: إن كُنْتُ لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد. قال مصعب بن عبد الله: حدّثني مصعب بن عثمان أن الذي شهد لسعيد بن المسيِّب حين أراد مسلم بن عقبة قتله: عَمْرُو بن عثمان، ومروانُ بن الحكم، شهدا أنه مجنونٌ، فخلَّى سبيله، قال أبو يونس القوي: دخلت المسجد فإذا سعيد بن المسيِّب جالسٌ وحده، قلت: ما شأنه؟ قالوا: نهى أن يجالسه أحد. قاله الذهبي، وقال: أفردت سيرة سعيد في مؤلَّف. انتهى.

وقال الحافظ ابن شهاب: قال لي عبد الله بن ثعلبة بن أبي صُعَيْر: إن كنتَ تريد هذا ـ يعني: الفقه ـ فعليك بهذا الشيخ سعيد بن المسيِّب[1]. وقال قتادة: ما رأيت أحدًا قط أعلَمَ بالحلال والحرام منه، وقال محمد بن إسحاق، عن مكحول: طُفْتُ الأرض كلَّها في طلب العلم، فما لقيت أعلم منه، وقال سليمان بن موسى: كان أفقه التابعين، وقال عثمان الحارثي، عن أحمد: أفضلُ التابعين سعيد بن المسيِّب، وقال الليث: عن يحيى بن سعيد: كان ابن المسيِّب يسمَّى راوية عمر، كان أحفَظَ الناس لأحكامه وأقضيته.

وقال إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن سعيد: ما بَقِيَ أحدٌ أعلَمُ بكلِّ قضاءٍ قَضَاهُ رسول الله ﷺ، وكُلِّ قضاء قضاه أبو بكر، وكلِّ قضاءٍ قضاه عمر، قال إبراهيم: وأحسبه قال: وكلِّ قضاء قضاه عثمانُ مني، وقال ابن حِبَّان في «الثقات»[2]: كان من سادات التابعين فِقْهًا ودِينًا ووَرَعًا وعبادة وفضلًا، وكان أَفْقَهَ أهل الحجاز وأعبر الناس للرؤيا، ما نودي بالصلاة من أربعين سنة إلا وسعيدٌ في المسجد، فلما بايع عبدُ الملك للوليدِ وسليمانَ، وأَبَى سَعِيدٌ ذلك، فضربه هشام بن إسماعيل المخزوميُّ ثلاثين سوطًا، وألبسه ثيابًا من شعر، وأمر به فطيف به، ثم سجن. قال الواقدي: مات سنة أربع وتسعين في خلافة الوليد، وهو ابن خمس وسبعين سنة، وقال أبو نُعَيْم: مات سنة ثلاث وتسعين، قال: على تقدير ما ذكروا عنه أن مولده لسنتين مضتا من خلافة عمر، والإسناد إليه صحيح يكون مبلغُ عمره ثمانين سنة إلا سنة، لا كما قال الواقدي.

ومما يؤيده ما ذكره ابن أبي شَيْبة عنه، أنه قال: بلغتُ ثمانين سنة، وإنَّ أَخْوَفَ ما

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٦٦).

(٢) ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٧٤) (٢٨٨٢).

أخافُ علي النساء، وحكى أبو بكر بن أبي خيثمة، عن ابن معين: أنه مات سنة (١٠٠). انتهى. وقال ابن خَلِّكَان[١]: «المسيَّب» بفتح الياء المثناة من تحتها المشددة، ورُوِيَ عنه أنه كان يقول: بكسر الياء، ويقولُ: سَيَّبَ اللهُ مَنْ يُسَيِّبُ أَبِي. انتهى.

ومنهم[٢]: سفيان الثوري، وهو سفيان بن سعيد بن مسروق، الإمام شيخ الإسلام، سيد الحفاظ، أبو عبد الله الثوري، ثَوْرُ مُضَرَ، لا ثَوْرُ هَمْدَانَ، الكوفي الفقيه، حدَّث عن: أبيه، وزبيد بن الحارث، وحبيب بن أبي ثابت، والأسود بن قيس، وزياد بن عَلَاقة، ومحارب بن دِثَار، وطبقتهم، وعنه: ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن وهب، ووكيع، والفريابي، وقبيصة، وأبو نُعَيْم، ومحمد بن كَثِير، وأحمد بن يونس اليربوعي، وخلائق، وقال شعبة ويحيى بن معين وجماعة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن المبارك: كتبتُ عن ألف ومائة شيخ، ما فيهم أفضلَ من سفيان، وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني. وقال ورقاء: لم ير الثوري مثل نفسه، وقال أحمد: لم يتقدَّمه في قلبي أحد، وقال القطان: ما رأيت أحفظ منه؛ كنت إذا سألته عن حديث ليس عنده اشتد عليه، وقال عبد الرزاق: قال سفيان: ما استودعت قلبي شيئًا قطُّ فخانني، وقال الأوزاعي: لم يبق من تجتمع عليه الأمة بالرضى والصحة إلا سفيان، وقال ابن المبارك: لا أعلم على وجه الأرض أعلَمَ من سفيان، وقال وكيع: كان سفيان بحرًا، وقال القطان: سفيان فوق مالك في كل شيء. قال الثوري: وَدِدتُ أني نَجَوْتُ من العلم لا عَلَيَّ ولا لِي، وما مِنْ عَمَلٍ أنا أخوفُ عَلَيَّ منه ـ يعني: الحديث ـ. قال يحيى بن يمان: سمعت سفيان يقول: العالم طبيبُ الدِّين، والدرهم داء الدِّينِ، فإذا اجتر الطبيب الداء إليه متى يداوي غيره؟! قال الخريبي: سمعتُ الثوري يقول: ليس شيء أنفع للناس من الحديث.

وقال أبو أسامة: سمعت سفيان يقول: ليس طلبُ الحديث من عُدَّةِ الموت، لكنه علة يتشاغل بها الرجل، قال الذهبي: صدق والله؛ إن طلب الحديث شيءٌ غَيْرُ الحديث، فطلبُ الحديث: اسم عرفي لأمور زائدة على ما يحصل ماهية الحديث، وكثير منها مَرَاقٍ إلى العلم، وأكثرها أمورٌ يشغف بها المحدِّث من تحصيل النسخ المليحة، وتطلُّب

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٧٨).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٣).

المعالي، وتكثير الشيوخ، والفرح بالألقاب والثناء، وتمنِّي العمر الطويل ليروي، وحُبِّ التفرد إلى أمور عديدة لازمةٍ للأغراض النفسانية، لا الأعمال الربانية، فإذا كان طلبك لعلم الحديث النبوي محفوفًا بهذه الآفات، فمتى خلاصك إلى الإخلاص، وإذا كان علم الآثار مدخولًا ـ فما ظنك بعلم المنطق والجدل، وحكمةِ الأوائلِ التي تَسْلُبُ الإيمان، وتورثُ الشكوك، والحَيْرَةَ التي لم تكنْ ـ والله ـ من علم الصحابة ولا التابعين، ولا علم الأوزاعيِّ والثوريِّ ومالكٍ وأبي حنيفة وابنِ أبي ذِئْب وشعبة، ولا ـ والله ـ عَرَفَهَا ابنُ المبارك ولا أبو يوسف القائل: «من طلب الدِّينَ بالكلام تزندق»، ولا وكيعٌ ولا ابن مهديٍّ ولا ابن وهب ولا الشافعيُّ ولا عَفَّان ولا أبو عُبَيْد ولا ابن المدينيِّ وأحمد وأبو ثور والمُزَنِيُّ والبخاري والأثرم ومسلم والنَّسَائي وابن خُزَيْمة وابن شُرَيْح وابن المنذر وأمثالهم، بل كانت علومُهُمُ القرآنَ والحديثَ والفقهَ والنَّحْوَ وشبه ذلك، نعم، وقال سفيان ـ أيضًا ـ فيما سمعه منه الفريابي: ما من عمل أفضلَ من طَلَبِ الحديث إذا صَحَّتِ النية فيه.

وقال الفريابي: سمعتُ سفيان يقول: دخلْتُ على المهدي، فقلْتُ: بلغني أن عمر أنفق في حجته اثني عشر دينارًا، وأنت فيما أنت فيه، فغضبَ وقال: تريدُ أن أكون في مثل الذي أنت فيه؟ قلت: فإن لم تكُنْ في مثل ما أنا فيه ففي دون ما أنت فيه، قال ضَمْرة: سمعتُ مالكًا يقول: إنما كانت العراقُ تجيش علينا بالدراهم والثياب، ثم صارت تجيش علينا بسفيان الثوري. قال صالح جزرة: سفيان أحفظ وأكثر من مالك، لكنْ مالك ينتقي الرجال، وسفيان أحفظ من شعبة، يبلغ حديثه ثلاثين ألفًا، وحديثُ شعبة نحو عشرة آلاف، وقد صح عن معدان عن الثوري في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: عِلمُهُ، وهكذا جاء عن جماعة من المفسرين: اللالكائي في «السنة»[١]: حدَّثنا المخلص، حدّثنا أبو الفضل شعيب بن محمد، حدَّثنا علي بن حرب بن بسام، سمعت شعيب بن جرير يقول: قلت لسفيان الثوري: حَدِّث بحديث السنة ينفعني الله به، فإذا وقفْتُ بين يديه قُلْتُ، يا رب، حدّثني بهذا سفيان، فأنجو أنا وتُؤْخَذُ، قال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، من قال غير هذا فهو كافر،

---

(١) اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٥١) (٣١٤).

والإيمان قول وعمل ونية، يزيد وينقص، وتقدمة الشيخين... إلى أن قال: يا شُعَيْب، لا ينفعك ما كتبتَ، حتى ترى المَسْحَ على الخفين، وحتى ترى أن إخفاء «بسم الله الرحمن الرحيم» أفضلُ من الجهر به، وحتى تؤمن بالقَدَرِ، وحتى ترى الصلاة خلف كل بَرٍّ وفاجر، والجهادُ ماض إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جَارَ أو عَدَلَ، فقلت: يا أَبا عبد الله، الصلاة كلَّها؟ قال: لا، ولكنْ صلاة الجمعة والعيدين، صَلِّ خلف من أدركت، وأما سائر ذلك فأنت مخير، لا تُصَلِّ إلا خَلْفَ من تَثِقُ به، وتعلَمُ أنه من أهل السنة، إذا وقفْتَ بين يدي الله، فسألك عن هذا، فقل: يا رب، حدَّثني بهذا سفيان الثوري، ثم خَلِّ بيني وبين الله عز وجل.

قال الذهبي[١]: هذا ثابتٌ عن سفيان، وشيخُ المخلص ثقة، مولد سفيان في سنة سبع وتسعين، وطلب العلم وهو حَدَثٌ، فإن أباه كان من علماء الكوفة، مات في البصرة في الاختفاء من المهديِّ، فإنه كان قَوَّالًا بالحق شديدَ الإنكار، مات في شعبان سنة إحدى وستين ومائة رضي الله عنه.

قال: مناقب هذا الإمام في مجلّد لابن الجوزي، وقد اختصرته وسُقْتُ جملةً حسنةً من ذلك في «تاريخه». انتهى. وقال ابن خلكان[٢]: كان سفيان إمامًا في علم الحديث وغيره من العلوم، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين، ويقال: إن الشيخ أبا القاسم الجنيد كان على مذهبه، قال سفيان بن عيينة: ما رأيتُ رجلًا أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري، ويقال: كان عمر بن الخطاب في زمانه رَأْسَ الناس، وبعده: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وبعده: الشعبيُّ، وبعده: سفيان الثوريُّ، سمع سفيانُ الثوريُّ الحديثَ من: أبي إسحاق السبيعي، والأعمش، ومن في طبقتهما، وسمع منه: الأوزاعي، وابن جرير، ومحمد بن إسحاق، ومالك، وتلك الطبقة، وحُكِيَ عن أبي صالح شعيب بن حرب المدائني ـ وكان أَحَدَ السادة الأئمة الأكابر في الحفظ والدين ـ أنه قال: إنني لأَحْسِبُ يجاء بسفيان الثوري يوم القيامة حُجَّةً من الله على الخلق، يقال لهم: لم تدركوا نبيكم ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ فلقد رأيتم سفيان الثوري، ألا اقتديتم به. انتهى.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٧).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٨٦).

ومنهم[1]: سفيان بن عُيَيْنَةَ بن ميمون، العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلاليُّ الكوفي، محدِّث الحرم، مولى محمد بن مزاحم، ولد سنة ١٠٧ سبع ومائة، وطلب العلم في صغره، سمع: عمرو بن دينار، والزهري، وزياد بن علاقة، وأبا إسحاق، والأسود بن قيس، وزيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار، ومنصور بن المعتمر، وعبد الرحمن بن القاسم، وأممًا سواهم، حدث عنه: الأعمش، وابن جُرَيْج، وشعبة، وغيرهم، ومن شيوخه: ابن المبارك، وابن المهدي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن صالح، وابن نمير، وأبو خيثمة، والفَلَّاس، والزعفراني، وابن موسى، وابن عبد الأعلى، وخَلْقٌ لا يحصرون، فقد كان خلق يحجون والباعث لهم لقاء ابن عيينة، فيزدحمون عليه في أيام الحج، وكان إمامًا حجة حافظًا واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالكٌ وسفيانُ لذهب علم الحجاز.

وعن الشافعي قال: وجدتُ أحاديث الأحكام كلَّها عند مالك سوَى ثلاثين حديثًا، ووجدتها كلَّها عند ابن عيينة، سوى ستة أحاديث، قال عبد الرحمن بن مهدي: كان ابن عيينة أحفظ من حماد بن زيد، قال حرملة: سمعت الشافعي يقول: ما رأيتُ أحدًا أعلم بالتفسير منه، وقال أحمد: ما رأيت أعلم بالسنن منه، وقال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة، قال أحمد: دخل ابن عيينة اليمنَ علَى مَعْنِ بن زائدة ووعظه، ولم يكن سفيان تَلَطَّخ بَعْدُ بجوائزهم، قال العِجْلي: كان ابن عيينة ثَبتًا في الحديث، وحديثه نحوٌ من سبعة آلاف، ولم يكن له كتب، وقال بَهْزُ بن أسد: ما رأيتُ مثله ولا شعبة، قال يحيى بن معين: هو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار، وقال ابن مهدي: عند سفيان بن عيينة من المعرفة بالقرآن وتفسير الحديث ما لم يكن عند الثوري، اتفقتِ الأئمة على الاحتجاج بابن عيينة؛ لحفظه وأمانته، وحج سبعين سنة، وكان مدلِّسًا لكن عن الثقات، مات في جمادى الآخرة سنة ١٩٨ هـ ثمان وتسعين ومائة؛ كذا في «التذكرة»[2].

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٢).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٤).

ومنهم[1]: شُرَيْحٌ القاضي، وهو: شُرَيْح بن الحارث بن قيس، أبو أمية الكندي الكوفي الفقيه، ويقال: شُرَيح بن شُرَحْبِيلَ من المُخَضْرَمين، استقضاه عمر على الكوفة، ثم عَلِيٌّ فمن بعده، وحدَّث عن عمر، وعن علي، وابن مسعود، وعنه: الشَّعْبِيُّ، والنَّخَعِيُّ، وعبد العزيز بن رفيع، ومحمد بن سيرين، وطائفة، استعفى من القضاء قبل موته بسنة من الحَجَّاج، وعاش مائة وعشرين سنة، وثقه يحيى بن معين، وكان فقيهًا شاعرًا فائقًا فيه دعابة، مات سنة ثمان وسبعين، وقيل: في سنة ثمانين؛ كذا في «التذكرة».

وقال ابن خلكان[2]: كان من كبار التابعين، وأدرك الجاهلية، واستقضاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الكوفة، فأقام قاضيًا خمسًا وسبعين سنة، لم يتعطل فيها إلا ثلاثَ سنين، امتنع فيها من القضاء في فتنة ابن الزُّبَيْر، واستعفَى الحجَّاج بن يوسف من القضاء، فأعفاه ولم يقض بين اثنين حتى مات، وكان أعلمَ الناس بالقضاء، ذا فطنة وذكاء، ومعرفة وعقل وإصابة، قال ابن عبد البر: وكان شاعرًا محسنًا، وهو أحد السادات الطُّلْسِ، وهم أربعة: عبد الله بن الزبير، وقيس بن سعد بن عبادة، والأحنف بن قيس الذي يضرب به المثل في الحِلْمِ، والقاضي شُرَيْح المذكور، والأَطْلَسُ: الذي لا شعر في وجهه، وكان مَزَّاحًا، دخَل عليه عدي بن أرطاة فقال له: أين أنت أصلحك الله؟! قال: بينك وبين الحائط، قال: استمع مني، قال: قل أسمع، قال: إني رجُلٌ من أهل الشام، قال: مِنْ مكانٍ سحيقٍ، قال: تزوَّجْتُ عندكم، قال: بالرِّفاءِ والبنين، قال: وأردت أن أَرْحُلَهَا، قال: الرجلُ أحقُّ بأهله، قال: وشرطَتْ لها دارَها، قال: الشرْطُ أَمْلَكُ، قال: فاحكم الآن بيننا، قال: قد فعلْتُ، قال: فعلَى مَنْ حكمْتَ؟ قال: عَلَى ابْنِ أُمِّكَ، قال: بشهادةِ مَنْ؟ قال: بشهادة ابن أخت خالتك، ورُوِيَ أن عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه دخل مع خَصْم له ذِمِّيٍّ إلى القاضي شُرَيْح، فقام له، فقال: هذا أولُ جَوْرك، فأسند ظهره إلى الجدار، وقال: أما إنَّ خَصْمِي لو كان مسلمًا لجلَسْتُ بجنبه، وروي أن عليًّا رضي الله عنه قال: اجمعوا إليَّ القراء، فاجتمعوا في رحبة المسجد، فقال: إني أوشك أن أفارقكم، فجعل يسألهم ما

(١) المصدر السابق (١/ ٥٩).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٦٠).

تقولون في كذا؟ ما تقولون في كذا؟ وشُرَيْحٌ ساكتٌ، ثم سأله، فلما فرغ منهم قال: اذهَبْ فأنت مِنْ أفضَلِ الناس، أو من أفضل العربِ، وتزوَّج شُرَيْحٌ امرأة من بني تميم، تسمَّى: «زينب» فنقم عليها شيئًا، فضربها، ثم ندم، وقال: [من الطويل]

رَأَيْتُ رِجَالًا يَضْرِبُونَ نِسَاءَهُم ... فَشَلَّتْ يَمِينِي يَوْمَ أَضْرِبُ زَيْنَبَا

أَأَضْرِبُهَا مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ أَتَتْ بِهِ ... فَمَا العَدْلُ مِنِّي ضَرْبَ مَنْ لَيْسَ مُذْنِبَا

فَزَيْنَبُ شَمْسٌ وَالنِّسَاءُ كَوَاكِبٌ ... إِذَا طَلَعَتْ لَمْ تُبقِ مِنْهُنَّ كَوْكَبَا

هكذا ذكر هذه الحكايةَ صاحبُ «العِقْدِ»[(١)]، ويروَى[(٢)] أن زياد بن أبيه كتب إلى معاوية: يا أمير المؤمنين، قد ضبطْتُ لك العراقَ بشمالي، وفرغَتْ يميني لطاعتك، فولِّني الحجاز، فبلغ ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وكان مقيمًا بمكة، فقال: اللهم، اشغل عنا يمين زياد، فأصابه الطاعون في يمينه، فجمع الأطباء واستشارهم، فأشاروا عليه بقطعها، فاستدعى القاضي شُرَيْحًا وعرض عليه ما أشار به الأطباء، فقال: لتلك رزقٌ معلومٌ، وأجَلٌ محتوم، وإني أكره ـ إن كانت لك مدة ـ أن تعيش في الدنيا بلا يمين، وإن كان قد دنا أجلك أن تلقَى ربَّكَ مقطوعَ اليد، فإذا سألك: لِمَ قَطَعْتَها؟ قلْتَ: بغضًا في لقائك، وفرارًا من قضائك، فماتَ زياد من يومه، فلام الناسُ شُرَيْحًا على منعه من القطع؛ لبغضهم له، فقال: إنه استشارني، والمستشار مؤتَمَنٌ، ولولا الأمانة في المشورة لوددتُ أنه قطع يده يومًا ورجله يومًا، وسائر جسده يومًا يومًا، وكانت وفاة القاضي شُرَيْحٍ سنة سبع وثمانين للهجرة، وهو ابن مائة سنة، وقيل: سنة اثنتين وثمانين، وقيل: سنة ثمان وسبعين، وقيل: سنة ثمانين، أو: سنة تسع وسبعين، وقيل: سنة ست وسبعين، وهو ابن مائة وعشرين، وقيل: مائة وثمان سنين. انتهى.

ومنهم[(٣)]: شُعْبَة بن الحَجَّاج بن الوَرْد، الحافظ، شيخُ الإسلام، أبو بِسْطام الأزديُّ العتكِيُّ مولاهم، الواسطي، نزيلُ البصرة ومحدِّثها، سمع من الحسن مسائلَ، وسمع من معاوية بن قُرَّة، وعمرو بن مرة، والحكم، وسلمة بن كُهَيْل، وأنس بن سيرين، ويحيى بن

(١) ابن عبد ربه في «العقد الفريد» (٥/ ٢٥٥).
(٢) انظر «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٦٢).
(٣) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٩٣).

أبي كثير، وخلق كثير، وعنه: أيوب السختياني، وسفيان الثوري، وابن المبارك، وغُنْدَر، وآدم، وعفان، وأبو داود، وسليمان بن حرب، وعلي بن الجعد، وأمم لا يحصون، قال ابن المديني: له نحو ألفَيْ حديث، وكان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وقال الشافعي: لولا شعبةُ لما عُرِفَ الحديثُ بالعراق، قال أبو بكر البكراوي: ما رأَيْتُ أَحَدًا أعبد لله من شعبة؛ لقد عبد الله حَتَّى جَفَّ جلده على عظمه واسوَدَّ، وقال عمر بن هارون: كان شعبة يصُومُ الدهر، وقال أبو قطن: ما رأيتُ شعبة قد ركع إلا ظننتُ أنه نسي، ولا سجد إلا قلت: نسي، قال يحيى القَطَّانُ: كان رقيقًا يعطي السائل ما أمكنه، قال أبو قطن: كانت ثيابه لونها كالتراب، وكان كثير الصلاة.

قال الحاكم في ترجمته: شعبة رَأَى أنس بن مالك، وعمر بن سلمة، وسمع من أربعمائة من التابعين، وحدَّث عنه من التابعين: سعيد بن إبراهيم، ومنصور بن المعتمر، والأعمش، وأيوب، وداود بن أبي هند، قال أبو زيد الهاروني: ولد شعبة سنة ثنتين وثمانين، قال أبو قتيبة: قدمت الكوفة، فقال لي سفيان: ما فعل أستاذنا شعبة؟ قال أبو قلابة: أنبأنا أبي أنبأنا حماد بن زيد: أنه كان إذا حدَّث عن شعبة، قال: حدَّثنا الضَّخْم عن الضخام، شعبَةُ الخيرِ أبو بِسْطام، قال أبو الوليد: قال لي حماد بن زيد: إذا خالفني شعبة تبعته؛ لأنه كان لا يرضَى أن يسمع الحديث عشرين مرة، وأنا أرضَى أن أسمعه مرة، قال أبو زيد الهرويُّ: سمعتُ شعبة يقول: لأَنْ أَقَعَ من السماء، فأتقطَّعَ أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس، وعبد الرحمن بن يونس المستملي: سمعت ابن عيينة يقول: سمعتُ شعبة يقول: مَنْ طَلَبَ الحديث أَفْلَسَ، بِعْتُ طَسْتَ أمي بسبعة دنانير.

قال أحمد بن حنبل: كان شعبةُ أُمَّةً وحده في هذا الشأن، يعني: في الرجال وبصره بالحديث. قال أبو الوليد الطيالسي: قلت ليحيى بن سعيد: رأيت أحدًا أحسن حديثًا من شعبة؟ قال: لا، قلت: كم صحبته؟ قال: عشرين سنة. سلم بن قتيبة: قال شعبة: يا قوم كلَّما تقدَّمتم في الحديث تأخرتم في القرآن، قال ابن المديني: شعبة أحفظُ للمشايخ، وسفيان أحفظ للأبواب، روى عَبْدَانُ بن عثمان عن أبيه قال: قَوَّمْنَا حمار شعبة وسَرْجَه ولجامه بِضْعة عشر درهمًا، قال أبو داود الطيالسي: جاء سليمان بن المغيرة يبكي، وقال لشعبة: مات حماري، وذهبَتْ مني الجمعة، وذهبَتْ حوائجي، قال: بكم أخذتَهُ؟ قال: بثلاثة دنانير، فقال: عندي ثلاثة دنانير، ما أملك غيرها، ثم قام ودفعها إلى سليمان،

وروى سليمانُ بن أبي شيخ، عن صالح بن سليمان قال: منشأ شعبة واسط، وعِلْمُهُ كوفي، وله ابْنٌ اسمه: سعد، وله أخوان: بَشَّار، وحمَّاد، يعالجان الصَّرْف، وكان شعبة يقول لأصحابه: ويلكم، الزموا السوق، فإنما أنا عيال على أخويَّ، قال: وما أكل شعبة من كسبه درهمًا قطُّ.

قال أبو العباس السَّرَّاج: أنبأنا محمد بن عمرو، سمعتُ أصحابنا يقولون: وهب المهدي شعبةَ ثلاثين ألف درهم، فقسَّمها، وأقطعه ألفَ جَرِيبٍ بالبصرة، فَقَدِمَ البَصرة، فلم يجد شيئًا يطيب له، فتركها، قال الأصمعي: لم يُرَ أَحَدٌ قَطُّ أَعْلَمَ بالشعر من شعبة، قال لي: كنت ألزم الطِّرِمَاح أسأله عن الشعر؛ كذا في «التذكرة»(١). وقال الحافظ(٢): قال حماد بن زيد: قال لنا أيوب: الآن يَقْدُمُ عليكم رجلٌ من أهل واسط، هو فارس في الحديث، فخذوا عنه. وقال أبو الوليد الطيالسي: قال لي حماد بن سلمة: إذا أردتَ الحديث فالزم شعبة، وقال حماد بن زيد: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته، وقال يزيد بن زريع: كان شعبة من أصدق الناس في الحديث، وقال مسلم بن إبراهيم: ما دخلْتُ على شعبة في وقت صلاة قطُّ إلا رأيته قائمًا يصلِّي، وقال النَّضْر بن شُمَيْل: ما رأيتُ أَرْحَمَ بِمِسْكِين منه، وقال قُرَادُ أبو نوح: رَأَى عَليَّ شعبةُ قميصًا، فقال: بكَمْ أَخذْتَ هذا؟ قلْتُ: بثمانية دراهم، قال لي: ويحك! أما تتقي الله؛ تلبس قميصًا بثمانية! ألا اشتريتَ قميصًا بأربعة، وتصدقْتَ بأربعة، قلت: إنا مع قوم نتجمَّل لهم، قال: أَيْش تتجمَّل لهم؟! وقال وكيع: إني لأرجو أن يرفع الله لشعبة في الجنة درجاتٍ؛ لذبه عن رسول الله ﷺ. وقال يحيى القطان: ما رأيت أحدًا قطُّ أحسَنَ حديثًا من شعبة.

وقال ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد: أيهما كان أحفَظَ للأحاديث الطِّوَالِ؛ سفيان أو شعبة؟ فقال: كان شعبة أَمَرَّ فيها، قال: وسمعتُ يحيى يقول: كان شعبةُ أعلَمَ بالرجال: فلانٌ عن فلان، وكان سفيان صاحبَ أبواب، وقال أبو داود: لمَّا مات شعبة قال سفيان: مات الحديث، وقال ابن سعد: كان ثقةً مأمونًا ثَبْتًا حجةً، صاحبَ حديث،

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٩٦).
(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠١).

وقال العِجْلي: ثقة ثَبتٌ في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلًا، وقال صالح جزرة: أول من تكلَّم في الرجال شعبة، ثم تبعه القَطّان، ثم أحمد، ويحيى، وقال ابن سعد: توفي أول سنة ١٧٠ بالبصرة، وقال أبو بكر بن منجويه: ولد سنة ٨٢، ومات سنة ١٦٠، وله ٦٨ سنة، وكان من سادات أهل زمانه حفظًا وإتقانًا وورعًا وفضلًا، وهو أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين، وصار علمًا يقتدَى به، وتبعه بعده أهلُ العراق، قال: أمَّا ما تقدَّم من أنه كان يخطئُ في الأسماء فقد قال الدارقطنيُّ في «العلل»: كان شعبة يخطئُ في أسماء الرجال كثيرًا؛ لتشاغله بحفظ المتون[١]، وفي «تاريخ ابن أبي خيثمة»: قال شعبة: ما رويْتُ عن رجل حديثًا إلا أتيته أكثر من مَرَّةٍ، والذي رويْتُ عنه عشرةً أتيته أكثر من عَشْرِ مِرَارٍ، وقيل لابن عوف: ما لك لا تحدِّثُ عن فلان؟ قال: لأنَّ أبا بسطام تركه، وقال الحاكم: شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة، رأى أنس بن مالك، وعمر بن سَلَمة الصحابيَّين، وسمع من أربعمائة من التابعين.

ومنهم[٢]: طاوس بن كَيْسَان الخَوْلَانِيُّ، أبو عبد الرحمن الهَمْدَانِيُّ اليماني، من أبناء الفرس، أحد الأعلام التابعين، سمع ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما وروى عنه: مجاهد، وعمرو بن دينار، وكان فقيهًا جليلَ القدر، نبيه الذكر، قال ابن عيينة: قلتُ لعبد الله بن يزيد: مع من تدخل على ابن عباس؟ قال: مع عطاء وأصحابه، قلت: وطاوس؟ قال: أَيْهَاتَ! ذلك يدخلُ مع الخواصِّ، وقال عمرو بن دينار: ما رأيتُ أحدًا قَطُّ مثل طاوس، ولما ولي عُمَرُ بن عبد العزيز الخلافَةَ كتب إليه طاوسُ المذكور: إن أردتَ أن يكونَ عَمَلُكَ خيرًا كلُّه فاستعمل أهل الخير، فقال عمر: كَفَى بها موعظةً، وتوفي حاجًا بمكة قبل يوم التروية بيوم، وصلى عليه هشام بن عبد الملك، وذلك في سنة ست ومائة، وقيل: سنة أربع ومائة رضي الله عنه.

وقال بعض العلماء: مات طاوُس بمكة، فلم يتهيأ إخراجُ جنازته؛ لكثرة الناس، حتى وجه إبراهيم بن هشام المخزوميُّ أميرُ مكة بالحارث، فلقد رأيتُ عبد الله بن الحسن بن

---

(١) الدارقطني في «العلل» (١١/ ٣١٤).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٥٠٩).

علي بن أبي طالب ﵁ يحملُ السرير على كاهله، وقد سقطَتْ قَلنسُوتُهُ، كانت على رأسه، ومُزِّقَ رداؤه من خلفه، ورأيت بمدينة بعلبك داخل البلد قبرًا يزار، وأهلُ البلد يزعمون أنه لطاوس المذكور، وهو غلط، قال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب «الألقاب»: إن اسمه ذكوان، وطاوس لقبه، وإنما لقب به لأنه كان طاوسَ القراءِ، والمشهورُ أنه اسمه، وروي أن أمير المؤمنين أبا جعفر المنصور استدعَى عبد الله بن طاوس، ومالك بن أنس ﵄ فلما دخلا عليه أطرق ساعة، ثم التفت إلى ابن طاوس، وقال له: لتحدثني عن أبيك، فقال: حدَّثني أبي أَنَّ أَشَدَّ الناسِ عذابًا يَوْمَ القيامةِ رَجُلٌ أَشْرَكَهُ الله تَعَالَى في سلطانه، فأَدخَلَ عليه الجَوْرَ في حكمه، فأمسَكَ أبو جعفر ساعة، قال مالك: فَضَمَمْتُ ثيابي خوفًا أن يصيبني دَمُهُ، ثم قال له المنصورُ: نَاوِلْنِي تلك الدواة، ثلاث مرات، فلم يفعَلْ، فقال له: لِمَ لَا تناوِلُني؟ فقال: أخافُ أن تَكْتُبَ بها معصيةً، فأكون قد شاركتك فيها، فلما سَمِعَ ذلك قال: قوما عَنِّي، قال: ذلك ما كنا نَبْغِي، قال مالك: فما زِلْتُ أعرِفُ لابن طاوسٍ فَضْلَهُ من ذلك اليوم؛ كذا في «وفيات الأعيان».

وقال الحافظ[1]: قال عبد الملك بن ميسرة عنه: أدركْتُ خمسين من الصحابة، وقال ابن جُرَيْج، عن عطاء، عن ابن عباس: إني لأَظُنُّ طاوسًا من أهل الجنة، وقال ليث بن أبي سُلَيْم: كان طاوسٌ يعد الحديث حرفًا حرفًا، وقال إسحاق بن منصور، عن ابن معين: ثقة، وكذا قال أبو زرعة، وقال ابن حِبَّان: كان من عُبَّاد أهل اليمن، ومن سادات التابعين، وكان قد حج أربعين حجة، وكان مستجاب الدعوة، وقال ضمرة عن ابن شوذب: شَهِدتُ جنازة طاوسٍ بمكة سنة مائة، فجعلوا يقولون: رَحِمَ الله أبا عبد الرحمن، حجَّ أربعين حجة، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدًا أَعَفَّ عما في أيدي الناس من طاوس، وقال ابن عيينة: متجنبو السلطانِ ثلاثةٌ: أبو ذر في زمانه، وطاوُسٌ في زمانه، والثوريُّ في زمانه. انتهى.

ومنهم: الشعْبِيُّ وهو: عامر بن شَرَاحِيلَ بن عَبْد، وقيل: عامر بن عبد الله بن شَرَاحِيل الحميري، أبو عمرو الكوفي، من شعب هَمْذانَ، قال ابن خلكان[2]: هو تابعي جليلُ القَدْر، وافر العلم.

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/ ٩).
(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ١٢).

روي أن ابن عمر رضي الله عنه مَرَّ به يومًا، وهو يحدث بالمغازي، فقال: شهدت القوم وإنه لأعلم بها مني، وقال الزهري: العلماء أربعة: ابن المسيِّب بالمدينة، والشَّعْبِيُّ بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحولٌ بالشام، ويقال: إنه أدرك خمسمائة من أصحاب رسول الله ﷺ، وحكى الشعبي قال: أنفذني عبد الملك بن مروان إلى مَلكِ الروم، فلما وصلت إليه جعل لا يسألني عن شيء إلا أجبتُهُ، وكانَتِ الرُّسُلُ لا تطيلُ الإقامةَ عنده، فحبسني أيامًا كثيرةً حتى استحثَثْتُ خروجي، فلما أردتُ الانصراف قال لي: أمِنْ أهل بيت المملكة أنت؟ فقلت: لا، ولكني رَجُلٌ من العرب في الجملة، فَهَمَسَ بشيء، فَدُفِعَتْ إليَّ رقعةٌ، وقال لي: إذا أدَّيْتَ الرسائل إلى صاحبك فأوصل إليه هذه الرقعة، قال: فأديْتُ الرسائل عند وصولي إلى عبد الملك، وأنْسِيتُ الرقعة، فلما صِرْتُ في بعض الدار أريدُ الخروج تذكَّرتها، فرجعْتُ فأوصلتها إليه، فلما قرأها قال لي: أقال لك شيئًا قبل أن يدفعها إليك؟ قلتُ: نعم، قال لي: أمِنْ أَهْلِ بَيْتِ المملكة أنت؟ قلتُ: لا، ولكني من العرب في الجملة، ثم خرجْتُ من عنده، فلما بلغْتُ الباب رددت، فلما مَثَلْتُ بين يديه قال لي: أتدري ما في الرقعة؟! قلت: لا، قال: اقرأها، فقرأْتُها فإذا فيها: عجبْتُ من قوم فيهم مِثْلُ هذا، كَيْفَ مَلَّكُوا غيره؟! فقلت له: والله، لو علمْتُ ما فيها ما حملتها، وإنما قال هذا لأنه لم يَرَكَ، قال: فَتدري لِمَ كَتبها؟ قلت: لا، قال: حَسَدَنِي عليك، وأراد أن يغريني بقتلك، قال: فتأدى ذلك إلى ملك الروم، فقال: ما أردت إلا ما قال. وكلَّم الشعبيُّ عمرو بْنَ هُبَيْرَة أمير العراق في قوم حَبَسَهم ليطلقهم، فأبى، فقال له: أيها الأمير، إن حبستهم بالباطل فالحق يخرجهم، وإن حبستهم بالحق فالعفو يسعهم، فأطلقهم. وقال قتادة: ولد الشعبي لأربع سنين بقين من خلافة عمر رضي الله عنه.

وقال خليفة بن خَيَّاط: ولد الشعبي والحسن البصري في سنة إحدَى وعشرين، وقال الأصمعي: في سنة سبع عشرة بالكوفة، وكان ضئيلًا نحيفًا، قيل له يومًا: ما لنا نراك ضئيلًا؟ فقال: زُوحِمْتُ في الرَّحِمِ، وكان قد ولد هو وأخ آخر في بطن واحدٍ، وأقام في البطن سنتين. ذكره في كتاب «المعارف»[1]، ويقَال: إن الحَجَّاج بن يوسف الثقفيَّ قال له يومًا: كم عطاؤك في السنة؟ فقال: أَلْفَيْن، فقال: ويحك! كم عطاؤك؟ فقال: أَلْفَانِ،

(١) لابن قتيبة الدينوري. وانظر «المعارف» له (ص/ ٤٥٠).

قال: كيف حتى لَحَنْتَ أولًا؟ قال: لَحَنَ الأميرُ، فلحنت، فلما أعرب أعربت، وما أمكن أن يلحن الأمير وأُعْرِبَ أنا، فاستحسن ذلك منه وأجازه، وكان مزَّاحًا، يحكى أن رجلًا دخل عليه ـ وهو مع امرأته في البيت ـ فقال: أيكما الشعبي؟ فقال: هذه. وكانت ولادته لست سنين خلون من خلافة عثمان ﷺ وقيل: سنة عشرين للهجرة، وقيل: إحدى وثلاثين، ورُوِيَ عنه أنه قال: ولدت سنة جلولاء، وهي: سنة تسع عشرة، وتوفي بالكوفة سنة أربع، وقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل: سبع، وقيل: خمس ومائة، وكانت وفاته فجأة، وكانت أمه من سَبْيِ جَلُولَاءَ.

والشَّعْبِيُّ، بفتح الشين المعجمة، وسكون العين المهملة، وبعدها باء موحدة، هذه النسبة إلى شَعْبٍ، وهو: بطن من هَمْدَانَ، وقال الجوهري: هذه النسبة إلى جبل باليمن نزله حسان بن عمرو الحميري هو وولده، ودفن به، وهو: ذو شعبين، فمن كان بالكوفة منهم قيل لهم: «شَعْبِيُّونَ»، ومن كان منهم بمصر والمغرب قيل لهم «الأشعوب»، ومن كان منهم بالشام قيل لهم: «شعبانيون»، ومن كان باليمن قيل لهم: «آل ذِي شَعْبَيْنِ»، وجَلُولاء، بفتح الجيم، وضم اللام، ومد آخره: قرية بناحية فارس، كانت بها الوقعة المشهورة من الصحابة ﷺ، وكان كثيرًا ما يتمثل بقول مسكين الدَّارِمِيِّ: [من الرمل]

لَيْسَتِ الأَحْلَامُ فِي حَالِ الرِّضَا ... إِنَّمَا الأَحْلَامُ فِي حَالِ الغَضَبْ

انتهى[١].

وقال الحافظ[٢]: قال أشعث بن سوار: لقي الحسنُ الشعبيَّ فقال: كان والله كثيرَ العلم، عظيم الحلم، قديم السلم، من الإسلام بمكان، وقال عبد الله بن عُمَير: مَرَّ ابن عمر على الشعبي وهو يحدث بالمغازي، فقال: لقد شهدت القوم، فَلهو أحفظُ لها وأعلَمُ بها، وقال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول بعد الصحابة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، وقال ابن شُبْرُمَةَ: سمعت الشعبيَّ يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدَّثني رجلٌ بحديث إلا حفظته، ولا حدَّثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده عليَّ، وقال ابن معين: إذا حدَّث عن رجل فسماه، فهو ثقة يحتج بحديثه. انتهى.

---

(١) من «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ١٦).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٩).

ومنهم(١): الإمام الدارميُّ، وهو: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي، أبو محمد السمرقندي الحافظ، صاحب «المسند» العالي، الذي في طبقة منتخب «مسند عَبْد بن حُمَيْد»، مولده عام توفي ابن المبارك سنة إحدى وثمانين ومائة، سمع: النضر بن شُمَيْل، ويزيد بن هارون، وسعيد بن عامر الضبعي، وجعفر بن عون، وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي، ووهب بن جرير، وطبقتهم بالحرَمَيْن وخراسانَ والشام والعراق ومصرَ، حدَّث عنه: مسلم، وأبو داود، والترمذي، ومُطَيَّن، وجعفر الفريابي، وعمر بن بحير، والنسائي خارج «سننه»، وحفص بن أحمد بن فارس الأصبهاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعيسى بن عمر السمرقندي، وآخرون.

قال الخطيب: كان أَحَدَ الحُفَّاظ والرحَّالين، موصوفًا بالثقة والورع والزهد، استقضي على سمرقند، فقضى قضية واحدة، ثم استعفى فأعفي... إلى أن قال: وكان على غاية العقل، وفي نهاية الفضل، يضرب به المثل في الديانة والحلم، والاجتهاد والعبادة والتقلُّل، صنف «المسند» و «التفسير» وكتاب «الجامع»، قال أبو حاتم: ثقة صدوق. وعن أحمد بن حنبل، وذكر الدارميُّ، فقال: عُرِضَتْ عليه الدنيا فلم يقبل. وقال رجاء بن مرجى: رأيت الشَّاذَكُونِيَّ وابن راهويه وسمَّى جماعة، فما رأيتُ أحفظَ من عبد الله الدارميِّ؛ كذا في «التذكرة».

وقال الحافظ(٢): قال الإمام أحمد بن حنبل: إمام، وقال الآخر: عليك بذاك السيِّد عبد الله بن عبد الرحمن، يكرِّرها، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: غَلَبَنا بالحفظ والورع.

وقال أبو سعيد الأَشَجُّ: إمامنا. وقال عثمان بن أبي شيبة: أَمْرُهُ أَظْهَرُ مما يقولون من الحفظ والبصر وصيانة النفس، وعَدَّهُ بُنْدَارٌ في حفاظ الدنيا، وقال إسحاق بن أحمد بن زيرك، عن أبي حاتم الرازي: سَمِعْتُهُ يقول: محمد بن إسماعيلَ أعلَمُ مَنْ دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم، ومحمد بن أسلم أورعهم، وعبد الله بن عبد الرحمن أثبتهم. وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: إمام أهل زمانه، وقال ابن الشرقي:

---

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٥٣٥).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥٨).

إنما أخرجَتْ خراسانُ من أئمة الحديثِ خمسةً، فذكره فيهم. وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي: كان على غاية من العقل والديانة، ممن يضرب به المثل في الحكم والدراية والحفظ والعبادة والزهد، أَظْهَرَ عِلْمَ الحديث والآثار بسمرقند، وذَبَّ عنها الكذب، وكان مفسرًا كاملًا، وفقيهًا عالمًا، وقال أحمد بن سَيَّار: كان حسن المعرفة، قد دَوَّنَ المسند والتفسير، مات سنة خمس وخمسين ومائتين يوم التروية، ودفن يوم عرفة يوم الجمعة وهو ابن أربع وسبعين سنة، وكذا أَرَّخَهُ غير واحد، وقيل: مات سنة ٥٠، وهو وَهمٌ، وقال أبو حاتم بن حبَّان: كان من الحُفَّاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتفقَّه وصنَّف وحدَّث، وأظهر السنة في بلده، ودعا إليها، وذَبَّ عن حريمها، وقَمَعَ مَنْ خالفها. انتهى.

ومنهم[١]: عبد الله بن المبارك بْنِ واضِحٍ، الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام، فخر المجاهدين، قدوة الزاهدين، أبو عبد الرحمن الحنبلي مولاهم المروزيُّ التركيُّ الأب الخوارزميُّ، الإمام التاجر السَّفَّار، صاحب التصانيف النافعة، والرحلات الشاسعة، ولد سنة ثماني عشرة ومائة، أو بعدها بعام، وأفنَى عمره في الأسفار حاجًّا ومجاهدًا وتاجرًا، سمع: سليمان التيمي، وعاصمًا الأحول، وحميدًا الطويل، والربيع بن أنس، وهشام بن عروة، والجُرَيْرِيَّ، وإسماعيل بن أبي خالد، وخالدًا الحَذَّاء، ويزيد بن عبد الله بن أبي بردة، وأممًا سواهم، حتى كتب عمن هو أصغرُ منه، دَوَّن العلم في الأبواب والفقه، وفي الغزو والزهد والرقائق وغير ذلك، حدَّث عنه خلْقٌ لا يحصون من أهل الأقاليم، فإنه مِنْ صباه ما فَتَرَ عن السَّفَرِ، منهم: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، وحَيَّان بن موسى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأخوه عثمان، وأحمد بن منيع، وأحمد بن حنبل المروزي، والحسن بن عيسى بن ماسرجس، والحسين بن الحسن المروزي، والحسن بن عرفة.

قال ابن مهدي: الأئمة أربعة: مالك، والثوري، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وفضَّله ابن مهدي أيضًا على الثوري، وقال مرة: حدَّثنا ابن المبارك، وكان نسيجَ وَحْدِهِ. قال أحمد بن حنبل: لم يكن في زمان ابن المبارك، أطلب للعلم منه، وعن شعيب بن

---

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٧٤).

حَرْب قال: ما لقي ابن المبارك مثل نفسه، وقال شعبة: ما قَدِمَ علينا مثلُ ابن المبارك، وقال أبو إسحاق الفزاري: ابن المبارك إمام المسلمين، وقال ابن معين: كان ثقة متثبتًا، وكانَتْ كتبه التي حدَّث بها نحوًا من عشرين ألف حديث، قال يحيى بن آدم: إذا طلبْتُ الدقيق من المسائل فلم أجده في كتب ابن المبارك أَيِسْتُ فيه.

قال عباس بن مصعب: جمع ابن المبارك الحديثَ والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء ومحبة الفِرَقِ له، وقال شعيب بن حَرْب: لو جهدتُ جهدي أن أكون في السنة ثلاثة أيام مثل ابن المبارك لم أقدِرْ، وقال أبو أسامة: هو أمير المؤمنين في الحديث، قال الحسن بن عيسى بن ماسرجس: اجتمع جماعةٌ من أصحاب ابن المبارك فقالوا: عُدُّوا خصال ابن المبارك، فقالوا: جمع: العلم، والفقه، والأدب، والنحو، واللغة، والزهد، والشجاعة، والسعة، والفصاحة، وقيام الليل، والعبادة، والحج، والغزو، والفروسية، وترك الكلام فيما لا يعنيه، والإنصاف، وقلة الخلاف على أصحابه.

رَوَى العباس بن مصعب في «تاريخه» عن إبراهيم بن إسحاق، عن ابن المبارك قال: حملْتُ عن أربعة آلاف شيخ، فرَوَيْتُ عن ألف منهم، قال العباس: وقع لي من شيوخه ثمانمائة. نُعَيم بن حماد: سمعتُ عبد الله يقول: قال لي أبي: إني لئن وجدت كتبك حرَّقتها، فقلت: وما عَلَيَّ! هي في صدري. علي بن الحسن بن شَقِيق: قمتُ مع ابن المبارك ليلةً باردةً ليخرج من المسجد، فذاكرني عند الباب بحديثٍ وذاكرته، فما زال يذاكرني حتى جاء المؤذِّن، فأذَّن للفجر. أحمد بن أبي الحواري قال: جاء رجل من بني هاشم ليسمع من ابن المبارك، فامتنع، فقال الهاشمي لغلامه: قم بنا، فلما أراد الركوبَ، جاء ابن المبارك ليمسِكَ بركابِه، فقال: يا أبا عبد الرحمن، لا تَرَى أن تحدثني، وتمسِكُ بركابي؟! قال: رأيْتُ أن أُذِلَّ لك بدني، ولا أُذِلَّ لك الحديث.

مات ابن المبارك بـ «هيت» في رمضان سنة إحدَى وثمانين ومائة، قال الذهبي: مناقب هذا السيد جَمَّةٌ في «تاريخ دمشق»، و في «تاريخ نيسابور»، وفي «الحلية»، وفي «تاريخ الخطيب». انتهى[1].

(١) من «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٩).

وقال ابن خَلِّكَان(١): كان قد جمع بين العلم والزهد، وتفقه على: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، رضي الله عنهما، وروى عنه «الموطأ»، وكان كثير الانقطاع محبًّا للخَلْوة، شديد التورع، وكذلك كان أبوه، ويحكى عن أبيه: أنه كان يعمل في بستان لمولاه، وأقام فيه زمانًا، ثم إن مولاه جاءه يومًا وقال له: أريد رُمَّانًا حلوًا، فمضَى إلى بعض الشجر، وأَحْضَرَ منها رُمَّانًا، فكسره، فوجده حامضًا، فحرِدَ عليه، وقال: أطلبُ الحلو فتحضر لي الحامض، هات حلوًا، فمضَى وقطع من شجرة أخرَى، فلما كسره وجده أيضًا حامضًا، فاشتد حرَدُهُ عليه، وفعل ذلك دفْعَةً ثالثة، فقال له بعد ذلك: أَنْتَ ما تعرف الحلو من الحامض؟ فقال: لا، فقال: كيف ذلك؟ قال: لأني ما أَكَلْتُ منه شيئًا حتى أعرفه، فقال: ولم لَمْ تَأْكل؟ قال: لأنَّكَ ما أَذِنْتَ لي، فكشف عن ذلك، فوجده حقًّا، فَعَظُمَ فِي عَينه وزَوَّجَهُ ابْنته، ويقال: إن عبد الله رزقه من تلك الابنة، فنمت عليه بركة أبيه.

ونقل أبو عَلِيٍّ الغَسَّانِيُّ الجَيَّانِيُّ أن عبد الله بن المبارك المذكور، سئِلَ: أيما أفضل: معاوية بن أبي سفيان، أم عمر بن عبد العزيز؟ فقال: والله، إن الغبار الذي دَخَلَ فِي أَنْفِ مُعاوية مع رسول الله ﷺ، أَفْضَلُ من عمر بألف مرَّة، صَلّى معاوية خَلْفَ رَسُول الله ﷺ فقال: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَالَ معاوية: رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ، فَمَا بَعْدَ هذا، قال: وَقَفْتُ في كتاب «النصوص على مراتب أهل الخصوص»: عن أشعث بن شعبة المصيصيِّ قال: قَدِمَ هارونُ الرشيد الرَّقَّةَ، فانجفل الناس خلف عبد الله بن المبارك، وتقطَّعتِ النعالُ، وارتفعت الغبرة، فأشرفَتْ أم ولد أمير المؤمنين من بُرْج الخشب، فلما رأت النَّاسَ قالت: ما هذا؟ قالوا: عالم أهل خراسان قَدِمَ الرَّقَّة، يقال له: عبد الله بن المبارك، فقالت: هذا والله المُلْكُ، لا مُلْكُ هارونَ الذي لا يَجْمَعُ النَّاسَ إلا بِشُرَطٍ وأعوان. انتهى.

ومنهم: الأوزاعيُّ وهو: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِدَ، أبو عمرو الدمشقيُّ، قال ابن خَلِّكَان(٢): إمام أهل الشام، لم يكن بالشام أَعْلَمُ منه، قيل: إنه أجاب في سبعين ألف مسألة، وكان يسكن بيروت، روي أن سفيان الثوري بلغه مَقْدَمُ الأوزاعي، فخرج حتى لقيه بذي طُوى، فحل سُفيان رأْسَ بعيره من القطار، ووضعه على رقبته، فكان إذا مَرَّ

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٢).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ١٢٧).

بجماعة قال: الطريقُ للشيخ. سمع من الزهري، وعطاء، وروى عنه الثوريُّ، وأخذ عنه: عبد الله بن المبارك، وجماعةٌ كثيرة، وكانت ولادته ببعلبكَّ سنة ثمان وثمانين للهجرة، وقيل: سنة ثلاث وتسعين، ومنشؤه بالبقاع، ثم نقلته أمه إلى بَيْرُوتَ، وكان فوق الرَّبْعة، خفيف اللحية، به سُمْرة، وكان يخضب بالحناء، وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة، يوم الأحد لليلتين بقيتا من صفر، وقيل: في شهر ربيع الأول، بمدينة بيروت ـ رحمه الله تعالى ـ وقبره في قرية على باب بيروت، يقال لها: «حنتوس»، وأهلها مسلمون، وهو مدفون في قبلة المسجد، وأهل القرية لا يعرفونه، بل يقولون: ههنا رجلٌ صالحٌ ينزل عليه النُّور، ولا يعرفه إلا الخواصُّ من الناس، ورثاه بعضُهم بقوله: [من الكامل]

جَادَ الحَيَا بِالشَّامِ كُلَّ عَشِيَّةٍ ... قَبرًا تَضَمَّنَ لَحْدُهُ الأَوْزَاعِي
قَبْرًا تَضَمَّن فِيهِ طَوْدَ شَرِيعَةٍ ... سُقْيًا لَهُ مِنْ عَالِمٍ نَفَّاعِ
عَرَضَتْ لَهُ الدُّنْيا فَأَعْرَضَ مُقْلِعًا ... عَنْهَا بِزُهْدٍ أَيَّمَا إِقْلَاعِ

ذكر الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[١]: أن الأوزاعي دخل الحَمَّام ببيروت، وكان لصاحب الحمام شُغْلٌ، فأغلق الحَمَّام عليه وذهب، ثم جاء ففتح البابَ، فوجده ميتًا قد وضع يده اليمين تحت خَدِّه وهو مستقبل القبلة، وقيل: إن امرأته فعلت ذلك، ولم تكن عامدة لذلك، فأمرها سعيد بن عبد العزيز بِعِتْقِ رقبةٍ. ويُحْمِدُ: بضم الياء المثناة من تحتها، وسكون الحاء المهملة، وكسر الميم، وبعدها دال مهملة، والأَوْزَاعِيُّ: بفتح الهمزة، وسكون الواو، وفتح الزاي، وبعد الألف عين مهملة، هذه النسبة إلى «أَوْزَاعٍ»، وهي: بطن من ذي الكُلَاعِ من اليمن، وقيل: بطن من هَمْدَانَ، واسمه: مرثد بن زيد، وقيل: الأوزاع قرية بـ «دمشق» على طريق باب الفَرَادِيس، ولم يكن أبو عمرو منهم، وإنما نزل فيهم، فنسب إليهم، وهو مِن سَبْيِ اليمن، وَبَيْرُوت: بفتح الباء الموحدة، وسكون الياء المثناة، من تحتها، وضم الراء، وسكون الواو، وفي آخرها تاء مثناة من فوقها، وهي؛ بُلَيْدَةٌ بساحل الشام، أخذها الفرنج من المسلمين يوم الجمعة عاشر ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، وحَنْتُوسُ: بفتح الحاء المهملة، وسكون النون، وضم التاء المثناة من فوقها، وسكون الواو، ثم سين مهملة. انتهى.

---

(١) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٢٢).

وقال الحافظ[١]: قال أبو زُرْعَة الدمشقيُّ: كان اسم الأوزاعيِّ: عبد العزيز، فسمى نفسه عبد الرحمن، وكان أصله من سَبْي السند، وكان ينزل الأوزاعَ، فغلب ذلك عليه، وإليه فتوى الفقه لأهل الشام؛ لفضله فيهم وكثرة روايته، وبلغ سبعين سنة، وكان فصيحًا ورسائله تؤثر، وقال عمرو بن علي، عن ابن مهدي: الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، والثوري، وحماد بن زيد، وقال أبو عُبَيْد، عن ابن مهدي: ما كان بالشام أعلمُ بالسُّنَّة منه، وقال عثمان الدارميُّ عن ابن معين: ثقة، ما أَقَلَّ ما رَوَى عن الزهري، وقال أبو حاتم: إمامٌ متبع لما سمع، وقال أبو مسهر عن هقل بن زياد: أجاب الأوزاعي في سبعينَ ألفًا.

ومنهم: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العَنْبَرِيُّ، وقيل: الأزدي، مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الإمام العلم.

قال الذهبي[٢]: مولده سنة خمس وثلاثين ومائة، وسمع: أيمن بن نابل، وهشامًا الدستوائي، ومعاوية بن صالح، وأبا خَلْدَةَ، وشعبة، وسفيان، وأممًا، حدَّث عنه: ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وابن المديني، وبُنْدَارٌ، وعبد الرحمن رسته، ومحمد بن يحيى، وعبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثيُّ، وخلق سواهم، قال أحمد بن حنبل: هو أفقه من يحيى القَطَّانِ، وهو أثبَتُ من وكيع؛ لأنه أقرب عهدًا بالكتاب، اختلفا في نحو من خمسين حديثًا للثوري، فنظرنا فإذا عامَّةُ الصواب مع عبد الرحمن، وقال أيوب بن المتوكل: كنا إذا أردْنَا أن ننظر إلى الدين والدنيا ذهبنا إلى دار عبد الرحمن بن مهدي، قال محمد بن أبي بكر المُقَدَّمِيُّ: ما رأيت أحدًا أتقن لما سمع، ولما لم يسمع، ولحديث الناس من عبد الرحمن بن مهدي، إمام ثَبتٌ أثبَتُ من يحيى بن سعيد، وكان عرض حديثه على سفيان، قال القواريري: أملى عَلَيَّ ابن مهدي عشرين ألفَ حديثٍ حفظًا، وقال إبراهيم بن زياد سبلان: قال لي ابن مهدي: لو كان لي سلطانٌ لألقيْتُ من يقول: «إن القرآن مخلوقٌ» في دجلة، بعد أن أضرب عنقه.

قال أحمد بن حنبل: عبد الرحمن أكثر حديثًا من يحيى القطان، قال نُعَيْم بن حَمَّاد:

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٧).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٢٩).

قلت لابن مهدي: كيف تعرفُ الكذَّاب؟ قال: كما يعرف الطبيبُ المجنونَ، وكان عبد الرحمن فقيهًا بصيرًا بالفتوى، عظيم الشأن، قال أحمد بن سنان: كان عبد الرحمن لا يُتَحَدَّثُ في مجلسه، ولا يُبْرَى قَلَمٌ، ولا يقوم أحد، كأنما على رؤوسهم الطَّيْرُ، أو كأنهم في صلاة، قال ابن المديني: لو حُلِّفت بين الركن والمقام، لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن بن مهدي، وكان يقول: أَعْلَمُ الناس بقول الفقهاء السبعة الزهريُّ، ثم بعده مالك، ثم بعده ابن مهدي، وكان ورده كلَّ ليلة نصفَ القرآن، وقال الذهلي: ما رأيتُ في يد عبد الرحمن بن مهدي كتابًا قطُّ، قال ابن نمير: سمعت ابن مهدي يقول: معرفةُ الحديثِ إلهامٌ، مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة. انتهى.

وقال الحافظ[1]: قال علي بن المديني: إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذْتُ بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدُّد، وقال علي بن نصر، عن علي بن المديني: كان يحيى بن سعيدٍ أعلم بالرجال، وكان عبد الرحمن أعلَمَ بالحديث، وما شبهت علْمَ عبد الرحمن بالحديثِ إلا بالسِّحْرِ، قال: وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتفقه وصنف، وحدَّث، وأبى الرواية إلا عن الثقات، وقال الشافعي: لا أعرفُ له نظيرًا في الدنيا. انتهى.

ومنهم[2]: أبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، عُبَيْد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ القرشيُّ مولاهم، سمع: أبا نُعَيْم، وقَبِيْصَةَ، وخَلَّاد بن يحيى، ومسلم بن إبراهيم، والقعنبي، ومحمد بن سابق، وطبقتهم بالحرمين والعراق والشام والجزيرة وخراسان ومصر، وكان من أفراد الدهر حفظًا وذكاءً، ودينًا وإخلاصًا، وعلمًا وعملًا، حدَّث عنه من شيوخه: حرملة، وأبو حفص الفَلَّاس، وجماعة، ومسلمٌ، وابن خالته، الحافظ أبو حاتم، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وابن أبي داود، وأبو عوانة، وسعيد بن عمرو البرذعي، وابن أبي حاتم، ومحمد بن الحسين القَطَّان، وآخرون، وفي «السابق واللاحق» رواية إبراهيم بن أورمة الحافظ عن الفَلَّاس عن أبي زرعة الرازي.

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٥٢).

(٢) انظر «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٧).

قال البخاريُّ: سمعتُ عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: نزل أبو زرعة عندنا، فقال لي أبي: يَا بُنَيَّ، قد اعتضْتُ عن نوافلي بمذاكرة هذا الشيخ، قال صالح بن محمد: سمعْتُ أبا زرعة يقول: كتبت عن ابن أبي شيبة مِائَةَ ألفِ حديثٍ، وعن إبراهيم بن موسى الرازيِّ مائة ألف، قلت: تقدر أن تملي عَلَيَّ ألفَ حديثٍ من حفظك؟ قال: لا، ولكني إذا ألقي عَلَيَّ عرفْتُ، وعن أبي زرعة: أن رجلًا استفتاه أنه حَلَفَ بالطلاق أنك تَحْفَظُ مائة ألف حديث، فقال: تمسك بامرأتك.

ابن عقدة أخبرنا مُطيَّن عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: ما رَأَيْتُ أحفَظَ من أبي زرعة.

وعن الصغاني قال: أبو زرعة ـ عندنا ـ يشبه بأحمد بن حنبل، وقال علي بن الجُنَيْد: ما رأيت أعلَمَ من أبي زرعة، وقال أبو يعلى الموصلي: كان أبو زرعة مشاهدته أكبر من اسمه، يحفظ الأبواب والشيوخ والتفسير، وقال صالح جزرة: سمعت أبا زرعة يقول: أحفَظُ في القراءات عشرةَ آلاف حديث، وقال يونس بن عبد الأعلى: ما رأيتُ أكثر تواضعًا من أبي زرعة، وقال عبد الواحد لابن غِيَاثٍ: ما رأى أبو زرعة مثل نفسه.

وقال أبو حاتم: ما خلف أبو زرعة بعده مثله، ولَا أَعْلَمُ مَنْ كان يفهم هذا الشأنَ مثلَه، وَقَلَّ من رأيت في زهده؛ كذا في «التذكرة».

وقال الحافظ[1]: قال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: إمام، وقال الخطيب: كان إمامًا ربانيًا حافظًا مكثرًا صادقًا، قال عبد الله بن أحمد: لما قدم أبو زرعة نزل عند أبي، وكان كثير المذاكرة له، فسمعْتُ أبي يقول يومًا: ما صلَّيت غير الفرض، استأثرت بمذاكرة أبي زُرْعَة، وقال عبد الله بن أحمد: سمعته يقول: ما جاوز الجسر أَفْقَهُ من إسحاق، ولا أحفظُ من أبي زرعة، وقال ابن وَارَةَ: سمعتُ إسحاق بن راهويه يقول: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل، وقال أبو جعفر التستري: سمعتُ أبا زرعة يقول: ما سَمِعت أذني شيئًا من العلم إلا وعاه قلبي، وإن كنْتُ لأَمْشِي في سوق بغداد، فأسمع من الغُرَفِ صوت المغنيات، فأضَعُ أصبعي في أذني، مخافة أن يعيه قلبي.

وقال أبو حاتم: حدَّثني أبو زرعة، وما خلَّف بعده مثله علمًا وفقهًا وفهمًا وصيانةً وصدقًا، ولا أعلم في المشرق والمغرب مَنْ كان فهم هذا الشأن مثله، وروى البيهقيُّ عن

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٩).

ابن وَارَةَ قال: كنا عند إسحاق بنيسابور، فقال رجل: سمعتُ أحمد يقول: صَحَّ من الحديث سبعُمائَةِ ألفِ حديثٍ وَكَسْرٌ، وهذا الفتى ـ يعني: أبا زرعة ـ قد حفظ ستمائة ألف حديث، قال البيهقي: وإنما أراد ما صَحَّ من حديث رسول الله ﷺ وأقاويلِ الصحابة، وفتاوَى من أخذ عنهم من التابعين، وقال محمد بن جعفر بن حمكويه: قال أبو زُرْعة: أحفظ مائةَ ألفِ حديثٍ، كما يحفظ الإنسان ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقال أبو جعفر التستري: سمعت أبا زرعة يقول: إن في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة، ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أي كتاب هو، في أي ورقة هو، في أي صفحة هو، في أي سطر هو.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حَضَر عند أبي زرعة محمَّد بن مُسْلم ـ يعني: ابن وارة ـ والفضل بن العباس المعروفُ بـ «فضلك»، فجرَى بينهم مذاكرةٌ، فذكر محمد بن مسلم حديثًا، فأنكر فضْلَكَ الصَّائغ، فقال: يا أبا عبد الله، ليس هكذا هو، فقال: كيف هو؟! فذكر رواية أخرى، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة: أَيْشٍ تقول؟ فسكَتَ، فألح، فقال: هاتوا أبا القاسم ابن أخي، فَدُعِيَ به، فقال: اذهب، فادخل بيت الكتب، فَدَعِ القِمَطْر الأول والثاني والثالث، وعُدَّ ستة عشر جزءًا، وأتني بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر، فتصفَّح أبو زرعة، وأخرج الحديث، فدفعه إلى محمد بن مسلم فقرأه، وقال: نعم غَلِطْنا، قال أبو سعيد بن يونس: مات بالرَّيِّ آخر يوم من ذي الحجة سنة أربع وستين ومائتين، وقال ابن المنادِي: كان مولده سنة مائتين. انتهى.

ومنهم[١]: عطاء بن أبي رباح، مفتي أهل مكة ومحدِّثهم، القدوة العلم، أبو محمد بن أسلم القرشي، مولاهم المكي الأسود، قال ابن خلكان[٢]: كان من أجلاء الفقهاء، وتابعي مكة وزُهَّادِها، سمع: جابر بن عبد الله الأنصاري، وعبيد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وخلقًا كثيرًا من الصحابة رضوان الله عليهم ورَوَى عنه: عمرو بن دينار، والزهري، وقتادة، ومالك بن دينار، والأعمش، والأوزاعي، وخلق كثير ـ رحمهم الله تعالى ـ وإليه وإلى مجاهد انتهَتْ فتوى مكة في زمانهما، وقال قتادة: أَعْلَمُ

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٨).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٦١).

الناس بالمناسك عطاء، وقال إبراهيم بن عمرو بن كيسان: أَذْكُرُهُمْ في زمان بني أمية، يأمرون في الحج صائحًا يصيح: «لا يفتي الناس إلا عطاءُ بن أبي رباح». وإياه عَنَى الشاعر بقوله: [من الطويل]

سَلِ المفْتِيَ المكِّيَّ هَلْ فِي تَزَاوُرٍ وَضَمَّةِ مُشْتَاقِ الْفُؤَادِ جُنَاحُ
فَقَالَ: مَعَاذَ اللهِ أَنْ يُذْهِبَ التُّقَى تَلَاصُقُ أَكْبَادٍ بِهِنَّ جِرَاحُ

فلما بلغه البيتان، قال: والله، ما قلْتُ شيئًا من هذا.

كان أسود أعور أفطس أَشَلَّ أعرج، ثم عمي، مفلَّل الشعر، قال سليمان بن رفيع: دخلْتُ المسجد الحرام، والناسُ مجتمعون على رجُلٍ فاطلعْتُ، فإذا عطاء بن أبي رباح جالسٌ، كأنه غُرَابٌ أسود، وحكى وكيع قال: قال لي أبو حنيفة النعمان بن ثابت: أخطأْتُ في خمسة أبواب من المناسك بمكَّة، فعلَّمنيها حَجَّام، وذلك أني أردت أن أحلق رأسي، قال لي: أعرابي أنت؟ قلت: نعم، وكنت قد قلت له: بِكَمْ تَحلِقُ رأسي، فقال: النسك لا يُشَارطُ فيه، اجلس، فجلست منحرفًا عن القبلة، فأوْمأ إلَيَّ باستقبال القبلة، وأردتُ أن أحلق رأسي من الجانب الأيسر، فقال: أدر شقك الأيمن من رأسك، فأدرته، وجعل يَحْلِقُ رأسي وأنا ساكت، فقال لي: كَبِّرْ، فجعلْتُ أُكَبِّرُ، حتى قمْتُ لأذهب، فقال: أين تريد؟ قلت: رَحلِي، فقال: صَلِّ ركعتين، ثم امْضِ، فقلْتُ: ما ينبغي أن يكون هذا مِنْ مِثْلِ هذا الحجام إلا ومعه عِلْمٌ، فقلت: من أين لك ما رأيْتُكَ أمرتني به؟! فقال: رأيت عطاء بن أبي رباح يفعلُ هذا. توفي سنة خمس عشرة ومائة، وقيل: أربع عشرة ومائة، وعمره ثمان وثمانون سنة رضي الله عنه انتهى.

وقال الذهبي[١]: ولد في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة عمر، وهو أشبه، سمع: عائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، وأبا سعيد، وأم سلمة، وطائفة، وعنه: أيوب، وحسين المعلِّم، وابن جُرَيْج، وابن إسحاق، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وهَمَّامُ بن يحيى، وجَرِير بن حازم، وخلْقٌ كثير، قال: مناقب عطاء في العلم والزهد والتأله كثيرة. انتهى.

وقال الحافظ[٢]: قال خالد بن أبي نَوْفٍ، عن عطاء: أدركْتُ مائتين من الصحابة.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٨).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٨١).

وعن ابن عباس: أنه كان يقول: تجتمعُونَ إليَّ يا أهل مكة وعندكم عطاء؟! وكذا روي عن ابن عمر، وقال إسماعيل بن أمية: كان عطاء يطيل الصمت، فإذا تكلَّم يُخَيَّل إلينا أنه يؤيَّد، وقال عبد الحميد الحِمَّاني: عن أبي حنيفة: ما رأيْتُ فيمن لقيتُ أفضَلَ من عطاء، ولا لَقِيتُ فيمن لَقِيتُ أَكذَبَ من جابر الجعفي، وقال الدِّيباجُ: ما رأيت مفتيًا خيرًا من عطاء، وقال الأوزاعي: مات عطاء يوم مات وهو أرضَى أهل الأرض عند الناس، وقال يحيى بن سعيد: عن ابن جُرَيْج: كان المسجد فِرَاشَ عطاءٍ عشرين سنة، وكان من أحسن الناس صلاةً، وقال عبد العزيز بن رفيع: سئل عطاء عن مسألة، فقال: لا أدري، فقيل له: أَلا تَقُولُ فيها برأيك؟ قال: إني أستحيي من الله أن يُدَانَ في الأرض برأيي. انتهى.

ومنهم: ابن المَدِينيِّ. قال الذهبي[1]: علي بن المدينيِّ حافظ العصر، وقدوة أرباب هذا الشأن، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم المديني ثم البصري، صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وستين ومائة، سمع: أباه، وحماد بن زيد، وهُشَيْمًا، وابن عيينة، وطبقتهم، وعنه: الذُّهْلي، والبخاري، وأبو داود، وإسماعيل القاضي، وأبو يعلى، والبغوي، وأمم.

قال أبو حاتم: كان ابن المدينيِّ عَلَمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل، وما سمعت أحمد بن حنبل سمَّاه قطُّ، إنما كان يكنيه تبجيلًا له، وعن ابن عيينة قال: يلومُونَني على حب علي بن المديني، والله، لما أتعلَّم منه أكثر مما يتعلَّم مني، وقال أحمد بن سيَّار: كان ابن عيينة يسمي عليًّا: حَيَّةَ الوادي. قال رَوْحُ بن عبد المؤمن: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ، وقال القواريري: سمعتُ يحيى القطان يقول: أنا أتعلَّم من عَلِيٍّ أكثر مما يتعلَّم مني، قال النسائي: كأن علي بن المديني خُلِقَ لهذا الشأن، وقال إبراهيم بن معقل: سمعْتُ البخاري يقول: ما استصْغَرْتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني، وقال أبو داود: ابن المديني أعلَمُ من أحمد باختلاف الحديث. انتهى.

ومنهم[2]: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، الإمام، أمير المؤمنين،

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢٨).
(٢) انظر المصدر السابق (١/ ١١٨).

أبو حفص الأمويُّ القرشي، مولده بالمدينة زمن يَزِيدَ، ونشأ في مصر في ولاية أبيه عليها، وحدَّث عن: عبد الله بن جعفر، وأنس بن مالك، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيِّب، وعُبَيْد الله بن عبد الله بن عتبة، وطائفة، وكان إمامًا فقيهًا مجتهدًا، عارفًا بالسنن، كبير الشأن، ثبتًا حجَّةً حافظًا قانتًا لله أَوَّاهًا منيبًا، حدَّث عنه: ابناه عبد الله وعبد العزيز، والزهري، وأيوب، وحُمَيْد، وإبراهيم بن أبي عَبْلَة، وأبو بكر بْنُ حَزْمٍ، وأبو سَلَمة بن عبد الرحمن، وهما من شيوخه، وأمه هي: أم عَاصِمٍ بِنْتُ عمر بن الخطاب، وكان مليحًا أبيضَ جميلَ الشَّكْلِ حَسَنَ اللحية، بجبهته أَثَرُ حافِرِ فَرَسٍ شَجَّهُ في صغره، ولذا كان يقال له: «أشَجُّ بني أمية»، وفي آخر أيامه وَخَطَه الشيب، عاش أربعين سنة، وَبِعَدْلِهِ وزهده يضرب المثل رضي الله عنه.

قال الشافعي: الخلفاء خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز، وقد ولي أولًا إِمْرةَ المدينة في خلافة الوليد، وبنى المسجد وزخرفه، وكان ـ إذ ذاك ـ لا يذكر بكثير عَدْلٍ ولا زهد، ولكن تجدَّد له لما استخلف وقلبه الله، فصار بَعْدُ في حسن السيرة والقيام بالقِسْطِ مع جده لأمه عمر، وفي الزهد مع الحسن البصريِّ، وفي العِلْمِ مع الزهريِّ، ولكن موته قرب من موت شيوخه، فلم ينتشر علمه، عن أبي جعفر الباقر قال: إن نجيبَ بني أمية عُمَر بن عبد العزيز، إنه يُبْعَثُ يوم القيامة أُمَّةً وحده، وقال مجاهد: أتيناه لنعلِّمه، فما بَرِحْنَا حتى تعلَّمنا منه، وقال ميمون بن مهران: ما كانَتِ العلماءُ عند عمر بن عبد العزيز إلا تلامذَةً، وقال غيره: استخلف عمر بن عبد العزيز، فانقشَعَ عنه الشعراءُ والخطباءُ، وَثَبَتَ معه الزهاد والعلماء، وقالوا: ما وَسِعَنَا فراقه حتى يخالف فعله قوله؛ ذكره «الذهبي»(١).

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»(٢) في ترجمته: رَوَى عن أنس والسائب بن يزيد، وعبد الله بن جعفر، ويوسف بن عبد الله بن سَلَامٍ، وخولة بنت حكيم مرسل، وعقبة بن عامر الجهني، يقال: مرسل، واستوهب من سهل بن سعد قدحًا شَرِبَ منه النَّبِيُّ ﷺ، وروى أيضًا عن: عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، ويقال: إبراهيم بن عبد الله بن قارظ،

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/١١٩- ١٢٠).
(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧/٤١٨).

والربيع بن سبرة الجهني، وعروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن الحارث بن هشام، وعدّة، وعنه: أبو سلمة بن عبد الرحمن، وهو من شيوخه، وابناه: عبد الله، وعبد العزيز ابنا عُمَرَ بْنِ عبد العزيز، وأخوه: زبان بن عبد العزيز، وابن عمه، مسلمة بن عبد الملك بن مروان، وأبو بكر محمد بن عمرو بن حزم، والزُّهْرِيُّ، وعنبسة بن سعيد بن العاص، وتمام بن نجيح، وتوبة العنبري، وعمرو بن مهاجر، وغيلان بن أنس، وليث بن أبي رقية الثقفيُّ كاتبه، ومحمد بن قيس قاصه، والنضر بن عربي، ونعيم بن عبد الله القيني، وهلالُ أبو طُعْمَة مولى عمر بن عبد العزيز، ويعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس، ومحمد بن الزبير الحنظلي، وأيوب السختياني، وإبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، وعبد الملك بن الطفيل الجزريُّ فيما كتب إليه، وآخرون.

قال ابن سعد: قالوا: ولد سنة ٦٣، وكان ثقة مأمونًا له فقه وعلم وورع، وروى حديثًا كثيرًا، وكان إمام عدل، وقال عمرو بن علي: سمعتُ عبد الله بن داود يقول: ولد مَقْتَلَ الحسين سنة (٦١)، وذكر سعيد بن عفير، أنه كان أسمر دَقِيقَ الوَجْهِ نحيف الجِسْم حسن اللحية، بجبهته أثر نفحة دابة، وقد وَخَطَه الشيب، وقال مالك بن أنس: كانَ سعيد بن المسيِّب لا يأتي أحدًا من الأمراء غيره، وقال نوح بن قيس: سمعت أيوب يقول: لا نَعْلَمُ أحدًا ممن أدْركنا كان أخذ عن النبي ـ ﷺ ـ منه، وقال أنس: ما رأيتُ أحدًا أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا الفتى، وقال سعيد بن عامر الضبعيُّ، عن ابن عون: لما ولي عُمَرُ بن عبد العزيز الخلافَةَ قام على المنبر فقال: يا أيها الناس، إن كرهتموني لم أقُمْ عليكم، فقالوا: رضينا، رضينا، فقال ابن عون: الآن، حين طاب الأمر، وقال يحيى بن حمزة: حدَّثنا سليمان بن داود أنَّ عبدة بن أبي لُبَابَةَ بعث معه بدراهم في فقراء الأمصار، قال: فأتيتُ ابن الماجِشُون، فسألته فقال: ما أعلَمُ أن فيهم اليوم محتاجًا؛ أغناهم عمر بن عبد العزيز، وقال جعفر بن سليمان: عن هشام بن حسان: لما جاء نعي عمر بن عبد العزيز قال الحسن: مات خَيْرُ الناس. انتهى.

وقال الذهبي(١): سيرته تحتملُ مجلدًا، ومات بدَيْر سِمْعَان، وقبره هناك يزار، ومات في رجب سنة إحدى ومائة، وله أربعون سنة سوى ستة أشهر رحمه الله.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ١١٩).

ومنهم[١] : ابن سيرين، وهو الإمام الرباني محمد بن سِيرِينَ، مولى أنس بن مالك، وأصل سيرين من جرجرايا.

قال أنس بن سِيرِينَ: ولد أخي لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وولدت بعده بسنة، سمع محمَّدٌ: أبا هريرة، وعمران بن حصين، وابن عَبَّاس، وابنَ عُمَر، وطائفة، وعنه: أيوب، وابْنُ عَوْن، وقُرةُ بن خالدٍ، وأبو هلال محمد بن سُلَيْم، وعوف، وهشام بن حسان، ويونس، ومهدي بن ميمون، وجرير بن حازم، وخلْقٌ كثير، وكان فقيهًا إمامًا غزير العلم، ثقة ثَبتًا، علَّامة في التعبير، ورأسًا في الورع. وأمه صفية مولاة لأبي بكر الصديق.

قال مورِّق العِجْلِي: مَا رأيتُ أحدًا أفقه في ورعه، ولا أورع في فقهه من ابن سيرين.

وقال أبو قِلَابَةَ: مَن يطيق مثلَ ما يطيق محمد، يركب مثل حد السنان.

قال شُعَيْب بن الحَبْحَاب: قال لي الشعبي: عليكَ بذاك الأصَمِّ، يعني: ابن سيرين.

وقال ابن عون: لم تر عيناي مثل ابن سيرين والقاسم ورجاء بن حَيْوَةَ.

وقال أبو عوانة: رأيت ابن سيرين، فما رآه أحدٌ إلا ذكر الله تعالى، وذكر الثوري عن زهير الأقطع قال: كان ابن سيرين إذا ذَكَرَ المَوْتَ مات كل عضو منه.

وقال يونس: كان ابن سيرين صاحِبَ ضَحِكٍ وَمُزَاحٍ، توفي محمد بعد الحسن بمائة يوم، في شوال سنة عشر ومائة، وهو أثبت من الحَسَنِ؛ كذا في «التذكرة».

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[٢] : وقال الأنصاريُّ، عن ابن عون: كان ابن سيرين يحدِّث بالحديث على حروفه، وقال ابن سعد: سألتُ محمَّد بن عبد الله الأنصاري عن السبب الذي حُبِسَ محمد لأجله، فقال: كان اشتَرَى طعامًا بأربعين ألفًا، فأخبر عن أصله بِشَيْءٍ كرهه، فتصدَّق به، وبقي المالُ عليه، فَحُبِسَ، حبسته امرأة. انتهى. وقال ابن خَلِّكان: كان محمَّد المذكور صاحبَ الحسن البصريِّ، ثم تهاجرا في آخر الأمر، فلما مات الحسن لم يشهد ابنُ سِيرينَ جنازته، وكان بَزَّازًا، وحُبِسَ بدَيْن كان عليه.

(١) انظر المصدر السابق (١/ ٧٧).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٩١).

ومنهم[١]: ابن أبي ليلى، وهو الإمام العلم مفتي الكوفة وقاضِيهَا، أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، الفقيه المقرئ، حدَّث عن: الشعبي، وعطاء، والحكم، ونافع، وعمرو بن مرة، وطائفة، وكان أبوه من كبار التابعين، فلم يدرك الأخذ عنه، حدَّث عنه: شعبة، والسفيانان، وزائدة، ووكيع، والخربتي، وأبو نُعَيْمٍ، وخلائق.

قال أحمد بن يونس: كان ابن أبي ليلى أفقه أهل الدنيا، وقال العِجْلِيُّ: كان فقيهًا صدوقًا صاحب سُنَّة جائز الحديث قارئًا عالمًا بالقرآن، قرأ عليه حمزة، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقْوَى ما يكون.

وقال أحمد: مضطربُ الحديث، قال الذهبي[٢]: حديثه في وزن الحُسْن، ولا يرتقي إلى الصحة؛ لأنه ليس بالمتْقِنِ عندهم، ومناقبه كثيرة، مات في شهر رمضان سنة ثمان وأربعين من زمانه.

وقال أبو حفص الأبار عنه: قال: دخلْتُ على عطاءٍ، فجعل يسألني، وكان أصحابه أنكروا ذلك، فقال: وما تنكرون؟! هو أعلم مني. انتهى.

وقال ابن خلكان[٣]: كان محمَّد المذكورُ من أصحاب الرأي، وتولَّى القضاء بالكوفة، وأقام حاكمًا ثلاثًا وثلاثين سنة، وَلِيَ لبني أمية، ثم لبني العباس، وكان فقيهًا مفننًا وقال: لا أعقل من شأن أبي شيئًا، غير أني أعرف أنه كانَتْ له امرأتان، وكان له جُبَّانِ أخضران، فينبذُ عند هذه يومًا. وعند هذه يومًا، وتفقَّه محمَّد بالشعبيِّ، وأخذ عنه سفيان الثوري.

وقال الثوري: فقهاؤنا: ابن أبي ليلى، وابن شُبْرُمَةَ، وكانت بينه وبين أبي حنيفة وَحْشَة يسيرة، وكان يجلس للحكم في مسجد الكوفة. انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»[٤] ص٥٩٣ج٢٩: اتفقوا على ضَعْفِ حديثه مِن قِبَلِ سُوءِ حفظه.

---

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧١).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧١).
(٣) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ١٧٩).
(٤) ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ١٤٣).

وقال السَّاجِيُّ: كان يُمدَحُ في قضائه، فأما في الحديث فليس بحجة.

وقال أحمد: فِقْهُ ابن أبي ليلى أَحَبُّ إليَّ من حديثه، وحديثُهُ في «السنن الأربعة». انتهى.

ومنهم: مجاهد بن جَبْر، يأتي ترجمته في تراجم الأئمة المفسِّرين.

ومنهم[(١)]: الزُّهْرِيُّ، وهو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرَة بن كلاب القرشي، أبو بكر الحافظ المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام، ولد سنة خمسين، وحدَّث عن: ابن عمر، وسهل بن سعد، وأنس بن مالك، ومحمود بن الربيع، وسعيد بن المسيِّب، وأبي أمامة بن سهل، وطبقتهم من صغار الصحابة وكبار التابعين، وعنه: عقيل، ويونس، والزبيدي، وصالح بن كيسان، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، والليث، ومالك، وابن أبي ذئب، وعمرو بن الحارث، وإبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، وأمم سواهم، قال أبو داود: حديثه ألفانِ ومائتانِ، النِّصْفُ فيها مسند، وقال معمر: سمع الزهريُّ من ابن عمر حديثَيْن، قال الزهري: جالسْتُ ابن المسيِّب ثمان سنين، قال أبو الزناد: كنا نطوف مع الزهري على العلماء ومعه الألواح والصحف يكتب كُلَّ ما سمع.

روى أبو صالح عن الليث قال: ما رأَيْتُ عالمًا قطُّ أجمَعَ من الزهري، يحدِّث في الترغيب فنقول: لا يحسنُ إلا هذا، وإن حدَّث عن العرب والأنساب قلت: لا يحسنُ إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة، فكذلك. روى إسحاق المسيِّبيُّ عن نافع: أنه عَرَضَ القرآن على الزهريِّ.

قال الليث: قال الزهري: ما صبر أحد على العلم صبري، ولا نشره أحد نشري، قال عمر بن عبد العزيز: لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري. روى الليثُ عنه قال: ما استودَعْتُ قلبي علمًا فنسيتُه.

قال مالك: بقي ابن شِهَابٍ، وما له في الدنيا نظير، قال أيوبُ السختياني: ما رأيت أعلم منه.

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠٨).

وقال عمرو بن دينار: ما رأيتُ الدينار والدرهم عند أحدٍ أهوَنَ منه عند الزهريِّ، كأنه بمنزلة البَعرِ.

قال الليث: كان من أسخَى الناس، وقال غيره: كان الزهريُّ جنديًّا جليلًا، وكان يخضب بحناء وكَتَمٍ.

قال سعيد بن عبد العزيز: أَدَّى هشام عن الزهريِّ سبعةَ آلافِ دينارٍ دَيْنًا، وكان يؤدِّب ولده ويجالسه، وَمِنْ حفظ الزهريِّ أنه حفظ القرآن في ثمانين ليلة، رَوَى ذلك عنه ابن أخيه محمدُ بن عبد الله.

وعن الزهريِّ قال: ما استعدتُ عالمًا قطُّ.

عقيل عن ابن شِهَابٍ قال: مِنْ سُنَّة الصلاةِ أن يقرأ: «بِسم الله الرحمن الرحيم»، ثم فاتحَةَ الكتاب، ثم «بسم الله الرحمن الرحيم»، ثم سورةً. وكان يقول: «أول من قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ سرًّا بالمدينة عمرو بن سعيد بن العاص».

وقال الليث: كان ابنُ شِهَابٍ يكثر شُرْبَ العسل، ولا يأكل التُّفَّاح.

قال ابن المديني: دار عِلْمُ الثقات على الزهري وعمرو بن دينار بالحجاز، وقتادة ويحيى بن أبي كثير بالبصرة، وأبي إسحاق والأعمش بالكوفة، يعني: أن غالب الأحاديث الصحاح لا تخرُجُ عن هؤلاء الستة.

قال محمد بن عبد العزيز: قلت للوليد بن محمد الموقري: صف لي الزهري، قال: كان قصيرًا أعمَشَ، له جمة وفصاحة، قلت له يومًا: يا أبا بكر، لا أعرف لك عَيْبًا إلا الدَّيْنَ، قال: وما عَليَّ من الدَّيْنِ، عَلَيَّ أربعون ألف دينار، ولي أربعة أَعْيُن، كل عين خَيْرٌ من أربعين ألف دينار، ولا يرثني إلا ابْنُ ابْنٍ، ووددتُ ألا يرثَنِي أحدٌ. عن إسماعيل المكي، عن الزهري قال: من سَرَّهُ أن يحفظ الحديث، فليأكل الزَّبِيبَ، توفي في رمضان سنة أربعٍ وعشرين ومائة.

ومنهم[1]: مكحولٌ الشامي، وهو: أبو عبد الله بن أبي مسلم الهُذَلِيُّ، الفقيه الحافظ، مولى امرأة من هُذَيْلٍ، وأصله من «كَابل»، وقيل: هو من أولاد كسرَى، وداره بدمشق

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٠٧).

بطَرَفِ سوق الأحد، يرسل كثيرًا، ويدلِّس عن أبي بن كَعْبٍ، وعبادة بن الصامت، وعائشة، والكبار، وروى عن: أبي أمامة الباهلي، وواثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك، ومحمود بن الربيع، وعبد الرحمن بن غَنْمٍ، وأبي إدريس الخولاني، وأبي سلام ممطور، وخلق، وعنه: أيوب بن موسى، والعلاء بن الحارث، وثورُ بن يزيد، وحجاج بن أرطاة، والأوزاعي، وآخرون كثيرون.

قال ابن إسحاق: سمعت مكحولًا يقول: طفت الأرض في طلب العلم، وروى أبو وهب عن مكحول قال: عَتَقْتُ بمصر، فلم أدع بها علمًا إلى حويته فيما أرى، ثم أتيتُ العراق، ثم المدينة، فلم أدع بهما علمًا إلا حَوَيْت عليه فيما أرَى، ثم أتيْتُ الشام فغربلْتُهَا.

وقال الزُّهْرِيُّ: العلماء ثلاثة، فذكر منهم مكحولًا.

وقال أبو حاتم: ما أعلم أفقه من مكحول.

قال ابن زرير: سمعت مكحولًا يقول: كنتُ عبدًا لسعيد بن العاص، فوهبني لامرأة من هُذَيْلٍ بمصر، فما خرجْتُ من مصر، حتى ظننْتُ أن ليس بها عِلْمٌ إلا وقد سمعته، ولم أر مثل الشعبي.

قال سعيد بن عبد العزيز: قال مكحول: ما استودَعْتُ صدْرِي شيئًا إلا وجدته حين أريد، ثم قال سعيد: كان مكحولٌ أفقه من الزهري، وكان بريئًا من القدر. وقال سعيد بن عبد العزيز: أُعطِيَ مكحول عشرة آلاف دينار، فكان يُعْطِي الرجلَ خمسين دينارًا ثمن الفرس، وقيل: كان في لسانه لُكْنَةٌ، يجعل القاف كافًا، قال أبو مسهر وجماعة: توفي مكحولٌ سنة ثلاث عشرة ومائة، وقال أبو نُعيْم ودحيم: سنة اثنتي عشرة، وقيل غير ذلك؛ كذا في «التذكرة».

قال ابن خلكان[1] : قال ابن عائشة: كان مولًى لامرأة من قيس، وكان سِنْدِيًّا لا يفصح. وقال الواقدي: كان مولى لامرأة من هُذَيْل، وقيل: هو مولًى سعيد بن العاص، وقيل: مولًى لبني ليث.

---

(١) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٥/ ٢٨١).

قال الخطيب: كان جدُّهُ شاذل من أهل هَراة، فتزوَّج ابنة ملك من ملوك كابل، ثم هلك عنها وهي حامل، فانصرفَتْ إلى أهلها، فولدت سهراز، فلم يزلْ في أخوالِهِ بِكَابل حتى ولد له مكحولٌ، فلما ترعرع سُبِيَ، ثم وقع إلى سعيد بن العاص فوهبه لامرأة من هُذَيْل فأعتقته، وكان معلِّمَ الأوزاعيِّ المقدَّمِ ذكره في حرف الهمزة، وسعيدِ بن عبد العزيز.

قال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيِّب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحولٌ بالشام، ولم يكن في زمنه أبصَرَ منه بالفتيا، وكان لا يُفْتِي حتى يقول: «لا حَوْلَ ولا قُوة إلا بالله العلي العظيم، هذا رأي، والرأي يخطئ ويصيب».

وسمع: أَنَسَ بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وأبا هند الرازي، وغيرهم، وكان مقامه بدمشق، وكان في لسانه عُجْمَة ظاهرة، ويبدل بعض الحروف بغيره، قال نوح بن قيس: سأله بعض الأمراء عن القدر، فقال: أساهر أنا؟ يريد: أساحر أنا؟ وكان يقول بالقدر ورجع عنه، وقال معقل بن عبد الأعلى القرشي: سمعته يقول لرجل: ما فَعَلْتُ تلك الهاجة، يريد الحاجة. وهذه العجمة تغلب على أهل السند. انتهى.

ومنهم[1]: وكيعُ بن الجراح بن مليح، الإمام الحافظ الثَّبتُ، محدِّث العراق، أبو سفيان الرؤاسي الكوفي، ورؤاس: بطن من قيْسِ عَيْلان، ولد سنة تسع وعشرين ومائة، سمع: هشام بن عروة، والأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن عون، وابن جُرَيْج، وسفيان، والأودي، وخلائق، وعنه: ابن المبارك مع تقدُّمه، وأحمد، وابن المديني، ويحيى، وإسحاق، وزهير، وأبناء أبي شيبة، وأبو كُرَيْب، وعبيد الله بن هاشم، وإبراهيم بن عبد الله القَصَّار، وأمم سواهم، وكان أبوه على بيت المال، وأراد الرشيد أن يولي وكيعًا قضاء الكوفة، فامتنع، قال يحيى بن يمان: لما مات سفيانُ جَلَسَ وكيعٌ موضعَه.

وقال القعنبي: كنا عند حماد بن زيد، فلما خرج وكيع، قالوا: هذا راوية سفيان، فقال: هذا ـ إن شئتم ـ أرجحُ من سفيان، وعن يحيى بن أيوب المقابري قال: وَرِثَ وكيعٌ من أمه مائة ألف درهم.

---

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٠٦).

الفضل بن محمد الشعراني: سمعتُ يحيى بن أكثم قال: صَحِبْتُ وَكِيعًا في السفر والحضر، فكان يصومُ الدَّهْرَ، ويختم القرآن كل ليلة.

قال يحيى بن مَعِينٍ: وَكِيعٌ في زمانه كالأوزاعي في زمانه.

وقال أحمد: ما رأيْتُ أوعى للعلم ولا أحفظ من وَكِيعٍ.

وقال يحيى: ما رَأَيْتُ أفضَلَ منه، يقوم الليل، ويسرد الصوم، ويُفْتي بقول أبي حنيفة، وكان يحيى القَطَّانُ يُفْتِي بقول أبي حنيفة، أيضًا.

قال سَلْم بن جُنَادة: جالست وكيعًا سبع سنين، فما رأيته بَزَقَ ولا مَسَّ حَصاة ولا جَلَسَ مجلسه فتحرَّك، ولا رأيته إلا مستقبل القبلة، وما رأيته يحلفُ بالله؛ كذا ذكره الذهبي.

وقال: ما فيه إلا شربه لنبيذ الكوفيين، وملازمته له، جاء ذلك من غير وجه عنه.

قال إبراهيم بن شماس: لو تمنَّيْتُ كنت أتمَنَّى عقل ابن المبارك وورعه، وزهد ابن فُضَيْل ورِقَّته، وعبادة وَكِيع وحفْظَه، وخُشُوعَ عيسى بْنِ يُونُسَ، وصبر حُسَيْن الجعفي، ثم قال: كان وكيعٌ أفقَهَ الناس، وقال مروان بن محمد الطاطري: ما رأيت أخشعَ من وكيع، وما وُصِفَ لي أحد إلا رأيته دون الصِّفَة إلا وكيعٌ، فإني رأيته فوق ما وصف لي.

قال سعيد بن منصور: قَدِمَ وكيع مكة، وكان سَمِينًا، فقال له الفُضَيْل بن عِيَاضٍ: ما هذا السمن، وأنت راهب العراق؟! قال: هذا من فرحي بالإسلام، فأفحمه، قال ابن عَمَّار: ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقهُ ولا أعلَمُ بالحديث منه.

وقال أبو داود: ما رُئِيَ لوكيعٍ كتابٌ قَطُّ، قال أحمد بن حنبل: ما رأت عيني مثل وكيع قطُّ، يحفظ الحديث ويذاكر بالفِقْه فيحسن، مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد، توفي وكيع بـ«فيد» راجعًا من الحج سنة ١٩٧ سبع وتسعين ومائة يوم عاشوراء، قال وكيع: «الجهر بالبسملة بدعة»، سمعه منه أبو سعيدٍ الأَشَجُّ.

ومنهم[(١)]: يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ، الإمام العلم، سيد الحفاظ، أبو سعيد التميميُّ، مولاهم البصري القَطَّان، ولد سنة عشرين ومائة، سمع: هشام بن عروة، وعطاء بن السائب، وحُسَيْنًا المعلِّم، وخيثمة بن عرَاك، وحُمَيْدًا الطويل، وسليمان التيمي، ويحيى بن

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٩٨).

سعيد الأنصاري، والأعمش، وطبقتهم، فأكثر جدًّا، وعنه: ابن مهدي، وعفان، ومسدَّد، وأحمد، وإسحاق، ويحيى، وعلي، والفَلَّاس، وبُنْدَار، وإسحاق الكوسج، ومحمد بن شداد المسمعي، وأمم سواهم.

قال أحمد: ما رأيتُ بعيني مثل يحيى بن سَعِيدٍ القَطَّان.

وقال ابن معين: لا ترى بعينك مثل يحيى القَطَّان.

وقال ابن المديني: ما رأيت أحدًا أعلم بالرجال منه.

وقال بُنْدار: هو إمام أهل زمانه.

وقال ابن عَمَّار: كنت إذا نظَرْتُ إلى يحيى بن سعيد ظننت أنه لا يحسن شيئًا، كان يشبه النَّجَّار، فإذا تكلَّم أنصت له الفقهاء.

وقال أحمد بن محمد بن يحيى: لم يكن جَدِّي يَمْزَحُ ولا يضحك إلا تَبَسُّمًا، ولا دخل حمامًا، وكان يخضب.

وقال ابن مَعِين: قام يحيى عشرين سنة يختم كلَّ ليلة خَتْمَةً، وقال بُنْدَار: اختلَفْتُ إليه عشرين سنة، فما أَظنُّ أنه عصى الله قطُّ، وقال محمد بن أبي صفوان: كانت نفقة يحيى القَطَّان من حِنْطة وشعير وَتَمْرٍ.

قال يحيى بن مَعِينٍ: لم يَفُتِ الزوالُ في المسجد يحيى بْنَ سعيد أربعينَ سنة، وقال العِجْلِيُّ: كان نَقِيَّ الحديث لا يحدِّث إلا عن ثقة.

وقال أبو قُدَامة السرخسي: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: كل من أدركت يقولُونَ: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، ويكفِّرون الجهمية، ويقدِّمون أبا بكر وعمر.

وقال ابن معين: كان يحيى إذا قُرِئَ القرآن عنده سَقَط حتى يصيبَ وَجْهَهُ الأرضُ، وقال: ما دَخَلْتُ كَنِيفًا قَطُّ إلا ومعي امرأة، قال ابن مَعِينٍ: كان ضعيف القَلْبِ، وكان له جار، فوقع فيه وشتمه، فَجَعَلَ يحيى يَبْكِي، ويقول: صَدَقَ، من أنا؟ وما أنا؟ قال: وكان له مِسْبَحَةٌ يُسبِّح بها.

وقال ابن مهدي: اختلفوا يومًا عند شعبة، فقالوا: اجعلْ بيننا وبينك حَكَمًا، قال: قد رضيتُ بالأحول - يعني: يحيى بن سعيد - فما بَرِحْنَا حَتَّى جاء وقضى على شُعْبة، فقال: ومن يطيق نَقْدَكَ يَا أَحْوَلُ؟! قال ابن سعد: كان ثقةً حجةً رفيعًا مأمونًا.

قال ابن المديني: كنا عند يحيى، فقرأ رجل «سورة الدخان»، فصعق وغُشِيَ عليه.

قال النسائي: أمناءُ الله علَى حديثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: مالك، وشعبة، ويحيى القطان.

وقال أحمد: إلى يحيى القطانِ المنتهَى في التثبُّت، توفي يحيى في صفر، سنة ١٩٨ ثمان وتسعين ومائة؛ كذا في «التذكرة»[١].

وقال الحافظ[٢]: قال ابن منجويه: كان من سادات أهل زمانه حفظًا وورعًا وفهمًا وفضلًا ودينًا وعلمًا، وهو الذي مَهَّدَ لأهل العراق رَسْمَ الحديث، وأَمْعَنَ في البحث عن الثقات وترك الضعفاء. انتهى.

فائدة: اعلَمْ أن يحيى القَطَّانَ من أجلَّة الأئمة في نقد الرجال، لكنه متعنِّت؛ قال الحافظ الذهبي في «الميزان»[٣] ص٣٥٥ج١ ـ في ترجمة سفيان بن عيينة ـ : إن يحيى ـ أي: القطان ـ متعنِّت جدًّا في الرجال، وقال في ترجمة سيف بن سليمان المكي: حدَّث يحيى القطان ـ مع تعنُّته ـ عن سيف. انتهى.

تنبيه: قد ادعَى صاحبُ «العرف الشذيّ»[٤] وغيره من العلماء الحنفية أن الإمام يحيى القطان كان حنفيًّا تبعًا لما قال ابن خَلِّكان في «وفيات الأعيان»، قلت: الإمام يحيى القطان لم يكن حنفيًّا مقلِّدًا للإمام أبي حنيفة ولا لغيره، بل كان من أصحاب الحديث متبعًا للسنة مجتهدًا، وأما قول ابن خَلِّكان: إنه كان حنفيًّا، فإن ثَبَتَ فقد عرفْتَ معنى كونه حنفيًّا في كلام الشاه ولي الله في كتابه «حجة الله البالغة»، وفي كتابه «الإنصاف» في الفصل الأول من هذا الباب.

تنبيه آخر: اعلم أن يحيى بن سَعِيدٍ القَطَّانَ هذا غَيْرُ ابْنِ القَطَّانِ مصنِّف «الوَهْمِ والإيهام»، وقد يلتبس أحدُهما بالآخر عند من لا ممارسة له في هذا الشأن، وقد ذكرنا ترجمته في الباب الأول.

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٠٠).

(٢) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٢).

(٣) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٧٠- ١٧١) (٣٣٢٧).

(٤) الكشميري في «العرف الشذي» (١/ ١١٧).

ومنهم[١]: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي، الحافظ المشهور، كان إمامًا عالمًا حافظًا متقنًا، قيل: إنه من قرية نحو الأنبار تسمَّى «نقياي»، وكان أبوه كاتبًا لعبد الله بن مالك، وقيل: إنه كان على خراج الرَّيِّ، فمات، فخلف لابنه يحيى المذكور ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم، فأنفق جميع المال على الحديث، وسئل يحيى المذكور: كم كتبت من الحديث؟ قال: كتبتُ بيدي هذه ستمائة ألف حديث، وقال راوي الخبر ـ وهو أحمد بن عقبة ـ: وإني أظن أن أهل الحديث قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف حديث وستمائة ألف، وخلَّف من الكتب مائة قِمَطْرٍ، وأربع حِبَاب شرابية مملوءة كتبًا، وهو صاحب الجرح والتعديل، وروى عنه الحديثَ كبارُ الأئمة؛ منهم: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وأبو داود السجستاني، وغيرهم من الحفاظ، وكان بينه وبين الإمام أحمد بن حنبل ﷺ من الصحبة والألفة والاشتراك بالاشتغال بعلوم الحديث ما هو مشهور، ولا حاجة إلى الإطالة فيه، وروى عنه هو وأبو خيثمة، وكانا من أقرانه.

وقال علي بن المديني: انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبي كثير وقتادة، وعلم الكوفة إلى إسحاق والأعمش، وانتهى علم الحجاز إلى ابن شهاب وعمرو بن دينار، وصار علم هؤلاء الستة بالبصرة إلى سعيد بن أبي عروبة وشعبة ومعمر وحماد بن سلمة وأبي عوانة، ومن أهل الكوفة إلى سفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس، ومن أهل الشام إلى الأوزاعي، وانتهى عِلْمُ هؤلاء إلى محمد بن إسحاق وهُشَيْم ويحيى بن سعيد وابن أبي زَائِدَةَ وَوَكِيعٍ وابن المبارك ـ وهو أوسع هؤلاء علمًا ـ وابن مهدي ويحيى بن آدم، وصار علم هؤلاء جميعًا إلى يحيى بن معين.

وقال أحمد بن حنبل: كُلُّ حديثٍ لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث، وكان يقول: هاهنا رجُلٌ خلقه الله لهذا الشأن، يُظْهِرُ كَذِبَ الكذابين، يعني: يحيى بن معين.

وقال يحيى: ما رأيتُ عَلَى رجُلٍ قطُّ خطأً إلا سترته وأحببت أن أُزيِّن أمره، وما استقبلْتُ رجلًا في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبيِّن له خطأه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك، وإلا تركته، وكان يقول: كتبنا عن الكذابين وسَجَرْنا به التَّنُّورَ، وأخرجنا به خبزًا نضيجًا، وكان ينشد كثيرًا: [من الكامل].

---

(١) انظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٦/ ١٣٩).

الـمَـالُ يَـذْهَـبُ حِـلُّـهُ وَحَـرَامُـهُ طُـرًّا ويَـبْـقَـى فِـي غَـدٍ آثَـامُـهُ
لَـيْـسَ الـتَّـقِـيُّ بِـمُـتَّـقٍ لإلَـهِـهِ حتَّـى يَـطِـيـبَ شَـرَابُـهُ وَطَـعَـامُـهُ
وَيَطِيبَ مَا يَحْوِي وَتَكْسِبَ كَفُّهُ وَيَكُونَ فِي حُسْنِ الحديثِ كلَامُهُ
نَـطَـقَ الـنَّـبِـيُّ لَـنَـا بِـهِ عَـنْ رَبِّـهِ فَـعَـلَـى الـنَّـبِـيِّ صَـلاتُـهُ وَسَـلامُـهُ

كذا في «وفيات الأعيان».

وقال الحافظ[1]: قال هارون بن بَشِيرٍ الرازي: رأيْتُ يحيى بن مَعِينٍ استقبل القبلة رافعًا يديه يقول: اللّهم، إن كُنْتُ تكلَّمْتُ في رجلٍ وليس هو كذَّابًا فلا تَغْفِرْ لي.

وقال أبو حاتم: إذا رأَيْتَ البغداديَّ يُحِبُّ أحمد فاعلم أنه صاحبُ سُنَّة، وإذا رأيته يَبْغَضُ ابن معين فاعلم أنه كَذَّاب.

وقال محمد بن هارون الفَلَّاس: إذا رأَيْتَ الرجُلَ يقَعُ في ابن معينٍ فاعلم أنه كذَّاب؛ إنما يبغضه لما بَيَّنَ من أمر الكذَّابين.

وقال ابن حِبَّان في «الثقات»[2]: أصله من سرخس، وكان من أهل الدين والفضل، وممن رفض الدنيا في جمع السنن، وكَثُرَتْ عنايته بها، وجمعه وحفظه إياها حتى صار علمًا يُقتدى به في الأخبار، وإمامًا يرجع إليه في الآثار.

وقال العِجْلِيُّ: ما خلق الله تعالى أحدًا كان أعرفَ بالحديث من يحيى بن مَعِينٍ، ولقد كان يجتمعُ مع أَحْمَدَ وابنِ المدينيِّ ونظرائهم، فكان هو الذي ينتخبُ لهم الأحاديثَ، لا يتقدَّمه منهم أَحَدٌ، ولقد كان يُؤْتَى بالأحاديث قد خُلِطَتْ وَتَلَبَّسَتْ فيقول: هذا الحديثُ كذا، وهذا كذا، فيكون كما قال.

وقال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَةَ: وُلِدَ يحيى بن مَعِينٍ سنة ثمان وخمسين ومائة، ومات بمدينة الرسول ﷺ سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة إلا نَحْوًا من عشرة أيام.

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٤٩).
(٢) ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٦٣) (١٦٣٣٦).

الفَصْلُ الثَّالِثَ عَشَرَ
فِي ذِكْرِ تَرَاجِمِ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ المَذْكُورِينَ فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ

فمنهم[١]: مجاهد بن جَبْر، الإمام أبو الحجاج المخزومي، مولاهم، المكي المقرئ المفسر الحافظ، مولى السائب بن أبي السائب المخزوميِّ، سمع: سعدًا، وعائشة، وأبا هريرة، وأُم هانِئٍ، وعبد الله بن عمرو، وابن عباس، ولزمه مدة، وقرأ عليه القرآن، وكان أحد أوعية العلم، روى عنه: قتادة، والحكم، وعمرو بن دينار، ومنصور، والأعمش، وأيوب، وابن عَوْنٍ، وعمرو بن ذَرٍّ، وخلق، قال مجاهد: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات، أقف عند كل آية أسأله: فيما نزلت؟ وكيف كانت؟ قرأ على مجاهد: ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن محيصن، قال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهدٌ، وقال ابن جريج: لأَنْ أكون سمعت من مجاهد أحبُّ إلي من أهلي ومالي، وقال خصيف: أعلمهم بالتفسير مجاهد، وروى إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد قال: ربما أخذ لي ابن عمر بالركاب. وقال الأعمش: إذا رأيت مجاهدًا ازدريته مبتذلًا؛ كأنه خربندج قد ضل حماره، وهو مهتم لذلك، فإذا نطق خرج من فِيهِ اللؤلؤ، وقال حُمَيْدٌ الأعرج: كان مجاهد يكثر من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]. قال غير واحد: توفي سنة ثلاث ومائة، روى الواقدي عن ابن جريج قال: بلغ ثلاثًا وثمانين سنة؛ كذا قال الذهبي في «التذكرة». وقال في «الميزان»[٢] في آخر ترجمته: أجمعتِ الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به، وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»[٣] قال ابن حِبَّان: مات بمكة سنة اثنتين أو ثلاث ومائة، وهو ساجد، وكان مولده سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر[٤]، وقال يحيى القطانُ: مات سنة أربع ومائة، قال الحافظ: وقال الأعمش، عن مجاهد: لو كنت قرأت على قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن. وقال ابن سعد: كان ثقة فقيهًا عالمًا كثير الحديث، وقال ابن حِبَّان: كان ورعًا عابدًا متقنًا، وقال أبو جعفر الطبري: كان قارئًا عالمًا، وقال العِجْلِيُّ: مكي تابعي ثقة. انتهى.

---

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٩٢).

(٢) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٣٩- ٤٤٠) (٧٠٧٢).

(٣) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٠).

(٤) ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤١٩) (٥٤٩٣).

ومنهم: قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب، السدوسي البصري، ولد أكمه، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمته[١]: روى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن سرجس، وأبي الطفيل، وصفية بنت شيبة، وأرسل عن: سفينة، وأبي سعيد الخدري، وسنان بن سلمة بن المحبق، وعمران بن حصين، وروى عن: سعيد بن المسيِّب، وعكرمة، وأبي الشعثاء جَابِرِ بن زيد، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وغيرهم، وعنه: أيوب السختياني، وسليمان التميمي، وجرير بن حازم، وشعبة، ومسعر، ويزيد بن إبراهيم التستري، ويونس الإسكاف، وأبو هلال الراسبي، وهشام الدستوائي، ومطر الوراق، وهمام بن يحيى، وعمرو بن الحارث المصري، ومعمر، وشيبان النحوي، وآخرون، قال عبد الرزاق عن معمر، عن قتادة: أنه أقام عند سعيد بن المسيِّب ثمانية أيام، فقال له في اليوم الثالث: ارتحل يا أَعْمَى، فقد أنزفتني.

وقال سلام بن مسكين: حدثني عمرو بن عبد الله قال: لما قَدِمَ قتادة على سعيد بن المسيِّب، فجعل يسأله أيامًا وأكثر، فقال له سعيد: أَكُلَّ ما سألتني عنه تحفظه؟! قال: نعم، سألتك عن كذا، فقلت فيه كذا، وسألتك عن كذا، فقلت فيه كذا، وقال فيه الحسن كذا، حتى رد عليه حديثًا كثيرًا، قال: فقال سعيد: ما كنت أظنُّ أن الله خلق مثلك، وعن سعيد بن المسيِّب قال: ما أتاني عراقي أحسنُ من قتادة، وقال بكير بن عبد الله المزني: ما رأيت الذي هو أحفظ منه ولا أجدر أن يؤدِّيَ الحديث كما سمعه، وقال ابن سيرين: هو أحفظ الناس، وقال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل وذكر قتادة، فأطنب في ذكره، فجعل ينشر من علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قلَّما تجد من يتقدمه، أما المثل فَلَعَلَّ. وقال الأثرم: سمعت أحمد يقول: كان قتادة أحفظَ أهل البصرة، لم يسمع شيئًا إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وكان سليمان التيمي وأيوب يحتاجون إلى حفظه ويسألونه، وكان له خمس وخمسون سنة يوم مات.

قال عمر بن علي: ولد سنة (٦١)، ومات سنة سبع عشرة ومائة، وقال أبو حاتم:

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣١٥).

توفي بواسط في الطاعون، وهو ابن ست أو سبع وخمسين سنة، بعد الحسن بسبع سنين، وقال أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد: مات سنة (١١٢) أو (١٨)، وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: كان من علماء الناس بالقرآن والفقه، ومن حفاظ أهل زمانه، مات بواسط سنة (١٢)، وكان مدلِّسًا على قَدَرٍ فيه. انتهى كلام الحافظ ملخَّصًا.

ومنهم: عكرمة مولى ابن عباس. قال الذهبي في «التذكرة»[١]: عكرمة الحبر العالم أبو عبد الله البربري، ثم الهاشمي، مولى ابن عباس، روى عن: مولاه، وعائشة، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وأبي سعيد، وعدة. وروايته عن: علي بن أبي طالب في «سنن النسائي»، وذلك ممكن؛ ملكه ابن عباس عندما ولي البصرة لعليٍّ، حدَّث عنه خلائق، منهم: أيوب، وأبو بشر، وعاصم الأحول، وثور بن يزيد، وثور بن زيد، وخالد الحذَّاء، وداود بن أبي هند، وعقيل بن خالد، وعباد بن منصور، وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، وأفتى في حياة ابن عباس، قال عكرمة: طلبت العلم أربعين سنة، وكان ابن عباس يضع الكَبْلَ في رجلي على تعليم القرآن والسنن، قال عمرو بن دينار: سمعت أبا الشعثاء يقول: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس. وروى مغيرة، عن سعيد بن جُبَيْرٍ، وقيل له: تعلَمُ أحدًا أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة، وعن الشعبي قال: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة، قال أيوب: قال عكرمة: إني لأخرج إلى السوق، فأسمع الرجل يتكلم بالكلمة، فيفتح لي خمسون بابًا من العلم، قال: لا رَيْبَ أن هذا الإمام من بحور العلم، وقد تُكُلِّم فيه بأنه على رأي الخوارج، ومِنْ ثَمَّ أعرض عنه مالك الإمام، ومسلم، قال قرة بن خالد: كان الحسن إذا قَدِمَ عكرمة البصرة أمسك عن التفسير والفتيا ما دام عكرمة بالبصرة، وقال طاوس: لو أن مولى ابن عباس اتقَى الله، وأمسك عن بعض حديثه لَشُدَّتْ إليه المطايا، مات سنة سبع ومائة بالمدينة رحمه الله تعالى. انتهى.

ومنهم[٢] الضَّحَّاك بن مُزَاحِمٍ الهلالي، أبو القاسم، ويقال: أبو محمد الخراساني، روى عن: ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وأنس بن

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٥).

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٧).

مالك، وقيل: لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، وعن: الأسود بن يزيد النخعي، وعبد الرحمن بن عوسجة، وعطاء، وأبي الأحوص الجشمي، والنزال بن سبرة، وعنه: جويبر بن سعيد، والحسن بن يحيى البصري، وحكيم بن الديلم، وسلمة بن نبيط بن شريط، وأبو عيسى سليمان بن كيسان، وعبد الرحمن بن عوسجة، وعبد العزيز بن أبي رواد، وغيرهم. قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ثقة مأمون، وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو قتيبة، عن شعبة: قلت لمشاش: الضحاك سمع من ابن عباس؟ قال: ما رآه قَطُّ، وقال سَلْمُ بن قتيبة: قال أبو داود، عن شعبة: حدثني عبد الملك بن ميسرة، قال: الضحاك لم يلق ابن عباس، إنما لقي سعيد بن جبير بالريِّ، فأخذ عنه التفسير، وقال ابن عدي: عرف بالتفسير، وأما روايته عن ابن عباس وأبي هريرة، وجميع من روى عنه، ففي ذلك كله نظر، وإنما اشتهر بالتفسير، قال الحسين بن الوليد: مات سنة (١٠٦)، وقال أبو نعيم: مات سنة خمس ومائة؛ كذا في «تهذيب التهذيب».

ومنهم: سعيد بن جُبَيْر، وطاوس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وقد تقدَّمت تراجمهم في الفصل الثاني عشر.

ومنهم(١) محمد بن كعب القُرَظِيُّ، أبو حمزة، وقيل: أبو عبد الله، المدني، من حلفاء الأوس، وكان أبوه من سَبْي قُرَيْظَةَ، سكن الكوفة ثم المدينة، روى عن: العباس بن عبد المطلب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، وأبي ذر، وأبي الدرداء، يقال: إن الجميع مرسل. وعن: فَضَالَةَ بن عُبَيْدة، والمغيرة بن شعبة، ومعاوية، وكعب بن عُجْرة، وأبي هريرة، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وابن عمر، والبراء، وجابر، وأنس، وغيرهم، روى عنه: الحكم بن عتيبة، وابن عجلان، وموسى بن عبيدة، ويزيد بن الهاد، ومحمد بن المنكدر، وأيوب بن موسى، وهشام بن سعد، وآخرون، قال ابن سعد: كان ثقة عالمًا كثير الحديث ورعًا، وقال العِجْلِيُّ: مدني تابعي ثقة رجل صالح عالم بالقرآن، وقال يعقوب بن شيبة: ولد في آخر خلافة عَلِيٍّ، سنة أربعين، ولم يسمع من العباس، وجاء عن النبي ﷺ من طرق أنه قال: «يَخْرُجُ مِنْ أَحَد

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٧٣).

الكَاهِنَيْنِ رَجُلٌ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ دِرَاسَةً لَا يَدْرُسُها أَحَدٌ يَكُونُ بَعْدَهُ»[١] فكنا نقول: هو محمد بن كعب، والكاهنان: قُرَيْظة، والنَّضِير، وقال عون بن عبد الله: ما رأيتُ أحدًا أعلم بتأويل القرآن منه، وقال ابن حِبَّان: كان من أفاضل أهل المدينة علمًا وفقهًا، وكان يقصُّ في المسجد فسقط عليه وعلى أصحابه سَقْفٌ، فمات هو وجماعةٌ معه تحت الهَدْم، سنة ثمان عشرة، وأرَّخه أبو بكر بن أبي شيبة، وغير واحد: سنة ثمان ومائة، وقال يعقوب بن شيبة وغيره: مات سنة سبع عشرة، وهو ابن ثمان وسبعين، وقال ابن نمير: مات سنة تسع عشرة، وقال ابن سعد وغيره: مات سنة عشرين، وقيل: غير ذلك.

ومنهم[٢] رُفَيْع بن مهران، أبو العالية الرياحيُّ، مولاهم البصري، أدرك الجاهلية، وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين، ودخل على أبي بكر، وصلى خلف عمر، وروى عن: عليّ، وابن مسعود، وأبي موسى، وأبي أيوب، وأُبَيِّ بن كعب، وثوبان، وحذيفة، وابن عباس، وابن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وأبي بردة، وعائشة، وعنه: خالد الحذَّاء، وداود بن أبي هند، ومحمد بن سيرين، وحفصة بنت سيرين، والربيع بن أنس، وبكر المزني، وثابت البنَاني، وقتادة، وجماعة، قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: ثقة، وقال اللالكائي: مجمع على ثقته، وقال قتادة: عنه قرأتُ القرآن بعد وفاة نبيكم بِعَشْرِ سنين، وقال ابن أبي داود: ليس أحد بعد الصحابة أعلَمَ بالقراءة من أبي العالية، وبعده سعيد بن جُبَيْر، وبعده السُّدِّيُّ، وبعده الثوري، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، أكثر ما نُقِمَ عليه حديث الضحك في الصلاة، وكل ما رواه غيره، فإنما مدارهم ورجوعُهُمْ إلى أبي العالية، والحديثُ له، وبه يُعْرَفُ، ومن أجله تكلَّموا فيه، وسائرُ أحاديثه مستقيمةٌ صالحة، قال ابن المديني: أبو العالية سمع من عمر؛ حدَّثنا معمر، عن هشام، عن حفصة، عن أبي العالية، قال: قرأتُ القرآن على عهد عُمَرَ ثلاث مرات، ذكر الهيثم وغيره: أنه مات في ولاية الحَجَّاج، وقال أبو خَلْدَةَ: مات سنة تسعين، وقال غيره: سنة

(١) أحمد (٢٣٣٦٣)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣١٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٥٠٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٩٧) (٥١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٢٢٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٩٨)، قال الهيثمي (١٠/ ٢٣): من رواية عبد الله بن مغيث عن أبيه عن جده، ولم أعرف عبد الله ولا أباه إلا أن ابن أبي حاتم ذكر عبد الله، والبخاري ذكر أباه، ولم يجرحهما أحد. والله تعالى أعلم.

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٤٦).

٩٣، وقال المدائني: سنة ١٠٦، وقال أبو عمرو الضَّرِيرُ: مات سنة ١١١، والصحيح: الأول، قال الحافظ: وكذا جزم به ابن حبان، وروى البخاري وغيره عن أبي خَلْدَةَ أنه تُوُفِّيَ سنة ٩٣.

ومنهم[١] زيد بن أسلم العدويُّ، أبو أسامة، ويقال: أبو عبد الله، المدني الفقيه، مولى عمر، روى عن: أبيه، وابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، وسلمة بن الأكوع، وأنس، وأبي صالح السَّمَّان، وبسر بن سعيد، والأعرج، وغيرهم، وعنه: أولاده الثلاثة: أسامة، وعبد الله، وعبد الرحمن، ومالك، وابن جريج، وأيوب السختياني، ومعمر، وعبيد الله بن عمر، والسفيانان، وجماعة، قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، والنسائي، وابن خراش: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، من أهل الفقه والعلم، وكان عالمًا بتفسير القرآن، قال خليفة، وغير واحد: مات سنة ست وثلاثين ومائة، زاد بعضهم: في العشر الأُوَلِ من ذي الحجة، وقيل غير ذلك.

ومنهم: مُرَّة الطيب، ويقال له: مرة الخير، لقب بذلك لعبادته، قال في «التذكرة»[٢]: هو مرة بن شَرَاحِيل الهَمْدَانِيُّ المفسر العابد، روى عن: أبي بكر، وعمر، وأبي ذر، وابن مسعود، وأبي موسى، وعنه: أسلم الكوفي، وإسماعيل السدي، وزبيد اليامي، وعطاء بن السائب، وإسماعيل بن أبي خالد، وحسين بن عبد الرحمن، وآخرون، وثَّقه ابن مَعِينٍ، يقال: إنه سجد حتى أكل الترابُ جبهته، وكان بصيرًا بالتفسير، مات في حدود سنة تسعين، وهو مخضرم. انتهى.

قال ابن سعد: توفي زمان الحَجَّاج بعد «الجماجم»، وكذا قال أبو حاتم في تاريخ وفاته، وقال غيره: توفي سنة ست وسبعين، قال الحافظ[٣]: هو قول ابن حِبَّان في «الثقات»[٤]، زاد: وكان يصلِّي كل يوم ستمائة ركعة، وقال العِجْلي: تابعي ثقة، وكان يصلي في اليوم والليلة خمسمائة ركعة.

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٨١).
(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٦٧).
(٣) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٨٠).
(٤) ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٤٦).

الفَصْلُ الرَّابِعَ عَشَرَ: فِي ذِكْرِ تَرَاجِمِ بَعْضِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ الْكِبَارِ الْمَشْهُورِينَ وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضَهُمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»

فمنهم: الأَصْمَعِيُّ. قال في «تهذيب التهذيب»(١): هو عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أَصْمَعَ بْنِ مَظْهَر بن رَبَاح بن عمرو الباهليُّ، أبو سعيد البصريُّ، أحد الأعلام، ويقال: إن قُرَيْبًا لقب، واسمه: عاصم، وكنيته: أبو بكر، روى عن: ابن عون، وسليمان التيمي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، والحَمَّادين، والخليل بن أحمد، وقُرَّة بن خالد، وأبي الأشهب العَطَارِدِيّ، ومالك بن أنس، ومعتمر بن سليمان، وأبي عمرو بن العلاء، وخلق، وعنه: أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَّام، وأبو داود السبخي، ونصر بن علي الجَهْضَمِي، ومحمد بن الحسين بن أبي جميلة، وغيرهم، قال أبو أمية الطرسوسي: سمعتُ أحمد ويحيى يثنيان على الأصمعي في السُّنَّة، قال: وسمعتُ علي بن المديني يثني عليه، وقال الدوري، عن ابن معين: سمعت الأصمعي يقول: سمع مِنِّي مالك بن أنس، وقال الرياشي: قال الأصمعي: قال لي شعبة: لو أتفرَّغ لجئتك.

وقال ثعلبٌ، عن إسحاق بن إبراهيم الموصلي: دخلت على الأصمعي أعوده وإذا قِمَطْرٌ، فقلت: هذا عِلْمُكَ كله؟! فقال: إن هذا مِنْ حَقٍّ لكثير، وقال عمر بن شَبَّة: سمعته يقول: أحفظ ستة عشر ألفَ أرجوزةٍ، وقال الربيع: سمعت الشافعي يقول: ما عَبَّرَ أحدٌ عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي، وقال محمد بن زكير الأسواني: سمعتُ الشافعي يقول: ما رأيتُ بذلك العسكر أصدَقَ لهجةً من الأصمعي، وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: الأصمعي ثقة، وقال أبو معين الرازي: سألت ابن معين عنه، فقال: لم يكن ممن يكذب، وكان مِنْ أعلم الناس في وقته، وقال الآجُرِّيُّ عن أبي دؤاد: صدوق، وقال الحَرْبِي: كان أهل العربية من أهل البصرة من أصحاب الأهواء إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سُنَّة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حَبِيب، والأصمعي، وقال نصر بن علي: سمعتُ الأصمعيَّ يقول لعفان: اتق الله، ولا تغير حديث رسول الله ﷺ بقولي.

---

(١) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٨).

وقال المبرِّد: كان الأصمعي بحرًا في اللغة، وكان دون أبي زَيْدٍ في النحو، وقال أبو العيناء: سمعت إسحاق الموصلي يقول: لم أرَ الأصمعيَّ يَدَّعِي شيئًا من العلم فيكون أحدٌ أعلَمَ به منه، قال أبو العيناء: توفي بالبصرة وأنا حاضر، سنة ثلاث عشرة ومائتين، وقال خليفة: مات سنة ١٥، وقال أبو موسى والبخاري: مات سنة ١٦، وقال الكديميُّ: سنة ١٧، وقال الخَطِيب: بلغني أنه عاش ٨٨سنة، روى له مسلم في «مقدمة كتابه»، وأبو داود في «تفسير أسنان الإبل»، والترمذي في «تفسير حديث أم زرع».

قال الحافظ: ووقع ذكره في «صحيح البخاري» كما أوضحته في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[١] وقال: ليس فيما يروي عن الثقات تخليطٌ، إذا كان دونه ثقة. انتهى.

قلت: وذكره الترمذيُّ في «جامعه» ص ٦٠٤ في تفسير صفة النبيِّ ﷺ وقال النوويُّ في «شرح مقدمة صحيح مسلم» ص ١٢: وأما الأصمعي ـ فهو: الإمام المشهور، من كبار أئمة اللغة، والمكثرين والمعتمدين منهم، واسمه: عبد الملك بن قُرَيْب ـ بقاف مضمومة، ثم راء مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، ثم باء موحدة ـ ابْنِ عبد الملكِ بْنِ أَصْمَعَ البصريُّ، أبو سعيد، نسب إلى جده، وكان الأصمعي مِنْ ثقات الرواة ومتقنيهم، وكان جامعًا للغة والغريب والنحو والأخبار والمُلَح والنوادر[٢]. انتهى.

وذكر ابن خَلِّكَانَ[٣] في «وَفَيَاتِ الأعيان» ترجمته مطولة، وقال في آخره: وللأصمعيِّ من التصانيف: كتابُ «خَلْقِ الإنسان»، وكتابُ «الأجناس»، وكتابُ «الأنواء» وكتابُ «الهمز» وكتابُ «المقصور والممدود»، وكتابُ «الفرق»، وكتابُ «الصفات»، وكتابُ «الأبواب»، وكتابُ «المَيْسِرِ والقِدَاحِ»، وكتابُ «خُلُق الفرس»، وكتابُ «الخَيْل»، وكتابُ «الإبل»، وكتابُ «الشَّاءِ»، وكتابُ «الأخبية»، وكتابُ «الوحوش»، وكتابُ «فَعَلَ وَأَفْعَلَ»، وكتابُ «الأمثال»، وكتابُ «الأضداد»، وكتابُ «الألفاظ»، وكتابُ «السِّلاح»، وكتابُ «اللغات»، وكتابُ «مياه العرب»، وكتابُ «النوادر»، وكتابُ «أصول الكلام»، وكتابُ

---

(١) ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٨٩) (١٤٠٢٩).

(٢) النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٨٦).

(٣) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ١٧٦).

«القلب والإبدال»، وكتابُ «جزيرة العرب»، وكتابُ «الاشتقاق»، وكتابُ «معاني الشعر»، وكتابُ «المصادر»، وكتابُ «الأراجيز»، وكتابُ «النَّخْلةِ»، وكتابُ «النبات»، وكتابُ «ما اتفق لفظُهُ واختلَفَ معناه»، وكتابُ «غريب الحديث»، وكتابُ «نوادر الأعراب»، وغير ذلك. انتهى.

ومنهم[1] أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَّام ـ بتشديد اللام ـ كان أبوه عبدًا روميًا لرجل من أهل هَرَاةَ، واشتغل أبو عُبَيْدٍ بالحديث والأدب والفقه، وكان ذا دين وسيرة جميلةٍ ومذهبٍ حسنٍ وفضل بارع، وقال القاضي أحمد بن كامل: كان أبو عُبَيْد فاضلًا في دينه وعلْمه ربانيًّا، متفننًا في أصناف علوم الإسلام من القراءات والفقه والعربية والأخبار، حَسَنَ الرواية، صَحِيح النقل، لا أعلم أحدًا من الناس طَعَنَ عليه في شيء من أمر دينه، قال إبراهيم الحربي: كان أبو عُبَيْد كأنه جبل نفخ فيه الروح، يُحْسِنُ كل شيء، وولي القضاء بمدينة طرسوس ثماني عشرة سنة، وروى عن: أبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبي عُبَيْدة، وابن الأعرابي، والكسائي، والفراء، وجماعةٍ كثيرةٍ غيرهم، وروى الناس من كتبه المصنَّفة بضعةً وعشرين كتابًا في القرآن الكريم والحديث وغريبه والفقه، وله: «الغريبُ المصنَّف» و«الأمثالُ» و«معاني الشعر»، وغَيْرُ ذلك من الكتب النافعة، ويقال: إنه أول من صنف في غَرِيبِ الحديثِ، وانقطع إلى عبد الله بن طاهر مُدّة، ولَمَّا وضع كتاب «الغريب» عرضه على عبد الله بن طاهر، فاستحسنه، وقال: «إن عقلًا بَعَثَ صاحبَهُ علَى عملِ هذا الكتابِ حقيقٌ ألَّا يُحْوَجَ إلى طلب المعاش»، وأجرَى عليه عشرة آلافِ دِرْهَمٍ في كُلِّ شهر.

وقال محمد بن وهب المشعري: سمعت أبا عُبَيْدٍ يقول: مكثتُ في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، ورُبَّما كنت أستفيد الفائدةَ من أفواه الرجال، فأضعُهَا في موضعها من الكتاب، فأبيتُ ساهرًا فرحًا مني بتلك الفائدة، وأحدُكُمْ يجيئني فيقيمُ أربعة أو خمسة أشهر، فيقول: قد أقمت كثيرًا، وقال الهلال بن العلاء الرَّقِّيُّ: مَنَّ الله تعالى على هذه الأمة بأربعةٍ في زمانهم: بالشافعيِّ، وتفقَّه في حديث رسول الله ﷺ، وبأحمد بن حنبل؛ ثبت في المحنة، ولولا ذلك لكفر الناس، وبيحيى بن معين، نفى الكذب عن

---

(١) انظر المصدر السابق (٤/ ٦٠).

رسول الله ﷺ، وبأبي عبيد القاسم بن سَلَّام، فسَّر غريب الحديث، ولولا ذاك لاقتحم الناس الخطأ.

وقال أبو بكر بن الأنباريِّ: كان أبو عبيد يقسم الليل أثلاثًا: فيصلي ثلثه، وينام ثلثه، ويصنِّف الكتب ثلثه.

وقال إسحاق بن راهويه: أبو عبيد أوسعنا علمًا وأكثرنا أدبًا وأجمعنا جمعًا، إنا نحتاج إلى أبي عُبَيْد، ولا يحتاج إلينا، وقال ثعلب: لو كان أبو عبيد في بني إسرائيل لكان عجبًا. وكان يخضب بالحناء، أحمر الرأس واللحية، وكان له وقارٌ وهَيْبة، وقَدِمَ بغداد، فسمع الناسُ منه كتبه، ثم حج، وتوفي بمكة، وقيل: بالمدينة بعد الفراغ من الحج، سنة اثنتين أو ثلاث وعشرين ومائتين، وقال البخاري: سنة أربع وعشرين، وزاد غيره: في المحرم.

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد»[١]: بلغني أنه عاش سبعًا وستين سنة. وذكر الحافظ ابن الجوزي: أن مولده سنة خمسين ومائة، وقال أبو بكر الزبيدي في كتاب «التقريظ»: إن مولده سنة أربع وخمسين ومائة؛ كذا في «وفيات الأعيان»[٢].

وقال الحافظ[٣]: قال أبو قُدَامة، عن أحمد: أبو عُبَيْد أستاذ، وقال عبد الخالق بن منصور، عن ابن معين: ثقة.

وقال الآجُرِّيُّ، عن أبي داود: ثقة مأمون، وقال السُّلَمِيُّ، عن الدارقطني: ثقة، إمام، جبل، وقال الحاكم: هو الإمام المقبول عند الكل. وقال الطبراني، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: عرضْتُ كتابَ «غريب الحديث» لأبي عُبَيْدٍ على أبي فاستحسنه، وقال: جزاه الله خيرًا، وقال عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ: كان أبو عبيد ذا دين وفضل وستر ومذهب حسن، رَوَى النَّاسُ من كتبه المصنَّفة في القرآن والفقه والغريب والأمثال وغير ذلك بضعًا وعشرين كتابًا، وكتبه مستحسنة مطلوبة في كل بلد، وقد سبق إلى جميع مصنفاته، ثم ذكر من سبقه إلى مصنفاته، وأن أبا عبيد أخذ كتبهم فهذَّبها ورتَّبها وزاد فيها.

---

(١) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤١٥).

(٢) ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٦٢).

(٣) ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٨٤).

قال أبو بكر بن الأنباري: كان أبو عُبَيْد يقسم الليل أثلاثًا: فينام ثلثه، ويصلي ثلثه، ويصنِّف ثلثه، ومناقبه وفضائله كثيرة جدًّا. ذكره البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام»، وحكى عنه في كتاب «الأدب»، وفي كتاب «أفعال العباد»، وذكره أبو داود في «تفسير أسنان الإبل» من «كتاب الزكاة»، ورثاه عبد الله بن طاهر لما بلغه موته.

قال الحافظ: قد وجدتُ له روايةً في «الصحيح»، والموضع الذي حكاه عنه في «الأدب»[(١)] قوله، عقب قول ابن الحنفية: «هل جَزَاءُ الإحسانِ إلَّا الإحْسَانُ» قال: هي مسجَّلة للبرِّ والفاجِرِ. قال أبو عُبَيْد: «مسجَّلة: مُرْسَلَةٌ»[(٢)]، وذكره الترمذي في «الجامع»[(٣)] في غير موضع، منها في «القراءَات» قال: وقرأ أبو عبيد: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥] يعني: بضم النون، ووقع في «الصحيح» في أحاديث الأنبياء ـ عليهم السلام ـ: قال أبو عُبَيد: كَلِمَتُهُ: كن، فكان، فهذا رأيته من كلام أبي عُبَيْدة معمر بن المُثَنَّى أيضًا، وفي «الصحيح» أيضًا في الزكاة، وقال أبو عُبَيْدٍ: كُلُّ بستانٍ عليه حائطٌ فهو: حديقة، وفي «كتاب الرِّقَاق» من «الصحيح»: قال الفَرْبَرِيُّ: قال أبو جعفر ـ يعني: وَرَّاق البخاريّ ـ: سألت البخاري فقال: سمعتُ أحمد بن عاصم يقول: سمعت أبا عُبَيْد يقول: قال الأصمعي، وأبو عمرو، وغيرهما: جذر قلوب الرجال، الجذر: الأصل من كل شيء، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان أَحَدَ أئمة الدنيا صاحب حديث وفقه ودين وورع ومعرفة بالأدب وأيام الناس، جمع وصنَّف واختار وذَبَّ عن الحديث ونَصَرَهُ وقَمَعَ مَنْ خالفه.

وقال الأزهري في كتاب «التهذيب»[(٤)]: كان أبو عُبَيْد دَيِّنًا فاضلًا عالمًا فقيهًا صاحبَ سُنَّة، وقال ثعلب: كان عاقلًا، لو حضره الناسُ يتعلَّمون من سمته وهديه لاحتاجوا. انتهى.

فائدة: كان الصغاني يقول لأصحابه: احفظوا «غَرِيبَ أبي عُبَيْدٍ»، فمن حفظه ـ ملك ألف دينارٍ، فإني حفظته فملكتها، وأشرتُ على بعض أصحابي بحفظه فحفظها وملكها؛ كذا في «مفتاح السعادة»[(٥)] ص٩٨ج١.

---

(١) يريد «الأدب المفرد».

(٢) البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٠).

(٣) الترمذي، كتاب القراءات عن رسول الله، تحت الحديث (٢٩٢٩).

(٤) الأزهري في «تهذيب اللغة» (١/ ١٨).

(٥) انظر «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٢/ ١٥١)، و«فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي، و «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٥٢٠).

ومنهم[(١)] أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثنى التيمي البصريُّ اللغويُّ، صاحب التصانيف، روى عن: هشام بن عروة، وأبي عمرو بن العلاء، وروى عنه: علي بن المديني، وعمر بن شَبَّة، وأبو عثمان المازني، وأبو العيناء، وخلق.

قال الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجيٌّ ولا جماعيٌّ أعلَمُ بجميع العلوم من أبي عُبَيْدَةَ. وذكره ابن المديني فصحَّح رواياته؛ كذا في «التذكرة»[(٢)].

وقال طاش كبرى زاده في «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» في ترجمته: أخذ عن: يونس، وأبي عمرو، وأخذ عنه: أبو عُبَيْد، وأبو حاتم، والمازني، والأثرم، وعمر بن شَبَّة، وكان أعلم من الأصمعي وأبي زيد بالأنساب والأيام، وكان أبو نُوَاسٍ يتعلَّم منه، ويصفه، ويذم الأصمعي، وقال يزيد بن مُرَّة: ما كان أبو عُبَيْدَة يفتِّش عن علم من العلوم إلا يُظَنُّ أنه لا يحسن غيره، وقال ابن قتيبة[(٣)]: كان الغريبُ أغلَبَ عليه وأيامُ العرب وأخبارُها.

وقال أبو حاتم: وكان ـ مع علمه ـ إذا قرأ البيت لم يَقُمْ بإعرابه، وينشده مختلفَ العروض، صنَّف «المجاز في غريب القرآن» و«الأمثال» في غريب الحديث، و«المثالب» في أيام العرب، و«معاني القرآن» و«طبقات الفرسان»، وغير ذلك، ولد سنة ثنتي عشرة ومائة، ومات سنة ثمان أو تسع أو عشر أو إحدى عشرة ومائتين.

ومنهم: الصَّغَانِيُّ، وهو: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العُمَرِيُّ، رضي الدين، أبو الفضائل، الصَّغَانِيُّ، بفتح الصاد المهملة، وتخفيف الغين المعجمة، ويقال: الصَّاغَانِيُّ ـ بالألف ـ الحنفيُّ، حامل لواء اللغة في زمانه، وقد سبق ترجمته في ذكر المختصرات في الحديث.

ومنهم: محمد بن المستنير بن أحمد، المعروفُ بـ «قُطْرُب»، وابْنُ قتيبة الدِّينَوَرِيُّ، وأبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بـ«ثَعْلِبٍ»، وأبو العَبَّاس محمد بن يزيد المعروف بـ«المُبَرِّد»، ومحمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المعروف بـ«غُلَامِ ثَعْلَبٍ»، وأبو منصور

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» للمزي (٢٨/ ٣١٨).

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٧٢).

(٣) ابن قتيبة في «المعارف» (ص/ ٥٤٣).

محمد بن أحمد بن الأَزْهَرِ الأزهريُّ، وقد تقدَّمت تراجمهم في ذكر كتب غريب الحديث على الهامش.

ومنهم: الفَارَابِيُّ، وهو: إسحاق بن إبراهيم، أبو إبراهيم، وخال أبي نَصْرٍ الجوهريِّ، وترامَى به الاغترابُ إلى أرض اليمن، وسكن زُبَيْد، وبها صنَّف كتاب «المُجْمَلِ»، وله أيضًا: «ديوان الأدب»، و«شرح أدب الكاتب»، و«بيان الإعراب»، مات قريبًا من سنة خمسين وثلاثمائة، وقيل: في حدود السبعين.

ومنهم: ابن فارس، وهو: أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحُسَيْنِ، اللغوي القزويني، كان إمامًا في علوم شتَّى، وخصوصًا اللغة، فإنه أتقنها، وكان نحويًّا على طريقة الكوفيين، سمع: أباه وعلي بن إبراهيم بن سلمة القَطَّان، وقرأ عليه الأديبُ الهَمْدَانِي، وكان مقيمًا بهَمْدَانَ، فحمل منها إلى الرَّيِّ؛ ليقرأ عليه أبو طالب بن فَخْرِ الدولة، فسكنها، وكان شافعيًّا فتحوَّل مالكِيًّا. وقال: أخذتني الحمية لهذا الإمام أن يخلو مثلُ هذا البلد عن مذهبه، وكان الصاحبُ بن عَبَّاد تلميذًا له، ويقول: شيخنا ممن رُزِقَ حُسْنَ التصنيف، وكان كريمًا جَوَادًا، ربما سئل فيَهَبُ ثيابه وفُرُشَ بيته، صنَّف «المجمل» في اللغة، وهو ـ على اختصاره ـ جمع شيئًا كثيرًا، وله كتاب «حلية الفقهاء»، وله رسائل أنيقة، ومسائل في اللغة، وتعانى بها الفقهاء، ومنه اقتبس الحريري صاحب «المقامات» ذلك الأسلوبَ، ووضع «المسائل الفقهية في المقامة الطَّيِّبِيَّةِ»، وهي مائة مسألة، مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

ومنهم: ابن سِيدَه، وهو: الحافظ أبو الحسن علي بن أحمد بن سيده، اللغويُّ النحويُّ، الأندلسي الضرير، وقيل: اسم أبيه محمد، وقيل: إسماعيل، كان إمامًا في اللغة والعربية، حافظًا لهما، وقد جمع في ذلك جموعًا، من ذلك: كتاب «المُحْكَمِ» في اللغة، وهو كتاب كبير جامع مشتمل على أنواع اللغة، وله كتاب «المخصَّص» في اللغة أيضًا، وهو كبير، وكتاب «الأنيق» في شرح الحماسة في ست مجلدات، وغير ذلك من المصنفات النافعة، وكان ضريرًا وأبوه ضريرًا أيضًا، وكان أبوه قيمًا بعلم اللغة، وعليه اشتغل ولده في أول أمره، ثم على أبي العلاء صَاعِدٍ البغدادي، وقرأ ـ أيضًا ـ على أبي عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيِّ [قال الطَّلَمَنْكِيُّ] دخلت مرسية، فتشبث بي أهلها يسمعون عليَّ الغريب

المصنَّف، فقلت لهم: انظروا لي مَنْ يقرأُ لكم، وأُمْسِكُ أنا كتابي، فَأَتَوْني برجُلٍ أعمَى يعرف بابْنِ سِيدَه، فقرأ عليَّ من أوله إلى آخره، فتعجَّبتُ من حفظه، وكان له في الشعر حظٌّ وتصرُّف، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، عن نحو ستين سنة.

الفَصْلُ الخَامِسَ عَشَرَ فِي ذِكْرِ مَا وَقَعَ فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ مِنَ المُكَرَّرَاتِ مِنَ الأَحَادِيثِ وَالأَبْوَابِ

اعلم: أن الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ أورد كثيرًا من الأبواب والأحاديث مكرَّرًا.

فمن الأبواب المكررة: «باب ما جاء في نَضْحِ بول الغلام قبل أن يطعم»، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «كتاب الطهارة»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في أواخر «كتاب الصلاة» بلفظ: «ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع».

ومنها: «باب مَنْ أحب لقاء الله أحبَّ الله لقاءه» ص١٦١ج٢ فإنه أورده ـ أولًا ـ في «كتاب الجنائز»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «أبواب الزهد» ص ٢٥٨/ ج٢.

ومنها: «باب الستر على المسلمين»، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «كتاب الحدود» ص٣١٩ج٢، ثم ذكره ـ ثانيًا ـ في «كتاب البر والصلة» ص١٢٤/ج٣.

ومنها: «باب الرخصة في الثوب الأحمر للرجال»، فإنه ذكره مرة في «كتاب اللباس»ص ٧١ج٣ ثم ذكره مرة أخرى في «أبواب الاستئذان والآداب»، بلفظ: «ما جاء في الرخصة في لبس الحمرة للرجال» ص٢٢ج٤.

ومنها: «باب ما جاء في حفظ العورة» ص١٣ج٤، فقد أورده في موضعين من «كتاب الاستئذان والآداب» ص١٨ج٤.

ومنها: «باب ما جاء في شرب أبوال الإبل» ص ٩٤ ج٣؛ فإنه أورده ـ أولًا ـ في «كتاب الأطعمة»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «كتاب الطب» ص ١٥٩ج٣.

ومنها: «باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن» ص٤٠٢ج١؛ فإنه أورده ـ أولًا ـ في أواخر «كتاب الصلاة»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «كتاب الدعوات» ص ٢٣٩ ج٣.

ومنها: «باب ما جاء في الحث على الوصية»، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «أبواب الجنائز» ص١٢٦ج٢، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «كتاب الوصايا» ص١٨٨ ج٣.

ومنها: «باب كراهية بيع الولاء وهبته»، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «كتاب البيوع» ص٢٣٨ج٣، ثم أورده بلفظ: «باب النهي عن بيع الولاء وهبته» في «كتاب الولاء والهبة» ص١٩٢ ج٣.

ومنها: «باب كراهية لبس المعصفر للرجال»، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «كتاب اللباس» ص٤٣ج٣، ثم ذكره ـ ثانيًا ـ في «كتاب الاستئذان والآداب» ص٢١ج ٤.

ومنها: «باب ما جاء في كراهية البيع، والشراء، وإنشاد الضالَّة، والشِّعْرِ في المسجد» ص٢٦٦ج١، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «أبواب الصلاة»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «أبواب البيوع» بلفظ: «باب النهي عن البيع في المسجد» ص٢٤٧ ج٢.

وأما الأحاديث المكرَّرة ـ فمنها: حديث أنس بن مالك «أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا المَدِينَةَ فَاجْتَوَوْها...» إلخ، فقد ذكره الترمذيُّ في ثلاثة مواضع: ذكره ـ أولًا ـ في «باب بول ما يؤكل لحمه»[(١)] من «كتاب الطهارة» مطوَّلًا ص٧٧ج ١، ثم ذكره ـ ثانيًا ـ في «باب شرب أبوال الإبل»[(٢)] من «كتاب الأطعمة» باختصار، ثم ذكره ـ ثالثًا ـ في «كتاب الطب»، في «باب شرب أبوال الإبل»[(٣)] أيضًا كذلك.

ومنها: حديث ابن عباس قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كأنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ...»[(٤)] إلخ، وحديثُ عائشة قالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ في سُجُودِ القُرْآنِ بِاللَّيْلِ: سَجَد وَجْهِي...»[(٥)] إلخ، فإنه أخرج الترمذيُّ هذين الحديثين في «باب ما يقول في سجود القرآن»، من «كتاب الصلاة»، ثم أوردهما في «كتاب الدعوات».

---

(١) الترمذي، كتاب الطهارة، حديث (٧٢).

(٢) الترمذي، كتاب الأطعمة، حديث (١٨٤٥).

(٣) الترمذي، كتاب الطب، حديث (٢٠٤٢).

(٤) الترمذي، كتاب الجمعة، باب: ما يقول في سجود القرآن، حديث (٥٧٩)، وكتاب الدعوات، باب: ما يقول في سجود القرآن، حديث (٣٤٢٤).

(٥) الترمذي، كتاب الجمعة، باب: ما يقول في سجود القرآن حديث (٥٨٠) وكتاب الدعوات، باب: ما يقول في سجود القرآن، حديث (٣٤٢٥).

ومنها: حديث ابن عمر: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ...»[١] إلخ، فإنه أورده في «باب الحث على الوصيةِ»، من «كتاب الجنائز» ومن «كتاب الوصايا».

ومنها: حديث عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ...»[٢] إلخ، فإنه أورده في موضعين: أحدهما: في «الجنائز»، والآخر: في «الزهد».

ومنها: حديث ابن عمر: «نهى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ»[٣]، فقَدْ أَوْرَدَهُ الترمذيُّ في «كتاب البيوع»، وفي «كتاب الولاء والهبة».

ومنها: حديث عائشة، في اشتراء بَرِيرَةَ وإعتاقها، فقد أخرجه الترمذي في ثلاثة أبواب: أولها: «باب في اشتراط الولاء والزَّجْرِ عن ذلك» من «كتاب البيوع» ص٢٤٨ ج٢، وثانيها: «باب» بغير ترجمة، بعد «باب الرجلُ يتصدّق أو يعتقُ عند الموت»، من «كتاب الوصايا» أخرجه في هذا الموضع، من طريق الليث، عن ابن شهاب، عن عروة، عنها مطوّلًا، وثالثها: «باب الولاء لمن أعتق»، أخرجه في هذا المَقَامِ، وفي المقام الأول بسند واحد ومتن واحد مختصرًا.

ومنها: حديث سعيد بن المسيِّب؛ أن عمر كَانَ يَقُولُ: «الدِّيَةُ على العَاقِلَةِ...»[٤] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب المرأة تَرِثُ من دية زوجها» من «أبواب الديات» ص٣١٣ ج٢، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها»، من «أبواب الفرائض» ص١٨٤ ج٣.

ومنها: حديث أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللهِ...»[٥] إلخ، فقد أورده في «باب فضل الغبار في سبيل الله» من «أبواب فضائل الجهاد» ص٥ج٣، ثم أورد ـ أيضًا ـ في «باب فضل البكاء من خشية الله» من «أبواب الزهد» ص٢٥٩ج٣.

---

(١) الترمذي، كتاب الجنائز، حديث (٩٧٤)، وكتاب الوصايا، حديث (٢١١٨).

(٢) الترمذي، كتاب الجنائز، حديث (١٠٦٦)، وكتاب الزهد، حديث (٢٣٠٩).

(٣) الترمذي، كتاب البيوع، حديث (١٢٣٦)، وكتاب الولاء والهبة، حديث (٢١٢٦).

(٤) الترمذي، كتاب الديات، حديث (١٤١٥)، وكتاب الفرائض (٢١١٠).

(٥) الترمذي، كتاب فضائل الجهاد، حديث (١٦٣٣)، وكتاب الزهد، حديث (٢٣١١).

ومنها: حديثُ البَرَاءِ بْن عازبٍ قال: «مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَّةٍ في حُلَّةٍ حَمْرَاءَ...»[١] إلخ، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «باب الرخصة في الثوب الأحمر للرجال» ص٤١ج٣، ثم أورده في «باب صفة النبي ﷺ» من «أبواب المناقب» ص٣٠٢ ج٢، وأورده ـ أيضًا ـ في «باب الرخصة في لبس الحمرة للرجال» من طريق شعبة وسفيان كليهما عن أبي إسحاق مختصرًا.

ومنها: حديث أبي بَكْرَةَ مرفوعًا: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ...»[٢] إلخ، أورده في «باب عقوق الوالدين»، وفي أوائل «أبواب الشرك» بعد أربعة أحاديث، وفي «تفسير سورة النساء».

ومنها: حديث بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده، قال: قلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، عَوْرَاتُنَا مَا نأْتِي مِنْهَا...»[٣] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب حفظ العورة»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ بعد ستة عشر بابًا في «باب حفظ العورة» أيضًا من «أبواب الاستئذان والآداب».

ومنها: حديثُ أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا...»[٤] إلخ، فإنه أورده في «كتاب الحدود»، وفي «كتاب البر والصلة» مطوَّلًا، وفي «باب فضل طلب العلم» مختصرًا ص٣٦٩ ج٣، وأورده في «باب» بغير ترجمة ص٦٢ج٤، بعد «باب إِنَّ القُرآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» من «أبواب القراءات» مطولًا.

ومنها: حديث علي بن أبي طالب في «النهي عن لُبْسِ القِسِّيِّ والمعصفر»[٥]، أورده ـ أولًا ـ في «باب كراهية المعصفر للرجال»، ثم كرَّره ـ ثانيًا ـ في «باب كراهية خاتم الذهب» من «أبواب اللباس»، ثم أورده ـ ثالثًا ـ في «أبواب الاستئذان والآداب»

---

(١) الترمذي، كتاب اللباس، حديث (١٧٢٤)، وكتاب المناقب، حديث (٣٦٣٥).

(٢) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٠١)، وكتاب الشهادات، حديث (٢٣٠١)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠١٩).

(٣) الترمذي، كتاب الأدب، حديث (٢٧٦٩)، وكتاب الأدب أيضًا، حديث (٢٧٩٤).

(٤) الترمذي، كتاب الحدود، حديث (١٤٢٥)، وكتاب البر والصلة، حديث (١٩٣٠)، وكتاب القراءات، حديث (٢٩٤٥).

(٥) الترمذي، كتاب اللباس، حديث (١٧٢٥)، وكتاب الصلاة، حديث (٢٦٤)، كتاب اللباس، حديث (١٧٣٧).

ومنها: حديث ابن عمر مرفوعًا: «ثَلَاثَةٌ عَلَى كُثْبَانِ المِسْكِ...»[(١)] إلخ، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «باب فضل المَمْلوك الصالح». من «أبواب البر والصلة»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «باب صفة أنهار الجنة» ص٣٣٩ ج٣ من «أبواب صفة الجنة».

ومنها: حديث علي بن أبي طالب، قال: لما نَزَلَتْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] قالوا: «يَا رَسُولَ اللهِ، في كُلِّ عام...»[(٢)] إلخ، فإنه أورده في «باب كَمْ فرض الحج» ثم أورده في «تفسير سورة المائدة».

ومنها: حديث زيد بن يُثَيْعٍ، قال: سَأَلْتُ عَليًّا بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتَ في الحَجَّةِ؟ قال: بُعِثْتُ بِأَرْبَعٍ...»[(٣)] إلخ، فإنه أورده في «باب كراهية الطواف عريانًا» من «أبواب الحج»، ثم أورده في «تفسير سورة التوبة».

ومنها: حديث أبي بكر الصديق أنه قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَؤُون هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ...﴾ [المائدة: ١٠٥]»[(٤)] إلخ، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «باب نزول العذاب إذا لم يغير المنكر» من «أبواب الفتن»، ثم أورده في «تفسير سورة المائدة» في تفسير الآية المذكورة.

ومنها: حديث عبد الله بن الزبير: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ في شِرَاجِ الحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْل...»[(٥)] إلخ، فقد أورد الترمذيُّ هذا الحديث في «باب الرجلَيْنِ يكون أحدهما أسفَلَ من الآخر في الماء» من «أبواب الأحكام»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «تفسير سورة النساء».

ومنها: حديثُ جابر: «أن النبيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا...»[(٦)] إلخ، فقد أخرجه في «باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة من «أبواب الحج»، ثم أخرجه في «تفسير سورة البقرة».

---

(١) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٨٦)، وكتاب صفة الجنة، حديث (٢٥٦٦).
(٢) الترمذي، كتاب الحج، حديث (٨١٤)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠٥٥).
(٣) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠٩٢)، وكتاب الحج، حديث (٨٧١).
(٤) الترمذي، كتاب الفتن، حديث (٢١٦٨)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠٥٧).
(٥) الترمذي، كتاب الأحكام، حديث (١٣٦٣)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠٢٧).
(٦) الترمذي، كتاب الحج، حديث (٨٦٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٢٩٦٧).

ومنها: حديث أنس بن مالك، قال: «كان رَسُولُ اللهِ ﷺ يُخَالِطُنَا، حَتَّى كَانَ يَقُول لأَخٍ لِي صَغِيرٍ: يَا أَبَا عُمَيْر، مَا فَعَلَ النُّغَيْر»[1]، فإن الترمذي أورده في «باب الصلاة على البُسُطِ» من «كتاب الصلاة»، ثُمَّ أورده في «باب المزاح» ص١٤١ ج٣ من «أبواب البر والصلة».

ومنها: حديث الزبير بن العوام: «كَانَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دِرْعَانِ يَوْمَ أُحُدٍ...»[2] إلخ، فإنه أورده في «باب الدروع» من «أبواب الجهاد» ص٢٧ج٣، ثم أورده في «مناقب طلحة بن عبيد الله».

ومنها: حديث عبد الله بن الشِّخِّيرِ، عن أبيه، عن النبي ﷺ قَالَ: «مُثِّلَ ابْنُ آدَمَ وَإِلَى جَنْبِهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ مَنِيَّةً»[3] إلخ، فإنه أورده في «باب» بغير ترجمة بعد «باب ما جاء في القدرية» من «أبواب القدر»، ثم أورده في «باب» بعد «باب صفة أواني الحوض» من «أبواب صفة القيامة».

ومنها: حديث أنس في الكبائر: «الشِّرْكُ بِالله، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ...»[4] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب التغليظ في الكذب والزور» ص٢٢٦ج ٢، ونحوه من «أبواب البيوع»، ثم أورده في «تفسير سورة النساء».

ومنها: حديث عَلِيٍّ رَفَعَهُ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةَ غُرَفًا تُرَى ظُهُورُهَا مِنْ بُطُونِهَا...»[5] إلخ؛ أورده في «باب قول المعروف» من «أبواب البر والصلة» ص١٤٠ ج٣، ثم أورده في «باب صفة غُرَفِ الجنة» ص٣٢٤ ج٣.

ومنها: حديثُ كعب بن عُجْرَة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالحُدَيْبِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ محرِمٌ، وَهُوَ يُوقِدُ تَحْتَ قِدْرٍ، وَالقَمْلُ يَتَهَافَتُ عَلى وَجْهِهِ...»[6] إلخ؛ أورده في «باب المُحْرِمِ يَحْلِقُ رأسه في إحرامه ما عليه؟» من «أبواب الحج» ص١٢٠ ج٢، ثم أورده في «تفسير سورة البقرة» ص٧٣ ج٤.

---

(١) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٣٣٣)، وكتاب البر والصلة، حديث (١٩٨٩).
(٢) الترمذي، كتاب الجهاد، حديث (١٦٩٢)، وكتاب المناقب، حديث (٣٧٣٨).
(٣) الترمذي، كتاب القدر، حديث (٢١٥٠)، وكتاب صفة القيامة، حديث (٢٤٥٦).
(٤) الترمذي، كتاب البيوع، حديث (١٢٠٧) وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠١٨).
(٥) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٨٤)، وكتاب صفة الجنة، حديث (٢٥٢٦).
(٦) الترمذي، كتاب الحج، حديث (٩٥٣)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٢٩٧٤).

ومنها: حديث أبي سعيد رفعه: «وَكَيْفَ أَنْعَمُ وَصَاحِبُ الصُّورِ قَد الْتَقَمَ القَرْنَ...»[١] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب الصور» من «أبواب صفة القيامة»، ثم أورده في «تفسير سورة الزُّمَرِ».

ومنها: حديث أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ...»[٢] إلخ، أورده في «باب دعاء الوالدين» من «أبواب البر والصلة»، ثم أورده في «باب ما ذكر في دعوة المسافر» من «أبواب الدعوات».

ومنها: حديث موسى بن طلحة، قال: «دَخَلْتُ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: أَلَا أُبَشِّرُكَ؟ قُلْتُ: بَلَى...»[٣] إلخ، فإنه أورده في «تفسير سورة الأحزاب»، ثم في «مناقب طلحة».

ومنها: حديثُ طلحة بن عبيد الله في السؤال عَمَّنْ قَضَى نحبه[٤]، أورده في «تفسير سورة الأحزاب»، ثم أورده في «مناقب طلحة».

ومنها: حديث ابن أبي عمَّار، قال: «قُلْتُ لجابرٍ: الضَّبُعُ أَصَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ»[٥]، أورده في «باب ما جاء في الضَّبُعِ يصيبها المُحْرِمِ» من «أبواب الحج»، وأورده ـ أيضًا ـ في «باب أكل الضَّبُع» مِن «أبواب الأطعمة».

ومنها: حديث زِرِّ بْنِ حُبَيْش، عن أبيٍّ بن كَعْب، في ليلة القدر أنها ليلةُ سبْعٍ وعشرين[٦]، أورده ـ أولًا ـ في «باب ليلة القدر» من «أبواب الصوم»، ثم أورده في «تفسير سورة ليلة القدر».

ومنها: حديث أبي أمامة مرفوعًا: «لَا تَبِيعُوا القَيْنَاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ...»[٧] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب كراهية بيع المغنيات» ص٢٦٩ ج٢، ثم أورده في «تفسير سورة لقمان» ص١٦١ ج٤.

---

(١) الترمذي، كتاب صفة القيامة، حديث (٢٤٣١)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٤٣).
(٢) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٠٥)، وكتاب الدعوات، حديث (٣٤٤٨).
(٣) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٠٢)، وكتاب المناقب، حديث (٣٧٤٠).
(٤) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٠٢)، وكتاب المناقب، حديث (٣٧٤٢)..
(٥) الترمذي، كتاب الحج، حديث (٨٥١)، وكتاب الأطعمة، حديث (١٧٩١).
(٦) الترمذي، كتاب الصوم، حديث (٧٩٣)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٣٥١).
(٧) الترمذي، كتاب البيوع، حديث (١٢٨٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣١٩٥).

ومنها: حديث سعيد بْنِ جُبَيْر قال: «سُئِلْتُ عَنِ المُتَلَاعِنَينِ في إِمَارَةِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْر، أَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ فَما دَرَيْتُ مَا أَقُولُ، فَقُمْتُ مَكَانِي إِلَى مَنْزِلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فَاسْتأذَنْتُ عَلَيْهِ. . .»[1] إلخ، أورد هذا الحديث في «باب اللعان»، ثم أورده في «تفسير سورة النور».

ومنها: حديث أبي الدرداء في معنى قَوْلِ الله عَزَّ وَجل: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤][2] إلخ، أخرجه في «بَاب ذَهَبَتِ النبوةُ، وَبَقِيتِ المبشِّرات» ص ٢٤٨ ج٣ من «أبواب الرؤيا»، ثم أورده في «تفسير سورة يونس» ص١٢٥ج٤.

ومنها: حديث مسروق عن عائشة: قال: «ثلاثُ من تَكَلَّمَ بواحدة منْهُنَّ أَعْظَمَ الفِرْيَةَ عَلَى الله. . .»[3] إلخ، أورده في «تفسير سورة الأنعام» ثم في «تفسير سورة النجم».

ومنها: حديثُ صَفْوانَ بْنِ عَسَّالٍ، قال: «قال يَهُودِيٌّ لِصاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ. . .»[4] إلخ، أورده في «باب قُبْلَةِ اليد والرجل» ص٣٩٩ ج٣، من «أبواب الاستئذان والآداب»، ثم أورده في «تفسير قول الله عَزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] الآية من سورة بني إسرائيل.

ومنها: حديث بَهْزِ بنِ حَكيم، عن أبيه، عن جده قال: سمعتُ رسول اللهِ ﷺ يقول: «إنكم محشورون رِجالًا ورُكبانًا. . .»[5] إلخ، أورده في «باب شأن الحشر» من «أبواب صفة القيامة»، ثم أورده في «تفسير سورة بني إسرائيل».

ومنها: حديث البراء بن عازب: «أن النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشَيْنِ، وَأَمَّرَ عَلَى أَحدهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ. . .»[6] إلخ، أورده في «باب من يستعمل على الحرب»، ثم أورده في «مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه».

---

(١) الترمذي، كتاب الطلاق واللعان، حديث (١٢٠٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣١٧٨).

(٢) الترمذي، كتاب الرؤيا، حديث (٢٢٧٣)، وكتاب التفسير، حديث (٣١٠٦).

(٣) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب سورة النجم، حديث (٣٠٦٨)، وسورة النجم، حديث (٣٢٧٨).

(٤) الترمذي، كتاب الاستئذان والآداب، حديث (٢٧٣٣)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣١٤٤).

(٥) الترمذي، كتاب صفة القيامة، حديث (٢٤٢٤)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣١٤٣).

(٦) الترمذي، كتاب الجهاد، حديث (١٧٠٤)، وكتاب المناقب، حديث (٣٧٢٥).

ومنها: حديثُ جابر: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرأ: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ١، ٢]، وَ ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]»[١] أورده ـ أولًا ـ في «باب ما جاء في سورة الملك» من «أبواب فضائل القرآن»، ثم أورده في «باب ما جاء فيمن يقرأ القرآن عند المنام» من «أبواب الدعوات».

ومنها: حديث البراء بن عازب: أن النبي ﷺ قال له: «أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهَا إذَا أَوَيْتَ إِلَى فِراشِكَ، فإنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ مِتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ...»[٢] إلخ؛ أورده في «باب الدعاء إذا آوى إلَى فراشه» ص٢٢٩ ج٤، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في باب بعد «باب انتظار الفرج»، وغير ذلك من «أبواب الدعوات» ص٢٨٠ ج٤.

ومنها: حديث أبي سعيد، قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ ظَهَرَتِ الرُّومُ عَلَى فَارِسَ...»[٣] إلخ، أورده في «أوائل أبواب القراءات»، ثم أورده في «تفسير سورة الروم».

ومنها: حديث أبي ذر قال: دَخَلْتُ المَسْجِدَ حينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، والنَّبِيُّ ﷺ جالِسٌ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هذِهِ؟!...»[٤] إلخ؛ أورده في «باب طلوع الشمس من مغربها» ص٢٠٦ ج٣ من «كتاب الفتن»، ثم أورده في «تفسير سورة يس» ص١٧١ ج٤.

ومنها: حديث ابن عمر: «انْفَلَقَ القَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ...»[٥] إلخ، أورده في «باب انشقاق القمر» من «كتاب الفتن»، ثم أورده في «تفسير سورة القمر».

ومنها: حديثُ أبي هريرة قال: «جَاءَ مُشرِكُو قُرَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يُخَاصِمُونَ فِي القَدَرِ...»[٦] إلخ، فإنه أورده ـ أولًا ـ في آخر «كتاب القدر»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في تفسير قول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾.. [القمر: ٤٨].

---

(١) الترمذي، كتاب فضائل القرآن، حديث (٢٨٩٢)، وكتاب الدعوات، حديث (٣٤٠٤).
(٢) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٥٧٤)، (٣٣٩٤).
(٣) الترمذي، كتاب القراءات، حديث (٢٩٣٥)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣١٩٢).
(٤) الترمذي، كتاب الفتن، حديث (٢١٨٦)، وكتاب التفسير، حديث (٣٢٢٧).
(٥) الترمذي، كتاب الفتن، حديث (٢١٨٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٨٨).
(٦) الترمذي، كتاب القدر، حديث (٢١٥٧) وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٩٠).

ومنها: حديث أبي سعيد عن النبيِّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿كَٱلْمُهْلِ...﴾ [المعارج: ٨] [1] إلخ، أورده - أولًا - في «باب صفة شراب أهل النار» من «أبواب صفة جهنم»، ثم أورده في «تفسير سورة المعارج».

ومنها: حديث أبي هريرة قَالَ: قال: «قرأ رسولُ الله ﷺ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] [2] إلخ، فقد أورده في موضعين: أحدهما: في «أبواب صفة القيامة»، وثانيهما: في «تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾» من سورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾.

ومنها: حديث عبد الله بن شقيق قال: «قلتُ لعائشة: أيُّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَتْ: أَبُو بَكْرٍ...» [3] إلخ، فقد أورده في «مناقب أبي بكر الصديق - رضي الله عنه» ثم أورده في «مناقب أبي عُبَيْدَةَ بن الجراح رضي الله عنه».

ومنها: حديث صُهَيْب، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] [4]... إلخ، أورده - أولًا - في «باب رؤية الرب تبارك وتعالى» من «أبواب صفة الجنة»، ثم أورده في «تفسير سورة يونس» أيضًا.

ومنها: حديث ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى جِنَانِهِ...» [5] إلخ، أورده - أولًا - في «باب رؤية الرب تبارك وتعالى»، ثم أورده في «تفسير سورة القيامة».

ومنها: حديث مُطَرِّفِ بْنِ عبد الله بن الشِّخِّيرِ، عن أبيه «أنه انْتَهَى إلى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾» [6] إلخ، أورده في «باب الزهادة في الدنيا» من «أبواب الزهد»، ثم أورده في «تفسير سورة التكاثر».

---

(١) الترمذي، كتاب صفة جهنم، حديث (٢٥٨١)، (٢٥٨٤)، وكتاب التفسير (٣٣٢٢).

(٢) الترمذي، كتاب صفة القيامة، حديث (٢٤٢٩)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٣٥٣).

(٣) الترمذي، كتاب المناقب، حديث (٣٦٥٧)، وكتاب المناقب، باب ما جاء في مناقب معاذ، وزيد بن ثابت، وأبي، وأبي عبيدة بن الجراح، حديث (٤٠٠٠).

(٤) الترمذي، كتاب صفة الجنة، حديث (٢٥٥٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣١٠٥).

(٥) الترمذي، كتاب صفة الجنة، حديث (٢٥٥٣)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٣٣٠).

(٦) الترمذي، كتاب الزهد، حديث (٢٣٤٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٣٥٤).

ومنها: حديث أبي سعيد مرفوعًا: «الصَّعُودُ: جَبَلٌ مِنْ نَارٍ...»[(١)] إلخ، أورده في «باب صفة قَعْر جَهَنم»، ثم أورده في «تفسير سورة المدثر».

ومنها: حديث عائشة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنَّ جِبْرِيلَ يُقْرِئُكِ السَّلَامَ...»[(٢)] إلخ، أورده في «باب تبليغ السلام» ص٣٨٥ ج٣ من «كتاب الاستئذان والآداب»، ثم أورده في «مناقب عائشة ﵂» ص٣٦٣ ج٤.

ومنها: حديثُ النعمان بن بَشِيرٍ، عن النبيِّ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ...»[(٣)] إلخ، أورد هذا الحديث في «تفسير سورة البقرة» ص٧٣ ج٤، ثم في تفسير قول الله عز وجل: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] إلخ، من «سورة المؤمن»، ثم أورده في «باب فضل الدعاء».

ومنها: حديث أبي سعيد قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُم الرَّجُلَ يَتَعَاهَدُ المَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالإِيمانِ...»[(٤)] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب حرمة الصلاة» من «أبواب الإيمان»، ثم أورده في تفسير قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [التوبة: ١٨].

ومنها: حديثُ عائشة: «مَا غِرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِن أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ...»[(٥)]، إلخ، أورده في «باب حسن العهد» من «أبواب البر والصلة»، ثم أورده في «فضل خديجة ـ ﵂».

ومنها: حديث عائشة: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ بَنِي إِسْرائِيلَ والزُّمَر»[(٦)]، أورده ـ أولًا ـ في «باب» بلا ترجمة، بعد «باب مَنْ قرأ حرفًا من القرآن ما له مِن الأجر؟» من «أبواب فضائل القرآنِ»، ثم أورده في «باب ما يقرأ من القرآن عند المنام» من «أبواب الدعوات».

---

(١) الترمذي، كتاب صفة جهنم، حديث (٢٥٧٦)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٣٢٦).

(٢) الترمذي، كتاب الاستئذان والآداب، حديث (٢٦٩٣)، وكتاب المناقب، حديث (٣٨٨٢).

(٣) الترمذي، كتاب التفسير، حديث (٢٩٦٩)، وكتاب الدعوات، حديث (٣٣٧٢).

(٤) الترمذي، كتاب الإيمان، حديث (٢٦١٧)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠٩٣).

(٥) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (٢٠١٧)، وكتاب المناقب، حديث (٣٨٧٥).

(٦) الترمذي، كتاب فضائل القرآن، حديث (٢٩٢٠)، وكتاب الدعوات، حديث (٣٤٠٥).

ومنها: حديثُ عِرْباضِ بن سَارِيَة؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْمُسَبِّحَاتِ قَبْلَ أَنْ يَرْقُدَ...»[١] إلخ، أورده في الموضعين المذكورين.

ومنها: حديث عليٍّ: «مَا جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَاهُ وَأُمَّهُ لأَحَدٍ إِلَّا لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ...»[٢] إلخ، أورد هذا الحديث في «باب فِداكَ أبِي وأمِّي» من «أبواب الاستئذان والآداب»، ثم أورده في «مَنَاقِب سعد بن أبي وقاص ﷺ».

ومنها: حديث سعد بن أبي وقاص: «جَمَعَ لي رَسُولُ الله ﷺ أَبَوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ»[٣]، فإنه أورده ـ أيضًا ـ في الموضعين المذكورين.

ومنها: حديث عبد الله بن عمرو: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَعْقِدُ التَّسْبِيحَ...» إلخ، أورده قبل «باب الدعاء إذا انتبه من الليل» من «أبواب الدعوات»، من طريق إسماعيل بنُ عُلَيَّة، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عنه مطوَّلًا[٤]، ومن طريق الأعمش، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عنه[٥] مختصرًا، ثم أورده في «باب عقد التسبيح باليد»، من طريق الأعمش، عن عطاء بن السائب، عن أبيه ـ أيضًا ـ مختصرًا[٦].

ومنها: حديث عمر بن أبي سلمة ـ رَبِيب النَّبِيِّ ﷺ ـ: لما نَزَلَتْ هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] في بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ...»[٧] إلخ، أورده في «سورة الأحزاب»، ثم أورده في «مناقب أهل بَيْتِ النبيِّ ﷺ».

ومنها: حديثُ حُذَيْفَة بن اليَمَانِ، قال: «جَاءَ العَاقِبُ وَالسَّيِّدُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالا: ابْعَثْ مَعَنَا أَمِينَكَ...»[٨] إلخ، أورده في «مناقب أبي عبيدة بن الجراح»، ثم أورده في «مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت»، وغيرهما.

---

(١) الترمذي، كتاب فضائل القرآن، حديث (٢٩٢١)، وكتاب الدعوات، حديث (٣٤٠٦).

(٢) الترمذي، كتاب الأدب، حديث (٢٨٢٩)، وكتاب المناقب، حديث (٣٧٥٣).

(٣) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٤١٠).

(٤) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٤١٠).

(٥) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٤١١)،

(٦) الترمذي، كتاب الدعوات، حديث (٣٤٨٦).

(٧) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٠٥)، وكتاب المناقب، حديث (٣٧٨٧).

(٨) الترمذي، كتاب المناقب، حديث (٣٧٩٦)، (٣٧٩٠).

ومنها: حديث أبي هريرة مرفوعًا: «نِعْمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ...»[١] إلخ، أورده في «مناقب أبي عُبَيْدَةَ»، ثم أورده في «مناقب معاذ بن جبل» وغيره أيضًا.

ومنها: حديثُ عبد الله بن عمر، قال: «ما كُنَّا نَدْعُو زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ إِلَّا زَيْدَ بْنَ مُحَمَّدٍ...»[٢] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «تفسير قول الله عز وجل: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [الأحزاب: ٥] من سورة الأحزاب»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ في «مناقب زيد بن حارثة رضي الله عنه» ص٣٥٠ ج٤.

ومنها: حديث أنس بن مالك أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يا ذَا الأُذُنَيْنِ...»[٣] إلخ، أورده في «باب المزاح» من «أبواب البر والصلة»، ثم أورده في «مناقب أنس بن مالك ـ رضي الله عنه».

ومنها: حديث أبي هريرة، قال: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنِّي...»[٤] إلخ، فإنه أورده ـ أولًا ـ في «باب الرخصة في كتابة العلم» من «أبواب العلم»، ثم أورده في آخر «مناقب أبي هريرة رضي الله عنه».

ومنها: حديث عبد الله بن عمر رَفَعَهُ: «فِي ثَقِيفٍ كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ»[٥]، أورده ـ أولًا ـ في «باب ما جاء في ثَقِيفٍ كَذابٌ ومُبِيرٌ،» من «أبواب الفتن»، ثم أورده في «ذكر ثقيفٍ، وبني حَنِيفَةَ» مِنْ «كتاب المناقب».

ومنها: حديثُ ابْنِ أَخِي عبد اللهِ بنِ سَلامٍ قَالَ: «لَمَّا أُرِيدَ عُثْمَانُ، جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ، فَقَالَ لهُ عُثْمَانُ: مَا جَاءَ بِكَ...»[٦] إلخ، أورده في «تَفْسِير سورة الأحقاف»، ثم أورده في «مناقب عبد الله بن سلام».

ومنها: حديثُ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: «سَامٌ: أَبُو العَرَبِ...»[٧] إلخ، أورده في «تفسير سورة الصافات»، ثم أورده في «آخر فضل العرب».

---

(١) الترمذي، كتاب المناقب، حديث (٣٧٩٥)، (٤٠٠١).
(٢) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٠٩)، وكتاب المناقب، حديث (٣٨١٤).
(٣) الترمذي، كتاب البر والصلة، حديث (١٩٩٢)، وكتاب المناقب، حديث (٣٨٢٨)
(٤) الترمذي، كتاب العلم، حديث (٢٦٦٨)، وكتاب المناقب، حديث (٣٨٤١).
(٥) الترمذي، كتاب الفتن، حديث (٢٢٢٠)، وكتاب المناقب، حديث (٣٩٤٤).
(٦) الترمذي، كتاب الفتن، حديث (٣٢٥٦)، وكتاب المناقب، حديث (٣٨٠٣).
(٧) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٣١)، وكتاب المناقب، حديث (٣٩٣١).

ومنها: حديث أبي هريرة: «لَوْ كَانَ الإِيمَانُ بِالثُّرَيَّا لَتَنَاوَلَهُ رِجالٌ مِنْ هؤلاءِ»[١]، أورده ـ أولًا ـ في «تفسير سورة الجمعة»، ثم أورده في «فضل العجم».

ومنها: حديث عَلِيٍّ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ يَوْمِ الحَجِّ الأَكْبَرِ...»[٢] إلخ، أورد هذا الحديث في «كتاب الحج» ص١٢٢ج ٢، وفي «تفسير سورة التوبة» ص١١٥ج ٤، أورده في كلا الموضعين من وجهين: مرفوع، وموقوف، وقال في الموقوف: إنه أَصَحُّ.

ومنها: حديث خَبَّاب بن الأَرَتِّ، في «النَّهْي عن تَمَنِّي الموت»[٣]، أورده ـ أولًا ـ في «باب النهي عن التمني للموت» من «أبواب الجنائز»، ثم أورده في «أبواب صفة القيامة» ص٣١٣ ج٣ بزيادة ونقصان.

ومنها: حديث أبي ثعلبة الخُشَنِيِّ، «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ، فَقَالَ: إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ...»[٤] إلخ، أورده في عدة مواضع مطولًا ومختصرًا من طرق مختلفة، فأورده ـ أولًا ـ في «باب ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل» من «كتاب الصيد» مطولًا، بذكر ثلاث قصص، ثم أورده في «باب الانتفاع بآنية المشركين» من «أبواب السِّيَر» بحذف بعض القصة، ثم أورده في «باب الأكل في آنية الكفار» مقتصرًا علَى بعض القصة أيضًا.

ومنها: حديث زيد بن أرقم، قَالَ: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الصَّلاةِ فَنَزَلَتْ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾، فأُمِرنَا بالسُّكوتِ»[٥]، فإنه أورده في «باب نَسْخِ الكلام في الصَّلاة» من «أبواب الصلاة» ص٣١٢ ج١، ثم أورده في تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

ومنها: حديث سَمُرَةَ بن جُنْدَبٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صَلَاةِ الوسْطَى: «صَلَاةُ

(١) الترمذي، كتاب تفسير القرآن، حديث (٣٢٦١)، (٣٣١٠)، وكتاب المناقب، حديث (٣٩٣٣).
(٢) الترمذي، كتاب الحج، حديث (٩٥٧)، (٩٥٨)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠٨٨).
(٣) الترمذي، كتاب الجنائز، حديث (٩٧٠)، وكتاب صفة القيامة، حديث (٢٤٨٣).
(٤) الترمذي، كتاب الصيد، حديث (١٤٩٤)، وكتاب السير، حديث (٣٩٨٣)، وكتاب الأطعمة، حديث (١٧٩٧).
(٥) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٤٠٥)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٢٩٨٦).

العَصْرِ»[١]، أورده ـ أولًا ـ في «باب ما جاء في الصلاة الوسطى أنها العصر»، ثم أورده في «تفسير سورة البقرة».

ومنها: حديث عبد الله بن مسعود، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ الوُسْطَى: صَلَاةُ العَصْرِ»[٢]؛ أورده ـ أيضًا ـ في الموضعين المذكورين.

ومنها: حديث ابن عمر: أن النبيَّ ﷺ قال: «لعنَ اللهُ الواصِلَةَ والمستوصِلَةَ...»[٣] إلخ؛ أورده في «باب مواصلة الشعر» من «أبواب اللباس»، ثم أورده في «باب ما جاء في الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة» من «أبواب الاستئذان والآداب».

ومنها: حديثُ جابر بن عبد الله قال: «مَرِضْتُ فَأَتَاني رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُني، فَوَجَدَني قَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ...»[٤] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب ميراث الأخوات» ص١٨٠ ج٣، من «أبواب الفرائض»، ثم أورده في أول «تفسير سورة النساء».

ومنها: حديث ابن عمر رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِير...»[٥] إلخ، أخرجه ـ أولًا ـ في «باب التحريق والتخريب» من «أبواب السِّيَر»، ثم أخرجه ـ ثانيًا ـ بسنده ومتنه في «تفسير سورة الحشر».

ومنها: حديث البراء بْنِ عَازِبٍ، قال: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ المَدِينَةَ وَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ المَقْدس سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الكَعْبَةِ...»[٦] إلخ؛ أورده ـ أولًا ـ في «باب ابتداء الصلاة» من «كتاب الصلاة»، ثم أورده في «تفسير سورة البقرة».

ومنها: حديث أبي مسعود، قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ...»[٧] إلخ؛ أورده ـ أولًا ـ في «باب كراهية مهر البغي» من «أبواب النكاح»، ثم أورده ـ ثانيًا ـ بسنده ومتنه في «باب أَجْر الكاهن» من «أبواب الطب».

---

(١) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (١٨٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٢٩٨٣).
(٢) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (١٨١)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٢٩٨٥).
(٣) الترمذي، كتاب اللباس، حديث (١٧٥٩)، وكتاب الأدب، حديث (٢٧٨٣).
(٤) الترمذي، كتاب الفرائض، حديث (٢٠٩٧)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠١٥).
(٥) الترمذي، كتاب السير، حديث (١٥٥٢)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٣٠٢).
(٦) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٣٤٠)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٢٩٦٢).
(٧) الترمذي، كتاب النكاح، حديث (١١٣٣)، وكتاب الطب، حديث (٢٠٧١).

ومنها: حديثُ ابن عمر: «أن رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ...»[١] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب كراهة رد السلام غير متوضئ» من «أبواب الطهارة» ثم أورده ـ ثانيًا ـ بسنده ومتنه في «باب ما جاء في كراهية التَّسْلِيمِ على مَنْ يَبُولُ» من «أبواب الاستئذان والآداب».

ومنها: حديث عَلِيٍّ قال: «إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ...»[٢] إلخ، أورده ـ أولًا ـ في «باب الصلاة عند التوبة» من «كتاب الصلاة»، ثم أورده في «تفسير سورة آل عمران».

الفَصْلُ السَّادِسَ عَشَرَ
فِي ذِكْرِ رُوَاةِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ عَلَى تَرْتِيبِ حُرُوفِ التَّهَجِّي

في الألف
ذِكْرُ مَن اسْمُهُ أَحْمَدُ

أحمد بن إبراهيم الدورقي.

أحمد بن إسحاق الحضرمي.

أحمد بن بديل بن قريش اليامي الكوفي.

أحمد بن بشير المخزومي مولى عمرو بن حريث.

أحمد بن أبي بكر بن الحارث أبو مصعب الزهري المدني، ذكر في «الكُنى» أيضًا.

أحمد بن بكار، كنيته أبو الوليد الدمشقي، وذكر في «الكُنى».

أحمد بن الحسن بن جُنيدبٍ الترمذي.

أحمد بن الحسن بن خراش البغدادي.

أحمد بن الحكم البصري، هو: أحمد بن عبد الله بن الحكم البصري.

أحمد بن حنبل.

---

(١) الترمذي، كتاب الطهارة، حديث (٩٠)، وكتاب الاستئذان والآداب، حديث (٢٧٢٠).

(٢) الترمذي، كتاب الصلاة، حديث (٤٠٦)، وكتاب تفسير القرآن، حديث (٣٠٠٦).

أحمد بن خالد الحمصي الوهبي.

أحمد بن خالد الخلال أبو جعفر البغدادي.

أحمد بن سعيد الأشقر.

أحمد بن سعيد الدارمي.

أحمد بن سعيد الحراني، صوابه: أحمد بن أبي شعيب.

أحمد بن أبي الطيب البغدادي.

أحمد بن عبد الله بن محمد، كنيته: أبو عبيدة بن أبي السفر، وذكر في «الكُنى».

أحمد بن عبدة الضبيُّ.

أحمد بن عبد الآملي.

أحمد بن أبي عبيد الله السليمي البصري.

أحمد بن عثمان أبو عثمان البصري، لقبه أبو الجوزاء.

أحمد بن محمد بن موسى أبو العباس المعروف بمردويه.

أحمد بن محمد بن نيزك البغدادي.

أحمد بن المقدام أبو الأشعث، وذكر في «الكُنى».

أحمد بن منيع.

أحمد بن نصر النيسابوري.

أحمد بن يونس، هو: أحمد بن عبد الله بن يونس.

ذكر بقية حرف الألف إلى إبراهيم

آبي اللَّحم.

آدم بن أبي إياس.

آدم بن سليمان القرشي الكوفي

أبان بن إسحاق الأسدي.

أبان بن تغلب.

أبان بن صالح.

أبان بن عبد الله هو: أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر البجلي الأحمسي الكوفي، صدوق في حفظه، لين من السابعة.

أبان بن عثمان بن عفان.

أبان بن يزيد العطار البصري.

ذِكْرُ مَن اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ

إبراهيم بن أدهم.

إبراهيم بن إسحاق البناني، أبو إسحاق الطالقاني، وذكر في «الكُنى».

إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري.

إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل.

إبراهيم بن بشار الرمادي.

إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، بضم الراء بعدها همزة، أبو إسحاق، ثقة من الثامنة.

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري المدني، والد يعقوب.

إبراهيم بن سعيد الجوهري.

إبراهيم بن سليمان الأفطس.

إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي.

إبراهيم بن صدقة.

إبراهيم بن طهمان.

إبراهيم بن عبد الله الهروي، أبو إسحاق.

إبراهيم بن عبد الله بن حاطب الجمحي.

إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي، مولاهم المدني.

إبراهيم بن عبد الله بن قارظ.

إبراهيم بن عبد الله بن قريم الأنصاري، قاضي المدينة.

إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الصنعاني.

إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي.

إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد بن أمية.

إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة.

إبراهيم بن عبد الملك البصري، أبو إسماعيل القناد، وذكر في «الكُنَى».

إبراهيم بن عمر بن سفينة، لقبه برية.

إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير.

إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو شيبة الواسطي.

إبراهيم: هو ابن عمرو الغفاري.

إبراهيم بن الفضل المخزومي المدني، أبو إسحاق.

إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو إسحاق الفزاري، وذكر في «الكُنى».

إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص.

إبراهيم بن محمد بن طلحة.

إبراهيم بن محمد، من ولد علي بن أبي طالب.

إبراهيم بن محمد بن المنتشر.

إبراهيم بن المختار التميمي الرازي.

إبراهيم بن مسلم الهجري.

إبراهيم بن المنذر بن عبد الله الأسدي الحزامي، صدوق تكلَّم فيه أحمد لأجل القرآن، من العاشرة.

إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي.

إبراهيم بن موسى، المعروف بالصغير.

إبراهيم بن ميسرة الطائفي.

إبراهيم بن ميمون الصنعاني.

إبراهيم بن أبي ميمونة.

إبراهيم بن نافع المخزومي المكي، ثقة حافظ من السابعة.

إبراهيم بن أبي النَّضْر، هو: إبراهيم بن سالم بن أبي أمية التميمي المدني أبو إسحاق، المعروف ببردان، بفتح الموحدة والراء، صدوق من السادسة.

إبراهيم بن أبي الوزير، هو: إبراهيم بن عمر بن مطرف.

إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد المديني.

إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي.

إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق.

إبراهيم التيمي، هو: ابن يزيد بن شريك التيمي.

إبراهيم، هو: ابن يزيد بن قيس النخعي الكوفي.

إبراهيم بن كعب بن عجرة.

ذِكْرُ مَن اسْمُهُ أُبَيٌّ إِلَى مَنِ اسْمُهُ إِسْحَاقُ

أُبي بن العباس الأنصاري الساعدي، فيه ضعف، من السابعة.

أُبي بن كعب الصحابي.

أبيض بن حمال المأربي، بالراء اليمني، وفد إلى المدينة، وقيل: أتى النبي ﷺ في حجة الوداع، قال ابن سعد: هو من الأزد، له تسعة أحاديث، روى عنه ابنه سعيد وشمير بن عبد المدانِ. كذا في الخلاصة.

الأجلح بن عبد الله بن حجية.

الأحنف بن قيس.

الأحوص بن جواب الضبي، أبو الجواب.

الأخضر بن عجلان الشيباني البصري، صدوق من الرابعة، قال في «تهذيب التهذيب»، وفي «العلل الكبير» للترمذي: إن البخاري قال: أخضر ثقة.

إدريس: هو: ابن يزيد بن عبد الرحمن.

أزهر بن سنان البصري.

أزهر بن عبد الله الحرازي الحمصي.

أزهر بن مروان البصري.

أزهر السمان.

أسامة بن زيد بن حارثة الصحابي.

أسامة بن زيد الليثي المدني

أسامة بن شريك الثعلبي، بمثلثة، الذبياني، صحابي له ثمانية أحاديث، وعنه زياد بن علاقة، وعلي بن الأقمر. كذا في «الخلاصة»، وقال في «التقريب»: تفرد بالرواية عنه زياد بن علاقة، على الصحيح.

أسامة بن عمير، والد أبي المليح.

أسباط بن محمد القرشي، والد عبيد.

أسباط بن نصر الهمداني.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: إِسْحَاقُ إِلَى مَن اسْمُهُ: أَسْلَمُ

إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد.

إسحاق بن إبراهيم: هو ابن راهويه.

إسحاق: هو ابن راهويه.

إسحاق بن إبراهيم الثقفي، أبو يعقوب الكوفي، وثقه ابن حبان، وفيه ضعف، من الثامنة.

إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الجعفري، صدوق، من التاسعة.

إسحاق بن راشد الجزري.

إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي السعيدي الكوفي، ثقة، من السابعة.

إسحاق بن سليمان، هو: أبو يحيى الرازي.

إسحاق بن طلحة التيمي.

إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامري، ويقال: الثقفي، صدوق، من الثالثة.

إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة.

إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.

إسحاق بن عمر.

إسحاق بن عيسى بن نجيح، هو: ابن الطَّبَّاع.

إسحاق بن كعب بن عجرة.

إسحاق بن محمَّد الفروي.

إسحاق بن منصور، هو: الكوسج.

إسحاق بن منصور السَّلُولي.

إسحاق بن موسى الأنصاري، أبو موسى.

إسحاق بن يحيى بن طلحة.

إسحاق بن يزيد الهُذَلي.

إسحاق بن يوسف الأزرق.

إسرائيل بن موسى، أبو موسى البصري، نزيل الهند، ثقة من السادسة.

إسرائيل، هو: ابن يونس.

أسعد بن سهل، أبو أمامة بن سهل بن حنيف.

أسلم أبو عمران التجيبي، هو: أسلم بن يزيد.

أسلم العجلي، بصري.

أسلم العدوي، والد زيد.

أسلم، أبو رافع، مولى رسول الله ﷺ، وذكر في «الكُنى».

أسماء بن الحكم الفزاري.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ إِسْمَاعِيلُ إِلَى مَنِ اسْمُهُ الأَسْوَدُ

إسماعيل بن أبان الوراق.

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، المعروف بابن عُلَيَّة.

إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر.

إسماعيل بن إبراهيم التيمي، أبو يحيى، وذكر في «الكُنى».

إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد الأموي.

إسماعيل بن أبي أويس، هو: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس.

إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي.

إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان.

إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي.

إسماعيل بن خليفة العبسي الملائي، أبو إسرائيل.

إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري، أبو رافع.

إسماعيل بن رجاء الزبيدي.

إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني، أبو زياد الكوفي، لقبه: شقوصا، صدوق، يخطئ قليلًا، من الثامنة.

إسماعيل بن سعيد بن عبيد الله الثقفي البصري، صدوق، من التاسعة.

إسماعيل الكحال، هو: ابن سليمان الضبي، أبو سليمان البصري، صدوق يخطئ، من السابعة.

إسماعيل بن عبد الله بن سماعة.

إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، وذكر في حرف السين.

إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفير الأسدي، صدوق، كثير الوهم، من السادسة.

إسماعيل بن عبيد ـ أو ابن عبيد الله ـ بن رفاعة بن رافع الزُّرقي، روى عن أبيه عن جده حديث: «أن التجار يبعثون فجارًا إلّا من اتّقى الله»، وعنه ابن خيثم، أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، والترمذي، وابن ماجه هذا الحديث الواحد، وصحَّحه

الترمذي، قال الحافظ: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج حديثه هو والحاكم في «صحيحيهما» وقال البخاري في «التاريخ»: لم يرو عن غير ابن خيثم. انتهى.

إسماعيل بن علية، هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم.

إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي.

إسماعيل بن كثير الحجازي، أبو هاشم المكي، وذكر في «الكُنى».

إسماعيل بن مجالد بن سعيد .

إسماعيل بن محمد بن جحادة.

إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني.

إسماعيل بن مسلم العبدي.

إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري.

إسماعيل بن موسى الفزاري.

إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي.

الأسود بن عامر، لقبه شاذان.

الأسود بن قيس العبدي.

الأسود بن يزيد، والد عبد الرحمن بن الأسود، قال في «التقريب»: الأسود بن يزيد بن قيس النخعيُّ، أبو عمرو، أو أبو عبد الرحمن: مخضرم، ثقة، مكثر، فقيه، من الثانية.

أَسيد بن أبي أسيد البَّراد.

أسيد بن حضير، بضم المهملة، وفتح الضاد المعجمة، ابن سماك بن عتيك الأنصاري الأشهلي، أبو يحيى، صحابي جليل، مات سنة عشرين، أو إحدى وعشرين.

أسيد بن ظهير بن رافع.

أشج عبد القيس.

أشعث بن سعيد السمان البصري، أبو الربيع.

أشعث بن سليم، هو: أشعث بن أبي الشعثاء.

أشعث بن سواز الكندي.

أشعث بن عبد الله بن جابر، أبو عبد الله البصري.

أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد اليامي الكوفي صدوق، يخطئ، من التاسعة.

أشعث بن عبد الرحمن الجرمي.

أشعث بن عبد الملك.

أشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي، أبو محمد، الصحابي، نزل الكوفة، مات سنة أربعين، أو إحدى وأربعين، وهو ابن ثلاث وستين.

أشهل بن حاتم الجمحي.

الأصبغ بن زيد بن علي الجهني الوراق.

أصبغ بن الفرج الأموي.

الأصمعي، هو: عبد الملك بن قريب.

الأعرج، هو: عبد الرحمن بن هرمز.

الأعمش، هو: سليمان بن مهران.

الأغر بن الصباح التميمي المنقري.

الأغر أبو مسلم المديني.

الأفريقي، هو: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم.

أمية بن خالد القيسي البصري.

أمية بن صفوان.

أمية بن القاسم، صوابه: القاسم بن أمية، هو: الحذَّاءُ.

أنس بن أبي أنس.

أنس بن حكيم.

أنس بن سيرين.

أنس بن عياض، أبو ضمرة الليثي.

أنس بن مالك.

أنس بن مالك القشيري الكعبي، صحابي نزل البصرة.

الأنصاري، هو: إسحاق بن موسى.

أنيس بن أبي يحيى الأسلمي.

أهبان بن صيفي الغفاري.

الأوزاعي، اسمه عبد الرحمن بن عمرو.

أوس بن أوس.

أوس بن خالد بن أبي أوس.

أوس بن ضمعج.

أوس بن عبد الله الربعي، أبو الجوزاء، وذكر في «الكُنى».

أوفى بن دلهم.

إياد بن لقيط السَّدوسي.

إياس بن ثعلبة، أبو أمامة البلوي الأنصاري، ذكر في «الكُنى».

إياس بن سلمة بن الأكوع.

إياس بن عبد المزني، يكنى: أبا عوف.

أيمن بن خريم.

أيمن بن نابل.

أيوب بن بشير بن سعد بن النعمان.

أيوب بن أبي تميمة السختياني.

أيوب بن جابر بن سيار السحيمي.

أيوب بن حبيب الزهري.

أيوب بن حصين، وقيل: محمد بن حُصين.

أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري.

أيوب بن سليمان بن بلال، أبو يحيى المدني، ثقة، ليَّنه الأزدي والسَّاجي بلا دليل، من التاسعة.

أيوب بن سويدٍ الرملي.

أيوب بن عائذ الطائي.

أيوب بن عبد الرحمن.

أيوب بن عتبة.

أيوب بن مسكين، ويقال له: أيوب بن أبي مسكين التميمي الواسطي.

أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد.

أيوب بن واقد الكوفي.

حَرْفُ البَاءِ المُوَحَّدَةِ

بَاذَانُ، مولى أم هانئ، أبو صالح، ويقال له: باذام.

بجالة بن عبدة التَّمِيميُّ البَصْرِيُّ.

بحير بن سعيد السحولي.

بدل بن المُحَبَّر.

بديل بن ميسرة العقيلي.

البراء بن عازب.

بُرد بن سِنان.

بريد بن عبد الله بن أبي بردة، أبو بردة.

بريدة بن أبي مريم البصري.

بريدة بن الحصيب الأسلمي.

برية بن عمر بن سفينة، تقدم في إبراهيم.

ذِكْرُ مَن اسْمُهُ: بُسْرٌ، بِضَمِّ أَوَّلِهِ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ

بسر بن أرطاة.

بسر بن سعيد المدني.

بسر بن عبيد الله الحضرمي

ذِكْرُ مَن اسْمُهُ بِشْر، بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ

بِشْر بن آدم ابن بنت أزهر السمان.

بشر بن بكر التنيسيُّ.

بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط، وذكر في «الكُنى».

بشر بن السري.

بشر بن شعيب بن أبي حمزة.

بشر بن شغاف.

بشر بن عاصم بن سفيان الثقفي الطائفي.

بشر بن عمر بن الحكم الزهراني الأزدي.

بشر بن معاذ العقدي.

بشر بن المفضل.

بشر بن هلال الصواف البصري.

بشر بن أنس.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: بَشِيرٌ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ

بشير بن ثابت الأنصاري.

بشير بن المهاجر.

بشير بن نهيك.

بشير أبو إسماعيل، هو: ابن سليمان.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: بُشَيْرٌ مُصَغَّرًا

بشير بن كعب العدوي.

بشير بن يسار.

مَن اسْمُهُ: بَصْرَةُ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ

بصرة بن أبي بصرة الغفاري، صحابي، له أحاديث، وعند أبي داود والترمذي والنسائي حديث: «لا تعمل المطي إلّا إلى ثلاثة مساجد»، والمعروف أنه لوالده أبي بصرة، وعنه أبو هريرة، قاله في «الخلاصة»، وقال في «التقريب»: بصرة بن أبي بصرة الغفاري، صحابي ابن صحابي، والمحفوظ: أن الحديث لوالده.

بعجة بن عبد الله بن بدر الجهني، ثقة من الثالثة.

بقية بن الوليد.

مَن اسْمُهُ: بكار

بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة البصري.

مَن اسْمُهُ: بَكْرٌ مُكَبَّرًا

بكر بن خنيس.

بكر بن سوادة بن ثمامة.

بكر بن عبد الله المزني.

بكر بن عمرو المغافري المصري.

بكر بن عمرو، وقيل: ابن قيس، أبو الصديق الناجي، وذكر في «الكُنى».

بكر بن مضر المصري.

بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي.

بكر بن يونس بن بكير الشيباني الكوفي.

بكير ـ مصغرًا ـ ابن شهاب الكوفي.

بكير بن عبد الله بن الأشج، مولى بني مخزوم، أبو يوسف المدني، نزيل مصر، ثقة، من الخامسة.

بكير بن عطاء الليثي الكوفي.

بكير بن فيروز الرهاوي.

بكير بن مسمار الزهري.

بندار، هو لقب محمَّد بن بشار.

بنة الجهني، صحابي.

بهز بن أسد العمي.

بهز بن حكيم.

البهي، اسمه: عبد الله بن يسار.

مَن اسْمُهُ: بِلَالٌ

بِلالُ بن أبي بُرْدَةَ.

بلال بن الحارث المزني: أبو عبد الرحمن المدني، صحابي، مات سنة ستين، وله ثمانون سنة.

بلال بن رباح، المؤذن، الصحابي.

بلال بن مرداس، ويقال: ابن أبي موسى الفزاري.

بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله.

بلال بن يحيى العبسي الكوفي.

بلال بن يسار بن زيد.

بيان بن بشر الأحمسي، الكوفي، أبو البشر.

حَرْفُ التَّاءِ المُثَنَّاةِ

تليد بن سُلَيْمانَ

تمام بن نجيح، الأسدي، الدِّمشقي، نزيل حلب، ضعيف، من السابعة.

تميم بن أوس بن خارجة، الداري، أبو رقية، صَحابيٌّ مشهورٌ، سَكَنَ بيت المقدس، بعد قتل عثمان، قيل: مات سنة أربعين.

تَميمُ بن عطية العنسي الشامي، صدوق يهم، من السابعة.

حَرْفُ الثَّاء الْمُثَلَّثَةِ

ثابت بن أسلم البناني.

ثابت بن ثوبان.

ثابت بن أبي صفية الثمالي أبو حمزة.

ثابت بن الضحَّاك بن خليفة، أبو زيد الأنصاري.

ثابت بن عبيد الأنصاري.

ثابت بن عمارة الحنفي.

ثابت بن قيس بن شماس، صحابي.

ثابت بن محمد العابد الكوفي.

ثابت بن يزيد الأحول.

ثابت الأنصاري، والد عدي.

ثعلبة بن سهيل.

ثعلبة بن عباد العبدي البصري.

ثمامة بن أنس بن مالك، هو: ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك.

ثمامة بن شراحيل اليماني، مقبول، من الثالثة.

ثمامة بن حزن القشيري، والد أبي الورد.

ثمامة بن وائل بن حصين، أبو ثفالٍ المري، وذكر في «الكُنى».

ثواب بن عتبة.

ثوبان الهاشمي، مولى النبي ﷺ.

ثور بن زيد الديلي.

ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي.

ثوير بن أبي فاختة.

حَرْفُ الجِيم

جابر بن زيد الأزدي، أبو الشعثاء، وذكر في «الكُنى».

جابر بن سمرة.

جابر بن صبيح الراسبي.

جابر بن عبد الله الأنصاري.

جابر بن عمرو، أبو الوازع الراسبي، وذكر في «الكنى».

جابر بن نوح.

جابر بن يزيد بن الأسود السوائي.

جابر بن يزيد الجعفي.

الجارود بن معاذ السلمي الترمذي.

الجارود بن العلاء، أو ابن المعلَّى..

جامع بن أبي راشد الكاهلي.

جامع بن شداد المحاربي.

جبر ـ بفتح، ثم موحدة ـ ابن نوف، أبو الوداك.

جبلة بن حارثة الكلبي، أخو زيد.

جبلة بن سحيم.

جبير بن حية بن مسعود الثقفي، ابن أخي عروة بن مسعود، ثقة، جليل، من الثالثة، مات في خلافة عبد الملك بن مروان.

جبير بن مطعم بن عدي.

جبير بن نفير.

الجراح بن الضحاك الكندي.

الجراح بن مخلد العجلي البصري.

الجراح بن مليح الرؤاسي، والد وكيع.

جرهد بن رزاح الصحابي.

جرير بن حازم، والد وهب.

جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي.

جرير، هو: ابن عبد الحميد.

الجريري، هو: سعيد بن إياس.

جري ـ تصغير جرو ـ النهدي، ابن كليب.

جزء بن معاوية.

جعثل بن هاعان، أبو سعيد الرُّعينيُّ، وذكر في «الكُنى».

الجعد بن دينار اليشكري، أبو عثمان.

الجعد بن عبد الرحمن بن أوس.

جعدة المخزومي، من ولد أم هانئ.

جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وحشيَّة، وذكر في «الكُنى».

جعفر بن برقان.

جعفر بن حيان السعدي، أبو الأشهب، وذكر في «الكُنى».

جعفر بن خالد.

جعفر بن ربيعة المصري.

جعفر، هو: ابن زياد الأحمر.

جعفر بن سليمان الضبعي البصري.

جعفر بن عبد الله بن الحكم الأنصاري، والد عبد الحميد.

جعفر بن عَمرو بن أمية الضمري.

جعفر بن عون.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالصادق.

جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي.

جعفر بن محمد بن فضيل الجزري.

جعفر بن أبي المغيرة.

جعفر بن ميمون، بياع الأنماط.

جعفر بن أبي وحشية، هو: جعفر بن إياس.

جعفر، هو: ابن زياد الأحمر.

جميع بن عمير التيمي الكوفي.

جنادة بن أبي أمية.

جنادة بن سلم.

جندب بن سفيان، هو: جندب بن عبد الله بن سفيان.

جندب الخير الأزدي العامري.

جنيد عن ابن عمر.

جهضم بن عبد الله.

الجلاح أبو كثير.

حَرْفُ الحَاءِ المُهْمَلَةِ

حابس التيمي، والد حية.

حاتم بن إسماعيل المدني.

حاتم بن سياه.

حاتم بن أبي صغيرة.

حاتم بن ميمون أبو سهل.

حاتم بن وردان السعدي.

حاجب بن عمر الثقفي، أبو خشينة، أخو عيسى بن عمر النحوي، بصري، ثقة، رمي برأي الخوارج، من السادسة.

الحارث الأشعري، هو: ابن الحارث، صحابي، كنيته: أبو مالك.

الحارث بن حسان، ويقال له: الحارث بن يزيد البكري.

الحارث بن سويد التَّيْميُّ.

الحارث بن شبيل، أبو الطفيل.

الحارث بن عبد الله بن أوس.

الحارث عن علي، هو الأعور.

الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب.

الحارث بن عبد الرحمن القرشي العامري.

الحارث بن عبيد الإيادي.

الحارث بن عمرو.

الحارث بن عمير، أبو عمير البصري.

الحارث بن عوف، أبو واقد الليثي، ذكر في «الكُنى».

الحارث بن مالك بن قيس الليثي، المعروف بابن البرصاء.

الحارث بن نبهان الجرمي.

الحارث بن النعمان الليثي.

الحارث بن هشام المخزومي.

الحارث بن وجبة.

الحارث بن يزيد البكري.

الحارث بن يعقوب الأنصاري.

حارثة بن أبي الرجال.

حارثة بن مضرب.

حارثة بن وهب الخزاعي.

مَنِ اسْمُهُ: حَبَّانُ بِالفَتْحِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ

حبان بن هلال، أبو حبيب.

حبان بن واسع.

مَنِ اسمُهُ: حِبَّان، بِالكَسْرِ.

حبان بن جزء.

حبان، هو ابن موسى السلمي.

حُبْشِيّ ـ بضم، ثم موحدة ساكنة، ثم معجمة، بعدها ياء ثقيلة ـ ابن جنادة السلولي.

مَنِ اسْمُهُ: حَبِيبٌ

حبيب بن أبي ثابت.

حبيب بن أبي حبيب البجلي.

حبيب بن الزبير بن مشكان.

حبيب بن زيد بن خلاد الأنصاري المدني، وقد ينسب لجده، ثقة، من السابعة.

حبيب بن سالم الأنصاري.

حبيب بن سليم العبسي الكوفي.

حبيب بن شهيد الأزدي.

حبيب بن صالح الطائي.

حبيب بن عبيد الرحبي.

حبيب بن أبي عمرة القصاب.

حبيب بن أبي مرزوق الرقي.

حبيب بن يسار الكندي الكوفي.

حبيب المعلم، أبو محمد البصري، مولى معقل بن يسار، واختلف في اسم أبيه، فقيل: اسمه زائدة، وقيل: زيد، صدوق، من السادسة.

حجاج بن أرطاة.

حجاج بن حجاج الأسلمي.

حجاج بن دينار الواسطي.

حجاج بن عمرو بن غزية الأنصاري، المازني، المدني، صحابي، شهد صفين مع علي.

حجاج بن مالك بن عويمر الأسلمي.

الحجاج بن محمد المصيصي الأعور.

الحجاج بن المنهال الأنماطي.

الحجاج بن نصير.

حجر بن العنبس.

حجر العدوي.

حجر بن حجر.

حجير ـ بالتصغير ـ ابن عبد الله الكندي.

حجين بن المثنى اليمامي.

حجية بن عدي الكندي.

مَنِ اسْمُهُ: حُذَيفَةُ

حذيفة بن أسيد، أبو سريحة.

حذيفة بن اليمان.

الحر ـ بضم أوله، وتشديد ثانيه ـ ابن الصيَّاح.

حرام ـ بمهملتين مفتوحين ـ ابنُ معاوية الأنصاري، ويقال: حرام بن حكيم.

حرام بن سعد، أو ساعدة بن محيصة بن مسعودٍ الأنصاري، وقد ينسب لجده، ثقة، من الثالثة.

مَنِ اسْمُهُ: حربٌ

حرب بن شداد اليشكري.

حرب بن ميمون الأنصاري، أبو الخطاب.

حرملة بن عبد العزيز بن الربيع.

حريث بن السائب.

حريث بن قبيصة.

حريث بن أبي مطر الفزاري، أبو عمرو الحناط الكوفي، ضعيف، من السادسة.

حَرِيز ـ بفتح أوله، وكسر الراء، وآخره زاي ـ ابن عثمان.

حسام بن مسيك.

حسان بن بلال المزني.

حسان بن عطية.

الحسن بن أحمد بن أبي شعيب. أبو مسلم الحراني.

الحسن بن أسامة بن زيد الكلبي.

الحسن بن بشر البجلي.

الحسن بن بكر المروزي، أبو علي، نزيل مكة، صدوق، من الحادية عشرة.

الحسن بن جابر اللَّخميُّ.

الحسن بن أبي جعفر الجعفري.

الحسن بن أبي الحسن، هو: الحسن البصري.

الحسن بن الحكم النخعي، أبو الحسن الكوفي.

الحسن بن ذكوان، أبو سلمة البصري.

الحسن بن الربيع البجلي القسري، أبو علي البوراني، ثقة، من العاشرة.

الحسن بن سلم بن صالح العجلي.

الحسن بن سوار.

الحسن بن شجاع بن رجاء البلخي.

الحسن بن صالح بن صالح بن حي الهمداني.

الحسن بن الصباح البزار.

الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي.

الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي.

الحسن بن عطية بن نجيح.

الحسن بن علي بن أبي طالب.

الحسن بن علي الحلواني الخلال.

الحسن بن علي الهاشمي النوفلي.

الحسن بن عمارة البجلي.

الحسن بن عياش، أخو أبي بكر بن عياش.

الحسن بن الفرات القزاز.

الحسن بن قزعة البصري.

الحسن بن محمد الزعفراني.

الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي زياد.

الحسن بن محمد، هو: ابن الحنفية.

الحسن بن موسى الأشيب البغدادي.

الحسن البصري.

الحسن بن واقع الرملي.

مَنِ اسْمُهُ: الْحُسَيْنُ

الحُسَيْن بن الأسود العجلي البغدادي، هو الحسين بن علي بن الأسود العجلي.

الحسين بن حريث المروزي.

الحسين بن الحسن المروزي.

الحسين بن ذكوان المعلم.

الحسين بن سلمة بن إسماعيل بن يزيد بن أبي كبشة الأزدي الطحان البصري.

الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي المدني، ضعيف، من الخامسة.

الحسين بن علي الأسود البغدادي العجلي.

الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، صدوق، مقل، من السابعة.

الحسين بن علي بن أبي طالب.

الحسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي.

الحسين بن علي بن يزيد الصُّدائي البغدادي.

الحسين بن عيسى بن حمران الطائي، أبو علي البسطامي القومسي، نزيل نيسابور، صدوق، صاحب حديث، من العاشرة.

الحسين بن قيس الرحبي، لقبه: حنش.

الحسين بن أبي كبشة، هو: الحسين بن سلمة الأزدي الطحان البصري.

الحسين بن محمد بن أيوب الذارع السعدي، أبو علي البصري.

الحسين بن محمد البغدادي، هو: الحسين بن محمد بن بهرام التميمي.

الحسين بن محمد الحريري البلخي.

الحسين بن مهدي البصري.

الحسين بن واقد المروزي.

الحسين بن يزيد الطحان الكوفي.

الحسين الجعفي، هو: الحسين بن علي بن الوليد الجعفي.

الحسين المعلم، هو: ابن ذكوان.

ذِكْر بقية حرف الحاء

حشرج بن نُباتة.

حصين بن جندب بن الحارث الجنبي، أبو ظبيان وذكر في «الكُنى».

حصين بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل، الكوفي.

حصين بن عمر الأحمسي.

حصين بن مالك.

حصين بن نمير، أبو محصن.

حضرمي، مولى الجارود، هو: ابن عجلان.

حِطَّان بن عبد الله الرقاشي.

حفص بن سليمان الأسدي الغاضري.

حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب.

حفص الليثي، هو: حفص بن عبد الله الليثي، البصري، مقبول، من الثالثة.

حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك، ويقال فيه: عُبيد اللهِ بن حفص، ولا يصحُّ، وهو صدوق، من الثالثة.

حفص بن عمر الشني.

حفص بن عمر بن عبيد الطنافسي.

حفص بن غياث.

حكام بن سلم الرازي الكناني.

الحكم بن أبان.

الحكم بن الأعرج، هو الحكم بن عبيد الله بن إسحاق بن الأعرج.

الحكم بن بشير بن سلمان.

الحكم بن حجل.

الحكم بن ظهير الفزاري.

الحكم بن عبد الله بن إسحاق بن الأعرج البصري، ثقة ربَّما وهم، من الثالثة.

الحكم بن عبد الله، أبو النعمان، البصري، قيل: إنه قيسي أو أنصاري، أو عجلي، ثقة، له أوهام، من التاسعة.

الحكم بن عبد الله النصري.

الحكم بن عبد الملك القرشي البصري.

الحكم بن عتيبة.

الحكم بن عطية العيشي.

الحكم بن عمرو الغفاري.

الحكم بن المبارك، هو: الباهلي.

الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي.

حكيم بن جبير الأسدي.

حكيم بن حزام.

حكيم بن حكيم، هو: ابن عباد بن حنيف.

حكيم بن الديلم المدايني.

حكيم بن معاوية بن حيدة، والد بهز.

حكيم بن معاوية النميري.

حكيم الأثرم.

حكيم، ـ بضم أوله مصغرًا ـ ابن عبد الله بن قيس.

حماد بن أسامة، أبو أسامة.

حماد بن أبي حميد، يأتي في محمد بن أبي حميد.

حماد بن خالد القرشي الخياط.

حماد بن زيد بن درهم الأسدي.

حماد بن سلمة بن دينار البصري.

حماد بن أبي سليمان الأشعري، أبو إسماعيل.

حماد بن عيسى الجهني الواسطي.

حماد بن مصعدة التميمي.

حماد بن واقد العيشي.

حماد بن يحيى الأبح.

حمران بن أبان.

مَنِ اسْمُهُ: حَمْزَةُ

حمزة بن حبيب الزيّات.

حمزة بن أبي حمزة الجعفي الجزري النصيبي.

حمزة بن سفينة البصري، مقبول، من الخامسة.

حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، شقيق سالم بن عبد الله.

حمزة بن أبي محمد المدني.

حمزة، هو: ابن عمرو النصيبي.

مَنِ اسْمُهُ: حميدٌ

حميد بن الأسود بن الأشقر، أبو الأسود.

حميد بن حميد الطويل.

حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخارق، الخراط، صاحب، مدني، سكن مصر، ويقال: هو حميد بن صخر، أبو مودود الخراط، وقيل: إنهما اثنان، صدوق، يهم، من السادسة.

حميد بن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، أبو عوف الكوفي.

حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني.

حميد بن عبد الرحمن الحميري.

حميد بن قيس الأعرجُ المكي أبو صفوان القاري، ليس به بأس، من السادسة.

حميد بن مسعدة.

حميد بن مهران.

حميد بن نافع الأنصاري، أبو أفلح المدني، يقال له: حميد، صغير، ثقة، من الثالثة.

حميد بن هاني، أبو هاني الخولاني، ذكره في «الكُنى».

حميد بن هلال العدوي الحميدي.

حميد الأعرج الكوفي، هو: حميد بن علي.

حميد المكي، مولى ابن علقمة.

حميري ـ اسمٌ بلفظ النِّسبة ـ ابنُ بشير، أبو عبد الله الجسري ـ بالجيم المفتوحة بعدها مهملة ـ معروف بكنيته، ثقة، يرسل، من الثالثة.

حنان ـ بفتح أوله، وتخفيف النون ـ الأسدي الكوفي.

حنشٌ ـ بفتح أوله، والنون المخففة، بعدها معجمتين ـ عبد الله الصنعاني السبائي.

حنش، هو لقب: الحسين بن قيس الرَّحبي.

حنش بن المعتمر، أو: ابن ربيعة الكنانيُّ الكوفي.

حنظلة بن الربيع الأسيدي المعروف بحنظلة الكاتب.

حنظلة بن أبي سفيان الجمحي.

حنظلة بن عبيد الله السدوسي.

حيان بن حُصَين، أبو الهياج الأسدي الكوفي، ثقة، من الثالثة، وذكر في «الكُنى».

حيوة بن شُرَيْح بن صفوان.

حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي.

حية بن حابس التميمي، مقبولٌ من الثالثة، ووهم من زعم أن له صحبة.

حُيَيٌّ ـ بضم أوله وياءين من تحت، الأولى مفتوحة ـ هو: ابن عبد الله بن شريح.

حيي بن هاني بن ناصر أبو قبيل المصري.

حَرْفُ الخَاءِ المُعْجَمَةِ

خارجة بن حذافة.

خارجة بن زيد بن ثابت.

خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت.

خارجة بن مصعب.

مَنِ اسْمُهُ: خَالِدٌ

خالد بن إلياس، ويقال: خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة، أبو الهيثم العدوي المدني، متروك الحديث، من السابعة.

خالد بن أبي بكر.

خالد بن الحارث الهجيمي، أبو عثمان البصري.

خالد بن دريك الشَّامي.

خالد بن دينارٍ التميمي السعدي، أبو خلدة.

خالد بن ذكوان، أبو الحسين، ويقال: أبو الحسن المدني، نزيل البصرة، صدوقٌ، من الخامسة.

خالد بن زياد الترمذي الأزدي.

خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوبَ الأنصاري.

خالد بن سارة، ويقال: خالد بن عبيد بن سارة المخزومي، صدوق، من الثالثة.

خالد بن سلمة المخزومي الكوفي، المعروف بالفأفأ.

خالد بن طهمان، أبو العلاء.

خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن المزني الواسطي.

خالد بن عبد الرحمن السلمي.

خالد بن عرفطة القضاعي، صحابيٌّ استنابه سعد على الكوفة.

خالد بن علقمة، أبو حية ـ بالتحتانية ـ الوداعي، صدوق، من السادسة.

خالد بن أبي عمران التجيبي.

خالد بن قيس.

خالد بن اللجلاج العامري.

خالد بن مخلد القطواني البجلي.

خالد بن معدان.

خالد بن مهران، هو: خالد الحذاء.

خالد بن يزيد الجمحي.

خالد بن يزيد الأزدي العتكي.

خالد الحذَّاءُ، هو: خالد بن مهْرانَ.

خَبَّابُ بن الأرت.

خبيب بن عبد الرحمن، أبو الحارث المدني.

خداش بن عياش.

خرشة ـ بفتحات ـ ابن الحر الفزاري.

خريمٌ ـ بالتصغير ـ ابْنُ فاتك الأسدي.

خزيمة بن ثابت الأنصاري الخطمي أبو عمارة المدني، ذو الشهادتين، من كبار الصحابة، شهد بدرًا، وقتل مع علي بصفين.

خزيمة بن جزء.

خزيمة بن عائشة بنت سعد.

خشف بن مالك الطائي الكوفي.

خصيف، هو ابن عبد الرحمن الجزري.

خلف بن أيوب العامري.

خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي.

خليد بن جعفر.

خليفة بن حصين بن قيس التميمي المنقري.

الخليل بن مرة الضبعي البصري.

خلاد بن أسلم البغدادي، أبو بكر الصفار.

خلاد بن السائب الأنصاري الخزرجي، ثقة، من الثالثة، ووهم من زعم أنه صحابي.

خلاد بن عيسى الصَّفَّار العبديُّ.

خلاد بن يحيى بن صفوان السُّلمي الكوفي.

خلاد بن يزيد الجعفي.

خلاس بن عمرو الهجري.

خيثمة بن أبي خيثمة البصري أبو نصر.

خيثمة بن أبي سبرة، هو: خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي الكوفي.

حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ

داود بن بَكْر بن أبي الفرات.

داود بن حصين الأموي.

داود بن الزبرقان الرقاشي.

داود بن شابور، أبو سليمان المكي.

داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص.

داود الأودي: هو: داود بن عبد الله الأوْدي.

داود بن أبي عبد الله، مولى بني هاشم

داود بن عبد الرحمن العطار العبدي، أبو سليمان، المكي، ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه، من الثامنة.

داود بن علي، هو: ابن عبد الله بن عباس.

داود بن أبي عوف البرجمي، أبو الجحاف الكوفي، وذكر في «الكُنى».

داود بن أبي الفرات عمرو بن الفرات الكندي أبو عمرو المروزي، ثقة، من الثامنة، قال في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: رَوَى عن: عبد الله بن بريدة، وإبراهيم بن ميمون الصائغ، وعلْبَاءَ بن أحمر، وغيرهم، وعنه: أيوب، وسعيد بن أبي عروبة، وهما أكبر منه، وأبو داود، وأبو الوليد الطَّيالسيَّان، والنَّضر بن شميل، وعبد الرحمن بن مهدي، وعثمان بن عمر بن فارس، وعارم، وعفان، وأبو سلمة التبوذكي، وطالوت بن عبادٍ، وجماعة. انتهى.

داود بن قيس الفراءُ المدني.

داود بن أبي هند القشيري.

داود بن يزيد الزعافري، هو: داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو يزيد الكوفي، الأعرج، عم عبد الله بن إدريس.

درَّاج أبو السمح الدستوائي، هو: هشام بن أبي عبد الله، كان يَبيعُ الثياب التي تجلب من دستواء، فنسب إليها.

دلهم بن صالح الكندي الكوفي.

دينار الكوفي، والد عيسى، مقبول، من الثالثة.

دينار، قيل: هو جد عدي بن ثابت، ولا يصح. كذا في «التقريب»، وقال في «تهذيب التهذيب»؛ دينار: جد عدي بن ثابت الأنصاري، قاله يحيى بن معين، وقيل: اسم جده: قيس، وقيل: عبد الله بن يزيد الخطمي، والصحيح: أن الخطمي جدُّه لأمه، قال: قد أشبعت القول فيه في ترجمة عدي بن ثابت. انتهى، وقال في ترجمته: عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، روى عن أبيه، وجدِّه لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي، والبراء بن عازب، وغيرهم، وعنه: أبو إسحاق السبيعي وأبو إسحاق الشيباني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. قال ابن عبد البر: عبيد بن عازب، هو: جد عدي بن ثابت، وقال غيره: هو عدي بن أبان بن ثابت بن قيس بن الخطيم الأنصاري الظفري، وثابت صحابي معروف. انتهى.

حَرْفُ الذَّالِ المُعْجَمَة

ذرٌّ بن عبد الله المرهبي.

ذكوان، أبو صالح السَّمان.

ذواد بن علبة.

ذو الغرة الجُهَني، صحابي: قيل: اسمه، يعيش، روى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحكى ابن ماكولا أن بعضهم قال: إنَّه البراء بن عازب.

حَرْفُ الرَّاءِ المُهْمَلَةِ

رَاشِدُ بْنُ سعدٍ المُقْرِئُ.

راشد بن كيسان الكوفي، أبو فزارة، وذكر في «الكُنى».

رافع بن إسحاق الأنصاري المدني.

رافع بن خديج الأنصاري.

رافع بن عمرو الغفاري، يكنى: أبا جبيرٍ، صحابي، عداده في أهل البصرة.

رافع مولى مروان بن الحكم وبوابه، مقبول، من الثالثة.

رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب.

رباح بن أبي معروف بن أبي سارة المكي، صدوق، له أوهام، من السابعة.

ربعي ـ بكسر أوله، وسكون الموحدة ـ ابن إبراهيم الأسدي، أبو الحسن البصري.

ربعي بن خراش.

الربيع بن أنس البصري.

الربيع بن بدر.

الربيع بن البراء بن عازب.

الربيع بن خُثيم.

الربيع بن سبرة.

الربيع بن سليمان بن عبد الجبار، المرادي أبو محمد المصري.

الربيع بن صبيح.

الربيع بن عميلة الكوفي الفزاري.

الربيع بن مسلم.

ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ، له صحبة، مات في أول خلافة عمر رضي الله عنه وقيل: في أواخرها، سنة ثلاث وعشرين.

ربيعة بن سليم، أو: ابن أبي سُليم التجيبي، أبو عبد الرحمن المصري، أو أبو مرزوق، مقبول، من السابعة.

ربيعة بن سيف.

ربيعة بن شيبان السعدي، أبو الحوراء البصري، وذكر في «الكُنى».

ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي، أبو عثمان المدني.

ربيعة الجرشي.

ربيعة بن كعب الأسلمي.

ربيعة بن يزيد الدمشقي.

رجاء بن حيوة.

رجاء بن صبيح الحرشي ـ بمهملة، وراء مفتوحتين، وإعجام شين ـ أبو يحيى البصري، صاحب السقط، ضعيف من السابعة.

رجاء بن محمد العذري البصري.

الرُّحيل ـ بالمهملة، ومصغرًا ـ ابن معاوية الجعفي الكوفي.

رداد الليثي.

رزين الجهني، هو: رزين بن حبيب.

رشدين بن سعد.

رشدين بن كريب.

رفاعة بن رافع بن خديج الأنصاري الحارثي المدني.

رفاعة بن رافع بن مالك الأنصاري، والد عبيد، ومعاذ ابني رفاعة.

رفاعة بن يحيى بن عبد الله بن رفاعة بن رافع الزُّرَقي.

رُفيع بن مهران، أبو العالية، الرِّياحي.

الرُّقاشي، هو: يَزيد بن أبان.

رقبة بن مصقلة العبدي الكوفي، أبو عبد الله، ثقة، مأمون، وكان يمزح، من السادسة، مات سنة تسع وعشرين، (يعني: بعد المائة).

ركانة بن عبد يزيد المطلبي.

ركين بن الربيع.

رميح الجذامي.

روح ـ بفتح أوله، وسكون الواو، وبالحاء المهملة ـ ابن أسلم.

روح بن جناح الأموي.

روح بن عبادة بن العلاء.

رويفع ـ بالفاء ـ ابنُ ثابت الأنصاري المدني.

رياح ـ بكسر أوله، ثم تحتانية ـ ابن عبيدة السلمي الكوفي.

ريحان بن يزيد العامري، مقبول، من الثالثة.

حَرفُ الزَّايِ المُعجَمَةِ

زاذان، هو: أبو عمر الكندي البزار الكوفي.

زافر بن سليمان.

زائدة، هو: ابن قدامة.

[زائدة بن قدامة.]

زائدة بن نشيطٍ الكوفي.

زبان بن فائد.

زبيد بن الحارث اليامي.

الزبير بن جنادة.

الزبير بن الخريت البصري.

الزبير بن سعيد، وقع في النسخة الأحمدية: الزبير بن سعد، وهو غلط.

الزبير بن عدي.

الزبير بن عربي النمري، أبو سلمة البصري، ليس به بأس، من الرابعة، قاله في «التقريب»، وقال في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: أخرج له البخاري، والترمذي، والنسائي حديثًا واحدًا في استلام الحجر. انتهى، وقال في «الفتح»: وعند الترمذي: عن غير رواية الكروخي، عقب هذا الحديث: الزبير هذا هو ابن عربي، وأما الزبير بن عدي، فهو كوفي. انتهى.

الزبير بن العوام.

زر بن حبيش.

زرارة بن أوفى.

زرارة بن مصعب الزهري المدني.

زربي بن عبد الله الأزدي، أبو يحيى البصري، إمام مسجد هشام بن حسان، ضعيف، من الخامسة.

زرعة بن مسلم بن جرهد الأسلمي.

زفر بن وثيمة، يأتي في ابن وثيمة.

زكريا بن إسحاق المكي.

زكريا بن أبي زائدة.

زكريا بن عدي، هو: ابن الصلت.

زكريا بن يحيى بن صالح بن سليمان البلخي، ـ بالخاء المعجمة ـ أبو يحيى اللؤلؤي، ثقة، حافظ، من الحادية عشرة، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: روى عن: عبد الله بن نمير، ووكيع، والحكم بن المبارك، وغيرهم، وعنه: البخاري، وروى له الترمذي بواسطة عبد الصمد بن سليمان اللَّخمي.

زمعة بن صالح الجندي.

زنفل بن عبد الله، أبو عبد الله العرفيُّ.

زهدم الجرمي.

زهرة بن معبد أبو عقيلٍ المدني.

الزهري هو: محمَّد بن مسلم بن شهاب.

زهير بن الأقمر، أبو كثير الزبيدي.

زهير بن محمد التميمي.

زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة.

زياد بن إسماعيل.

زياد بن أيوب البغدادي، لقبه: دلويه.

زياد بن جبير بن حية.

زياد بن أبي الجعد.

زياد بن الحارث الصدائي.

زياد بن الحسن بن الفرات القزاز.

زياد بن خيثمة الجعفي الكوفي، ثقة، من السابعة.

زياد بن الربيع اليحمدي، أبو خداش البصري.

زياد بن ربيعة بن نُعيمٍ الحضرمي.

زياد بن أبي زيادٍ المخزومي، مولى ابن عياشٍ.

زيادُ بن سعدِ بن عبد الرحمن الخراساني، نزيل مكة، ثم اليمن، ثقة، ثبتٌ، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري، من السادسة.

زياد بن سيمين كوش.

زياد بن عبد الله البكائي.

زياد بن عبد الله النميري البصري.

زياد بن علاقة.

زياد بن كسيب العدوي.

زياد بن كليب التميمي الحنظلي، أبو معشر، الكوفي، ثقة، من السادسة.

زياد بن المنذر الهمداني، أبو الجارود.

زياد بن ميناءَ.

زياد بن نعيم الحضرمي، هو: زياد بن ربيعة بن نعيم.

زياد بن يحيى البصري، أبو الخطاب، وذكر في «الكُنى».

زياد الطائي.

زياد أبو الأبرد.

زياد مولى ابن عياش، هو: ابن أبي زياد المخزومي.

زياد النُّميري، هو: زياد بن عبد الله النميري البصري.

زيد بن أثيع، ويقال: يثيع.

زيد بن أخزم الطائي، أبو طالب.

زيد بن أرطاة الفزاري.

زيد بن أرقم، هو الصحابي، وذكر في «الكُنى».

زيد بن أسلم العدوي.

زيد بن أبي أنيسة الجزري.

زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري.

زيد بن جبير بن حرمل الطائي، ثقة، من الرابعة.

زيد بن جبيرة.

زيد بن الحباب العكلي، أبو الحسن.

زيد بن الحسن القرشي الكوفي.

زيد بن الحواري، كنيته: أبو الحواري.

زيد بن خالد الجُهنيُّ المدني، صحابي مشهورٌ، مات بالكوفة، سنة ثمان وستين أو سبعين.

زيد بن الخطاب.

زيد بن رباح المدني.

زيد بن زائدة.

زيد بن سهل.

زيد بن سلام بن أبي سلام الحبشي.

زيد بن ظبيان.

زيد بن عطاء بن السائب الكوفي الثقفي، مقبولٌ، من السابعة.

زيد الخثعمي، هو: زيد بن عطية.

زيد بن عقبة الفزاري.

زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المدني.

زيد بن عياش، أبو عياش الزرقي.

زيد بن مربع، في ابن مربع.

زيد بن وهب الجهني.

زيد بن يثيع، ويقال: أثيع.

زيد أبو يسار، مولى النبي ﷺ.

زيد العمي، هو: ابن الحواري.

حَرْفُ السِّينِ المُهْمَلَةِ

سَالم بن أبي أمَيَّة المدني، أبو النَّضْرِ، وذكر في «الكُنى».

سالم بن أبي الجَعْدِ الأشجَعِيُّ الكوفي.

سالم بن أبي حفصة العجلي.

سالم بن عبد الله بن عمر.

سالم بن عبد الله الخياط البصري.

سالم أبو العلاء المرادي، هو: سالم بن عبد الواحد.

سالم بن عبيد الأشجعي.

سالم بن غيلان التجيبي.

سالم بن نوح.

سالم أبو الغيث مولى عبد الله بن مُطِيعٍ.

سالم أبو نَضْرٍ، هو: سالمُ بن أبي أمية.

سالم مولى النعمان، والد حبيب الأنصاري، مجهول، من الثالثة.

السائب بن خلاد بن سويد الخزرجي، أبو سهلة، المدني، له صحبة، وعمل لعمر على اليمن.

السائب بن فروخ، أبو العباس، وذكر في «الكُنى».

السائب بن مالك، أو: ابن زيدٍ، والد عطاءٍ.

السائب بن يزيد.

سباع ـ بكسر أوله ثم موحدة ـ ابن ثابت، مُخَضْرَمٌ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وعدَّه البغوي في الصحابة.

سباع بن النضر، أبو مزاحم السمرقندي، وذكر في «الكُنى». سبرة بن معبد الجهني.

سخبرة.

السدي، اسمه: إسماعيل بن عبد الرحمن.

سراقة بن مالك بن جعشم.

سريج بن النعمان.

سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

سعد بن الأخرَم الطائي.

سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة.

سعد بن أوس العدوي.

سعد بن أوسٍ العبسي.

سعد بن إياس، أبو عمرو الشَّيْبانيُّ، وذكر في «الكُنى».

سعد بن سعيد بن قَيْسٍ الأنصاريُّ.

سعد بن سنان.

سعد بن الطارق، أبو مالك الأشْجَعِيُّ، وذكر في «الكُنى».

سعد بن طريف الإسْكَاف.

سعد بن عبادة رضي الله عنه.

سعد بن عبد الحميد بن جعفر.

سعد بن عبيد الزهري، مولى ابن أزهر، أبو عبيد.

سعد بن عبيدة السلمي.

سعد بن عثمان الرازي الدشتكيُّ.

سعد بن مالِك بن أهيب، هو: سَعْدُ بن أبي وقاصٍ.

سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخدريُّ، وذكر في «الكُنى».

سعد بن هشام الأنصاري.

سعد بن أبي وقاص.

سعد أبو مجاهد الطائي، وذكر في «الكُنى».

سعد مولى طلحة، ويقال: طلحة مولى سعدٍ، ويقال: سعيد مولى طلحة، روى عن ابن عمر في ذكر الكفل، وعنه: عبد الله بن عبد الله الرازي، قال أبو حاتم: لا يعرف إلا بحديثٍ واحدٍ، ذكره ابن حبان في «الثقات». كذا في «تهذيب التهذيب».

سعدان بن بشر القمي.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: سَعيدُ

سعيدُ بن أبان الورَّاق، قال في «تهذيب التهذيب»: سعيد بن أبان الورَّاقُ، عن يحيى بن يَعْلَى الأَسْلَمِيِّ، بحديث في التكبير على الجنازة، وعنه: القاسم بن زكريّاء بن دينار، شيخ الترمذيِّ، ذكر ابن عساكر أن الحسن بن عيسى رواه عن إسماعيل بن أبان الوراق، عن يحيى بن يعلَى، فإن كان الترمذيُّ حفظه، فيشبه أن يكون سعيد بن أبان أخًا لإسماعيل، وإلَّا فهو هو.

سعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري، وذكر في «الكُنى».

سعيد بن إياس الجريري.

سعيد بن أبي أيوب الخزاعي.

سعيد بن أبي بردة.

سعيد بن بشير الأزدي.

سعيد بن جبير.

سعيد بن جمهان.

سعيد بن الحارث بن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري المدني، ثقة، من الثالثة.

سعيد بن حسان المخزومي.

سعيد بن أبي الحسن البصري.

سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، المصري، ثقة، ثبت، فقيه، من كبار العاشرة.

سعيد بن الحويرث.

سعيد بن حبان التيمي.

سعيد بن خُثَيْم الهلاليُّ الكوفي.

سعيد بن راشد، ويقال: ابن أبي راشد.

سعيد بن الربيع العامري، أبو زيد الهرويُّ، وذكر في «الكُنى».

سعيد بن زربي الخزاعيُّ البصري.

سعيد بن زرعة الحمصي الجرار، وقع في الترمذي: حدَّثنا سعيد، رجلٌ من أهل الشام.

سعيد بن زكريًّا القرشي المدائني.

سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو الحسن البصري، أخو حماد، صدوق له أوهام، من السابعة.

سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، الصحابي.

سعيد بن أبي سعيد، مولى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

سعيد بن أبي سعيد المقبري.

سعيد بن سفيان الجحدري.

سعيد بن سلمة المخزومي، من آل ابن الأزرق.

سعيد بن سليمان، ويقال: سعيد بن سلمان، أبو سليمان الربعي.

سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي.

سعيد بن سمعان الزرقي الأنصاري.

سعيد بن سنان البرجمي، أبو سنان الشَّيباني، وذكر في «الكُنى».

سعيد بن عامر الضّبعي.

سعيد بن عبد الله بن جُريج.

سعيد بن عبد الله الجهني الحجازي.

سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى.

سعيد بن عبد الرحمن المخزومي.

سعيد الأعْشَى، هو: سعيدُ بن عبد الرحمن بن مكمل.

سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي.

سعيد بن عبيد، هو: ابن السباق.

سعيد بن عبيدٍ الطائي، أبو الهذيل الكوفي، ثقةٌ، من السادسة.

سعيد بن عبيدٍ الهنائي البصري.

سعيد بن عبيدٍ، أخو محمد بن عبيد، مجهولٌ، من السابعة.

سعيد بن أبي عروبة.

سعيد بن عطية اللَّيثي.

سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني، وذكر في ابن أشوع.

سعيد بن علاقة الهاشمي، أبو فاختة، وذكر في «الكُنى».

سعيد الطائي، أبو البختري، هو: سعيد بن فيروز بن عمران.

سعيد بن محمد الوراق.

سعيد ابن مرجانة، هو: سعيد بن عبد الله.

سعيد بن أبي مريم، هو: سعيد بن الحكم.

سعيد بن مرزبان، أبو سعد.

سعيد بن مسروق، والد سفيان.

سعيد بن مسلمة بن هشام الأموي.

سعيد بن المسيب.

سعيد بن منصور بن شعبة.

سعيد بن مينا.

سعيد بن أبي هند الفزاري.

سعيد بن أبي هلال الليثي.

سعيد بن يحمد، أبو السفرِ الهمداني، وذكر في «الكُنى».

سعيد بن يحيَى بن سعيد الأمويُّ.

سعيد بن يحيى بن مهديٍّ، أبو سفيان الحميريُّ.

سعيد بن يزيد أبو مسلمة الأزديُّ، ثم الطاحي.

سعيد بن يزيد الحميريُّ، القتباني، أبو شجاعٍ.

سعيد بن يسار، أبو الحباب، وذكر في «الكُنى».

سعيد بن يعقوب الطالقاني.

سعير ـ آخره راء مصغرًا ـ ابن الخمس.

السفر بن نسير.

سفيان بن حبيب البصري.

سفيان بن حسين بن الحسن الواسطي.

سفيان بن زيادٍ الأزدي.

سفيان الثَّوْريُّ، هو: سفيان بن سعيد.

سفيان بن عبد الله.

سفيان بن عبد الملك المروزي.

سفيان بن عقبة السوائي الكوفي، صدوق، من التاسعة.

سفيان بن عيينة.

سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد الرؤاسي.

سفينة مولى رسول الله ﷺ.

السكن بن المغيرة الأموي.

سلم ـ بفتح أوله، وسكون اللام ـ ابن جعفر البكراوي.

سلم بن جنادة بن سلم، أبو السائب، وذكر في «الكُنى».

سلم بن زرير.

سلم بن عبد الرحمن.

سلم بن قتيبة.

سلمان بن صخر الأنصاريُّ، هو: سلمة بن صخر البياضيُّ.

سلمان بن عامر بن أوس بن حجر بن عمرو بن الحارث الضبي، صحابي، سكن البصرة.

سلمان الفارسي.

سلمان الأغر، أبو عبد الله المدني، وذكر في «الكُنى».

سلمان أبو حازم، مولى عزة الأشجعية، وذكر في «الكُنى».

سلمة بن الأكوع، هو: سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، أبو مسلم، أو: أبو إياس، شهد بيعةَ الرضوان، مات سنة أربع وسبعين.

سلمة بن دينار، أبو حازمِ الأعرجُ، وذكر في «الكُنى».

سلمة بن رجاءٍ التَّمِيميُّ.

سلمة بن شبيب النيسابوري.

سلمة بن صخرٍ الأنصاري البياضي.

سلمة بن صهيب، أبو حذيفة، وذكر في «الكُنى».

سلمة بن عبيد الله، ويقال: سلمة بن عبد الله بن محصن الخطْميُّ.

سلمة بن عبد الله بن عمر بن أبي سلمة المخزومي، وقع في الكتاب: عن رجلٍ من ولد أم سلمة.

سلمة بن عمرو بن الأكوعِ، تقدم.

سلمة بن الفضلِ، هو الأبرش الأنصاريُّ.

سلمة بن قَيْسٍ الأشجعي.

سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ.

سلمة بن وردانَ اللَّيْثي المدني.

سلمة بن وهرام اليماني.

سليم ـ بالتصغير ـ ابن أخضر البصري، ثقة، ضابط، من التاسعة.

سليم بن الأسود بن حنظلة، أبو الشعثاء، المحاربي، وذكر في «الكُنى».

سليم بن جبير، أبو يونس، مولى أبي هريرة، وذكر في «الكُنى».

سليم بن عامر الكلاعي.

سليم ـ بفتح أوله ـ ابن حيان.

سليمان بن أرقم، أبو معاذ، وذكر في «الكُنى».

سليمان بن الأشعث بن شدَّاد، أبو داود السِّجِسْتَانِيُّ، صاحب «السنن»، وذكر في «الكُنى».

سليمان بن بريدة.

سليمان بن بلال التيمي.

سليمان بن جابرٍ الهَجري، مجهول، من الخامسة.

سليمان بن جنادة بن أبي أمية الأزدي الدوسي.

سليمان بن حرب الأزدي الواشحي.

سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر، وذكر في «الكُنى»

سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسيُّ، وذكر في «الكُنى».

سليمان بن داود بن داود بن علي.

سليمان بن سفيان التيمي، أبو سفيان المدني.

سليمان بن سلم الهدادي، أبو داود البلخي، وذكر في «الكُنى».

سليمان بن سليم الكنانيُّ الكلبي الشامي.

سليمان بن أبي سليمان الهاشمي.

سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني الكوفي، وذكر في «الكُنى».

سليمان بن صرد الخزاعي، أبو مطرف الكوفي.

سليمان التيمي، هو: سليمان بن طرخان.

سليمان بن عبد الجبار البغداديُّ.

سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، أبو أيوبَ.

سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، ويقال: سليمان بن يسارٍ، ويقال: سليمان بن أنس بن عبد الرحمن الدمشقي، أبو عمر، ويقال: أبو عمر، مولى بني أسد بن خزيمة، ويقال: مولى بني أمية، ويقال غير ذلك، خراساني الأصل، حديثه في المصريين، روى عن: القاسم أبي عبد الرحمن، وعبيد بن فيروز ونافع بن كيسان، وعنه: عمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب، والليثُ وغيرهم. كذا في «تهذيب التهذيب»، وقال في «التقريب»: سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى البصري، أصله من خراسان، ثقة من السادسة.

سليمان عن عبيد الله الرقي، أبو أيوب.

سليمان بن عمرو بن الأحوص.

سليمان بن عمرو بن عبدٍ العتواري، أبو الهيثم، وذكر في «الكُنى».

سليمان بن قيس اليَشْكُريُّ.

سليمان بن كثير العبدي البصري.

سليمان بن أبي مسلم المكي، الأحولُ، خال ابن أبي نجيح، قيل: اسم أبيه: عبد الله، ثقة. قاله أحمد، من الخامسة.

سليمان بن معاذٍ، هو: سليمان بن قرم بن معاذ الضبي.

سليمان بن معبدٍ، أبو داود السنجي، وذكر في «الكُنى».

سليمان بن المغيرة.

سليمان بن مهران الأسدي، هو: الأعمش.

سليمان بن موسى الأموي.

سليمان بن يسارٍ المدني، أحد الفقهاء السَّبعةِ.

سليمان الناجي.

سليمان اليشكري، هو: سليمان بن قيس.

سماكٌ ـ بكسر أوله، وتخفيف الميم ـ ابن حرب.

سماك بن الفضل اليماني.

سماك بن الوليد الحنفي، أبو زميل اليماميُّ، وذكر في «الكُنى»

سمرة ـ بضم الميم ـ ابن جنادة السُّوائي ـ بضم المهملة ـ والد جابر، له ولأبيه صحبةٌ.

سمرة بن جندبٍ.

سمرة بن سهم.

سمعان الأسلميُّ، أبو يحيى الأسلمي، مولاهم المدني، لا بأس به، من الثالثة.

سمي ـ بضم أوله ـ ابن قيس اليماني.

سميٌّ، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي.

سُمير ـ مصغرًا ـ ابن نهار العبدي.

سنان بن ربيعة.

سنانُ بن سلمة بن المحبقِ.

سنان بن أبي سنان.

سنان بن هارون البرجمي.

سهل بن أسلم.

سهل بن أمامة بن سهل بن حنيف.

سهل بن أبي حثمة.

سهل بن حماد، أبو عتاب.

سهل بن حنيف.

سهل بن سعد الساعدي.

سهل بن معاذِ بن أنسٍ الجهني.

سهل بن يوسف الأنماطي، ثقة، رمي بالقدر، من كبار التاسعة.

سهيل ـ بالتصغير ـ ابن عبد الله، وهو: ابن أبي حزمٍ القطعي.

سهيل بن أبي صالح.

سوادة بن حنظلة القشيري البصريُّ، صدوقٌ.

سوادة بن عاصم الغزي، أبو حاجب البصريُّ، وذكر في «الكُنى».

سوَّارٌ ـ بفتح أوله، وتشديد الواو وبالراء ـ ابن عبد الله بن سَوَّارٍ العنبري.

سُويدٌ ـ بالتصغير ـ ابن حجير، أبو قَزَعَةَ البصريُّ، وذكر في «الكُنى».

سويد بن طارق.

سويد بن عبد العزيز.

سويد بن عمرو الكلبي.

سويد بن غفلة.

سويد بن قيس.

سويد بن مقرن المزني، صحابي مشهورٌ، نزل بالكوفة.

سويد بن نصر بن سويد المروزي.

سلَّام ـ بتشديد اللام ـ ابنُ سليم، أبو الأحوص، وذكر في «الكُنى».

سلام، هو: ابن سليمانَ النحوي، أبو المنذر.

سلَّام بن أبي عمرة.

سلام بن أبي مطيع.

سيَّارٌ ـ بتحتانية ثقيلة ـ ابن حاتمٍ، الغزي، أبو سَلَمَةَ البصري.

سيار بن سلامة الرياحي.

سيار، أبو الحكم العنزي.

سيار، أبو حمزة الكوفي.

سيارٌ الأموي، مولاهم الدمشقي، قدم البصرة، صدوق، من الثالثة.

سيف بن سليمان.

سيف بن عمر التميمي.

سيف بن محمد الثوري.

سيف بن هارون البرجمي ـ بضم الموحدة، والجيم ـ أبو الورقاء، الكوفي، ضعيف، أفحش ابن حبان القولَ فيه، من صغار الثامنة.

حَرفُ الشِّينِ المُعْجَمَةِ

شبابة، هو: ابن سوار المدائني.

شبل، هو: ابن خالد.

شبيب ـ بوزن طويل ـ ابنُ أبي بِشْرٍ البَجَلِيُّ.

شبيبُ بن شَيْبَة بن عبد الله التميمي.

شبيب بن غرقدة.

شتيرٌ ـ بمثناة مصغرًا ـ ابن شَكَلٍ.

شجاع بن الوليد، أبو بدر.

شداد بن أوس.

شداد بن سعيدٍ، أبو طلحة الراسبي.

شداد بن حيٍّ، أبو حيٍّ الحمصي المؤذنُ، وذكر في «الكُنى».

شداد، أبو عمار، هو: شداد بن عبد الله.

شراحيل بن آده، أبو الأشعث الصنعاني، وذكر في «الكُنى».

شرحبيل ـ بضم أوله، وفتح الراء، وسكون المهملة ـ ابن السمط.

شرحبيل بن شريك المعافري.

شرحبيل بن مسلم الخولاني.

شريح بن النعمان الصائدي الكوفي، صدوق، من الثالثة.

شريح، أبو المقدام.

شريك بن حنبل.

شريكُ بن عبد الله النَّخَعِيُّ الكوفي.

شعبة بن الحجاج.

شعيب بن الحبحاب.

شعيب بن أبي حمزة.

شعيب بن رزيق الشامي أبو شيبة.

شعيب بن صفوان.

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

شفيٌّ ـ بالفاء مصغرًا ـ ابن ماتعٍ الأصْبَحيُّ.

شقران ـ بضم أوله ـ مولى رسول الله ﷺ.

شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل.

شكل، هو ابْنُ حميد.

شمرٌ ـ بكسر أوله، وسكون الميم ـ ابن عطية.

شميرٌ.

شهاب بن عباد العبدي.

شهاب بن المجنون، جد عاصم بن كليب.

شهر بن حوشب.

شَيبانُ، هو: ابن عبد الرحمن النحوي.

الشاذكوني، هو: سليمان بن داود.

الشعبي: اسمه: عامر بن شراحيل.

الشافعي.

الشيباني، هو: سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق.

شُييم ـ بتحتانيتين مصغرًا ـ ابن بيتان.

حَرْفُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ

صَاعد الحراني، هو: ابن عبيدٍ.

صالح بن أبي الأخضر.

صالح بن بشير بن وادِع المري.

صالح بن أبي جبير الغفاريُّ، مولاهم، مقبولٌ، من الثالثة.

صالح بن حَسَّانَ النَّضْرِيُّ.

صالح بن أبي حسان المدني.

صالح بن خوات بن جبير.

صالح بن خوَّات بن صالح بن خواتٍ، حفيدُ الذي قبله، مقبول، من الثامنة.

صالح بن رستم، أبو عامر الخزازُ.

صالح بن أبي صالح بن حيٍّ، ويقال: ابن صالح بن مسلم بن حيٍّ، ويقال: حَيَّان، وحيٌّ: لقب حَيان، وقد ينسب إلى جدِّ أبيه، فيقال: صالح بن حيٍّ، وصالح بن حيان، قال أحمد: ثقة.

صالح بن أبي صالح السَّمَّانُ، أخو سهيل بن صالح.

صالح بن أبي صالح، مولى عمرو بن حريث.

صالح بن عبد الله بن ذكوان الباهلي الترمذي.

صالح بن عبدِ الكبير بن شعيب.

صالح بن كيسان.

صالح بن محمَّد بن زائدة المدني، أبو واقد الليثي الصغير.

صالح بن أبي مريم، أبو الخليل، وذكر في «الكُنى».

صالح بن مسمار السلمي، أبو الفضل المروزي.

صالح بن موسى بن إسحاق التيمي الكوفي.

صالح، مولى التوأمة، هو: صالح بن نبهان.

صالح المري، هو: صالح بن بشير بن وادع.

الصباح بن محمد الأحمسي.

صبيح ـ بالتصغير ـ مولى أم سلمة.

صخر بن جويرية.

صخر بن حرب، كنيته: أبو سفيان، وذكر في «الكُنى».

صخر بن عبد الله بن حرملة المدلجي.

صخر الغامدي، هو: صخر بن وداعة، حجازي سكن الطائف، صحابي مقل، قال الأزدي: ما روى عنه إلا عمارة بن حديد.

صدقة بن عبد الله السمين الدمشقي.

صدقة بن موسى الدقيقي البصري.

صدي ـ بالتصغير ـ ابن عجلان، أبو أمامة، وذكر في «الكُنى».

الصعب ـ بفتح أوله، وسكون المهملة ـ ابن جثامة.

صفوان بن أمية.

صفوان بن سليم الزهري المدني.

صفوان بن صالح.

صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية القرشي.

صفوان بن عسال المرادي.

صفوان بن عمرو السكسكي.

صفوان بن عيسى.

صفوان بن محرز المازني.

صفوان بن يعلى بن أمية التميمي.

صفوان، هو: صفوان بن عبد الله بن صفوان.

الصلت بن دينار الأزدي.

الصلت بن عبد الله بن نوفل.

صلة ـ بكسر أوله، وفتح اللام الخفيفة ـ ابن زفر العبسي الكوفي.

الصنابحي، اسمه: عبد الرحمن بن عسيلة.

صهيب، هو: ابن سنان الرومي.

صيفي بن ربعي.

صيفي بن زياد الأنصاري، مولاهم، أبو زياد، أو أبو سعيد المدني، ثقة، من الرابعة.

حَرْفُ الضَّادِ المُعْجَمَةِ

ضَبَّةُ بن محصن العنزي.

الضحاك بن حمزة.

الضحاك بن سفيان الكلابي، أبو سعيد.

الضحاك بن شرحبيل الغافقي.

الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب.

الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد.

الضحاك بن فيروز الديلمي.

الضحاك بن قيس، أبو أنيس.

الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل.

الضحاك بن مزاحم الهلالي.

ضرار بن صرد، أبو نعيم.

ضرار بن مرة، أبو سنان، وذكر في «الكُنى».

ضريب بن نقير ـ بنون وقاف مصغرًا ـ أبو السليل القيسي، وذكر في «الكُنى».

ضمرة بن حبيب الزبيديُّ، أبو عتبة الحمصي.

ضمرة بن ربيعة الفلسطيني.

ضمرة بن سعيد الأنصاري المازني.

ضمضم بن جوس اليمامي.

حَرْفُ الطَّاءِ المُهْمَلَةِ

طارق بن أشيم، والد أبي مالكٍ الأشجعي.

طارق بن سويد.

طارق بن شهابٍ الأحمسي.

طارق بن عبد الله المحاربيُّ الكوفيُّ، صحابيٌّ.

طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحْمَسِيُّ.

طالب بن حُجَيْرٍ.

طاوس بن كيسان اليماني.

طريف بن سليمان، أبو عاتكة، وذكر في «الكُنى».

طريف بن شهاب، أبو سفيان السعدي، وذكر في «الكُنى».

طريف بن مجالد، أبو ثميمة الهُجَيْمِيُّ، وذكر في «الكُنى».

طعمة بن عمرو.

الطُّفيل بن أبي بن كعب.

طلحة بن خراش.

طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري، المدني، القاضي، ابن أخي عبد الرحمن، يلقب: طلحة النَّدِيَّ، ثقة، مكثر، فقيه، من الثالثة.

طلحة بن عبد الملك الأيلي ـ بفتح الهمزة، بعدها ياء ساكنة ـ ثقةٌ، من السادسة.

طلحة بن عبيد الله.

طلحة بن مالك الخزاعي.

طلحة بن مصرف.

طلحة بن نافع، أبو سفيان.

طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي.

طلحة بن يزيد الأيلي، أبو حمزة، مولى الأنصاري، وذكر في «الكُنى».

طلْقُ بن حبيب العنزي.

طلق بن علي الحنفي .

طلق بن غنام.

طليق ـ بالتصغير ـ ابن قيس الحنفي الكوفي.

طهفة، ويقال: طخفة.

حَرْفُ الظَّاءِ المُعْجَمَةِ

ظالم بن عمرو بن سفيان، أبو الأسْوَد وذكر في «الكنى».

حَرْفُ العَينِ المُهْمَلَةِ

عابس بن ربيعة النخعي الكوفي، ثقة، مخضرم، من الثانية.

عارمٌ، هو: محمد بن الفضل السدوسي.

عاصم بن بهدلة، ويقال: عاصم بن أبي النجود.

عاصم بن رجاء بن حيوة.

عاصم بن سفيان الثقفي الطائفي.

عاصم بن سليمان الأحول.

عاصم بن ضمرة السلولي.

عاصم بن عبد العزيز بن عاصم الأَشْجَعِيُّ، المدني، صدوقٌ، يهم، من الثامنة.

عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب.

عاصم بن عدي بن الجد.

عاصم بن علي بن عاصم بن صهيبٍ الواسطي.

عاصم بن عُمَرَ العُمَرِيُّ، أبو عمر المدني.

عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، ولد في حياة النبي ﷺ، مات سنة سبعين، وقيل: بعدها.

عاصم بن عمر بن قتادة.

عاصم بن عمر المديني.

عاصم بن كليب الجرمي.

عاصم بن لقيط بن صَبْرَةَ.

عاصم بن محمد بن زيد.

عاصم بن أبي النَّجُودِ، وهو: عاصمُ بنُ بَهْدَلَةَ.

عاصم بن يوسف اليربوعي.

عاصمٌ العدويُّ الكوفي.

عاصمٌ الأحول، هوَ: عاصم بن سليمان.

عامر بن ربيعة العنزي.

عامر بن سعد بن أبي وقاص.

عامر بن سعدٍ البجلي الكوفي.

عامر بن شراحيل، هو: الشعبي.

عامر بن شَقِيقٍ.

عامر بن صالح بن رستم المزني.

عامر بن صالح بن عبد الله الزبيري.

عامر بن أبي عامر الخزاز، هو: عامر بن صالح بن رستم.

عامر بن أبي عامر الأشعري.

عامر بن عبد الله بن الزبير.

عامر بن عبد الله بن مسعود، أبو عبيدة، وذكر في «الكُنى».

عامر بن عبد الواحد الأحول البصري.

عامر العقيلي، هو: عامر بن عقبة.

عامر بن مسعود بن أمية الجمحي.

عامر بن واثلة، أبو الطفيل.

عامر بن يحيى.

عامر الأحولُ، هو: عامر بن عبد الواحد.

عامر أبو رملة، شيخ لابْنِ عَوْنٍ، لا يعرف، من الثالثة. كذا في «التقريب»، وفي «تهذيب التهذيب» عامر أبو رملة، عن محنف بن سليم الغامدي، وعنه: عبد الله بن عون، له عندهم حديث في «الأضحية والعتيرة».

عائذ الله بن عبد الله، أبو إدريس الخولاني، وذكر في «الكُنى».

عباد ـ بفتح أوله، وتشديد الموحدة ـ ابن تميم بن غزية الأنصاري.

عباد بن حبيش الكوفي.

عباد بن عباد المهلبي، أبو معاوية البصري.

عباد بن عبد الله بن الزبير.

عباد بن العوام.

عباد بن ليث.

عباد بن منصور الناجي البصري.

عباد المنقري، هو: عباد بن ميسرة.

عباد بن أبي يزيد الكوفي.

عباد بن يعقوب الكوفي.

عباد بن يوسف، ويقال: عبادة بن يوسف.

عبادة ـ بالضم، والتخفيف، بزيادة هاء ـ ابن الصامت.

عبادة بن مسلم الفزاري.

عبادة بن نسي.

عبادة بن يوسف، وقيل: ابن سعيد.

عباس بن جُليدٍ ـ بجيم مصغرًا ـ الحَجْرِيُّ ـ بفتح المهملة، وسكون الجيم ـ المصري، ثقة، من الرابعة.

عباس بن سالم اللخمي الدمشقي، ثقة، من الثالثة.

عباس بن سهل.

عباس العنبري، هو: عباس بن عبد العظيم.

عباس بن عبد المطلب.

عباس الجريري، هو: ابن فروخ.

العباس بن محمد الدوري.

عباس الجشمي.

عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج.

عبثر بن القاسم.

مَن اسْمُهُ: عَبْدُ اللهِ

عبد الله بن إبراهيم الغفاري.

عبد الله ابن الأجلحِ الكِنْدِي، أبو محمد الكوفي، واسم الأجلح: يحيى بن عبد الله، صدوق، من التاسعة.

عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي، أبو حصين، ـ بفتح أوله ـ الكوفيُّ، ثقة، من الحادية عشرة.

عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي، وذكر في ابن إدريس.

عبد الله بن الأرقم القرشي الزهري، صحابي معروف، ولاه عمر بيت المال، ومات في خلافة عثمان.

عبد الله بن الأزرق.

عبد الله بن إسحاق الجوهري البصري.

عبد الله بن إسماعيل.

عبد الله بن أبي الأسود، هو: عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري.

عبد الله بن أقرم الخزاعي.

عبد الله بن أنيس الجهني، أبو يحيى المدني، حليف الأنصار، صحابي، شهد العقبة وأحدًا، ومات بالشام في خلافة معاوية، سنة أربع وخمسين، ووهم من قال: سنة ثمانين.

عبد الله بن أنيس الأنصاري.

عبد الله بن أوس الخزاعي، لين الحديث، من الرابعة.

عبد الله بن أبي أوفى، وذكر في «ابن أبي أوفى».

عبد الله بن باباه.

عبد الله بن بحير.

عبد الله ابن بحينة الأسدي، حليف بني المطلب، هو: عبد الله بن مالك بن القشب.

عبد الله بن بدر السُّحيمي.

عبد الله بن بريدة الأسلمي المروزي.

عبد الله بن بسر المازني، صحابي صغيرٌ، ولأبيه صحبة، مات سنة ثمانٍ وثمانين، وقيل: ست وتسعين، وله مائة سنة، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام.

عبد الله بن بسر، أبو سعيدٍ السَّكْسكي الحبراني، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن بشر الخثعمي.

عبد الله بن بكر السهمي، أبو وهب البصري.

عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر.

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

عبد الله بن أبي بلال الخزاعي.

عبد الله بن ثوب، أبو مسلم الخولاني، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن جابر، أبو حمزة، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن الجدعاء.

عبد الله بن جرهد الأسلمي.

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي.

عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن المخرمي.

عبد الله بن جعفر الرقي، أبو عبد الرحمن القرشي.

عبد الله بن جعفر بن نجيح السَّعدي، والد علي بن المديني.

عبد الله بن الحارث بن جزء، صحابي.

عبد الله بن الحارث المخزومي.

عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي.

عبد الله بن الحارث البصري، أبو الوليد الأنصاري.

عبد الله بن الحارث الزبيدي المكتب.

عبد الله بن الحارث الأنصاري، أبو جهيم، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن حبيبٍ، أبو عبد الرحمن السلمي، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن حسان التميمي.

عبد الله بن الحسن.

عبد الله بن الحسين الأزدي، أبو حريزٍ ـ بفتح المهملة، وكسر الراء، وآخره زاي ـ البصري، قاضي سجستانَ، صدوقٌ، يخطئ، من السادسة.

عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو بكر المدني، مشهور بكنيته، ثقة، من الخامسة.

عبد الله بن حفص الأرطباني.

عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني، وذكر في عبد الله بن أبي زياد.

عبد الله بن حنطب.

عبد الله بن حنين.

عبد الله بن خازم.

عبد الله بن خباب بن الأرت.

عبد الله بن خباب الأنصاري البخاري.

عبد الله بن خبيب.

عبد الله بن الخليل، أبو الخليل، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن خلَّادٍ، صوابه: ابن ملاذ.

عبد الله بن داود بن عامر الهمداني، أبو عبد الرحمن الخريبي، كوفي الأصل، ثقة، عابدٌ، من التاسعة.

عبد الله بن داودَ الواسطي، أبو محمد.

عبد الله بن الديلمي، هو: عبد الله بن فيروز.

عبد الله بن دينارٍ العدوي.

عبد الله بن ذكوان، هو المعروف بأبي الزِّناد.

عبد الله بن راشد الزوفي.

عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة.

عبد الله بن رباح الأنصاري المدني.

عبد الله بن ربيعة الدمشقي.

عبد الله بن الزبير بن العوام.

عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الحميدي.

عبد الله بن زمعة بن الأسود.

عبد الله بن زياد، أبو مريم الأسدي الكوفي.

عبد الله بن أبي زياد القطواني.

عبد الله بن زيد بن أسلم.

عبد الله بن زيد بن عاصم.

عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري.

عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري، أبو قلابة، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن زيد الأزرق، مقبول، من الرابعة.

عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي.

عبد الله بن السائب بن يزيد.

عبد الله بن سخبرة الأزدي، أبو معمر.

عبد الله بن سخبرة، عن سخبرة.

عبد الله بن سراقة الأزدي البصري.

عبد الله بن سرجس.

عبد الله بن سعدٍ الدشتكي.

عبد الله بن سعد عَمُّ حرام بن معاوية.

عبد الله بن سعيد بن جبير.

عبد الله بن سعيدٍ الكندي، أبو سعيدٍ الأشجُّ الكوفي، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن سعيدٍ المقبري.

عبد الله بن سعيد بن أبي هند.

عبد الله بن سلمة المرادي.

عبد الله بن سليمان بن جنادة الأزدي.

عبد الله بن سليمان النوفليُّ.

عبد الله المزني، هو: عبد الله بن سنان المدني.

عبد الله بن سوادة بن حنظلة القشيري، ثقة.

عبد الله بن سلام.

عبد الله بن الشِّخِّيرِ.

عبد الله بن شدَّادِ بن الهاد اللَّيْثيُّ.

عبد الله بن شدَّاد المَدينيُّ، أبو الحسن الأعرجُ، كان من تُجَّارِ واسطَ، صدوق، من الخامسة.

عبد الله بن شقيق العُقَيليُّ.

عبد الله بن شوذَب الخراساني.

عبد الله بن صالح، أبو صالح المصري.

عبد الله بن أبي صالح السَّمَّانُ المدني، ويقال له: عَبَّادٌ، لَيِّن الحديث، من السادسة.

عبد الله بن الصامت الغفاريُّ.

عبد الله بن الصباح الهاشميُّ البصري.

عبد الله بن صهبان الأسدي.

عبد الله بن ضمرة السلولي.

عبد الله بن طاؤس.

عبد الله بن ظالم التميمي.

عبد الله بن عامر بن ربيعة.

عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي المقري.

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب.

عبد الله بن عبد الله بن الأسود.

عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي.

عبد الله بن عبد الله بن جابر، ويقال: ابن جبر.

عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدنيُّ، كان وصيَّ أبيه، ثقة، من الثالثة، ليس له عند الترمذي إلا حديث الاغتسال للجمعة.

عبد الله بن عبد الله الرازي.

عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، أبو سلمة، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذبابٍ الدَّوْسِيُّ المدني.

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسينٍ.

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.

عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، أبو طوالة.

عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

عبد الله بن عبد الرحمن الجمحيُّ، أبو سعيدٍ المدني.

عبد الله بن عبد الرحمن، أبو نصر الضبي الكوفي.

عبد الله الأنصاري، هو: عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري.

عبد الله بن عبد القدوس.

عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي.

عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة.

عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي.

عبد الله بن عبيد الحميري البصري.

عبد الله بن عثمان بن خثيم.

عبد الله بن عثمان بن عامر التيمي، أبو بكر الصديق الأكبر، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن عثمان البصري، صاحب شعبة، قال النسائي: ثقةٌ ثبتٌ، من الثامنة.

عبد الله بن عديٍّ بن حمراء، صحابيٌّ.

عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو بكرٍ الأسدي، ثقةٌ، ثبتٌ، فاضلٌ، من الثالثة، بقي إلى آخر دولة بني أمية، وكان مولده سنة خمس وأربعين.

عبد الله بن عصم.

عبد الله بن عصمة.

عبد الله بن عطاءٍ.

عبد الله بن عقيل، أبو عقيل الثقفيُّ، وذكر في «الكُنى»

عبد الله بن عكيم، أبو معبد الجهني.

عبد الله بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب.

عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة، وذكر في عبد الله بن يزيد بن ركانة.

عبد الله بن علي بن الأزرق، أبو أيوبَ الأفريقي، ثم الكوفي، صدوق، يخطئ، من السادسة.

عبد الله بن عمر بن حفص العمري.

عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد بعد المبعثِ بيسيرٍ، واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة، وكان من أشد الناس اتباعًا للأثر.

عبد الله بن عمرو بن الحارث بن أبي ضرارٍ الخزاعي المصطلقي، مجهولٌ، من الثالثة، صوابه: عمرو بن الحارث.

عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، أبو معمرٍ، وذكر في «الكُنى»

عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي.

عبد الله بن عمرو بن عثمان الأمويُّ، لقبه: مطرِّفٌ.

عبد الله بن عمرو بن علقمة المكِّيُّ.

عبد الله بن عمرو بن عوف المزنيُّ، والد كثير.

عبد الله بن عمرو بن هند المرادي الجمليُّ.

عبد الله بن عمرو بن هلال، في «ترجمة عبد الله بن سنان».

عبد الله بن عمرو الأودي.

عبد الله بن عمران، أبو القاسم.

عبد الله بن عمران التيمي البصري.

عبد الله بن عميرة.

عبد الله بن عون بن أرطبان، وذكر في «ابن عون».

عبد الله بن العلاء بن زبر.

عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

عبد الله بن عيسى الخزَّازُ.

عبد الله بن غالِبٍ الحدانيُّ.

عبد الله بن الفضل الهاشمي.

عبد الله بن فيروز الديلمي.

عبد الله بن القاسم.

عبد الله بن أبي قتادة.

عبد الله بن قيس، أبو موسَى الأشعري، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن قيس بن مخرمة المطلبي.

عبد الله بن قيس الكنديُّ، أبو بحرية، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن أبي قيس النصري.

عبد الله بن كثير الداري المكيُّ، أبو معبد القاري، أحد الأئمة، صدوقٌ، من السادسة، مات سنة عشرين ومائة.

عبد الله بن كيسان التيمي المدني.

عبد الله بن كيسان الزهري.

عبد الله بن لهيعَةَ، وذكر في «ابن لَهِيعَةَ».

عبد الله بن مالكٍ، أبو تميمٍ الجيشاني، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن مالك بن الحارث الهمداني.

عبد الله بن مالك بن القشب، المعروف بابن بحينة.

عبد الله بن مالك اليحصبي المقري.

عبد الله بن المبارك.

عبد الله بن المثنى بن عبد الله الأنصاري.

عبد الله بن محصن الأنصاريُّ، وذكر في «عبيد الله» ـ بالتصغير ـ .

عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري، أبو بكر، وقد ينسب إلى جده.

عبد الله بن محمد بن الحجاج الصواف البصري.

عبد الله بن محمَّد المسندي.

عبد الله بن محمد الزهري.

عبد الله بن محمد بن عقيل.

عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب.

عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل النفيلي.

عبد الله بن محيريز، وذكر في «ابن مُحيريز».

عبد الله بن مرة الهمداني.

عبد الله بن أبي مرة الزوفيُّ.

عبد الله بن مسعودٍ.

عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي.

عبد الله بن مسلم بن عبيد الله، أبو محمد.

عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي، ضعيفٌ، من السادسة.

عبد الله بن مسلم السلمي، أبو طيبة.

عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي.

عبد الله بن مطر، كنيته: أبو ريحانة، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن معاذ الصنعاني.

عبد الله بن معاوية: الجمحي.

عبد الله بن معبد الزماني البصري.

عبد الله بن معدان.

عبد الله بن معقل بن مقرن الكوفي المزني.

عبد الله بن مغفل.

عبد الله بن منير، أبو عبد الرحمن المروَزيُّ.

عبد الله بن المهاجر الشعيثي.

عبد الله بن مؤمِّل المخزومي.

عبد الله بن موهبٍ الهمداني، أبو خالد الشامي.

عبد الله بن ملاذٍ.

عبد الله بن ميمونٍ.

عبد الله بن نافع بن العمياء.

عبد الله بن نافع، الصائغ، مولى بني مخزوم.

عبد الله بن نافع، مولى ابن عمر.

عبد الله بن أبي نجيح.

عبد الله بن النعمان السحيمي اليمامي.

عبد الله بن نمير الهمداني، أبو هشام الكوفي.

عبد الله بن نيار بن مكرمٍ الأسلميُّ، ثقة، من الثالثة.

عبد الله بن هاني الكندي، أبو الزَّعراءِ الأكبر، الكوفي، الأزدي، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن هبيرة السبئيُّ.

عبد الله بن أبي هزيل العنزي.

عبد الله بن هرمز الفدكي، قال في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: روى عن: سعيد ومحمد ابني عبيد، عن أبي حاتم المزني حديثَ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه ـ فأنكحوه»، روى عن محمد بن عجلان، وحاتم بن إسماعيل، ذكره ابن حبان في «الثقات»، له في الكتابين «أبي داود»، و«الترمذي» هذا الحديثُ، وحسَّنه الترمذي. قال: ووقع في رواية الترمذيِّ: حدَّثنا عبد الله بن هرمز، كما هنا، وهو عنده، عن محمد بن عمر، عن حاتم بن إسماعيل عنه، ووقع في بعض نسخ الترمذيِّ: عبد الله بن سلم بن هرمز، وعليه اعتمد ابن عساكر في «الأطراف»، وفي رواية أبي داود: حدَّثنا ابن هرمز الفدكي، وهو ـ عنده ـ عن يحيى بن معين، عن حاتمٍ، ولم يسمعه. انتهى مختصرًا.

عبد الله بن الوضَّاحِ الكوفي.

عبد الله بن الوليد بن عبد الله المزني.

عبد الله بن الوليد، هو: ابن العدنيِّ، ميمونٌ الأمويُّ.

عبد الله بن وهبِ بن زمعة الأسدي.

عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي.

عبد الله بن يزيد الخطمي.

عبد الله بن يزيد بن ركانة.

عبد الله بن يزيدَ، رضيع عائشة.

عبد الله بن يزيد الخثعمي.

عبد الله بن يزيد المعافري، أبو عبد الرحمن الحبليُّ المصري، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن يزيد المخزومي المدني المقري الأعور.

عبد الله بن يزيد الدمشقي.

عبد الله بن يزيد المقري المكي، أبو عبد الرحمن، وذكر في «الكُنى».

عبد الله بن يعقوب المدني.

عبد الله بن يوسف التنيسي الشامي.

عبد الله أبو بكر الحنفي البصري، لا يعرف حاله، ويأتي في «الكُنى».

عبد الله الأودي والد داود؛ إنما هو داود بن يزيد الأودي عن أبيه.

عبد الله البهي، مولى مصعب بن الزبير، وذكر في «الكُنى».

عبد الله الشعيثي، والد محمد.

عبد الله عن أسود بن عامر، هو: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.

مَن اسْمُهُ: عَبْدُ الأَعْلى

عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي.

عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

عبد الأعلى بن مسهر، أبو مسهر، وذكر في «الكُنى».

عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى.

مَن اسْمُهُ عَبْدُ الجَبَّارِ

عبد الجبار بن عباس الشبامي.

عبد الجبار بن عمر الأيلي.

عبد الجبار بن العلاء.

عبد الجبار بن وائل بن حجر.

عبد الحكيم بن منصور الواسطي.

عبد الحميد بن بهرام.

عبد الحميد بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدي الحجبي المكي، من الخامسة.

عبد الحميد بن جعفر.

عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين.

عبد الحميد بن الحسن، هو: عبد الحميد بن عمر الهلالي.

عبد الحميد بن سليمان الخزاعي.

عبد الحميد بن عبد الله بن أويسٍ الأصبحيُّ، أبو بكر بن أبي أَويس، مشهورٌ بكنيته كأبيه، ثقة، من التاسعة.

عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب.

عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمَّانيُّ، أبو يحيى الكوفيُّ، وذكر في «الكُنى».

عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو الحسن، مشهورٌ بكنيته.

عبد الحميد بن عمر الهلالي.

عبد الحميد بن محمود المعولي البصري أو الكوفي، قال النسائي: ثقة، وقال الدارقطني: كوفيٌّ يحتج به، وذكره ابن حبان في «الثقات»، له عند أبي داود والترمذيِّ والنسائيِّ حديثٌ واحدٌ في الصلاة إلى السواري.

عبد الحميد بن مهران، هو: عبد العزيز بن مهران، يأتي.

عبد خير بن يزيد.

عبد ربه بن سعيد.

عبد ربه بن عبيد الأزدي، أبو كعب، صاحب الحرير، وذكر في «الكُنى».

مَنِ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمنِ

عبد الرحمن بن أبان.

عبد الرحمن بن أبزى.

عبد الرحمن بن الأخنس الكوفي.

عبد الرحمن بن أخي محمد بن المنكدر.

عبد الرحمن بن أدرك، هو: عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك المدنيُّ المخزومي، مولاهم، لين الحديث.

عبد الرحمن بن إسحاق، أبو شيبة الواسطي الكوفي.

عبد الرحمن بن إسحاق القرشيُّ المدنيُّ.

عبد الرحمن بن الأسودِ بن المأمونِ، أبو عمرو البصري.

عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيسٍ النخعي، ثقة، من الثالثة.

عبد الرحمن بن الأصبهانيِّ، هو: عبد الرحمن بن عبد الله الكوفيُّ.

عبد الرحمن بن بجيد.

عبد الرحمن بن أبي بكرٍ القرشيُّ، هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة المكيُّ المُلَيْكِيُّ.

عبد الرحمن بن أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، شقيقُ عائشةَ، أخر إسلامه إلى قبيل الفتح، وشهد اليمامة والفتوح، ومات سنة ثلاث وخمسين، في طريق مكة فجأة، وقيل: بعد ذلك.

عبد الرحمن بن أبي بكرة.

عبد الرحمن البيلماني.

عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي.

عبد الرحمن بن ثَرْوَانَ.

عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري، أبو عتيق المدني، ثقة، لم يصب ابن

سعد في تضعيفه، قاله في «التقريب»، وقال في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: له عند السِّتَّة حديثُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْواطٍ إِلَّا في حَدٍّ»، وعند أبي داود، وحديث آخر: أنه أتى مُعاذًا، وهو يصلي بقومه صلاة العشاء.

عبد الرحمن بن جبير بن نفير.

عبد الرحمن بن جبير المصري.

عبد الرحمن بن جُرْهَدٍ.

عبد الرحمن بن جَوْشَنٍ.

عبد الرحمن بن الحارث بن عياشٍ بن أبي ربيعة.

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك.

عبد الرحمن بن حجيرة، وذكر في «ابن حجيرة».

عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، أبو حرملة.

عبد الرحمن بن حمادٍ الشعيثيُّ العنبري.

عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوفٍ.

عبد الرحمن بن حميدٍ الرؤاسيُّ الكوفي، ثقة، من السابعة.

عبد الرحمن بن خالد الفهمي.

عبد الرحمن بن خبَّابٍ السُّلَمِيُّ البصري.

عبد الرحمن بن رافِعٍ التَّنُوخِيُّ.

عبد الرحمن بن أبي رافع، وذكر في «ابن أبي رافع».

عبد الرحمن بن أبي الرجَّالِ.

عبد الرحمن بن أبي الزناد.

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقيُّ.

عبد الرحمن بن زيادٍ، أمير خراسان.

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

عبد الرحمن بن سابط.

عبد الرحمن بن سعد، هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي.

عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري.

عبد الرحمن بن سعدِ بن وَهْبٍ الهَمْدَانيُّ.

عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب العبشمي.

عبد الرحمن بن شُرَيْحٍ المغافريُّ.

عبد الرحمن بن شِمَاسَة المهري.

عبد الرحمن بن أبي شُميلة الأنصاري.

عبد الرحمن بن طرفة.

عبد الرحمن بن عائذٍ اليحصبيُّ، وفي ابن عائذ.

عبد الرحمن بن عائشٍ الحضرمي.

عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.

عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط، وهو: ابن سابط، تقدَّم.

عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكيُّ.

عبد الرحمن بن عبد الله المسعوديُّ.

عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار.

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.

عبد الرحمن بن عبد الله بن الأصبهاني.

عبد الرحمن بن عبدلٍ القاري.

عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، أبو يعفور، وذكر في «الكُنى».

عبد الرحمن بن عسيلة.

عبد الرحمن بن عطاءٍ القرشيُّ.

عبد الرحمن بن عمرو بن سهل الأنصاريُّ.

عبد الرحمن بن عَمْرِو بن عبسة السُّلَميُّ.

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعيُّ.

عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاريُّ البخاريُّ.

عبد الرحمن بن أبي عميرة المُزَنيُّ.

عبد الرحمن بن عوسجة.

عبد الرحمن بن عوفٍ القُرَشِيُّ.

عبد الرحمن بن العلاء.

عبد الرحمن بن غَزْوَانَ، أبو نوحٍ قراد.

عبد الرحمن بن غنم الأشعريُّ.

عبد الرحمن بن القاسم.

عبد الرحمن بن أبي كريمة، والدُ إسماعيلَ السُّدِّيِّ.

عبد الرحمن بن كعب بن مالك.

عبد الرحمن بن أبي ليلى.

عبد الرحمن بن ماعز.

عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكرٍ الصدِّيقِ، عن عائشة، وعنه ابنه القاسم، قال الحافظ: كذا وقع في بعض نسخ الترمذيِّ، وفي سائر الأصول الصحيحة، عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة، وهو الصواب. انتهى.

عبد الرحمن بن محمَّد بن زيادٍ المحاربي، أبو محمد.

عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان، في ابن جدعان.

عبد الرحمن بن محيريز الجُمَحِيُّ، قيل: ولد على عهد النبي ﷺ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين روى له الأربعة حديثًا واحدًا في تعليق يد السارق.

عبد الرحمن بن مسعود بن دينار.

عبد الرحمن بن مصعب، أبو يزيد.

عبد الرحمن بن مطعم البنانيُّ، أبو المنهال، البصريُّ، نزيلُ مكة، ثقة، من الثالثة، وذكر في «الكُنى».

عبد الرحمن بن مغراء، أبو زهير الكوفي.

عبد الرحمن بن مل، أبو عثمان النهدي، وذكر في «الكُنى».

عبد الرحمن بن مهدي.

عبد الرحمن بن أبي الموالي.

عبد الرحمن بن أبي نعيم.

عبد الرحمن بن هُرْمُزَ الأعرجُ.

عبد الرحمن بن واقدٍ، أبو مسلمٍ البغداديُّ.

عبد الرحمن بن وَعْلَةَ.

عبد الرحمن بن وهب الهَمْدَانيُّ، هو: عبد الرحمن بن سعيدِ بن وهبٍ.

عبد الرحمن بن يربوع المخزومي، قال الدارقطني: صوابه عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، قال الحافظ: يعني عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي، أبا محمد المدني، ثقة من الثالثة.

عبد الرحمن بن يزيدَ بن جابر الأزدي.

عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري.

عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي.

عبد الرحمن بن يزيد الصنعاني.

عبد الرحمن بن يعقوب الجهني، والد العلاء.

عبد الرحمن بن يعمر الديلي.

عبد الرحمن القرشي التيمي، هو: عبد الرحمن بن أخي محمد بن المنكدر.

عبد الرحمن المليكي، هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة المليكيُّ.

عبد الرحمن مولى قيس، بصريٌّ.

مَنِ اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحِيمِ، وَمَا بَعْدَهُ

عبد الرحيم بن سليمان أبو علي الأشلُّ.

عبد الرحيم بن ميمون، أبو مرحوم المدني، وذكر في «الكُنى».

عبد الرحيم بن هارون الغساني.

عبد الرزاق بن همام الحميري.

عبد السلام بن حرب.

عبد السلام بن حفص، أو: ابن مصعب، أو: أبو مصعب المدني، وذكر في «الكُنى».

عبد السلام بن شعيب.

عبد الصمد بن سليمان، أبو بكر البلخي، حديثه في «الجمع بين الصلاتين» في بعض نسخ الترمذي، دون بعض، كما صرح في «تهذيب التهذيب» في ترجمته، وهو ثقة، حافظٌ، من الحادية عشرة.

عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد.

عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي السعيدي، أبو خالد الكوفي، نزيل بغداد، متروكٌ، وكذَّبه ابن معين وغيره، من التاسعة.

عبد العزيز بن أبي بكرة.

عبد العزيز بن جريج المكي.

عبد العزيز بن أبي حازم.

عبد العزيز بن الربيع الباهلي، أبو العوام البصري، ثقة، من السابعة.

عبد العزيز بن ربيعة البناني البصري، مقبول، من التاسعة، روى له الترمذي حديثًا واحدًا: «كل مولودٍ يولد على الملة».

عبد العزيز بن أبي رزمة.

عبد العزيز بن أبي رفيع.

عبد العزيز بن أبي رواد.

عبد العزيز بن أبي سليمان، أبو مودودٍ المدني، وذكر في «الكُنى».

عبد العزيز بن سياه الأسدي.

عبد العزيز بن صهيب.

عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي، ثقة من الثالثة، ولي إمرة مكة، ومات في خلافة هشام، ووهم من ذكره في الصحابة.

عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون.

عبد العزيز بن عبد الله الأويسي.

عبد العزيز بن عبد الله القرشي.

عبد العزيز بن عبد الصمد العمي.

عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة.

عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز الأموي.

عبد العزيز بن عمران.

عبد العزيز بن محمد الدراوردي.

عبد العزيز بن المختار.

عبد العزيز بن مسلم القسملي.

عبد العزيز بن المطلب.

عبد العزيز بن مهران البصري، والد مرحوم، مقبول، من السابعة.

عبد القاهر بن شعيب.

عبد القدوس بن بكر بن خنيس.

عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة، الحمصي، ثقة، من التاسعة.

عبد القدوس بن محمد، أبو بكر العطار البصري.

عبد الكبير بن عبد المجيد، أبو بكر الحنفي، وذكر في «الكُنى».

عبد الكريم بن مالك الجزري.

عبد الكريم بن محمد الجرجاني.

عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية.

عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد.

عبد المجيد بن أبي يزيد، وهب العقيلي البصري، وثَّقه ابن معين، من الرابعة.

عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

عبد الملك بن أبجر، هو: عبد الملك بن سعيد بن أبجر.

عبد الملك بن إبراهيم الجدي المكي، مولى بني عبد الدار، صدوق، من التاسعة.

عبد الملك بن أعين الكوفي.

عبد الملك بن أبي بشير.

عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي بن الحارث بن هشام المخزومي، المدني، ثقة، من الخامسة.

عبد الملك بن جابر بن عتيك، الأنصاري.

عبد الملك بن أبي جميلة.

عبد الملك بن حبيب الأزدي، أبو عمران الجوني.

عبد الملك بن حميد بن أبي غنية.

عبد الملك بن الربيع بن سبرة.

عبد الملك بن سعيد بن جبير.

عبد الملك بن سعيد بن حيان بن أبجر.

عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي.

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وذكر في ابن جريج.

عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي.

عبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي.

عبد الملك بن علاق.

عبد الملك بن عيسى الثقفي.

عبد الملك بن قريب، هو: الأصمعي.

عبد الملك بن أبي محذورة.

عبد الملك بن مُسلم الحنفي.

عبد الملك بن معدان.

عبد الملك بن مُغيرة الطائفي.

عبد الملك بن ميسرة الهلالي.

عبد الملك بن نوفل بن مساحق بن عبد الله بن مخرمة العامري، عامر قريش مدني، يكنى: أبا نوفل، مقبول، من الثالثة.

عبد الملك بن الوليد بن معدان.

عبد المنعم بن نعيم.

عبد المهيمن بن عباس.

عبد المؤمن بن خالد الحنفي.

عبد الواحد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير الأسدي، أبو حمزة المدني، لا بأس به، من السادسة.

عبد الواحد بن زيادٍ العبدي البصري.

عبد الواحد بن سليم.

عبد الواحد بن عبد الله بن بسر النصري.

عبد الواحد بن واصل السدوسي، مولاهم، أبو عبيدة الحداد.

عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي.

عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث.

عبد الوارث بن عبيد الله العتكي المروزي.

عبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق.

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

عبد الوهاب بن عطاء، أبو نصر العجلي.

عبد الوهاب بن الورد.

عبد الوهاب بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزُّبير، مقبول من الخامسة.

عبد ـ بغير إضافة ـ ابن حميد بن نصر الكشي.

عبدان، اسمه: عبد الله بن عثمان.

عبدة بن سليمان الكلابي.

عبدة بن عبد الله الخزاعي.

عبدة بن أبي لبابة الأسدي.

ذِكْرُ مَن اسْمُهُ: عُبَيْدُ اللهِ مُصَغَّرًا

عبيد الله بن الأخنس.

عبيد الله بن إياد بن لقيط، أبو السليل الكوفي.

عبيد الله بن بسر.

عبيد الله بن أبي بكر بن أنس.

عبيد الله بن أبي جعفر.

عبيد الله بن أبي رافع، مولى رسول الله ﷺ.

عبيد الله بن زحر الضمري.

عبيد الله بن أبي زياد المكي القداح.

عبيد الله بن سعد بن إبراهيم.

عبيد الله بن شميط بن عجلان الشيباني، ثقة، من الثامنة، روى له الترمذي حديثًا واحدًا في البيع ممن يزيد.

عبيد الله بن أبي عبد الله الأغر.

عبيد الله بن عبد الله بن أقرم الخزاعي.

عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور.

عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج.

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

عبيد الله بن عبد الله بن موهب.

عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع.

عبيد الله بن عبد الرحمن بن السائب بن عمير.

عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي، وذكر في «الكُنى».

عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي البصري.

عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي.

عبيد الله بن عكراش بن ذؤيب.

عبيد الله بن علي بن أبي رافع، يعرف بعبادل، ويقال فيه: علي بن عبيد الله، لين الحديث، من السادسة.

عبيد الله بن عمر بن حفص العمري.

عبيد الله بن عمرو الرقي.

عبيد الله بن محصن.

عبيد الله بن محمد العيشي.

عبيد الله بن مسلم القرشي، قال في «تهذيب التهذيب»: عبيد الله بن مسلم القرشي، عن أبيه، عن النبي ﷺ، في صوم يوم الدهر، وعنه: هارون بن سلمان الفراء، وقال بعضهم: عن هارون، عن مسلم بن عبيد الله، وقال بعضهم: ابن عبد الله، عن أبيه، قال الحافظ: ذكره ابن حبان في «الثقات» ورجَّح البغويُّ وغير واحد أنه مسلم بن عبيد الله.

عبيد الله بن المغيرة السبئي.

عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي.

عبيد الله بن الوازع.

عبيد الله بن الوليد الوصافي.

عبيد الله بن أبي يزيد المكي.

عبيد الله الأشجعي، هو: ابن عبد الرحمن.

عبيد الله، عن ابن عباس، هو: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تقدم.

ذِكْرُ مَن اسْمُهُ: عُبَيْدٌ مُصَغَّرًا بغَيْرِ إِضَافَةٍ

عبيد بن أسباط بن محمد القرشي.

عبيد بن أمية الطنافسي.

عبيد بن حنين.

عبيد بن رفاعة الزرقي.

عبيد بن السباق.

عبيد بن عمير، أبو عاصم الليثي.

عبيد بن عمير، قال في «تهذيب التهذيب»: عبيد بن عمير، أبو عثمان الأصبحي، روى الترمذي عن طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة حديث «أن رجلين ممن دخل النار اشتد صياحهما...» الحديث، قال ابن عساكر: إن لم يكن مسلم بن يسارٍ الطنبدي فلا أدري من هو؟ وقال المصنف: يجوز أن يكون أبو عبيد بن عمير الأصبحي، قال الحافظ: ولم ينبه عليه في الأسماء، كعادته، ولا ساق شيئًا من أخباره، وقد روى عن أبي هريرة، وروى عنه خالد بن عبد الله الزيادي وغيره. انتهى، وقال في «التقريب» تحت رقم التمييز: عبيد بن عمير الأصبحي، أبو عثمان، عن أبي هريرة، مقبولٌ، من الثالثة.

عبيد بن فيروز الشيباني.

عبيد بن أبي مريم المكي، مقبول، من الثالثة، له في الترمذي حديث واحد، روى عن عقبة بن الحارث، وعنه ابن أبي مليكة.

عبيد بن نضلة ـ بفتح النون، وسكون المعجمة ـ الخزاعي، أبو معاوية الكوفيُّ، ثقة، من الثالثة، ووهم من ذكر أن له صحبة، له في «صحيح مسلم» و«أبي داود» و«الترمذيِّ» و«النسائي» و«ابن ماجه» حديثان.

عبيد بن واقد القيسي.

عبيد سنوطا، أبو الوليد المدني، وذكر في «الكُنى».

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: عبيدة بفتح أوله

عبيدة بن حميد.

عبيدة بن أبي رايطة.

عبيدة بن سفيان.

عبيدة السلماني، هو: ابن عمرو المرادي.

مَنِ اسْمُهُ: عُبَيْدَةَ بِالضَّمِّ.

عُبيدة بن الأسود.

عبيدة بن معتب الضبي.

مَنِ اسْمُهُ: عَتَّابٌ

عتاب بن أسيد، صحابي.

عتاب بن بشير ـ بفتح أوله ـ الجزري، أبو الحسن، أو أبو سهل، مولى بني أمية، صدوق، يخطئ، من الثامنة.

عتاب بن المثنى بن خولان القشيري، أبو المثنى، مقبول، من الثامنة.

مَنِ اسْمُهُ: عُتْبَةُ

عتبة بن أبي حكيم.

عتبة بن حميد.

عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعودٍ الهذلي أبو العميس.

عتبة بن عبد الله، ويقال: ابن عبيد الله.

عتبة بن غزوان.

عتبة ـ بضم أوله مصغرًا ـ ابن ضمرة السعدي.

عتبة بن علي.

مَنِ اسْمُهُ: عُثْمَانُ

عثمان بن إسحاق بن خرشة.

عثمان بن الأسود.

عثمان بن حكيم الأنصاري.

عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي.

عثمان بن ربيعة.

عثمان بن زفر بن مزاحم التيمي.

عثمان بن سعد الكاتب المعلم.

عثمان بن أبي سودة.

عثمان بن الضحاك.

عثمان بن عاصم، أبو حصين الأسدي، وذكر في «الكُنى».

عثمان بن أبي العاص.

عثمان بن عبد الله بن موهب التيمي المدني.

عثمان بن عبد الرحمن التيمي المدني.

عثمان بن عبد الرحمن بن عمر الزهري الوقاصي.

عثمان بن عبد الرحمن الجمحي.

عثمان بن عبيد، أبو دوس اليحصبي.

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، أمير المؤمنين، ذو النورين، أحد السَّابقين الأولين، والخلفاء الأربعة، والعشرة المبشرة، استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى، سنة خمس وثلاثين، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعمره ثمانون، وقيل: أكثر، وقيل: أقل.

عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري.

عثمان بن عمير، أبو اليقظان الكوفي، وذكر في «الكُنى».

عثمان بن فرقد العطار البصري، صدوق، ربما خالف، من الثامنة، قال أبو حاتم: روى حديثًا منكرًا، حديث شقران «التي في قبره ﷺ قطيفة حمراء...».

عثمان بن محمد الأخنسي.

عثمان بن مسلم بن هرمز.

عثمان بن مسلم البتي.

عثمان بن مظعون.

عثمان بن المغيرة الثقفي.

عثمان بن مهدي.

عثمان بن ناجية الخراساني.

عثمان بن واقد.

عثمان بن يعلى بن مرة الثقفي.

عثمان البتي، هو: عثمان بن مسلم.

عثمان الشحام.

بَابُ العَيْنِ مَعَ الجِيمِ وَمَا بَعْدَهَا

عجلان المدني، والد محمد العداء ـ بفتح أوله، والتشديد، آخره همزة ـ ابن خالد العامري.

عدي بن ثابت الأنصاري.

عدي بن حاتم.

عراك بن مالك الغفاري.

عرباضٌ ـ بكسر أوله، وسكون الراء، بعدها موحدة، وآخره معجمة ـ ابن سارية السلمي، أبو نجيح، صحابي، كان من أهل الصفة.

عرفجة بن أسعد، صحابي.

عروة بن الجعد البارقي.

عروة بن الزبير بن العوام.

عروة بن عامر القرشي.

عروة بن مضرس بن أوس.

عروة البارقي، هو: عروة بن الجعد.

عروة بن المغيرة بن شعبة.

عروة المزني.

عزرة بن ثابت الأنصاري.

عزرة، هو: ابن عبد الرحمن.

عسل بن سفيان.

عصامٌ المزني.

عطاء بن دينار.

عطاء بن أبي رباح.

عطاء بن السائب.

عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري.

عطاء بن قرة، هو: السلولي.

عطاء الخراساني، هو: عطاء بن أبي مسلم.

عطاء بن ميناء.

عطاء بن نافع الكيخاراني.

عطاء بن يزيد الليثي.

. عطاء بن مولى أحمد.

عطاء بن يسار الهلالي.

عطاء العامري الطائفي، مقبول، من الثالثة، له حديثٌ واحدٌ، موقوف في بر الوالدين.

عطاء الشامي.

العطاف بن خالد المخزومي.

عطية بن سعد العوفي.

عطية بن عروة السعدي .

عطية بن قيس الكلابي.

عطية القرظي صحابي.

عطية بن مسلم بن عبد الله الصفار البصري.

عفير بن معدان المؤذن الحمصي.

عقار بن المغيرة بن شعبة.

عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف النوفلي المكي، أبو سروعة، صحابي، من مسلمة الفتح، بقي إلى بعد الخمسين، وذكر في «الكُنى».

عقبة بن خالد السكوني.

عقبة بن عامر.

عقبة بن عبد الله الأصم العبدي البصري.

عقبة بن علقمة اليشكري، أبو الجنوب.

عقبة بن عمرو بن ثعلبة، أبو مسعود البدري الأنصاري، وذكر في «الكُنى».

عقبة بن مسلم التجيبي.

عقبة بن الأصم، هو: عقبة بن عبد الله الأصم.

عقبة بن مكرم العمي البصري.

عقبة العقيلي.

عقيل ـ بالضم ـ ابن خالد بن عقيل الأيلي.

عكراش بن ذؤيب.

عكرمة بن أبي جهل.

عكرمة بن خالد القرشي المخزومي.

عكرمة بن عمار.

عكرمة مولى ابن عباس.

علباء بن أحمر اليشكري.

علقمة بن عبد الله المزني.

علقمة بن أبي علقمة المدني، مولى عائشة.

علقمة بن قيس النخعي الفقيه.

علقمة بن مرثد الحضرمي.

علقمة بن وائل بن حجر.

علقمة بن وقاص الليثي.

مَنِ اسْمُهُ: عَلِيٌّ

علي بن إسحاق السلمي.

علي بن الأقمر الهمداني.

علي بن بحر، أبو الحسن البغدادي بن بري ـ بفتح الموحدة، وتشديد الراء المكسورة، بعدها تحتانية ثقيلةٌ ـ البغدادي، فارسي الأصل، ثقة، فاضل، من العاشرة.

علي بن بذيمة.

علي بن أبي بكر الأسفذني.

علي بن ثابت الجزري الهاشمي.

علي بن جعفر بن محمد بن علي العلوي.

علي بن حجر السعدي.

علي بن الحسن بن شقيق، أبو عبد الرحمن المروزي.

علي بن الحسن الكوفي.

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين.

علي بن الحسين بن واقد.

علي بن حفص المدائني.

علي بن الحكم البناني.

علي بن خشرم.

علي بن داود، أبو المتوكل الناجي، وذكر في «الكُنى».

علي بن رباح بن قصير.

علي بن ربيعة الوالبي الأسدي الكوفي.

علي بن زيد بن جدعان.

علي بن سعيد الكندي.

علي بن صالح بن صالح بن حي الهمداني.

علي بن صالح الزنجي.

علي بن أبي طالب، ابن عم رسول الله ﷺ.

علي بن طلق.

علي بن عابس الأسدي.

علي بن عاصم.

علي، هو: ابْنُ عبد الله بن جعفرٍ المدينيُّ.

علي بن عبد الله بن عباس.

علي بن عبد الله الأزدي البارقي.

علي بن عبد الأعلى.

علي بن عبد الحميد الكوفي.

علي بن علقمة الأنماري.

علي بن علي بن الرِّفاعي.

علي بن عياش الحمصي.

علي بن عيسى بن يزيد البغدادي.

علي بن قادم.

علي بن المبارك.

علي بن مجاهد.

علي بن مدرك.

علي بن مسعدة الباهلي.

علي بن مسهرٍ.

علي بن معبد بن شدادٍ الرقي.

علي بن المنذر الكوفي الطريقي.

علي بن نزار.

علي بن نصر بن علي الجهضمي البصري.

علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي، أبو الحسن البصري الصغير، حفيد الذي قبله، ثقة، حافظ، من الحادية عشرة.

علي بن هاشم البريد.

علي بن يحيى بن خلاد.

علي الأزدي، هو: علي بن عبد الله البارقي.

علي بن يزيد بن ركانة.

علي بن يزيد الدمشقي، أبو عبد الملك الألهاني.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: عَمَّارٌ بالفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ وعُمارةُ بالضَّمِّ والتَّخْفِيف وزيادة هاءٍ

عمار بن رزيق ـ بتقديم الراء مصغرًا ـ الضبي، أو التميمي، أبو الأحوص الكوفي، لا بأس به.

عمار بن سيف الضبي.

عمار بن أبي عمار، مولى بني هاشم.

عمار بن محمد الثوري، ابن أخت سفيان الثوري.

عمار بن معاوية الدهني ـ بضم أوله وسكون الهاء، بعدها نون ـ أبو معاوية البجلي الكوفي، صدوق يتشيع، من الخامسة.

عمار بن ياسر.

عمارة بن أكيمة ـ بالتصغير ـ الليثي.

عمارة بن جوين.

عمارة بن حديد.

عمارة بن أبي حفصة نابت ـ أوله نون، ويقال: مثلثة، وهو تصحيف فيما جزم به الفلاس ـ ثقة، من السادسة.

عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري.

عمارة بن رويبة.

عمارة بن زاذان الصيداني.

عمارة بن زعكرة.

عمارة بن شبيب السبائي.

عمارة بن عبد الله بن صياد الأنصاري، المدني، ثقة، فاضل من الرابعة.

عمارة بن عمير التيمي.

عمارة بن غزية

عمارة بن القعقاع.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: عُمَرُ

عمر بن إبراهيم العبدي.

عمر بن إسحاق بن أبي طلحة المدني.

عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد.

عمر بن ثابت الأنصاري.

عمر بن حرملة، أو: ابن أبي حرملة.

عمر بن حفص بن صبيح الشيباني النصري، صدوق، من الحادية عشرة.

عمر بن حفص بن غياث.

عمر بن الحكم بن رافع.

عمر بن حمزة بن عبد الله العمري المدني.

عمر بن حيان الدمشقي.

عمر بن أبي خثعم، هو: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم.

عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب القرشي العدوي، أمير المؤمنين، مشهور، جم المناقب، استشهد في ذي الحجة، سنة ثلاث وعشرين، وولي الخلافة عشر سنين ونصفًا.

عمر بن ذر الهمداني المرهبي.

عمر بن راشد اليمامي.

عمر بن الرماح، هو: عمر بن ميمون بن بحر بن سعد الرماح.

عمر بن رؤبة التغلبي.

عمر بن زيد الصنعاني.

عمر بن سالم، أو عمرو بن سالم، أبو عثمان الأنصاري، وذكر في «الكُنى».

عمر بن سعد بن أبي وقاص.

عمر بن سعد، أبو داود الحضرمي، وذكر في «الكُنى».

عمر بن سعد، أبو كبشة الأنماري.

عمر بن سعيد بن أبي حسين الكوفي المكي.

عمر بن سفينة الهاشمي، مولى أم سلمة.

عمر بن أبي سلمة، ربيب النبي ﷺ.

عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوفٍ.

عمر بن سليمان، من ولد عمر بن الخطاب.

عمر بن شاكر البصري.

عمر بن عبد الله بن أبي خثعم.

عمر بن عبد الله المدني، أبو حفص مولى غفرة.

عمر بن عبد الرحمن بن محيصن.

عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص، الأموي، أمير المؤمنين، أمه بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كا

وولي الخلافة بعده فعد مع الخلفاء الراشدين، من الرابعة، مات في رجب سنة إحدى ومائة وله أربعون سنة، ومدة خلافته سنتان ونصف.

عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي.

عمر بن عثمان بن عفان، وقيل: عمرو بن عثمان.

عمر بن علي بن الحسين.

عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي.

عمر بن علي المقدمي.

عمر بن قتادة بن نعمان الظفري.

عمر بن كثير بن أفلح المدني.

عمر بن مرة الشني.

عمر بن ميمون بن بحر بن سعد بن الرماح البلخي.

عمر بن نافع.

عمر بن هارون الثقفي البلخي.

عمر بن يونس اليمامي، العمري، هو عبيد الله بن عمر بن حفص.

عمر الدمشقي، هو: عمر بن حيان.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: عَمْرٌو، بِفَتْحِ أَوَّلِهِ

عمرو بن الأَحْوَصِ الجُشَميُّ.

عمرو بن أخطب، أبو زيد الأَنْصَارِيُّ، صحابي جليلٌ، نزل البصرة، مشهور بكنيته.

عمرو بن أمية الضمري.

عمرو بن أم مكتوم.

عمرو بن أوس.

عمرو بن بجدان.

عمرو بن جابر الحضرمي.

عمرو بن جارية اللخمي.

عمرو بن الحارث بن المصطلق.

عمرو بن الحارث ابن أخي زينب، قال في «التقريب»: عمرو بن الحارث الثقفي ابن أخي زينب الثقفية، ثقة، من الثانية، وهو غير الخزاعي على المرجح. انتهى.

عمرو بن الحارث الأنصاري المصري.

عمرو بن الحارث بن أبي ضرار، هو: عمرو بن الحارث بن المصطلق.

عمرو بن حريث المخزومي.

عمرو بن خارجة الأسدي، ويقال: الأشعري أو الأنصاري، وقيل فيه: خارجة بن عمرو، والأول أصح، وكان حليف أبي سفيان، صحابي، له أحاديث.

عمرو بن دينار المكي الجمحي.

عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير.

عمرو بن راشد الأشجعي، أبو راشد الكوفي، مقبول، من الثالثة، له عند أبي داود والترمذي حديث واحد في الصلاة خلف الصف.

عمرو بن سعيد بن العاص، المعروف بابن الأشدق.

عمرو بن سعيد القرشي، أبو سعيد البصري.

عمرو بن أبي سفيان الجمحي.

عمرو بن أبي سلمة التنيسي.

عمرو بن سليم الزُّرقي.

عمرو بن شرحبيل الهمداني، أبو ميسرة.

عمرو بن الشريد ـ بفتح المعجمة ـ الثقفي، أبو الوليد الطائفي، ثقة، من الثالثة.

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

عمرو بن العاص بن وائل السَّهمي.

عمرو بن عاصم بن سفيان الثقفي.

عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع الكلابي، القيسي، أبو عثمان.

عمرو بن عامر الأنصاري.

عمرو بن عبد الله بن صفوان.

عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي، الهمداني، وذكر في «الكُنى».

عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي.

عمرو بن عبسة صحابي.

عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، صوابه: عمر.

عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة الثقفي.

عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي.

عمرو بن علي الفلَّاس، أبو حفص.

عمرو بن عمر، أبو الزعر الكوفي.

عمرو بن أبي عمرو، مولى المطلب.

عمرو بن عوف بن زيد المزني، جد كثير بن عبد الله.

عمرو بن عوف الأنصاري.

عمرو بن عونٍ، أبو عثمان الواسطي.

عمرو بن غالب الهمداني.

عمرو بن قيس الكندي السكوني.

عمرو بن قيس الملائي الكوفي.

عمر بن قيس الرازي.

عمرو بن مالك الراسبي.

عمرو بن مالك الهمداني الجنبي.

عمرو بن مالك النكري البصري.

عمرو بن محمد بن أبي رزين.

عمرو بن محمد العنقزي.

عمرو بن مرثد، أبو أسماء الرحبي، وذكر في «الكُنى».

عمرو بن مرة الجملي المرادي.

عمرو بن مرة الجهني.

عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة الليثي.

عمرو بن مسلم الجندي اليماني.

عمرو بن ميمون الأوديُّ الكوفي.

عمرو بن ميمون بن مهران الجزري، أبو عبد الله، أو أبو عبد الرحمن، ثقة، فاضلٌ، من السادسة.

عمرو بن هرم الأزدي البصري، ثقة، من السادسة.

عمرو بن الهيثم، كنيته: أبو قطن، وذكر في «الكُنى».

عمرو بن واقد الدمشقي.

عمرو بن يحيى بن عمارة.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ عِمْرَانُ

عمران بن أنس، أبو أنس المكيُّ، ضعيفٌ، من السابعة.

عمران بن أبي أنس القرشي.

عمران بن حدير.

عمران بن حصين.

عمران بن داود، أبو العوام، وذكر في «الكُنى».

عمران بن زائدة بن نشيطٍ.

عمران بن زيدٍ التغلبي، أبو يحيى الملائي ـ بضم الميم، وتخفيف اللام ـ الطويل، لين، من السابعة، له عند الترمذي حديث أنس في «المصافحة»: «كان إذا استقبله إنسان، فصافحه لا ينزع يده من يده».

عمران بن طلحة بن عبيد الله التيمي.

عمران بن عصام الضبعي البصري.

عمران بن عيينة.

عمران بن أبي ليلى، هو: عمران بن محمد بن أبي ليلى.
عمران بن مسلم القصير.
عمران بن ملحان، أبو رجاء العطاردي، وذكر في «الكُنى».
عمران بن موسى القزاز البصري.
عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص.
عمران القطان، هو: عمران بن داود.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: عُمَيْرٌ، مُصَغَّرًا

عُميرِ بن سعدٍ الأنصاري الأوسي، صحابيٌّ كان عمر يسمِّيه: «نسيج وحده» ـ بفتح النون، وكسر المهملة، بعدها تحتانية، ثم جيم، ثم واو مفتوحة، ومهملة ساكنة ـ وهي كلمة تطلقَ على الفائق.
عميرِ بن مأمون، ويقال: مأموم.
عمير بن هاني الدمشقي الداراني.
عمير بن يزيد، أبو جعفر الخطمي، وذكر في «الكُنى».
عمير مولى آبي اللحم.

ذِكْرُ مَنِ ابْتِدَاءُ اسْمِهِ: ع ن

عنبسة بن سعيد بن الضريس.
عنبسة بن أبي سفيان.
عنبسة بن عبد الرحمن.

ذِكْرُ مَن ابْتِداءُ اسْمِهِ: ع و

العوام بن حمزة المازني البصري صدوق، ربما وهم، من السادسة.
العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني.
عوسجة المكي، مولى ابن عباس.
عوف بن أبي جميلة الأعرابي.

عوف بن الحارث بن الطفيل.

عوف بن مالك الأشجعي، أبو حماد، ويقال غير ذلك، صحابي مشهور، من مسلمة الفتح، وسكن دمشق.

عوف بن مالك بن نضلة الجشمي، أبو الأحوص الكوفي، وذكر في «الكُنى».

عوف بن أبي جحيفة السوائي.

عون بن عبد الله بن عتبة.

عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري، أبو الدرداء، مختلف في اسم أبيه، وإنما هو مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عامر، وعويمر لقب، صحابي جليل أوَّل مشاهده أحد، وكان عابدًا، مات في آخر خلافة عثمان، وقيل: عاش بعد ذلك.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: العلاءُ

العلاءُ بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي.

العلاء بن الحضرمي، حليف بني أمية، صحابي جليلٌ، عمل على البحرين للنبيِّ ﷺ وأبي بكر، ومات سنة أربع عشرة، وقيل: بعد ذلك.

العلاء بن أبي حكيم.

العلاء بن خالد الكاهلي.

العلاء بن خالد القرشي، ويقال: الرياحي، مولاهم، الواسطي، ويقال: البصري، ضعيفٌ، رماه أبو سلمة بالكذب، وتناقض فيه ابن حبان، من السابعة.

العلاء بن صالح التيميُّ الأسدي.

العلاء بن عبد الجبار العطار.

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي.

العلاء بن الفضل بن عبد الملك، أبو الهذيل.

العلاء بن اللَّجلاج.

العلاء بن مسلمة.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: عَيَّاشٌ، وَعِيَاضٌ

عياش بن عباس القتباني المصري.

عياض بن حمار.

عياض بن عبد الله بن أبي سرح.

عياض بن هلالٍ، وقيل: ابن أبي الزهير الأنصاري، وقال بعضهم: هلال بن عياض، وهو مرجوح، مجهولٌ، من الثالثة، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه.

العيزار ـ بفتح أوله، وسكون التحتانية ـ ابنُ حُريث، العبدي الكوفي.

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: عيسى

عيسى بن أحمد العسقلاني.

عيسى بن حطان الرُّقاشي.

عيسى بن دينار الخزاعي، مولاهم، أبو علي الكوفي المؤذن، ثقة، من السابعة.

عيسى بن سنان، أبو سنان القسملي، وذكر في «الكُنى».

عيسى بن طلحة التيمي المدني.

عيسى بن عاصم الأسدي، الكوفي، ثقة، من السادسة.

عيسى بن عبد الله بن أنيس.

عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

عيسى بن عبيد الله الكندي المروزي.

عيسى بن عثمان بن عيسى بن عبد الرحمن الرملي النهشلي.

عيسى بن أبي عزة.

عيسى بن علي بن عبد الله.

عيسى بن عمر الأسدي الهمداني.

عيسى بن أبي عيسى، أبو جعفر الرَّازي، وذكر في «الكُنى».

عيسى بن ميمون الأنصاري.

عيسى بن هلالٍ الصَّدَفِيُّ.

عيسى بن يونس السبيعي الكوفي.

عيينة بن عبد الرحمن الغطفاني.

بَابُ الغَيْنِ المُعجَمَةِ

غالب القطَّان، هو: غالب بن خطافٍ.

غالب أبو بشر، هو: غالب بن نجيح.

غزوان أبو مالك الغفاري، وذكر في «الكُنى».

غطيف بن أعين.

غندر، هو: محمد بن جعفر.

غنيم بن قيس المازني.

غيلان بن عبد الله العامري.

بَابُ الفَاءِ

فَاتِكُ بن فَضالة.

فائد بن عبد الرحمن.

فائد مولَى عبادل ـ باللام ـ صدوق، من السابعة.

فراتٌ القزاز.

فراس، هو: ابن يحيى الهمداني، أبو يحيى الكوفي.

فرج بن فضالة، أبو فضالة الشامي.

فرقد السنجي.

فرقد أبو طلحة.

فروة بن مسيك المرادي الغطيفي.

فروة بن أبي المغراء.

فروة بن نوفل.

فضاء بن خالد الجهضمي.

فضالة بن إبراهيم.

فضالة بن عبيد.

فضالة بن الفضل الكوفي.

الفضل بن دكين، أبو نعيم، وذكر في «الكُنى».

الفضل بن دلهم.

الفضل بن سهل الأعرج.

الفضل بن الصباح البغدادي.

الفضل بن أبي طالب، هو: الفضل بن جعفر.

الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ، وأكبر ولد العباس، استشهد في خلافة عمر.

الفضل بن موسى السِّيناني المروزي.

الفضل بن يزيد الثمالي.

فضة أبو مزود البصري، وذكر في «الكُنى».

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: فُضَيْلٌ بالتَّصْغِيرِ إلى آخِرِ حَرْفِ الفَاءِ

فضيل بن سليمان النُّميري.

فضيل بن أبي عبد الله، المدني، مولى المهريِّ ـ بفتح الميم، وسكون الهاء ـ ثقة من السادسة.

فضيل بن عبد الوهاب بن إبراهيم الغطفاني، أبو محمد القناد السكري الكوفي، أصله من أصبهان، ثقة، من العاشرة.

فُضَيل بن عمرو الفقيمي.

فضيل بن عياض.

فضيل بن غزوان.

فضيل بن مرزوق.

فطر بن خليفة.

فليح بن سليمان المدني.

فيروز الديلمي.

بَابُ القَافِ

قَابُوسُ بن أبي ظَبْيَانَ.

القاسم بن أمية الحذاء.

القاسم بن أبي بزة، هو: القاسم بن نافع.

القاسم بن حبيب.

القاسم بن الحكم العرني، أبو أحمد.

القاسم بن دينارٍ الكوفي، هو: القاسم بن زكريا.

القاسم التميمي، هو: ابن عصام.

القاسم بن عباس.

القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.

القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، أبو عبد الرحمن.

القاسم بن عبد الواحد المكي، مولى بني مخزوم، مقبول، من السابعة.

القاسم بن غنامٍ.

القاسم بن الفضل الحدَّاني.

القاسم بن كثير الإسكندري.

القاسم بن مالك المزني.

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

القاسم بن مخيمرة ـ بالمعجمة مصغرًا ـ أبو عروة الهمداني ـ بالسكون ـ الكوفيُّ، نزيل الشام، ثقة، فاضل، من الثالثة.

القاسم أبو عبد الرحمن، هو: ابن عبد الرحمن.

ذِكْرُ بَقِيَّةِ حَرْفِ القَافِ إِلَى قَيْسٍ

قباث بن أشيم الكندي.

قبيصة بن حريث الأنصاري.

قبيصة بن ذؤيب.

قبيصة بن عقبة بن محمد.

قبيصة بن الليث.

قبيصة بن المخارق ـ بضم الميم، وتخفيف المعجمة ـ ابن عبد الله الهلالي، صحابيٌّ، سكن البصرة.

قبيصة بن هلب.

قتادة، هو: ابن دعامة السدوسي.

قتادة بن النعمان.

قتيبة بن سعيد.

قدامة بن عبد الله الكلابي.

قدامة بن موسى بن عمر بن قدامة بن مظعونٍ الجمحي المكي إمام المسجد النبوي، ثقة، عمر، من الخامسة.

قران بن تمام الأسدي.

قرفة بن بهيس، أبو الدهماء، وذكر في «الكُنى»

قرة بن إياس المزني.

قرة بن خالد السدوسي.

قرة بن عبد الرحمن المعافري.

قريش بن أنس الأنصاري، أبو أنس الأموي.

قزعة بن سويد الباهلي، أبو محمد البصري.

قزعة بن يحيى البصري.

قسامة بن زهير.

قطبة بن عبد العزيز.

قطبة بن مالك الثعلبي، عم زياد بن علاقة.

قطن بن نسير البصري.

القعقاع بن حكيم.

مَنِ اسْمُهُ: قَيْسٌ

قيس بن أبي حازم.

قيس بن الحجاج الكلاعي المصري، صدوقٌ من السادسة.

قيس بن الربيع.

قيس بن سعد بن عبادة.

قيس بن طلق بن علي الحنفي.

قيس بن عاصم.

قيس بن عباية.

قيس بن عمرو، جد سعد بن سعيد.

قيس بن أبي غرزة.

قيس بن كثير، ويقال له: كثير بن قيس.

قيس بن مخرمة المطلبي.

قيس بن مروان، وهو: ابن أبي قيس.

قيس بن مسلم الجدلي.

قيس بن وهب الهمداني الكوفي، ثقة، من الخامسة.

بَابُ الكَافِ

كاتب المغيرة، اسمه: وَرَّاد.

كامل أبو العلاء.

كثير بن جمهان.

كثير بن الحارث الدمشقي.

كثير بن زاذان النخعي.

كثير بن زياد، أبو سهل، وذكر في «الكُنى».

كثير بن زيد الأسلمي المدني.

كثير بن شنظير المازني.

كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني.

كثير بن فائد البصري.

كثير بن أبي كثير البصري، وذكر في كثير مولى بني سمرة.

كثير بن مرة الحضرمي.

كثير بن هشام.

كثير النَّواء، هو: كثير بن إسماعيل.

كثير مولى بني سمرة، هو: كثيرُ بن أبي كثيرٍ البصري.

كدامٌ ـ بالكسر، والتخفيف ـ ابن عبد الرحمن.

كريب ـ بالتصغير ـ هو: ابن مسلم، أبو رشدين.

كعب بن عجرة.

كعب بن علقمة.

كعب بن عمرو بن عباد السلمي، أبو اليسرِ الصحابي.

كعب بن عياض.

كعب بن ماتع الحميري، المعروف بكعب الأحبار.

كعب بن مالك.

كعب بن مرة، وقيل: مرة بن كعب البهزي.

كعب، هو: أبو عامر المدني.

كلدة بن حنبل.

كليب بن شهاب، والد عاصم.

كليب بن وائل التيمي.

كناز ـ بتشديد النون، وآخره زاي ـ ابن الحصين، أبو مرثد الغنوي، وذكر في «الكُنى».

كنانة، مولى صفية.

كهمس بن الحسين، صوابه: كهمس بن الحسن ـ بالتكبير ـ.

كيسان أبو سعيد المقبري، وذكر في «الكُنى».

بَابُ اللَّامِ

اللَّجْلاجُ العامريُّ، الصَّحابيُّ.

لقيط بن صبرة.

لمازة أبو لبيد البصري.

الليث: هو: ابن سعدٍ.

ليث: هو: ابن أبي سليم.

بَابُ المِيم

ذِكْرُ مَنِ اسْمُهُ: مُحَمَّدٌ، عَلَى تَرْتِيبِ الحُرُوفِ فِي الآبَاء، الألفُ فِي الآباءِ

محمد بن أبان، أبو بكر، وذكر في «الكُنى».

محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي.

محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، في ابن عدي.

محمد بن إبراهيم الباهلي.

محمد بن إبراهيم، هو: محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي.

محمد بن أحمد، هو: ابن مدويه.

محمد بن أحمد بن نافع، أبو بكر البصري، وذكر في «الكُنى».

محمد بن إدريس، أبو عبد الله الشافعي، وذكر في «الكُنى».

محمد بن أسامة بن زيد بن حارثة المدني.

محمد بن إسحاق، أبو بكر البغداديُّ الصَّغاني.

محمد بن إسحاق، إمام المغازي.

محمد بن إسماعيل، الإمام البخاري.

محمد بن إسماعيل، الواسطي الحساني.

محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي الكوفي.

محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، وذكر في ابن أبي فديك.

محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي، أبو إسماعيل.

محمد بن أعين، أبو الوزير المروزي، خادم ابن المبارك، ثقة، من العاشرة.

محمد بن فليح، أبو عبد الرحمن.

محمد بن بشارٍ بندارٌ.

محمد بن بشر العبدي.

محمد بن بكار، أبو عبد الله الدمشقي.

محمد بن بكر البرسانيُّ.

محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، أبو عبد الملك القاضي، ثقة، من السادسة.

محمد بن ثابت البناني.

محمد بن ثابت بن سباع الخزاعي، صدوق، من الثالثة.

محمد بن ثابت، عن أبي حكيم.

محمد بن ثابت، عن أبي هريرة.

محمد بن أبي ثلج البغدادي، أبو عبد الله، صاحب أحمد بن حنبلٍ.

محمد بن جابر.

محمد بن جبير بن مطعم النوفلي.

محمد بن جحادة.

محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام.

محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريُّ، مولاهم، المدني، أخو إسماعيل، وهو الأكبر، ثقة، من السابعة.

محمد بن جعفر، المعروف بغندر.

محمد بن جعفر المدايني البزاز.

محمد بن جعفر السمناني، أبو جعفر، وذكر في «الكُنى».

محمد بن حاتم المؤدِّب البغدادي.

محمد بن حاطب بن الحارث الجمحي، الكوفي، صحابي صغير.

محمد بن الحرب الخولاني المعروف بالأبرش.

محمد بن أبي حرملة القرشي المدني، مولى ابن حويطب، قد ينسب إليه، ثقة، من السادسة.

محمد بن الحسن بن عمران المزني الواسطي القاضي، أصله شاميٌّ، ثقة، من التاسعة.

محمد بن الحسن بن هلال، أبو جعفر، أو أبو الحسن، لقبه محبوبٌ.

محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني.

محمد بن الحسين بن أبي حليمة القصري أبو جعفر، وذكر في «الكُنى».

محمد بن الحصين، وقيل: أيوب بن حصين.

محمد بن أبي حفصة البصري، صدوقٌ، يخطئ، من السابعة.

محمد بن حمران.

محمد بن حميد بن إسماعيل.

محمد بن حميد بن حيان الرازي.

محمد بن أبي حميد، لقبه: حمَّاد.

محمد ابن الحنفية.

محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، وذكر في «الكُنى».

محمد بن خالد بن عثمة.

محمد بن خالد الضبي الكوفي، مختلف في كنيته، ولقبه سور الأسد، صدوق، من الخامسة. وقال في «تهذيب التهذيب»: روى له الترمذيُّ عن النَّخَعِيِّ قوله، وهو في رواية أبي حامد المروزي عن الترمذي.

محمد بن خالد القرشي، مجهول، من السادسة.

محمد بن خليفة البصري الصيرفي.

محمد بن دينار الطاحي.

محمد بن راشد المكحول الخزاعي، الدمشقي نزيل البصرة، صدوق يهم، ورمي بالقدر، من السابعة.

محمد بن رافع القشيري النيسابوري.

محمد بن ربيعة الكلابي.

محمد بن أبي رزين، شيخ لسليمان بن حرب.

محمد بن رفاعة بن ثعلبة القرظي، مدني، مقبول، من السابعة.

محمد بن ركانة بن عبد يزيد المطلبي، مجهول، من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة.

محمد بن زاذان المدني.

محمد بن زياد الجمحي أبو الحارث البصري.

محمد بن زياد الألهاني، أبو سفيان.

محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي.

محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، والد عاصم.

محمد بن مهاجر بن قنفذ.

محمد بن زيد العبدي.

محمد بن سابق التميمي الكوفي.

محمد بن سالم الهمداني، أبو سهل الكوفي، ضعيفٌ، من السادسة.

محمد بن سالم الرَّبعيُّ البصري.

محمد بن السائب بن بركة.

محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر، وذكر في «الكُنى».

محمد بن سعد بن أبي وقاص.

محمد بن سعد الأنصاري الشامي.

محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي.

محمد بن أبي سفيان الثقفي الدمشقي.

محمد بن سلمة الحراني.

محمد بن سليم، أبو هلال الراسبي، وذكر في «الكُنى».

محمد بن سليمان بن الأصبهاني.

محمد بن سنان، أبو بكر البصري.

محمد بن سهل بن عسكر البغدادي.

محمد بن سواء العنبري.

محمد بن سوقة.

محمد بن أبي سويد الثقفي الطائفي، مجهول، من الرابعة.

محمد بن سيرين.

محمد بن شجاع البغدادي.

محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي.

محمد بن صالح التمار.

محمد بن أبي صالح، هو: ابنُ ذكوان السمان، صدوق يهم، من السابعة. قاله في «التقريب»، وقال في «تهذيب التهذيب»: محمد بن ذكوان روى عنه نافع بن سليمان، وهشيم، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ، قال الحافظ: هو ابن أبي صالح السمان، وقد ذكر له الترمذي في «الجامع»، حديثًا، فقال في «الأذان» عقب حديث أبي الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «الإمام

ضامنٌ. . .» الحديث، وروى نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة هذا الحديث، وسمعتُ أبا زرعة يقول: حديث أبي صالح، عن عائشة في هذا أصح.

محمد بن الصباح الدولابي، أبو جعفر.

محمد بن صدران هو: محمد بن إبراهيم بن صدران، أبو جعفر البصري.

محمد بن الصلت الأسدي.

محمد بن طريف الكوفي.

محمد بن الطفيل بن مالك النخعي، أبو جعفر الكوفي، نزيل فيد، صدوقٌ، من العاشرة.

محمد بن طلحة بن مصرِّف اليامي.

محمد بن عباد بن جعفر المخزومي.

محمد بن عباد بن الزبرقان المكي.

محمد بن عباد الهنائي.

محمد بن عبد الله بن أبي الأسود، صوابه: محمد عن عبد الله، في العلل.

محمد بن عبد الله بن بزيع.

محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي النوفلي المدني، مقبول، من الثالثة.

محمد بن عبد الله بن الحسن.

محمد بن عبد الله بن الزبير، أبو أحمد الزبيري، وذكر في «الكُنى».

محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري.

محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، هو: والد شعيب.

محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري.

محمد بن عبد الله بن أبي عتيق.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر التيمي المدني، مقبول، من السابعة.

محمد بن عبد الله بن مسلم، ابن أخي الزهري.

محمد بن عبد الله الشعيثي.

محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني ـ بسكون الميم ـ الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة، فاضل، من العاشرة.

محمد بن عبد الله بن نوفلٍ، هو: محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفلٍ.

محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، يأتي في: محمد بن أبي يعقوب.

محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري.

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشي العامري المدني، ثقة، من الثالثة.

محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة.

محمد بن عبد الرحمن بن عبيد القرشي التيمي، مولى آل طلحة.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وذكر في ابن أبي ليلى.

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي، المدني، هو: ابنُ أبي ذئب.

محمد بن عبد الرحمن بن نبيه.

محمد بن عبد الرحمن بن نوفلٍ الأسدي المدني أبو الأسود.

محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعي الكوفي، ثقة من السادسة.

محمد بن عبد الرحمن الطفاوي.

محمد بن عبد الرحيم، أبو يحيى البغدادي.

محمد بن عبد العزيز أبي رزمة.

محمد بن عبد العزيز الراسبي.

محمد بن عبد الملك بن زنجويه، أبو بكر، وذكر في «الكُنى».

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب.

محمد بن عبد الوهاب القناد.

محمد بن عبيد الله بن سعيد، أبو عون الثقفي.

محمد بن عبيد الله العزرمي، أبو عبد الرحمن.

محمد بن عبيد بن أمية الطنافسي.

محمد بن عبيد الهمداني الجلاب.

محمد بن عبيد المحاربي.

محمد بن عبيد، أخو سعيد بن عبيد، مجهول، من الخامسة.

محمد بن أبي عتاب البغدادي، أبو بكر الأعين، واسم أبيه: طريفٌ، وقيل: حسن بن طريف، صدوق من الحادية عشرة.

محمد بن عثمان الكوفي.

محمد بن أبي عدي، هو: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي.

محمد بن عجلان المدني.

محمد بن عروة بن الزبير.

محمد بن علي بن الحسن الشقيقي.

محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر الباقر.

محمد بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم المدني، المعروف بابن الحنفية.

محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي.

محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ.

محمد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن المدني.

محمد بن عمارة.

محمد بن عمر بن الرومي الباهلي، مولاهم.

محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب.

محمد بن عمر بن علي المقدمي.

محمد بن عمر بن هياج الأسدي الكوفي.

محمد بن عمر بن الوليد الكنديُّ.

محمد بن عمرو بن صفوان الثقفي البصري.

محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري.

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي.

محمد بن عمرو، هو: ابن علقمة.

محمد بن عمرو بن علي بن أبي طالب الهاشمي.

محمد بن عمرو بن نبهان بن صفوان الثقفيُّ البصري.

محمد بن عمرو السواق البلخي.

محمد بن عمران بن أبي ليلى، هو: محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري.

محمد بن العلاء، أبو كريب، وذكر في «الكُنى».

محمد بن عيينة الفزاري.

محمد بن فراس، أبو هريرة البصري، وذكر في «الكُنى».

محمد بن فضاء الأزدي، أبو بحر البصري.

محمد بن الفضل بن عطية.

محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم.

محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي.

محمد بن قاسم الأسدي.

محمد بن أبي القاسم الطويل الكوفي.

محمد بن قيس بن مخرمة.

محمد بن قيس المدني، قاص عمر بن عبد العزيز.

محمد بن كامل المروزي.

محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني.

محمد بن كثير العبدي البصري.

محمد بن كريب، أخو رشدين بن كريب.

محمد بن كعب بن سليم القرظي.

محمد بن المبارك.

محمد بن المثنى، أبو موسى البصري.

محمد بن مدويه، هو: محمد بن أحمد بن مدويه.

محمد بن مرزوق، هو: محمد بن محمد بن مرزوقٍ الباهلي البصري.

محمد بن مزاحم العامري، أبو وهب المروزي، وذكر في «الكُنى».

محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير المكي، وذكر في «الكُنى».

محمد بن مسلم، وهو: الطائفي، واسم جده سوس، وقيل: سوسنٌ، بزيادة النون في آخره، وقيل: بتحتانية، بدل الواو فيهما، وقيل: مثل حنين، صدوق يخطئ، من الثامنة.

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني القرشي.

محمد بن مسلم، أبو جعفر بن مهران.

محمد بن مسلم بن أبي الوضاح، أبو سعيد المؤدب.

محمد بن مسلمة الأنصاري صحابي مشهور.

محمد بن مصعب القرقساني.

محمد بن مطرف الليثي.

محمد بن أبي معشر.

محمد بن المعلى بن عبد الكريم الهمداني اليامي ـ بالتحتانية ـ الكوفي، نزل الري، صدوق، من الثانية، روى له الترمذي في «جامعه» حديثًا واحدًا.

محمَّد بن معمر، أبو عبد الله البصري البحراني.

محمد بن معن الغفاري، أبو يونس المدني.

محمد بن المنتشر.

محمد بن منصور بن داود الطوسي.

محمد بن المنكدر.

محمد بن مهاجر الأنصاري.

محمد بن موسى المخزومي المديني، هو: الفطري.

محمد بن موسى البصري الحرشي.

محمد بن موسى الأصم، في العلل.

محمد بن ميسر، أبو سعد الصنعاني، وذكر في «الكُنى».

محمد بن ميمون المكي الخياط.

محمد بن ميمون المروزي، أبو حمزة السكري، وذكر في «الكُنى».

محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري، أبو سعيد، ثقة، من الثالثة.

محمد بن واسع بن جابر الأزدي البصري.

محمد بن وزير الواسطي.

محمد بن يحيى بن أيوب الثقفي، أبو يحيى المروزي.

محمد بن يحيى بن حبان.

محمد بن يحيى القطعي.

محمد بن يحيى بن سعيد القطان.

محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري.

محمد بن يحيى الأزدي البصري.

محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، أبو عبد الله، وذكر في ابن أبي عمر.

محمد بن يحيى بن قيس المأربي السبئي ـ بفتح المهملة، والموحدة، والهمزة المكسورة بغير مد ـ أبو عمر اليماني، لين الحديث، من كبار التاسعة.

محمد بن يزيد بن خنيس.

محمد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي.

محمد بن يزيد بن سنان.

محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي الكوفي، وذكر في «الكُنى».

محمد بن يزيد الواسطي.

محمد بن أبي يعقوب، هو: محمد بن عبد الله البصري.

محمد بن يعلى السلمي الكوفي.

محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام.

محمد بن يوسف الكندي المدني الأعرج.

محمد بن يوسف الضبي الفريابي.

محمد القرشي، هو: محمد بن سعيد الشامي المصلوب.

محمد، مولى المغيرة بن شعبة، هو: محمد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي.

ذِكْرُ بَقِيَّةِ حَرْفِ المِيمِ عَلَى التَّرْتِيبِ

مالك بن إسماعيل، أبو غَسان النهدي.

مالك بن أنس.

مالك بن أوس بن الحدثان.

مالك بن الحويرث الليثي.

مالك بن دينار البصري الزاهد.

مالك بن ربيعة بن البدن، أبو أسيد الساعدي، وذكر في «الكُنى».

مالك بن سعير بن الخمس.

مالك بن صعصعة الأنصاري المازني.

مالك بن عامر الهمداني، أبو عطية، ثقة، من الثانية.

مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو أنس.

مالك بن عرفة، صوابه: خالد بن علقمة.

مالك بن مرثد.

مالك بن مسروح الشامي.

مالك بن مغول.

مالك بن نضلة، ويقال: ابن عوف بن نضلة الجشمي، والد أبي الأحوص، صحابي، قليل الحديث، روى عنه ابنه عوف فقط.

مالك بن هبيرة السكوني.

مالك بن يخامر السكسكي.

مبارك بن سعيد أخو سفيان بن سعيد.

مبارك بن فضالة.

مبشر بن إسماعيل الحلبي، أبو إسماعيل الكلبي.

المثنى بن سعدٍ ـ أو سعيدٍ ـ الطائي، أبو غفار .

المثنى بن سعيد الضبعي البصري.

المثنى بن الصباح.

مجالد بن سعيد الهمداني.

مجاهد، هو: ابن جبر المكي، المخزومي.

مجاهد بن موسى أبو علي الختلي.

مجاهد بن وردان المدني.

مجمع بن جارية الأنصاري.

محارب بن دثار.

المحاربي، هو: عبد الرحمن بن محمد بن زياد.

محبوب بن الحسن، اسمه: محمد.

محبوب بن محرز القواريري.

محرز بن هارون، وقيل في اسمه: «محرر» براءين.

محرشٌ الخزاعي الكعبي.

محمود بن خداش البغدادي.

محمود بن الربيع بن سراقة الأنصاري الخزرجي المدني، صحابي صغيرٌ، وجُلُّ روايته عن الصحابة.

محمود بن غيلان.

محمود بن لبيد.

محيصة ـ بضم الميم، وفتح المهملة، وتشديد التحتانية، وقد يسكَّن ـ ابن مسعودِ بن كعب الخزرجي، أبو سعيد المدني، صحابي معروف.

مخارق بن عبد الله، أو: ابن خليفة الأحمسي الكوفي.

المختار بن فلفل المخزومي

المختار بن نافع.

مخرمة بن سليمان الأسدي.

مخلد بن خفاف ـ بضم المعجمة، وفاءين: الأولى خفيفة ـ الغفاري، مقبولٌ من الثالثة.

مخنف بن سليم الأزدي الغامدي، صحابيٌّ نزيل الكوفة، وكانت معه راية الأزد بصفين، واستشهد بـ «عين الوردة»، سنة أربع وستين، روى عن النبي ﷺ في الأضحية والعتيرة.

مخول بن راشد.

مرثد بن عبد الله الزماني.

مرثد بن عبد الله اليزني، أبو الخير البصري، وذكر في «الكُنى».

مرثد بن أبي مرثد الغنوي.

مرحوم بن عبد العزيز العطار.

مرزوق الباهلي، أبو بكر البصري، مولى طلحة، صدوق، من السابعة.

مرزوق، أبو بكر التيمي.

مرزوق، أبو عبد الله الشامي.

مرة بن شراحيل الهمداني.

مرة بن كعب، صحابي.

مروان بن الحكم الأموي.

مروان بن شجاع الجزري.

مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري ـ بمهملتين مفتوحتين ـ ثقة، من التاسعة.

مروان بن معاوية الفزاري.

مروان الأصفر، أبو خليفة البصري.

مروان، أبو لبابة، وذكر في «الكُنى».

مري بن قطري.

مزاحم بن ذواد بن علبة.

مزاحم بن أبي مزاحم.

مزيدة بن جابر العصري العبدي.

مسافع الحاجب، قال في «التقريب»: مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان العبدري، أبو سليمان الحجي، وقد ينسب إلى جده، ثقة، من الثالثة.

المساور الحميري.

مساور الوراق الكوفي الشاعر، اسم أبيه: سوار بن عبد الحميد. قاله أسلم الواسطي، صدوق، من السابعة.

مسلم بن سعيد الثقفي الواسطي.

المستمر بن الريان.

المستورد بن الأحنف.

المستورد بن شداد بن عمرو القرشي الفهري، حجازي نزل الكوفة، له ولأبيه صحبة، مات سنة خمس وأربعين.

مسدد بن مسرهد.

مسروق، هو: ابن الأجدع.

مسعر، هو: ابن كدام.

مسعود بن الحكم بن الربيع بن عامر الأنصاري الزرقي، أبو هارون المدني، له رؤيه، وله روايةٌ عن بعض الصحابة.

مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدي الكوفي، ثقة، فاضل، من الثانية.

مسعود بن واصل.

المسعودي، هو: عبد الرحمن بن عبد الله.

مسلم بن إبراهيم الأزدي.

مسلم بن أبي بكرة الثقفي.

مسلم بن جندب الهذلي.

مسلم بن حاتم البصري الأنصاري، أبو حاتم.

مسلم بن خالد الزنجي.

مسلم بن الحجاج القشيري.

مسلم بن زياد الحمصي.

مسلم بن أبي سهل النبال.

مسلم بن سلام الحنفي.

مسلم بن صبيح، أبو الضحى.

مسلم بن صفوان.

مسلم بن عمرو، أبو عمرو الحذاء المديني.

مسلم البطين، هو: ابن عمران، ويقال: ابن أبي عمران.

مسلم بن كيسان الضبي الملائي.

مسلم بن المثنى، ويقال: ابن مهران بن المثنى، أبو المثنى، جد محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران.

مسلم بن نذير ـ بالنون مصغرًا ـ ويقال: ابن يزيد، كوفي، يكنى: أبا عياض، مقبول، من الثالثة.

مسلم بن يسار المصري، أبو عثمان الطنبذيُّ، مولى الأنصار، مقبول من الرابعة.

مسلم بن يسارٍ الجهني.

مسلم الملائي، هو: مسلم بن كيسان.

مسلم القرشي، في ترجمة عبيد الله بن مسلم.

مسلم الأعور، هو: مسلم بن كيسان.

مسلمة بن علقمة.

مسلمة بن عمرو الشامي.

المسور بن مخرمة.

المسيب بن رافع الأسدي، أبو العلاء الكوفي.

المسيب بن نخبة الكوفي.

مشاش.

مشرح بن هاعان.

مصدع، أبو يحيى الأعرج.

مصعب بن سعد.

مصعب بن سلام.

مصعب بن شيبة.

مصعب بن مقدام.

مطر الوراق، هو: مطر بن طهمان.

مطر بن عكامس.

مطرف بن طريف.

مطرف بن عبد الله بن الشخير.

مطرف بن عبد الله المدني.

المطلب ـ بتشديد الطاء ـ ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، الهاشمي، صحابي، قيل: إنه عبد المطلب، تقدَّم.

المطلب بن عبد الله بن حنطب.

المطلب بن عبد الله بن قيس المطلبي.

المطلب بن أبي وداعة السهمي.

المطوس.

مظاهر بن أسلم المخزومي المدني.

مظفر ـ بتشديد الفاء المفتوحة ـ ابن مدرك الخراساني، أبو كامل، نزيل بغداد، ثقة، متقن، لا يحدث إلا عن ثقة، من صغار التاسعة.

معاذ بن أنس الجهني الأنصاري.

معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي.

معاذ بن رفاعة.

معاذ بن عبد الله بن خبيب.

معاذ بن عمرو بن الجموح.

معاذ بن العلاء المازني.

معاذ بن معاذ العنبري التيمي البصري.

معاذ بن هانئٍ، أبو هانئٍ السكري.

معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي.

معارك بن عباد ـ أو: ابن عبد الله ـ العبدي البصري.

معاوية بن حكيم النميري.

معاوية بن حيدة القشيري.

معاوية بن أبي سفيان.

معاوية بن سويد بن مقرن.

معاوية بن سلام الحبشي، أبو سلام الدمشقي، ثقة، من السابعة.

معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي.

معاوية بن عمار بن أبي معاوية الدهني البجلي الكوفي، صدوق، من الثامنة.

معاوية بن عمرو بن المهلب المعني الأزدي.

معاوية بن قرة بن إياس، أبو إياس، وذكر في «الكُنى».

معاوية بن هشام.

معاوية بن يحيى الصدفي.

معبد بن خالد الجدلي الكوفي.

المعتمر بن سليمان.

معدان بن أبي طلحة، ويقال: ابن طلحة.

معدي بن سليمان.

معرور بن سويد

معقل بن سنان الأشجعي، صحابي، نزل المدينة، ثم الكوفة، واستشهد بـ «الحرة» سنة ثلاث وستين.

معقل بن مالك الباهلي البصري.

معقل بن أبي معقل، وهو: ابن أبي هيثم، ويقال: ابن الهيثم الأسدي، له ولأبيه صحبة.

معقل بن يسار.

المعلى بن أسد العمي البصري.

معلى بن راشد الهذلي، أبو اليمان البصري.

معلى بن زياد.

معلى بن منصور

معمر بن أبي حبيبة، ويقال: أبي حية.

معمر بن راشد، أبو عروة.

معمر بن عبد الله بن نافع بن نضلة العدوي، وهو: ابن أبي معمر، صحابي كبير، من مهاجرة الحبشة.

معمر ـ بالتشديد ـ ابنُ سليمان الرقي.

معن بن عيسى القزاز.

معن بن محمد بن معن الغفاري.

معيقيب.

المغيرة بن أبي بردة الكناني.

المغيرة بن حكيم الصنعاني، ثقة، من الرابعة.

المغيرة بن زياد البجلي.

المغيرة بن سبيع العجلي.

المغيرة بن سعد بن الأخرم الطائي.

المغيرة بن شبل ـ أو شبيل ـ الأحمسي الكوفي.

المغيرة بن شعبة.

المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي.

المغيرة بن أبي قرة السدوسي.

المغيرة بن مسلم القسملي.

المغيرة بن مقسم الضبي، أبو هشام الكوفي.

المغيرة بن النعمان.

المفضل بن صالح.

المفضل بن فضالة بن أبي أمية البصري.

المفضل بن فضالة المصري، أبو معاوية القتباني.

مقاتل بن حيان.

المقبري، هو: سعيد بن أبي سعيد المقبري.

المقداد الكندي، المعروف بالمقداد بن الأسود.

المقدام بن شريح.

المقدام بن معد يكرب.

المقرئ، هو: عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن.

المقسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال: مولى ابن عباس.

مكتوم بن العباس، أبو الفضل المروزي.

مكحول.

مكي بن إبراهيم بن بشير التيمي البلخي، أبو السكن، ثقة، ثبتٌ، من التاسعة.

ممطور، أبو سلام الحبشي، وذكر في «الكُنى».

المنذر بن عائذ، هو: أشج عبد القيس.

المنذر بن مالك بن قطعة، أبو نضرة العبدي.

منذر بن يعلى الثوري.

منصور بن أبي الأسود الليثي الكوفي.

منصور بن زاذان الواسطي.

منصور بن المعتمر.

منصور بن وردان الأسدي.

المنكدر بن محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني، لين الحديث، من الثامنة.

منهال بن خليفة.

المنهال بن عمرو الأسدي.

مهاجر بن عكرمة بن عبد الرحمن المكي.

المهاجر بن مخلد، أبو مخلد.

مهاجر بن مسمار الزهري.

مهاجر، أبو الحسن.

مهدي بن ميمون.

مهران، أبو المثنى، جد محمد بن مسلم، في ترجمة مسلم بن المثنى.

المهلب بن أبي صفرة.

مورق، هو: ابن مشمرج العجلي.

موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري الحرامي.

موسى بن إسماعيل المنقري.

موسى بن أنس بن مالك الأنصاري.

موسى بن أيوب، ويقال: ابن أبي أيُّوب، أبو الفيض.

موسى بن أبي الجارود، أبو الوليد المكي.

موسى بن جعفر بن محمد بن علي العلوي.

موسى بن حزام، أبو عمران الترمذي.

موسى بن داود.

موسى بن سالم، أبو جهضم.

موسى بن سرجس.

موسى بن طلحة بن عبيد الله.

موسى بن أبي عائشة.

موسى بن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمن الجهني.

موسى بن عبد الرحمن الكوفي الكندي.

موسى بن عبيدة الربذي.

موسى بن عقبة بن أبي عياش.

موسى بن أبي علقمة الفروي.

موسى بن علي بن رباح ـ بموحدة ـ اللخمي، أبو عبد الرحمن.

موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص.

موسى بن محمَّد بن إبراهيم التيمي.

موسى بن مسعودٍ، أبو حذيفة البصري.

موسى بن أبي موسى الأشعري الكوفي، مقبول، من الثالثة.

موسى بن وردان.

موسى بن يسار الأردني، مقبول، من السادسة.

موسى بن يعقوب الزمعي.

موسى بن فلان بن أنس.

موسى الجهني، هو: موسى بن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمن.

مؤمل بن إسماعيل العدوي.

ملازم بن عمرو.

ميزان أبو صالح.

ميسرة بن حبيب، أبو حازم النهدي الكوفي.

ميمون بن أبي شبيب.

ميمون بن مهران، أبو أيوب الرقي.

ميمون بن موسى المرئي البصري.

ميمون، أبو عبد الله البصري.

ميمون، أبو حمزة الأعور الكوفي القصاب، وذكر في «الكُنى».

ميناء، مولى عبد الرحمن بن عوف.

مولى عمرو بن العاص، كنيته: أبو قيس، واسمه: عبد الرحمن بن ثابتٍ.

مولى لربعي، اسمه: هلال.

مولى لأبي بكر، روى عنه أبو نضيرة.

مولى ابن سباع، هو: محمد بن ثابت الخزاعي.

حَرْفُ النُّونِ

نابل، صاحب العباء.

ناجية بن كعب الأسدي.

ناجية الخزاعي، هو: ناجية بن جندب بن كعب، وقيل: ابن كعب بن جندب.

ناصح، هو: ابن عبد الله ـ أو: ابن عبد الرحمن ـ التميمي المحلمي.

نافذ، أبو معبدٍ، مولى ابن عباس، وذكر في «الكُنى».

نافع بن جبير بن مطعم.

نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح، ذكوان السَّمَّان، لم نجد ترجمته في كتب الرجال الموجودة ـ عندنا ـ إلا أنه ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» في تلامذة محمد بن أبي صالح المذكور.

نافع بن عباس، أبو محمد مولى أبي قتادة.

نافع بن عمر بن جميل، هو: الجمحي المكي.

نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو سهيلٍ، وذكر في «الكُنى».

نافع بن أبي نافع.

نافع، عن ابن أبي عمر، هو مولى ابن عمر.

نبهان المخزومي، مولى أم سلمة.

نبيح العنزي.

نبيشة الخير الهذلي.

نبيه بن وهب.

نجيح بن عبد الرحمن السندي، أبو معشر المدني، وذكر في «الكُنى».

نزار بن حيان الأسدي.

نصر بن عبد الرحمن الكوفي الوشاء.

نصر بن علي بن صهبان ـ بضم المهملة، وسكون الهاء ـ الأزدي الجهضمي ـ بفتح الجيم، وسكون الهاء، وفتح المعجمة ـ البصري، ثقة، من السابعة.

نصر بن علي، شيخ الترمذي، هو: نصر بن علي بن نصر بن علي حفيد الذي قبله.

نصر بن علي الكوفي، عن أبي قطن عمرو بن الهيثم، صوابه: نصر بن عبد الرحمن الكوفي، وهو الوشاء.

نصر بن عمران، أبو جمرة الضبعي البصري، وذكر في «الكُنى».

النضر بن إسماعيل، أبو المغيرة.

النضر بن أنس بن مالك.

النضر بن حماد الفزاري الكوفي.

النضر بن شميل.

النضر بن عبد الله الأصم، حديثه في آخر العلل.

النضر، أبو معمر، هو: ابن عبد الرحمن الخزاز.

النضر بن عربي.

النضر بن محمد، هو: ابن موسى الجرشي.

النضر بن منصور، أبو عبد الرحمن الكوفي، وذكر في «الكُنى».

النضر، روى عنه الثوري، هو: ابن عربي، تقدم.

نضلة بن عبيدٍ، أبو برزة الأسلمي، وذكر في «الكُنى».

النعمان بن بشير.

النعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة الإمام المشهور.

النعمان بن راشد.

النعمان بن سالم الطائفي، ثقة، من الرابعة.

النعمان بن سعد.

النعمان بن أبي عياش الزرقي.

النعمان بن مقرن.

نعيم بن حماد.

نعيم بن عبد الله المجمر.

نعيم بن ميسرة النحوي.

نعيم بن أبي هند.

نفيع بن الحارث بن كلدة، أبو بكر الثقفي، وذكر في «الكُنى».

نفيع بن الحارث، أبو داود الأعمى، وذكر في «الكُنى».

نفيع الصائغ المدني، أبو رافع، نزيل البصرة، ثقة، ثبت، مشهور بكنيته، من الثانية.

نمير بن أوس.

نمير بن عريب الهمداني.

النهاسُ بن فهم القيسي.

النواس بن سمعان الكلابي.

نوح بن قيس الحداني.

نوح بن أبي مريم، كنيته: أبو عصمة، وهو مشهور بها، وذكر فيها.

نوف البكالي.

نوفل الأشجعي، صحابي.

نيار بن مكرم الأسلمي.

حَرْفُ الهَاءِ

هارون بن إسحاق الهمداني.

هارون بن إسماعيل بن الخزاز.

هارون بن سلمان ـ أو ابن أبي موسى ـ مولى عمرو بن حريث المخزومي، أبو موسى الكوفي، لا بأس به، من السابعة.

هارون بن صالح الطلحي.

هارون بن عبد الله البزار الحمال.

هارون بن معاوية بن عبيد الله الأشعري.

هارون بن المغيرة بن حكيم البجلي، أبو حمزة الرازي، ثقة، من التاسعة.

هارون بن موسى بن أبي علقمة.

هارون بن الأعور، هو: هارون بن موسى الأزدي.

هارون، أبو محمد.

هارون بن أم هانئ.

هاشم بن سعيد الكوفي.

هاشم بن القاسم، هو: ابن مسلم الليثي.

هاشم بن هاشم بن عتبة الزهري المدني.

هاني بن عثمان الجهني.

هاني بن هاني الهمداني الكوفي.

هاني، مولى عثمان.

هبيرة، هو ابن يريم.

هريم، هو: ابن سفيان البجلي.

هريم بن مسعر الأزدي.

هزيل بن شرحبيل.

هشام بن إسحاق، وهو: ابن عبد الله بن كنانة المدني القرشي.

هشام بن إسماعيل، أبو عبد الملك العطار.

هشام بن حسان الأزدي القردوسي.

هشام بن زيد الأنصاري.

هشام بن سعد المدني.

هشام بن عامر.

هشام بن أبي عبد الله الدستوائي.

هشام بن عبد الملك الباهلي.

هشام بن عروة بن الزبير.

هشام بن عمار السلمي الدمشقي الخطيب.

هشام بن عمرو الفزاري.

هشام بن الغاز الجرشي الدمشقي.

هشام بن يوسف الصنعاني.

هشام بن يونس الكوفي اللؤلؤيُّ.

هشام بن الدستوائي، هو: هشام بن أبي عبد الله الدستوائي.

هشام، أبو المقدام.

هشيم بن بشير بن القاسم بن الدينار السلمي.

هقل بن زياد.

هلب، والد قبيصة.

همام بن الحارث.

همام بن منبه.

همام بن نافع الحميري، والد عبد الرزاق، له عند الترمذي فرد حديث.

همام، هو: ابن أبي يحيى الأزدي العوزي.

هناد.

هود بن عبد الله بن سعد.

هلالُ بن خباب العبدي البصري.

هلال بن أبي زينب.

هلال بن عبد الله الباهلي.

هلال بن علي بن أسامة، ويقال: هلال بن أبي ميمونة العامري المدني.

هلال بن مقلاص، ويقال: هلال بن أبي حميد الصيرفي.

هلال بن ميمونة، هو: هلال بن علي بن أسامة.

هلال بن أبي هلال، أبو ظلال، وذكر في «الكُنى».

هلال بن يساف.

هلال، مولى ربعي بن حراش.

الهيثم بن حميد الغساني، مولاهم، أبو أحمد، وأبو الحارث، صدوق، رمي بالقدر، من السابعة.

الهيثم بن الربيع، أبو المثنى.

حَرْفُ الوَاوِ

وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي، صحابي نزل الجزيرة، وعمر إلى قرب سنة تسعين.

واثلة بن الأسقع.

واسع بن حبان.

واصل، هو: ابن حيان الأحدب.

واصل بن السائب.

واصل بن عبد الأعلى.

واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الأشهلي، أبو عبد الله، المدني، ثقة، من الرابعة.

وائل بن حجر الحضرمي.

وائل بن داود التيمي.

ورقاء بن عمر، هو: اليشكري الكوفي.

الوصافي، هو: عبيد الله بن الوليد.

الوضاح بن عبد الله اليشكري، أبو عوانة الواسطي، وذكر في «الكُنى».

وقدان، أبو يعفور العبدي، وذكر في «الكنى».

وكيع بن الجراح.

وكيع بن عدس، ويقال له: وكيع بن حدس.

الوليد بن أبي ثور، هو: الوليد بن عبد الله بن أبي ثور.

الوليد بن جميل.

الوليد بن رباح.

الوليد بن سفيان، هو الغساني.

الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني، أبو همام، وذكر في «الكُنى».

الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري المدني، أبو عبادة، ولد في عهد النبي ﷺ، وهو ثقة، من كبار الثانية.

الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي.

الوليد بن عبد الله بن جميع.

الوليد بن عبد الرحمن، هو: الجرشي الحمصي.

الوليد بن العيزار.

الوليد بن القاسم الهمداني.

الوليد بن قيس الأخرم.

الوليد بن كثير.

الوليد بن محمد الموقري.

الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي.

الوليد بن هشام بن معاوية المعيطي.

الوليد بن هشام الكوفي، مولى همدان.

الوليد بن أبي هشام، زياد القرشي.

الوليد بن أبي الوليد، أبو عثمان المدائني.

وهب بن جرير بن حازم.

وهب بن حذيفة.

وهب بن خالد الحميري، أبو خالد الحمصي، ثقة، من السابعة.

وهب بن ربيعة الكوفي.

وهب بن زمعة.

وهب بن عبد الله، أبو جحيفة السوائي، وذكر في «الكُنى».

وهب بن كيسان القرشي، مولاهم، أبو نعيم المدني، المعلم، ثقة، من كبار الرابعة.

وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأبناوي، ثقة، من الثالثة.

وهيب ـ بالتصغير ـ ابن خالد بن عجلان الباهلي.

وهيب بن الورد، مولاهم، المكي، أبو عثمان، آو أبو أمية، يقال: اسمه: عبد الوهاب، ثقة، عابد، من كبار السابعة.

حَرْفُ اللَّامِ أَلِفِ

لاحق بن حميد، أبو مجلز، وذكر في «الكُنى».

حَرْفُ الْيَاءِ

يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي.

يحيى بن إسحاق السيلحيني البجلي.

يحيى بن إسحاق، ابن أخي رافع بن خديج.

يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي، مولاهم البصري، النحوي، صدوق، ربما أخطأ، من الخامسة.

يحيى بن أكثم.

يحيى بن أبي أنيسة ـ بنون مهملة مصغرًا ـ أبو زيدٍ الجزري، ضعيف، من السادسة.

يحيى بن أبي أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي، لا بأس به، من السابعة.

يحيى بن أيوب الغافقي.

يحيى بن أبي بكير الكرماني، اسمه: نسر.

يحيى بن جابر الطائي.

يحيى بن أبي الجزار العرني.

يحيى بن الحارث الذماري.

يحيى بن حبيب بن عربي.

يحيى بن أبي الحجاج المنقري.

يحيى بن حسان التنيسي.

يحيى بن حماد.

يحيى بن حمزة بن واقدٍ الحضرمي، أبو عبد الرحمن الدمشقي، القاضي، ثقة، رمي بالقدر، من الثامنة.

يحيى بن أبي حية، أبو جناب.

يحيى بن خلف، أبو سلمة البصري.

يحيى بن خلاد بن رافع الزُّرْقِيُّ.

يحيى بن درست، أبو زكريًّا البصري، وذكر في «الكُنى».

يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

يحيى بن سام ـ بمهملة ـ أبو موسى الضبي، مقبول، من الرابعة.

يحيى بن سعيد بن أبان الأموي.

يحيى بن سعيد بن حيان التيمي، أبو حيان الكوفي، وذكر في «الكُنى».

يحيى بن سعيدٍ القطان.

يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري القاضي.

يحيى بن سلمة بن كهيل.

يحيى بن سليمٍ الطائفي.

يحيى بن سليمان الجعفي، أبو سعيدٍ.

يحيى بن أبي سليمان.

يحيى بن صالح الوحاظي.

يحيى بن أبي صالح، أبو الحباب.

يحيى بن الضريس.

يحيى بن طلحة بن عبيد الله المدني، والد بلال.

يحيى بن أبي كثير الكوفي.

يحيى بن عباد الأنصاري، أبو هبيرة الكوفي، ثقة، من الرابعة.

يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير.

يحيى بن عباد الضبعي، أبو عباد.

يحيى بن عباد، ويقال: ابن عمارة.

يحيى بن عبد الله بن الحارث الكوفي.

يحيى بن عبد الله بن صيفي.

يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب.

يحيى بن عبد الرحمن بن مالك الأرحبي.

يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية.

يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن غريب.

يحيى بن عبيد، عن عطاء بن أبي رباح.

يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع.

يحيى بن عمارة.

يحيى بن عمرو بن مالك النكري.

يحيى بن عتبة.

يحيى بن أبي عمرو الشيباني أبو زرعة.

يحيى بن عيسى التميمي النهشلي الفاخوري.

يحيى بن غيلان.

يحيى بن قيس السبئي ـ بفتح المهملة، والموحدة، وهمزة بغير مد ـ اليمني، ثقة، من الخامسة.

يحيى بن كثير، أبو غسان العنبري البصري.

يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصرٍ، اليمامي، ثقة، ثبت، لكنه يدلس، ويرسل، من الخامسة.

يحيى بن محمد بن عباد المدني.

يحيى بن محمد بن عبيد الله الجاري المديني.

يحيى بن محمد بن قيس المحاربي، أبو زكير.

يحيى بن مسلم البصري.

يحيى بن معين.

يحيى بن المغيرة، أبو سلمة المخزومي.

يحيى بن المهلب، أبو كدينة الكوفي، وذكر في «الكُنى».

يحيى بن موسى البلخي، المعروف بخت.

يحيى بن هاني بن عروة المرادي، أبو داود الكوفي، ثقة، من الخامسة.

يحيى بن واضح الأنصاري، أبو تُمَيْلَةَ المروزي، وذكر في «الكُنى».

يحيى بن وثاب.

يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التيمي، أبو زكريا النيسابوري، ثقة، ثبت، إمام، من العاشرة.

يحيى بن يعلى التيمي، أبو المحياةِ، وذكر في «الكُنى».

يحيى بن يعلى القطواني الأسلمي.

يحيى بن يعمر.

يحيى بن يمانٍ العجلي الكوفي.

يحيى البكاء، هو: ابن مسلم الحداني البصري.

يزيد بن أبان الرقاشي.

يزيد بن إبراهيم التستري.

يزيد بن الأسود السوائي، صحابي.

يزيد بن الأصم.

يزيد بن بيان العقيلي.

يزيد بن أبي حبيب، أبو رجاء المصري.

يزيد بن أبي حكيم العدني.

يزيد بن حميدٍ الضبعي، أبو التياح البصري، وذكر في «الكُنى».

يزيد بن حيان النبطي.

يزيد بن خصيفة، هو: يزيد بن عبد الله بن خصيفة.

يزيد بن خمير.

يزيد بن رومان.

يزيد بن زريعٍ.

يزيد بن زياد، هو المدني.

يزيد بن زياد القرشي الدمشقي.

يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي.

يزيد بن سعيد بن ثمامة.

يزيد بن أبي سعيدٍ النحوي، يأتي.

يزيد بن سلمة الجعفي.

يزيد بن سنان الجزري، أبو فروة الرهاوي.

يزيد بن شريح.

يزيد بن شريك بن طارق، والد إبراهيم التيمي.

يزيد بن شيبان الأزدي، صحابي، له حديث.

يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد.

يزيد بن عبد الله بن الشخير، أبو العلاء العامري.

يزيد بن عبد الله بن قسيط.

يزيد بن عبد الله الشيباني، أبو عبد الله الكوفي.

يزيد بن عبد الرحمن، أبو داود الأَوْدِي، جد عبد الله بن إدريس.

يزيد، أبو خالد الدالاني الكوفي.

يزيد بن أبي عبيد.

يزيد بن عمرو المَعَافِرِيُّ المصري.

يزيد بن أبي عَمِيرَةَ، الحِمصِيَّ الزبيدي.

يزيد بن عياض.

يزيد بن قطيب السَّكُونيّ.

يزيد بن كيسان اليشكري.

يزيد بن أبي مريم الشامي.

يزيد بن أبي منصور.

يزيد بن نعامة الضبي، صحابيٌّ.

يزيد بن هارون.

يزيد بن هرمز المدني، مولى بني ليث، وهو غير يزيد الفارسي.

يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، أخو عبد الرحمن بن يزيد.

يزيد بن يوسف الصنعاني.

يزيد الرِّشْكُ.

يزيد الرقاشي، هو: يزيد بن أبان.

يزيد الفارسي البصري.

يزيد النحوي، هو: يزيد بن أبي سعيد النحوي أبو الحسن القرشي.

يزيد الهاشمي، أبو مرة، مولى أم هانئ.

يزيد مولى المنبعث ـ بضم الميم، وسكون النون، وفتح الموحدة، وكسر المهملة، بعدها مثلثة ـ مدني، صدوق، من الثالثة.

يسار بن زيد، أبو بلال.

يسار بن عبدٍ، أبو عزة الهذلي، وذكر في «الكُنى».

يسار المدني، مولى ابن عمر، ثقة، من الرابعة.

يسار المكي، أبو نَجِيحٍ.

يسير بن عَمِيلَةَ.

يسيع الكندي: هو: يسيع بن معدان.

يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

يعقوب بن إبراهيم الدَّورَقِيُّ.

يعقوب بن سفيان الفارسي.

يعقوب بن أبي سلمة الماجشون.

يعقوب بن عبد الله الأشج.

يعقوب بن عبد الله الأشعري القُمِّيُّ.

يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني.

يعقوب بن الوليد المدني.

يعقوب بن أبي يعقوب.

يعقوب، مولى الحرقة، جد علاء بن عبد الرحمن.

يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي.

يعلى بن شبيب المكي.

يعلى بن عبيد الطنافسيُّ.

يعلى بن عطاء العامري الطائفي.

يعلى بن مرة الثقفي.

يعلى بن مسلم المكي.

يعلى بن مملك.

يعمر السعدي، والد أبي خِزامة.

يعيس بن طهفة.

يعيش بن الوليد المخزومي.

يمان بن المغيرة العنزي البصري.

يوسف بن إبراهيم التميمي الواسطي.

يوسف بن أبي إسحاق، هو: يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السُّبيعيُّ.

يوسف بن أبي بردة.

يوسف بن الحكم الثقفي، والد الحجاج الأمير.

يوسف بن حماد المعنى البصري.

يوسف بن سعد الجُمحيُّ البصري.

يوسف بن سليمان، أبو عمرو البصري.

يوسف بن صهيب الكندي الكوفي.

يوسف بن عبد الله بن الحارث.

يوسف بن عبد الله بن سلام.

يوسف بن عيسى، أبو يعقوب المروزي.

يوسف بن الماجشون، هو: يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون.

يوسف بن ماهك.

يوسف بن مهران البصري، وليس هو يوسف بن ماهك.

يوسف بن موسى القطان البغدادي.

يوسف بن يحيى القرشي، أبو يعقوب البويطي.

يوسف بن يعقوب السدوسي.

يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

يونس بن بكير.

يونس بن جبير الباهلي، أبو غلاب البصري، ثقة، من الثالثة.

يونس بن الحارث الطائفي.

يونس بن حلبس، هو: ابن ميسرة بن حلبس.

يونس بن خباب.

يونس بن سليم الصنعاني.

يونس بن عبيد بن دينار العبدي.

يونس بن عبيد الثقفي، مولى محمد بن القاسم.

يونس بن أبي الفرات الإسكاف.

يونس بن محمد المؤدب.

يونس بن يحيى بن نباتة، أبو نباتة الأموي، وذكر في «الكُنى».

يونس بن يزيد، هو: ابن أبي النَّجادِ الأيليُّ.

يونس، هو: ابن أبي الفرات الإسكاف.

يونس، هو: ابن يزيد الأيلي.

بَابُ الكُنَى
عَلَى التَّرتِيبِ المَاضِي فِي الأَسْمَاءِ
وَالاعْتِبارِ بِما بَعْدَ أَدَاةِ الكُنْيَةِ

حَرْفُ الألف

أبو إبراهيم الأشهلي.

أبو الأبرد، مولى بني خطمة، واسمه: زياد.

أبو أحمد الزبيري، اسمه: محمد بن عبد الله بن الزبير.

أبو الأحوص، اسمه: سلام بن سليم.

أبو الأحوص، اسمه: عوف بن مالك بن نضلة الجشمي.

أبو الأحوص، مولى بني ليث.

أبو إدريس الخولاني، اسمه: عائذُ الله بن عبد الله.

أبو إدريس المرهبيُّ.

أبو أسامة القرشي، اسمه: حماد بن أسامة.

أبو الأسباط، اسمه: بشر بن رافع.

أبو إسحاق السبيعي، هو: عمرو بن عبد الله.

أبو إسحاق الشيباني، هو: سليمان بن أبي سليمان.

أبو إسحاق الفَزَارِيُّ، هو: إبراهيم بن محمد.

أبو إسحاق الطالقاني، اسمه: إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البُناني ـ بضم الموحدة، ثم نون ـ مولاهم، نزيل مرو، ربما نسب إلى جده، صدوق يغرب، من التاسعة.

أبو إسحاق الهروي، هو: إبراهيم بن عبد الله.

أبو إسرائيل الملائي، اسمه: إسماعيل بن خليفة.

أبو أسماء الرَّحَبيُّ، هو: عمرو بن مرثد.

أبو إسماعيل الترمذي، هو: محمد بن إسماعيل بن يوسف.

أبو إسماعيل القناد، إبراهيم بن عبد الملك.

أبو الأسود الديلي، اسمه: ظالم بن عمرو.

أبو الأسود، اسمه: محمد بن عبد الرحمن بن نوفل.

أبو أسيد بن ثابت الأنصاري.

أبو أسيد الساعدي، اسمه: مالك بن ربيعة.

أبو الأشعث الجَرْمِيُّ الصنعاني شُراحيل بن آدةَ.

أبو الأشعث، هو: أحمد بن المقدام.

أبو الأشهب، هو: جعفر بن حيان.

أبو أمامة بن سهل بن حنيف، اسمه: أسعد الأنصاري، معروف بكنيته، معدودٌ في الصحابة.

أبو أمامة الباهلي، هو: صُدَيٌّ بن عجلان .

أبو أمامة البَلَوِيُّ الأنصاري.

أبو أمية الشعباني.

أبو أمية الضمري، هو: عمرو بن أمية.

أبو أنس الأصبحي، هو: مالك بن أبي عامر.

أبو إياس، معاوية بن قرة.

أبو أيوب الإفريقي، هو: عبد الله بن علي، تقدم.

أبو أيوب الأنصاري، هو: خالد بن زيدٍ.

أبو أيوب الرَّقِّيُّ، هو: سليمان بن عبيد الله.

أبو أيوب الهاشمي، هو: سليمان بن داود بن داود.

بَابُ البَاءِ المُوَحَّدَةِ

أبو بحيرة عبد الله بن قيس الحمصي.

أبو البختريُّ، هو: سعيد بن فيروز.

أبو البداح بن عاصم بن عدي.

أبو بدر شجاع بن الوليد.

أبو بردة بن أبي موسى الأشعري.

أبو بردة بن نيار ـ بكسر النون، بعدها تحتانية خفيفة ـ البلويُّ خيف الأنصاري، صحابي، اسمه: هانئ، وقيل: الحارث بن عمرو، وقيل: مالك بن هبيرة، مات سنة إحدى وأربعين، وقيل: بعد ذلك.

أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة، اسمه: بريد.

أبو بَرْزَة الأسلمي، اسمه: نَضْلَةُ بن عبيد.

أبو البزري، اسمه: يزيد بن عطارد.

أبو بُسْرة الغفاريُّ.

أبو بشر الكوفي، بيان بن بشر.

أبو بشر اليَشْكُرِيُّ، جعفر بن إياس.

أبو بشر، مؤذن مسجد دمشق، مقبول، من السادسة، وأما أبو بشر صاحب أبي الزاهرية فضعيف من طبقة أبي بشر، عن أبي وائل.

أبو بشر، عن الزهري.

أبو بكر بن أبي الأسود، هو: عبد الله بن محمد بن أبي الأسود.

أبو بكر بن أبي أويس، هو: عبد الحميد بن عبد الله؛ تقدم.

أبو بكر بن أبي حَثْمَةَ، هو: أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمَةَ.

أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، اسمه: عبد الله.

أبو بكر بن حُوَيطبٍ.

أبو بكر بن زنجويه، اسمه: محمد بن عبد المطلب بن زنجويه.

أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمَةَ، تقدم.

أبو بكر بن شعيب بن الحَبْحَاب.

أبو بكر بن عبد الله بن أبي الجهم العدويُّ، وقد ينسب إلى جده، ثقة، من الرابعة.

أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسَّاني.

أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

أبو بكر بن عبد الله بن أنس.

أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر.

أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن.

أبو بكر بن عياش.

أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

أبو بكر بن أبي مريم الغساني، هو: أبو بكر بن عبد الله، تقدم.

أبو بكر بن المنكدر التَّيْميُّ.

أبو بكر بن أبي موسى الأشعري.

أبو بكر بن نافع العدويُّ المدني.

أبو بكر بن نافع البصري، هو: محمد بن أحمد.

أبو بكر بُنْدَارٌ، هو: محمد بن بشار.

أبو بكر بن أبي النضر.

أبو بكر الحنفي البصري، اسمه: عبد الله، روى عن أنس في «البيع» في من يزيد، وعنه: الأخضر بن عجلان، رواه الأربعة، وحسنَّه الترمذي، وقال البخاري: لا يصح حديثه، وقال ابن القطان الفاسي: عدالته لم تثبت، فحاله مجهولة. كذا في «تهذيب التهذيب».

أبو بكر الحنفي الصغير، هو: عبد الكبير بن عبد المجيد.

أبو بكر محمد بن إسحاق البغدادي الصَّغَاني.

أبو بكر الصديق، اسمه: عبد الله بن عثمان.

أبو بكر العطار البصري.

أبو بكر المديني.

أبو بكر النَّهْشَلِيُّ.

أبو بكر محمد بن أبان.

أبو بكر، عن علي بن عبد الله، الظاهر أن اسمه: عبد القدوس بن محمد العطار البصري.

أبو بكر، هو: نُفَيْعُ بن الحارث بن كِلْدَةَ الثقفيُّ.

أبو بلج الواسطي الكوفي، يحيى بن سليم.

حرف التَّاءِ المُثَنَّاةِ

أبو تميمة المروزي، هو: يحيى بن واضح.

أبو تميم الجيشاني، اسمه: عبد الله بن مالك.

أبو تميمة الجُهَنِيُّ اسمه: طريف بن مجالد.

أبو التَّيَّاح، يزيد بن حميد الضُّبَعيُّ.

حَرْفُ الثَّاءِ المُثَلَّثَةِ

أبو ثعلبة الخُشَنيُّ.

أبو ثفال المّريُّ.

أبو ثور الأزديُّ.

حَرْفُ الجِيمِ

أبو الجارود الأعمى، اسمه: زياد بن المنذر.

أبو الجارية العبدي.

أبو جبير، مولى الحكم بن عمرو الغفاري، مقبول، من الثالثة.

أبو جَبِيرَة بن الضحاك.

أبو الجحَّاف، اسمه: داود بن أبي عوف.

أبو جحيفة السوائي، اسمه: وهب بن عبد الله.

أبو الجراح البَهْزِيَّ.

أبو جُريٍّ جابر بن سليم.

أبو الجعد الضَّمْرِيُّ.

أبو جعفر بن محمد بن ركانة، مجهول، من السادسة.

أبو جعفر الأنصاري المؤذن.

أبو جعفر الباقر، هو: محمد بن علي بن الحسين.

أبو جعفر الخَطْميُّ، اسمه: عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب.

أبو جعفر الرازي، اسمه: عيسى بن أبي عيسى.

أبو جعفر السَّمنانيُّ.

أبو جعفر بن عمارة بن خزيمة، وهو غير الخَطْميِّ.

أبو جعفر، اسمه: محمَّد بن مسلم بن مهران.

أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي حليمة القصري.

أبو جمرة، اسمه: نصر بن عمران الضبعيّ.

أبو جناب الكلبي، اسمه: يحيى بن أبي حية.

أبو الجنوب، هو: عقبة بن علقمة اليَشْكُرِيُّ.

أبو جهضم، هو: موسى بن سالم.

أبو جُهَيْم ـ بالتصغير ـ ابن الحارث بن الصِّمَّة ـ بكسر المهملة، وتشديد الميم ـ ابن عمرو الأنصاري، قيل: اسمه: عبد الله، وقد ينسب لجدهِ، وقيل: هو عبد الله بن جهيم بن الحارث بن الصمة، وقيل غير ذلك، صحابيٌّ معروف.

أبو الجواب.

أبو الجوزاء، هو: أوس بن عبد الله الربعي.

حَرْفُ الحَاءِ المُهْمَلَةِ

أبو حاتم المزنيُّ.

أبو حاتم الأنصاري البصري، اسمه: مسلم بن حاتم.

أبو حاجب، اسمه: سوادة بن عاصم.

أبو حازم الأشجعي، اسمه: سلمان.

أبو حازم الأعرج، اسمه: سلمة بن دينار.

أبو الحباب، اسمه: سعيد بن يسار.

أبو حبيبة الطائي.

أبو حذيفة، اسمه: سلمة بن صهيب.

أبو حذيفة البصري: اسمه: موسى بن مسعود.

أبو حرب بن أبي الأسود الديلي.

أبو حرملة الأسلمي، اسمه: عبد الرحمن بن حرملة.

أبو حريز، اسمه: عبد الله بن الحسين.

أبو حسان الأعرج، اسمه: مسلم بن عبد الله.

أبو الحسن الجزري، قال في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: قال ابن المديني: أبو الحسن ـ الذي روى عن عمرو بن مرة، وعنه: علي بن الحكم ـ مجهولٌ، ولا أدري سمع من عمرو بن مرة أم لا؟ وقال الحاكم في «المستدرك»: أبو الحسن هذا اسمه: عبد الحميد بن عبد الرحمن، ثقة مأمون، كذا قال: وقال في «التقريب» في ترجمته: مجهول، من السادسة، وأخطأ من سماه: عبد الحميد.

أبو الحسن العسقلاني.

أبو الحسناء.

أبو الحسين العُكليُّ، اسمه: زيد بن حباب.

أبو حصين، اسمه: عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يونس، تقدم.

أبو حصين، اسمه: عثمان بن عاصم.

أبو حفص بن عمرة.

أبو حفص، عمرو بن علي الفلاس.

أبو الحكم البَجَليُّ، اسمه: عبد الرحمن بن أبي نعم.

أبو الحكم العَنَزِيُّ، اسمه: سَيَّار.

أبو الحكم، مولى الزبير.

أبو حمزة الأعور القصاب، اسمه: ميمون.

أبو حمزة البصري، اسمه: عبد الله بن جابر.

أبو حمزة الثُّمالي، اسمه: ثابت بن أبي صفية.

أبو حمزة، اسمه: طلحة بن يزيد الأيلي.

أبو حمزة القصاب، اسمه: عمران بن عطاء.

أبو حمزة السُّكَّريُّ، اسمه: محمد بن ميمون.

أبو حُمَيدٍ الساعديُّ، صحابيٌّ، مشهور، اسمه: المنذر بن سعد بن المنذر، أو ابن مالك، وقيل: اسمه عبد الرحمن، وقيل: عمرو، شهد أحدًا وما بعدها، وعاش إلى خلافة يزيد سنة ستين.

أبو حنيفة الفقيه، اسمه: نعمان بن ثابت الكوفي، يقال: أصله من فارس، ويقال: مولى بني تميم، فقيه، مشهور، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح، وله سبعون سنة، له في كتاب «العلل» للترمذي من رواية عبد الحميد الحِمَّانيِّ عنه قال: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح ص٨١ من المقدمة.

أبو الحواري، اسمه: زيد بن الحواري.

أبو الحوراء السعدي، اسمه: ربيعة بن شيبان.

أبو حي المؤذن الحمصي، اسمه: شداد بن حي.

أبو حيان التيمي، اسمه: يحيى بن سعيد أبو حية.

حَرْفُ الخَاءِ المُعْجَمَةِ

أبو خالد الأحمر، اسمه: سليمان بن حيان.

أبو خالد البَجَليُّ الأحمسي.

أبو خالد الدَّالانيُّ الأسدي الكوفي، اسمه: يزيد بن عبد الرحمن.

أبو خالد الوالبيُّ، اسمه: هُرْمُزُ، وقيل: هَرِمُ.

أبو خزامة السعدي.

أبو خشينة، اسمه: حاجب بن عمر.

أبو الخطاب، زياد بن يحيى البصري.

أبو الخطاب، عن أبي زرعة.

أبو خلْدَةَ السعديُّ: اسمه: خالد بن دينار.

أبو الخليل، اسمه: صالح بن أبي مريم.

أبو الخليل الحضرمي، اسمه: عبد الله بن خليل.

أبو خيثمة، اسمه: زهير بن معاوية.

أبو الخير، اسمه: مرثد بن عبد الله.

حَرْفُ الدالِ المُهْمَلَةِ

أبو داود الحضرمي، اسمه: عمر بن سعد بن عبيد.

أبو داود السِّجْزِيُّ، سليمان الأشعث، صاحب السنن.

أبو داود، الطيالسي، اسمه: سليمان بن داود.

أبو داود الأعمى، اسمه: نفيعٌ.

أبو داود سليمان بن معبد.

أبو داود سليمان بن سلم البلخيُّ المصاحفيُّ.

أبو الدرداء، هو: عُوَيْمِرُ بن زيد بن قيس الأنصاري، تقدم.

أبو الدهماء، اسمه: قرفة بن بهيس.

أبو دوسٍ اليَحْصُبيُّ، اسمه: عثمان بن عبيد.

حَرْفُ الذّال المُعجَمَةِ

أبو ذر الغفاريُّ.

حَرْفُ الرّاءِ

أبو راشد الحَبْرَانيُّ.

أبو رافع المدني اسمه: نفيع الصائغ.

أبو رافع القاص، اسمه: إسماعيل بن رافع.

أبو رافع، مولى رسول الله ﷺ.

أبو ربيع السمان، اسمه: أشعث بن سعيد.

أبو الربيع المدني.

أبو ربيعة، هو: الإيادي.

أبو رجاء العطارديُّ، اسمه: عمران بن مِلْحَان.

أبو الرجال الأنصاري المديني.

أبو الرجال الأنصاري البصري.

أبو رَزِين الأسديُّ، اسمه: مسعود بن مالك، تقدم.

أبو رزين العقيلي.

أبو رِشْدِينَ.

أبو رمثة.

أبو رملة، اسمه: عامر، شيخ لابن عون، تقدَّم.

أبو ريحانة، اسمه: عبد الله بن مطر.

حَرْفُ الزَّايِ

أبو زبيد، اسمه: عبثر بن القاسم.

أبو الزبير المكي، اسمه: محمد بن مسلم.

أبو زرعة، اسمه: الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب.

أبو زرعة بن عمرو بن جرير.

أبو زرعة عن أبي إدريس، قيل: هو ابن عمرو بن جرير.

أبو زرعة الرازي، اسمه: عبيد الله بن عبد الكريم.

أبو الزعراء الأزدي، اسمه: عبد الله بن هانئٍ.

أبو زكريا يحيى بن دُرُسْتَ البصري.

أبو زُكَيرٍ، اسمه: يحيى بن محمَّد بن قيس المُحارِبيُّ.

أبو زميل، هو: سِمَاك بن الوليد الحنفي.

أبو الزناد، اسمه: عبد الله بن ذكوان.

أبو زهير، اسمه: عبد الرحمن بن مغرا.

أبو زيد بن أخطب، اسمه: عمرو، صحابي.

أبو زيد الأنصاري النحوي، اسمه: سعيدُ بن أوس بن ثابت.

أبو زيد، عن ابن مسعود، لا يعرف أبوه، ولا بلده.

أبو زيد الهروي، هو: سعيد بن الربيع.

حَرْفُ السِّينِ المُهْمَلَةِ

أبو السائب، مولى هشام بن زهرة الأنصاري.

أبو السائب سَلْمُ بن جنادة.

أبو سبرة، يقال: اسمه: عبد الله بن عابس النَّخَعِيُّ.

أبو سِرْوَعَةَ ـ بكسر أوله، وسكون الراء، وفتح الواو، بعدها مهملة ـ هو: عقبة بن الحارث، وقيل: أخوه، تقدم.

أبو سريحة، اسمه: حذيفة بن أَسِيد.

أبو سعدٍ سعيد بن المرزبان.

أبو سعدٍ الصنعاني، اسمه: محمد بن ميسر.

أبو سعيد بن أبي فضالة الأنصاري.

أبو سعيد بن أبي المعلى.

أبو سعيد الأزدي، ويقال له: أبو سعد أيضًا.

أبو سعيد الأشج، اسمه: عبد الله بن سعيد.

أبو سعيدٍ البراد، أسيد بن أبي أسيد.

أبو سعيد الجُعْفِيُّ يحيى بن سليمان.

أبو سعيد الخدريُّ، اسمه: سعد بن مالك.

أبو سعيد المقبري، اسمه: كيسان بن سعيد.

أبو سعيد الرُّعَينِيُّ، اسمه: جُعْثُلُ بن عاهان.

أبو سعيد، اسمه: عبد الله بن بسر السكسكي.

أبو السفر، هو: سعيد بن يحمد.

أبو سفيان بن حرب.

أبو سفيان الحمصيُّ، هو محمد بن زياد الأَلْهَانيُّ.

أبو سفيان الحميري، اسمه: سعيد بن يحيى الواسطي.

أبو سفيان السعديُّ، اسمه: طريف بن شهاب.

أبو سفيان، عن جابر، اسمه: طلحة بن نافع.

أبو سفيان الأسدي، مولى ابن أبي أحمد، قيل: اسمه: وهب، وقيل: قزمان، ثقة، من الثالثة.

أبو سكينة الحمصي، قيل: اسمه محلم، مختلف في صحبته، له حديث: «دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا التُّرك ما تركوكم».

أبو سلمة، اسمه: عبد الله بن عبد الأسد.

أبو سلمة، يحيى بن خلف البصري.

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

أبو سلمة البصري، هو: عثمان الشحام.

أبو سلمة التَّبوذَكِيُّ، هو: موسى بن إسماعيل المنقريُّ.

أبو سلمة الحمصي، اسمه: سليمان بن سليم الكلبي.

أبو سلمة الكندي.

أبو سلمة المدني، اسمه: يحيى بن المغيرة المخزومي.

أبو سلمة بن يحيى بن خلف البصري.

أبو السَّليل القيسيُّ، اسمه: ضُرَيْبُ بن نُقَيْرٍ.

أبو سليمان الجُّهَنيُّ، اسمه: زيد بن وهب الكوفي.

أبو السمح، اسمه: دراج بن السِّمْعان.

أبو السنابل بن بعكك بن الحارث القرشي.

أبو سنان الشيباني الأكبر، اسمه: ضرار بن مرة.

أبو سنان الشيباني، الأصغر، اسمه: سعيد بن سنان.

أبو سنان القسمليُّ، اسمه: عيسى بن سنانٍ.

أبو سهل، اسمه: كثير بن زياد.

أبو سهل، عن الشعبي، اسمه: محمد بن سالم الهمداني.

أبو سهيل بن مالك، هو: نافع بن مالك.

أبو سهلة، اسمه: السائب بن خلاد بن سويد المدني، تقدم.

أبو سهلة مولى عثمان بن عفان.

أبو سورة الأنصاري.

أبو سلام الحبشي، اسمه: ممطور.

أبو سلام الحنفي، اسمه: عبد الملك بن مسلم.

حَرْفُ الشِّينِ المُعْجَمَةِ

أبو شجاع سعيد بن يزيد.

أبو شريح العدويُّ الخُزاعِيُّ الكعبيُّ الحِمْيريُّ.

أبو شريح، اسمه: عبد الرحمن بن شريح المعافري.

أبو الشعثاء الأزدي، اسمه: جابر بن زيد.

أبو الشعثاء المحاربي، اسمه: سليم بن أسود.

أبو شعيب البصري، اسمه: الصلت بن دينار.

أبو الشمال بن ضباب.

أبو شمر.

أبو شيبة الجوهري، اسمه: يوسف بن إبراهيم التميمي الواسطي.

أبو شيبة الكبير الكوفي، اسمه: إبراهيم بن عثمان العبسي.

أبو شيبة الواسطي، اسمه: عبد الرحمن بن إسحاق.

أبو شيبة بن عبد الله بن عُكَيْمٍ.

حَرْفُ الصَّادِ المُهْمَلَةِ

أبو صالح الجهني، اسمه: عبد الله بن صالح المصري.

أبو صالح الخُوزِيُّ.

أبو صالح السمان، هو: ذكوان، والد سهيل.

أبو صالح مولى طلحة.

أبو صالح، مولى عثمان بن عفان.

أبو صالح، مولى أم هانئ، اسمه: باذان.

أبو صالح، مولى ضباعة، اسمه: ميناء.

أبو صالح، اسمه: ميزان، قال في «التقريب»: ميزان البصري أبو صالح، مقبول، من الثالثة، وهو مشهورٌ، بكنيته، وقال في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: روى عن ابن عباس، وعمرو بن العاص، روى عنه سليمانُ التيميُّ، ومحمد بن جحادة، وخالد الحذاء، وأبو خلدة خالد بن دينار، وآخرون، قال يحيى بن معين: ثقة، مأمون، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال في «الصحيح»: هو ثقة، روى الترمذي في «كتاب الجنائز» من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن محمد بن جُحَادَة عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: «لعن رسول الله ﷺ زوّاراتِ القبور» فجزم ابن حبان في «الصحيح» أن اسم أبي صالح هذا ميزان، قاله في النوع السادس من الثاني، وفي التاسع والمائة من الثاني أيضًا، بعد أن أورد هذا الحديث من رواية عبد الوارث، عن محمد بن جحادة، لم يذكر المِزِّيُّ ميزان هذا؛ لأنه مبني على أن أبا صالح المذكور في الحديث هو مولى أم هانئ كما صرح بذلك في «الأطراف»، ويؤيده أن علي بن أبي مسلم الطوسي روى هذا الحديث عن شعيب، عن محمد بن جحادة: سمعت أبا صالح مولى أم هانئٍ... فذكر هذا الحديث، وجزم بكونه مولى أم هانئ الحاكمُ وعبدُ الحق في «الأحكام» وابنُ القطان وابنُ عساكر والمنذريُّ وابن دحية وغيرهم، والله تعالى أعلم. انتهى.

أبو صخر، اسمه: حميد بن زياد المدني.

أبو صخرة، هو: جامع بن شداد المحاربي.

أبو الصديق الناجي، اسمه: بكر بن عمرو.

أبو صرمة الأنصاري، صحابيٌ.

أبو صفوان، اسمه: عبد الله بن سعيدِ المكي الأموي.

أبو الصهباء الكوفي.

حَرْفُ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ

أبو الضحى، اسمه: مسلم بن صبيح.

حَرْفُ الطَّاء الْمُهْمَلَةِ

أبو الطارق السعدي البصري.

أبو طالب، هو: زيد بن أخزم الطائي.

أبو طالوت الشامي.

أبو الطفيل، اسمه: عامر بن واثلة الليثي.

أبو طلحة الأنصاري، هو: زيد بن سهل، زوج أم سليم.

أبو طلحة الراسبي، اسمه: شداد بن سعيد.

أبو طوالة، اسمه: عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر.

أبو طيبة، اسمه: عبد الله بن مسلم السلميُّ.

أبو طيبة، اسمه: نافعٌ، أو دينار، أو ميسرة.

حَرْفُ الظَّاء الْمُعْجَمَةِ

أبو ظَبْيَان، اسمه: حُصَيْنُ بن جُنْدبٍ.

أبو ظبية السلفي الكَلَاعِيُّ.

أبو ظلال، اسمه: هلال بن أبي هلال.

حَرْفُ العَيْنِ الْمُهْمَلَةِ

أبو عاتكة، اسمه: طريف بن سليمان، وقيل: بالعكس.

أبو عاصم النبيل، اسمه: ضَحَّاك بن مَخْلَدٍ.

أبو العالية، اسمه: رفيعٌ الرِّياحي.

أبو عامر الأشعري.

أبو عامر العقدي، اسمه: عبد الملك بن عمرو.

أبو عامر الخزاز، اسمه: صالح بن رستم.

أبو العباس، اسمه: السائب بن فَرُّوخ.

أبو عبد الله، اسمه: سلمان الأغر.

أبو عبد الله هريم بن مِسْعَر الأزديُّ الترمذيُّ.

أبو عبد الله، اسمه: ميمون البصري، مولى ابن سَمُرة.

أبو عبد الله الجَدَليُّ.

أبو عبد الله الجسْرِيُّ، اسمه: حميري بن بشير.

أبو عبد الله الشافعي.

أبو عبد الله محمد بن أبي ثلج.

أبو عبد الرحمن الحُبلي، اسمه: عبد الله بن يزيد المَعَافِرِيُّ.

أبو عبد الرحمن السلمي، اسمه: عبد الله بن حبيب.

أبو عبد الرحمن بن منصور، اسمه: النَّضْر بن منصورٍ.

أبو عبد الرحمن المقري، اسمه: عبد الله بن يزيد المكي.

أبو عبد الصمد العمي، اسمه: عبد العزيز بن عبد الصمد.

أبو عبد الملك، اسمه: علي بن يزيد الألْهانيُّ.

أبو عَبْس، اسمه: عبد الرحمن بن جبر بن يزيد بن جشم الأنصاري، صحابي، شهد بدرًا وما بعدها، ومات سنة أربع وثلاثين، عن سبعين سنة.

أبو عبيد، مولى ابن أزهر، اسمه: سعد بن عبيدٍ الزهري.

أبو عبيدة بن الجراح، اسمه: عامر بن عبد الله.

أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، اسمه: عامر.

أبو عبيدة بن أبي السَّفَرِ الكوفيُّ، اسمه: أحمد بن عبد الله الهمداني.

أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر.

أبو عبيدة الحداد، اسمه: عبد الواحد بن واصل.

أبو عتاب، اسمه: سهلُ بن حماد.

أبو عثمان الأنصاري المدني، قاضي مَرْو، اسمه: عمرو أو عمر.

أبو عثمان، اسمه: الجعد بن دينار اليشْكُرِيُّ.

أبو عثمان الطُّنْبُذيُّ الأنصاريُّ، اسمه: مسلم بن يسار، تقدم.

أبو عثمان النَّهْدِيُّ، عبد الرحمن بن مُلٍّ.

أبو عثمان التبان، مولى المغيرة بن شعبة.

أبو عثمان، عن عمرو ﷺ، ربيعة بن يزيد الدمشقي.

أبو عثمان عن أبي هريرة، وعنه: عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعَم.

أبو الجعفاء السُّلميُّ البصريُّ.

أبو العجلان المحاربيُّ، وقيل فيه: أبو المخارق، مقبول، من الرابعة.

أبو عذرة.

أبو عزة الهذلي، اسمه: يسار بن عبد.

أبو العشراء الدارِميُّ، اسمه: أسامة بن مالك.

أبو عصام المزني البصري.

أبو عصمة، هو: نوح بن أبي مريم الجامع.

أبو عطية الوداعي الهمداني، اسمه: مالك بن عامر.

أبو عطية، مولى بني عقيل.

أبو عقيل الثقفي، هو: عبد الله بن عقيل الكوفي.

أبو عقيل، اسمه: زهرة بن معبد.

أبو علقمة الهاشمي.

أبو علي بن يزيد.

أبو علي الجَنْبِيُّ، اسمه: عمرو بن مالك.

أبو علي الحنفي، اسمه: عبيد الله بن عبد المجيد.

أبو علي الرحبي، اسمه: حسين بن قيس الواسطي، لقبه حنش.

أبو عمار الدمشقي، اسمه: شداد بن عبد الله القرشي.

أبو عمار الحسين بن حُرَيثٍ الخُزَاعيُّ.

أبو عمر البزاز القاري، هو: حفص بن سليمان الغاضري الأسدي.

أبو عمر، اسمه: حماد بن واقد العيشي.

أبو عمر الكندي، اسمه: زاذان.

أبو عمر المدني، مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق، اسمه: عبد الله بن كيسان.

أبو عمرو عبد الرحمن بن الأسود.

أبو عمرو مسلم بن عمرو الحَذَّاء المديني.

أبو عمرو الأوزاعي، اسمه: عبد الرحمن بن عمرو.

أبو عمرو الشيباني الكوفي، اسمه: سعد بن إياسٍ.

أبو عمران الجونيُّ، هو: عبد الملك بن حبيب.

أبو عمير البصريُّ، اسمه الحارث بن عمير.

أبو العميس، اسمه: عتبة بن عبد الله المسعوديُّ.

أبو العنبس الأسدي، اسمه: عبد الله بن صَهْبَان الكوفيُّ، تقدم.

أبو العوام القطان، اسمه: عمران بن داود.

أبو عَوَانَةَ اليَشْكُرِيُّ، اسمه: الوضَّاح بن عبد الله الواسطي البزاز.

أبو عَوْنٍ الثقفي، اسمه: محمد بن عبيد الله بن سعيد.

أبو العلاء العامري، اسمه: يزيد بن عبد الله بن الشخير، تقدم.

أبو العلاء الأزديُّ، اسمه: داود بن عبد الله الزعافري.

أبو العلاء الحنظليُّ، اسمه: سعد بن طريفٍ الإسكاف.

أبو العلاء الخَفَّافُ، اسمه: خالد بن طَهْمَانَ.

أبو العلاء الشامي، اسمه: برد بن سنان البصري.

أبو العلاء الشامي.

أبو العلاء العبدي، اسمه: هلال بن خباب.

أبو العلاء القصَّاب التَّيمي، اسمه: أيوب بن مسكين الواسطي.

أبو عَيَّاش الزُّرقيُّ، اسمه: زيد بن عياش.

حَرْفُ الغَيْنِ المُعْجَمةِ

أبو غالب الباهِليُّ، مولاهم الخياط، البصري.

أبو غالب، اسمه: حَزَوَّرُ.

أبو غسان العنبريُّ، اسمه يحيى بن كثير.

أبو غسان المدني، اسمه: محمَّد بن مُطَرِّفٍ الليثي.

أبو غسان النَّهْديُّ، اسمه: مالك بن إسماعيل.

أبو غطيف الهذليُّ.

أبو غِفَار المثَّى بن سعيد الطائي.

أبو غلاب الباهلي، اسمه: يونس بن جبيرٍ البصري، تقدم.

أبو الغيث، اسمه: سالم، مولى عبد الله بن مطيع.

حَرْفُ الفَاءِ

أبو فاختة الهاشمي، اسمه: سعيد بن علاقة.

أبو فروة الجزري الرهاويُّ، اسمه: يزيد بن سنان.

أبو فزارة، اسمه: راشد بن كَيْسَان.

أبو فَضَالة فرج بن فَضَالة الشامي.

أبو الفيض الشامي، اسمه: موسى بن أيوب الحمصي.

حَرْفُ القَافِ

أبو قابوس.

أبو قبيل، اسمه: حُيِيُّ بن هاني المصري.

أبو قتادة الأنصاريُّ، اسمه: الحارث بن رِبْعِيٍّ.

أبو قتيبة، اسمه: سلم بن قتيبة.

أبو قدامة الإيادي، اسمه: الحارث بن عبيد.

أبو قُرَّةَ الأسدي.

أبو قزعة الباهلي، اسمه: سويد بن حُجَيرٍ البصري.

أبو قطن، اسمه: عمرو بن الهيثم.

أبو قلابة الجَرمي، اسمه: عبد الله بن زيد.

أبو قيس الدمشقي، هو: محمد بن سعيد المصلوب.

أبو قيس السَّهْميُّ، مولى عمرو بن العاص، اسمه: عبد الرحمن بن ثابت.

أبو قيس، اسمه: عبد الرحمن بن ثروان.

حَرْفُ الكَافِ

أبو كباش.

أبو كبشة الأنماري، اسمه: عمرو بن سعد.

أبو كبشة السلولي، الشامي، ثقة، من الثانية.

أبو كثير الزُّبَيدِيُّ، اسمه: زهير بن الأقمر.

أبو كثير السُّحَيْميُّ اليماميُّ الأعمى، قيل: هو يزيد بن عبد الرحمن، وقيل يزيد بن عبد الله بن المزنية، أو: ابن غفيلة ـ بمعجمة وفاء مصغرًا ـ من الثالثة.

أبو كثير المصري، اسمه الجلاح.

أبو كثير، مولى أم سلمة.

أبو كُدَينَةَ، اسمه: يحيى بن المهلب البَجَلِيُّ.

أبو كُريبٍ، اسمه: محمد بن العلاء.

أبو كريمة، اسمه: المقدام بن معد يكرب الكنديُّ.

أبو كعب الأزدي، صاحب الحرير، اسمه: عبد ربه بن عبيد.

حَرْفُ اللَّامِ

أبو لبابة، اسمه: مَرْوَانُ.

أبو لبيدٍ، اسمه لمازة البصري.

أبو ليلى الأنصاري، والد عبد الرحمن، صحابي.

حَرْفُ المِيمِ

أبو ماجد، ويقال: أبو ماجدة الحنفيُّ العِجليُّ، الكوفي، اسمه: عائذ بن نضلة.

أبو مالك الأشجعي، اسمه: سعد بن طارق.

أبو مالك الأشعري، اسمه: الحارث بن الحارث الصحابي.

أبو مالك الغفاري، اسمه: غزوان، الكوفي.

أبو مالك النخعي، اسمه: عبيد الله بن الأخنس.

أبو المبارك.

أبو المتوكل الناجي، اسمه: علي بن داود البصري.

أبو المثنى الجهني.

أبو المثنى، اسمه: سليمان بن يزيد.

أبو المثنى، اسمه: مسلم بن المثنى المؤذن.

أبو مجاهد، اسمه: سعد الطائي.

أبو مِجْلَز، اسمه: لاحق بن حميد.

أبو محذورة الجُمحيُّ، المكيُّ المؤذن.

أبو محمد، مولى أبي قتادة، اسمه: نافع بن عباس.

أبو محمد، مولى ابن الخطاب.

أبو مُحيَّاة، هو: يحيى بن يعلى التَيميُّ.

أبو المخارق.

أبو المختار الطائي، قيل: اسمه سعد.

أبو مخلد، ويقال: أبو خالد، اسمه: مهاجر بن مخلد، مولى البكرات.

أبو مُدِلَّةَ، مولى عائشة، يقال: اسمه: عبد الله بن عبد الله.

أبو مرثد الغَنَويُّ، اسمه: كناز.

أبو مرحوم، هو: عبد الرحيم بن ميمون.

أبو مرة، مولى أم هانئ، ويقال: مولى عقيل بن أبي طالب، اسمه: يزيد.

أبو مريم الأنصاري.

أبو مُزاحِم السَّمرقَنْديُّ، اسمه: سباع بن النضر.

أبو مزاحم، مدني، مجهول، من الثالثة، كذا في «التقريب»، وقال في «تهذيب التهذيب»: روى عن أبي هريرة، أنه سمعه يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَبعَ جَنَازَة...» الحديث، وروى عنه يحيى بن أبي كثير، قال الدارقطني: لا يعرف، يترك.

أبو مسعود الأنصاري البدري، اسمه: عقبة بن عمرو.

أبو مسعود الجُرَيْريُّ، اسمه: سعيد بن إياس.

أبو مسلم الأغرُّ المديني.

أبو مسلم الجذامي.

أبو مسلم عبد الرحمن بن واقد.

أبو مسلم الخَولانيُّ، اسمه: عبد الله بن ثوب.

أبو مسلمة البصري، هو: سعيد بن يزيد الأزدي.

أبو مسهر، اسمه: عبد الأعلى بن مسهر.

أبو مصعب المدني، اسمه: أحمد بن أبي بكر الزُّهريُّ المدنيُّ.

أبو مصعب المدني، هو: عبد السلام بن حفص.

أبو مطر، شيخ لحجاج بن أرطاة.

أبو المُطوِّس، اسمه: يزيد، وقيل: عبد الله.

أبو معاذ البصري، اسمه: سليمان بن أرقم.

أبو معان البصري.

أبو معاوية النحوي، اسمه: شيبان بن عبد الرحمن التَّميمي.

أبو معاوية الضرير، اسمه: محمد بن خازم.

أبو معبد، مولى ابن عباس، اسمه: نافذ.

أبو المُعتمر، اسمه: حنش بن المعتمر الكوفي الكِناني.

أبو معدان المكي، اسمه: عبد الله بن معدان.

أبو مَعْشَرٍ، اسمه: زياد بن كُليب التميميُّ الحنظليُّ، الكوفي، تقدم.

أبو مَعْشَر، اسمه: نجيح، مولى بني هاشم.

أبو المعلَّى الأنصاري.

أبو معمر الأزدي، اسمه: عبد الله بن سَخْبَرَةَ.

أبو معمر المِنقرِي، اسمه: عبد الله بن عمرو.

أبو المغيرة، النضر بن إسماعيل.

أبو المغيرة، اسمه عبد القدوس بن الحجاج.

أبو مقاتل السمرقندي، مقبول، من الثالثة.

أبو المَليح بن أسامة.

أبو المليح الفارسي المدني الخراط، اسمه: صبيح، وقيل: حميد.

أبو المنذر، اسمه: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي.

أبو المنهال البصري، اسمه: سيار بن سلامة الرِّياحي.

أبو المنهال، اسمه: عبد الرحمن بن مطعم البناني، تقدم.

أبو المهزم التميميُّ البصري، اسمه: يزيد بن سفيان.

أبو المهلب الجَرْمي البصري.

أبو مودود البصري الرازي، اسمه: فضة.

أبو مودودٍ المدني، اسمه: عبد العزيز بن أبي سليمان.

أبو موسى الأشعري، اسمه: عبد الله بن قيس.

أبو موسى الأنصاري، هو: إسحاق بن موسى.

أبو موسى، اسمه: إسرائيل بن موسى، تقدم.

أبو موسى البصري، اسمه: محمد بن المثنى.

أبو موسى، عن وهب بن مُنبِّه، راوي: «من اتبع الصيد، غفل».

أبو ميسرة، اسمه: عمرو بن شرحبيل.

أبو ميمونة الفارسي المدني الأبار.

حَرْفُ النُّونِ

أبو نُبَاتَة، اسمه: يونس بن يحيى بن نُباتة.

أبو نَجيح، عمرو بن عَبْسَة، صحابي.

أبو نجيح، العِرْبَاض بن سارية، صحابي.

أبو نجيح المكي، والد عبد الله بن أبي نجيح، اسمه: يسارٌ.

أبو نصر، اسمه: عبد الله بن عبد الرحمن الضَّبيُّ.

أبو نصر البصري، اسمه: خيثمة بن أبي خيثمة.

أبو نُصيْرَةَ، اسمه: مسلم بن عبيد الواسطيُّ.

أبو النصر، اسمه: هاشم بن القاسم البغدادي.

أبو النضر، هو: سالم بن أبي أمية المدني.

أبو النضر الكوفي، اسمه: محمد بن السائب الكلبي المفسر.

أبو نضرة العبدي، اسمه: المنذر بن مالك.

أبو نعامة الحنفي الرماني، اسمه: قيس بن عباية.

أبو نعامة السَّعدي البصري.

أبو النعمان، اسمه: محمد بن الفضل السَّدوسيُّ، عارم البصري.

أبو النعمان، عن أبي وقاص، هما مجهولان.

أبو النعمان الحكم بن عبد الله العجلي.

أبو نعيم، اسمه: الفضل بن دُكَيْنٍ.

أبو نعيم، وهب بن كَيْسَان.

أبو نوح قراد، اسمه: عبد الرحمن بن غزوان.

حَرْفُ الهَاءِ

أبو هارون العبدي، اسمه: عمارة بن جُوين.

أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة القرشي العَبْشَمي.

أبو هاشم الرماني الواسطي.

أبو هاشم، اسمه: إسماعيل بن كثير المكي.

أبو هاني، اسمه: حميد بن هاني الخولاني.

أبو هبيرة، اسمه: يحيى بن عباد الأنصاري، تقدم.

أبو هريرة الدَّوسي اليماني.

أبو هريرة محمد بن فراس البصري.

أبو هشام الرِّفاعي، اسمه: محمد بن يزيد الكوفي.

أبو همام، الوليد بن شجاع بن الوليد البغدادي.

أبو هلال الراسبي، اسمه: محمد بن سليم البصري، قيل: كان مكفوفًا، وهو صدوقٌ، فيه لين، من السادسة.

أبو الهَيَّاج الأسدي، اسمه: حَيَّان بن حُصين.

أبو الهيثم، هو: سليمان بن عمرو بن عبدٍ العتواري.

حَرْفُ الوَاوِ

أبو الوازع الراسبيُّ، اسمه: جابر بن عمرو.

أبو واقد الليثيُّ، اسمه: الحارث بن عوفٍ.

أبو واقد الليثي الصغير، اسمه: صالح بن محمد بن زائدة.

أبو وائل الأسدي، اسمه: شقيق بن سَلَمَةَ الكوفي.

أبو وجزة السَّعدي، اسمه: يزيد بن عبيد.

أبو الودَّاك، اسمه: جبير بن نوف الهمداني البِكَالِيُّ.

أبو الورد بن ثمامة بن حزن القشيري.

أبو الورقاء العطار، اسمه: فائد بن عبد الرحمن.

أبو وقَّاص شيخٌ لأبي النعمان.

أبو وكيع الجراح بن مليح الرؤاسيُّ، والد وكيع.

أبو الوليد الدمشقي، اسمه: أحمد بن عبد الرحمن بن بكار.

أبو الوليد الطيالسِيُّ، اسمه: هشام بن عبد الملك.

أبو الوليد، نسيب ابن سيرين، اسمه: عبد الله بن الحارث البصري الأنصاري.

أبو الوليد، عبيد سنوطا.

أبو الوليد المكي، هو: موسى بن أبي الجارود.

أبو وهب، اسمه: محمد بن مزاحم المَرْوَزِيُّ.

أبو وهب الجَيْشَانيُّ.

حَرْفُ اليَاءِ

أبو يحيى، أسلمي، اسمه: سِمْعَانُ المدني.

أبو يحيى الأعرج، اسمه: مصدع.

أبو يحيى، اسمه: إسماعيل بن إبراهيم التَّيمي.

أبو يحيى التيمي المدني، اسمه: عبيد الله بن عبد الله بن موهب.

أبو يحيى الحِمَّاني، اسمه: عبد الحميد بن عبد الرحمن.

أبو يحيى الطويل، اسمه: عمران بن زيد التَّغْلِبيُّ، تقدم.

أبو يحيى القتاتُ الكوفي، اسمه: زاذان.

أبو يزيد الخولاني.

أبو يزيد المكي.

أبو اليسر السلمي الصحابي، اسمه: كعب بن عمرو.

أبو يعفور، اسمه: واقدٌ.

أبو يعفور، اسمه: عبد الرحمن بن عبيد.

أبو يعقوب، البويطي: اسمه: يوسف بن يحيى القرشي، صاحب الشافعي.

أبو يعقوب الثقفيُّ.

أبو يَعْلَى، اسمه: المنذر بن يعْلى الثوريُّ.

أبو اليقظان، اسمه: عثمان بن عمير.

أبو اليمان، اسمه: مُعَلّى بن راشد النبال الهُذَليُّ البصريُّ.

أبو يوسف، اسمه: يعقوب بن سفيان الفارسي.

أبو يونس، اسمه: حاتم بن أبي صغيرة.

أبو يونس، مولى عائشة.

أبو يونس، مولى أبي هريرة، اسمه: سليم بن جبير.

أبو يونس، هو: سالم بن أبي حفصة العجلي، تقدم.

بابُ مَنْ نُسِبَ إلَى أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ أو أُمِّهِ أَوْ عَمِّهِ وَنَحْو ذلِكَ عَلَى تَرتِيبِ الحُرُوفِ

حَرْفُ الألِفِ

ابن أبجر، هو: عبد الملك بن سعيد بن حيان بن أبجر.

ابن أبْزَى، هو: عبد الرحمن بن أبْزَى.

ابن الأجلح: هو: عبد الله بن الأجلح الكندي، تقدم.

ابن إدريس، هو: عبد الله بن إدريس الأوْدي الكوفي.

ابن أدرك، هو: عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك.

ابن الأرقم، هو: عبد الله بن الأرقم، صحابيٌّ.

ابن أرقم، هو: سليمان بن أرقم، أبو معاذ.

ابن إسحاق، هو: محمد بن إسحاق.

ابن الأسقع البكريُّ، صحابيٌّ، من أصحاب الصفة، له حديث، وقيل: هو واثلة بن الأسقع، كذا في «التقريب».

ابن أبي الأسود، هو: عبد الله بن محمد بن أبي الأسود.

ابن أشوع، هو: سعيد بن عمرو بن أشوع.

ابن أبي الأصبهاني: ثلاثةٌ: هو عبد الرحمن بن عبد الله، وابن أخيه محمد بن سليمان، وابن ابن أخيه محمد بن سعيد بن سليمان.

ابن أقرم، هو: عبد الله بن أقرم الخزاعيُّ.

ابن أكيمة اثنان، هو: عمارة بن أكيمة، وعمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة.

ابن أبي أنس، شيخ الزهري، هو أبو سهيل، نافع بن مالك بن أبي عامرٍ.

ابن أنعم، هو: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم.

ابن أبي أوفى، هو: عبد الله بن أبي أوفى.

ابن أبي أويس، هو: إسماعيل بن أبي أويس.

ابن أبي أيوب، هو: سعيد بن أيوب الخزاعي.

حَرْفُ البَاءِ

ابن باباه، هو: عبد الله بن باباه.

ابن بجدان، هو: عمرو بن بجدان.

ابن بجيد، هو: عبد الرحمن بن بجيد.

ابن بُحيْنَة، هو: عبد الله بن مالك بن القشب.

ابن بذيمة، هو: علي بن بذيمة.

ابن أبي بردة، هو: سعيد بن أبي بردة.

ابن بريدة، هو: عبد الله، وأخوه سليمان.

ابن بشار، بندارٌ، اسمه: محمد بن بشار.

ابن بشر، هو: محمد بن بشر العَبْدِيُّ.

ابن بكر البرساني، هو: محمد بن بكر.

ابن أبي بكرة الثقفي، هو: عبد الرحمن بن أبي بكرة.

ابن بكير، هو: يحيى بن عبد الله بن بكير، ينسب لجدِّه، ثقة في الليث، وتكلَّموا في سماعِهِ من مالك، من كبار العاشرة.

ابن أبي بكير، هو: يحيى بن أبي بكير الكَرْمَانِيُّ.

ابن أبي بلال، هو: عبد الله بن أبي بلال.

ابن البَيْلَمَانيِّ، هو: عبد الرحمن بن البيلمانيِّ.

حَرْفُ الثَّاءِ

ابنُ أبي ثابت: اثنان: حبيب بن أبي ثابت، وعبد العزيز بن عمران.

ابن أبي ثلج، هو: محمد بن عبد الله بن إسماعيل البغدادي.

ابن ثوبان: اثنان: محمد بن عبد الرحمن المدني، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العَنْسيُّ.

ابن أبي ثور، هو: عبيدُ الله بن عبد الله.

حَرْفُ الجِيم

ابن جابر، هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي.

ابن جبر، هو: عبد الله بن عبد الله بن جبر.

ابن جبير بن مطعم، هو: نافع.

ابن جُحَادَةَ، هو: محمد.

ابن جُدْعانَ: اثنان: علي بن زيد بن جدعان، وعبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان.

ابن جُرَيْجٍ الفقيه، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

ابن جَزْءٍ، هو: عبد الله بن الحارث.

ابن أبي الجعد، هو: سالم.

ابن أبي جعفر، هو: عبيد الله المصري.

حَرْفُ الحَاءِ

ابن أبي حازم، هو: عبد العزيز.

ابن حبان، هو: محمد بن يحيى بن حبان.

ابن أبي حبيب، هو: يزيد بن أبي حبيب.

ابن أبي حَثْمَةَ، هو: أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمَةَ.

ابن أبي الحجاج، هو: يحيى.

ابن حَجِيرةَ، اسمه: عبد الرحمن بن حجيرة المصريُّ.

ابن حَرْبٍ الأَبْرَشُ الخولانيُّ، هو: محمد بن حرب.

ابن حَرْمَلَة، هو: عبد الرحمن الأسلمي.

ابن أبي حرملة، هو: محمد بن أبي حرملة القرشي.

ابن حزم ـ في حديث الإسراء ـ هو: أبو بكر بن محمد بن حزمٍ.

ابن أبي حسين: اثنان: عبد الله بن عبد الرحمن، وعمر بن سعيد النَّوْفَليُّ المكيُّ.

ابن الحضرمي، هو: العلاء.

ابن أبي حفصة: اثنان: سالم بن أبي حفصة، وعمارة بن أبي حفصة، تقدم.

ابن حُميد الرازي، هو: محمد.

ابن أبي حميد، هو: محمد بن أبي حميد المدني، الملقب بحماد

ابن حنبل، هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل.

ابن الحنفية: هو: محمد بن علي بن أبي طالب.

ابن حنين: ثلاثة: عبيد، وأخوه عبد الله، وإبراهيم

ابن عبد الله بن حنين.

ابن حَيْوَئيلَ، هو: قُرَّةُ بن عبد الرحمن المعافري

ابن حَيٍّ ثلاثة: صالح بن صالح بن حيٍّ، تقدم، والحسن بن صالح بن صالح بن حيٍّ، وعلي بن صالح بن صالح.

حَرْفُ الخَاءِ

ابن أبي خالد، هو: إسماعيل الأَحْمَسِيُّ البَجَلي.

ابن أبي خَثْعَم، هو: عمر بن عبد الله.

ابن خثيم، هو: عبد الله بن عثمان بن خثيم.

ابن خراش، هو: أحمد بن الحسن بن خراش.

ابن أبي خزامة.

ابن خُزَيْمَة بن ثابت الأنصاري، هو: عمارة.

ابن الخليل، اسمه: عبد الله.

ابن خَلَّادٍ، هو: السائب.

حَرْفُ الدَّالِ

ابن داود الخُرَيْبِيُّ، هو: عبد الله بن داود بن عامر الهَمْدَانيُّ.

ابن دُكَيْنٍ، هو: الفضل بن دكين.

ابن الدَّيْلَمِيِّ: اثنان: عبد الله بن فيروز، وأخوه الضحاك بن فيروز.

ابن دينار، هو: عبد الله بن دينار العدويُّ، وعمرو بن دينار المكي.

حَرْفُ الذَّالِ المُعْجَمَةِ

ابن أبي ذُبَاب: اثنان: عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن سعدٍ، والحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذبابٍ.

ابن ذَرٍّ، هو: عمر.

ابن أبي ذئب، اسمه: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة.

حَرْفُ الرَّاءِ

ابن أبي رافع، هو: عبيد الله، وعبد الرحمن بن أبي رافع.

ابن رَبَاحٍ الأنصاريُّ، هو: عبد الله.

ابن أبي رباح، هو: عطاء.

ابن أبي الرجال، هو: عبد الرحمن بن أبي الرجال، وأخوه حارثة بن أبي الرجال.

ابن أبي رزمة: اثنان: عبد العزيز، وابنه محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة.

ابن الرَّمَّاح، هو: عمر بن ميمون.

ابن أبي روَّادٍ، هو: عبد المجيد بن عبد العزيز، وأبوه عبد العزيز بن أبي روَّادٍ.

حَرْفُ الزَّايِ المُعْجَمَةِ

ابن أبي زائدة، هو: زكريا، وابنه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

ابن زَبْرٍ، هو: عبد الله بن العلاء بن زبر.

ابن زَحْرٍ، هو: عبيد الله بن زحر.

ابن أبي الزناد، هو: عبد الرحمن.

ابن زَنْجَويْهِ، هو: محمد بن عبد الملك أبو بكر.

ابن زيد، هو: محمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ.

حَرْفُ السِّينِ

ابن سابط، هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن سابطٍ، تقدم.

ابن سابق، هو: محمد بن سابق التميميُّ.

ابن سارة، هو: جعفر بن خالدٍ.

ابن سِبَاع، هو: محمد بن ثابت.

ابن السَّبَّاق، هو: عبيد.

ابن سرجس، هو: عبد الله.

ابن سعيد بن جُبَيْرٍ، هو: عبد الله.

ابن أبي سعيد الخُدْرِيُّ، هو: عبد الرحمن.

ابن سَفِيْنَةَ، مولى أم سلمة، هو: عمر.

ابن سلمة بن الأكوع، هو: إياس.

ابن سلمة، عن ابن إسحاق، هو: محمد بن سلمة الحَرَّانيُّ.

ابن أبي سلمة الماجشون، هو: عبد العزيز بن عبد الله.

ابن أبي سليمان، هو: عبد الملك العرزمي.

ابن السمط، هو: شُرَحْبيل بن السِّمْطِ.

ابن أبي سنان الدُّؤلِيُّ، هو: سنانٌ.

ابن سواء، هو: محمد.

ابن سوادة، هو: عبد الله بن سوادة بن حنظلة القُشَيْرِيُّ.

ابن أبي سودة، هو: عثمان.

ابن سُوقَة، هو: محمد.

ابن أبي سُوَيْد، اسمه: محمد.

ابن سَلَام الإسرائيلي، هو: عبد الله.

ابن سِيرين، هو: محمد.

حَرْفُ الشِّينِ المُعْجَمَةِ

ابن الشَّاذَكُوني.

ابن أبي شَبيب، هو: ميمون.

ابن الشِّخِّير، هو: مطرف بن عبد الله، وأبوه عبد الله بن الشِّخِّير.

ابن أبي الشَّعْثَاء، هو: أشعث بن سليم.

ابن شماسة المَهْرِيُّ، هو: عبد الرحمن.

ابن شهاب الزهريُّ، هو: محمد بن مسلم.

ابن أبي الشوارب، هو: محمد بن عبد الملك.

ابن شَوْذَبٍ، هو: عبد الله.

حَرْفُ الصَّادِ

ابْنُ صفوان، هو: أمية.

ابن صفوان، هو: صفوان بن عبد الله.

ابن صفوان بن أمية القرشي.

ابن الصَّلْتِ الأسدي، هو: محمد.

حَرْفُ الطَّاءِ

ابن طاؤس، اسمه: عبد الله بن طاؤس بن كَيْسَان.

حَرْفُ الظَّاءِ المُعْجَمَةِ

ابْنُ ظَالِم، هو: عبد الله.

حَرْفُ العَيْنِ المهْمَلَةِ

ابن عائذ اليَحْصُبيُّ، اسمه: عبد الرحمن الثُّمَاليُّ.

ابن عائش، اسمه: عبد الرحمن الحضرمي.

ابن عائشة، هو: عبيد الله بن محمد بن حفصٍ العِيشِيُّ.

ابن عبَّاد، هو: عبد الله بن الزبير، هو: يحيى.

ابن عباد المكي، هو: محمد.

ابن عباد عن سمرة، هو: ثعلبة بن عباد.

ابن عباس الحبر، هو: عبد الله.

ابن عبد الله بن مُغَفَّل، اسمه: يزيد.

ابن عبيد بن عمير، هو: عبد الله.

ابن عبيد بن نسطاس، هو: أبو يعفور عبد الرحمن.

ابن عَثْمَةَ، هو: محمد بن خالد.

ابن عَجْلَانَ، هو: محمد.

ابن أبي عَدِيٍّ، هو: محمد بن إبراهيم.

ابن أبي عروبة، هو: سعيد.

ابن عسكر، هو: محمد بن سهل بن عسكر.

ابن أبي العشرين، هو: عبد الحميد بن حبيب.

ابن عصام الـمُزَنِيُّ، عن أبيه، لا يعرف حاله، قيل: اسمه عبد الرحمن، وقيل: عبد الله، من الثالثة.

ابن عطاء بن أبي رباح، كأنه يعقوب، وإلا فمجهولٌ، من السابعة، كذا في «التقريب»، وقال في «تهذيب التهذيب»: روى عنه عن ابن عباس في الشرب، وعنه الجزري وهو: يعقوب ـ إن شاء الله تعالى ـ .

ابن عُكَيْمٍ، هو: عبد الله.

ابن عُلَيَّة، هو: إسماعيل بن إبراهيم.

ابن أبي عمار المكي، هو: عبد الرحمن بن عبد الله.

ابن عمر، هو: عبد الله، تقدَّم.

ابن أبي عمر، هو: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني.

ابن أبي عمرو بن العاص، هو: عبد الله.

ابن عَوْسَجَةَ، هو: عبد الرحمن.

ابن عوف، هو: عبد الرحمن الصحابيُّ.

ابن عون، هو: عبد الله.

ابن العلاء، هو: محمد بن العلاء بن كريب، أبو كريب، تقدم.

ابن علاقة، هو: زياد.

ابن عَيَّاش، هو: أبو بكر بن عياش، وإسماعيل بن عياش، وعلي بن عياشٍ.

ابن أبي عياش، هو: النعمان.

ابن عُيَيْنَة، هو: سفيان.

حَرْفُ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ

ابن غزِّيةَ، هو: عمارة.

ابن غنم، هو: عبد الرحمن.

ابن أبي غنية، هو: يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية.

حَرْفُ الفَاءِ

ابن أبي فديك، هو: محمد بن إسماعيل.

ابن أبي فروة، هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَةَ.

ابن الفضل، هو: عبد الله الهاشمي، ومحمد بن الفضل السَّدُوسيُّ، أبو النعمان عارمٌ.

ابن فُضيلٍ، هو: محمد بن فضيل بن غزوان.

ابن فيروز الديلميِّ، هو: عبد الله، وأخوه الضحاك.

حَرْفُ القَافِ

ابن قارظٍ، هو: إبراهيم بن عبد الله بن قارظ.

ابن القاري، هو: عبد الله بن عثمان بن خَيْثمٍ.

ابن أبي قتادة، هو: عبد الله.

ابن قسيطٍ، هو: يزيد بن عبد الله.

ابن قَعْنَبٍ، هو: عبد الله بن مسلمة.

ابن أبي قيس، هو: عبد الله.

حَرْفُ الكَافِ

ابن أبي كَبْشَةَ اليَحْمَدِيُّ، هو: الحسين بن سلمة.

ابن كثير، هو: محمد العبديُّ، ويحيى العنبريُّ.

ابن أبي كثير، هو: يحيى.

ابن كعب بن مالك.

حَرْفُ اللَّامِ

ابن لَهِيعَةَ، هو: عبد الله.

ابن أبي ليلى، هو: عبد الرحمن، وابناه: محمد، وعيسى، وابن ابنه عبد الله بن عيسى.

حَرْفُ المِيمِ

ابن الماجُشون، هو: عبد العزيز بن عبد الله.

ابن مافَنَّة، هو: كثير بن زيد الأسلميُّ.

ابن ماهَك، هو: يوسف.

ابن المبارك، هو: عبد الله.

ابن المثنى: هو: محمد أبو موسى.

ابن مُحيريزٍ، هو: عبد الله الجُمَحِيُّ.

ابن مُحيصِن، اسمه: عمر بن عبد الرحمن.

ابن محيصة، هو: حَرامُ بن سعدٍ، تقدم.

ابن مدويه، هو: محمد بن أحمد.

ابن مَرْبَعٍ، هو: زيد، وقيل: عبد الله، وقيل: يزيد.

ابن أبي مريم، هو: يزيد بن أبي مريم البصري، ويزيد الشامي، وسعيد بن الحكم المصري.

ابن مسافر، هو: عبد الرحمن بن خالد الفَهْمِيُّ.

ابن مسهر، هو: علي.

ابن المسيب، هو: سعيد.

ابن مَعْقلٍ، هو: عبد الله المزنيُّ.

ابن أبي معقل، هو: معقل بن أبي معقل.

ابن أبي المعلَّى.

ابن مُغَفَّل، هو: عبد الله.

ابن المغيرة، هو: شعبة، اسمه: حمزة.

ابن المغيرة الثقفيُّ، هو: عثمان.

ابن مقدم، هو: عمر بن علي المَقْدَمِيُّ.

ابن مكرم العمي، هو: عقبة.

ابن مملك، هو: يعلى.

ابن أبي مليكة، هو: عبد الله بن عبيد الله.

ابن مُنَبِّهٍ، هو: همام، وأخوه وهب.

ابن المنذر: اثنان: إبراهيم الحزاميُّ المدني، وعلي الطريفي الكوفي.

ابن منصور: ثلاثة: إسحاق السَّلُوليُّ، وإسحاق الكَوْسَجُ، ومحمد بن منصور الطُّوسيُّ.

ابن المنكدر، هو: محمد، تقدم.

ابن منير، هو: عبد الله المَرْوزِيُّ.

ابن منية، هو: يعلى بن أمية، وصفوان بن يعلى بن أمية.

ابن مهاجر، هو: محمد الأنصاري، وإسماعيل بن إبراهيم، وأبوه إبراهيم بن مهاجر.

ابن مهدي، هو: عبد الرحمن.

ابن مَوْهِبَ الهمدانيُّ، هو: عبد الله، والتيمي عبيد الله بن عبد الله.

ابن ميمون، هو: عبد الله، ومحمد الخياط المكي، وغيرهما.

ابن أبي ميمونة، هو: إبراهيم.

ابن ميناء، هو: زياد، وسعيد.

حَرْفُ النُّونِ

ابن نافع الصائغ، هو: عبد الله.

ابن أبي نَجِيحٍ، اسمه: عبد الله.

ابن نُسي، هو: عبادة.

ابن نسير، هو: قطن.

ابن أبي نُعْمٍ، هو: عبد الرحمن.

ابن نُفَيْر، هو: جُبَيْر.

ابن نُفَيْل، هو: عبد الله بن محمد النُّفَيليُّ.

ابن نُمَيْرٍ، هو: محمد بن عبد الله بن نمير وأبوه.

ابن نهيك، هو: بشير.

ابن نوفل بن مساحق، هو: عبد الملك.

ابن نِيَار بن مكرم، هو: عبد الله؛ تقدم.

ابن نيزك، هو: أحمد بن محمد البغدادي.

حَرْفُ الهَاءِ

ابن الهاد، هو: يزيد بن عبد الله، عبد الله بن شداد.

ابن هُبَيْرةَ، هو: عبد الله السَّبئِيُّ.

ابن أبي الهُذيل، هو: عبد الله.

ابن هُرْمُزَ، هو: عبد الله بن هرمز الفَدَكيُّ، تقدم. ويزيد بن هرمز، وعبد الله بن مسلم، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج.

ابن أبي هند، هو: داود، وسعيد، وعبد الله.

ابن أبي هلال، هو: سعيد.

حَرْفُ الوَاوِ

ابن واسع، هو: محمَّد.

ابن واقد، هو: الحسين بن واقد.

ابن وَثِيمَةَ، اسمه: زُفَرُ.

ابن وزير، هو: محمد الواسطي.

ابن وعلة، هو: عبد الرحمن.

ابن الوليد، هو: عبد الله العدني.

ابن وَهْبِ بن مُنَبِّهٍ.

ابن وَهْبٍ، هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشيُّ المصريُّ.

حَرْفُ اليَاءِ

ابن أبي يزيد المكي، هو: عبيد الله.

ابن يَسَافٍ، هو: هلالٌ.

ابن يعقوب، هو: عبد الرحمن، أبو العلاء، مولى الحرقة.

ابن أبي يعقوب، هو: محمد بن عبد الله.

ابن يَعْمُرَ، هو: يحيى.

ابن يعلى، هو: صفوان.

ابن يَمَان، هو: يحيى.

ابن يوسف التّنيسِيُّ، هو: عبد الله.

فَصْلٌ فِيمَنْ قِيلَ فِيهِ: ابنُ أخي فُلَانٍ

ابن أخي الحارث الأعور.

ابن أخي الزهري، هو: محمد بن عبد الله بن مسلم.

ابن أخي ابن شهاب.

ابن أخي عبد الله بن سلام، مجهول.

ابن أخي زينبَ الثَّقَفِيَّةِ.

فَصْلٌ فِيمَنْ قِيلَ فِيهِ: ابنُ أُمِّ فُلَانٍ

ابن أمِّ مَكْتُومٍ الأعمى، اسمه: عمرو بن قيس، ويقال: عبد الله.

ابن أم هانئٍ

بابٌ في النِّسَاءِ

أسماء بنت أبي بكر الصديق.

أسماء بنت سعيد، جدة رباح.

أسماء بنت عُمَيْسٍ الخَثْعَمِيَّةُ.

أسماء بنت يزيد بن السكن، أم سلمة الأنصارية.

أمية بنت رقيقة، وهي: أم أميمة بنت عبد الله بن بجاد.

أمية بنت عبد الله.

بُسْرَةُ بنت صفوان.

جدامة بنت وهب الأسدية، أخت عكاشة بن محصن لأمِّه.

جويرية بنت الحارث الخزاعية المصطلقية، أم المؤمنين.

حبيبة بنت عبيد الله بن جحش الأسدية.

حفصة بنت سيرين، أم الهُذَيْل الأنصارية.

حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق.

حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين، تزوجها النبيُّ ﷺ بعد خنيس بن حذافة، سنة ثلاث، وماتت سنة خمس وأربعين.

حفصة بنت أبي كثير المخزومِيَّةُ.

حَمْنَةُ بنت جحش الأَسَدِّيةُ.

حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصاريَّةُ الزُّرقيةُ.

حميضة بنت ياسر.

خولة بنت حكيم السلمية.

خولة بنت قبيس، امرأة حمزة بن عبد المطلب.

خيرة، أم الحسن البصري، مولاة أم سلمة.

دُحيبة بنت عليبة العنبريَّةُ.

الرَّبابُ بنت صُلَيْع.

الرُّبَيِّعُ بنت مُعَوِّذ بن عَفْراء.

الرُّبَيِّعُ بنت النضر.

رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية، أم المؤمنين، أم حبيبة، مشهورةٌ بكنيتها، ماتت سنة اثنتين أو أربع، وقيل: تسع وأربعين، وقيل: خمسين.

رُمَيْثَة بنت الحارث.

الرُّمَيْصَاءُ، وهي: أم سليم بنت مِلْحَانَ، في «الكُنى».

زينب بنت جحش، أم المؤمنين.

زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد الأسدية المخزومية، ربيبة النبي ﷺ، ماتت سنة ثلاث وسبعين، وحضر ابن عمر جنازتها.

زينب بنت كعب بن عُجْرَةَ الأنصاريةُ.

زينب بنت معاوية، ويقال: بنت عبد الله بن معاوية، ويقال: زينب بنت أبي معاوية الثقفيةُ، زوجُ ابنِ مسعود، صحابيةٌ، ولها رواية عن زوجها.

سُبَيْعَة.

سَلْمَى البَكْرِيَّةُ.

سلمى، أم رافع مولاة النبي ﷺ، وزوج أبي رافع، لها أحاديث.

سودة بنت زمعة، أم المؤمنين.

صفية بنت الحارث بن طلحة، أم طلحة الطلحات، صحابيةٌ، لها عن عائشة، وذكرها ابن حبان في التابعين.

صفية بنت حُيَيٍّ بن أخطب، أم المؤمنين.

صفية بنت شيبة.

صفية بنت عُلَيْبَةَ.

الصماء بنت بُسْرٍ المازنيةُ، أخت عبد الله بن بُسْرٍ.

ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، صحابية، لها حديث.

عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين.

عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزُّهريَّةُ.

عائشة بنت طلحة.

عُدَيْسَةُ بنتُ أهبان بن صَيْفي.

عمرة بنت عبد الرحمن.

الغُمَيْصَاء، ويقال: الرُّمَيْصَاءُ، وهي: أم سليم، في «الكُنى».

فاختة بنت أبي طالب، هي: أم هانئ.

فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

فاطمة بنت أبي حبيش.

فاطمة بنت الحسين.

فاطمة بنت قيس بن خالد الفِهريَّة، أخت الضَّحَّاك، صحابيةٌ، مشهورةٌ، وكانت من المهاجرات الأول.

فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوَّام.

الفُرَيْعَة بنت مالك، أخت أبي سعيد الخدري، صحابيةٌ.

قَيْلَةُ بنت مخرمة.

كبشة بنت ثابت الأنصاريَّةُ.

كبشة بنت كعب بن مالك.

لُبَابَةُ بنت الحارث، أم الفضل، وذكرت في «الكُنى».

لؤلؤة، مولاة الأنصاريَّة.

ليلى.

مرجانة، والدة علقمة، تكنى: أم علقمة، روت عن معاوية وعائشة، وعنها ابنها علقمة، مقبولة من الثالثة.

مسة الأزدية، أم بسة.

مُسَيْكَةُ.

مُعَاذَةُ العَدَوِيَّة.

مُنْيَةُ بنت عبيد بن أبي برزة.

ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ.

ميمونة بنت سعد، أو سعيد، خادمة النبيِّ ﷺ، لها حديث.

نُسَيْبَةُ أم عطية الأنصاريةُ.

هند بنت أبي أمية، أم سلمة، زوج النبي ﷺ.

هند بنت الحارث.

يسيرة أم ياسر.

الكُنَى مِنَ النِّسَاءِ

أم الأسود.

أم أيوب الأنصارية، هي: امرأة أبي أيوب.

أم بُجيدٍ.

أم جُنْدُب الأزدية.

أم حبيبة بنت جحش.

أم حبيبة بنت العرباض بن سارية.

أم حرام بنت مِلْحَان.

أم الحرير.

أم الحسن البصري، اسمها: خيرة.

أم الحُصَيْنِ الأَحْمَسِيَّةُ.

أم الدرداء.

أم الرائح، اسمها: الرباب بنت صليع.

أم سعد.

أم سلمة، زوج النبي ﷺ، اسمها: هند.

أم سلمة الأنصارية، اسمها: أسماء بنت يزيد بن السَّكَنِ.

أم سليم بنت مِلْحَان.

أم شُراحِيل.

أم شرِيكٍ العامريةُ، صحابيةُ.

أم صالح بنت صالح.

أم عاصم، هي: أم ولد لسنان بن سلمة.

أم عطية، هي: نسيبة.

أم عمارة بنت كعب الأنصارية.

أم فروة الأنصارية.

أم الفضل بنت الحارث بن حزن، اسمها: لُبَابَةُ الهلاليةُ، زوج العباس بن عبد المطلب وأخت ميمونة، زوج النبي ﷺ، قال ابن حبان: ماتت بعد العباس، في خلافة عثمان.

أم قيس بنت محصنٍ.

أم كُرزٍ ـ بضم أوله، وسكون الراء، بعدها زاي ـ الكعبية المكية صحابيةٌ، لها أحاديث.

أم كُلْثُومَ بنت عقبة.

أم كلثوم الليثية المكية.

أم مالك البَهْزِيَّةُ.

أم مُبشِّرٍ.

أم محمد بن أبي رزين.

أم مُساور الحِمْيَرِيَّةُ.

أم معقل الأسدية.

أم المنذر الأنصارية.

أم هانئٍ بنت أبي طالب الهاشمية.

أم الهُذيْلِ، هي: حفصة بنت سيرين.

أم ولدٍ لعبد الرحمن بن عوف.

أم ياسر، هي: يسيرةُ.

الفَصْلُ السَّابعَ عَشَرَ فِي شَرْحِ بَعْضِ أَلْفَاظِنَا الَّتِي اسْتَعْمَلْنَاهَا فِي الشَّرْحِ أَوْ فِي مُقَدِّمَتِهِ وهِيَ مُحْتَاجَةٌ إِلَى الشَّرْحِ وَالإِيضَاحِ

فمنها: لفظ: «الحافظ»، فإذا أطلقناه، وقلنا: قال الحافظ، أو: صَرَّحَ الحافظُ، أو عند الحَافِظِ - مثلًا - فالمراد به: الحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيُّ.

قال الشَّوْكَانِيُّ في «البدر الطالع»: وشهد له بالحفظِ والإتقان القريبُ والبعيدُ، والعدوُّ والصديقُ، حتى صار إطلاقُ لفظ «الحافظ» عليه كلمةَ إِجْماع. انتهى.

ومنها: لفظ: «الفتح»، فإذا قلنا: كذا في «الفتح»، أو: قال الحافظ في «الفتح» - مثلًا - فالمراد به: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العَسقلانيِّ.

ومنها: لفظ: «التقريب»، فإذا أطلقناه فالمراد به: «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر المذكور.

ومنها: لفظ: «الخلاصة»، فالمراد به: «خلاصة تَذْهِيبِ تهْذِيبِ الكَمالِ» للعلَّامة الحافظ صفي الدين بن أحمد بن عبد الله الخَزْرَجِيِّ.

ومنها: لفظ: «العمدة»، فإذا قلنا: كذا في «العُمْدَةِ»، أو: قال العينيُّ في «العُمْدَة» - مثلًا - فالمراد به: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعلَّامة بدر الدين محمود بن أحمد العَيْنِيِّ الحنفيِّ.

ومنها: لفظ «القاري»، فإذا أطلقنا، وقلنا: قال القاري - مثلًا - فالمراد به: علي بن سلطان مُحَمَّد الهرويُّ القاري، صاحب «مِرْقَاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح».

ومنها: لفظ: «المرقاة»، فإذا قلنا: كذا في «المرقاة»، أو: قال القاري في المرقاة فالمراد به: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح».

ومنها: لفظ: «المَجْمَع»، فإذا قلنا: كذا في «المَجْمَعِ» - مثلًا - فالمرادُ به: «مجمع بحار الأنوار» للعلامة محمد طاهر بن علي الهندي الفَتَّنِيِّ، المتوفى سنة ستٍّ وثمانين وتسعمائة.

ومنها: لفظ: «الجَزَرِيّ»، فإذا قلنا: قال الجَزَرِيُّ، أو: قال الجزريُّ في النِّهايَةِ ـ مثلًا ـ فالمراد به: الإمام العلَّامة مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزريُّ، المعروف بابن الأثير الجزري، صاحب «النهاية في غريب الحديث والأثر»، و«جامع الأصول في أحاديث الرسول»، المتوفى سنة ست وستمائة.

ومنها: لفظ: «النهاية»، فإذا قلنا: كذا في «النهاية»، أو: قال الجزريُّ في النِّهاية مثلًا ـ فالمراد به: «النهاية في غريب الحديث والأثر» للجزري المذكور.

ومنها: لفظ: «المُغني»، فإذا قلنا: كذا في «المُغني»، أو قال: صاحب «المَجْمَعِ» في «المُغْني» ـ فالمراد بِهِ: «المُغني في ضبط أسماء الرواة» للعلامة محمَّد طاهر المذكور.

ومنها: لفظ: «الكَشْفِ»، فإذا أطلقنا وقلنا: كذا في «الكَشْف»، أو: قال صاحبُ «الكَشْفِ»، فالمراد به؛ «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، للعلَّامة مُلَّا كاتِب جلبي.

ومنها: لفظ: «التذكرة» فإذا أطلقنا فالمراد به: «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبيِّ.

ومنها: لفظ «الثانية، والثالثة... إلى الثانية عشرة»، فإذا قلنا في تراجم الرواة: من الثانية، أو: من الثالثة ـ مثلًا ـ فالمراد بهذه الألفاظ طبقاتُ الرواة التي ذكرها الحافظ ابن حَجَرٍ في أوائل كتابه «التقريب» بقوله: وأما الطبقات:

فالأولى: الصحابةُ، على اختلاف مراتبهم، وتمييزِ مَنْ ليس له منهم إلَّا مجرَّدُ الرؤية عن غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيِّب، فإن كان مخضرمًا صرَّحت بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطَى من التابعين، كالحسن، وابن سِيرينَ.

الرابعة: طبقة تليها، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزُّهرِيِّ وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرَى منهم، الذين رَأَوُا الواحد والاثنين، ولم يثبُتْ لبعضهم السماعُ من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقةٌ عاصروا الخامِسَةَ، لكن لم يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كابن جُرَيْجٍ.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك، والثوريِّ.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابنِ عُيَيْنَةَ، وابْنِ عُلَيَّةَ.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطَّيالِسيِّ، وعبد الرَّزَّاق.

العاشرة: كبار الآخِذِينَ عن تَبَعِ الأتباع، ممن لم يَلْقَ التَّابعين، كأحمد بن حَنْبَلٍ.

الحادية عشرة: الطبقة الوسَطى من ذلك، كالذُّهْلِيِّ، والبخاريِّ.

الثانية عشرة: صِغَارُ الآخِذِينَ عن تَبَعِ الأتباع، كالترمذي.

وأَلحقْتُ بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تَأَخَّرَتْ وفاتُهم قليلًا، كَبَعْض شيوخ النسائي. انتهى.

ومنها: قولنا ـ بعد قول الترمذي: «هذا حديث حسن»، أو: «هذا حديث حسن صحيح»، أو: «هذا حديث حسن غريب»، ونحوه ـ: وأخرج البخاريُّ ومسلم ـ مثلًا ـ فمرادنا به: أنهما أخرجَا أَصْلَ الحديث، سواء كان بإسناد الترمذيِّ أو بغيره، وسواء كان بلفظ الترمذي أو بغير لفظه، وليس مرادُنا به: أنهما أخرجاه بعين لفظ الترمذيِّ وإسناده.

ومنها: لفظ: «التدريب»، فإذا قلنا: كذا في «التدريب»، أو: قال السُّيوطيُّ في «التدريب» ـ مثلًا ـ فالمراد به «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للعلامة الإمام الحافظ جلال الدين السُّيُوطِيِّ.

ومنها: لفظ: «التلخيص»، فإذا قلنا: كذا في «التلخيص»، أو: قال الحافظ في «التلخيص»، فالمراد به: «تَلْخِيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني.



خَاتِمَةُ المُقَدِّمَةِ

فائدة: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند: «بابُ ما يقول إذا خرج من الخلاء»: «حدثنا محمد بنُ حميد بن إسماعيل: أخبرنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل...» إلخ، وقلت في «الشرح»: قوله: «حدثنا محمد بن حميد بن إسماعيل» كذا في النسخ المطبوعة في الهند، وإني لم أجد في كتب الرجال رجلًا اسمه محمد بنُ حُمَيد بن إسماعيل من شيوخ الترمذي، وفي النسخة المصرية: «حدَّثنا محمد بن إسماعيل: حدَّثنا حُمَيد، قال: حدّثنا مالك بن إسماعيل...» إلخ، وإني لم أجد في كتب الرجال رجلًا اسمه حُمَيْد وهو من تلامذة مالك بن إسماعيل، ومن شيوخ محمد بن إسماعيل، فتفكر وتأمل.

وقال بعضهم: لعل لفظ «حُمَيْد» ههنا زائدٌ في كلتا النسختين، والصحيح هكذا: «حَدَّثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا مالك بن إسماعيل»، ويدلُّ على ذلك ما قال في «الدر المغالي شرح إرشاد المتجلي» بعد ما ذكر رواية أنس: «كَانَ النَّبيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانَكَ»، قال عقب ذلك: وكذا رواه البخاريُّ في «الأدب المفرد»، وعنه رواه الترمذي عن عائشة، وأورد رواية عائشة هذه بهذا المتن والسند، وقال في ابتداء السند: حدَّثنا مالك بن إسماعيل، فظهر من هذا ومن النسخة المصرية: أن الترمذي رَوَى هذا الحديثَ عن محمد بن إسماعيل ـ أعني: البخاري ـ دون محمد بن حُمَيْد. انتهى كلام البعض بلفظه.

قلت: ثم وقفْتُ بعد ذلك على ما أفاده العلَّامة الشيخ محمد شمْسُ الحق العظيم آبادي، في هذا المقام، حيث قال: قوله: «حدَّثنا محمد بن حميد بن إسماعيل: أخبرنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل...» هكذا في النسخ المطبوعة في المطبعة الأحمدية، وهكذا في نسخةٍ قلمية عليها خطوط للفاضلِ حسن علي اللكنوي، من تلامذة الشيخ الأجل عبد العزيز المحدِّث الدهلوي، وأما في المطبوعة المصرية فهكذا: «حدثنا محمد بن إسماعيل: أخبرنا حميد: أخبرنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل...»

قال: والذي في هذه النسخ كلِّها هو غلط وسهو من الناسخ لا مرية فيه؛ لأن محمد بن حُمَيْد بن إسماعيل ليس من شيوخ الترمذي، بل ليس من رجال الكتب الستة، وإنما أكثر الترمذي عن شيخه محمد بن حُمَيْد بن حَيَّانَ الرَّازِيِّ الحافظ، ولأن محمد بن إسماعيل البخاري لم يرو هذا الحديث عن حُمَيْد، بل روى عن مالك بن إسماعيل، فالعبارة الصحيحةُ هي ما في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ جمال الدين المِزِّيِّ ما نصه: أبو بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري، عن عائشة، حديث د ت سي ق: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: غُفْرَانكَ» فِي «الطَّهَارَةِ»، (د): عن عمرو بن محمد الناقد، عن هاشم بن القاسم، (ت): عن محمد بن إسماعيل، عن مالك بن إسماعيل، كلاهما عن إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه به، قال الترمذيُّ: حسن غريب، (سي): في «اليوم والليلة»، عن أحمد بن نصر النيسابوري، (ق): في «الطهارة»، عن أبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن يحيى بن أبي بُكَيْر، عن إسرائيل به. انتهى بلفظه.

فالصحيح: حدثنا محمد بن إسماعيل: أخبرنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل. انتهى كلام الشيخ شمس الحق.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها في «باب كراهة رد السلام غير متوضئ» في قوله: «وفي الباب عن المهاجر بْنِ قنفذ، وعبد الله بن حنظلة، وعلقمة بن الشَّفوَاء» بالشين المعجمة والفاء، وهو غلط، والصحيح: عَلْقَمَةُ بْنُ الفَغْوَاءِ، بفاء مفتوحة وغين معجمة ساكنة، وكذلك وقع في هذا الكتاب في «باب كراهية التسليم على مَنْ يَبُولُ»، وكذلك وقع بالفاء والغين المعجمة في «مَجْمع الزوائد» في «باب قراءة الجنب»، وكذلك وقع في رواية الدارقطني والطحاويِّ، من طريق عبد الله بن محمد بن حزم، عن عبد الله بن علقمة بن الفغواء، عن أبيه. وقال ابن حِبَّان: علقمة بن الفغواء، بفاء مفتوحة، ومعجمة ساكنة: لهُ صحبة، وكذا ضبطه صاحبُ «مجمع البحار» في «المغني» بفاء مفتوحة وسكون غين معجمة.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند، في «باب ما جاء في العُمْرة مِنَ الجِعِرَّانَةِ» في حديث مُحَرِّشٍ الكعبيِّ: «حَتَّى جَاءَ مَع الطَّرِيقِ» بلفظين: أحدُهما: «جاء» بصيغة الماضي من المجيء، وثانيهما: «مع الطريق»، وكذا في

نسخة قلمية مكتوبة سنة ١٢٥٩ هـ، مقروءة على العلامة الشيخ محمد إسحاق الدَّهلوي، والظاهر أنه غلط، والصحيحُ ما في نسخة صحيحةٍ عتيقةٍ من «جامع الترمذي» «جامَعَ الطَّرِيق» بصيغة الماضي المعلوم من المُجَامَعَةِ، وهكذا وقع في النسخة المصرية، وهكذا وقع في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وكذا نقله الحافظ ابن حجر في «الإصابة» عن «جامع الترمذي» في ترجمة محرش الكعبي، وهكذا وقع في «المواهب»، و«زاد المعاد» لابن القيم، ومعنى «جامَعَ الطَّرِيق»: اجتمع مع الطريق، من قولهم: جَامَعَهُ عَلَى أَمْرِ كَذَا: اجتَمَعَ معه، كذا في «القاموس» و«مختار الصحاح»، ووقع في رواية أبي داوُدَ: «حَتَّى لَقِيَ طَرِيقَ المدينة»

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب الوليمة»: «حدَّثنا ابن أبي عمر: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه نَوْفٍ، عن الزهري...» إلخ.

قلتُ في «الشرح»: قوله: «عن ابنه نَوْفٍ» بفتح النون وسكون الواو، وفي رواية أبي داود: عن ابنه بَكرِ بن وائل، وليس في «التقريب» ولا في «الخلاصة» ولا في «تهذيب التهذيب» ذِكْرُ نوفِ بْنِ وائلٍ، فلينظر.

وأما بكر بن وائل بن داود فصدوق، روى عن الزهري وغيره، وروى عنه أبوه وائل بن داود وغيره. انتهى.

قلت: ما وقع في رواية أبي داود ـ أعني: عن ابنه بَكْرِ بن وائل ـ هو الصحيح.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند في «باب فضل الصلاة على النبيِّ ﷺ»: «حدَّثنا أبو داود سليمانُ بن مُسْلِمٍ» بميم وسين ولام وميم أخرى، وكذا طبع في متن شَرْحِنَا، وهو غلط، والصحيح: «حدَّثنا أبو داود سُلَيْمَانُ بْنُ سَلْمٍ» بفَتْحِ سينٍ، وسكون لامٍ، وبميم، وهو من شيوخ الترمذي، ومن تلاميذ النَّضْرِ بن شُمَيْلٍ.

وأما أبو داود سليمانُ بن مُسْلِم ـ بالميم، والسين، واللام، والميم الأخرَى ـ فليس من شيوخ الترمذي، ولا من تلاميذ النَّضْرِ بن شُمَيْل، بل ليس في الصحاح الستة رَاوٍ اسمُهُ سليمان بن مسلم، وكنيته أبو داود، فاحفظ هذا.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها في «باب ما يستحبُّ عليه الإفطار»:

«وقد روى أصحابُ شعبة هذا الحديثَ عن شعبة عن عاصم الأحول، عن حَفْصَةَ ابْنَةِ سيرينَ، عن الرَّبَابِ، عن سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ»، بزيادة لفظ: «عن شعبة» بعد قوله: «وقد روى أصحاب شعبة هذا الحديث»، ووقع في بعض النسخ: «وقد روى أصحاب شعبة هذا الحديث عن عاصم الأحول، عن حفصة ابنة سيرين، عن الرّباب، عن سلمان بن عامر» بإسقاط لفظ: «عن شعبة» بعد قوله: «وقد رَوَى أصحابُ شعبة هذا الحديثَ»، وهذه النسخة هي الصحيحة.

وأما ما وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من زيادة لَفْظ: «عن شعبة» فغلط، والدليل على ذلك: قول الترمذي: «وهكذا رووْا عن شعبةَ، عن عَاصِمٍ، عن حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ، عَنْ سَلْمَان بْنِ عَامِرٍ»، ولم يذكر فيه «شعبة عن الرَّبابِ»، فتأمل وتفكّر.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند في «باب مثل الله ـ عز وجل ـ لعباده» من «أبواب الأمثال»: وأبو عثمان النهدي: اسمه عبد الرحمن بن مل، وسليمان التيمي هو: ابن طرخان، وإنما كان ينزل بني تيم، فنسب إليهم.

قال في الشرح: «وَسُلَيْمَانُ التيميُّ هو: ابن طرخان...» إلخ، ليس لسليمان التيمي ذِكْرٌ في هذا الباب أصلًا، فإيراد الترمذي ترجمته ـ ههنا ـ لا يظهر له وجه، فتأمل. انتهى.

قلت: عبارةالنسخة المصرية هكذا: «وأبو عثمان النهديُّ اسمه: عبد الرحمن مل، وسليمان التيمي قَدْ رَوَى هذا الحديثَ عنه معتمرٌ، وهو: سليمان بن طرخان، ولم يكن تيميًّا، وإنما كان ينزل بني تيم، فنسب إليهم». انتهى.

فقد ظهر بهذه النسخة وَجْهُ ذِكْرِ سليمان التيمي في هذا المقام، فإن الحديث المذكور قد روي من طريقه ـ أيضًا ـ رواه عنه ابنه معتمر، فروى أحمد هذا الحديث في «مسنده» قال: حدثنا عارم وعفان، قالا: حدثنا معتمر قال: قَالَ أبي: حدَّثني أبو تميمة، عن عمر، ولعله أن يكون قد قال: البكالي يحدِّثه عمرو، عن عبد الله بن مسعود، قال عمرو: إن عَبْدَ اللهِ قَالَ: اسْتَبْعَثَنِي رَسُولُ الله ﷺ، قَالَ: «فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْتُ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَخَطَّ لِي خطَّةً...» الحديث، فذكر الترمذي سليمان التيمي ـ ههنا ـ لذكره رواية جعفر بن ميمون عن أبي تميمة الهُجَيْمِيِّ.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ الهندية في «باب الساعة التي ترجَى في يوم الجمعة»: «أخبرنا عبد الله بن عبد المجيد الحنفيُّ» وهو غلط، والصحيح: أخبرنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفيُّ؛ فإنه ليس في كتب الرجال رَجُلٌ اسمه عبد الله بن عبد المجيد، وأما عبيد الله بن عبد المجيد فهو من رجال الكتب الستة.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ الهندية في «باب ما جاء في صوم ثلاثة من كل شهر»: «حدَّثنا محمود بن غَيْلان: أخبرنا أبو داود: أنبأنا شعبة عن الأعمش، قال: سمعتُ يحيى بن بسام. . .» إلخ، قال مُحَشِّي النسخة الأحمدية وغيرها: بَسَّام: بفتح الموحدة، وتشديد السين المهملة، وآخره ميم». انتهى، ووقع في الشرح مثله.

قلت: إن الذي وقع في النسخة الأحمدية والنسخ الأخرى، والذي قال مُحَشيها، والذي وقع في الشرح كلُّه خطأٌ، والصواب: يَحْيى بْنُ سَامٍ، قال في «التقريب»: يحيى بن سَامٍ، بمهملة: أبو موسى الضبي، مقبول من الرابعة. انتهى.

وقال في «تهذيب التهذيب»: يحيى بن سام بن موسَى الضَّبِّيُّ، رَوى عن موسى بن طلحة، وعنه: فطر بن خليفة، والأعمش، وبَسَّام الصيرفي، ويزيد بن أبي زياد، قال: الآجرِّيُّ، عن أبي داود: بلغني أنه لا بأس به، وكأنه لم يرضَهُ، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»: وقال: روى عن ابن عمر. انتهى.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب ما جاء في الإمام»: «أخبرني بذلك محمد بن إبراهيم بن بشار. . .» إلخ، بلفظ: «ابن إبراهيم»، بعد محمد ـ وهو غلط، والصحيح: «أخبرني بذلك محمد عن إبراهيم بن بشار» إذ ليس في شيوخ محمد ـ بل في كتب الرجال ـ راو اسمه محمد بن إبراهيم بن بشار، نعم إبراهيم بن بشار الرماديُّ البصريُّ من شيوخ محمد، وهو البخاريُّ.

قال في «تهذيب التهذيب»: إبراهيم بن بشَّار الرماديُّ، أبو إسحاق البصري، رَوَى عن: ابن عيينة وأبي معاوية، وعبد الله بن رجاء المكي، وغيرهم، وعنه: البخاريُّ في غير «الجامع»، وأبو مسلم الكَجِّيُّ، وعدة. انتهى.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب الصلاة قبل المغرب»: «حدثنا

هَنَّاد: أحبرنا وكيع عن كَهْمَس بن الحُسَيْن...» إلخ، قال في «الشرح»: قوله: «عن كهمس بن الحُسَيْن...» إلخ، كذا في النسخ الحاضرة بالتصغير، وفي «التقريب» و«الخلاصة» كهمس بن الحسن ـ بالتكبير ـ وثَّقه أحمد وابن معين. انتهى.

قلت: إن الذي وقع في النسخ الحاضرة بالتصغير غَلَطٌ؛ فإنه ليس في رواة الحديث من اسمه «كهمس بن الحُسَيْن» مصغرًا، بل من رواة الحديث «كهمس بن الحَسَن» مكبرًا.

قال في «تهذيب التهذيب»: كهمس بن الحسن التميميُّ، أبو الحسن البصريُّ. روى عن: أبي الطفيل، وعبد الله بن بريدة، وعبد الله بن شقيق، وغيرهم، وعنه: ابن عون، والقطان، وابن المبارك، ووكيع، ومعتمر بن سليمان، قال أبو طالب، عن أحمد: ثقة، قال ابن أبي خيثمة ـ عن ابن معين ـ وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب كراهية الصَّدَقَةِ للنبيِّ ﷺ وأَهْلِ بيته ومواليه»: «حدثنا بُنْدَارٌ: أخبرنا مكي بن إبراهيم، ويوسفُ بن سعيد الضبعي...» إلخ، وهو غلط، والصحيح: يوسف بن يعقوب الضبعي؛ فإنه ليس في كتب الرجال من رواة الترمذي ـ في شيوخ بُنْدَارٍ ولا في أصحاب بَهْز بن حَكِيم ـ من اسمه: يوسف بن سعيد، وأما يوسف بن يعقوب الضبعي هذا فهو من شيوخ بُنْدارٍ، ومن أصحاب بهز بن حكيم، قال في «تهذيب التهذيب»: يوسف بن يعقوب السدوسيُّ، مولاهم، أبو يعقوب السلعي البصري الضبعي، كان ينزل في ضبعة، روى عن سليمان التيمي، وكهمس بن الحسن، وحسين المعلِّم، وبهز بن حكيم، وعدة، وعنه: الوليد بن عمرو بن السكن الضبعي، وهلال بن بشر، وبندار، وأبو موسى، وآخرون، قال الأثرمُ، عن أحمد: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب صوم الأربعاء والخميس»: «عن عبيد الله المسلم القرشي»، وهو غلط، والصحيح: «عن عبيد الله بن مُسْلِم القرشيِّ»، فإنه ليس في الرواة أحد اسمه: عبيد الله المسلم القرشي، وأما عبيد الله بن مسلم، فهو من رجال «جامع الترمذي»، قال في «تهذيب التهذيب»: عبيد الله بن مسلم القرشيُّ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ في صَوْمِ الدَّهْرِ، وعنه: هارون بن سليمان الفراء، وقال بعضهم: عن هارون، عن مسلم بن عبيد الله ـ وقال بعضهم: ابن عبد الله ـ عن أبيه، قال، وذكر ابن حِبَّان في «الثقات» ورجَّح البغوي وغيرُ واحد: أنه مسلمُ بن عبيد الله. انتهى.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب ما جاء في عَاشُورَاءَ أَيُّ يوم هو»: «حدَّثنا قتيبة: أخبرنا عبد الوارث بن يونس...» إلخ، وهو غلط، والصحيح: عبد الوارث بن سعيد؛ فإنه ليس في كتب الرجال أحد اسمه: عبد الوارث، واسم أبيه: يونس، لا من رواة «جامع الترمذي»، ولا من رواة غيره، وأما عبد الوارث بن سعيد، فهو من رواة الترمذي وغيره، وهو من شيوخ قتيبة.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند في باب الصلاة في الحِجْرِ«ص٩٧ ج٢»: «عن علقمة بن أبي علقمة، عن أبيه، عن عائشة»، قال في «الشرح»: كذا في نسخ الترمذي، وفي رواية أبي داود: «عن علقمة، عن أمه، عن عائشة»، وفي رواية النسائي: «عن أمه، عن أبيه، عن عائشة» بزيادة: «عن أبيه بعد عن أمه». انتهى.

قلت: إنما وقع هكذا في بعض نسخ النسائي الهندية، ووقع في نسخته المصرية والقلمية: «علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة»، مثل رواية أبي داود، وهو الحق والصواب، وأما ما وقع في نسخ الترمذي: «عن أبيه» بدل: «عن أمه عن أبيه»، وكذا ما وقع في بعض نسخ النسائي المطبوعة بالهند: «عن علقمة، عن أمه، عن عائشة» بزيادة: «عن أبيه» بين «عن أمه»، وبين «عن عائشة» فهو غلط، فإن أبا علقمة بلالًا والد علقمة ليس من رجال الكتب الستة، وابنه علقمة رَوَى عن أمه، لا عن أبيه، وأُمُّ علقمةَ مرجانة، رَوَتْ عن عائشة، لا عن زوجها أبي علقمة، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: علقمةُ بْنُ أبي علقمة ـ واسمه: بلال المدني ـ مولى عائشة، رَوَى عن: أمه مرْجَانة، وأنس بن مالك، وغيرهما، وروى عنه: عبد الرحمن بن أبي الزناد، والدَّرَاوَرْدِيُّ، وغيرهما، قال ابن مَعِينٍ، وأبو داود والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صَالِحُ الحديثِ لا بَأْسَ به. انتهى مختصرًا، وقال في ترجمة أمه: مرجانة والدة علقمة، تكنى: أم علقمة، رَوَتْ عن معاوية وعائشة، وعنها ابنها علقمة، ذكرها ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال في «الخلاصة» في «فصل المبهمات»: علقمة بن أبي علقمة، عن أمه مرجانة، وكذا في «مبهمات التهذيب».

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب لا نكاح إلا بولي» بعد رواية حديث عائشة: «وَرَوَى شعبة والثوريُّ، عن أبي إسحاق، عن أبي موسى، عن النَّبِيِّ ﷺ: لا نِكَاحَ

إِلَّا بِوَلِيٍّ»، ووقع في النسخة المصرية والنسخة المجتبائية لفظ: «أبي بردة» مكان: «أبي موسى»، وعبارتهما هكذا: «وروى شعبة والثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ: «لا نكاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» انتهى.

أراد الترمذي بهذا: أن من جملة الاختلاف الذي في حديث أبي موسى: أن شعبة وسفيان روياه عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، ولم يذكرا أبا موسَى، فروايتهما مرسلة، وعلى هذا: فما وقع في النسخة الأحمدية من ذكر أبي موسى ههنا غلط لا شبهة في ذلك.

وقد قال الحافظ في «الفتح» بعد ذكر مَنْ أخرج من هذا الحديث: «لكن قال الترمذيُّ: وإن من جملة مَن أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، ليس فيه أبو مُوسَى رواية. انتهى.

وقال في «الدراية» ص ٢٢٠: قال الترمذيُّ: ورواه شعبةُ وسفيانُ، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، مرسلًا. انتهى.

وذكر الحافظ الزيلعيُّ في «نصب الراية» ص١١ج٢ قولَ الترمذي هذا هكذا: «ورَوَى شعبة والثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ» يعني: مرسلًا. انتهى، فهذه العبارة كلُّها توافق ما وقع في النسخة المصرية والمجتبائية، وتؤيده، وتدلُّ على أن ما في النسخة الأحمدية في هذا المقام غلط بيِّن، ومما يدل على كون النسخة الأحمدية ـ ههنا ـ غلطًا: رواية الترمذي الآتية، من طريق محمود بن غيلان أبي داود، ففيها: أنه قال شعبة: سَمِعْتُ سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أَسَمِعْتَ أبا بردة يقول: «قال رَسُولُ اللهِ ﷺ...» إلخ؟ فدلَّت هذه الروايةُ أن شُعْبَةَ وسفيان لم يذكرا «أبا موسى» في روايتهما هذا الحديث.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية والنسخة المجتبائية في الباب المذكور: وقد ذكر بعض أصحاب سفيان، عن سفيان عن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى. ولا يصح. انتهى.

قال محشِّي النسخة الأحمدية ـ عند قوله: «لا يصحُّ» ـ: أي: ذِكْرُ أبي بردة يعني: أن الضمير في: «لا يصح» راجع إلى ذكر أبي بُرْدَة؛ لأن سفيان أورَدَ هذا الحديث في «مسنده»، ولم يذكر فيه «عن أبي بردة» انتهى.

وقال محشي النسخة المجتبائية عند ذلك: أي: ذِكْر أبي موسى، يعني: أن الضمير في: «لا يصح» راجع إلى ذكر أبي موسَى؛ لأن سفيان أورد هذا الحديث في «مسنده»، ولم يذكر فيه: «عن أبي موسى». انتهى.

قلت: مقصود الترمذي بقوله: «وقد ذكر بَعْضُ أصحاب سفيان، عن سفيان...» إلخ: أن بعض أصحاب سفيان رَوَى هذا الحديث عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، فزاد في روايته: «أبا موسى»؛ وجعله موصولًا، وهذا ليس بصحيح، والصحيح، هو: الرواية مرسلًا، بدون ذكر «أبي موسى»، لما سبق من أن شعبة وسفيان رويا هذا الحديث من طريق أبي إسحاق عن أبي بردة مرسلًا، وقد ظهر بهذا: أن ما قال محشيّ النسخة الأحمدية غلطٌ فاحشٌ نَشَأَ عن قلَّة التدبر، وأن ما قال محشِّي النسخة المجتبائية هو الصحيحُ الذي لا يجوز غيره؛ فإن شعبة وسفيان لم يرويا هذا الحديثَ عن أبي موسى قطُّ، وإنما روياه عن أبي بردة، فكيف يصحُّ إرجاع الضمير في: «لا يَصِحُّ» إلى ذكر أبي بردة؟! فتأمل.

والعجب كُلُّ العجب من محشِّي النسخة الأحمدية أنه كيف قال: إن سفيان أورد هذا الحديث في «مسنده»، ولم يذكر فيه: «عن أبي بردة»، وقد رواه الترمذيُّ عن سفيان مسندًا، كما مَرَّ بيانه آنفًا؟!

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية، وكذا في النسخة المجتبائية وغيرهما في «باب القراءة بالليل»: «حدثنا أبو بكر محمد بن نافع البصري...» إلخ، قال في «الشرح»: لم أقف على ترجمته. انتهى.

قلت: أبو بكر محمد بن نافع هذا هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن نافع البصري، أحد شيوخ الترمذي، قال في «التقريب» في «باب الكُنى» أبو بكر بن نافع العبديُّ، اسمه: محمد بن أحمد، تقدَّم. انتهى.

وقال في «تهذيب التهذيب» في «باب الكُنى»: أبو بكر بن نافع العبديُّ، اسمه: محمد بن أحمد بن نافع، تقدَّم. انتهى.

وقال في «التقريب» في حرف الميم: محمد بن أحمد بن نافع العبديُّ، أبو بكر البصري، مشهور بكنيته، صدوق، من صغار العاشرة، مات بعد الأربعين. انتهى، وقال

في «تهذيب التهذيب»: محمد بن أحمد بن نافع العبدي القَيْسِيُّ، أبو بكر البصري، مشهور بكنيته، روى عن: معتمر بن سليمان، وعمر بن علي المقدَّمِيِّ، وبشر بن الفضل، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وغيرهم، روى عنه: مسلم، والترمذي، والنسائي وزكرياء الساجي، وغيرهم، مات بعد الأربعين ومائتين. انتهى.

فعلم بهذا كله: أن أبا بكر محمد بن نافِعٍ هذا منسوب إلى جَدِّه.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية في «باب التخشُّع في الصلاة»: «فقال: عن أَنَسِ بْنِ أبي أُنَيْسٍ...» إلخ، قال في «الشرح»: قوله: «فقال: عن أنس بن أُنَيْس»، بضم الهمزة، مصغرًا. انتهى.

قلت: هذا الذي وقع في النسخة الأحمدية بالتصغير غلطٌ، والصحيح: أنس بن أبي أَنَس، بالتكبير؛ قال في «التقريب» في حرف الألف: أنس بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع، صوابه: عمران، وقال فيه في حرف العين: عمران بن أبي أنس القرشيُّ العامريُّ المدنيُّ، نزل الإسكندرية، ثقة، من الخامسة. وقال في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: روى عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن نافع بن العمياء، وعمر بن عبد العزيز وجماعة، وعنه: ابنه عبد الحميد، وعبد ربه بن سعيد، والليث بن سعد، والوليد بن أبي الوليد المدني وآخرون. انتهى، وقال الذهبي في «الميزان»: أنس بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، وعنه: عبد ربه بن سعيد، لا يُعرف، وكذا يسميه شعبة، عن عبد ربه. وقال الليث: عن عبد ربه، عن عمران بن أبي أنس، وهذا أشبه. انتهى.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند في باب «كراهية الركوب خلف الجنازة»: «حدثنا علي بن حجر: أخبرنا عيسى بن يونس، عن بكر بن أبي مريم...» إلخ، وهو غلط، والصحيح: «عن أبي بكر بن أبي مريم»؛ قال في «تهذيب التهذيب» في باب الكنى: أبو بكر بن أبي مريم، هو: أبو بكر بن عبد الله، تقدَّم. انتهى، وقال فيه: أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسانيُّ الشامي، وقد ينسب إلى جَدِّه، قيل: اسمه بُكَيْر، وقيل: عبد السلام، رَوَى عن أبيه، وابن عمه الوليد بن سفيان بن أبي مريم، وحَكِيم بن عُمَيْر، وراشد بن سَعْد، وغيرهم، وعنه: عبد الله بن المبارك، وعيسى بن يونس، وإسماعيل بن عياش، وغيرهم. انتهى.

وليس في كتب الرجال من اسمه: بَكْرُ بن أبي مريم.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند في «باب ما جاء في نقل الأسَارَى والفداء»: «وروى ابن عَوْنٍ، عن ابن سيرين، عن عَبِيدَةَ، عن عَليٍّ، عن النبيِّ ﷺ، مرسلًا»، والظاهر: أن لفظ: «علي» من تحريف النساخ، ووقع في النسخة المصرية هكذا: «وروى ابن عون، عن ابن سيرين، عَنْ عَبِيدَةَ، عن النبي ﷺ، مرسلًا» بحذف «عليٍّ» وهو واضح لا إشكال فيه.

فائدة أخرى: وقع في النسخة الأحمدية وغيرها من النسخ الهندية في آخر «جامع الترمذي»:

«آخر المسند، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد النبيِّ، وآله الطاهرين. انتهى»، وليس ذلك في النسخة المصرية، والظاهر: أن ذلك من تصرُّف النُّسَّاخ، أو اختلاف الرواة.

واعلم: أنه وقع في النسخة الأحمدية أغلاطٌ أخرَى كثيرةٌ قد نبهنا عليها في الشَّرْحِ في مواضعها.

هذا، والحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله تعالى علَى خَيْرِ خلقِهِ محمَّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.



تَرْجَمَةُ المُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

هو: الشيخ الإمام الحافظ الحجة سيدنا أبو العلى محمَّد عبد الرحمن ابْن العَلَّامة الحافظِ الحاجِّ الشيخ عبد الرحيم ابن الحاج الشيخ بهادر المُبَارَكْفُورِيّ ـ رحمهم الله تعالى ـ.

مَوْلِدُه وَنَشْأَتُهُ

ولد ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ألف ومائتين وثلاث وثمانين، بقرية مباركفور، من مضافات أعظم كده، نشأ في موطنه، في حجر والده، وتربى في كنفه، واشتغل بالقراءة في صباه، فختم القرآن الكريم، وعدة رسائل باللغة الأردوية والفارسية.

ثم أخذ في قراءة الكُتُبِ الفارسية في الأدب والإنشاء والأخلاق ـ حَسَبَ ما تعامل به أَهْلُ بلده إذ ذاك ـ على والده، وبعض علماء بلده، فنبغ فيها وبرع حتى فاق الأقران، ثم ارتحل بعد ذلك إلى ما يجاور موطنه من القرَى والبلادِ، فطاف على علمائها، وحضر دروسهم، فقرأ العلوم العربية وغيرها من: الصرف، والنحو، والفقه وأصوله، والمنطق على العلامة الشيخ حسام الدين المئوي، والعلامة الشيخ فيض الله المئوي، والعلامة التقي الأورع الشيخ سلامة الله الجيراج فوري، رئيس المدارس الدينية وناظرها ببوفال، في عهد العلامة النَّوَّاب السيد صدّيقِ حَسَن القنَّوْجِيِّ، ملك «بهويال» وغيرهم من العلماء المشهورين.

فلما ارتوَى من علوم مديريته، وتضلَّع، وكان في غاية الاشتياق إلى تكميل العلوم واكتساب المعارف، وكان يسمع صِيتَ مدرسته «جشمئه رحمت» بغازيفور التي كانت محطَّ الرجال الأكابر ترحَّل إليها، وعكف فيها، حتى أتمَّ ما بقي من الكتب المتداولة الدراسية على الحكيم الجليل، والعارف الكبير، بَحْرِ العلومِ والمعارف، الحافظ الشيخ عبد الله الغازيفوري.

شُيُوخُهُ الكِبَارُ فِي العُلُومِ العَقْلِيَّةِ والنَّقْلِيَّةِ

قرأ ـ رحمه الله تعالى ـ بالتدبر والتفكر والإمعان والبحث الكتبَ المتداولة المتوسطاتِ منها والانتهائية، من العلوم العربية: من النحو، والصرف، والمعاني، والأدب، والفنون الآليةِ العقليةِ، من المنطق، والفلسفة، والهيئة، والهندسة، والحساب، والعلومِ الدينيةِ الشرعيةِ: من الفقه، والحديث، والتفسير وأصولِهَا، على المحدِّث المفسِّر الفقيه النَّظَّار الأصولي الفيلسوف المحقِّق، إمام الهدى واليقين، رئيس أهل التقى والعرفان، رأس أهل الورع والزهد، بحر المعارف والحقائق، لسانِ الحكمة، قدوة الأمة، أستاذِ الأساتذةِ الإمامِ الحافظ الشَّيْخِ عبد الله المئوي مولدًا، والغازيفوري مسكنًا، رئيس الأساتذة بمدرسة «جشمئة رحمت» بغازيفور، لازمه شيخنا نحو خمسة أعوام، يستغرف من بحاره، ويستمطر من صوب مزنه، ويقتبس من أنوار علومه، وينور قلبه بأضواء معارفه، ويتأدب بآدابه، ويتمتع بفوائده وفيوضه، إلى أن نقع غلته، وسكن عطشه، وارتوَى من زلال معارفه، وتضلَّع من عذب علومه، حتى شهد له شيخُهُ بالفَضْلِ والكمال؛ لِمَا شاهَدَ فيه ما جمع الله له من العلم والعمل، والورع والتقوى، والزهد وإصابة الرأي وثقب العقل، وقوة الذكاء وجودة الفهم، ودِقَّةِ النَّظَرِ، ولما أحس فيه من مخائل النجابة الباهرة، وأَبْصَرَ فيهِ مِنْ سمات الرزانة الكاملة الظاهرة، وأمارات المجد والعلا.

ثم هو أشار عليه وأرشده، بل أمره أن يقصد حَضْرَةَ شيخه الدَّهْلَوِيِّ؛ ليصل بإفاضاته القدسية، وفتوحاته المِسْكية، إلى أعلى درجات الفضل والكمال، ويبلغ بمعارفه القيمة، وعلومه النافعة الجمة، إلى أبلغ مراتبِ العِلْمِ والمجدِ بَيْنَ الأقران والأمثالِ، وليحصل له السند العالي، والفوز بالشهادة العليا، والنجاح بالمرتبة القصوى، فلبَّاه بقلبه، وارتحل بأمر شيخه وإذن والده إلى «دِهْلِي»، وحضر عَتَبَةَ مَنْ هو بُخَارِيُّ زمانه في علوم الحديث وفقهه، وأبو حَنِيفَةَ أوانِهِ في الاجتهاد وشروطه، وسِيبَوَيْهِ دورانه في العربية، وجُرجَانِيُّ أيامِهِ في البلاغة، وشِبْلِيُّ عَصْرِهِ في السلوك والعرفان والإرشاد، وابْنُ أَدْهَمَ دَهْرِهِ في الزهد واستحقارِ الدنيا، وَابْنُ حنبلِ إِبَّانِهِ في الورع والتقوى، والقول بالحق والصبر على المكاره، آيَةٌ من آيات الله، وحُجَّةٌ من حجج الله، شَيْخُ العَالَمِ، مُسْنِدُ الوقت، رحلةُ الآفاق، قُدْوةُ الأمة، مجدِّد المِلَّة على رأس المائة الثالثة عشرة، الإمام السَّيد نَذِير حُسَيْن

البهاري، ثم الدهلوي، الملقَّب باللقب الصَّادق، شيخ الكُلِّ في الكل، فقرأ عليه «صحيحَ البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، كُلُّ واحد بتمامه وكماله، وأواخر «النَّسائِيِّ»، وأوائلَ «ابن ماجه»، و«مشكاة المصابيح»، و«بلوغ المرام»، و«تفسير الجلالين»، و«تفسير البيضاوي»، وأوائل «الهداية» وأكثر «شَرْح نُخْبَة الفِكْرِ»، وسمع ترجمة القرآن المَجِيد إلا ستة أجزاء.

فأجازه بإقراءِ الكُتُبِ المذكورة وغيرها من كُتُب الحديث والتفسير والفقه وتَدْرِيسها، وكَتَبَ الإجازة بخطِّه الشريف، وقد نال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ من الفضل والكمال، وبَلَغَ من العلو والشرف ما كان المتقدِّمون من المحدِّثين يعتنون به، ويرغبون فيه، ويتجشَّمون لأجله، ويبذلون جهدهم لتحصيله من تكثير الشيوخ الثقاتِ، وطلب علو الأسانيد المعتبرة المعتمدة، وهو من مهمَّات أصول الحديث، ومِنْ أسباب تقوية الحديث وتأييده، فقد سئل بعض المحدِّثين: أيُّ شَيْءٍ أحبُّ إليك؟ فقال: القَلْبُ الخالي، والسند العالي. قال بعض العلماء في أشعار له: [من الوافر].

وَتَـخْـرِيـجُ الـفَـوَائِـدِ والـعَـوَالِـي ... وَتَـسْـطِـيـرُ الـغَـرَائِـبِ وَالـحِـسَـانِ
وَتَـصْـحِـيـحُ الـعَـوَالِ مِـنَ الـعَـوَالِـي ... بِـنَـيْـسَـابُـورَ أَوْ فِـي أَصْـفَـهَـانِ
أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ أَخْـبَـارِ لَـيْـلَـى ... وَقَـيْـسِ بْـنِ الـمُـلَـوَّحِ وَالأَغَـانِـي

فحصل له قراءةُ الأطراف من الأمهاتِ السِّتِّ وغيرها مِنْ كُتُبِ الحديث؛ كـ«موطأ مالك»، و«مسند الدارِمِيِّ»، و«مسندَي»: الإمام الشافعيِّ، والإمامِ أحمد بن حنبل، و«الأدب المفرد» للبخاري، و«معجم الطبراني الصغير»، و«سنن الدارقطني»، على مَنْ هو ذَهَبِيُّ زمانه في الرجال وأحوالِهِمْ، وابْنُ دقيق العيد في دِقَّة النظر، وعَسْقَلانِيُّ زمانه في الحفظ والإتقان، البَحْر الذي ليس له في سَعَةِ النظر مِنْ ساحِلٍ، المُحَدِّث البارِعِ والمفسر المتبحر، شيخ العرب والعجم، القاضي حُسَيْن بن مُحْسِن الأنصاريِّ الخزرجيِّ السَّعْديِّ اليَمَانِيِّ، فكتب له الإجازَةَ برواية هذه الكتب المذكورة بأسانيدها المتصلة، إلى مؤلِّفيها المذكورة في ثَبَتِ شيخ مشايخه الإمام الحافظ الرباني محمَّد بن عَلِيٍّ الشَّوْكَانِيِّ المسمَّى بـ«إتحاف الأكابر في أسانيد الدفاتر».

بل أجاز له أن يَرْوِيَ عنه جميعَ ما حَوَاهُ «إتحاف الأكابر» من الكتب الحديثية

وغيرها، وهذا فَضْلٌ عظيم، لم يَفُزْ به كثيرٌ ممن عاصره من الفضلاء، ولم يشاركه فيها إلا قليلٌ ممن خُصَّ بالسعادة الأزلية، والفضل السرمدي، وأوتي حَظًا وافرًا ونصيبًا كاملًا، والله يختص بفضله ومزيدِ لطفِهِ وعنايته مَنْ يشاء من عباده، وهو ذو الفضلِ العظيم.

عَوْدَتُهُ إِلَى وَطَنِهِ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنَ التَّحْصِيلِ وَتَأْسِيسُهُ مَدْرَسَةً دِينِيَّةً سَمَّاها: دَارَ التَّعْلِيمِ

رَجَعَ شيخُنا بعد الفراغ عن تحصيل الكمالات العلمية، وجَمْعِ الكنوز الدينية، وتكميلِ الفضائل النفسانية، إلى مألفه ومَسْقَطِ رأسهْ، وعَمِلَ فيه أعمالًا صالحةً عظيمة، فقام في ذاتِ الله أَتَمَّ قيام، وشمر عن ساقِ الدعوة والتبليغ، ودعا الناسَ إلى الله ليلًا ونهارًا، سِرًّا وجهارًا، وأرشد الخلق وهداهم إلى الصراط السوي والهدي المستقيم، وبَنَى مدرسةً دينية سمَّاها: «دار التعليم»؛ لخدمة السنة النبوية، وتجديد معالمها، فاشتغل بالتدريس والإفتاء ونُصْح الأمة بالقلم واللسان، فكم من هائِمٍ في تيه الضلالة هداه بسيرته السَّنِيَّةِ، وكم مِنْ هالكٍ في بادية الجهل والغي أخلصه بكلماته الطَّيِّبَةِ، فله على الناس منن عظيمة ونعم جسيمة.

فقد تلألأتْ بمساعيه الجميلة آثارُ السنة النبوية بعد ما اندرسَتْ، وأميتت البدع بعد ما ظهرَتْ، وطَارَ صِيتُهُ في أيام قليلة، فأكَبَّ عليه طلبةُ العِلْمِ من أقطار الهند، وتضلَّع وارتوى بعلومه عدد لا يحصَوْنَ، فجزاه الله عنا وعن سائر المسلمين أحسَنَ ما يَجْزِي به عبادَهُ الصالحين.

تَأْسِيسُهُ مَدَارِسَ أُخْرَى عَرَبِيَّةً فِي مُدِيرِيَّاتِ «بلرامفور» و«بستي» و«كونده»

لم يزل شيخنا ـ رحمه الله ـ ساعيًا لإعلاء كلمة الله العليا، ومجتهدًا في تبليغ دينه القويم، ومتصديًا لإفادة الناس بما أعطاه الله من العلم والفهم والفقه في الدين، وناصحًا لهم حريصًا عليهم، ولذلك تلقوه بالقبول والإكرام، واستقبلوه بالأدب والاحترام.

ومما يدلُّ على تَلَقِّي الناسِ الشيخَ بالإكرام والتبجيل، وقبولِهِمْ لأمره وتوقيرِهِمْ إياه، ومنزلتِهِ في قلوبهم، وشرفِهِ عندهم، وعظمتِهِ في نفوسهم: أنهم جعلُوهُ إمامهم وملَّكوه

الحق العظيم آبادي الديانوي، مؤلِّف: «غاية المقصود شرح السنن لأبي داود»، فإنه استدعى الشيخ، حين أراد أن يكتب شرحًا مختصرًا لـ «سنن أبي داود» وموجزًا كافيًا لحل متون الأحاديث، وأسكنه عنده؛ ليستعين به في الشرح المذكور، وكان العلامة المذكور ـ مع فضله وتفوقه على أهل زمانه، وتبحره في العلوم والفنون ـ يعتمد على ما يكتب، ويقول: شيخنا، ويستحسن ما يسطر ويستجيده ويطمئن به قلبه، ويراجعه في المواضع الغامضة، ويذاكره ويستشيره، فَمَكَثَ عنده نحو أربع سنين يعينه في تحرير الشرح حتى كمله، وكان قيامُهُ ـ هناك ـ في سنة عشرين بعد ألف وثلاثمائة إلى سنة ثلاث وعشرين.

وأما الشيخُ العلَّامة أبو الطَّيِّبِ محمد شمس الحق المذكور فهو من أعظم رؤساء الديانوان وأمرائها، وأكبر علمائها إذْ ذاك، جمع علمًا وفقهًا وأدبًا وفضلًا، ونسكًا وعبادةً وكرمًا وأخلاقًا حسنة، وخصالًا مرضية وسيرًا محمودة، صنف تصانيف كثيرة نافعة جدًّا، وأملى أشياء نفيسة، كان من تلامذته شيخ الكل السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوي، رحمه الله تعالى التزم على نفسه خدمة الدين ونشر الإسلام، وإعلاء كلمة الله، وإحياء السنة والملة، وإزالة المنكرات والبدعات المحدثة، يحب العلماء والصلحاء ويحسن إليهم، وينفق عليهم من نفائس الأموال، وتطيب نفسه بلقائهم، ولذلك لم يزل محطًا للفضلاء الكرام، والعلماء العاملين، ومأوى للأبرار المتقين والعباد الزاهدين، وكان قد عين للشيخ راتبًا كبيرًا يليق بشأنه ويكفي لحوائجه ويعين في مهماته، فجزاه الله أحسن الجزاء وأعظم الأجر.

دقَّةُ نَظَرِهِ وَخوْضُهُ في الحَقَائِقِ وَغَوْصُهُ في المُشْكِلَاتِ وَسَعَةُ اطِّلَاعِهِ وَاسْتِبحَارُهُ المُدْهِشُ في العُلُومِ العَقْلِيَّةِ والنَّقْلِيَّةِ

إن الله قد أعطى شيخنا مع الجمال الصُّوريِّ الجمال المعنويَّ الذي يحبه الله تعالى من ثقابة الذهن وذكاء الطبع، وتوقُّد النفس وإنارة القلب، فكان ـ رحمه الله تعالى ـ من بدء أيامه وأوائل عهده ـ دقيق النظر صحيح الرأي صائب الفكر، غوَّاصًا في المصعبات والمشكلات، خواضًا في الغوامض والخفيات، لم يُر مثله، ولم يسمع نظيره، يخوض في حقائق الأمور حتى يدرك كنهها، ويُجيلُ الفِكْرَ في الدقائق، فيقتنص به البدائع واللطائف، ويسرِّح النظر في ساحة الحكمة، فيظفر بالنفائس والرغائب، ويغوص في لجة البيان،

فيستخرج كبار اللآلئ من البحر العميق، فطالع تواليفه وتأمَّل فيها كيف وشَّحها بالدلائل القوية الواضحة، وشحنها بالحجج النيرة القاطعة، جرى فيها جَرْيَ المتبحِّر لا يتلعثم ولا يتوقف، وأتى فيها بالمباحث الجليلة التي تدهش الآراء والأفكار، وتحيِّر العقول والأنظار، وتبصر ذوي الألباب والأبصار، عمل في علم الرواية عملًا لم يبلغ أَحَدٌ شأوه في هذه الأعصار، وهو برهانٌ واضحٌ على كمال تبحُّره وبصيرته في العلوم والفنون، وسعة اطلاعه على اختلاف المذاهب، ومأخذ استدلالات القَوْم وطرقها، وكفَى ذلك فضلًا وشرفًا، وهو ـ في الحقيقة ـ مصداق لهذا القول. [من الكامل المجزوء].

لَا يُـعْـمِـلُ الـقَـوْلَ الـمُـكَـرَّ ... رَ مِـنْـهُ والـرَّأْيَ الـمُـرَدَّدْ
ظَـنٌّ يُـصِـيـبُ بِـهِ الـغُـيُـو ... بَ إِذَا تَـوَخَّـى أَوْ تَـعَـمَّـدْ
مِـثْـلُ الـحُـسَـامِ إِذَا تَـأَنَّـ ... ـقَ وَالـشِّـهَـابِ إِذَا تَـوَقَّـدْ
كَـالـسَّـيْـف يَـقْـطَـعُ وَهـوَ مَـسْـ ... ـلُـولٌ وَيُـرْهَـبُ حِـيـنَ يُـغْـمَـدُ

وقد بلغ شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ في تبحُّر العلوم العقلية والنقلية النهاية، وأقصَى الغاية، وكانت له فيها يَدٌ طولَى يتعجَّب الفضلاء منه، ويخضعون لديه، ويتواضعون، وقد أتقن العلوم، وأحكم الفنون؛ بحيث صارت له الغذاء الروحاني، لا يَمَلُّ منها ولا يشبع، وكان له بالكتب مهارة ومزاولة، يجيب عن المسائل بالصواب من غير تأمُّل ولا رويَّة، من أيِّ موضع سئل، ومِنْ أي كتابٍ سُئِلَ، يعترفُ له بذلك كُلُّ مَنِ اتفق له الكلامُ معه من الداني والنائي، ويشهَدُ به كُلُّ من جالسه من الموافق والمخالف، وصار ـ لكثرة مطالعته للكتب، وإمرار النظر عليها كرةً بعد مرة ـ كأنما أُشْرِبَتْ في قلبه، ومُلِئَ منها، وخُلِطَتْ بدمه ولحمه، ويحضرُ الشوارد والأوابد، كما يحضر المشهورات، وإن أردتَ أن تقف علَى ما يشهد بما قلنا فلتطالع كتابه: «أبكار المنن»، و«تحفة الأحوذي»، و«تحقيق الكلام»، وغيرها من مصنَّفاته القيمة بالتأمل، سِيما المواضعُ التي هي من مَزَالِّ الأقدام، ومعارك الآراء، تجده فوق ما وصفنا، ويطول تعجُّبُكَ وتندهش من تبحُّره وتوقُّده.

وأما تبحُّره في العلوم العقلية ـ من: المنطق، والفلسفة، والهندسة، والحساب، والهيئة، وغيرها، وكونِهِ محققًا فيها، خبيرًا بزواياها وخباياها، مطلعًا على مشكلاتها، غير محتاجٍ في حَلِّ عويصاتها إلى تدبر وتفكر، ومطالعة وغور ـ فهو ظاهر على كلِّ من

أمرهم، وفوَّضوا إليه زمامهم، وكان هو يبالغ في نُصحهم وإصلاحهم، ويجتهد في بِرِّهم وخيرهم، وإيصال النفع إليهم، وفيما لهم فيه نجاحٌ وفلاحٌ وعزةٌ وجاه في الدنيا والآخرة، يشهد بذلك أنه أسس عدة مدارس دينية، درَّس فيها هو نفسه.

• فمنها: مدرسةٌ عربيةٌ في «بلرامفور» من توابع «كونده»، درَّس فيها مدة، ثم اتفق أن دعاه رئيسُ القرية المعروفة «الله نكر»؛ ليدرس بها، فأجابه، وأسعفه بمطلوبه، وانتقل من «بلرامفور» إليها، وأقام بها سنةَ تِسْعٍ وعشرين بعد ألف وثلاثمائة، يدرِّس، ويفيض من بحره لآلئَ الحِكَم ودرر المعارف، ويَبُثُّ من معدن علمه اليواقيتَ والجواهر، ويشبع من ثمرات الدين وفواكه الشرع، ويحيى بن نسيم الإسلامِ كلُّ من كان بقربه وجواره.

ومنها: مدرسةٌ كبيرةٌ في القرية المشهورةَ «كوندؤ بونديهار»، اسمها: «سِرَاجُ العُلُوم»، بناها بعد ما شرَّف أهله بقدومه على دعوة رئيس الموضع المذكور، فأقام فيها وَجلَس للتدريس والتعليم، وهي أكبر المدارس في تلك الناحية، ودرس فيها مدةً كثيرةً، وانتفع به فيها خلق كثير، واجتمع عليه لأخذ العلم جَمْعٌ كبير، وصارَتِ المدرسةُ معمورةً ومشهورةً، وهي ـ إلى الآن ـ جارية معمورة وكان ناظم المدرسة المذكورة، وكذا ناظمو المدارسْ الأخرى التي بناها يستشيرونه في مهماتهم، وفي ما يتعلق بالأمور التعليمية والانتظامية، وجعلوا أمر نَصْبِ المدرِّسين وعزلهم إليه وبيده، ولا يقطعون أمرًا، ولا يحكمون بشيء إلا بَعْدَ مشاورته وأمره وإذنه، ما دام حيًّا، وإذا عرض لهم خَطبٌ، أو نابهم أمرٌ، أو كانت لهم حاجة دينْية أو دنيوية، أو وَقَعَتْ فيهم مشاجرةٌ وخصومةٌ استدعوه، فأمرهم بما يَصْلُحُ لهم، وقضى حاجتهم، وأصلح بينهم، ويشيرهم إلى ما ينفعهم، وهم ينقادون له ويسلِّمون لحكمه، ويَصْدُرُونَ عن رأيه وتدبيره، ولم يكن لهم أن يخالفوه.

ذَهَابُهُ إِلَى المَدْرَسَةِ الأَحْمَدِيَّةِ بـ «آره»

اعلم: أن العلامة البارع الأوثق الزاهد الأورع، الشيخ أبا محمد إبراهيم الآرويّ ـ رحمه الله ـ كان رئيسَ بلده، عالمًا فاضلًا حَسَنَ الخَطِّ، لطيفَ العبارة، غزير العقل، واعظًا بليغًا مؤثرًا في النفوس مرقِّقًا للقلوب، عابدًا تقيًّا زاهدًا جَمَعَ المحاسن والمعالي، قد حصَّل العلوم عن شيخ الكل العلامة السيد محمد نَذِير حُسَيْن المحدِّث الدهلويِّ ـ

رحمه الله تعالى ـ ولما عاد إلى وطنه بعد الفراغ عن تحصيل العلوم أَسَّسَ المدرسة المذكورة. . . وجمع فيها مَهَرَةَ العلومِ الدراسيَّة، والأساتذة المتقنين، وحذاق الفنون المتداولة بين القوم، وجعل أستاذ الأساتذة الحافظ عبد الله الغازيفوري رَئِيسَ أساتذتها، وبعد مدة غَيْرِ طويلة جاء شيخنَا مكتوبُ شيخِه المعظَّم الغازيفوريّ يدعوه إليه، ويأمره بأن يبلغ «آره» سريعًا، ولم يصرِّح لأي حاجة يدعوه، ولا أشار إليها، فلما قرأ مكتوبَهُ الساميَ لم يجد بُدًّا من حضوره إلى خدمة الشيخ، والإجابة إلى ما يدعوه ويأمره به، فهيأ زادَ السَّفرِ، وارتحَلَ إلى «آره» متعجِّلًا، فلما بلغها وأتى حضرة الشيخ فَرِحَ به ورحَّب به وأنزله بالمكان الرفيع، ثم فوَّض إليه العلَّامة أبو محمد إبراهيم أَمْرَ التدريس، ثم لم يزل على هذا المَنْصِبِ الجليلِ إلى أن اختلَّ نظامُ المدرسة وانغلق بابها، بعد وفاة ناظِمِهَا ومديرِهَا الشيخ أبي محمد إبراهيم بزَمَان يسير، درَّس بها عدة أعوام يزدَادُ دائمًا في المجد والعزة؛ لأجل هذه الخدمة السنية الدينية والعلمية، وكان في المرتبة الثانية من التعليم والإقراء، وكان شيخه في المرتبة الأولى من ذلك، كما تقدَّم.

وتخرَّج عليه في تلك المدرسة جماعةٌ كثيرةٌ، وطائفةٌ عظيمة، متحلِّين بالفضائل ومتخلِّين عن الرذائل، حاملين لواء الكتاب والسنة، فتفرَّقوا في البلاد والأمصار، ونفعوا عبادَ الله بالرَّشَاد والقولِ بالسداد والصواب جزاهم الله عنا خير الجزاء، وألحقنا بهم. واشتهرت المدرسةُ وبَعُد صيتها في الأمصار البعيدة والبلاد النائية، وارتحل إليها لطَلَبِ العلْم رِجَالٌ كثيرون من العرب والعجم، وبلغَتِ الكمالَ وترقَّت إلى النهاية بحسن نيتهم، وصِدْقِ طويتهم، وجُهْدهم في تبليغ العلم وصيانة الدين، وإشاعة السنة ونَفْعِ المسلمين.

قُدُومُهُ إلى مَدْرَسَةِ دَارِ القُرْآنَ وَالسُّنَّةِ بـ «كلكته» بِاسْتِدْعَاءِ ناظِمِهَا ثُمَّ تَرْكُهُ الاشْتِغَالَ بِالتَّدْرِيسِ وعُكُوفُهُ وَإِقْبَالُهُ عَلَى التَّصنِيفِ والتَّأْلِيفِ

لما جلس شيخ شيوخِنا العلَّامة السَّيِّد محمد نَذِير حُسَيْن المحدِّث الدهلويُّ ـ رحمه الله تعالى ـ للتدريس مقام شيخه العلَّامة الشاه محمَّد إسحاق المحدِّث الدهلويِّ، وأنار مصابيح العلوم، ورفع أعلامها تخرج عليه جماعة كثيرة، وتفقه عليه جم غفير، فانتشر كثيرٌ مِنْ حملة العلم في أقطار الأرض وأكنافها، وأخذ كلُّ واحد منهم بيده أمرًا من أمور الدين، واشتغل بنَوْعٍ من أنواع خدمة الإسلام، فمنهم: من اشتغل بالإقراء والتعليم،

ومنهم: مَنْ لازم التبليغ والتذكير، ومنهم: من أجرَى مدرسةً عربيةً دينية، فسَعَوْا في إشاعة الكتاب والسنة، وأفرغوا جهدَهُمْ في تبليغهما؛ طلبًا للأجر، ورجاءً للدخول في دعاء الرسول ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا...» الحديث، وامتثالًا للأمر النبوي: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً...» الحديث.

فازدادت رغبة الناس في عِلْمِ القرآن والحديث، وأُسِّسَت مدارسُ كثيرة، وأقبل الخلائق إلى العلماء، وتوجَّهوا إليهم لتعلُّم الدين، وأخذ أحكام الشريعة، وكان شيخُنا ممن يذكر بغزارة العلم والتقوى، والزهد والورع والإخلاص، ويُعْزَى إلى الفقه والدين والأدب، والحكمة والرأي الصائب، وكانوا يرغبون إليه ويحبونه، وكان يُدْعَى مِنْ كُلِّ ناحية من البلاد للتدريس، فأجاب من شاء منهم وقَبِل دعوته، ورَدَّ من شاء أن يَرُدَّهُ، وإنه قد دعاه مؤسِّس «مدرسة دَارِ القرآن والسنة» وناظمها على راتبة عظيمة، ومشاهرة كبيرة، فأجابه وشرَّفه بقدومه، ودَرَّس فيها دهرًا، ونفع خلقًا كثيرًا، وبَثَّ علمًا جزيلًا، وأفتَى وأجاب، جزاه الله عنَّا أحسن الجزاء.

وكان ذهابه ـ هناك ـ بأمر الشيخ الحافظ عبد الله الغازيفوري ـ رحمه الله تعالى ـ وإشارته، ولم يرحل للتدريس إلى مقام بعد هذا المقام، بل جلس في بيته، ولازم التصنيف، إلى أن توفي ـ رحمه الله تعالى ـ ولذلك لما التمس منه ملكُ الحكومة السُّعُودِيَّة أن يدرِّس علوم الحديث في الحَرَمِ المَكِّيِّ لم يقبلْ دعوته، واعتذَرَ مِنْ قبولها، وهكذا أحجمَ عَنْ قبول دعوة رئيس الأسخياء، مُحِبِّ العلم والعلماء، الشيخ عطاء الرحمن المرحوم مدير «مدرسة دارِ الحديثِ الرَّحْمَانِيَّة» بـ «دِهْلِي»؛ لتدريس علوم الحديث فيها.

تَلَامِذَتُهُ

قد ظهر مما أسلفنا أن الشيخَ ـ رحمه الله ـ كان متصدرًا للتدريس، قد أَقْرَأَ في عدة مواضع، حتى قَضَى في التعليم والتدريس والإفادة ثُلُثَ عمره، فجَرَتْ من قلبه وفمِهِ ينابيعُ العلمِ والحكمة والمعرفة، واستفاد منه وتمتَّع بعلومه مَنْ لا يحصى عددًا، وتخرَّج عليه في تلك المدةِ مِمَّن قَرَأَ عليه كُتُبَ الحديث وغَيْرِهِ من التفسير، والفقه، والمنطق، والفلسفة عددٌ كبير، فقد كان يَرِدُ عليه الطلبةُ من جميع الجهات الدانية والنائية، والبلاد القريبة والقاصية، وهو يفيدهم، ويُسْعِفُ بمأمولهم، وينوِّر قلوبهم بأنوار معارفه، فإحصاؤهم عسيرٌ جدًّا.

وها نحن نذكُر أسماء بعضهم:

فَمِنْ أرشَدِ تلامذته وأقربِهِمْ منزلة ـ عنده ـ وأقدمهم وأحبِّهم إليه: العلامة الشيخ أبو الهدى عبد السلام المباركفوريُّ، صاحب «سيرة البخاري»، ونَجْلُهُ مولانا الشيخ عبيد الله الرحماني، أستاذُ الحديث بالمدرسة الرحمانية بـ «دهلي».

ومنهم: العلَّامة الأستاذ محمد بن عبد القادر الهلالي المراكشي، أستاذُ العربيَّة بجامعة (برلين ألمانيا).

والعلَّامة الحافظ الشيخ عبد الله النجديُّ القويعيُّ ثم المصري، والفاضلة رُقَيَّةُ بنت العلامة الأستاذ خليل بن محمد بن حُسَيْن بن محسن الأنصاري، ومولانا الشيخ عبد الجبار الكهنديلوي الجيفوري، ومولانا الشيخ محمد إسحاق الآروي، صَدْر المدرِّسين بالمدرسة الأحمدية السلفية بـ «دربهنْكة»، والفاضل الأديب الشيخ عبد الرحمن النكرنهسوي، أستاذ العربية بالمدرسة الرحمانية، والفاضل الطبيب محمد بَشِير المباركفوري، المدرس بالمدرسة الرحمانية، والفاضل الأديب أبو النعمان عبد الرحمن الموي، والطبيب الحاذق المولوي عبد الرزاق الصادقفوري، والتقي الزاهد مولانا الشيخ نعمت الله البردواني، والمولوي محمد إسماعيل المباركفوري، والمولوي عبد الحكيم الفتحفوري، والشيخ السيد محمد جعفر التونكي، ثم البستوي، وابن أخي شيخنا المولوي محمد أصغر المدرس سابقًا بـ «مدرسة دار التعليم»، والعلامة الشيخ عبد الصمد المباركفوري، ومولانا الشيخ نذير أحمد الأملوي المدرس بالمدرسة الرحمانية، وغيرهم ممن يتعسَّر عدُّ أسمائهم.

إِقَامَةُ الشَّيْخِ عِنْدَ العَلَّامَةِ أبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدٍ شَمْسِ الحَقِّ العَظِيمِ آبَادِي وَتَكْمِيلُهُ «عَوْنِ المَعْبُودِ شَرحَ سُنَنِ أَبِي دَاوُد»

كان شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ موفَّقًا من الله، ومؤيَّدًا منه، ومُنْعَمًا عليه مِنْ حضرته، ومن أعظم النعم التي أنعم الله بها عليه، والمعالي التي أكرمه بها، والمنائح التي منحها إياه أن الفضلاء من علماء العصر يعترفون بفضله، ويقدِّمونه ويعظِّمونه ويكرِّمونه ويحبُّونه، وكان مشهورًا بينهم، والمشار إليه فيهم بالبنان، ومِمَّنْ عرف قدره وعلم فضله المحدِّث الناقد البصير المفسِّر الحاذق النحرير الجِهْبذ، الفقيه العلامة أبو الطيب محمد شمس

استفاد منه من الأصاغر والأكابر، وعلى من تمتَّع بعلومه من الأفاضل والأماثل، فإنه ـ رحمه الله ـ كان إذا سئل عن مشكل من مشكلات العلوم العقلية لا يحتاج إلى التأمل، بل يجيب على الفور كأن جوابه على طرف لسانه، ومِقْوَلُه يحقق المسألة بحيث يقع السائل في الحيرة، ولولا ضيق النطاق ـ لأوردنا على ذلك أمثلة تحيِّر العقول.

الشَّيْخُ وَعُلُومُ الحَدِيث

كان الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ وحيدًا في جميع العلوم العقلية والنقلية، متضلِّعًا منها، وماهرًا بها، ولكن كانت له مزية واختصاصٌ بالحديث وفنونه من التمييز بين الصحيح والضعيف، والراجح والمرجوح، والمرفوع والموقوف، ومعرفة المحفوظ والمعلول، والمتصل والمنقطع، وسائر أنواع الحديث، وبمعرفة معاني الحديث وفقهه، ودقائق الاستنباط منه، بمرتبة لم يكُنْ أَحَدٌ من معاصريه يقاربه ويدانيه، وكانت له خبرة تامَّة بالرجال وجَرْحِهِمْ، وتعديلهم وطبقاتهم، وحَظٌّ وافرٌ وقدرة واسعة في شرح الحديث وكَشْف العبارات، كما لا يَخفَى على من طالع مصنَّفاته العربية، وتأمل فيها.

ومِنَ المواضع التي تحيَّرَ في حلِّها وكَشْفِ معانيها كثيرٌ من العلماء، وخَبَطُوا خبط عشواء، ولم يهتدوا إلى الصواب الجملةُ التي وقعَتْ في أوائل «جامع الترمذي»، وهي قوله: «فَأَقَرَّ بِهِ الشَّيْخُ الثِّقَةُ الأَمِينُ»، فأوضح الشيخُ معناها بحيثُ يطمئنُّ به القلبُ ويشفى غليل الصدر، ولا يبقَى لأحد فيه شبهةٌ ولا اعتراض، وهو في غاية الصِّحَّة والصواب، وكذلك هو متفرِّد في تحقيقات كثيرة وتدقيقاتٍ عديدةٍ، وكذلك هو يتكلَّم في جميع المواضع المُعْضِلة، والعبارات المُغْلَقَة، بما يستحسنه العارفون، ويرتضيه العاقلون، ويتعجَّبون من دقة رأيه وجودة بيانه، وحُسْن تقريره ومقاله، وهذا المعنى موجودٌ في جميع تصانيفه وكتبه، وكان إذا تكلَّم في شيء من العلوم الحديثية في فَنٍّ منها جَرَى فيه كأنَّ الكتاب بين عينيه، وهو ينظر فيه، ولا يخفى ذلك على مَن طالع مؤلفاته، فلا نطيل الكلام بذكرِ شواهد ما قلنا.

أَسَانِيدُهُ فِي الحَدِيث

اعلم: أن لشيخنا ـ رحمه الله ـ إسنادين في الحديث، أَحْبَبْتُ أن أشير إِلَيْهما، فإن الإسناد من خصائص هذه الأمة، فلا توجد أمة من الأمم على بسيطة الأرض بهذه المنزلة، فأهل العلم ـ في كل زمان ـ بذلوا مساعيهم، بل أرواحهم لهذهِ المزية العالية و. . . وفَضْلُهُ أظهر من أن يقام عليه دليل وبرهان، ولذلك تَرَى أصحاب الحديث أنهم شرقوا للأسانيد وغربوا، وكان قصارى أمانيهم ومنتهى أمالهم أن يفوزوا بسند عالٍ، فيجبُ علينا أن نحفظه ونبقيه.

الإسناد الأول: يَرْوِي ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخه وشَيْخِ الكُلِّ في الكلِّ، السيد محمَّد نذير حُسَيْن المحدِّث الدهلويِّ عن الشيخ المكرَّم، الأروع البارع في الآفاق، محمد إسحاق المحدث الدهلوي، عن الشيخ الأجل، مُسْنِدِ الوقت الشاه عبد العزيز المحدِّث الدهلوي، عن الشيخ الإمام الشاه ولي الله الدهلوي رحمهم الله تعالى. وأسانيد الشاه عبد العزيز مذكورة في رسالته: «العجالة النافعة».

الإسناد الثاني: يَرْوِي ـ رحمه الله ـ جميع ما حواه «إتحافُ الأكابر بإسناد الدفاتر» ـ للإمام الشوكاني ـ من الكتب الحديثية وغيرها، المذكورةِ بأسانيدها المتَّصِلة إلى مؤلفيها المذكورة فيه، مع بيان كل إسناد إلى مؤلفه عن شيخه وشيخ العرب والعجم القاضي حسين بن محسن الأنصاري، عن شيخه الشريف محمد بن ناصر الحسني الحازمي، والقاضي العلَّامة أحمد ابن الإمام محمد بن علي الشوكاني كلاهما عن الإمام الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني ـ رحمهم الله تعالى ـ .

انظر صورة ما كتبه الشيخ السيد محمد نذير حُسَيْن الدهلويُّ، وصورة ما كتبه الشيخ القاضي حسين بن محسن الأنصاري إجازةً له بخطهما الشريف في بَدْءِ «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» لشيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ .

ويروي ـ رحمه الله تعالى ـ الحديث المسلسل بالأوليّة عن شيخه العلَّامة محمد بن عبد العزيز، المدعو بشيخ محمد الهاشمي الجعفري، عن شيخه مُسْنِدِ الوقت أبي الفضل عبد الحق المحمَّدي، عن إمام المحدِّثين القاضي محمد بن علي الشوكاني ـ رحمهم الله تعالى ـ .

انظر باقي السند وصورة ما كتبه الشيخ الهاشمي الجعفري إجازةً له بخطه الشريف في الفصل الخامس عشر من الباب الأول من «مقدمة تحفة الأحوذي».

ذِكْرُ مُؤَلَّفَاتِهِ القَيِّمَةِ

لشيخنا ـ رحمه الله ـ تصانيفُ مفيدة ممتعة في بعض المسائل الاختلافية بين أرباب المذاهب، جمعها وألفها للحاجة الدينية، والخدمة الإسلامية؛ ذبًّا عن السنة النبوية، ودفعًا لطعن الجهال، وكشفًا عن دسائس المقلِّدين، وإزاحة لتلبيساتهم، وله تآليفُ أخرى بديعة حسنة، حافلة بمباحث نادرة طارت إلى الآفاق، وسارت بها الركبان، ورُزِقَتْ حسن القبول، قد بث في كل مؤلف علومًا ومعارف، وحكمًا وحقائق ما ينشط القلوب والأذهان، ويطرب المسامع والآذان، أتى فيها ببدائع وفوائد شريفة، وحقائق مضنونة، ومعارف سامية تطمئن بها النفس وينشرح بها الصدر.

ونحن نذكرها للمشتاقين إليها مع الإشارة إلى مواضعها على سبيل الإجمال:

(١) «تُحْفَةُ الأَحْوَذِي شَرْحُ جامَعِ التِّرْمِذِيِّ»: في أربع مجلَّدات ضخام، هي أعز شرح برز على بسيطة الأرض؛ لَم تر العيون مثله، أكب عليه العلماء في الممالك الإسلامية، قد التزم الشيخ في شرحه هذا أمورًا نشير إليها على سبيل الإجمال:

الأول: كتب ترجمة كل راو من رواة «جامع الترمذي» بقدر الضرورة والحاجة، وبسط ترجمة بعضهم في بعض المواضع.

الثاني: خرَّج الأحاديث التي رواها الترمذي، وأوردها في أبواب «جامعه»، أعني: ذَكَرَ أسماءَ مَنْ وافق الترمذي من المحدِّثين في تخريج أحاديثه وإيرادها في مؤلفاتهم وكتبهم.

الثالث: بَذَلَ غاية جهده في إيضاح الإشكالات الإسنادية والمتنية وحَلِّها.

الرابع: ذَكَرَ في توضيح الأحاديث وحلِّها وشَرْحِها الأقوال المعتبرة، والمباحث المعتمدة عند فقهاء المحدِّثين والسلف الصالح، واحترز عن ذكر الأقوال المحتملة الغير المرضية.

الخامس: خرَّج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي في كل باب بقوله: «وفي الباب

عن فلانٍ وفلان»، وذكر ألفاظها مهما أمكن، وتكلَّم في بعضها، وأظهر ما فيه من الكلام للأئمة النقاد من المحدِّثين.

السادس: لم يُشِرِ الترمذيُّ في كثير من الأبواب إلى أحاديث أخرَى توافق أصل حديث الباب، خلاف عادته، فأشار الشيخ إليها بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان» وخرَّجها.

السابع: زاد على ما أشار إليه الترمذي بقوله: «وفي الباب...» أعني: أضاف إلى الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله: «وفي الباب...» أحاديث أخرَى؛ اطّلَعَ عليها الشيخ بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان أيضًا»، وخرَّجها، وأظهر مواقعها من كتب الحديث.

الثامن: لا يذكر الترمذي في بيان مذاهب العلماء إلا عدة من الفقهاء وبعضهم، فيوسِّع الشيخ في بيان الاختلاف، ويذكر أقوال غير واحدٍ من العلماء ممن لم يذكُرْهم الترمذي.

التاسع: الترمذي مشهورٌ بالتساهل في تحسين الحديث وتصحيحه، فيذكر الشيخ ـ عقب تحسينه أو تصحيحه ـ تصحيح غير واحد من أهل الحديث غير الترمذي أو تحسينهم؛ ليطمئن القلب وينشرح الصدر.

العاشر: نبَّه على المواضع التي وقع فيها التساهلُ والتسامحُ من الترمذي في تحسين الحديث وتصحيحه.

الحادي عشر: يذكر الترمذي في كثير من المواضع اختلافَ أهل العلم، ولا يذكُرُ الراجِحَ من المرجوحِ، بل يكتفي بذكر الاختلاف، ففي أمثال هذه المواضع يظهر الراجحُ من المرجوح.

الثاني عشر: يذكر الترمذيُّ مذاهبَ الفقهاء وأقوالهم، ويسكت عن دلائل أَكْثَرِ هذه الأقوال والمذاهب، فيذكر الشيخ دلائل هذه المذاهب التي سكت الترمذي عن بيانها، ثم يزيف دلائل الأقوال المرجوحة، ويحقِّق القول الراجِحَ المنصُورَ عنده، ويؤيِّده بالأحاديث والآثار، ويحتاط غايَةَ الاحتياطِ في ترجيح الأقوال.

الثالث عشر: قد يذكُر الترمذي في بيان مذاهب العلماء لَفْظَ: «القوم» مجملًا،

فيقول: «وقد ذَهَبَ قَوْمٌ من أهل العلم إلى كذا»، فيعينهم الشيخ، ويبيِّن من أرادهم الترمذي بلفظ: «القوم».

الرابع عشر: وَقَعَ من الترمذي التساهُلُ في نقل مذاهب العلماء في بعض المواضع، فبيَّن الشيخ هذه المواضع، ونبَّه على تساهله إلا في مواضع قليلة.

الخامس عشر: قد اختبر الشيخ تحسينَ الترمذيِّ وتصحيحه في كل مَقَام أولًا، وحقَّق بنفسه من غير أن يعتمد عَلَى أقوال أئمة المحدِّثين فقط، ثم بعد التحقيق وافق الترمذيَّ أو خالفه.

إلى غير ذلك من أمور راعاها في الشَّرْحِ لا تخفَى علَى مَنْ طالعه من الأفاضل بالإمعان.

(٢) «مُقَدِّمَةُ تُحفَةِ الأَحْوَذِيِّ»:

وهي بين يديك فلا حاجة إلى التنبيه على ما أودعها من بدائع الفوائد، وأفكارِهِ الأبكار التي لم تُكحَل بمثلها الأنظار، فالعيانُ أصدق شاهد.

(٣) «أَبْكَارُ المِنَنِ في تَنْقِيد آثَارِ السُّنَنِ»:

اعلم: أنه قد ألف الشيخ ظهير أحسن النيموي كتابًا على نهج «بلوغ المرام»، سماه: «آثار السنن»، جمع فيه أحاديث المسائل الاختلافية بين أرباب المذاهب، وَهنَّ فيه، وَزَيَّف أحاديثَ تخالِفُ المذهب الحنفيَّ، وإن كانت صحيحةً ثابتةً عند الأئمة النقاد المتقدِّمين من أصحاب الحديث، وأجاب عنها، وقوَّى الأحاديث التي تؤيِّد المذهب الحنفيَّ في زعمه، ولو بتأويل بعيد باردٍ، وإن كانت ضعيفة غير ثابتة، هذا هو ديدنه فيه، وقد استفاد في تأليفه كتاب «آثار السنن» من الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، ثم الديوبندي، واستعان منه، فكان يَعْرِضُ عليه ما يؤلِّفه قطعةً قطعةً، حتى كأن الشيخ محمد أنور كان مرافقًا فيه، ولما كان في صنيع الشيخ النيموي هذا منابذةٌ للسنة الصحيحة وإماتتها، ومخالفةٌ للحق والصواب وَرفعِهما، أَلَّفَ شيخُنا «أَبْكَارَ المِنَن»، انتقد فيه «آثارَ السنن»؛ ذَبًا على حريم السنة النبوية، ورفعًا لما رامه المستعينُ الشيخ النيموي، والمستعان منه الشيخ محمد الكشميري، أظهر فيه الحق والصواب، وأيده بدلائل لا تُرَدُّ ولا تدفع.

قال فيه، بعد الحمد والصلاة: «هذه فوائدُ علَّقتها على «آثار السنن»، وعلى تعليقه المسمَّى بـ «التعليق الحسن»، وعلى تعليق تعليقه المسمَّى بـ: «تعليق التعليق»، كلها للمولوي ظهير أحسن النيموي، أكثرها اعتراضات عليه، ومناقشاتٌ أو مباحثات معه. انتهى.

وهو كتاب حافلٌ كمل في ص ٢٦٤، انتقد فيه الجزء الأول من «آثار السنن» يضطر من طالعه إلى الاعتراف بأن شيخنا بحرٌ في علوم الحديث، ليس له من ساحل، كأنه ذَهَبِيُّ زمانه في نقد الرجال، وبُخَارِيُّ أوانه في معرفة علل الحديث، وابْنُ تَيْمِيَّة عَصْرِهِ في الاستبحار وشِدَّةِ المعارضةِ والبَحْثِ.

(٤) «تَحْقِيقُ الكلَامِ في وَجُوبِ القِرَاءَةِ خَلْفَ الإمَامِ»:

(بالأردوية) جزءان كبيران، كمل الجزء في ص ١٠٨ سنة ١٣٢٠ من الهجرة، أفرزه الشيخ بذكر دلائل القائلين بوجوب القراءة خلف الإمام، من الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين وهو أول كتاب بالأُرْدِيَّة، جمع فيه مستدلَّات مَنْ ذَهَبَ إلى وجوب القراءة بأجمعها بالبسط والتفصيل، لا يوجد له نظير.

وتم الجزء الثاني في ص ٢٢٨ وطبع مرتين، الأولى: في سنة ١٣٣٥ من الهجرة، والثانية: في سنة ١٣٥٥، ذكر فيها جميع دلائل عَدَمِ وجوب القراءة خَلْفَ الإمام، نقليةً كانت أو عقلية، قديمة كانت أو حديثة، بدأه الشيخ بدليلٍ على منع القراءة خلف الإمام ظفر به بعض العلماء الذيوبندية، ويعرضه الحنفية مفتخرين به ومتبجِّحين، ثم أجاب عن دليلهم هذا بستَّة وجوه، كلها شافية كافية، ثم أجاب عن استدلال الحنفية بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤]؛ بأحد عشر وجهًا، ثم ذكر احتجاجهم بقوله عليه السلام: «وإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، وأجاب عنه بخمسة وجوه.

ثم أجاب عن تمسُّكهم بقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : «مَنْ كانَ لَهُ إِمامٌ فَقِرَاءَةُ الإِمامِ قِرَاءةٌ لَهُ» بعشرة وجوه، وهكذا عن كل دليل يذكره الحنفية في مؤلَّفاتهم أو في مناظراتهم ورسائلهم، ثم ذكر آثار الصحابة والتابعين التي تذكرها الحنفية لتقوية ما ذهبوا إليه، ثم انتقدها، وأجاب عن جميع هذه الآثار، ثم أبطل ما ادعاه صاحِبُ «الهداية» من الإجماع على عَدَمِ القراءة خلف الإمام، ثم أجاب عن دلائلهم العقلية والقياسَاتِ الواهية المُزَخْرَفَةِ لِمَنْعِ القراءة خلف الإمام بأجوبة تحير العقول، ولا يَبْقى بعدها شكٌّ في فساد ما ذهب إليه الحنفية.

(٥) «خَيْرُ المَاعُونِ فِي مَنْعِ الفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ»:

(بالأردية) جزءان متوسطان، ذكر في الجزء الأول الأحاديث والآثار التي تَدُلُّ على عدم جواز الفرار والخروج من الموضع الذي وَقَعَ فيه وباءُ الطاعون، وأفرد الجزء الثاني بِذِكْرِ الأجوبة عن دلائل القائلين بجواز الفرار وَرَفْعِ شبهاتهم وأعذارهم.

(٦) «المَقالَةُ الحُسنَى في سُنِّيَّةِ المُصافَحَةِ باليَدِ اليُمْنَى»:

(بالأرديَّة) جزءٌ متوسِّط، موضوعها ظاهرٌ من اسمها، وهي عديم النظير في هذه المسألة.

(٧) «كِتابُ الجنائِزِ»:

(بالأُرْدِيَّة) جزء متوسِط، استوعَبَ فيه أحكام الجنازة ومسائلها.

(٨) «نُورُ الأَبْصارِ»:

(بالأُرْديَّةِ) جزءٌ لطيفٌ أَثْبَتَ فِيه وجوبَ الجمعة في القُرى، ورَدَّ على من يُنْكِرُ وجوبَها على أهل القرى ردًّا حسنًا.

(٩) «ضِيَاءُ الأَبْصارِ»:

(بالأرديَّة) رسالة لطيفة.

(١٠) «تَنْوِيرُ الأَبْصارِ بتأْيِيدِ نُورِ الأَبْصَارِ»:

(بالأردية) جزء لطيف.

(١١) «القَوْل السَّدِيد فيما يَتَعَلَّقُ بِتَكْبِيرَاتِ العِيدِ»:

رسالة لطيفة (بالأردية)

هذا، ولشيخنا ـ رحمه الله ـ رسائلُ أخرَى خَطِّية في مسائل أخرى، لم تطبع إلى الآن، وبعضُها لم يتم، فمنها: «الدر المكنون في تأييد خير الماعون» ومنها: «الوشاح الإبريزي في حكم الدواء الإنكليزي»، و«إرشاد الهائم إلى منع خصاء البهائم»، و«الكلمة الحسنى في المصافحة باليد اليمنى» لم تتم، ورسالة في رفع اليدين للدعاء بعد الصلوات المكتوبة، لم تتم، ورسالة في مسائل العشر، لم تتم، كلها بالأردية.

وجمع شيخنا الفتاوى المتفرِّقة لشيخه العلَّامة السيد نذير حسين المحدث الدهلوي،

بأمر الشيخ العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وأضاف إليها فتاواه في بعض المواضع، ورتَّبها بِشَكْلِ تأليفٍ في مجلَّدين كبيرَيْن، وَكَتَبَ هو فتاوَى أخرى كثيرةً ما بين مطوَّل ومتوسِّط ومختصر، يَعْسُرُ عَدُّها، وجمع في أواخر عمره فتاوى شيخه الغازيفوري، ورتَّبها على الأبواب الفقهية، لم تطبع إلى الآن، وكان ـ رحمه الله ـ ماهرًا، بالفرائض وعِلْمِ المواريث، فكتب فيها فتاوى لا تعدُّ ولا تحصى، وأنه عزم في آخر عمره على شرح مبسوط على «موطأ الإمام مالك»، وقد سمعت منه غير مرة أن يُريدُ الرَّدَّ على صاحب «الجوهر النقي»، وقد علق في برنامجه مذكرة ومباحث تتعلق بالرَّدِّ على صاحب «الجوهر النقي»، غير أنه لم يمهله هجومُ الأمراض، وقلَّة الفُرَص، حتى اخترمته المنية، فَدُفنتْ أمنيته في جَدَثِ الثرى، فحال الأَجَلُ دُونَ الأَمَل، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

هَدْيُهُ وَشَمَائِلُهُ وأَخْلاقُهُ

لشيخنا ـ رحمه الله ـ مآثر سامية، وشمائل جليلة، وخصائل محمودة، وسجايا جميلة، قلما يتحلَّى بها المرءُ في هذه القرون الماحلة، وتجتمع في أحدٍ في هذه العصور المجدبة، غير ما سلف ذكرها من الملكات العلمية، فكان ـ رحمه الله ـ إمامًا في الزهد، عُرِضَتْ عليه الأموال، وهو يردُّ ذلك بتعفُّف وتعلُّل وتقلُّل، فَمِنْ زهده: أنه وصلَتْ إليه الدعوةُ من المدرسة الرحمانية بـ «دلهي»، التي هي أكبر وأشهر مدارس أهل الحديث بساهرة الهند، لشعبة رياسة الأساتذة وصدارتهم، براتب خطير، وشهرية عظيمة، فلم يقبلها، ثم وصلت إليه الدعوة من مَلِكِ الحكومة السعوديَّة ـ وسعها الله وأدامها ـ لتدريس علوم الحديث براتب يليق بجلالة شأن الشيخ وجَلالَةِ مَلِك الحكومة السعودية، فلم يُجِب دعوته، وقال: «يَكْفِيني ما يَحْصلُ لي مِنَ الكَفَافِ».

وكان إمامًا في الورع، إمامًا في السُّنَّة، أوذِيَ في الله كثيرًا، فصَبَر، ولكتابه نَصَر، ولسنة رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ انتصر، اتفقت عليه الألسنة بالصلاح والفلاح، فإذا ذُكِرَ بحضرة من الناس ـ على اختلاف مذاهبهم في مجالسهم ـ قالوا: هو رجل من أهل الحديث صالح، كان شديد التواضع لم نر أحدًا من العلماء والمشايخ مثله في التواضع، فانتهتْ إليه الإمامة فيه، يحب العلماء والطلبة، لا يمل ولا يتضجر من أسئلة تَرِدُ عليه من العلماء والطلبة، لتحقيق المسائل وحل المشكلات والمستصعبات، بل كان ينبسط

بسؤالهم، وتستنير جبهته، ويتهلّل جبينه، وتَبْرُقُ أسارير وجهه إذا سُئِلَ عن مسألة دقيقة لطيفة، ثم يجيبهم بمسرَّة وعناية تامَّة، وكان مِنْ دأبه أنه يطرح ويقدم على تلامذته وأصحابه المسائل العلمية، يختبرهم ويستخرجُ ما عندهم، ويمرِّنهم على تحقيق المسائل، ثم يفيدهم بما كانت تَسْمَحُ به أفكاره من النكات اللطيفة، والفوائد البديعة، والشواهد الغزيرة، والنظم بين المعقول والمنقول، والجمع بين الفروع والأصول، وكان يقضي أوقاته في المطالعة والتصنيف والتأليف والتفكر والتدبر في كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ؛ لاستنباط المعارف والحقائق، والحكم والنكات، وحل المشكلات، وكشف المغلقات، وفي ذكر الله، فيكون لسانه رطبًا بذكره، إذا ترك المطالعة والتصنيف لا يشغله عن ذلك شيء من شؤون البيت، وكان حسن السمت والهدي والدَّلِّ والمجلس، ذا وقار وهيبة وسكينة، مخمومَ القَلْبِ من البُغْضِ والإحْنَةِ، نَقِيَّ الصدر من الغِلِّ والحقد، سليم اللسان من الكَذِبِ والغِيبَةِ، بل إذا اغتاب أحدٌ أحدًا في مجلسه ظهر في وجهه الكراهة، ومَنَعَه من هذه الشنيعة.

كان لصحبته ومجلسه تأثيرٌ عجيبٌ في قلوب الناس، من الرغبة إلى الله، والإعراض عَمَّا سواه، وقد بايعه بيده جمعٌ كثير من العلماء وغيرهم في مديريات «بستي»، و«كوندة»، و«بلرامفور»، وغيرها، كان أحسن الناس منطقًا وألينهم كلامًا، وكان فيه لطافةُ عقل وظرافةُ طَبْعٍ، مع مهابة وجلالة، يتكلَّم مع الناس على قدر عقولهم، وكان كثير الصمت دائم الفكرة، يعظ الناس موعظةً بليغة مؤثرة مزعجة، تَرِقُّ لها القلوب، وتذرف منها العيون، كان يَتَهَافَتُ الناس على وعظه، وكان بَكَّاءً يَبْكِي ويُبْكِي الناس، وَقَّافًا عند حدود الله وأوامره ونواهيه، آمرًا بالمعروف وناهيًا عن المنكر، منيبًا إلى الله مُخْبِتًا له، ذاكرًا لله في البؤس والرخاء، صابرًا شاكرًا معظمًا لحرمات الله، شديدَ الغَضَبِ عند انتهاكها، لا يَخَافُ في الله لومة لائم، ملئ قلبه بالخشية الإلهية، لا يحب من يُحِبُّ ولا يَبْغَضُ من يبغض إلا في الله، وكان له حُبٌّ في صدور الناس ووُدٌّ في قلوبهم، وقَبُولٌ حسن تامٌّ لم يحصل لغيره من أهل زمانه، كان كثير الأدب مع السلف الصالحين، كثير الاحتياط والتوقِّي والتأني في الإفتاء، ذا تدبُّر غائر، وإمعان عميق في المسائل الواردة عليه، وكثيرًا ما يعرضها على أصحابه والعلماء الواردين عليه للزيارة ويباحثهم فيها،

وَيَغُوصُ وَيَخُوضُ في جميع شعبها وغضونها، سَعَى في خدمة السنن النبوية، وكشف دَسَائِسِ جهلةِ المقلِّدين، وإزاحة تلبيساتهم، وإحياء السنن التي أميتت، وإماتة البدع التي راجت ولفقت سعيًا لا يرام.

كان مذهبه في العبادات التمسُّك بالقرآن والسنة والقياس الصحيح مِنْ غير أن يقلِّد أحدًا من الأئمة، فكان يقف عند السنة الصحيحة، ولا يبالي مَنْ خالفها منهم، وفي الاعتقاد التمسك بكتاب الله عزَّ وجلَّ واتباع نبيه ﷺ، ثم ما رُوِيَ عن الصحابة ﷺ، ثم رُوِيَ عن التابعين لهم من علماء المسلمين، وهو: الإيمان والتصديق بما وصف الله تعالى به نفسه، أو وصفه به رسولُهُ، مَعَ ترك البَحْثِ، والتسليم لذلك من غير تعطيل، ولا تشبيه، ولا تكييف، ولا تفسير، ولا تأويل، وأنَّ جميع صفات الله ـ عزَّ وجلَّ ـ مثل الاستواء على العرش، وكونِهِ في عَماءٍ، وكونه سميعًا بصيرًا متكلِّمًا، وغَيْر ذلك من الصفات المتشابهة تُمَرُّ على ظاهرها كما جاءت، وصفاتُهُ تعالى حقيقةٌ في علمه، لم يُطْلِعْ أحدًا على معرفة كنهها، وأنها لا تُشْبِهُ صفات البريّة، ولا تُدْرَكُ حقيقة علمها.

هذا، وقد صرَّح بمختاره في صفات الله تعالى في عدَّة مواضع من «شرح الترمذي»، كان شديد التنفُّر والإنكار على أهل البدع، لا سيَّما المتفرنجين المتنورين والفرقة النيجرية، حتى كان يحض الطلبة على الاجتناب عَنْ ملابسهم وآدابهم.

بالجملة: كان ـ رحمه الله ـ إمامًا في الحديث وفي الفقه، والصلاح والزهد والورع والتَّقوى، والعفاف والقناعة بالكفاف، والصَّبْر على المكاره، والتواضع والحلم، والأناة والصدق والأمانة، وحسن القصد والإخلاص، والإنابة إلى الله تعالى، وشدة الخوف منه، والتمسك بآثار النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ قولًا وفعلًا وعملًا واعتقادًا، في السِّرِّ والعلانية، وحسن الأخلاق، ونفع الخلق، والإحسان إليهم، ومواساتهم، والاستغناء عنهم، واختيار الخَلْوَةَ والعُزْلَة، لقد اعترف باجتماع هذه الخصال المَحْمودة والملَكات الفاضلة فيه كلُّ من جالسه ولازمه، أو صحبه. ولقد صدق القائل: [من السريع].

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكِرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

مَرَضُهُ وَوَفَاتُهُ

قد صار شيخنا ـ رحمه الله ـ في آخر عمره ضريرًا، أذهب الله حبيبتَيْهِ وكريمَتْيهِ، فصبر، واحتسَبَ ولم يتضجَّر، راجيًا لما وعد الله تعالَى على لسان نبيه ﷺ من الأجر والثواب على ذلك، وكمل المجلَّدينِ الأخيرين من «شرح جامع الترمذي» في حال الضرارة بمساعدة تلميذَيهِ: الشيخ عُبَيْد الله، والشيخ عبد الصمد المباركفوريَّيْنِ، فكان يُلْقِي عليهما ما يُرِيدُ أن يكتب في شَرْحِ الأحاديث من المباحث السامية، والفوائد البديعية الإسنادية والمتنية، حتَّى كمل هذا السفر المبارك في حياته الميمونة السعيدة.

هذا، وقد عَرَضَ أهلُهُ عليه في هذه المدة غَيْرَ مرة أن يذهَبَ إلى «دِهْلي» أو «الكنو» أو بلدةٍ أخرَى، حتى يُري عينَيْه دكتورًا حاذقًا ماهرًا في معالجة العَيْن ومداواة أمراضها، ليقدح عينيه، إن كان له أمل في نجاح العمل، وكان الشيخ يَرُدُّ مقترحهم، ولا يلتفت إلى ما عرَضُوا عليه، وإن كان ضرارة البصر بلاءً عظيمًا، سِيَما في حقِّ من هو مشتغلٌ بالتصنيف والتأليف من أهل العلم، وهذا لأنه استأثر على هذه النعمة العاجلة ما وَعَدَ اللهُ مِنَ الأجر الكامِلِ والثواب الوافر في الآخرة، ثم إنه أراد أن يسافر إلى «دهْلي»، لطبع المجلَّد الرابع من «شرح الترمذي»، فألح عليه أن يُرِي ـ هناك ـ عينيه في مستشفى يختصُّ بمداواة أمراض العين وقدحها، وقد أشار عليه بذلك أصحابُهُ ومعارِفُهُ من العلماء أيضًا؛ لما رأوا أن الضرارة تخلُّ في التصنيف والتأليف غايَة الإخلال، فدخل مستعينًا بالله، ومتوكلًا عليه في مستشفى كبير مختصٍّ بمعالجة العين، وقال الدكتور بعد الملاحظة والمعاينة: إن له أملًا عظيمًا في نجاح العمل، فقدح في إحدى عينيه في رجب سنة ١٣٥٣ هـ، وبعد زمان يسير عادَ بَصَرُهُ إلى ما كان قبل الضَّرَارة، ولا نستطيع أن نقدِّر ما حصل له ولأهله ولمعارفه وغَيْرِهِم من الفرح والسرور على عَوْدِ بَصَرِهِ.

ثم إنه أخذه مَرَضُ ضعف القلب واضطرابه واختلاجِهِ، وغلب عليه هذا الداءُ حتى مضى نصف شعبان، وأكثر رمضانَ في غاية الكرب من أجل هذا المرض، فكان يُغْشى عليه غشيات يَيْئَسُ أهله من حياته، وأخذته الحُمَّى أيضًا، وكان كذلك إلى أن حان أجله المحتوم، وغلب القضاء والقدر، وأَحَبَّ لقاء الله، فانتقل إلى الرفيق الأعلى في وطنه «مباركفور» في ثلث الليل الأخير للسادس عشر من شوال سنة ١٣٥٣ من الهجرة (للثاني

والعشرين من يناير سنة ١٩٣٥)، إنَّا لله وإنا إليه راجعون اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، ونَوِّرْ ضريحه، وأَفِضْ عليه شآبِيبَ رَحْمَتِكَ، وأدخله الفردوسَ الأعلى.

وصل نَعْيُهُ بِالتلغراف إلى ما يجاوره من القُرى والأمصار، فوَرَدَ كثيرٌ من أهلها للصّلاة عليه، وقد تنافَسَ في الصلاة عليه العلماءُ والكبراءُ والأغنياءُ والفقراءُ والصلحاءُ والزهادُ، وَبَلَغَنَا عن الثقات الأثبات أنه لم يُرَ مثلُ الازدحام والاجتماع عَلَى جنازته في «مباركفور»، ولم يَكُنْ للمسلمين في «مباركفور» جَمْعٌ أَكْثَرُ منهم على جنازته.

هذا، وصَلَّى الله تعالَى على خَيْرِ خلقه محمَّد وآله وصَحْبِهِ أجمعين.

كَتَبَهَا

ابُو الفَضْلِ عَبْدُ السَّمِيعِ المُبَارِكْفُورِيُّ عَفَا اللهُ عَنْهُ

يَوْمَ الأَرْبعاءِ للعاشِرِ من جُمادَى الأُخرى سنَةَ ١٣٥٣ مِنَ الهِجْرَةِ



فهرس الموضوعات

الباب الثاني في فوائد خاصة متعلقة بالإمام الترمذي وجامعه وفيه سبعة عشر فصلًا

○ ○ ○